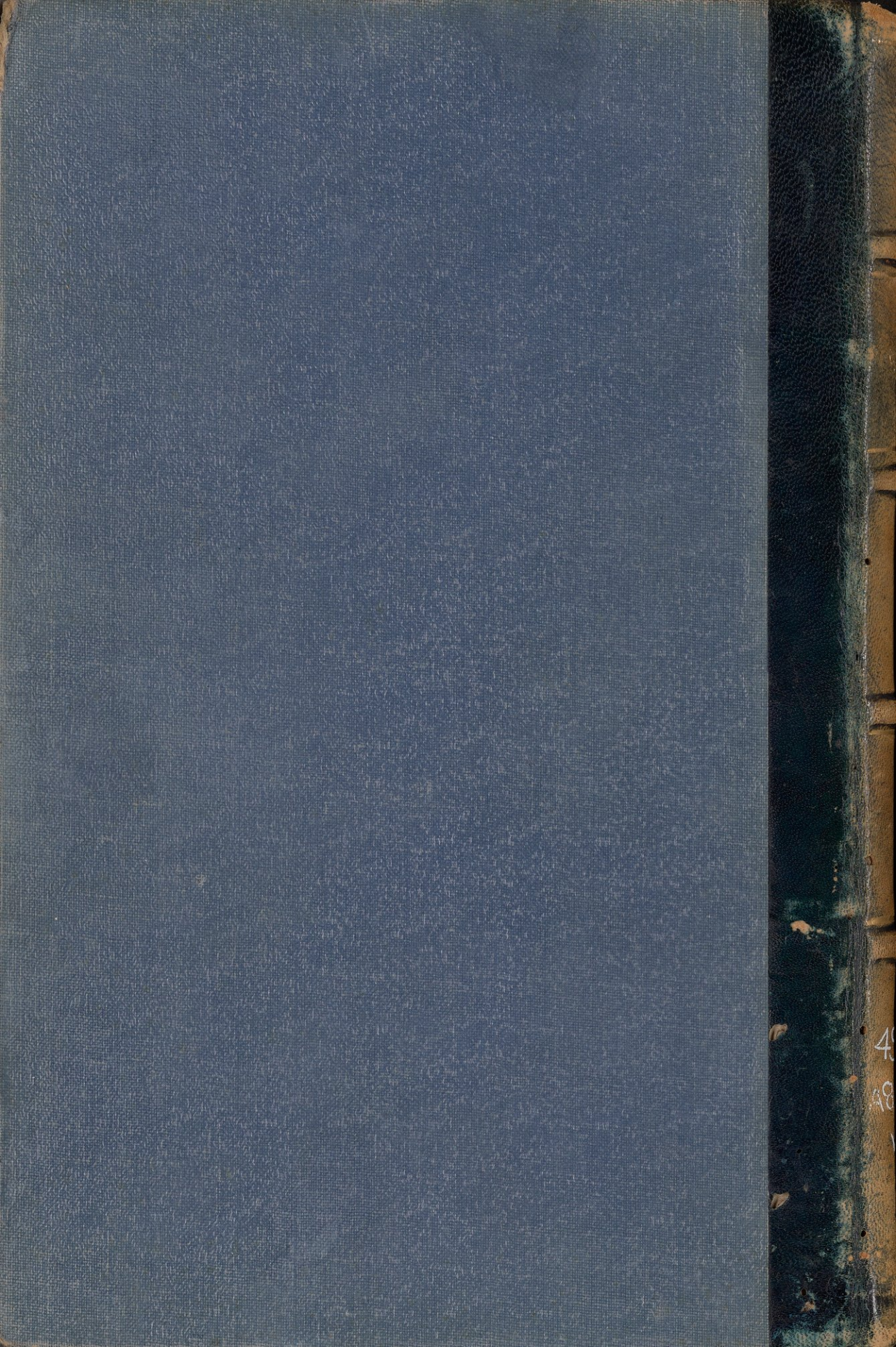
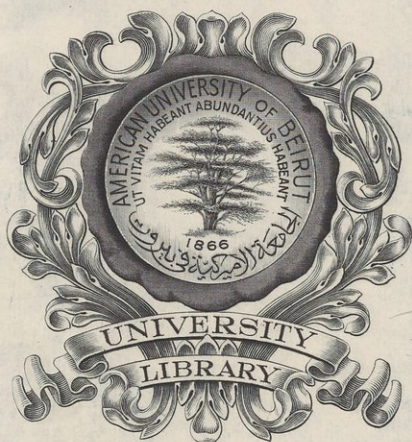
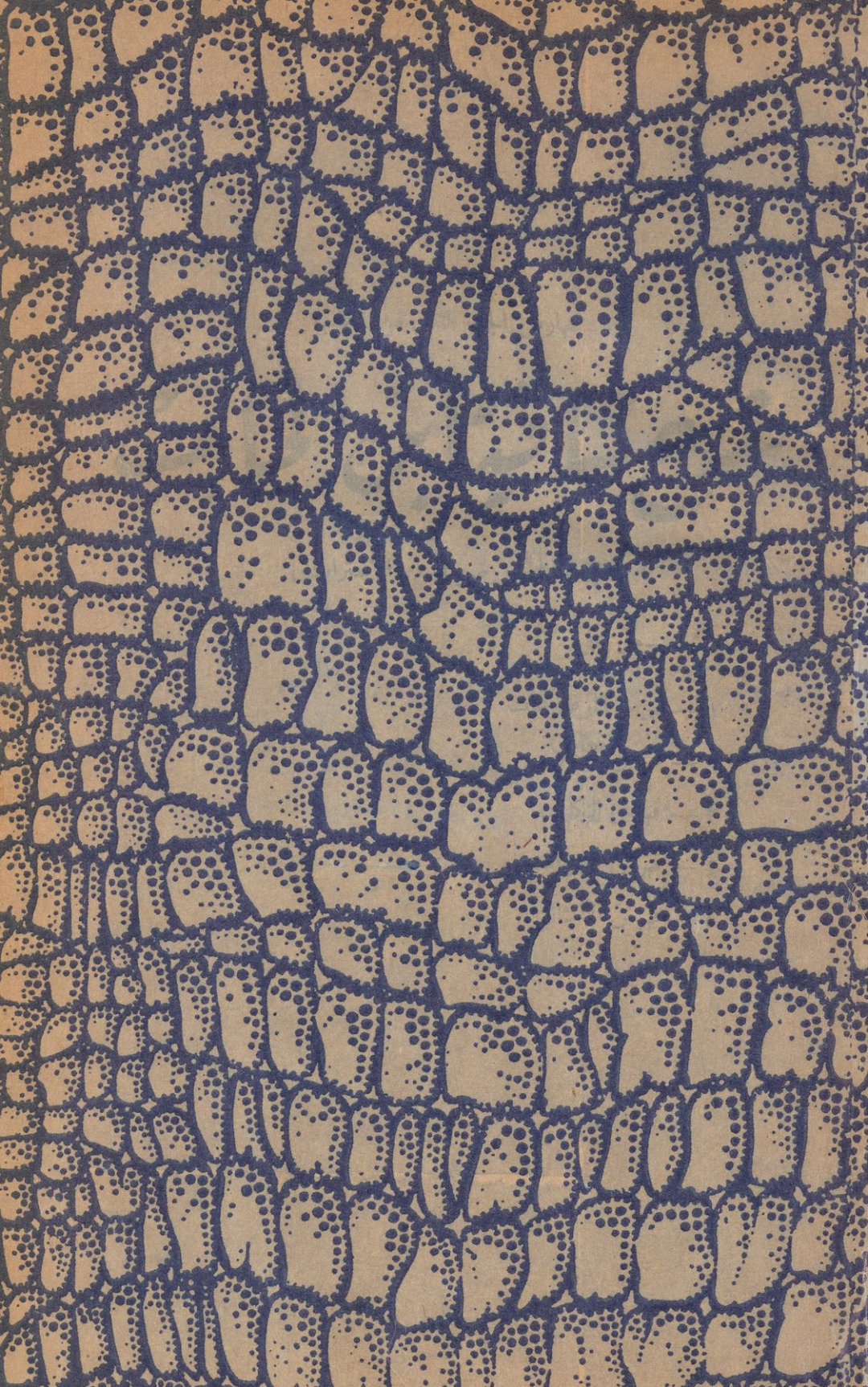




AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT





492.72

A859sA

v.2

فهارس الجزء الثاني من كتاب

شرح تافيه ابن الحاجب

للعامة المحقق رضى الدين الأسترابادى

وتشتمل على :

١ — فهرس الموضوعات

٢ — فهرس الأعلام

٣ — فهرس الكلمات

٤ — فهرس الشواهد

٥ — فهرس الأمثال

3118

NOV-60

السلامة - ٥٥ - ٥٥

$\frac{1}{2} \times 100 = 50$

۷۵۷ زرق و شمع دانم

۲۲۲-۵۱

921

١ - فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثاني من شرح شافية ابن الحاجب
للإمام العلامة رضى الدين الأستراباذى

ص الموضوع	ص الموضوع
٤ المنسوب	٢٣ اختلاف العلماء فى النسب إلى فعول
— شرح تعريف المنسوب	٢٨ شواذ هذه المسألة
٥ حذف تاء التأنيث من المنسوب إليه ، وبيان السرفى ذلك	٢٩ هـ اختلاف العلماء فى النسب إلى فاعيل
٩ تحذف كل ياء مشددة زائدة فى آخر المنسوب إليه	(بفتح الفاء) وإلى فاعيل (بضم الفاء)
— حذف زيادة التثنية والجمع من المنسوب إليه	٣٢ النسب إلى الاسم الذى قبل آخره
١٣ علامة النسبة ، وبيان معنى الاسم المنسوب	ياء مشددة مكسورة
— الفرق بين الاسم المنسوب وبين الصفات	٣٥ النسب لما آخره ألف :
١٥ الفرق بين الاسم المنسوب وبين اسم الزمان والمكان واسم الآلة .	أنواع الألف التى فى آخر الاسم
١٧ أنواع التغيرات التى تلحق المنسوب إليه	٣٧ حكم الاسم الذى آخره ألف ثانية
— حكم المنسوب إليه إذا كان ثلاثيا مكسور الوسط أن يفتح ثانيه فى النسب	٣٨ حكم الاسم الذى آخره ألف ثالثة
١٨ حكم الاسم الرباعى المكسور ما قبل آخره وبيان خلاف العلماء فى الرباعى الساكن ثانيه	٣٩ حكم الاسم الذى آخره ألف رابعة
٢٠ النسب إلى فعولة وفعيلة (بفتح	٤٠ حكم الاسم الذى آخره ألف خامسة
	٤٢ حكم النسب إلى الاسم الذى آخره ياء
	— أنواع الياء التى تكون فى آخر الاسم
	٤٤ حكم الياء المكسور ما قبلها بأنواعها
	٤٦ حكم الياء الواو الساكن ما قبلها
	٤٩ النسب لما آخره ياء قبلها حرف علة :
	— الياء الثالثة التى قبلها ياء ساكنة

ص الموضوع

٥١ الياء الثالثة التي قبلها ألف

٥٢ الياء الرابعة وأحوالها وحكم كل نوع

٥٣ الياء الخامسة وأحوالها وحكم

كل نوع

٥٤ النسب لما آخره همزة قبلها ألف :

— أنواع الهمزة المتطرفة المسبوقة

بألف وحكم كل نوع منها

٥٥ النسب لما آخره واو أو ياء

قبلهما ألف

٦٠ النسب إلى ماورد على حرفين

— الاسم الذي على حرفين نوعان :

— النسب إلى ما وضع على حرفين

٦٢ حكم النسب إلى المحذوف الفاء

٦٣ النسب إلى المحذوف العين

٦٣ النسب إلى الاسم المحذوف اللام ،

وبيان ضابط النجاة الذي وضعوه

للنسب إليه ، والاعتراض عليه

٦٦ خلاف سيبويه والأخفش في

النسب إلى المحذوف اللام وأصل

عينه السكون

٦٧ الاسم المحذوف اللام المعوض

عنها همزة الوصل

— الاسم المحذوف اللام وقد أبدل

منها التاء

٧١ النسب إلى المركب :

٧٤ المركب الإضافي ، وتقرير مذهب

سبويه فيه

ص الموضوع

٧٥ مذهب المبرد في النسب إلى

المركب الإضافي

٧٦ النسب بالفتح من المركب

الإضافي

٧٧ النسب إلى اللفظ الدال على

الجمع

٧٨ أنواع الاسم الدال على الجمع

وحكم كل نوع

٨١ شواذ النسب

٨٤ النسب بغير الياء المشددة

٨٥ الفرق بين فاعل وفعال الوصفين

وفاعل وفعال الدالين على النسب

٨٩ جمع التكسير :

— الاسم الذي على فعل بفتح

فسكون وجموعه

٩٢ الاسم الذي على فعل بكسر

فسكون وجموعه

٩٣ الاسم الذي على فعل بضم

فسكون وجموعه

٩٥ الاسم الذي على فعل بفتحتين

وجموعه

٩٨ الاسم الذي على فعل بفتح

فكسر وجموعه

— الاسم الذي على فعل بفتح فضم

وجموعه

— الاسم الذي على فعل بكسر

فتفتح وجموعه

ص	الموضوع
—	خلاصة تتضمن بيان الأوزان التي جاء لها جمع تكسير من الصفات الثلاثية وبيان جموعها
١٢٤	تجمع الصفات جمع التصحيح مذكرا أو مؤنثا
١٢٥	جمع الاسم الثلاثي المزيد فيه بمدة ثالثة
١٤٩	جمع الصفة الثلاثية المزيدة بمدة ثالثة
١٥١	جمع فاعل إذا كان اسما مذكرا أو مؤنثا
١٥٥	جمع فاعل إذا كان صفة مذكرا أو مؤنثا
١٥٨	جمع ما آخره ألف التأنيث مةصورة أو ممدودة ، اسما كان أو صفة
١٦٨	جمع أفعال ، اسما كان أو صفة
١٧٢	جمع الاسم الذي في آخره ألف ونون زائدتان ، اسما كان أو صفة
١٧٥	جمع باقي الصفات
١٨٢	تكسير الاسم الرباعي وما أشبهه ، سواء أكان ماحقا به أم لم يكن
١٨٧	دخول التاء في أقصى الجوع ومواضعها
١٩٢	جمع الخناسي
١٩٣ هـ	بحث في اسم الجنس واسم الجمع ، والفرق بينهما ، وبين كل منهما والجمع

ص	الموضوع
٩٩	الاسم الذي على فعل بكسرتين وجموعه
—	الاسم الذي على فعل بضميتين وجموعه
١٠٠	لايجيء أفعال جمعا لوأوى العين ولايجيء فعال جمعا لياأت العين ، إلا شذوذا
—	جمع تكسير الاسم الثلاثي المؤنث
١٠٩	حكم عين الثلاثي المؤنث في جمع التأنيث
١١٦	جمع التكسير للثلاثي الصفة :
—	الأصل أن الصفة تجمع جمع السلامة
١١٧	جمع الصفة التي على زنة فعل بفتح فسكون
١١٨	جمع الصفة التي على زنة فعل بكسر فسكون
١١٨	جمع الصفة التي على زنة فعل بضم فسكون
١١٩	جمع الصفة التي على زنة فعل بفتح فتنين
١١٩	جمع الصفة التي على زنة فعل بفتح فكسر
١٢١	جمع الصفة التي على زنة فعل بفتح فضم
١٢٢	جمع الصفة التي على زنة فعل بضميتين

ص الموضوع
٢٣٨ إذا حصل من تحريك أول
الساكنين نقض للغرض وكان
ذلك في الفعل حرك الثاني
٢٤٠ دواعي مخالفة الأصل في تحريك
أول الساكنين
٢٤٧ قد يحرك أول الساكنين
مع أن التقاءهما مغتفر

٢٥٠ α الابتداء (همزة الوصل)
٢٥١ الابتداء بالساكن متعذر في
العربية
٢٥٢ α السر في الاتيان بهمزة الوصل في
الأسماء العشرة المعروفة
— أصل ابنم وأمين

٢٥٥ أصل ابن
٢٥٧ أصل ابنة
٢٥٨ أصل اسم
٢٥٩ أصل است

α — تدخل همزة الوصل قياسا في كل
مصدر بعد ألف ماضيه أربعة
أحرف ، وفي ماضى هذا المصدر
وأمره

٢٦١ α تلحق همزة الوصل عند الابتداء
وتسقط في درج الكلام

α — حركة همزة الوصل
٢٦٥ إثبات الهمزة في الوصل لحن

ص الموضوع
١٩٦ الأوزان التي جاء عليها اسم
الجنس الجمعي ، وبيان ما يجمع
منها جمع التكسير ، مع ذكر
أوزان الجروع التي يجمع عليها
١٩٩ الأصل في اسم الجنس الجمعي أن
يكون في المخلوقات

٢٠١ اسم الجمع
٢٠٣ رأى الألف في اسم الجمع
الذي على زنة فعل بفتح فسكون
وله مفرد على فاعل

٢٠٤ شواذ الجمع
٢٠٨ جمع الجمع

٢١٠ التقاء الساكنين
— بيان المواضع التي يغتفر فيها
التقاءهما

٢٢٥ إذا التقى ساكنان في غير هذه
المواضع وأولهما مدة حذف
أولهما

٢٢٨ إذا حذف أول الساكنين ثم
تحرك الثاني بحركة غير أصلية
لم يرجع المحذوف

٢٣١ إذا التقى ساكنان وليس أولهما
مدة وجب تحريك أولهما

٢٣٥ الأصل في تحريك أول الساكنين
الكسر

ص الموضوع

٢٧١ الوقف

— تعريفه ، وشرح هذا التعريف

— وجوه الوقف وبيان أن بعضها

أحسن من بعض

٢٧٢ الاسكان المجرد

٢٧٥ الروم

— الاشمام

٢٧٦ لاروم ولا إشمام في هاء التانيث

وميم الجمع والحركة العارضة

وبيان الخلاف في ذلك

٢٧٩ الوقف بابدال النون ألفا ،

ومواضع ذلك

٢٨٥ قلب الألف همزة في الوقف

ضعيف

— قلب الألف واوا أو ياء في

الوقف ضعيف أيضا

٢٨٨ الوقف على التاء في الفعل وفي الاسم

٢٩٤ الوقف على المبنى المتحرك بالهاء ،

والوقف بالألف في أنا وحيهلا

٢٩٦ إلحاق هاء السكت منه واجب

ومنه جائز

٣٠٠ الوقف على المنقوص

٣٠١ إثبات الواو والياء وحذفهما في

القواصل والقوافي فصيح

٣٠٧ حكم صلة الضمير من الواو والياء

٣٠٩ حذف الياء في ذه وته

ص الموضوع

٣١٠ إبدال الألف حرفا من جنس

حركتها

٣١٤ الوقف بتضعيف المتحرك

الصحيح غير الهمزة

٣٢١ الوقف بنقل الحركة من الأخير

إلى ما قبله

٣٢٣ الوقف على حرف واحد

٣٢٤ المقصور والممدود

— تعريفهما

— بيان ضابط المقصور القياسي

— بيان ضابط الممدود القياسي

— مواضع المقصور القياسي

٣٢٨ مواضع الممدود القياسي

٣٣٠ ذو الزيادة

٣٣١ حروف الزيادة

— معنى كون هذه الحروف العشرة

حروف الزيادة

٣٣٣ أدلة الزيادة

٣٣٤ الاشتقاق من أدلة الزيادة

٣٤٣ إذا رجعت الكلمة إلى اشتقاقين

واضحين جاز اعتبار كل منهما

٣٤٤ إذا لم يكن في الكلمة اشتقاق

واضح فبعضهم يرجح غلبة الزيادة

٣٥٥ خلاصة حكم الاشتقاق وبيان

أقسامه

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٥٨	الخروج عن الأوزان المشهورة	٣٧٢	مواضع زيادة الهمزة ، والميم ،
	من أدلة الزيادة		والواو ، والياء ، والالف ،
٣٦١	إن خرجت الكلمة عن الأوزان		بحكم الاشتقاق
	المشهورة بتقدير أصالة الحروف	٣٧٦	مواضع زيادة النون ، والتاء ،
	و بتقدير زيادته حكماً بالزيادة		والسين
٣٦٣	الغلبة من أدلة الزيادة	٣٧٧	هل يشترط في حرف الزيادة
٣٦٥	بيان اختلاف العلماء في الزائد		ألا تدل على معنى ؟
	من حرفي التضعيف ووجه كل	٣٨١	زيادة اللام والخلاف فيه
	واحد منهم	٣٨٢	زيادة الهاء
٣٦٦	بيان ما يضعف وما لا يضعف	٣٨٦	حكم اجتماع حرفين فأكثر من
	من الأصول		حروف الزيادة مع فقد الاشتقاق

تمت فهرست الموضوعات الواردة في الجزء الثاني من شرح شافية ابن الحاجب
لرضى الدين الأستراباذى

فهرس الأعلام

ابن الطراوة : ٢٣	ابن
ابن عصفور : ٣٢٧	ابن الأثير : ٢٥٤ ١٢٢ ١٠٣ ٤٠
ابن عامر : ٢٩٥	ابن أحرر : ١١
ابن قيس الرُّقِيَّات : ١٦٤	ابن إسحق : ٢٢
ابن كيسان : ٣٤٧ ٣٤٤ ٢٨٨	ابن الأنباري : ٣٤٦
ابن مُقْبِل : ١١	ابن برهان : ٢٨٤
ابن مالك : ٣٧٧ ٢٤	ابن برّى : ١١٥ ١٠٨ ١٠٢ ٩
ابن هرمة : ٣٦٨	٣٤٦ ٣٣٩ ٢٧٧
ابن هشام : ٣٢٤	ابن جماعة : ٤٥ ٤٤
ابن يعيش : ١٥٠ ٢٩ ٢٥ ٢٤	ابن جني : ٢٦٢ ٢٥٤ ٢٤٩ ١١٥
٣٩٢ ٢٨٠	٣٥٩ ٣٢٤ ٢٩٨ ٢٦٤
أبو	٣٦٨
أبو إسحاق : ٦١	ابن خالويه : ٢٥٣
أبو البقاء العكبري : ٨٧	ابن دُرَيْد : ٣٩٣ ٣٥٥ ٢٠٥
أبو بكر بن السَّرِيّ : ٣٤٩	ابن رُمَيْض العنبري : ٢٥٣
أبو تمام : ٣٢٩ ٨٨	ابن سيده : ٥٣ ٤٨ ٢٥ ١٨ ٨
أبو جعفر الباذش : ٢٨٠	١٥٦ ١٢٦ ١٠٢
أبو جعفر النحاس : ٢٧٧	٢٧٣ ٢٥٥ ٢٥٤
أبو الحسن الأشموني : ٣٧٧ ٢٤٥	٣٦٥ ٣٤٥
أبو حنيفة (الدينوري) : ٢٥٦ ٥٣ ٤٤	ابن السَّكَيْت : ١١٤ ١٠١
أبو حيان : ٨١ ٧٣	ابن السيّد البطليوسي : ٢٦٤
أبو حاتم : ٢٠٥	

أبو العلاء المعري : ٣٤٢

أبو عمرو بن العلاء : ٢٨٤ ٢٨٠ ٤٦

٣٤٨

أبو الفتح محمد بن عيسى العطار : ٣٦٥

أبو النجم العجلي : ٢٢٣

أبو الهيثم : ٢٥٢

المحلى بأل

الأخطل : ١٢٣ ١٤٩

الأخفش : ٢٣ ٣٧ ٦٧ ١٧٠

٢٤٧ ٢٣٦ ٢٠٣ ١٩٩

٣٣٤ ٢٨٥ ٢٨٠ ٢٥٧

٣٦٥ ٣٦٤ ٣٥٠ ٣٤٨

٣٨٨ ٣٨٣ ٣٦٨

الأزرق العنبري : ١٣٠

الأزهري : ١١

الأصمعي : ٢٢ ٩٧ ١٢٣ ١٤٥

٣٢٧ ١٩٩

الأضبط بن قرُيع : ٢٣٢

الأعشى : ٩ ١٦٨ ١٧٧

الأعشى ميمون : ٢٧٢

الأعلم الشنتمري : ٢٦٧ ٣٠٩ ٣١٨

٣٣٨

أبو الخطاب الأخفش الكبير (شيخ

سبويه) : ٢٩٨ ٢٨٩ ١٣٦

٣٠١ ٢٩٩

أبو ذؤيب الهذلي : ١٠٨ ١٨٢ ٢٩٦

أبو زيد : ٧٩ ١٣٩ ١٩٩ ٢٤٨

٣٤٥ ٢٨٧ ٢٥٨ ٢٤٩

٣٦٩

أبو زياد السكبي : ١٢

أبو سعيد الأموي : ١٠١ ٣٤٨

أبو سعيد السيرافي : ٢٩ ٤٠ ٦٦

١٥٣ ١٠٤ ٧٥ ٧٠

٢٤٢ ١٩٠ ١٧٥ ١٦١

٣٢٢ ٢٨٤ ٢٨٣ ٢٨٢

٣٦١ ٣٤٩ ٣٤٨ ٣٢٣

٣٦٥ ٣٦٤ ٣٦٢

أبو شامة : ٢٧٧

أبو صدقة الديري : ٥٥

أبو الطيب المتنبي : ٨٧ ٣٠٨ ٣٢٧

أبو عبيدة : ٩٣ ٣٤٤ ٣٤٧ ٣٤٨

أبو علي الفارسي : ٤ ١٠٢ ٢٠٥

٢٩٥ ٢٩٢ ٢٨٣ ٢٨٠

٣٤٥

الزوزنى : ٣٣٨

السكرى : ٨٨

الشَّيْكَ بن الشَّلَكَة : ١٠٦

السمين : ٢٧٧

السيوطى : ٨١

الشريف الهادى : ٢٤

الشَّامِخ بن ضَرَّار : ٢٨٤

الشهاب الخفاجى : ١٩١ ، ١٤٦ ،

٢٦٤

الشاطبى : ٢٧٦

الشيخ خالد الأزهرى : ٢٣

الطَّرِمَّاح بن حكيم : ٣٦٣

المعراج : ٤٧ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩

الفرزدق : ٦٦ ، ١٥٣

الفراء : ٦٧ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ١٥٢ ، ١٧٦

٢٧٥ ، ٢٨٠ ، ٢٨٨ ، ٣٤٤

٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٦٢

٣٧٦ ، ٣٨٠

القفال الكلابى : ١٠٨

الكرمانى : ٢٦٤

الكسائى : ٥١ ، ٢٣٨ ، ٢٤٦ ، ٢٧٠

٢٨٤ ، ٢٩٣ ، ٣٢٨ ، ٣٤٧

٣٤٨

البغدادى : ١٥ ، ٢٦٣ ، ٢٧٧ ،

٣٤٦

البيضاوى : ١٩٠

الجرمى : ٢٣ ، ٧٢ ، ٣٨١ ، ١٣٥

الجوهري : ٩٢ ، ١٠٢ ، ١١٥ ، ٢٥٣

٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٧٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٣

٣٢٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤٢ ، ٣٦٩

الجار بردى : ٢٤

الخطيئة : ٨٨ ، ١٤٥

الحارث بن حلزة اليشكرى : ٣١٧

الحافظ أبو القاسم : ٧

الخنساء : ١٩٧

الخليل : ١٩ ، ٢٦ ، ٤٨ ، ٨٦ ، ٥٤

١٣٥ ، ١٣٨ ، ٢٤٧ ، ٢٦٢

٢٨٥ ، ٣٠١ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥

٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٣٨٣

الخارزنجى : ١٢

الراعى : ١٧٨

الزجاج : ١١ ، ٢٤٢ ، ٣٠٩ ، ٣٣٨

٣٨٨

الزنجشبرى : ٣٣ ، ١٤٦ ، ٢٣٦ ،

٢٣٩ ، ٢٤٩ ، ٢٩٦ ، ٣٠٨

٣٢٤ ، ٣٦٨

امرو القيس : ١٥٦ ، ٢٣٠ ، ٣١٦

٣٣٨

أوس بن حجر : ٧٣ ، ١٥٠ ، ٢٢٣

أوس بن مخرّاء : ٢٥٣

أيوب السخيتاني : ٢٤٨

ب

بشر : ١٤٥

ت

تأبط شرا : ١٥٧

ث

ثعلب : ٨٦ ، ١١٥ ، ١٤٥ ، ١٤٦

ج

جرير : ١٢ ، ١٤١ ، ١٦٠ ، ٢٤٤

٣٣٠

جميل بثينة : ٢٦٦

جهم بن العباس : ٢١٨

ح

حسان بن ثابت : ١٨٠ ، ٢٥٢

٢٦٦

الكميت : ١٠٦

الّحّياني : ١٠١ ، ١٣٧ ، ٣٥٩

الليث : ٣٦٨

المبرد : ٨ ، ١١ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٤٤

٢٩ ، ٥٣ ، ٦٦ ، ٧٥ ، ٨٢ ،

١٥٣ ، ١٥٦ ، ٢٢٢ ، ٢٨٠

٣٠١ ، ٣٠٧ ، ٣٢٤ ، ٣٣١

٣٨٠ ، ٣٨٥

المراذى : ٣٢٤

المسيب بن علس : ٣٠٤

المفضل الضبي : ٢١

المازني : ٢٢٣ ، ٢٤٩ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠

٣٣١ ، ٣٢٤

الميداني : ٢١

الناطقة الجعدى : ١٨٣

الناطقة الذبياني : ١٦ ، ٥٣ ، ٥٤

١٥٤

الواحدى : ٢٢

أ

أحيحة بن الجلاح : ١٧٩

أعشى همدان : ٣٤٨

ز

زرارة بن سبيع الأسدي : ١٢٣

زفر بن الحارث : ٣٥٠

زهير بن أبي سُلمى : ٣٠٤ ، ٣٠٢

٣١٩

زيد الخليل : ٢٨٢

س

سُور الذئب : ٢٧٧

سُحَيم بن وَثِيل الرياحي : ٥٠

سعيد بن حسان بن ثابت : ٢٦

سيبويه : ٥ ، ٨ ، ١٩ ، ٢٣

٢٩ ، ٢٨ ، ٢٥ ، ٢٤

٤١ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣٠

٦٧ ، ٦٦ ، ٦٢ ، ٥٠

٧٩ ، ٧٥ ، ٧٠ ، ٦٨

٩٦ ، ٩٥ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٩١

١٠٤ ، ١٠٣ ، ٩٩ ، ٩٧

١٢٤ ، ١١٩ ، ١١٢

١٤٤ ، ١٣٦ ، ١٣٥

١٧٠ ، ١٦٥ ، ١٥٣

١٩٧ ، ١٨٧ ، ١٧٦

حفص : ٢٣٩

حكيم الأعور بن عياش : ١٧١

حميد بن حُرَيْث بن بحدل الكلبي :

٢٩٥

حاتم : ٢٩٤

خ

خُزُر بن لوزان : ١٨١

خطام المجاشعي : ١٦٢

خويلد بن ثقيف : ١٩

د

دُكَيْن (الراجز) : ١٢٤

ذ

ذو الإصبع العدواني : ١٧٨ ، ١٩٨

ذو الرمة : ٢٦٨

ر

رؤبة بن العجاج : ١٣٢ ، ١٤٠

٣١٩ ، ٣١٨ ، ٢٥٠ ، ٢٠٥

روح بن زنباع : ١٤

ع

عبد القاهر الجرجاني : ٣١٥

عبد يغوث الحارثي : ١٣٦

عدي بن زيد العبادي : ١٢٧

عروة بن حزام : ٤٣

عروة بن الزبير : ٢٥٤

عقيل بن علفة المري : ١٤٥

علقمة الفحل : ٣٤٦ ، ٣٦٨

علي بن أبي طالب رضي الله عنه : ٦٣٤

علي بن بدال السامي : ٦٤

عمرو بن عبيد : ٢٣٧ ، ٢٤٩

عمرو بن كثوم التغابي : ٣١٨

عمرو بن معدى كرب : ٤٩

عمران بن حطان السدوسي : ١٤

عنقرة بن شداد : ٢٦٤

ق

قرواش بن حوط الضبي : ٢٣٤

قصي بن كلاب : ٣٨٢

قطرب : ٢٩٢

قَعْنَب بن أم صاحب : ١٤٠

قالون : ٣٤١

١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٥

٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢٢٣ ، ٢٣٤

٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٦١

٢٦٣ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠

٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٨٠

٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣

٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢

٢٩٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠

٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥

٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٨

٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٣

٣٢٧ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦

٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤٢

٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦

٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤

٣٥٥ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤

٣٦٥ ، ٣٦٩ ، ٣٧٣

٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧

٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٥

٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣

ط

طفيل الغنوي : ٢٨٢

منظور بن مرثد : ٣٢٤

ن

نصيب : ٢٥٤

نضلة بن خالد الأسدي : ١٢٣

نافع : ٢٩٥

ه

هرم بن سنان : ٣٠٢

هميان : ١٨٧

ي

يزيد بن مفرغ الحميري : ١٨٦

يعقوب : ٨

يونس : ٢٣ ، ٤١ ، ٤٨ ، ٩٥

٢٥٤ ، ٢٦٥ ، ٣٠١

ياقوت الحموي : ١١ ، ٥٨ ، ١٠٢

٣٦٣ ، ٣٧٣

قيس بن الخطيم : ٢٦٥

ك

كثير : ١٨٠ ، ٢٤٩

كراع : ١٨

كعب بن مامة : ٢٩٤

ل

ليد بن ربيعة الصحابي : ١٦٣ ،

١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥

م

مبشر بن هذيل الشمخي : ٥٦

محسن بن ثعلبة (اللقب العبدى) : ٢٦٨

مروة بن مَحْكَان : ٣٢٩

مروان بن الحكم : ٣٨٣

معن بن زائدة الشيباني : ٢٦

مفروق بن عمرو الشيباني : ١٧٩

مكي : ٢٧٧

فهرس الكلمات اللغوية الواردة

في الجزء الثاني من شرح شافية ابن الحاجب

مرتبة بحسب لفظها غير مراعى تجريدها عن الزوائد ولا أصولها اللغوية
(والنجمة أمام الكلمة إشارة إلى أن الكلمة مشروحة في الأصل)

حرف الهمة

أَذْرَعَات ٧	أُجْبِن ١٣٣	أُبَاز ٣٢٤
أَذْلَوَى ٣٩٧ *	أَجْدَل ٢٠٩	أَبْد ١٢٢ *
إَذَن ٢٥٩ * ٢٧٩	أَجْرِبَة ١٣١	أَبْرِين ١٢
أَذْوَاد ١٠٧	أَجْرَد ٣٣٦	أَبْغَشَة ١٢٩
أَرْآد ٩٢	إِجْفِيل ١٨٤	أَبْن ٢٥٥
أُرْبَى ١٦٠	أُجْنُن ١٣٣	أَبْن ٢٥٥، ٢٣٤
إِرْبِيَان ٣٤٣ *	أَحَاجَى ٥٤	أَبْنَة ٢٥٧ *
أَرْزَمَت ٣٣٤	إِحَاطَة ٢٠٢	أَبْنَم ٢٥٢ *
أَرْسَان ٩٧	أَحَاوِص ١٦٨	أَبْلَه ٣٢٥ *
أَرْطَى ٣٦، ١٦١،	أَخْرِجَة ١٢٩	أَبَاء ٣٢٨
١٩٢، ٣٤٣ *	أَخْلَاق ٧٩	أَبَايِل ١٠٤
أَرْطَاة ٣٢٤	أَخْسَاء ١٣٢	أَبَاهِر ١٧٤
أَرْقَم ١٦٧	أَخْمَاس ٩٣	أَبِيل ١٣٨
أَرْمَل ١٧٢	أَذْرَأ كَم ٣٧١	أَثْمِيَّة : ١٦٢
أَرْوَنَان ٣٩٧ *	أَذَل ١١٦	أَثْنَان ٢٥٩ *
أَرْوَم ٩٩	إِدَاوَة ١٦١	أَثَاف ١٦٢

أَرْوَى ٣٠٥	إِصْعَاد ٣٠٦	الطَّجَع ٣٢٤
أَرَضٍ ٢٠٦	إِضْحِيَان ٣٤٣ *	أَلْعُبَان ٣٩٥ *
أَرِيكَ ١٦	أَضَا ١٠٧	اللَات ٦١
إِزْمِيل ٢٠	أَضَاة ١٩٧	أَلَنَجَج ٣٥٩
أَسْتُمَقَان ٣٤٢ *	أَعْطِيَات ٢٠٩	أَلْوَكَّة ٣٤٧ *
أَسْرِيَاء ١٣٧	أَعَارِيض ٢٠٨	إِلْيَاسِينَ ١٩٠
أَسْحُمَان ٣٩٥ *	أَعْيُنَات ٢٠٩	أَمْدَاد ٩٧
إِسْحِمَان ٣٤٣ *	أَعْيَا ٧٤	أَمْرُو ٢٥٢ *
أَسْحُون ٣٤٢	أَغْلَاق ٩٧	أَمَشَاج ٧٩
أَسْطَاع ٣٨٠	أَفْدَنَة ١٦٥	أَمْلُود ١٨٤
أَسْقِيَة ٢٠٩	أَفْنَان ٩٧	إِمْعَة ٣٩٧ *
أَسْلَحَب ٣٢٠	إِفَال ١٣٢	إِمُون ١٠٨
أَسْم ٢٥٨ *	أَفْحُون ٣٤٢	أَمِيَّة ٣٠
أَسْمَال ٧٩	أَقْفَر ٣٠٥	أَنْبَجَان ٣٩٧ *
أَسْوَتُ الْجَرْح ٣٤٨ *	أَقْفِرَة ١٣١	أَنْدَرِينَ ٣١٩
أَسْوَد ١٦٧	أَقْمَر ٢٨٧	أَنْدِفَاع ٣٠٦
أَسْوَرَة ٢٠٩	أَقْوَاع ٩٥	أَنْدِيَة ٣٣٠
أَسَامَة ٣٠٤	أَقْوِينَ ٣٠٢	إِنْسِيَان ٣٤٩ *
أَسْيُود ٣٣ *	أَقَاصِي ٢٢	أَنْصِبَاء ١٣٢
أَشْعِي ١٨٥	أَكَم ١٩٥	أَنْضَاء ١١٨
أَشْعُرُون ١٩١	أَكِيْلَة ١٤٣ *	أَنْعَام ٢٠٩
أَشْعَرِي ١٩١	أَل ٢٦٠	إِنْقَحْل ٣٤١، ٤٣ *
أَشْيَاع ٢٦٩	أَلْبَاب ٩٧	أَنْقَاض ١١٨

حرف الباء

بُرَا كاء ١٦٥

بِرَام ١٠٥

بُرَيْن ١٢٧

بُزْل ١٥٧

بُسْرَة ١٩٨

بَشَكِي ٣٢٧

بَصْرَة ٨١ *

بَطْحَاء ١٥٩

بُطْنَان ٩١

بَطِيَّة ٤٨

بَغَادِدَة ١٩٢

بَقَال ٨٥

بَلْبَال ٢٦٧

بَلَز ١٢٢

بَلْعَن ٣٣٣ *

بَلْهَمِيَّة ٣٤٠ *

بَنُو حَوِيْزَة ٢٥

بَنُو زِنِيَّة ٤٨

بَهْرَاء ٥٨ *

بَهْرَانِي ٥٩

بَهْم ١٩٦

بَهْمِي ١٩٩

بَوَّع ٢٣٣

بَيْر ٣٦٧

بَت ٨٥ *

بَحْرَيْن ١١

بَحَاثِي ١٦٤

بَدْرَة ١٠١

بُدْن ١٠٧

بَذْرَق ١٨٦

بُرْثْن ١٨٣

بُرْد ٣٠٨

بَرْدِي ٤

بُرْق ٢٥٠

بُرْقَع ١٨٣

بَرْقَعِيد ٣٥١ *

بَرْقَان ٩٧

بَرْمَة ٧٩

بَرْنَج ٢٨٧

بَرْنَسَاء ٣٦١ *

بَرْنَسَاء ٣٦١ *

بُرَّة ٢٠٠، ١٠٢

بَرْوَة ١٠٢

بُرِّي ٢٠٠، ١٠٢

بِرَاق ١٠٥

أَنكَاد ١١٨

أَنَمَار ٨٠ *

أَنَافِي ٨٣ *

أَهْدَقَت ٢٧٨

أَوْب ٢٩٩

أَوْسَيْت ٣٤٧ *

أَوْطُب ٢٠٩

أَوَّلَق ٣٤٣ *

أَوَّل ٣٤٠، ٣٤١

أَوْن ٣٤٩ *

أَوَارِي ٥٤

أَبْر ٣٨

أَجَام ١٩٧

أَذِن ٣١٧

أَض ٣٣٦

أَكْم ١٠٦

أَم ١٠٦

آيَة ٥١

أَيْمَن ٢٥٤، ١٣٠

إَيْنَس ٣٤٩ *

أَيَّحَى ١٤٦، ١٤٥

أَيْن ٣٥٠ *

أَيْنُق ١٠٦

حرف الجيم

جَبَّ ٢٠١
جَبَّأ ١٧٩
جِبَاةٌ * ٩١
جِبَاب ١٠٥
جَجَّجَاح ١٨٨
جَحْرَة ٩٤
جَحَنفَل * ٣٧٥
جُجْدَب * ٣٦١
جَدَبَا ٣١٩
جَدُود ١٣٩
جَذْم ١١٦
جَرَبَّة * ٣٣٦
جُرْبَان ١٣٨
جَرَعٌ * ٣٨٥
جَرَضَ * ٣٣٩
جُرَائِضُ * ٣٣٩
جَرِير ٢٣٣
جُزْرَات ٢١٠
جَعْد ١٢٤
جَعْظَارَة ٤٣

تَفْسَةٌ * ٣٩٧

تَقْبَضَ ٣٢٤

تِلَاد ٢٦٦

تَمْعَدَدَ ٣٣٦، ٣٣٥

تَنْبَالَة * ٣٤٥

تَنْضُب ١٨٣

تَنْوْفَة ١٣٤

تِه * ٣٠٩

تَارِس ٨٥

تَيْرَ ١٠٧

تِيَهَاء ٢٧٨

حرف الشاء

ثَادَاء ١٦٠

ثُبَات ١١٥

ثُبَيْن ٢٠٨

ثَدَى ٩٠

ثُطَّ ١١٧

ثَقْلُ ٣٠٥

ثَنَن ٢٣١

ثَنِيَّ ١٣٨

ثَوَاء ٣١٧

بُؤَان ٢٠٨، ١٢٧

بَازِل ٣١٢، ٢٥٨

بَيْتَ بَيْتَ ٧٢

بَيْضَات ١١٢

بَيْنَ ٣١٧، ٣٠٦

بُيْض ١٢٨

بُيُوض ١٢٨

حرف التاء

تَفْسَةٌ * ٣٩٧

تَمْفَان * ٣٩٧

تَوَام ٢٠٤، ١٦٧

تَبْرَاك ٣٤٧

تَتَفَلَّ ٣٥٧

تَجَوَّفَتْ ٢٧٨

تَخْلُقُ ٣٠٢

تَذَرِيَتْ ٢٩٥

تَرَبُّوت * ٣٤٦

تَرَبَّبَ * ٣٥٨

تَرَّاس ٨٥

تَرَدَّى ١٠٦

تَرَمُّوت ٢٣٤

تَرَبَّبَ ٢٣١

تَعَانِيقُ ٣٠٥

حَبَائِط ٣٣٣ *	حَبَنَطَى ٣٦ ، ٣٩٧ *	جَعَال ٢٦٧
حَقَف ٣٢٤	حُبَارَى ٣٦ ، ١٥٩	جِفَار ١٠٥
حِقَان ١٠٤	حَبَّسَج ٢٨٧	جِفَالَة ١٣٤
خَلْفَاء ١٩٨	حَجَر ٣٠٢	جِلْف ١١٨
خَلَقَة ١٠١ ، ١٩٧	حُجْرَان ١٥٢	جَلُولَاء ٥٨ * ١٦٥
خَلَقْنَا الْبَطَان ٢٢٥ *	حُجْزَة ١٠٥	جَمَزَى ٣٩ ، ١٥٩
خَمَل ٩٢	حَبَفَة ٢٧٨	جَمَالَة ١٢٩
خَمْلَان ١١٩	حَبَلَى ٩٧	جَمَانَى ٨٤ *
خَمْلَان ٩٦	حِدَاث ١٩٧	جُنْدَب ٣٦١ *
خَمَارِ قَبَان ٢٤٨	حَدِيث ٢٠٥	جَنْدِل ١٨
خِنْطَاو ٤٤ ، ٣٦١ *	حَذِيم ٧٤	جِنَان ١٥٢
٣٩٧ ، *	حِرْبَاء ٢٥ ، ١٦٣	جَنَى النحل ١٨٢
خِنْطَاو ٤٤	حَرَح ٨٨ *	جُوب ١٠٢
خُول ١٥٧	حَرُورَاء ٥٨ *	جَوْرَب ١٨٥
خَوْلَايَا ٣٦ ، ١٦٦ ، ٣٩٧ *	حَرُورِيَّة ٥٨ *	جَوَاء ٣٠٦
خَوَمَل ٣١٦	حَرَم ١٦٧ *	جَوَالِيْق ٢٠٧
خَوْمَان ٣٩٧ *	حَرْمَى ١٦٧ *	جَوْز ٢٧٨
خَوَار ١٢٦	حُسَّان ١٧٨	جُون ١١٨
خَوِيْزَة ٢٥	حُش ٩٥ *	جَامِل ٢٠٣
خَوِيْزَة ٢٥	حُشَّان ٢١٠	حرف الحاء
خَوِيل ١٧٦	حَصَّان ١٧٩	حَبْرَكِي ٣٦٦
حَان ١٢٧ *	حُطَم ١٢٢	حَبِط ١٢٠

حرف الخاء

خُبْمَن ٣٤٠

خُتَع ١٢٢

خِدَب ٤٢

خَرِبَة ١٨

خِرْبَان ٩٧ ، ١١٩

خِرْجَة ٩٤

خَرْف ٨٢ *

خَرِيق ١٣٩

خَزْعِبِيل ٣٦٣

خُشَب ١٠٧

خُشْشَاء ١٤٠

خُشَاء ٣٣٠

خِصِّصَى ٣٢٨

خُضْع ١٥٤

خُظَّانَا ٢٣١

خَلْفَة ١٠٨

خَلْفَنَة ٣٦٦

خِلَال ١٠٥ ، ١٢٧

خَلِيف ١٥٠

خُصَّان ١٧٣

خِنْدِف ٧٦

خَنْدَرِيس ٣٥٥

خَنْشَلِيل ٣٥٤

خَنْفَقِيْق ٣٤٣ *

خَوْزَلَى ٣٢٧

خَوَاتِيم ٢٠٧

خَوَافَى ١٧٤

خَوَان ١٢٧

خَاشِع ١٦

خَيْل ١١٨

خَيْم ١٠٣

خِيَام ١٩٦

حرف الدال

دُبْسَة ٨١

دِبَاب ١٠١

دُخْنَة ١٩٦

دَخُول ٣١٦

دِرْحَايَة ٤٣

دَرِيْثَة ١٤٩ *

دُسْتُوْر ٥٨

دَسْتُوَاء ٥٨

دَسْتُوَانِي ٥٨

دَعَة ٣٢٤

دَقْرَى ١٦٠

دَكَادِيك ٢٥٠

دِلَاث ١٣٣ ، ١٣٥ *

دِلَاص ٣٣٤ *

دُلَامِص ٣٣٤ *

دَلِيص ٣٣٤ *

دَمِث ٣٥٠ *

دِمَثْر ٣٥٠

دَمَاء ١٥٥

دُهْن ٩١

دُهْرَى ٨٢

دَوَادَة ٢٩١

دُولَات ١١٣

دَوَارِي ٤

دَوَّى ٤٧

دَوِي ١٠٨

دَاج ١٥٤

دَائِق ١٥١

دِيْمَات ١٠٤

حرف الذال

ذَوَابَة ١٣٠

ذَبَّان ١٢٩

زَبِينَةُ ۸۴ *	رَحَوَى ۳۸	ذَرَا ۲۷۸
زُرْقُم ۲۵۲ ، ۳۳۴ *	رِحَال ۳۲۹	ذُعْر ۳۰۴
زُمْل ۱۷۹	رُخَال ۲۰۶ ، ۱۶۶	ذِفْرَى ۳۶
زَمِنْ ۱۲۱	رِشَى ۱۰۳	ذِكْرَى ۲۹۷
زَمْنَى ۱۷۵	رَطْل ۱۱۷ *	ذُوْحَسَى ۱۶
زَنَادِقَةُ ۱۸۸	رَعَشَن ۳۳۳	ذَوَوَى ۳۷
زَنِیة ۴۸	رُقِیة ۴۳	ذَا ۳۶
زَوْرَق ۲۰۷	رَكَب ۲۶۹ ، ۲۰۲ ، ۷۸	ذَامَال ۳۵ و ۳۷ *
زَوَافِر ۱۰۷	رِکَاء ۱۰۱	ذِیْتَ ۶۹

حرف السين

سَأ ۲۱۹
سَبَّت ۳۴۰ *
سَبَحَلَات ۲۰۷
سَبْرُوت ۳۴۵
سَبَسَب ۳۲۰
سَبْعَان ۱۷۲
سَبَاحِجَة ۱۸۶
سَبَل ۲۶
سَت ۲۵۹ *
سَتَه ۲۵۹ *
سَتِه ۸۸ *
سَتْم ۲۵۲

حرف الزای

زَأْمَهَا ۲۴۸ *
زَبْرِج ۱۸۳

حرف الراء

رَاد ۹۱
رِئِلَان ۹۱
رَبَبَ ۱۲۴
رُبَى ۱۶۶
رُبَّة ۷۸ *
رَبَحَلَات ۲۰۷
رُبْد ۱۰۶
رُبْع ۹۹
رُبْعَة ۱۱۴
رَجَلَة ۹۸ *
رِجَام ۶۶
رَحْبَة ۱۹۷

شقاشق ٣١٧
شَمَال ٣٣٣
شَمَل ٣٣٣
شَمَل ١٣٠
شَمَال ١٣٦ *
شاحج ٢٨٧
شاء ٥٦ ، ٥٧
شاوِي ٥٦ ، ٥٧
شاه : ٣٦ ، ٣٧ *
شِيَه ٤٢

حرف الصاد

صدع ٣٢٤
صُرْد ٩٩ ، ١٢٨
صِرْم ٩٣ *
صَعِق ١٩
صَعُوَة ١٩٦
صَفِي ١٤٠ *
صُفِي ١٠٨
صَك ٩٠
صَلَب ٢٦٧
صَلَا فَي ١٦٣
صَلَا يَه ١٣٠
صنعاء ٥٨ *

سُور ١٢٧
سَوِي ١٢٣
سَوَافِي ٣١٩
سَوِيْق ١٧٦
سَا بِيَا ١٥٥ *
ساوِي ٤٧
سِيَبَجِي ١٧٦
سِيْجَان ٩٦
سِيْرَاء ٣٣٠
سِيْف الْبَحْر ٢٢

حرف الشين

شَامَل ٣٣٣
شَبْثَان ٩٦
شَتَا ٨٢
شَجَم ٢٥٢
شَدَقَم ٢٥٢
شَرَبَه ٣٣٦
شُرْف ١٥٧
شَرَنْبَث ٣٧٨ *
شُعْبِي ١٦٠
شَقْرَه ١٧
شَقَاتِقِ النَّعْيان ١٧

سَمْدِيس ١٣٧
سِرْحَان ١٧٣
سُرِي ٢٧٢
سِرَاة ٢٠٤ ، ٣٤٩ *
سُرِي ٣٤٩ *
سُرِيَه ٣٤٩ *
سَعَد : ١٤٢
سِقْط ٣١٦
سِقَاء ٥٢
سِقَا يَه ٥٢
سِكَيْت ٢٠
سِكَيْت ١٧٩
سَلَق ٩٦ *
سَكَاب ٣٨٥ *
سَمَه ٢٥٨ *
سَمَاء ١٢٥
سَمِيْتَه ٣٤٠ *
سَمْدَاو ٣٦٢
سِنُوْر ١٨٥
سَه ٢٥٩ *
سَهْل ٨٢ *
سُوْح ١٠٧

حرف العين

عَبَّ ٢٠٢
عَبْدِي ٤١
عَبْلَة ١٢٤
عَبَلَات ٨٠ *
عَبَادِيد ٧٨
عَثْرَسَة ٣٥١ *
عَثْوَيْل ٣٩٣ *
عُثَان ١٢٩
عَثِير ١٨٤ ، ٣٦٦
عَجْرُ ٢٣١
عَجُوز ١٥١
عَدَبَس ٣٦٥
عَدَى ١٢٣
عَرْد ٣٧٨ *
عُرْس ١٠٦ ، ١٠٩
عُرْش ١٠٦
عَرَضَنَة ٣٤٠ *
عَرَضَنَى ١٦٦
عَرُوض ٢٠٦
عَرِيض ٩٣٢

ضَوْضَة ٣٧١ *

ضَاحِي ٢٠٣

ضِيَّع ١٠٣

حرف الطاء

طَبِيخ ٢١٦

طَرَب ٢٦٩

طَرَفَاء ١٩٩

طَعْنُ ٨٨ *

طَنْب ١٠٣

طَوَائِيْق ١٥١

طَائِي ٣٢

طَارِق ٢٩٧

طَاعِم ٨٨

طَيْس ٢٨٢ *

طَيْسَلُ ٢٨٢ *

طَيَّالَسَة ١٨٥

حرف الظاء

ظَوَّار ٢٠٣

ظَرَبَان ١٧٢

ظَلَمَّان ١٣٢

صَنَّاعِي ٥٩

صَنَاع ١٧٩

صِنَوَان ٩٣

صَوَانع ١٦

صِوَار ١٢٨

صَوَالِجَة ١٨٦

صَبَّح ٣١٩

صِيرَ أَمْر ٣٠٤

صِيْفَصِيح ٢٨٧

صِيصِيَّة ٣٦٧

صِيَاقِلَة ١٩٠

حرف الضاد

ضَالِّين ٢٤٨ *

ضَبَاب ٨٠ *

ضَبْعَان ١٧٣

ضَحَى ٣٤٣ *

ضَحِيَّة ١٤٣ *

ضَرِير ١٣٢

ضَرِيْس ٩٣

ضَمْنُ ١٢٠

ضَهِيًّا ٣٣٩ *

ضَهِيد ٣٣٩

عِيَان ١٢٧ *

عَيْهَل ٣١٨

حرف الغين

غُور ٩١

غَبُوق ٣١٩

غُثَاء ٣٢٨

غُدَات ١١٣

غَرَد ٩١ *

غَرَض ٢٢٦

غَرَى ٣٢٧

غِرَاث ١٢٠ ، ١٣٧

غَزَى ١٥٦

غُزَاء ١٥٧

غُسْلِينَ ١٠

غِشَاش ٢٠٠

غَادِي ٢٩٩

حرف الفاء

فُؤُوج ٩١

فَتَن ١٣٣

فَحْجَل ٣٨٢ *

فَحْلَةٌ ٢٥٨

فَرَقَتِي ١٦

عَمِي ٣٠٦

عَمَّيْل ٣٦٥

عَنْتَرِيس ٣٥١ *

عُنْتُوت ٣٣٤

عَنْسَل ٣٣٣

عُنُوق ١٢٦

عَنَاق ٩٥ ، ١٢٦

عِنَان ١٢٧

عُوء ٣٢٧

عُودٌ ١٨٢

عُودَات ٢١٠

عَوْسَج ٩٩

عُوط ١٥٧

عَوَارِي ١٦٤

عُوءَار ١٧٨

عَوَان ١٣٤

عَوِيل ١٧٦

عَاجِن ٧٧

عَالِيَةٌ ٨١ *

عَا ٣٦٨

عَانَات ٨

عَيْضَمُوز ٧٢

عَيْط ١٥٧ *

عَرْطَل ٣٥٤ *

عَرْطَلِيل ٣٥٤ *

عُسْب ١٣١

عَشَجٌ ٢٨٧

عُشْرَةٌ ١٩٠

عِشَاش ٩٤

عَصَبَصَب ٣٦٤ *

عُصْر ١٢٧

عُصْم ٢٧٢

عَضْب ٣١٧

عَضَوَات ١١٥

عَطُود ٣٣

عِفْر ٣٧٩ *

عِفْرٌ ٣٢٤

عَفْرَنِي ٣٤٣ *

عَفْرَنَاء ٣٤٣ *

عَلِبَط ١٨

عَلِبَاء ٥٥

عَلَجٌ ١٢٥

عَلَجَنٌ ١٢٣

عَلَجَات ١١٣

عَلَطَمِيس ٣٥١

عَلَقَاه ١٩٩

حرف القاف

قُرَاء ٥٥
قَرَايِر ١٦٢
قَرِيشَاء ١٦٥
قَشَاعِمَة ١٩٠
قَصَبًا ٣٢٠
قَضْب ١٣١
قَضِيم ١٦
قَطَر ٢١٩
قَطَوَطَى ٣٩٧ *
قَطَوَان ٣٩٣ * ٣٩٧ *
قَعَب ٢٣١
قَعْدَان ١٣١
قَعَر ١٩٥
قَعَس ٣٣٤ *
قَعَسَاء ٣٣٤ *
قَعُوس ٣٣٤ *
قَعْمَدَد ٣٦٥
قَفَاف ٩٤
قَلَّة ١١٦
قَلَنْسُوَة ٣٧٧
قَلُوص ١٠٤
قَلَال ١٠٥
قَمَحْدُوَة ٤٦

قَبْعَرَى ٣٦
قَبْن ٣٤٤ *
قَبَاء ٣٢٨
قَبَاب ١٠٥
قَتُوبَة ١٤٤
قَدَد ١٠٣
قِدَاح ٩٢
قَدَائِم ١٣٤
قَدَال ١٢٥
قَدَّى ٢٠٩
قَذَاة ١٩٧
قَرْء ٩٣
قُرْب ٣٢٩
قَرَبُوس ٣٤٦
قَرَدَد ٣٦٤ *
قَرَطَة ٩٤
قُرْطَاط ١٨٤
قَرَعْبَلَانَة ٧٢
قَرَنْبَى ٣٣٠
قَرْنُوَة ٤٤
قَرَوَاح ١٨٤
قَرَاء ٥٥

فِرْسِن ٣٣٣
فِرْه ١٥٦
فِرْهَة ١٦٧ ، ٢٠٤
فِرْوَقَة ١٣٩
فِرَى ٣٠٢
فِرَازَنَة ١٨٩
فِرَاسِن ٢٠٧
فَسِيل ٣٠٧
فَصَال ١٣١
فَطْن ١٢٢
فَقَعَة ٩١ * ، ٢٠٠
فَلَق ٨٧
فَلَك ٢٧٣
فَلَكَه ١٩٧
فَلَو ١٢٣
فَلَاح ٢٣٢
فَن ٣٣٩ *
فَوَعَة السَّم ٣٤٢
فَازِيد ٣٥
فَيُوج ١٠٠
فَيُوح ١٠٠
فَيَمَان ٣٣٩

حرف الكاف

كِنَاز ١٣٥ *

كَوَّال ٣٩٧ *

كُوَّة ٤٩

كَاثِبَة ١٥٤

كَاس ٨٨

كَيْت ٦٩ *

كَيْس ١٤٥

كِيَالِج ١٨٦

حرف اللام

لَأْمَة ٣١٧

لَبِيس ٨٨ *

لَجْبَة ١١٤

لَذِيذ ١٣٨

لَسِن ٨٨ *

لِقَاح ١٠٤

لِكَك ١٣٥ *

لُوب ١٠٧

لَوَى ٣١٦

لَابَ لَكَ ٢٦٣ *

حرف الميم

مَأْتُونَاء ٢٠٤ *

مَأْجِج ٣٩٤ * ٣٩٧ *

كَتِيبَة ١٣٤

كُت ١١٧

كِرَائِيس ١٦٢

كُرَاع ٢٠٧

كَسَكَسَة ٣٨١

كَشَكَشَة ٣٨١

كَشَفَت ٣١٧

كَع ٣٠٨

كَعُوب ٩٠

كَلْتَا ٧٠

كَلَّاب ١٧٩

كِلَّاب ٨٠ *

كَلِيب ٩٢ *

كَمَاء ٢٠٠

كَمَش ١٢٤ *

كُنْتَال ٣٥٩ *

كُنْتَاو ٣٦٢

كُنْتِي ٧٧ *

كَنَّة ٢٦٧

كَنْهَبُل ٣٥٩ *

كَنْهَوْر ١٨٥ ٣٥٩ *

كَنْبِيل ٣٦١ * ٣٦٣

قَمَطَر ١٨٣ ، ٢٢٨

قَمَارِص ٣٣٤ *

قَمِين ٢٦٦

قَنْبَرَة ١٥٥

قَنْدَاو ٣٦٢

قَنْسَرِين ١١

قَنْعَاس ٣٣٤ *

قَنْفَجَر ٣٥٧

قَنْه ٣٠٢

قَنْوَان ٩٣

قَنْاء ١٠٧

قَنْيَة ٤٣

قَهْقَرَى ٣٢٧

قُوس ٢١٦

قَوْقَاة ٢٩١ ، ٣٧١ *

قَوَّاس ٨٥

قَوَّادِم ١٧٤

قَوِيم ١٢٧

قَوِيْمَة ٢٧

قَاصِعَاء ١٥٥ ، ١٦٥

قَيْقَبَان ٣٦٧

قَيْل ١٧٦

مُظِلُّ ٨٦	مَذَا كِير ١٣٨	مُثِير ١٨٠
مَطَافِل ١٨٢	مِرْجَل ٣٣٨	مَانَةٌ ١٠١
مُعْسَف ١٥	مِرْجَل ٣٣٨	مَمُونَةٌ ٣٤٩ *
مُعْطِير ١٧٩	مِرْجَل ٣٣٨	مَارِق ٢٧٨
مَعْلَى ٣٩٧ *	مُرِّيْق ٣٤٩ *	مُبْرِقَات ١٢٧
مَعَاي ١٤٧ ، ١٦٥	مَرْزُجُوش ٣٦٣	مُتَل ١٨٢
مَعَايَا ١٤٧	مُرْضِع ٨٦	مَتَدَتَان ٢٣١
مَعْيُورَاء ٢٠٤ *	مِرْط ٣٣٨	مَمْعَب ٢٦
مُغْرُود ١٨١	مَرْقَسِي ٧٦	مَجَرَّ ١٦
مِقْلَات ١٨٠	مَرْوَزِي ٨٤	مُجْفَل ٢٠٠
مُلْمُول ١٨١	مَرْمَرِيس ٦٤ *	مَحْبَب ٣٩٧ *
مُلَهَن ١٣٣	مُسْتَظَل ٢٠٣	مَحْضِير ١٧٩
مُلُول ١٣٩	مُسْتَلْثِم ٣١٧	مُحْظَرَبَةٌ ١٣٠
مُتَحَن ١٣٣	مُسْرُول ١٨٥	مِحْلَال ٢٦٧
مَنْقِي ٦٩	مُسْلَمَقِي ٣٦	مِذْرَع ٣٣٧
مَنْجَنِيْق ٣٥٠	مُسْتَشَق ٢٥٠	مِذْرَى ١٦١ ، ٤٠
مَنْحُور ٢٣٣	مُشْرِفِي ٢٢	مِذْعَس ١٧٩
مُنْفَطِر ٨٦	مُشَائِم ١٨١	مُدَيْدَةٌ ٢٧
مُنْقَر ١٩٥	مُشَادِن ١٨٢	مِدَائِنِي ٧٩
مَنَا كَب ١٧٤	مُشَاهِدَةٌ ١٨٦	مُذْ ٢٤١ *
مَهْدَد ٣٩٧ *	مُشْيُوءَاء ٢٠٤ *	مِذْ كَار ١٣٨ *
مِهْدَاء ١٧٩	مُضْرَان ٢١٠	
مِهْذَار ١٧٩	مُضْعَةٌ ٩٩ *	

نَهْد ٣٣٦
نَهْرُ ٨٨ *
نَهَات ٢٨٧
نُوب ١٠١
نَوَار ١٣٤
نَوَاشِر ٢٢٥
نَوَاكِس ١٥٤
نَاط ٣٠٦
نَيْدِلَان ٣٣٣
حرف الهاء

هَب ٣١٩
هَبْلَع ٣٨٥ *
هَي ٣٣٦ *
هَجَان ١٨٠ ، ٢٧٣
هَذَم ٢٢٥
هُدْبَة ١٩٨
هَذ ٣٠٩
هَرَّ كَلَة ٣٨٥ *
هَرَّ كَوَلَة ٣٨٥ *
هَرْمَاس ٣٣٤
هَرَّاق ٣٨٤ * ٣٨٥ *
هَضْبَة ١٠١
هَقْل ٣٨١ *

نَحْوَرِش ٣٦٤
نَحْوَص ١٥١
نَدُس ١٢١
نُرْشَق ٣٥٠
نَزَوَة ١٠٢
نَزَال ٣٠٤
نَزَى ٢٨٧
نَسْعَة ١٣٣
نَصَف ١١٩
نَصِيبِينَ ١٢
نَضُو ١٧٧
نُطْفَة ٧٩
نُطَاسَى ٧٤
نُطِيحَة ١٤٣ *
نُعْمَان ١٧
نُغَر ٩٩
نُقْش ٦٦
نُغَر ٧٨
نَاقِقاء ١٥٥
نَقَض ١٧٧
نُقَايَة ٥٢
نَمَق ١٦

مُهَوَّم ٣٣
مَهَارَى ١٦٤
مَهَالِبَة ١٨٦
مَهَا ٢٧٨
مُهَاة ١٩٨
مُور ٣٢٠
مُورِق ٣٩٧ *
مُوطَب ٣٩٧ *
مُوَأَل ٢٦
مُوَاكِجَة ١٨٥
مَائِيَة ٣٧ *
مَاهِيَة ٣٧ *
مَيْس ٣٤٨ *
مِيَّاسِير ١٨١
مِيَّامِينَ ١٨١

حرف النون

نَيْدِل ٣٣٣
نُؤَى ١٦
نَث ٢٦٦
نَجْد ٩٢ *
نَجْدُ ١٢١ *
نَحَى ٥٢

حرف اليا

يَأْجَج ٣٩٤ *
يُبْذِرُقُون ١٨٦
يَتَّقَهُ ٢٣٩
يَتَّقِي ٤٤
يَتَّقَمِي ١٤٦
يَدِيَان ٦٥
يَسْتَعْمُر ٣٧٥ *
يَعْضِد ٥٣
يَقْرَم ٢٥٨
يَقْطُ ١٢١
يَلُوكُ لِسَانَهُ ٢٨
يَمَم ٢٦٨
يَنْجُو ٢٥٨
يَن ٣٦٨

وِجَاع ١٢٠

وَدَّ ٢٨٧

وُرْد ١١٨

وَرَشَان ١٧٢

وَرَنْتَل ٣٧٥ *

وُشَاة ٢٦٦

وَصَاوِص ٢٦٨

وُضَاء ٥٥

وَطْب ٥٢

وَضِيف ٢٣١

وُغْدَان ١١٧

وَفْرَة ٢٨٧

وَلِيد ٢٣١ ، ٢٦٧

وَيْلَهُ ٢٦٣

وَيْلَهَا ٢٦٣

هَلْم ٢٤٤

هَمَق ٣٦٥

هَمَرِش ٣٦٤ *

هَنَات ١١٦

هَوَم ٣٣ *

هَامَة ١٩٨

هَيْق ٣٨١ *

هَيْقَل ٣٨١ *

هَيْقَم ٣٨١ *

هَآ ٢١٣

هَيْم ٣٣ *

هَيْهَات ٢٩٠

حرف الواو

وَثَاء ٣١٢

وَجْنَاء ٣١٨

فهرس الشواهد الواردة في الجزء الثاني

من شرح الرضى على شافية ابن الحاجب

حرف الهمزة

ص بحر الشاهد

٣١٧ الخفيف آذَنَتْنَا بَيْنَهَا أَسْمَاءُ رَبِّ ثَاوٍ يَمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ

حرف الباء الموحدة

٢٨ الطويل وَلَسْتُ بِنَحْوِي يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيقِي أَقُولُ فَأَعْرَبُ

٢٤٤ الوافر فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَعْبًا بَلِغْتَ وَلَا كِلَابًا

٢٤٨ الرجز } يَاعَجَبًا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا حِمَارَ قَبَانٍ يَسُوقُ أَرْنَبًا

خَاطِمَهَا زَأْمَهَا أَنْ تَذْهَبَ أَسَا فَقُلْتُ أَرْدَفَنِي فَقَالَ مَرَحَبًا

٢٦٨ البسيط أَسْتَحْدِثُ الرَّكْبُ مِنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبَرًا ؟

أَوْ رَاجَعَ الْقَلْبَ مِنْ أَطْرَابِهِ طَرَبُ ؟

٣٠٨ البسيط تَعَثَّرْتُ بِهِ فِي الْأَفْوَاهِ أَلْسِنَهَا

وَالْبُرْدُ فِي الطَّرْقِ وَالْأَقْلَامُ فِي الْكُتُبِ

٣١٨ الرجز كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَحَجًا أَوْ الْخَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبَا (١)

٣٢٢ الرجز عَجِبْتُ وَالِدَهُ كَثِيرٌ عَجَبُهُ مِنْ عَنَزِي سَبْنِي لَمْ أَضْرِبُهُ

٣٢٩ البسيط فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَةِ

لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظَلَمَائِهَا الطَّنْبَا

٣٤٦ الطويل فَلَسْتُ لِأَنْسَى وَلَكِنْ لِمَالِكٍ تَنْزَلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ

(١) أنظره مع أبيات أخرى في ص ٣٩١ و ٣٢٠

حرف التاء المثناة

ما ضرَّها أمَّ ما عليها لو شفت مُتَمِّيًا بنظرةٍ وأشدَّ عَفَتْ ٢٧٧ الرجز

بَلْ جَوَزَتِيهَاءَ كَظَهَرَ الْحَجَفَتْ

الله نَجَّاكَ بِكَفَى مَسَلَمَتْ من بعدما وبعدها وبعدمت ٢٨٩ الرجز

صارت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرَّة أن تدعى أمت

شِرْيَانَةٌ تُرْزِمُ من عُتْمُوتِهَا تُجَابُ الْقَوْسَ بَتَرَمُوتِهَا ٣٣٤ الرجز

تَسْتَخْرِجُ الحَبَّةَ من تابوتها

حرف الجيم

خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلَجٍ الْمُطْعَمَانِ اللَّحْمُ بِالْعَشِجِ ٢٨٧ الرجز

وَبِالْغَدَاةِ فِلَقِ الْبَرْنَجِ يَقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصَّيْحِ

يَارِبِّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بَيْجٌ ٢٨٧ الرجز

أَقْمَرُ نَهَاتٍ يُزَيِّ وَفَرَتِجْ

حرف الدال المهملة

إِنَّ مِنَ الْقَوْمِ مَوْجُودًا خَلِيفَتُهُ وَمَا خَلِيفَ أَبِي وَهَبٍ بِمَوْجُودِ ١٥٠ البسيط

عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمُنِي أَيْمٌ كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ ٢٩٧ الوافر

وَمَنْ يَتَّقُ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ وَرِزْقُ اللَّهِ مُؤْتَابٌ وَغَادِ ٢٩٩ الوافر

رَبِّتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا وَأَضَّ نَهْدًا كَالْخَصَانِ أَجْرَدَا ٣٣٦ الرجز

كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أَجْلَدَا

فَإِنْ تَكُنِ الْمُوسَى جَرَتْ فَوْقَ بَظَرِهَا ٣٤٨ الطويل

فَمَا خُتِنْتُ إِلَّا وَمَصَّانُ قَاعِدُ

حرف الراء المهملة

ص بحر الشاهد

- ٦٥ الكامل يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَامٍ قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تَذِلَّ وَتَقْهَرَا
٨٧ الطويل وما أنا وحدي قلت ذا الشعر كله ولكن لشعري فيك من نفسه شعر
١٢٧ السريع عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَّ دُؤُ بِالْأَكْفِ اللَّامَعَاتِ سُورُ
١٥٣ الكامل وإذا الرجال رأوا يزيد رأيهم خَضَعَ الرقاب نوا كس الأبصار
٢٣٠ المتقارب لها متنتافِ خطاتا كما أَكَبَّ عَلَى سَاعِدِيهِ النَّمِرُ
٢٣٣ الرجز مِنْ لَدَى لَحْيَيْهِ إِلَى مَنْجُورِهِ يَسْتَوْعِبُ الْبُوعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ
٢٩٧ الرمل يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لَمْ خَلِّتَنِي لَهْمُومٌ طَارِقَاتٌ وَذِكْرُ
٣٠٢ الكامل ولأنت تفرى ما خلقت وبعـ ض الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفِرُ
٣٠٣ الكامل ولأنت أشجع من أسامة إذ دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلَجَ فِي الذَّعْرِ
٣٠٧ الطويل وَأَيُّقَنَّ أَنْ الْخَيْلَ إِنْ تَلْتَبَسَ بِهِ يَكُنْ لَفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ أَبْرُ
٣١٩ الكامل لعب الرياح بهـ ————— وَغَيْرَهَا بَعْدِي سَوَافِي الْمَوْرِ وَالْقَطْرِ

حرف السين المهملة

- ٨٨ البسيط دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِبُعَيْتِهَا وَقَعْدَ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي
٢٧٠ الرجز فَبَاتَ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا

حرف الضاد المعجمة

- ٣٠٥ الرجز دَايَنْتُ أُرْوَى وَالذُّيُونُ تُقْضَى فَمَطَّاتٌ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا

حرف الطاء المهملة

وَفَاضِحٍ مُفْتَضِحٍ فِي أَرْهَطِهِ

٢٠٥ الرجز

حرف العين المهملة

٤٥	الطويل	كَأَنَّ مَجْرَّ الرَامِسَاتِ ذِيُولَهَا	عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَقَتُهُ الصَّوَانِعُ
٢٣٢	المنسرح	لَا تَهِينِ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ	تَرْكِعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرَ قَدْ رَفَعَهُ
٣٠٦	البيسط	لَا يَبْعُدُ اللَّهُ إِخْوَانَا تَرْكَتَهُم	لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَا صَنَعُوا
٣٠٦	الطويل		خَلِيلِي طَيْرًا بِالتَّفَرُّقِ أَوْقَعَا
٣٢٤	الرجز	لَمَّا رَأَى أَلَّا دَعَاهُ وَلَا شِيعَ	مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَتَفٍ فَالْطَّجَعُ
٣٨٣	السريع	قَوَالٍ مَعْرُوفٍ وَفَعَالِهِ	عَقَّارٍ مَشْنَى أُمَّهَاتِ الرَّبَاعِ

حرف الفاء

٢٢٣	الرجز	أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْخَرْفِ	تَخْطُ رِجْلَايَ بَخْطٍ مُخْتَلِفٍ
		تُسَكِّتَانِ فِي الطَّرِيقِ لَا مَ أَلْفِ	

حرف القاف

٧٢	الطويل	تَزَوَّجَتْهَا رَامِيَّةٌ هُرْمُزِيَّةٌ	بِفَضْلِ الَّذِي أَعْطَى الْأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ
١٤٠	الرجز		دَعَاهَا فَمَا النُّحُويُّ مِنْ صَدِيقِهَا
١٥٢	الرجز	يَا مَيَّ ذَاتِ الْجَوْرَبِ الْمُنْشَقِّ	أَخَذَتْ خَاتَمِي بَغِيرِ حَقِّ
٢٥٠	الرجز	يَا دَارِمَيَّ بَدَا كَادِيكَ الْبَرْقُ	صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِّ
٢٩٨	الرجز	قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَى لَنَا دَقِيقَا	وَهَاتِ خَبْرَ الْبَرِّ أَوْ سَوِيْقَا

حرف الكاف

٣٤٧	الرجز	هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَلَى تَبَرَّكََا	دَارُ لِسْعَدَى إِذْهِ مِنْ هَوَا كَا
-----	-------	--	---------------------------------------

٣٨٣ المتقارب إذا الأمهات قبَحْنَ الوجوه فَرَجَتْ الظلام بأمَاتِكَ

حرف اللام

١٣٠ البسيط	رَطُنَ انقطاعاً أوتارٍ مُحْظَرَبَةٍ	في أقوسٍ نازَعَتْهَا أَيْمُنُ شَمَلًا
١٥٣ الوافر	أحامى عن دمار بنى أَيْمِكم	ومثلى في غوائبكم قليلٌ
١٨٢ الطويل	وإنَّ حديثاً منك لو تبدلَينهُ	جنى النحل في أَلْبَانِ عُوذٍ مَطَافِلُ
٢٠٢ الطويل	فَعَبَّتْ عَشَاشاً ثُمَّ مَرَّتْ كَأَنهَا	مع الصبح ركبٌ من أحاطةٍ مُجْفِلُ
٢٦٢ الطويل		وقال أضرب الساقين إِمَّكَ هَابِلُ
٢٦٦ الكامل	وَلَا تَبَادِرُ في الشِّتَاءِ وليدنا	أَلْقِدَرُ تَنْزِلُهَا بغير جَعَالِ
٢٧٦ الطويل	وفي هاء تأنيث وميم الجميع قل	وعارض شكل لم يكونا ليدخلا
	وفي الهاء للاضمار قوم أبوهما	ومن قبله ضم أو الكسر مُثَلَا
٢٨٥ الرمل	أو أمَّاهما واو وياء ، وبعضهم	يُرَى لهما في كل حال محلاً
	وقبيل من لكيز شاهد	رهطابن مرجوم ورهطابن المعل ^(١)
٣٠٤ الطويل	وقد كنت من سلمى سنين ثمانيا	على صير أمرٍ مأيْمَرٌ ومايحل
٣٠٤ الطويل	صحا القلب عن سلمى وقد كاد لا يسْلُو	وأقفر من سلمى التّعَانِيقُ فَالْتَقَلُ
٣١٦ الطويل	قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل	بِسِقْطِ اللّوى بين الدّخول فحوَمَلُ
٣١٧ الطويل	ومُسْتَلْتَمٌ كَشَفْتُ بالرمح ذيلَهُ	أقمت بعَضْبٍ ذى شَقَاشِقٍ مَيْلَهُ
٣١٨ الرجز		بيازِلِ وجنَاءٍ أو عَيْهَلِ
٣٣٧ الرجز		بِشِيَةٍ كَشِيَةٍ المُرْجَلِ
٣٣٨ الطويل	خَرَجْتُ بها أمشى تجر وراءنا	على إثرنا أذيالٍ مِرْطٍ مِرْجَلِ

حرف الميم

ص بحر الشاهد

- ٦٦ الطويل هُمَا نَفْسًا فِي فَيٍّ مِنْ فَمَوَّيْهِمَا عَلَى النَّابِجِ الْعَاوَى أَشَدُّ رَجَامٍ
٧٣ الطويل فهل لَكُمْ فِيهَا إِلَىٰ فَإِنِّي طَبِيبٌ بِمَا أَعْيَا النَّطَّاسَىٰ حَذِيمًا
٨٤ الكامل يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَىٰ غَضُوبِ جَسْرَةٍ زِيَّافَةٌ مِثْلُ الْفَنِيقِ الْمَكْدَمِ
٢٥٨ الرجز أَرْسَلَ فِيهَا بَازِلًا يُقَرِّمُهُ فَهَوَّ بِهَا يَنْحَوُّ طَرِيقًا يَعْلَمُهُ
* بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سَمُّهُ *

- ٢٧٢ المتقارب إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٌ أَطِيلُ السَّرَىٰ وَأَخَذَ مِنْ كُلِّ حَىٍّ عِصْمٌ (١)
٢٩٥ الوافر أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاغْرَفُونِي حَمِيدًا قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا
٣٠٦ الكامل يَادَارُ عِبْلَةٌ بِالْجَوَاءِ تَكْلُمُ وَعَمَى صَبَاحًا دَارُ عِبْلَةٍ وَاسْلَمَ

حرف النون

- ١٤ البسيط يَوْمًا يَمَانٍ إِذَا لَاقَيْتُ ذَا يَمَنٍ وَإِنْ لَقَيْتُ مَعَدْيَا فَعَدَنَانِي
٦٤ الوافر فَلَوْ أَنَا عَلَى جُجْرٍ ذُبْحَنَا جَرَى الدَّمِيمَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ
٧٧ الطويل وَمَا أَنَا كُنْتِي وَمَا أَنَا عَاجِنُ وَشَرُّ الرِّجَالِ الْكُنْتُنِي وَعَاجِنُ
١٣٢ الرجز حَتَّى رَمَتْ مَجْهُولُهُ بِالْأَجْنِ
١٧١ الوافر فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نَزَارٍ حَلَائِلُ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ
١٧٦ الرجز مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ
٢٦٥ الطويل إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ بِنْتُ وَتَكْثِيرُ الْوُشَاةِ قَيْنُ
٢٦٨ الوافر الْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ أُمُّ الشَّرِّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي

ص بحر الشاهد الشاهد

٣١٨ الوافر ألا هُبِّي بِصَحْنِكَ فَاصْبَحِينَا وَلَا تُبْقِي خَمُورَ الْأُنْدَرِينَا

حرف الهاء

٢٠٦ السريع * فِي كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكَل لَيْلَاةٌ *

حرف الالف اللينة

٢٠٩ الرجز * بِأَعْيُنَاتٍ لَمْ يَخَالِطَهَا الْقَدَى *

٢٨٣ الرجز وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرَى صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَى

إِنَّ الْحَدِيثَ جَانِبٌ مِنَ الْقَرَى

٣٢٣ الرجز بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَا

حرف الياء

١٣٦ الطويل أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفْعُهَا قَلِيلٌ، وَمَا لَوْ مَيَّ أَخِي مِنْ شِمَالِيَا

١٦٢ الهزج لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشَقِّ رِ يَغْتَالِ الصَّحَارِيَا

٢٠٢ الرجز أَخَشَى رَكِيئًا أَوْ رُجْمًا عَادِيًا (١)

٢٣٤ الرجز حَيْدَةً خَالِي وَلَقِيطٌ وَعَلَى وَحَاتِمِ الطَّائِي وَهَابُ الْمِي

فهرست الأمثال التي وردت في الشرح والتعليقات

ص		
٢١	ش	ذَكَرْتُ نِيَّ الطَّعْنِ وَكُنْتُ نَاسِيًا
٢٦	»	كَالسَّاعِي إِلَى مَتْعَبٍ مُوَائِلًا مِنْ سَبِيلِ الرَّاعِدِ
١١٣	ت	غُدَّةٌ كَغُدَّةِ الْبَعِيرِ وَمَوْتٌ فِي بَيْتِ سَلُولِيَّةٍ
١٢٢	»	شَرُّ الرَّعَاءِ الْخُطْمَةُ
١٢٦		هَذِهِ الْعُنُقُ بَعْدَ النُّوقِ
١٢٦	»	حَرَّكَ لَهَا حَوَارَهَا تَحِينَ
١٣٢	»	إِنَّ الْقِرْمَ مِنَ الْأَفِيلِ
٢١٩	»	قَرَّبَ الْحِمَارَ مِنَ الرَّذْهَةِ وَلَا تَقُلْ لَهُ سَأْ
٢٢٤	ش	التَّقَتْ حَلَقَتَا الْبِطَّانِ
٢٣٢	ت	أَيْنَمَا أُوجِّهَ أُلْقَ سَعْدًا
»	»	بِكُلِّ وَادٍ بَنُو سَعْدٍ
٢٩٤	ش	هَكَذَا فَرَدَى أَنَّهُ
٣٣٠	ت	الْقَرَنِمَى فِي عَيْنِ أُمِّهَا حَسَنَةً
٣٩٢	»	مَالُهُ أَثَرٌ وَلَا عِثْرٌ

بيان صواب الخطأ الواقع في شرح الرضى

جزء ٢

ص	س	الخطأ	الصواب
٦	٤	ذ كنت	إذ كنت
»	٥	وفى	كوفى
»	٧	إيا آن	يأان
٢٠	١١	وَقَالَ سَيْبَوِيَّةُ	وَقَالَ سَيْبَوِيَّةُ
٣٠	٤	قوله و « وت حذف ... »	قوله « وت حذف ... »
٣١	٦	قُسْوِيَّ	قُسْوِيَّ
٣٢	١٢	سره مطردا	كسره مطردا
٣٧	١٥	في الموصلات	في الموصولات
٤٤	١٢	فلا بد حذف	فلا بد من حذف
٤٦	٨	في جرئية ما	في جرئية ما
٤٧	٦	كحِنْطَاوِيَّ	كحِنْطَاوِيَّ
٤٨	١٣	(٩)	(٢)
٥٣	١٤	رقم (٣) وضع عند قاضوى	يوضع عند قضوية في سطر ١٥
٥٥	٧	قُرَاوِيَّ	قُرَاوِيَّ
٨٠	٨	لا إلى ماهي	لا إلى مهلبى
٨٣	١٦	وجاء يَمَنَّى	وجاء يَمَنَّى
٩٩	٧	يا ذ كرنا	كما ذ كرنا

الصواب	الخطأ	ص	س
الوصف الغالب	صف الغالب	١٠٣	٣
إذ كثيراً ما	إذ كثيراً	١٧٦	١٤
أملود ،	أملود ، أو	١٨٤	١٣
اضربَ بَانُ نَعْمَان	اضربَ بَانُ نَعْمَان	٢١٣	٧
كَهَيْعَصَ	كَهَيْعَصَ	٢٢٠	١٠
مَنْحُورِه	مَنْحُورِه	٢٣٣	٣
للووقف أو للجزم	للووقف أو للجزم	٢٣٩	٣
وَضَرَبَتْهُ	وَضَرَبَتْهُ	٢٤٨	٥
وإن كانا أيضاً	وإن كان أيضاً	٢٦٠	٧
وَمِمَّ الْجَمِيعِ	وَمِمَّ الْجَمِيعِ	٢٧٦	١٤
ثَلَاثَةُ أَرْبَعَةٍ	ثَلَاثَةُ أَرْبَعَةٍ	٢٨٨	٣
يَرِيدُ أَيْبُضٌ	يَرِيدُ أَيْبُضٌ	٣٢٠	١٦
قوله « والغراء . . . »	قوله « والغراء . . . »	٢٢٧	٣
إِفْعَالَان . . . وَخَنْفَقِيْقٌ	إِفْعَالَانَا . . . وَخَنْفَقِيْقٌ	٣٣٥	١٣
وَتَدَرَّعَ	وَتَدَرَّعَ	٣٣٦	١٢
ورجع بعضهم	ورجع بعضهم	٣٤٥	٨
خَنْفَسَاءُ	خَنْفَسَاءُ	٣٦٣	٨
إِنْ جَعَلْتَهُمَا مَفْعَلًا	إِنْ جَعَلْتَهَا مَفْعَلًا	٣٩٥	١
أَحْكَمْ عَجْنَه	أَحْكَمْ عَجِينَه	٣٩٧	٨

بيان صواب الخطأ الواقع في التعليقات

جزء ٢

ص	س	الخطأ	الصواب
٨	١٩	بلد بالشام	بلد بالشام
١٢	١٠	قَنَعَتِ	قَنَعَتِ
١٤	١١	انسبا	نسباً
٢٤	١	زعم شارح	زعم الشارح
٢٦	٢	مَعْنٍ وإِفْلَاسِهِ	مَعْنٍ وإِفْلَاسِهِ
٣٦	١	بفتح أوله	بفتح أوله
٦٠	١	« ولوثى »	« ولوثى »
٦٤	١١	على أنه بأنه ثناه	على أنه ثناه
٦٥	٧	« يدا »	« يدي »
١٠٣	١	يبالغ في ثمانها	يبالغ في ثمانها
١٠٨	١٠	وقيل : جمها	وقيل : جمها
١١٥	١٦	حملا أخواتها	حملا على أخواتها
١٢١	٤	أو فعل	أو فاعيل
١٤٣	٩	يكن بقاؤه	يمكن بقاؤه
١٤٤	٤	الشيء	للشيء
»	٥	القتوب	القتوبة

ص	س	الخطأ	الصواب
١٤٧	١٠	لما مجرى مجرى	لما جرى مجرى
١٥٥	٣	ففتحتين	بفتحتين
١٦٣	٧	يقال في جمعة	يقال في جمعه
١٦٩	١٠	في حكم الواحد	في حكم واحد
١٧١	٥	بوضع صبغة	بوضع صبغة
»	٦	كغير وأنان	كغير وأنان
»	١٦	بن زیدی الاسدی	بن زيد الأسدي
١٧٦	٣	الرّم	الكرّم
١٧٩	٨	بيائس	بيائس
١٩٢	٥	مقنّس	مقنّس
٢٠٣	١	مُسْتَظَلّ	مُسْتَظَلّ
٢٢٦	٨	فالتقى كنان	فالتقى سا كنان
٢٣١	٣	« كفرقة »	« كفرقة »
»	١٠	لما قال المؤلف	كما قال المؤلف
٢٥٢	٢١	أنه جمعه	أن جمعه
٢٦١	٧	وقد استدلالا	وقد استدلل
٢٦٦	١٧	مأ ، كنة	ما كنت
٢٦٩	٢	مأل	مأبال
٣٠٦	٢	حُبّان	حَيّان
٣٢٢	٣	زياد الأعلم	زياد الأعجم
٣٤٠	٣	أنه أثم فعل	أنه أفعل ، ثم

ص	س	الخطأ	الصواب
٣٤٦	١٠	لأبي وجرة	لأبي وجرة
٣٦٥	٧	وهيرغا	وغيرها
٣٨٠	١٢	بضم همزة	بفتح همزة
٣٨٣	١٢	بكر اليربوعى	بكير اليربوعى

تمت فهارس الجزء الثانى من شرح
شافية ابن الحاجب

القسم الأول

المجلد الثالث

النوام

محمود توفيق

الكتبة ميدان الأزهر الشريف وشارع السكة الجديدة مصر

طبعة حجازى بالقاهرة

١٩٢١

شرح تافيه ابن الحاجب

تأليف الإمام المحقق رضي الدين الأسترباذي

المتوفى في عام ٦٨٨ من الهجرة

مع شرح شواهد

للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب

المتوفى في عام ١٠٩٣ من الهجرة

حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة

محمد محي الدين عبد الحميد

المدرس في تخصص
كلية اللغة العربية

محمد الزفراف

المدرس في كلية
اللغة العربية

محمد نور الحسن

المدرس في تخصص
كلية اللغة العربية

القسم الأول

الجزء الثاني

التزام

محمود توفيق

الكتبي بميدان الأزهر الشريف وشارع السكة الجديدة بمصر

مطبعة حجازي بالقاهرة

تليفون ٥٥٤٨٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
[جميع حق الطبع محفوظ للشرح]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على إمام المتقين ، قائد الغر المحجلين ،

سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين

المنسوب

قال : « الْمَنْسُوبُ الْمَلْحَقُ بِآخِرِهِ يَأْتِي مُشَدَّدَةً لِيَدُلَّ عَلَى نِسْبَتِهِ إِلَى الْمَجْرَدِ عَنْهَا ، وَقِيَاسُهُ حَذْفُ تَاءِ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا ، وَزِيَادَةُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ إِلَّا عَمَّا قَدْ أُعْرِبَ بِالْأَجْرِ كَاتٍ ؛ فَلِذَلِكَ جَاءَ قِنْسَرِيُّ وَقِنْسَرِيٌّ »

أقول : قوله : « على نسبته إلى المجرد عنها » يخرج ملحقته آخره ياء مستددة للوحدة كرومي ورومي ، وزنجي وزنج ، وما لحقت آخره للمبالغة كأحمري ودواري^(١) ، وما لحقته لالمعنى كبردي^(٢) وكرسی ، فلا يقال لهذه الأسماء : إنها منسوبة ، ولا لياؤها : إنها ياء النسبة^(٣) ، كما يقال لثمرة والتاء فيه للوحدة ،

(١) قال في اللسان : « والدهر دوار بالانسان ودواري : أى دائره على إضافة الشيء إلى نفسه . قال ابن سيده : هذا قول اللغويين . قال الفارسي : هو على لفظ النسب وليس بنسب ، ونظيره بخي وكرسی » وقد قال العجاج :

وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ أَفْنَى الْقُرُونِ وَهُوَ قَعَسَرِيٌّ

أى : أنه يدور ويتقلب بالانسان حالا بعد حال وأنه يفنى قرونًا كثيرة وهو باق على شدته وقوته ، وأصل القعسرى الجمل الضخم الشديد ، فشبه الدهر به في قوته وشدته

(٢) البردي : إما أن يكون بضم فسكون ، وإما أن يكون بفتح فسكون ، وهو على الأول نوع من تمر الحجاز جيد ، وعلى الثانى نبت معروف واحده ردية . (انظر ج ١ ص ٢٠٣) من هذا الكتاب

(٣) قد اختلفت عبارات المؤلف في هذه الياء ، فهو أحيانا يذكّر أنها ياء النسبة كما في قوله (١ ص ٢٠٣) : « وكان على المصنف أن يذكّر ياء النسبة أيضا نحو بریدی في بردی » وأحيانا يذكّر أنها ليست للنسبة كما هنا ، وقد حل هو

ولعلامة وهي فيه المبالغة ، ولغرفة ولا معنى لتأها : إنها أسماء مؤنثة وتاءها تاء التأنيث ؛ وذلك لجريها مجرى التأنيث الحقيقي في أشياء ، كتأنيث ما أسند إليها ، وكصيورتها غير منصرفة في نحو طلحة ، وانقلاب تأها في الوقف هاء قوله « حذف تاء التأنيث مطلقاً » أى : سواء كان ذو التاء علماً كمكة والكوفة ، أو غير علم كالغرفة والصفرة ، بخلاف زيادتي التثنية والجمع ؛ فإيهما قد لا يحذفان في العلم كما يحىء ، وسواء كانت التاء في مؤنث حقيقى أولاً كعزة وحمة ، وسواء كانت بعد الألف في جمع المؤنث نحو مسلمات ، أولاً ، وأما نحو أخت وبنت فان التاء تحذف فيه ، وإن لم تكن للتأنيث ، بدليل صرف أخت وبنت إذا سمى بهما ^(١) ، وذلك لما فى مثل هذه التاء من راحة

هذا الاشكال بقوله في هذا الباب في شان ياء الوحدة كرومى : « ولقائل أن يقول : ياء الوحدة أيضاً فى الأصل للنسبة ، لأن معنى زنجى شخص منسوب إلى هذه الجماعة بكونه واحدا منهم فهو غير خارج عن حقيقة النسبة ، إلا أنه طراً عليه معنى الوحدة » وما يخص هذا أنه ينظر أحياناً إلى الأصل فيعتبرها ياء نسبة ، وينظر أحياناً أخرى إلى ما طراً من معنى الوحدة فينفى عنها ذلك ، وما قاله فى ياء الوحدة يجرى مثله تماماً فى ياء المبالغة ، لكن ياء نحو الكرسى والبردى ، وهى المزيده لا لغرض ، لا يجرى فيها مثل ذلك ، ولا عذر له فى تسميتها ياء نسبة إلا أن صورتها صورة ياء النسبة

(١) قال سيبويه فى الكتاب (٢ ص ١٣) : « وإن سميت رجلاً ببنت أو أخت صرفته ، لأنك بنيت الاسم على هذه التاء وألحقها ببناء الثلاثه كما ألحقوا سنينة بالأربعة ، ولو كانت كالهاء لما سكنوا الحرف الذى قبلها ، فأما هذه التاء فيها كتمام عفريت ، ولو كانت كالألف التأنيث لم ينصرف فى النكرة ، وليست كالهاء لما ذكرت لك ، وإنما هذه زيادة فى الاسم بنى عليها وانصرف فى المعرفة ، ولو أن الهاء التى فى دجاجة كهذه التاء انصرف فى المعرفة » اهـ وكتب أبو سعيد السيرافى فى شرح كلامه هذا فقال : « التاء فى بنت وأخت منزلتها عند سيبويه منزلة التاء فى

التأنيث (١)

وإنما حذفت تاء التأنيث حذراً من اجتماع التاءين : إحداهما قبل الياء ،
والأخرى بعدها ، لو لم تحذف ، إذا كان المنسوب إلى ذى التاء مؤنثاً بالتاء (٢)
سنت تقول : امرأة كوفية ، ثم طُرِدَ حذفها في المنسوب المذكور ، نحو رجل
وفى قيل : إنما حذفت لأن الياء قد تكون مثل التاء على ما ذكرنا ،
في إفادة الوحدة والمبالغة ، وفي كونها لا معنى ، فلو لم تحذف لكان كأنه اجتمع
إيا آن أو تا آن ، ويلزمهم على هذا التعليل أن لا يقولوا نحو كوفية وبصرية ،
إذ هذا أيضاً جمع بينهما .

سنبته وعفريت ، فهى فيهما زائدة للحاق بجذع وقفل ، فاذا سمينا بواحدة منهما
رجلاً صرفناه لأنه بمنزلة مؤنث على ثلاثة أحرف ليس فيها علامة تأنيث كرجل
سمينه بفهر وعين ، والتاء الزائدة التى للتأنيث هى التى يلزم ما قبلها الفتحة ويوقف
عليها بالهاء كقولنا دجاجة وما أشبه ذلك « اه ملخصاً . والمراد فى كلام سيويوه
والسيرافى من التاء المزيدة للحاق فى سنبته التاء الأولى لا الثانية كما هو ظاهر

(١) قال المؤلف فى شرح الكافية (١ ص ٤٣) : « ونريد بتاء التأنيث تاء
زائدة فى آخر الاسم مفتوحاً ما قبلها تنقلب هاء فى الوقف ، فتحو أخت وبنت
ليس مؤنثاً بالتاء ، بل التاء بدل من اللام ، لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث
دون المذكور لمناسبة التاء للتأنيث ، فعلى هذا لو سميت ببنت وأخت وهنت مذكراً
لصرفتها « اه . وقوله « لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث الخ » هو مراده بقوله
هنا « لما فى مثل هذه التاء من رائحة التأنيث » ، يدلك على أن هذا مراده بقوله فى
هذا الباب كما يأتى قريباً : « فان أبدل من اللام فى الثلاثى التاء وذلك فى الأسماء
المعدودة المذكورة فى باب التصغير نحو أخت وبنت وهنت وثمّتان وكيت وذيت
فعند سيويوه تحذف التاء وترد اللام ، وذلك لأن التاء وإن كانت بدلاً من اللام
إلا أن فيها رائحة من التأنيث لاختصاصها بالمؤنث فى هذه الأسماء » اه

(٢) قيد المؤنث المنسوب إلى ذى التاء بكونه بالتاء فى جميع النسخ ، والصواب

ويحذف الألف والتاء في نحو مسلمات^(١) لإفادتهما معاً للتأنيث كما فادتهما للجمع ؛ فيلزم من إبقائهما اجتماع التائين في نحو عَرَقاتية ، ولا ينفصل إحدى الحرفين من الأخرى ثبوتاً وزوالاً ؛ لسكونهما كعلامة واحدة ، تقول في أذرعات وعانات : أذَرَعِي^(٢)

حذف هذا القيد ، لأن اجتماع التائين لازم في المنسوب إلى ذى التاء ولو كان المنسوب مؤنثاً بغير تاء كزيب فانك كنت تقول في نسبها إلى البصرة : بصرية

(١) ظاهر عبارة ابن الحاجب والرضي هنا أن جمعي التصحيح الباقيين على الجمعية إذا أريد النسبة إليهما حذفت منهما علامة الجمع : أى الألف والتاء في جمع المؤنث والواو والنون والياء والنون في جمع المذكر ، مع أن الذى يقتضيه كلام الرضى عند شرح قول ابن الحاجب : « والجمع يرد إلى الواحد » ويقتضيه تعليل النحويين رد الجمع إلى الواحد عند النسبة إليه : أن يرد جمعا التصحيح عند النسبة إليهما إلى الواحد لأن تحذف منهما علامة الجمع ، وفرق بين الرد إلى الواحد وحذف علامة الجمع فإن أرضين مثلاً إذا نسبت إليه وهو باق على جمعيته قلت : أرضى بسكون الراء - وإذا نسبت إليه مسمى به حاكياً إعرابه الذى كان قبل التسمية به قلت : أرضى بفتح الراء وحذف علامة الجمع ، وكذلك تمرات في جمع تمر : إذا نسبت إليه جمعا قلت تمرى - بأسكان الميم - أى : برده إلى واحد ، وإذا نسبت إليه مسمى به قلت : تمرى - بفتح الميم وحذف علامة الجمع : أى الألف والتاء - . وتحقيق المقام أنك إذا نسبت إلى المثنى والجمع مطلقاً : أى سواء أكان جمع تصحيح أم جمع تكسير ، فإن كانت غير مسمى بها ردت إلى واحد ، وإن كانت مسمى بها فى المثنى وجمع المذكر السالم التفصيل الذى ذكره الرضى هنا ، أما جمع المؤنث السالم فليس فيه إلا حذف علامة الجمع أى الألف والتاء للعلة التى ذكرها المحقق الرضى

(٢) أذرعات — بفتح فسكون فراء مكسورة — وقال ياقوت : « كأنه جمع أذرة جمع ذراع جمع قلة ، وهو بلد فى أطراف الشام يحاور أرض البلقاء وعمان ينسب إليه الحمر ، وقال الحافظ أبو القاسم : أذرعات مدينة بالبقاء ، وقال النحويون : بالثنية والجمع تزول الخصوصية عن الأعلام فتتكرر وتجري مجرى النكرة من أسماء الأجناس فإذا أردت تعريفه عرفته بما تعرف به الأجناس ، وأما نحو أبانين وأذرعات وعرفات فتسميته ابتداء ثنية وجمع ، كما لو سميت رجلاً بخيلان أو مساجد ، وإنما عرف مثل ذلك بغير حرف تعريف وجعلت أعلاماً لأنها

لا تفترق فنزلت منزلة شيء واحد فلم يقع إلباس ، واللغة الفصيحة في عرفات الصرف ، ومنع الصرف لغة ، تقول : هذه عرفات وأذرعات (بالرفع منونا) ورأيت عرفات وأذرعات (بالكسر منونا) ومررت بعرفات وأذرعات (بالجر منونا) لأن فيه سببا واحداً ، وهذه التاء التي فيه للجمع لا للتأنيث ، لأنه اسم لمواضع مجتمعة فجعلت تلك المواضع اسما واحدا وكأن اسم كل واحد منهما عرفة وأذرعة ، وقيل : بل الاسم جمع والمسمى مفرد ، فلذلك لم يتذكر ، وقيل : إن التاء فيه لم تتمحض للتأنيث ولا للجمع ، فأشبهت التاء في بنات وثبات ، وأما من منعها الصرف فانه يقول : إن التنوين فيها للمقابلة أى يقابل النون التي في جمع المذكر السالم ، فعلى هذا غير منصرفة . . . وينسب إلى أذرعات أذرعى « اه

وفي اللسان : « وقال سيبويه : أذرعات بالصرف وغير الصرف ، شبهوا التاء بهاء التأنيث ولم يحفلوا بالحاجز لأنه ساكن والساكن ليس بحاجز حصين ، إن سأل سائل فقال : ما تقول في من قال هذه أذرعات ومسلمات وشبه تاء الجماعة بهاء الواحدة فلم ينون للتعريف والتأنيث فكيف يقول إذا نكر أينون أم لا ، فالجواب أن التنوين مع التنكير واجب هنا لا محالة لزوال التعريف فأقصى أحوال أذرعات إذا نكرتها في من لم يصرف أن تكون كحمزة إذا نكرتها ، وكما تقول : هذا حمزة وحمزة آخر (بالتنوين) فتصرف النكرة لا غير فكذلك تقول : عندي مسلمات ونظرت إلى مسلمات أخرى (بالتنوين) فتنون مسلمات لا محالة ، وقال يعقوب أذرعات ويذرعات موضع بالشأم حكاه في المبدل « اه

وفي القاموس : « وأذرعات بكسر الراء وفتح : بلد بالشأم والنسبة أذرعى بالفتح « اه ومثل قوله : « والنسبة أذرعى بالفتح » في اللسان عن ابن سيده ، نقول : أما النسبة بفتح الراء إلى أذرعات (بفتح الراء) فواضحة ، فانها لا تعدو حذف تاء التأنيث ثم تحذف الألف لكونها خامسة كألف خوزلى مثلاً ، وأما النسبة بفتح الراء إلى أذرعات بكسر الراء فانها بعد حذف علامة الجمع ، وهى الألف والتاء صار الاسم على أربعة أحرف ثالثها مكسور فلو بقى على حاله لاجتمع كسر ثان بعدهما ياءان خففوا ذلك بفتح الراء كما قالوا في تغلب تغلبى بفتح اللام وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد يطرد ذلك ويقيسه ، وغيره يقصره على السماع

(١) عانات : جمع عانة ، وعانة بلد مشهور بين الرقة وهيت يعد في أعمال

ويحذف أيضاً كل ياء مشددة مزيدة في الآخر ^(١)، سواء كانت للنسب أو للوحدة أو للمبالغة أو لا لمعنى ^(٢)؛ فتقول في المنسوب إلى بصرى ورومى وأحمرى وكرسى: بَصْرِيٌّ وَرُومِيٌّ وَأَحْمَرِيٌّ وَكُرْسِيٌّ؛ كراهة لاجتماعهما. قوله: «زيادة التثنية والجمع» أى: جمع السلامة، زيادة التثنية الألف والنون أو الياء والنون، فى نحو مسلمان ومسلمتان ومسلمتين، وزيادة الجمع الواو والنون أو الياء والنون، فى نحو مسلمون ومسلمين، والألف والتاء فى نحو مسلمات.

الجزيرة، وربما قالوا فى الشعر: عانات، كأنهم جمعوها بما حولها. قال الشاعر [نسبه ابن برى إلى الأعمش]

تَخَيَّرَهَا أَخُو عَنَاتٍ شَهْرًا وَرَجَّيْ خَيْرَهَا عَامًا فَعَامًا

وعانة أيضا: بلد بالأردن

(١) احتز المؤلف بالياء المشددة المزيدة عن ياء القاضى فان فيها خلافاً سياقياً تفصيله، وحاصله أن منهم من يرى حذفها ومنهم من يرى جواز حذفها وقلبها واوا، وعن الياء المشددة المكونة من ياءين إحداهما أصل والأخرى زائدة كما فى اسم المفعول من الثلاثى الناقص الياثى نحو مكنى ومرمى ومبغى عليه، فان هذه الياء المشددة لا يتحتم حذفها، بل يجوز حذفها وهو الراجع ويجوز حذف الزائدة من الياءين وقلب الأصلية واوا، فيقال: مكنى أو مكنوى، ومرمى أو مرموى ومبغى أو مبغوى، وسيأتى إتمام بحث ذلك

(٢) ياء الوحدة ياء تدخل على اسم الجنس الجمعى لتكون دالة على الواحد منه نحو روم ورومى، وعرب وعربى، وفرس وفرسى، وعجم وعجمى، وترك وتركى، ونبط ونبطى، وياء المبالغة ياء تلحق الآخر للدلالة على نسبة الشئ إلى نفسه، فيكون المنسوب والمنسوب إليه شيئاً واحداً كأحمر وأحمرى، ودوار ودوارى، ووجه المبالغة أنهم لما رأوا المنسوب كما ملا فى معناه ولم يجدوا شيئاً ينسبونه إليه أكمل منه فى معناه نسبوه إلى نفسه. وأما الياء الزائدة لا لمعنى ياء بنى عليها الاسم وليس له معنى بدونها نحو كرسى

أما حذف النون فواضح ؛ لدلالاتها على تمام الكلمة ، وبقاء النسبة كجزء من أجزائها ، وأما حذف الألف والواو والياء المذكورة فليكونها إعراباً ولا يكون في الوسط إعراب ، وأيضاً لو لم تحذف لاجتماع العلامتان المتساويتان في نحو مسلمانيان ومسلمونيون ، وعلامتا التثنية والجمع في نحو مسلمونيان ومسلمانيون ، فيكون للكلمة إعرابان ، فان جعلت اثنتي والجموع بالواو والنون علمين فلا يخلو من أن تبقى الإعراب في حال العلمية كما كان ، أولاً^(١) ؛ فان أبقيته وجب الحذف أيضاً في النسبة ؛ إذ المحذور باق ، ولهذا إذا سميت شخصاً بعشرين أو مسلمين لم يحز أن تقول عشرونان وعشرونون ومسلمونان ومسلمونون ، وإن أعربتاهما بالحركات وجعلت النون بعد الألف في المثني والنون بعد الياء في الجمع معتقبة الإعراب كما عرفت في شرح الكافية لم يكن الألف والياء للإعراب ، ولم يفد النون تمام الكلمة ، بل كانت الكلمة كسكران وغسلين^(٢) فيجب أن

(١) للعلماء في إعراب المثني وجمع المذكر السالم بعد التسمية بهما أقوال : أما المثني فمنهم من يعربه بالحروف كما كان قبل التسمية ، ومنهم من يلزمه الألف والنون ويعربه إعراب ما لا ينصرف كحمدان ، ومنهم من يلزمه الألف والنون ويصرفه كسرحان . وأما جمع المذكر السالم فمنهم من يعربه بالحروف كما كان قبل العلمية ، ومنهم من يحريه مجرى غسلين : أي يلزمه الياء ويعربه بالحركات على النون ويصرفه ، ومنهم من يحريه مجرى هرون : أي يلزمه الواو والنون ويمتنعه من الصرف للعلمية وشبهه العجمة ، ومنهم من يحريه مجرى عربون — بضم العين وسكون الراء أو بفتحهما — أي : يلزمه الواو والنون ويصرفه ، ومنهم من يلزمه الواو مع فتح النون ويعربه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها حكاية أصله حالة رفعه التي هي أشرف حالاته

(٢) الغسلين : ما يخرج من الثوب بالغسل ، ومثله الغسالة ، والغسلين في القرآن العزيز : ما يسيل من جلود أهل النار من قيح وغيره ، وقال الليث : الغسلين : شديد الحر (يريد أنه وصف) . وقيل : شجر في النار

ينسب إليهما بلا حذف شيء ، نحو بَحْرَانِيَّ وَقَنْسَرِيَّ ^(١) وأما إذا نَسَبَتْ

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ح ٢ ص ١٣١) : «إذا أردت التسمية بشيء من الألفاظ : فإن كان ذلك اللفظ مثنى أو مجموعا على حده كضاربان وضاربون ، أو جاريا مجراها كاثنتان وعشرون ، أعرب في الأكثر إعرابه قبل التسمية ، ويجوز أن تجعل النون في كليهما معتقب الأعراب بشرط ألا يتجاوز حروف الكلمة سبعة ، لأن حروف قرعبلانة غاية عدد حروف الكلمة ، فلا تجعل النون في مستعتيان ومستعتيون معتقب الأعراب ، فإذا أعربت النون ألزم المثنى الألف دون الياء ، لأنها أخف منها ، ولأنه ليس في المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة ، قال (ابن أحمر وقيل ابن مقبل)

* أَلَا يَأْدِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ *

وألزم الجمع الياء دون الواو لكونها أخف منها وقد جاء البحرين في المثنى على خلاف القياس ، يقال : هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين (بفتحها) . قال الأزهري : ومنهم من يقول البحرين على القياس ، لكن النسبة إلى البحرين الذي هو القياس أكثر ، فبحراني أكثر من بحريني وإن كان استعمال البحرين مجعولا نونه معتقب الأعراب أكثر من استعمال البحرين كذلك ، وجاء في الجمع الواو قليلا مع الياء ، قالوا : قنسرين وقنسرون ، ونصيبين ونصيبون ، ويبرين ويبرون ، لأن مثل زيتون في كلامهم موجود ، وقال الزجاج نقلا عن المبرد : يجوز الواو قبل النون المجعول معتقب الأعراب قياسا ، قال : ولا أعلم أحدا سبقنا إلى هذا . قال أبو علي : لا شاهد له وهو بعيد عن القياس » اهـ

قال ياقوت : « البحرين : هكذا يتلفظ بها في حال الرفع والنصب والجر ، ولم يسمع على لفظ المرفوع من أحد منهم إلا أن الزمخشري قد حكى أنه بلفظ التثنية ، فيقولون : هذه البحرين وانتبهنا إلى البحرين ، ولم يبلغني من جهة أخرى وهو اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعمان . قيل : هي قصبة هجر ، وقيل : هجر قصبة البحرين ، وقد عدها قوم من اليمن ، وجعلها آخرون قصبة يرأسها » اهـ ، وقنسرين بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديده - وقد كسره قوم - ثم

إلى نحو سنين وكرين غير علمين ^(١) فإنه يجب رده إلى الواحد كما سيجيء

سين مهمة : مدينة من مدن الشام تقع على خط تسع وثلاثين درجة طولاً وخمس وثلاثين درجة عرضاً قرب حمص ، افتتحها أبو عبيدة بن الجراح سنة سبع عشرة من الهجرة . ونصبيين - بالفتح ثم الكسر ثم ياء علامة الجمع الصحيح : مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام ، وفيها وفي قراها بساتين كثيرة ، بينها وبين الموصل ستة أيام ، وعليها سور كانت الروم بنته ، وبيرين - بالفتح ثم السكون وكسر الراء وياء ثم نون ، ويقال فيه أبرين : اسم قرية كثيرة النخل والعيون العذبة بحذاء الأحساء من بني سعد بالبحرين ، وقال الخارزنجي رمل أبرين وبيرين بلد قليل هي في بلاد العماليق (اليمامة) . وبيرين أيضاً : قرية من قرى حلب ثم من نواحي عزاز . قال أبو زياد السكبي

أَرَاكَ إِلَى كُثْبَانِ يَبْرِينَ صَبَّةً وَهَذَا لَعَمْرِي لَوْ قَنَعْتَ كَثِيبُ
وَإِنَّ الْكَثِيبَ الْفَرْدَ مِنْ أَيْمَنِ الْحِمَى

إِلَى وَإِنْ لَمْ آتِهِ لَحَبِيبُ

وقال جرير :

لَمَّا تَذَكَّرْتُ بِالذَّيْرَيْنِ أَرَقَنِي

صَوْتُ الدَّجَاجِ وَضَرْبُ النَّوَاقِيسِ

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ إِذْ جَدَّ الرَّحِيلُ بِنَا

يَا بُعْدَ يَبْرِينَ مِنْ بَابِ الْفَرَادِيسِ

(١) سنين : جمع سنة ، وكرين : جمع كرة ، وهما ماحقان بجمع المذكر السالم في الاعراب بالواو والنون أو الياء والنون لكونهما غير علمين ولا وصفين لمذكر عاقل ولكون بناء واحدهما لم يسلم في الجمع ، إذ قد حذفت لامه وأكثر هذا النوع يغير بعض حرركات واحده ، ومراد المؤلف من « نحو سنين وكرين » كل ثلاثي

من وجوب رد الجموع في النسب إلى آحادها ، سواء جعلت النون معتقبة الإعراب ، أولا

قوله « جاء قنسرِي » يعني في المنسوب إلى مالم يجعل نونه معتقبة الإعراب « وقنسريني » [يعني] في المنسوب إلى المفعول نونه معتقبة الإعراب .

واعلم أن علامة النسبة ياء مشددة في آخر الاسم المنسوب إليه يصير بسببها الاسم المركب منها ومن المنسوب إليه شيئا واحداً منسوباً إلى المجرد عنها فيدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة وهي النسبة إلى المجرد عنها فيكون كسائر الصفات : من اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، فإن كلا منها ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة ، فيحتاج إلى موصوف يخصص تلك الذات ، إما هو أو متعلقه نحو : مررت برجل تميمي ، و برجل مصري حماره ، ويرفع في الأول ضمير الموصوف وفي الثاني متعلقه ، مثل سائر الصفات المذكورة ، ولا يعمل في المفعول به ، إذ هو بمعنى اللزوم : أي مُنتسب أو منسوب ، ولعدم مشابهته للفعل لفظاً لا يعمل إلا في مخصص تلك الذات المبهمة المدلول عليها إما ظاهراً كما في « برجل مصري حماره » أو مضمراً كما في « برجل تميمي » ولا يعمل في غيره إلا في الظرف الذي يكتفيه رائحة الفعل ، نحو « أنا قرشيٌّ أبداً » أو في الحال ^(١) المشبهة له ، كما

حذفت لامة وعوض عنها في المفرد تاء التأنيث ولم يسمع له جمع تكسير على أحد أبنية جموع التكسير المعروفة ، وهذا النوع كما يعرب إعراب جمع المذكر السالم يعرب بالحرركات الظاهرة على النون ، وقد ورد من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم دعاء على أهل مكة « اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنيين يوسف » وغرض المؤلف مما ذكر دفع ما يتوهم من أن نحو سنين كالجمع والمثنى المسمى بهما إذا أعرب بالحرركات فيبين أن هذا النوع يرد إلى واحد في كل حال

(١) نريد أن نبين لك أولاً : أن قول المؤلف المشبهة له ليس للاحتراز وإنما هو صفة كاشفة الغرض منها التعليل لعمل المنسوب في الحال كعمله في الظرف الذي يكتفيه رائحة الفعل ، وثانياً : أن وجه الشبه بين الحال والظرف من ناحية أن معناهما

مضى فى بابه ، قال عمران بن حِطَّان :

٤٤ — يَوْمًا يَمَانٍ إِذَا لَاقَيْتُ ذَا عَمْنٍ وَإِنْ لَقَيْتُ مَعَدْيَا فَعَدَّنَانِي ^(١)

واحد ، ألا ترى أن قولك جاء زيد را كبا مثل قولك جاء زيد وقت ركوبه ، ولهذا صح أن كل شئ دل على معنى الفعل يعمل فيهما فاسم الفاعل واسم المفعول وسائر الصفات وأسماء الأفعال والحروف المشبهة للفعل ، كل ذلك يعمل فى الظرف والحال جميعا ، وثالثا : أنهما وإن تشابها فيما ذكرنا فإن بينهما فرقا ، ألا ترى أن الحال لا يجوز أن تتقدم على عاملها المعنوى إذا كان ظرفا أو جار أو مجرورا على الصحيح والظرف يتقدم عليهما ، ومثال عمل المنسوب فى الحال أنت قرشى خطيبا وهو تميمى متفاخرا

(١) هذا البيت لعمران بن حطان السدوسى الخارجى وهو أحد المعدودين من رجالات الخوارج علماء ومعرفة وحفظا وكان عبد الملك بن مروان قد أهدر دمه فطلبه عماله على الجهات فكان دائم النقلة وكان إذا نزل على قوم انتسب لهم انسبا قريبا من نسبهم ، والبيت من كلمة له يقولها الروح بن زنباع الجذامى وكان عمران قد نزل عليه ضيفا وستر عنه نفسه وانتسب له أزديا ، فلما انكشفته حاله ترك له رقعة مكتوبا فيها :

يَا رَوْحُ كَمْ مِنْ أَخِي مَشَوَى نَزَلْتُ بِهِ

قَدْ ظَنَّ ظَنَّاكَ مِنْ خَلْمٍ وَغَسَّانٍ

حَتَّى إِذَا خِفَّتُهُ فَارَقْتُ مَنْزِلَهُ مِنْ بَعْدِ مَا قِيلَ عِمْرَانُ بْنُ حِطَّانٍ

قَدْ كُنْتُ جَارَكَ حَوْلًا مَا تُرَوِّعُنِي

فِيهِ رَوَائِعُ مِنْ إِنْسٍ وَمِنْ جَانٍ

حَتَّى أَرَدْتُ بِي الْعُظْمَى فَأَذَرَ كَنِي

مَا أَدْرَكَ النَّاسَ مِنْ خَوْفِ ابْنِ مَرْوَانَ

أما سائر الصفات المذكورة فلهما شبهتها للفعل لفظاً أيضاً تتعدى في العمل إلى غير مخصص تلك الذات المدلول عليها من الحال والظرف وغيرهما .

فان قيل : فاسم الزمان والمكان أيضاً نحو المَضْرِبِ والمَقْتَلِ واسم الآلة يدلان على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة ؛ إذ معنى المَضْرِبِ مكان أو زمان يضرب فيه ، ومعنى المَضْرِبِ آلة يضرب بها ، فهلاً رفعاً ما يخصص تينك الذاتين أو ضميره .

فيقال : صمت يوماً معطشاً : أى معطشاً هو ، وصمت يوماً معطشاً نصفه ، وسرت فرسخاً معسفاً : (١) أى معسفاً هو ، وسرت فرسخاً معسفاً نصفه .

فالجواب أن اقتضاء الصفة والمنسوب لمتبوع يخصص الذات المهمة التي يدلان عليها وضعي بخلاف الآلة واسمى الزمان والمكان فانها وضعت على أن تدل على ذات مهمة متصفة بوصف معين غير مخصصة بمتبوع ولا غيره ، فلما لم يكن لها مخصص لم تجر عليه ، ولم ترفعه ، ولم تنصب أيضاً شيئاً ، لأن النصب

فَاعْذِرْ أَخَاكَ ابْنَ زِنْبَاعٍ فَإِنَّ لَهُ
يَوْمًا يَمَانٍ إِذَا لَاقَيْتُ ذَا يَمَنِ وَإِنْ لَقَيْتُ مَعَدْيَا فَعَدْنَانِي
لَوْ كُنْتُ مُسْتَغْفِرًا يَوْمًا لِطَاعِيَةٍ

كُنْتُ الْمَقْدَمَ فِي سِرِّي وَإِعْلَانِي
لَكِنْ أَبَتْ لِي آيَاتُ مُطَهَّرَةٍ عِنْدَ الْوِلَايَةِ فِي طِهِ وَعِمْرَانِ
ولم يشرح البغدادي هذا البيت في شرح شواهد الشافية وقد ذكر قصة عمران وأبياته في شرح شواهد الكافية (ش ٣٩٧)

انظر خزائن الأدب (٢: ٤٣٥—٤٤١) وكامل المبرد (٢٠ ص ١٠٨ وما بعدها)
(١) المعسف : اسم مكان من العسف ، وهو الأخذ في غير الجادة ، وأصله

السير على غير الطريق ، وبابه ضرب

في الفعل الذي هو الأصل في العمل بعد الرفع فكيف في فروعه ، فمن ثم
أولوا قوله :

٥٤- كَأَنَّ مَجَرَ الرَّامِسَاتِ ذُبُولَهَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَقَتْهُ الصَّوَانِعُ^(١)

(١) هذا البيت للنايعة الندياني من قصيدة طويلة أولها

عَفَا ذُو حُسَا مِنْ فَرَّتْنِي فَالْفَوَارِعُ
فَجَنَّبَا أَرِيكَ فَالتَّلَاعُ الدَّوَاغِعُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

تَوَهَّمْتُ آيَاتِ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِعُ
رَمَادٌ كَكُحْلِ الْعَيْنِ مَا إِنَّ تُبَيْنُهُ

وُنُوًى كَجَذَمِ الْحَوْضِ أَثْلَمُ خَاشِعُ

وذو حسا ، وفرتني ، وأريك : مواضع . ويروى * عفا حسم من فرتني *
وهو موضع أيضا . وتوهمت : تفرست ، والآيات : العلامات ، واللام في قوله
«لستة أعوام» بمعنى بعد ، وما في قوله «ما إن تبينه» نافية ، وإن بعدها زائدة ،
وتبينه : تظهره ، والنوى — بضم فسكون — : حفيرة تحفر حول الخباء لئلا
يدخله المطر ، والجذم - بكسر فسكون - : الأصل ، والخاشع : اللاصق بالأرض ،
والضمير في عليه راجع إلى النوى ، والرامسات : الرياح الشديدة الهبوب وهي
مأخوذة من الرمس وهو الدفن ، ومنه سمي القبر رمسا ، لأنها إذا هبت أثارت
الغبار فيدفن ما يقع عليه ، والمراد من ذبولها أو آخرها التي تكون ضعيفة ،
والقضيم — بفتح فسكون — : الجلد الأبيض ، ويقال : هو حصير خيوطه من
سيور . ونمقته : حسنته . والصوانع : جمع صانعة وهي اسم فاعل من الصنع .
والاستشهاد بالبيت على أن مجر الرامسات مصدر ميمي بمعنى الجر ، وإضافته
إلى الرامسات من إضافة المصدر لفاعله ، وذبولها مفعوله والكلام على تقدير
مضاف ، وكأنه قد قال : كأن أثر جر الرامسات ذبولها ، فأما أن مجر

بقولهم : كان أثر مجر أو موضع ، على حذف المضاف ، وعلى أن مجر بمعنى جر مصدر .

وأما المصغر فموضوع لذات مخصوصة بصفة مخصوصة ؛ إذ معنى رجيل رجل صغير ، فليس هناك مخصص غير لفظ المصغر حتى يرفعه ،

هذا ، واعلم أن المنسوب إليه يلزمه بسبب ياء النسب تغييرات : بعضها عام في جميع الأسماء ، وبعضها مختص ببعضها ؛ فالعام كسر ما قبلها ليناسب الياء ، والمختص : إما حذف الحرف ، كحذف تاء التأنيث وعلامتي التثنية والجمعين وياء فعيلة وفعيلة وفعيل وفعيل المعتلى اللام وواو فعولة ، وإما قلب الحرف كما في رَحَوِيَّ وَعَصَوِيَّ وَعَمَوِيَّ في عم ، وإما رد الحرف المحذوف كما في دَمَوِيَّ ، وإما إبدال بعض الحركات ببعض كما في نَمَرِيَّ وَشَقَرِيَّ ^(١) ، وإما زيادة الحرف كما في كَمِيَّ وَلَائِي ، وإما زيادة الحركة كما في طَوَوِيَّ وَحَيَوِيَّ ، وإما نقل بنية إلى أخرى كما تقول في المساجد مسجدِي ، وإما حذف كلمة كمرئي في امرئ القيس ، هذا هو القياسي من التغييرات ، وأما الشاذ منها فسيجيء في أما كنه .

قال : « وَيُفْتَحُ الثَّانِي مِنْ نَحْوِ نَمَرٍ وَالدُّلِيلِ بِخِلَافِ تَغْلِيٍّ عَلَى الْأَفْصَحِ »

مصدر فلما ذكره المؤلف من أن اسم المكان والزمان لا ينصبان المفعول ، لأنهما لا يرفعان وعمل النصب فرع عمل الرفع ، وأما تقدير المضاف فليصح المعنى ، لأنك لو لم تقدره لسكنت قد شبهت الحدث وهو الجر بالذات وهو القضيض ، وإنما يشبه الحدث بالحدث أو الذات بالذات ، وهذا واضح بحمد الله إن شاء الله

(١) شقري — بفتح الشين والقاف جميعا — : منسوب إلى شقرة — بفتح فكسر — وهي شقائق النعمان ، وشقائق النعمان : نبات له نور أحمر ، يقال : أضيفت إلى النعمان بن المنذر لأنه حماها ، وقيل : إنها أضيفت إلى النعمان بمعنى الدم لأنها تشبهه في اللون ، وهو الأظهر عندنا

أقول : أعلم أن المنسوب إليه إذا كان على ثلاثة أحرف أوسطها مكسورٌ وجب فتحه في النسب ، وذلك ثلاثة أمثلة : نمر ، ودئيل ، وإبل ، تقول : نَمَرِي ودُؤُولِي وإِبْلِي ، وذلك لأنك لو لم تفتحها صار جميع حروف الكلمة المبنية على الخفة : أى الثلاثية المجردة من الزوائد ، أو أكثرها ، على غاية من الثقل ، بتتابع الأمثال : من الياء . والكسرة ، إذ في نحو إِبْلِي لم يخلص منها حرف ، وفي نحو نَمَرِي ودُؤُولِيٍّ وخَرَبِي^(١) لم يخلص منها إلا أول الحروف ، وأما نحو عَصْدِي وعُنْقِي فإنه وإن استولت الثقل أيضاً على البنية المطلوبة منها الخفة إلا أن تغاير الثقل هون الأمر ، لأن الطبع لا ينفر من توالى المختلفات وإن كانت كلها مكروهة كما ينفر من توالى التماثلات المكروهة ، إذ مجرد التوالى مكروه حتى في غير المكروهات أيضاً ، وكل كثير عدو للطبيعة .

وأما إذا لم يكن وضع الكلمة على أخف الأبنيه بأن تكون زائدة على الثلاثة فلا يستنكر توالى الثقل الأمثال فيها ، إذ لم تكن في أصل الوضع مبنية على الخفة ، فمن ثمَّ تقول تَغَابِي ومَغَرَبِي وَجَنْدَلِي^(٢) وَعَلْبَطِي^(٣) ومستخرجي ومدحرجي وجحمرشي .

(١) خربي : منسوب إلى خربة - كنبقة - وهى موضع الخراب الذى هو ضد العمران ، أو هو منسوب إلى خرب بزة كتف - وهو جبل قرب تعار (جبل بيلادقيس) ، وأرض بين هيت (بلد بالعراق) والشام ، وموضع بين فيد (قلعة بطريق مكة) والمدينة

(٢) جندلي : منسوب إلى جندل وهو المكان الغليظ الذى فيه الحجارة ، قال ابن سيده : « وحكاه كراع بضم الجيم . قال : ولا أحقه » اهـ

(٣) العلبط والعلابط : القطيع من الغنم ، ويقال : رجل علبط ، وعلابط ، إذا كان ضخمًا عظيمًا ، وصدر علبط ، إذا كان غليظًا عريضًا ، وابن علبط ، إذا كان رائبًا خائراً جداً ، وكل ذلك محذوف من فعال وليس بأصل ، لأنه لا تتوالى أربع حركات

هذا عند الخليل ، فتغلبى بالفتح عنده شاذ لا يقاس عليه ،
واستثنى المبرد من جملة الزائد على الثلاثة ما كان على أربعة ساكن الثانى
نحو تغلبى ويثربى فأجاز الفتح فيما قبل حرفه الأخير مع الكسر ، قياساً مطرداً ،
وذلك لأن الثانى ساكن والساكن كالميت المعلوم ؛ فالحق بالثلاثى .
والقول ما قاله الخليل ، إذ لم يسمع الفتح إلا فى تغلبى^(١) .
ومن كسر الفاء اتباعاً للعين الحلقى المكسور فى نحو الصعق قال فى المنسوب
صعقى - بكسر الصاد وفتح العين - قال سيديويه : سمعناهم^(٢) يقولون صعقى -
بكسر الصاد والعين - وهو شاذ ، ولعل ذلك لىبقى سبب كسر الصاد بحاله
أعنى كسر العين .

(١) دعوى المؤلف أنه لم يسمع الفتح إلا فى تغلبى غير صحيحة فقد قال
صاحب اللسان : « النسب إلى يثرب يثربى ويثربى ، وأثربى وأثربى (بفتح الراء
وكسرها فيهما) . فتحوا الراء استمقالات لىوالى الكسرات » ، اه وفى حواشى ابن
جماعة على الجار بردى : أنهم نسبوا إلى المشرق والمغرب بالفتح والكسر ،
(٢) الصعق - بفتح الصاد وكسر العين - وبعضهم يقوله بكسرتين ، فيتبع
الفاء للعين ، وهو صفة مشبهة ، ومعناه المغشى عليه ، والفعل صعق كسمع صعقا -
بفتح فسكون أو بفتحين - وقد لقب بالصعق خويلد بن نفيل . قال فى القاموس :
« ويقال فيه الصعق كابل والنسبة صعقى محركة ، وصعقى كعنى على غير قياس ،
لقب به لأن تيماً أصابوا رأسه بضربة فكان إذا سمع صوتاً صعق ، أو لأنه اتخذ
طعاماً فكفأت الريح قدوره فلعنها فأرسل الله عليه صاعقة » اه وقال سيديويه (٧٣ : ٢)
« وقد سمعنا بعضهم يقول فى الصعق : صعقى (بكسر الصاد والعين) يدعه على حاله
وكسر الصاد لأنه يقول صعق (بكسرتين) والوجه الجيد فيه صعقى (بفتحيتين)
وصعقى (بكسر ففتح) جيد » اه

وملخص هذا أن من يقول صعقا كابل ينسب إليه على لفظه وقياسه فتح العين
مع بقاء كسر الصاد ، وأن خيراً من ذلك أن يقال فى المنسوب إليه صعق -
بفتح وكسر - وينسب إليه صعقى - بفتحيتين -

قال : « وَتُحَذَفُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ مِنْ فَعُولَةٍ وَفَعِيلَةٍ بِشَرْطِ صِحَّةِ الْعَيْنِ وَنَفْيِ التَّضْعِيفِ كَحَنْفِيٍّ وَشَذِيٍّ ، وَمِنْ فَعِيلَةٍ غَيْرِ مُضَاعَفٍ كَجَبَنِيٍّ بِخِلَافِ طَوِيلِيٍّ وَشَدِيدِيٍّ ؛ وَسَلَاقِيٍّ وَسَلِيمِيٍّ فِي الْأَزْدِ ، وَعَمِيرِيٍّ فِي كَلْبٍ ؛ شَاذٌ ، وَعَبْدِيٍّ وَجُذْمِيٍّ فِي بَنِي عَبِيدَةَ وَجَذِيمَةَ أَشَدُّ ، وَخُرَيْبِيٍّ شَاذٌ ، وَثَقْفِيٍّ وَقُرَشِيٍّ وَفُقَمِيٍّ فِي كِنَانَةَ ، وَمُلَحِيٍّ فِي خُرَاعَةَ ؛ شَاذٌ

وَتُحَذَفُ الْيَاءُ مِنَ الْمُعْتَلِّ اللَّامِ مِنَ الْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، وَتُقَلَّبُ الْيَاءُ الْأَخِيرَةُ وَاوًا كَغَنَوِيٍّ وَقَصَوِيٍّ وَأُمَوِيٍّ ، وَجَاءَ أُمِّيٌّ بِخِلَافِ غَنَوِيٍّ ، وَأُمَوِيٍّ شَاذٌ ، وَأَجْرِيٌّ تَحَوِيٌّ فِي تَحِيَّةٍ مُجْرِيٌّ غَنَوِيٌّ ، وَأَمَّا فِي نَحْوِ عَدُوٍّ فَعَدُوِّيٌّ اتِّفَاقًا ، وَفِي نَحْوِ عَدُوَّةٍ قَالَ الْمُبَرِّدُ مِثْلُهُ وَقَالَ سَيْبَوِيَّةٌ عَدَوِيٌّ »

أقول : أعلم أن سبب هذا التغير قريب من سبب الأول ، وذلك أن فَعِيلًا وفُعِيلًا قريبان من البناء الثلاثي ، ويستولى الكسر مع الياء على أكثر حروفها لو قلت فَعِيلِيٍّ وفُعِيلِيٍّ ، وهو في الثاني أقل ، وأما إذا زادت الكلمة على هذه البنية مع الاستيلاء المذكور نحو إزْمِيلِيٍّ ^(١) وَسِكَيْتِيٍّ وَسُكَيْتِيٍّ ^(٢) بتشديد الكاف فيهما

(١) إزْمِيلِيٍّ منسوب إلى إزميل — بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه — وهو شفرة الحذاء ، والحديدة في طرف الرمح لصيد البقر ، والمطرقة ، والازمیل من الرجال الشديد والضعيف ، فهو من الأضداد

(٢) سَكَيْتِيٍّ بكسر أوله وتشديد ثانيه وآخره ياء مشددة — : منسوب إلى سَكَيْتٍ ، وهو كثير السكوت ، وسَكَيْتِيٍّ — بضم أوله وتشديد ثانيه — وآخره ياء مشددة — : منسوب إلى سَكَيْتٍ ، وهو الذي يحمي في آخر الحلبة آخر الخيل

فلا يحذف منها حرف المد ، سواء كانت مع التاء أولاً ، إذ وضعها إذن على الثقل فلا يستنكر الثقل العارض في الوضع الثاني ، أعنى وضع النسبة ، لكن مع قرب بناء فعيل وفعيل من البناء الثلاثي ليسا مثله ، إذ ذاك موضوع في الأصل على غاية الخفة ، دون هذين ، فلا جرم لم يفرق في الثلاثي بين فعل وفعله نحو نمر ونمرة ، وفتح العين في النسب إليهما ، وأما ههنا فلكون البنائين موضوعين على نوع من الثقل بزيادتهما على الثلاثي لم يستنكر الثقل العارض في النسب غاية الاستنكار حتى يسوّى بين المذكر والمؤنث ، بل نظر ، فلما لم يحذف في المذكر حرف لم يحذف حرف المد أيضاً ، ولما حذف في المؤنث التاء كما هو مطرد في جميع باب النسب صار باب الحذف مفتوحاً ، فحذف حرف اللين أيضاً ، إذ الحذف يذكر الحذف ، فحصل به مع التخفيف الفرق بين المذكر والمؤنث ، وكذا ينبغي أن يكون : أى يحذف للفرق بين المذكر والمؤنث ، لأن المذكر أول ، وإنما حصل الالتباس بينهما لما وصلوا إلى المؤنث ؛ ففصلوا بينهما بتخفيف الثقل الذي كانوا اغتفروه في المذكر وتناسوه هناك ، وإنما ذكره ههنا بما حصل من حذف التاء مع قصد الفرق ، فكان على ما قيل :

* ذَكَرْتُ الطَّعْنَ وَكُنْتُ نَاسِيًا * (١)

(١) قال الميداني في مجمع الأمثال (١: ٥٥ طبع بولاق) : « قيل إن أصله أن رجلاً حمل على رجل ليقته وكان في يد المحمول عليه رمح فأنساه الدهش والجزع ما في يده ، فقال له الحامل : ألق الرمح ، فقال الآخر : إن معي رمحاً لا أشعر به ! » ذكرني الطعن — المثل ، وحمل على صاحبه فطعنه حتى قتله أو هزمه . يضرب في تذكر الشيء بغيره ، يقال : إن الحامل صخر بن معاوية السلمي والمحمول عليه يزيد بن الصعق ، وقال المفضل : أول من قاله رهم بن حزن الهلالي — رهم ككفيت ، وحزن كهلس — وكان انتقل بأهله وماله من بلدة يريد بلداً آخر فاعترضه قوم من بني تغلب فغرفوه ، وهو لا يعرفهم ، فقالوا له : خل ما معك

ويذكرون التخفيف أيضا بسبب آخر غير حذف التاء ، وهو كون لام الفعل في فَعِيلٍ وفُعِيلٍ ياءٌ نحو عَلَى وَقُصَى ، خففوا لأجل حصول الثقل المفرط لو قيل عَلَيَّ وَقُصَيَّ في البناء القريب من الثلاثي ، ولم يفرقوا في هذا السبب لقوته بين ذى التاء وغيره ، فالنسبة إلى على وعلية عَلَوِي ، وكذا قصى وأمية ، كما استوى في تَمَرٍ وَتَمْرَةٍ ؛ خففوا هذا بحذف الياء الأولى الساكنة لأن ما قبل ياء النسبة لا يكون إلا متحركا بالكسر كما مر ، والأولى مد فلا يتحرك ، وتقلب الياء الباقية واوا لثلاثا يتوالى الأمثال ؛ فان الواو وإن كانت أثقل من الياء

وانج ، قال لهم : دونكم المسال ولا تتعرضوا للحرم ، فقال له بعضهم : إن أردت أن نفعل ذلك فألق رحلك ، فقال : وإن معي لرحأ ؟ ! فشدد عليهم فجعل يقتلهم واحدا بعد واحد وهو يرتجز ويقول :

رُدُّوْا عَلَيَّ أَقْرَبَهَا الْأَقْصِيَا * إِنَّ لَهَا بِالْمُشْرِفِيِّ حَادِيَا
ذَكَرْتَنِي الطَّعْنَ وَكُنْتُ نَاسِيَا « اه

والضمير في « أقربها » يعود إلى الابل المفهومة من الحال وإن لم يجر لها ذكر في الكلام ، والأقصى : جمع أقصى أفعل تفضيل من قصى كدعا ورضى : أى بعد والمشرقي - بفتح الميم والراء : منسوب إلى مشارف ، وهى قرى قرب حوران منها بصرى من الشام ثم من أعمال دمشق ، إليها تنسب السيوف المشرفية . قال أبو منصور الأزهرى : قال الاصمعى : السيوف المشرفية منسوبة إلى مشارف ، وهى قرى من أرض العرب تدنو من الريف ، وحكى الواحدى : هى قرى باليمن ، وقال أبو عبيدة : سيف البحر شطه ، وما كان عليه من المدن يقال لها المشارف تنسب إليها السيوف المشرفية ، قال ابن إسحاق : مشارف قرية من قرى البلقاء . نقول : فمن قال إن مشارف قرى فهو جمع لفظا ومعنى ، فالنسبة إليه برده إلى واحد ، فيقال : مشرفى ، وهو قياس ، ومن قال : إن مشارف قرية فهو جمع لفظا مفرد فى المعنى ، فالنسبة إليه تسكون على لفظه ، فيقال : مشارفى ، فقو لهم مشرفى على هذا الوجه شاذ

لو انفردت لكنهم استراحوا إليها من ثقل تتالى الأمثال كما ذكرنا ، ولا تكاد تجد ما قبل ياء النسبة ياء إلا مع سكون ما قبلها نحو ظَبْيٍ لأن ذلك السكون يقلل شيئاً من الثقل المذكور ، ألا ترى أن حركة الياء تستقل في قاض إذا كانت ضمة أو كسرة ، بخلاف ظي ، وليس الثقل في نحو أُمِّيٍّ لا فتاح ما قبل أولى الياءين المشدتين كالثقل في نحو عَلِيٍّ ؛ لأن ههنا مع الياءين المشدتين كسرتين ؛ فلهذا كان استعمال نحو أُمِّي بيايين مشدتين أكثر من استعمال نحو عَدِي كذلك ، وقد جاء نحو أُمِّي وعَدِي بيايين مشدتين فيهما في كلامهم كما حكى يونس ، وإن كان التخفيف فيهما بحذف أولى الياءين وقلب الثانية واواً أكثر .

وأما فَعُولٌ وفَعُولَةٌ فسيبويه ^(١) يجريهما مجرى فَعِيلٍ وفَعِيلَةٍ في حذف حرف اللين في المؤنث دون المذكر قياساً مطرداً ، تشبيهاً لواو المد بيائه لتساويهما في المد وفي الحذف أعنى كونهما بعد العين ، ولهذا يكونان ردفاً في قصيدة واحدة كما تقول مثلاً في قافية غفور وفي الأخرى كبير ، وقال المبرد شَنِيئٌ في شنوءة شاذ لا يجوز القياس عليه ، وقال : بين الواو والياء والضم والكسر في هذا الباب فرق ، ألا ترى أنهم قالوا نَمَرِي بالفتح في نمر ولم يقولوا في سَمَرٍ سَمَرِي اتفاقاً ،

(١) قال العلامة الشيخ خالد الأزهرى : « وما ذكرناه في فعيلة وفعيلة من وجوب حذف الياء فيهما وقلب الكسرة فتحة في الأولى فلا نعلم فيه خلافاً ، وأما فعولة فذهب سيبويه والجمهور إلى وجوب حذف الواو والضمة تبعاً واجتلاب فتحة مكان الضمة ، وذهب الأخفش والجزمى والمبرد إلى وجوب بقاها معاً ، وذهب ابن الطراوة إلى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة بحالها » اهـ ومنه تعلم أن المذهب المنسوب إلى أبى العباس محمد بن يزيد المبرد أصله للأخفش والجزمى ، فأنتهما سابقان عليه ، وتعلم أيضاً أن في المسألة رأياً ثالثاً وهو مذهب ابن الطراوة

وكذا قالوا في المعتل اللام في نحو عَدَىَّ عَدَوَى وفي عدو عَدَوَى اتفاقاً ، فكيف وافق فَعُولَةٌ فَعِيلَةٌ ولم يوافق فَعُلَ فَعَلًا ولا فَعُولُ المعتل اللام فَعِيلًا ، وكذا فَعُولَةٌ المعتل اللام بالواو أيضاً ، عند المبرد فَعُولَى ، وعند سيبويه فَعَلَى كما كان في الصحيح .

فالمبرد يقول في حَلُوبٍ وحَلُوبَةٌ حَلُوبِي ، وكذا في عَدُوٍّ وعَدُوَّةٌ عَدَوِيٌّ ، ولا يفرق بين المذكر والمؤنث لا في الصحيح انلام ولا في المعتلة ، ولا يحذف الواو من أحدهما ، وسيبويه يفرق فيهما بين المذكر والمؤنث ، فيقول في حلوب وعَدُوٍّ : حلوبِي وعَدَوِي ، وفي حلوبة وعدوة : حَلْبِي وعَدَوِي ، قياساً على فَعِيلٍ وفَعِيلَةٍ ، والذي غره شنوءة فإنهم قالوا فيها شَنَنْتِي ، ولولا قياسها على نحو حَنِيفَةٍ لم يكن لفتح العين المضمومة بعد حذف الواو وجه ، لأن فَعْلِيًا كَعَصْدِي وعَجَزِي موجود في كلامهم ، وسيبويه يشبه فَعُولَةً مطلقاً قياساً بفَعِيلَةٍ في شيئين : حذف اللين ، وفتح العين ، والمبرد يقصر ذلك على شنوءة فقط ، وقد خلط المصنف (١) ههنا في الشرح فاحذر تخليطه ، وقول المبرد ههنا متين كما ترى (٢).

(١) قال ابن جماعة في حواشي الجاربردي : « زعم شارح تبعاً للشريف والبدر ابن مالك أن كلام المصنف في الشرح المنسوب إليه يقتضي أن يكون الحاذف المبرد وغير الحاذف سيبويه ، وإنه خطأ وقع منه ، وساق كلامه على حسب ما وقع في نسخته ، والذي رأيته في الشرح المذكور عكس ذلك الواقع موافقاً لما في المتن ، ولعل النسخ مختلفة ، فلنحذر » اهـ ومنه تعلم أن التخليط الذي نسبته المؤلف إلى ابن الحاجب ليس صحيح النسبة إليه ، وإنما هو من تحريف النساخ ، والشريف الذي يشير إليه هو الشريف الهادي وهو أحد شراح الشافية ، وليس هو الشريف الجرجاني .

(٢) قد قوى مذهب أبي العباس المبرد بعض العلماء من ناحية القياس والتعليل والّاخذ بالنظائر والأشباه فقد قال العلامة ابن يعيش (٥ : ١٤٧) : « وقول أبي العباس متين من جهة القياس ، وقول سيبويه أشد من جهة السماع ، وهو قولهم

قوله : « بشرط صحة العين ونفي التضعيف » يعنى إن كان فعولة معتلة العين نحو قهولة وبيووعه فى مبالغة قائل وبائع ، أو كانت مضاعفة نحو كدودة ، وكذا إن كانت فعيلة معتلة العين كحويزة وبيعة من البيع ، أو مضاعفة كشديدة ، لم تحذف حرف المد فى شىء منها ، إذ لو حذفته لقلت قولى وبيعى وكددى وحوزى^(١) وبيعى وشددى ، فلم تدغم ولم تقلب الواو ولا الياء ألفاً

شئى وهذا نص فى محل النزاع « اه ، لكن ابن جماعة قال بعد حكاية الأقوال فى هذه المسألة : « والأول مذهب سيديوه وهو الصحيح ، للسمع ، فان العرب حين نسبت إلى شئونة قالوا : شئى ، فان قيل : شئى شاذ ، أجيب بأنه لو ورد نحوه مخالفاً له صح ذلك ، ولكن لم يسمع فى فعولة غيره ، ولم يسمع إلا كذلك ، فهو جميع المسموع منها ، فصار أصلاً يقاس عليه » اه ، والذي ذكره ابن جماعة فى مذهب سيديوه وجيه كما لا يخفى

(١) الذى فى القاموس : الحويزة كدويرة : قصبة بخوزستان ، وكجيشة من قاتل الحسين ، وبدر بن حويزة محدث « اه والذى فى اللسان : « وبنو حويزة قبيلة قال ابن سيده : أظن ذلك ظناً » اه وليس فيها حويزة — بفتح فكسر — كما يؤخذ من كلام المؤلف ، ولكن الذى فى ابن يعيش يقتضى صحة كلام المؤلف ، فانه قال فى (٥ : ١٤٦) : « وكذلك لو نسبت إلى بنى طويلة وبنى حويزة وهم فى التميم قلت : طويل وحويزى ، والتصريف يوجب أن الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً كقولهم : دار ، ومال ، وحذف الياء إما هو لضرب من التخفيف ، فلما آل الحال إلى ما هو أبلغ منه فى الثقل أو إلى اعلال الحرف احتتم ثقله وأقر على حاله » اه وفى كلام سيديوه ما يؤيد صحة ما يؤخذ من كلام ابن يعيش ، فقد قال فى (٢ : ٧١) : « وسألته عن شديدة ، فقال : لا أحذف لاستثقالهم التضعيف ، وكانهم تنكبوا النقاء الدالين وسائر هذا من الحروف ، قلت : فكيف تقول فى بنى طويلة ، فقال : لا أحذف لكرهيتهم تحريك هذه الواو فى فعل (بفتحيتين) ألا ترى أن فعل من هذا الباب العين فيه ساكنة والألف مبدلة فيكره هذا كما يكره التضعيف ، وذلك قولهم فى بنى حويزة حويزى »

لكنت كالساعى إلى مَثْعَبٍ مُؤَائِلًا من سَبَلٍ ^(١) الراعد ، إذ المد فى مثله ليس فى غاية الثقل كما ذكرنا ، ولذلك لم يحذف فى المجرد عن التاء الصحيح اللام ، بل حذفه لأدنى ثقل فيه ، حملا على الثلاثى كما مر ، مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث ، واجتماع المثلين المتحركين فى كلمة ^(٢) وتحرك الواو والياء عينيْن مع انفتاح

(١) أخذ هذه العبارة من بيت لسعيد بن حسان بن ثابت وهو مع بيت قبله :

فَرَرْتُ مِنْ مَعْنٍ وَإِفْلَاسِهِ إِلَى الْيَزِيدِيِّ أَبِي وَقَدِ

وَكُنْتُ كَالسَّاعِيِّ إِلَى مَثْعَبٍ مُؤَائِلًا مِنْ سَبَلِ الرَّاعِدِ

ومعنى المذكور هنا هو معنى بن زائدة الشيباني الذى يضرب به المثل فى الجود ، وإنما أضاف الإفلاس إليه لأن الإفلاس لازم للكرام غالبا ، والمراد باليزيدى أحد أولاد يزيد بن عبد الملك ، والمثعب — بفتح الميم وسكون التاء المثلثة وفتح العين المهملة — : مسيل الماء . وموائل : اسم فاعل من وامل إلى المكان مواءلةً ووائلًا : أى بادر . والسبل — بفتحتين — : المطر . والراعد : السحاب ذو الرعد

(٢) هذا الذى ذكره المؤلف فى تعاليل عدم حذف المد من فعولة وفعيلة

المضاعفين مسلم فى فعولة وليس بمسلم فى فعيلة ، لأنه بعد حذف حرف المد من نحو شديدة تفتح العين فيصير شدا كلب ومثل هذا الوزن يتمتع الإدغام فيه لحفته ولثلا يلتبس بفعل سا كن العين . قال المؤلف فى باب الإدغام : « وإن كان (يريد اجتماع المثلين) فى الاسم ، فأما أن يكون فى ثلاثى مجرد من الزيادة أو فى ثلاثى مزيد فيه ، ولا يدغم فى القسمين إلا إذا شابه الفعل ، لما ذكرنا فى باب الأعلال من ثقل الفعل فالتخفيف به أليق ، فالثلاثى المجرد إنما يدغم إذا وازن الفعل نحو رجل صب . قال الخليل : هو فعل — بكسر العين — لأن صبيت صباية فأنا صب كقنعت قناعة فأنا قنع ، وكذا طب طب ، وشذ رجل ضفف ، والوجه ضف ، ولو بنيت مثل نجس (بضم العين) من رد قلت : رد بالإدغام ، وكان القياس أن يدغم ما هو على فعل كشرر وقصص وعدد لموازنته الفعل ، لكنه لما كان الإدغام لمشابهة الفعل الثقيل وكان مثل هذا الاسم فى غاية الخفة لكونه مفتوح

ما قبلهما قليلا ن متروكان عندهم ، ولو أدغمت وقلبت لبعدت الكلمة جدا عما هو أصلها لا لموجب قوى .

قَانِ قلت : لم تقلب الواو والياء ألفاً فى قَوُول و يَبِيع مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما ، فما المحذور لو لم تقلبا أيضاً مع حذف المد ؟
فالجواب أنهما لم تقلبا مع المد لعدم موازنة الفعل معه التى هى شرط فى القلب كما يجىء فى باب الاعلال ؛ ومع حذف المد تحصل الموازنة .

قوله : « ومن فعيلة غير مضاعف » ، إنما شرط ذلك لأنه لو حذف من مَدِيدى فى مَدِيدَة ^(١) لجاء المحذور المذكور فى شديدة ، ولم يشترط ههنا صحة العين لأن [نحو] قُوَيْمَة ^(٢) إذا حذف ياءه لم تكن الواو متحركة منفكحة ما قبلها كما كان يكون فى طَوِيلَة وقَوُولَة لو حذف المد .

الفاء والعين — ألا ترى الى تخفيفهم نحو كبذ وعضد دون نحو جمل — تركوا الإدغام فيه ، وأيضاً لو أدغم فعل (بفتح الفاء والعين) مع خفته لالتبس بفعل ساكن العين فيكثر الالتباس ، بخلاف فعل وفعل بكسر العين وضمها فانهما قليلا ن فى المضعف ، فلم يكثرث بالالتباس القليل ، وإنما اطرذ قلب العين فى فعل (بفتحيتين) نحو دار وباب ونار وناب ولم يحز فيه الإدغام مع أن الخفة حاصلة قبل القلب كما هى حاصلة قبل الإدغام ، لأن القلب لا يوجب التباس فعل (بفتحيتين) بفعل (بفتح فسكون) ، إذ بالألف يعرف أنه كان متحرك العين لاساكنها بخلاف الإدغام » اهـ

(١) مديدة : تصغير « مدة » ويجوز أن يكون المكبر بضم أوله ومعناه الزمان وما أخذت من المداد على القلم . وبالفتح ومعناه واحدة المد الذى هو الزيادة فى أى شىء . وبالكسر ومعناه ما يجتمع فى الجرح من القيح

(٢) قويمَة : تصغير قامة أو قومة أو قيمة ، فأما القامة فمصدر بمعنى القيام ، أو هى جمع قائم كقادة فى جمع قائد ، أو حسن طول الانسان ، أو اسم بمعنى جماعة الناس . وأما القومة فمصدر بمعنى القيام أيضاً ، أو المرة الواحدة منه . وأما القيمة فثمن الشىء بالتقويم وأصلها قومة قلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة

قوله « وسليقي شاذ » السليقة : الطبيعة ، والسليقي : الرجل يكون من أهل السليقة ، وهو الذي يتكلم بأصل طبيعته [ولغته] ويقرأ القرآن كذلك ، بلا تتبع للقراء فيما نقلوه من القراءات ، قال :

وَلَسْتُ بِنَحْوِي يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيقِي أَقُولُ فَأُغْرِبُ^(١)

قوله « وسليمي في الأزد وعمرى في كلب » ، يعني إن كان في العرب سليمة في غير الأزد وعمرة في غير كلب ، أو سميت الآن بسليمة أو عمرة شخصاً أو قبيلة أو غير ذلك قلت : سلمى وعمرى على القياس ، والذي شذ هو المنسوب إلى سليمة قبيلة من الأزد ، وإلى عمرة قبيلة من كلب ، كأنهم قصدوا الفرق بين هاتين القبيلتين وبين سليمة وعمرة من قوم آخرين .

قوله « وعبدى وجذمي » قال سيديويه : تقول في حى من بنى على يقال : لهم بنو عبيدة : عبدى ، وقال : وحدثنا من ثقب به أن بعضهم يقول : في بنى جذيمة جذمى فيضم الجيم ويجريه مجرى عبدى ، فرقاً بين هاتين القبيلتين وبين مسمى آخر بعبيدة وجذيمة ، وحذف المضاف : أعنى « بنو » في الموضعين ؛ لما يجيء بعد من كيفية النسبة إلى المضاف والمضاف إليه ، ولو سميت بعبيدة وجذيمة شيئاً آخر جرى النسبة إليه على القياس ، كما قلنا في عمرة وسليمة .

وإنما كان هذا أشد من الأول لأن في الأول ترك حذف الياء كما في فعيل ، وغايته إبقاء الكلمة على أصلها ، وليس فيه تغيير الكلمة عن أصلها .

(١) لم نعر على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وهو من شواهد كثير من النحاة ، والمراد أنه يفخر بكونه لا يعمل الكلام ولا يتبع قواعد النحاة ولكنه يتكلم على سجيته ويرسل الكلام إرسالاً فيأتى بالفصح العجيب . و « يلوک لسانه » يديره في فمه والمراد يتشدد في كلامه ويتكلفه

وأما ههنا ففيه ضم الفاء المفتوحة ، وهو إخراج الكلمة عن أصلها .
 قوله « وَخُرَيْبِي شاذ » كل ما ذكر كان شاذاً في فَعِيلَة — بفتح الفاء
 وكسر العين — وَخُرَيْبِي شاذ في فَعِيلَة — بضم الفاء وفتح العين — وَخُرَيْبَة
 قبيلة ، والقصد الفرق كما ذكرنا ، إذ جاء خُرَيْبَة اسم مكان أيضاً ، وكذلك
 شذ رماح رُدَيْنِيَّة ، ورُدَيْنَة زوجة سَمَهَرٍ المنسوب إليه الرماح .

قوله « وثقني » هذا شاذ في فَعِيل والقياس إبقاء الياء
 قوله « وَقُرْشِي وَقُقْمِيٍّ وَمُلَحِيٍّ » هي شاذة في فَعِيل بضم الفاء ، والقياس
 إبقاء الياء أيضاً ، وإنما قال « في كنانة » لأن النسب إلى قُقْمِيٍّ بن جرير بن
 دارم من بني تميم قُقْمِيٍّ على القياس ، وقال « ملحي في خزاعة » لأن النسب
 إلى مُلَيْح بن الهون بن خزيمة مُلَيْحِيٍّ على القياس ، وكذا إلى مُلَيْح بن عمرو بن
 ربيعة في السَّكُون ، والقصد الفرق في الجميع كما ذكرنا

قال السيرافي ^(١) : أما ما ذكره سيبويه من أن النسبة إلى هُذَيْل هُذَلِيٌّ
 فهذا الباب عندي لكثيرته كإخراج عن الشذوذ ، وذلك خاصة في العرب الذين
 بتهامة وما يقرب منها ؛ لأنهم قالوا قُرْشِيٍّ وَمُلَحِيٍّ وَهُذَلِيٍّ وَقُقْمِيٍّ ، وكذا قالوا في

(١) اعلم أن في هذه المسألة ثلاثة أقوال : الأول ، وهو مذهب سيبويه
 وجمهور النحاة أن قياس النسب إلى فَعِيل كأمير ، وفَعِيل كهُذَل ، بقاء الياء فيهما ،
 فإن جاء شيء مخالفاً لذلك كَشَقِيٍّ في الأول وهُذَلِيٍّ في الثاني فهو شاذ ، الثاني ، وهو
 مذهب أبي العباس المبرد ، أنك مخير في النسب إليهما بين حذف الياء وبقيتها قياساً
 مطرداً ، فيجوز أن تقول في النسب إلى شريف وجعيل : شَرِيفِيٍّ وَجَعِيلِيٍّ ، وأن
 تقول : شَرِيفِيٍّ وَجَعِيلِيٍّ ، وما جاء على أحد هذين الوجهين فهو مطابق للقياس ،
 الثالث ، مذهب أبي سعيد السيرافي الذي أرمأ إليه المؤلف ، وهو أنك مخير في
 فَعِيل — بضم الفاء — بين إثبات الياء وحذفها ، فأما في فَعِيل — بفتح الفاء —

سَلِيمٌ وَخُثَيْمٌ وَقَرَيْثٌ وَهُمْ مِنْ هَذِيلٍ : سَلَمَى وَخُثَمَى وَقَرَمَى وَحُرَثَى ،
وهؤلاء كلهم متجاورون بتهامة ومايدانها ، والعلة اجتماع ثلاث يا آت مع كسرة
في الوسط

قوله و « وتحذف الياء من المعتل اللام » ، لافرق في ذلك بين المذكر
والمؤنث بالتاء ، بخلاف الصحيح فانه لا يحذف المد فيه إلا من ذى التاء
كما ذكرنا

قوله « وتقلب الياء الأخيرة واوا » لثلاثا يجتمع اليا آت مع تحرك ما قبلها
لما ذكرنا

قوله « وجاء أُمِّي » ، يعنى جاء في فُعَيْلٍ من المعتل اللام إبقاء الياء الأولى
لقلة الثقل بسبب الفتحة قبلها ، ولم يأت نحو غَنِيٍّ ، هذا قوله ، وقد ذكرنا قبل
أنه قد يقال غَنِيٍّ ، على ما حكى يونس ، وقال السيرافى : إن بعضهم يقول عَدِيٍّ
إلأنه أثقل من أُمِّي : لزيادة الكسرة فيه ، وقال سيديويه : بعض العرب يقول
في النسب إلى أُمِيَّة أُمَوِيٌّ بفتح الهمزة ، قال : كأنه رده إلى مكبره طلبا
للخفة (١) .

فليس لك إلا اثبات الياء ، وإنما فرق بينهما لكثرة ماورد من الأول بالحذف في
حين أنه لم يرد من الثانى بالحذف إلا تقفى . هذا كله في صحيح اللام منهما ، فأما
معتل اللام نحو على وغنى فقيه ما ذكره المؤلف من كلام يونس والمصنف

(١) اعلم أن أُمِيَّة تصغير أمة ، وهى الجارية ، والتاء في أمة عوض عن اللام
المحذوفة ، وأصلها الواو ، والدليل على أن أصلها الواو جمعهم لها على أموات ، فلما
أرادوا تصغيرها ردوا اللام كما هو القياس في تصغير الثلاثى الذى بقى على حرفين
ثم قلبوا الواو ياء لا اجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، وأدغمت ياء
التصغير فيها ، وزادوا تاء التأنيث على ما هو قياس الاسم الثلاثى المؤنث بغير التاء
فأما تاء العوض فقد حذفت حين ردت اللام ، لأنه لا يجمع بين العوض و

قوله « وأجرى تحوى فى تحية مجرى غنوى » إنما ذكر ذلك لأن كلامه كان فى فعيلة ، وتحية فى الأصل تفعلة إلا أنه لما صار بالادغام كفعيلة فى الحركات والسكنات ، فشارك بذلك نحو عدى وبنى فى علة حذف الياء فى النسب وقلب الياء واوا^(١) فحذفت ياءه الأولى وقلبت الثانية واوا لمشاركته له فى العلة ، وإن خالفه فى الوزن وفى كون الياء الساكنة فى تحية عيناً وفى أمية^(٢) للتصغير

واعلم أنك إذا نسبت إلى قسي وعصى علمين^(٣) قلت : قسوى وعصوى

والمعوض عنه ، والنسب إلى أمة المكبر أموى برد اللام وجوبا كما هو قياس النسب إلى الثلاثى المحذوف اللام ، إذ كانت قد ردت فى جمع التصحيح (١) ووقع فى أصول الكتاب كلها « فشارك بذلك نحو عدى وبنى فى علة حذف الياء فى التصغير وقلب الياء واوا » والذى يتجه عندنا أن كلمة « التصغير » وقعت سهواً وأن الصواب « فى علة حذف الياء فى النسب » لأن حذف الياء الأولى مع قلب الثانية واوا لا يكون إلا فى النسب وعلى هذا تكون إضافة « علة » إلى « حذف » على معنى اللام ، وعلة الحذف هى استئصال الياءات مع الكسرتين . نعم إن تحية وغنيا يشتركان فى باب التصغير فى حذف إحدى الياءات لوجود يمين بعده ياء التصغير ، لكنهما عند المؤلف تحذف ياءهما الأخيرة نسياً ، وعند ابن مالك تحذف الياء التى تلى ياء التصغير كما نص عليه فى التسهيل ، وليس من اللائق حمل كلام المؤلف على غير مذهبه ، على أنه لو أمكن تصحيح بقاء كلمة « التصغير » على حالها بالنسبة إلى حذف الياء لم يمكن بقاؤها بالنسبة إلى قلب الياء واوا ، لأن محله النسب لا التصغير ، فلا جرم وجب ما ذكرناه

(٢) قوله « وفى أمية للتصغير » هذه كلمة مستدركة ، لأنه لا يشبه تحية بأمية وإنما يشبهها بنحو غنية ، ألا ترى أن وجه الشبه أهما سواء فى الحركات والسكنات والأصل فى ذلك أن يكونا سواء فى نوع الحركة لا فى جنسها فكان الأوفق أن يقول وفى « غنية » زائدة

(٣) إنما قال « علمين » للاحتراز عن النسب إليهما جمين فإن النسب إليهما حيثئذ برد كل واحد منهما إلى مفردة ، فتقول عصوى وقوسى

فضممت الفاء لأن أصله الضم ، وإنما كنت كسرتة إتباعا لكسرة العين ، فلما
انفتح العين في النسبة رجع الفاء إلى أصلها

قال : « وَتُحْذَفُ الْيَاءُ الثَّانِيَةُ فِي نَحْوِ سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ وَمُهَيِّمٍ
مِنْ هَيِّمٍ ، وَطَائِيٌّ شَاذٌ ، فَإِنْ كَانَ نَحْوُ مُهَيِّمٍ تَصْغِيرَ مُهَوِّمٍ قِيلَ
مُهَيِّمِيٌّ بِالْتَّعْوِيضِ »

أقول : أعلم أنه إذا كان قبل الحرف الأخير الصحيح ياء مشددة مكسورة فألحقت
ياء النسب به وجب حذف ثانيتهما المكسورة على أى بنية كان الاسم : على فِعِيلٍ
كَمَيِّتٍ ، أو على مُفَعَّلٍ كَمُبَيِّنٍ ، أو على أَفِيعِلٍ كَأَسِيدٍ ، أو على فُعِيلٍ كَحُمَيْرٍ
أو على غير ذلك ، لكراهتهم في آخر الكلمة الذى اللاتق به التخفيفا كتناف
يائين مشددين بحرف واحد مع كسرة الياء الأولى وكسرة الحرف الفاصل ، وكان
الحذف في الآخر أولى ، إلا أنه لم يجوز حذف إحدى ياءى النسب لكونهما معا
علامة ، ولا ترك كسرة ما قبلهما لالتزامهم سره مطردا ، ولا حذف الياء
الساكنة لئلا يبقى ياء مكسورة بعدها حرف مكسور بعدها ياء مشددة ، فان
النطق بذلك أصعب من النطق بالمشددين بكثير ، وذلك ظاهر في الحس ، فلم
يبق إلا حذف المكسورة ، فان كان الأخير حرف علة كما في الْمُحَيِّى فسيجىء
حكمه ، فان كانت الياء التى قبل الحرف الأخير مفتوحة كَمُبَيِّنٍ وَمُهَيِّمٍ اسمى مفعول
لم يحذف في النسبة شئ لعدم الثقل

قوله « وَطَائِيٌّ شَاذٌ » أصله طَيِّئِيٌّ كَمَيِّتِيٍّ فحذف الياء المكسورة كما هو
القياس ، فصار طَيِّئِيٌّ بياء ساكنة ، ثم قلبوا الياء الساكنة ألفا على غير القياس
قصدا للتخفيف لكثرة استعمالهم إياه ، والقياس قلبها ألفا إذا كانت عينا أو طرفا
وتحركت وانفتح ما قبلها كما يجىء ، ويجوز أن يكون الشذوذ فيه من جهة حذف

الياء الساكنة فتقلب الياء التي هي عين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها على ماهو القياس

قوله : « ومهيم من هيم » هو اسم فاعل من هَيَّمَهُ الخب : أى صيره هاءماً متحيراً .

قوله « فإن كان نحو مهيم تصغير مهوم اسم فاعل من هوم » أى نام نوماً خفيفاً ، فاذا صغرته حذف إحدى الواوين ، كما تحذف فى تصغير مقدم إحدى الدالين ، وتجيء بياء التصغير ، فإن أدغمته فيها صار مهيماً ، وإن لم تدغمه كما تقول فى تصغير أسود : أسود^(١) قلت : مهيموم ، ثم إن أبدلت من المحذوف قلت : مهيم ومهيموم ، كما تقول : مُتَيْدِم ، قال جار الله وتبعه المصنف : إنك إذا نسبت إلى هذا المصغر المدغم فالواجب إبدال الياء من الواو المحذوفة ، فتقول : مُهَيِّمٌ لَأَنَّكَ لو جوزت النسب إلى ما ليس فيه ياء البدل وهو على صورة اسم فاعل من هيم فان لم تحذف منه شيئاً حصل الثقل المذكور ، وإن حذف التيس المنسوب إلى هذا المصغر بالمنسوب إلى اسم الفاعل من هيم ، فالزمت ياء البدل ليكون الفاصل بين الياءين المشددتين حرفين : الياء الساكنة والميم ، فتباعدان أكثر من تباعدهما حين كان الفاصل حرفاً ، فلا يستثقل اجتماع الياءين المشددتين فى كلمة حتى يحصل الثقل بترك حذف شيء منهما أو الالتباس بحذفه ، وكذا ينبغى أن ينسب على مذهبهما إلى مصغر مهيم اسم فاعل من هيم ، أعنى بياء العوض ، وهذا الذى ذكرنا فى تصغير مهيم ومهيموم أعنى حذف أحد المثليين مذهب سيبويه فى تصغير عَطَوْد^(٢) على ما ذكرنا فى التصغير ، أما المبرد فلا يحذف منه شيئاً ، لأن الثانى وإن كان متحركاً يصير مدة رابعة فلا يختل به بنية

(١) انظر (١ : ٢٣٠) من هذا الكتاب

(٢) انظر (١ : ٢٥٣) من هذا الكتاب

التصغير كما قال سيبويه في تصغير مُسْرُول^(١) مُسِيرِيل ، فعلى مذهبه ينبغي أن لا يجوز في تصغير مُهْمٌ ومُهِيمٌ إلا مُهِيمٌ بياء ساكنة بعد المشددة كما تقول في تصغير عَطَوْد : عطيد لا غير ، فعلى مذهبه لا يحىء أنه إذا نسب إلى مصغر مهوم أو مهيم يجب الإبدال من المحذوف لأنه لا يحذف شيئاً حتى يبدل ، فلا ينسب هو أيضاً إلى المصغر إلا مُهِيمٌ ، لكن الياء ليس بعوض كما ذكرنا ، ومذهب سيبويه وإن كان على ما ذكرنا من حذف إحدى الواوين في نحو عطود ، إلا أنه لم يقل ههنا إنك لا تنسب إلى المصغر إلا مع الإبدال كما ذكر جار الله ، بل قال : إنك إذا نسبت إلى مهيم الذى فيه ياء ساكنة بعد المشددة لم تحذف منه شيئاً ، قال : لأننا إن حذفنا الياء التى قبل الميم بقى مهيم والنسبة إلى مهيم توجب حذف إحدى الياءين فيبقى مُهِيمٌ ، كما يقال فى حُمَيْر : حُمَيْرِ ، فيصير ذلك إخلالاً به ، يعنى يختل الكلمة بحذف الياءين منها ، فاخترأوا ما لا يوجب حذف شيئ ، يعنى إبقاء الياء التى هى مدة ، ليتباعد بها وبالميم الياءان المشددتان أكثر فيقل استئقال تجاورهما ، هذا قوله ، ويجوز أن يكون سيبويه ذهب ههنا مذهب المبرد من أن النسبة إلى مثله لا تكون إلا بالمد ، إذ لا يحذف من الكلمة شيء ، فلا يكون الياء فى مُهِيمٍ للتعويض ويجوز أن يكون ذهب ههنا أيضاً إلى ما ذهب إليه فى عَطَوْد ، أعنى حذف أحد المثلين وجواز التعويض منه وتركه إلا أنه قصد إلى أنك إن نسبت إلى ما فيه ياء العوض لم تحذف منه شيئاً خوفاً إجحاف الكلمة بحذف الياءين ، وإن نسبت إلى المصغر الذى ليس فيه ياء العوض حذفت الياء المكسورة وقلت : مُهِيمٌ ، كما تقول فى المنسوب إلى اسم الفاعل من هِيم وفى المنسوب إلى حُمَيْرِ إذ لا إجحاف

فيه إذن ، ولا يبالى باللبس ، وثانى الاحتمالين فى قول سيبويه أرجح ؛ لئلا يخالف قوله فى عَطَوْد ، وعلى كل حال فهو مخالف لما ذكره جار الله والمصنف

قال : « وَتَقْلَبُ الْأَلِفُ الْأَخِيرَةُ الثَّلَاثَةُ وَالرَّابِعَةُ الْمُنْقَلِبَةُ وَأَوَّاءُ كَعَصَوِيٍّ وَرَحَوِيٍّ وَمَلْهُوِيٍّ وَمَرْمَوِيٍّ ، وَيُحَذَفُ غَيْرُهُمَا كَحَبْلِيٍّ وَجَمْزِيٍّ وَمُرَامِيٍّ وَقَبْعَثَرِيٍّ ، وَقَدْ جَاءَ فِي نَحْوِ حَبْلَوِيٍّ وَحَبْلَاوِيٍّ ، بِخِلَافِ نَحْوِ جَمْزِيٍّ »

أقول : اعلم ان آخر الاسم المنسوب إليه إما أن يكون ألفاً أو وائاً أو ياءً أو همزة قبلها ألف أو همزة ليس قبلها ذلك ، أو حرفاً غير هـ — هذه المذكورة ، فالقسمان الأخيران لا يُغَيَّرُ حرفُهُما الأخير لأجل ياء النسبة ، ونذكر الآن ما آخره ألف فنقول :

الذى آخره ألف إن كانت ألفه ثانية : فإما أن تكون لامه محذوفة كما إذا سمى بفَازَيْدٍ وذامال وشَاةٌ ^(١) ، ولا رابع لها ، أو لا لام له وضعاً ، كما إذا سمى

(١) أصل فازيد قبل الأضافة فوه — بفتح أوله وسكون ثانيه — بدليل جمعه على أفواه وتصغيره على فويه ، ثم حذفت لامه اعتباطاً فسكره بقاء الاسم العربى على حرفين ثانيهما لين فأبدل الثانى ميماً فصار فم ، فأذا أضيف زال المقتضى لابداله ميماً ، لأن المضاف والمضاف إليه كالأشياء الواحد فزولوا المضاف إليه منزلة لام الكلمة فرجع حرف العلة ، فجعلوه قائماً مقام حركة الأعراب فى الرفع ثم جعلوا الواو ألفاً فى النصب وياء فى الجر لتسكون الألف والياء مثل الفتحة والسكره وضموا ما قبل الواو فى الرفع وفتحوا ما قبل الألف فى النصب وكسروا ما قبل الياء فى الجر طلباً للتجانس والخفة . وأما ما مال فأصله قبل الأضافة ذوى — بفتح أوله وثانيه — على الراجح ، فحذفت لامه اعتباطاً ثم جعلت عينه التى هى الواو قائمة مقام حركة الأعراب فى الرفع ، وجعلت الألف والياء قائمتين مقام الفتحة والسكره فى حالتى النصب والجر ، ثم حركت الفاء بحركة مناسبة للعين طلباً للتجانس والخفة

بذا^(١) وما ولا ، وإن كانت ثالثة : فإما أن تكون منقلبة عن اللام كالعَصَى
والفَتَى وهو الأكثر ، أو تكون أصلية كما في متى وإذا ، وإن كانت رابعة : فإما
أن تكون منقلبة عن اللام كالأعلى والأعمى ، أو للإلحاق كالأرطى^(٢)
والذفرى^(٣) ، أو للتأنيث كحبلى وبشرى ، أو أصلية نحو كَلَّا وَحَتَّى ، والخامسة
— قد تكون منقلبة ، وللإلحاق ، وللتأنيث ، كالمصطفى والحَبْنَطَى^(٤)
والحُبَارَى^(٥) ، والسادسة قد تكون منقلبة كالمُسْتَسْقَى ؛ وللإلحاق
كالمُسْلَمَقَى^(٦) واسْلَمَقَى علما ، وقد تكون للتأنيث كحَوَّلَا يَا^(٧) ، وقد تكون
لتكثير البناء فقط كتَقَبَعَثَرَى^(٨) .

وأما شاة فأصلها شوهة - بفتح أو لة - سكن ثانيه - بدليل قولهم في التصغير شوهة
خذفت لام الكلمة اعتباطا ، ثم حركت العين بالفتح لاتصال تاء التأنيث بها ، ثم أعلت
العين بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وهذه الحركة وإن كانت عارضة إلا
أنها لازمة ، فجعلت كالأصلية فاعتديها في الأعلال بخلاف حركة نحو شى في شيء
وضو في ضوء ونحو اشتروا الضلالة ، ولا تنسوا الفضل بينكم

(١) مراده : « ذا » ذا الأشارية ، وقد تبع في جعلها ثنائية الوضع ابن يعيش في
شرح المفصل . انظر (٢٨٥ : ١) من هذا الكتاب

(٢) انظر (٥٧ : ١)

(٣) انظر (٧٠ : ١) - و (١٩٥ : ١) من هذا الكتاب

(٤) انظر (٥٤ : ١) - و (٢٥٥ : ١) من هذا الكتاب

(٥) انظر (٢٤٤ : ١) - و (٢٥٧ : ١) من هذا الكتاب

(٦) مسلق : اسم مفعول من اسلق ، وهو مطاوع سلقاه ، إذا صرعه
وألغاه على ظهره

(٧) حولايا : اسم قرية من عمل النهروان على ما في القاموس ، وقد ذكر
المؤلف في باب التصغير أنها اسم رجل : انظر (٢٤٦ : ١) من هذا الكتاب

(٨) انظر (٩ : ١) من هذا الكتاب

فالثانية التي لامها محذوفة إن وقع موقعها قبل النسب حرفٌ صحيح على وجه الأبدال قلب الألف في النسبة إليه ؛ فيقال في النسب إلى فزَيْدٍ علما : فَمَيِّ ، بحذف المضاف إليه كما يجيء ، وأما قلبها في النسب ميا فلأن ياء النسب كأنها الاسم المنسوب ، والمجرد عنها هو المنسوب إليه ؛ فلا جرم لا يلحق هذه الياء أسما إلا ويمكنه أن يستقل بنفسه من دون الياء ويعرب ، وكذا ينسب إلى فوزَيْدٍ وفي زَيْدٍ علمين ، وإن لم يقع موقعها حرف صحيح على وجه الأبدال رد اللام كما تقول في المسمى بذو مال وفي شاة : ذَوَوِيٌّ وشَاهِيٌّ ، ^(١) وكذا تقول في المسمى بذو مال وذى مال ، والثانية التي لا لام لها وضعا يزداد عليها مثلاً . كما يجيء ؛ لأن الملحق به ياء النسب كما قلنا يجب أن يمكن كونه اسما معرباً من دون الياء ، فإذا زدت عليها ألفاً اجتمع ألفان ؛ فتجعل ثانيتهما همزة ؛ لأن الهمزة من مخرج الألف ومخرج الفتحة التي قبلها ، ولم تقلب الألف واواً وإن كان إبدال حروف العلة بعضها من بعض أكثر من إبدالها بغيرها ، كما تقول في الرحى : رَحَوِيٌّ على ما يجيء ، لأن وقوع الهمزة طرفاً بعد الألف أكثر من وقوع الواو بعدها ، فتقول ذَائِيٌّ في ذا الإشارة ، ولَا ئِيٌّ وَمَائِيٌّ ، فقولهم : مَائِيَّةُ الشئ منسوب إلى ما المستفهم بها عن حقيقة الشئ كما مر في الموصلات ومن قال مَاهِيَّةً فقد قلب

(١) ذَوَوِيٌّ على أن أصل ذا مال « ذوو » واضح ، وأما على أن أصلها ذوى فوجهه أن الياء قلبت واواً دفعا لاستئصال الياءات والكسرة كما في عم وشج . وشاهي في النسبة إلى شاة مبنى على مذهب سيبويه من أن ساكن العين إذا تحرك بعد حذف لامه يبقى على حركته عند رد اللام في النسب ؛ لأن ياء النسبة عارضة ولا اعتداد بالعارض ، أما على مذهب الأخفش من أن العين إذا تحركت بعد حذف اللام ترجع إلى سكونها بعد رد اللام فيقال شوهى لا شاهي ؛ لأن المقتضى لتحريك العين هو حذف اللام فإذا ردت اللام زال المقتضى لتحريك العين فترجع إلى سكونها

الهمزة هاء لتقاربهما ، وحال الواو والياء ثانيتين لاثالث لهما كحال الألف سواء ، فتقول في المنسوب إلى لَوٍّ : لَوٍّ وفي المنسوب إلى فَيٍّ : فَيٍّ ، وأصله فَيٍّ فعمل به ماعمل بالمنسوب إلى حَيٍّ كما يجيء

وإن كانت الألف ثالثة قلبت واوا مطلقا ، وإنما لم تحذف الألف للساكنين كما تحذف في نحو الفتى الظريف لأنها لو حذفت وجب بقاء ما قبل الألف على فتحته دلالة على الألف المحذوفة ، لأن ما حذفت لعله لانسيا تبقى حركة ما قبل المحذوف فيه على حالها كما في قاضٍ وعصاٌ فكنت تقول في النسبة إلى عصاٍ وفَتَّى : عَصَى وَفَتَّى بالفتح ، إذ لو كسر ما قبل الياء لا التبس بالحذوف لأمه نسيا كَيْدِيٍّ وَدَمِيٍّ فكان إذن ينخرم أصلهم الممهد ، وهو أن ما قبل ياء النسبة لا يكون إلا مكسورا في اللفظ ليناسبها ، بخلاف ما قبل ياء الإضافة فإنه قد لا يكون مكسورا كَمُسْلِمَائِيٍّ وَفَتَائِيٍّ وَمُسْلِمِيٍّ ، وذلك لكون ياء الإضافة اسما برأسه ، بخلاف ياء النسبة ، فأنها أوغلٌ منها في الجزئية وإن لم تكن جزأ حقيقيا كما مر ، وإنما لم تبدل الألف همزة لأن حروف العلة بعضها أنسب إلى بعض

وأما إبدالهم الألف همزة في نحو صفراء وكساء ورداء دون الواو والياء فلما يجيء من أنها لو قلبت إلى أحدهما لوجب قلبها ألفا ، فكان يبطل السعي ، وإنما لم تقلب ياء كراهة لاجتماع الياءات ، وإنما لم يقلب واو نحو حَوِيٍّ ألفا مع تحريكها واقتتاح ما قبلها لعروض حركتها ^(١) لأن ياء النسب كما مر ليس له اتصال تام بحيث يكون كجزء مما قبله بل هو كالاسم المنسوب ، وأيضا لئلا يُصَارَ إلى ما فرَّ منه

(١) الأولى أن يقتصر في عدم قلب واو نحو رحوى ألفا على التعليل الثاني ؛ إذ لا يظهر لدعوى عروض حركة الواو وجه ، اللهم إلا أن يقال إن الواو لما كانت منقلبة عن الألف الساكنة لأجل ياء النسبة العارضة كان أصل الواو السكون وتحريكها إنما جاء لياء النسبة

وأما الألف الرابعة فإن كانت منقلبة ، أو للالحاق ، أو أصلية ، فالأشهر الأجود قلبها واوا دون الحذف ؛ لكونها أصلاً أو عوضاً من الأصل أو ملحقةً بالأصل ، وإن كانت للتأنيث فالأشهر حذفها لأنه إذا اضطر إلى إزالة عين العلامة فالأولى بها الحذف ، فراقبين الزائدة الصرفة والأصلية أو كالأصلية ، ويتحتم حذفها إذا تحرك ثاني الكلمة كجَمَزَى ^(١) ؛ لزيادة الاستثقال بسبب الحركة ، فصارت الحركة — لكونها بعض حروف المد كما ذكرنا غير مرة — كحرف ، فإذا كان الأولى بألف التأنيث من دون هذا الاستثقال الحذف كما ذكرنا صار معه واجب الحذف

وكما يتحتم حذف الألف خامسة كما يجيء يتحتم حذفها رابعة مع تحرك ثاني الكلمة ، والحركة قد تقوم مقام الحرف فيما فيه نوع استثقال كما مر فيما لا ينصرف ألا ترى أن قَدَمًا يتحتم منع صرفه علماً كعَقْرَبٍ دون هِنْدٍ ودَعْدٍ ، ^(٢) وإن

(١) يقال : جمر الإنسان والبعير والدابة يجمز ، كيزرب ، جمرًا وجمزى ، إذا عدا عدوا دون الجرى الشديد ، ويقال : حمار جمزى إذا كان وثاباً سريعاً

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (١ : ٤٤) : « فالموث بالتاء المقدرة حقيقياً كان أولاً إذا زاد على الثلاثة وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكراً حقيقياً أو مؤنثاً حقيقياً أولاً وهذا ولا ذاك ، وذلك لأن فيه تاء مقدرة وحرفاً ساداً مسدوداً : فهو بمنزلة حمزة ، وإن كان ثلاثياً فأما أن يكون متحرك الأوسط أولاً ، والاول إن سميت به مؤنثاً حقيقياً كقدم في اسم امرأة أو غير حقيق كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه ، للتاء المقدرة ولقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء ، والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع أنك تقول في حبلى : حبلى وحبلوى ، ولا تقول في جمزى إلا جمزى ، كما لا تقول في جمادى إلا جمادى ، وخالفهم ابن الأنباري فجعل سقر كهندي في جواز الأمرين نظراً إلى ضعف الساد مسدود التاء ، وإن سميت به مذكراً حقيقياً أو غير حقيق فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه ، لعدم تقدير تاء التأنيث ، وذلك كرجل سميته يسقر وكتاب سميته بقدوم » اهـ

كان ثانی الكلمة سا كنا جاز تشبيه ألف التأنيث بالألف المنقلبة ، والأصلية
والتي للحاق ، فتقول : حبلوى ، وبألف التأنيث الممدودة ، فتزيد قبلها ألفا آخر ،
وتقلب ألف التأنيث واوا فتقول : حُبْلَاوِيٍّ وَدُنْيَاوِيٍّ كَصَحْرَاوِيٍّ ، وكما
جاز تشبيه ألف التأنيث بالمنقلبة والأصلية والتي للحاق جاز تشبيه المنقلبة
والأصلية والتي للحاق بألف التأنيث المقصورة في الحذف ، فتقول : مَلْهَىٍّ وَحَتَّىٍّ
وَأَرْطَىٍّ ، وبألف التأنيث الممدودة ، تقول : مَلْهَأَوِيٍّ وَحَتَّأَوِيٍّ وَأَرْطَأَوِيٍّ ، وقد
شبهوا — في الجمع أيضا — المنقلبة بألف التأنيث لكن قليلا ، فقالوا : مَدَارِيٍّ
في جمع مَدْرَىٍّ ^(١) ، كَحَبَالَىٍّ في جمع حُبْلَىٍّ كما يجيء في بابه ^(٢)

وأما الخامسة فما فوقها فانها تحذف في النسب مطلقا ، منقلبة كانت أو غيرها ،
بلا خلاف بينهم ؛ للاستتقال ؛ إلا أن تكون خامسة منقلبة وقبلها حرف مشدد ؛

(١) قال في اللسان : « والمدرى والمدرة (بكسر أولهما وسكون ثانيهما)
والمدرية (بفتح أولهما وسكون ثانيهما وكسر ثالثهما) : القرن ، والجمع مدار ، ومدارى الآلف
بدل من الياء ، ودرى رأسه بالمدرى : مشطه . قال ابن الأثير : المدرى والمدرة :
شئ يعمل من حديد أو خشب على شكل سن من أسنان المشط وأطول منه يسرح به
الشعر المتلبد ، ويستعمله من لم يكن له مشط ، ومنه حديث أنى : أن جارية له
كانت تدرى رأسها بمدراها : أى تسرحه ، يقال : ادريت المرأة تدرى ادراء ،
إذا سرحت شعرها به ، وأصلها تدرى : تفتعل من استعمال المدرى ، فأدغمت
التاء في الدال » اهـ

(٢) قال المؤلف في باب الجمع من هذا الكتاب : « وقد جاء في بعض ما آخره
ألف منقلبة ماجاء في ألف التأنيث من قلب الياء ألفا تشبيها له به ، وذلك نحو مدرى ،
ومدار ، ومدارى — بالآلف — وذلك ليس بمطرد . وقال السيرافى : هو مطرد ،
سواء كان الآلف في المفرد منقلبة أو للألحاق وإن كان الأصل إبقاء الياء ، فتقول
على هذا في ملهى : ملاه وملاهى ، وفي أرطى : أرطى وأرأطى ، وقال : إته لا يقع
فيه إشكال ، والأولى الوقوف على ما سمع » اهـ

فإن يونس جعلها كالرابعة في جواز الإبقاء والحذف ، فمَعَلَّى عنده كَأَعْلَى
وألزمه سيبويه أن يجوز في الخامسة للتأنيث القلب أيضا نحو عِمْدَى ^(١) كما
أجاز في الرابعة للتأنيث كحَبْلَى ، ولا يميزه يونس ولا غيره ، ولا يلزم ذلك
يونس ؛ لأن أصل الرابعة التي للتأنيث الحذف كما تقدم فلزم فيما هو كالرابعة ،
بخلاف المنقلبة فإن أصل الرابعة المنقلبة القلب ^(٢) ، وألزمه سيبويه أيضا أنه لو

(١) انظر (١ : ٢٤٥ ٢٥) من هذا الكتاب

(٢) حاصل هذا الكلام أن العلماء أجمعوا في الألف الرابعة على جواز القلب
والحذف إذا كان ثاني الكلمة ساكنا بلا فرق بين الألف المنقلبة عن أصل كلمي
والتي للتأنيث كحَبْلَى ، تقول : ملهى وملهوى وحبل وحبلوى ، اتفاقا ، ومع اتفاقهم
على جواز الوجهين اتفقوا على أن القلب في المنقلبة أرجح من الحذف وعلى أن
الحذف في ألف التأنيث أرجح من القلب ، فأما إذا كانت الألف خامسة ليس
فيما قبلها حرف مشدد فقد أجمعوا أيضا على وجوب حذفها في النسب مطلقا تقول
في حبارى ومصطفى : حبارى ومصطفى ، فإن كانت الألف خامسة وفيما قبلها
حرف مشدد فإن كانت للتأنيث فقد أجمعوا على وجوب الحذف ، تقول في عَمْدَى
وكفرى وزمكى : عَمْدَى وكفرى وزمكى ، وإن كانت الألف في هذه الحال لغير
التأنيث مثل معدى ومصلى ومعلى (بضم ففتح قدشديد الثالث فيهن) فيونس يجوز فيها
القلب والحذف حملا لها على الرابعة لأن الحرف المشدد بمنزلة الحرف الواحد ،
وسيبويه يوجب فيها حينئذ الحذف اعتدادا بالحرف المشدد كحرفين ، وقد قال
سيبويه : إنه يجب إذا اعتبرنا الحرف المشدد حرفا واحدا أن يجوز في ألف التأنيث
في هذه الحال الوجهان لوجود العلة التي اقتضت الجواز فيها كوجودها في المنقلبة ،
مع أنهم أجمعوا في التي للتأنيث على وجوب الحذف ، وقد ذكر المؤلف رحمه الله
أن ذلك لا يلزم يونس ، لأن بين ألف التأنيث الرابعة والألف التي لغير التأنيث فرقا ،
لأن الأصل في ألف التأنيث الحذف والأصل في التي لغير التأنيث القلب ، فلما
حلت الخامسة التي قبلها حرف مشدد على الرابعة أعطى كل نوع ما هو الأصل فيه فجعل
حكم التي للتأنيث الحذف وحكم غيرها جواز القلب ، ونقول : كان مقتضى هذا

جاء مؤنث على مثل مَعَدٍّ وَخِدَبٍ^(١) ونحو ذلك فسمى به مذكر يصرف ؛
لأنه يكون إذن كَقَدَمٍ إذا سمي به مذكر ،^(٢) ولا قائل به

قوله : « كَحُبْلِيٍّ وَجَمَزِيٍّ » الألف فيهما رابعة للتأنيث ؛ إلا أن جَمَزِيٍّ
متحرك الثاني بخلاف حُبْلِيٍّ ، وألف مُرَامِيٍّ خامسة منقلبة ، وفي قَبَعَشْرِيٍّ سادسة
لتكثير البنية فقط

النسب لما
آخره يا

قال : « وَتُقَلَّبُ الْيَاءُ الْأَخِيرَةُ الثَّالِثَةُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا وَآوًا
وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَهَا كَعَمَوِيٍّ وَشَجَوِيٍّ ، وَتُحْذَفُ الرَّابِعَةُ عَلَى الْأَفْصَحِ
كَقَاضِيٍّ ، وَيُحْذَفُ مَا سِوَاهُمَا ، كَمُشْتَرِيٍّ ، وَبَابُ مُحْيٍ جَاءَ عَلَى
مُحَوِيٍّ وَمُحْيِيٍّ كَأُمِّيٍّ »

أقول : اعلم أن الياء الأخيرة في المنسوب إليه لا تخلو من أن تكون ثانية
محذوفة اللام كما إذا سمي بنى زيد وذى مال ، أو ثانية لالام لها ضعفاً كفى وكى ،
وقد ذكرنا حكم القسمين ، أو ثانية حذفت فاؤها كَشِيَّةٍ^(٣) ، ويجيء حكمها ،

الذى ذكره من الفرق أن يجب في المنقلبة القلب لأنه أصل فى الذى حمل عليه وهو
الرابعة المنقلبة ، كما وجب الحذف فى التى للتأنيث لأنه أصل فى المحمول عليه وهو
الرابعة التى للتأنيث

(١) أنظر (١ : ٥٩ ٦٥) من هذا الكتاب

(٢) حاصل هذا الوجه الذى ألزم به سيويوه يونس أن علم المؤنث إذا سمي به
مذكر يشترط فى منع صرفه الزيادة على ثلاثة أحرف ، فلو جعلنا أحرف المشدد
بمزة حرف واحد كما يقتضيه جعل يونس نحو معلى بمزة أعلى فى جواز الحذف
والإبقاء لزمنا أن نصرف علم المؤنث الذى سمينا به مذكراً وكان على أربعة أحرف
وفيه حرف مشدد ، والاجماع على وجوب منع صرف مثل هذا

(٣) الشية - بكسر الشين وفتح الياء مثل عدة - مصدر وشى الثوب يشيه
وشيارشية ، مثل وعد يعد وعدا وعدة ، إذا حننه ونمقه وجعله ألوانا

أو تكون ثالثة ، وهى إما متحرك ما قبلها ولا تكون الحركة إلا كسرة كالعمى
والشجى ، أو ساكن ما قبلها ، وهو إما حرف صحيح كطبي ورقية^(١) وقنية^(٢)
أو ألف كراى وراية ، أو ياء مدغم فيها كطى وحى ، أو تكون رابعة ، وهى
إما أن ينكسر ما قبلها كالقاضى والغازى ، أو يسكن ، والساكن إما ألف كسقية
أو ياء مدغم فيها كعمى وقصى ، أو غير ذلك كقرأى^(٣) ، وكذا الخامسة :
إما أن ينكسر ما قبلها كالمرامى ، أو يسكن ، والساكن إما ألف كدرحاية^(٤)
وحو لايا ، أو ياء مدغم فيها ككرسى ومرمى ، أو غير ذلك كإنقضى على
وزن إنقحل^(٥) من قضى .

والواو الأخيرة إما أن تكون ثانية محذوفة اللام كفؤ زيد وذو مال ، أو
ثانية لا لام لها وضعاً كلو وأو ، وقد ذكرنا حكم هذين القسمين أيضاً ، أو تكون
ثالثة ساكناً ما قبلها كغزو وغزوة ورشوة وعروة ، أو متحركاً ما قبلها بالضم
نحو سروة من سرو على مثال سمررة من غير طريان التاء ، وكذا الرابعة يكون

(١) الرقية : العوذة التى يرقى بها صاحب الآفة كالحجى والصرع وغير ذلك من
الآفات ، قال عروة بن حزام .

فَمَا تَرَكَ كَأَنَّ مِنْ عُوْذَةٍ يَعْرِفَانِهَا وَلَا رُقِيَّةٍ إِلَّا بِهَا رَقِيَانِي
(٢) القنية (بكسر فسكون ، وضم فسكون ويقال قنوة وقنوة) ما يتخذ الإنسان
من الغنم وغيرها لنفسه للتجارة

(٣) يريد ما أخذته من قرأ على وزان قطر ، وأصله بهمزتين أو لهما ساكنة
فأبدلت ثانيتهما ياء ، لأن ثانية الهمزتين الواقعتين طرفاً تبدل ياء

(٤) الدرحاية - بكسر فسكون - الرجل الكثير اللحم القصير الضخم البطن
الثلثم الخلقة ، ووزنه فعلاية ، وهو ملحق بفعلاية كجعظارة ، والجعظارة : القصير
الرجلين الغليظ الجسم

(٥) الانقحل - بكسر الهمزة وسكون النون وفتح القاف وسكون الحاء

ما قبلها سا كنًا كَشَقَاوَة ، أو مضمومًا كعَرْقُوَة وقرْنُوَة ^(١) ، وكذا الخامسة ما قبلها إما سا كن كحِنْطَاو ^(٢) ومغزُو ، أو مضموم كقلَنْسُوَة .

ولو انفتح ما قبل الياء والواو طرفين لانتقلتا ألقًا ، ولو انكسر ما قبل الواو الأخيرة لانتقلت ياء ، ولو انضم ما قبل الياء طرفًا في الاسم لانتقلت الضمة كسرة كما يحىء في ناب الاعلال .

فكل ما ذكرنا أو نذكر من أحكام الياءات والواوات المذكورة في باب النسب فهو على ما ذكر ، وما لم نذكر حكمه منها لا يغير في النسب عن حاله .

فنقول : إن الياء الثالثة المكسور ما قبلها تقلب واوًا لاستتقال الياءات مع حركة ما قبل أولها ، وتجعل الكسرة فتحة ، وإذا فتحو العين المكسورة في الصحيح اللام فهو في معتلها أولى ، لئلا تتوالى النقلة .

وإذا كانت المكسور ما قبلها رابعة ، فإن كان المنسوب إليه متحرك الثاني كيتَقَى مخفف يتَقَى ^(٣) فلا بد حذف الياء ، وكذا إن كان الثاني سا كنًا عند سيبويه والخليل كقاضٍ ويرْمِي لأن الألف المنقلبة والأصلية رابعة جاز

المهملة - الذى يبس جلده على عظمه من الكبير (أنظر ج ١ ص ١٥٦)

(١) القرنوة - بفتح القاف وسكون الراء وضم النون ، ولا نظير لها سوى عرقوة وعنصوة وترقوة وثندوة . وهى نوع من العشب وقال فى اللسان : « القرنوة نبات عريض الورق ينبت فى ألوية الرمل ودكادكه ، ورقها أغبر يشبه ورق الحندقوق » اهـ ، وفيه عن أبى حنيفة « قال أبو زياد : من العشب القرنوة ، وهى خضراء غبراء على ساق يضرب ورقها إلى الحجرة ولها ثمرة كالسنبله ، وهى مرة يدبغ بها الأساق ، والواو فيها زائدة للتكشير ، لا للبعث ولا للحاق ، ألا ترى أنه ليس فى الكلام مثل فرزدقة » اهـ

(٢) الحنطأو - بكسر الحاء المهملة وسكون النون وبعدها طاء مهملة أو طاء

مشالة - وهو القصير (أنظر ج ١ ص ٢٥٦)

(٣) أنظر (ج ١ ص ١٥٧)

حذفها مع خفتها ، كما ذكرنا ؛ فحق الياء مع ثقلها بنفسها وبالكسرة قبلها وجوب الحذف إذا اتصل بها ياء النسبة

فان قلت : افعُلْ به ما فعلتَ بالثلاثي نحو العمى مِنْ قَلْبِ الكسرة فتحة والياء واوا ، ^(١) وقد استرحت من الثقل ؛ لأنه يصير كالأعلى ، قلتُ : ثقل الرباعي في نفسه إلى غاية التخفيف : أي الحذف ، أدعى منه إلى مادون ذلك ^(٢) ، وهو ما ذكر السائل من القلب ، بخلاف الثلاثي ؛ فان خفته في نفسه لا تدعو إلى مثل ذلك ، ومن أجرى في الصحيح نحو تَغْلِيٍّ مُجْرَى نَمْرَى - وهو المبرد - لكون الساكن كملت المعدوم ؛ يُجْرَى أيضاً في المنقوص نحو قَاضٍ مُجْرَى عَمٍّ ، فيقول : قَاضٍ وَيَرْمَوِيٍّ ،

وأما الياء المكسور ما قبلها إذا كانت خامسة فصاعدا فلا كلام في حذفها ، نحو مُسْتَقِيٍّ وَمُسْتَقِيٍّ ؛ إذ الألف مع خفتها تحذف وجوبا في هذا المقام كما مر قوله « وباب مُحْيٍ » الياء الأخيرة في مُحْيٍ خامسة يجب حذفها ، كما في مُسْتَقٍ ، فيبقى مُحْيٍ بعد حذفها كقَصِيٍّ ، وإن خالف الياء الياء ، فيعامل معاملة ، كما قلنا في تحية ، وليس مُحْيٍ مثل مُهَيِّمٍ لوجوب حذف الياء الخامسة ، فتلتقى الياءان المشددتان ، بخلاف نحو مُهَيِّمٍ ، قال أبو عمرو : مُحْوِيٍّ أجود ، وقال المبرد : بل مُحْيٍ بالتشديد أجود ^(٣) ، وإذا وقع الواو ثالثة أو فوقها مضموماً

(١) الذي في الأصول « والواو ياء » وهو خطأ صوابه ما أثبتناه

(٢) معنى هذه العبارة أن الاسم الرباعي الذي هو بطبعه ثقیل محتاج إلى التخفيف أكثر من الثلاثي فلم يكف فيه بما دون منتهى التخفيف وهو الحذف بخلاف الثلاثي الذي لم يبلغ مبلغه في الثقل ، فإنه اكتفى فيه بأول مراتب التخفيف وهو قلب الياء واوا ، فقوله « إلى غاية التخفيف » متعلق بأدعى ، وكذلك قوله « منه » وقوله « إلى مادون ذلك » متعلق كذلك بأدعى ، و « أدعى » هو خبر المبتدأ

(٣) قال ابن جماعة : « قال مبرمان : سألت أبا العباس (يعني المبرد) هل

ماقبلها كَسْرُوةَ وَقَرْنُوةَ فالواجب في النسب قلب الواو ياءً والضمّة كسرةً حتى يصير كَعَمٍ وقَاضٍ ، ثم ينسب إليه الثلاثي : بفتح العين وقلب الياء واوا ، وذلك لأنك تحذف التاء للنسبة ، وقد ذكرنا أن ياء النسبة كالاسم المستقل من جهة أن المنسوب إليه قبلها ينبغي أن يكون بحيث يصح أن يستقل ويعرب فبعد حذف التاء يتطرف الواو المضموم ما قبلها في الاسم المتمكن ، فتقلب ياء كما في الأدلي ، وتقول فيما واوه رابعة أوفوقها نحو عَرَفُوةٍ وَقَمَحْدُوةٍ ^(١) : عَرَقِي وَقَمَحْدِي كما تقول قَاضِيٌّ وَمُشْتَرِيٌّ وبعض العرب يجعل الياء قائما مقام التاء حافظا للواو من التطرف لأن في الياء جرئية ما بدليل انتقال الإعراب إليها كما في تاء التأنيث فيقول : قَرْنُويٌّ وَقَمَحْدُويٌّ ، ويقول أيضا : سَرُويٌّ في سَرُوةَ ، وبعض العرب يقول في الرابعة : عَرَقُويٌّ بفتح القاف كَقَاضُويٍّ ، فأما في الخامسة وما فوقها : فليس إلا الحذف كَقَمَحْدِيٍّ ، كما في مُشْتَرِيٍّ وَمُسْتَسْقِيٍّ

الياء
والواو
الساكن
ماقبلها

قال : (ونحو ظَبِيَّةٍ وَقُنَيْمَةٍ وَرُقِيَّةٍ وَغَزُوةٍ وَعَرُوةٍ وَرِشُوةٍ

يجوز أن يحذف من المحي ياء لاجتماع الياءات ؟ فقال : لا ، لأن محييا (الذي هو اسم فاعل حيي بالتضعيف) جاء على فعله ، واللام تعتل كما تعتل في الفعل ، قال : والاختيار عندى محي (أى بأربع ياءات) لأنى لا أجمع حذفاً بعد حذف « إه كلامه ، وقوله « واللام تعتل كما تعتل في الفعل » يريد أن الياء في محي الذي هو اسم فاعل تعمل بحذفها لأنها تعمل في الفعل بالاسكان في المضارع والقلب ألفا في الماضي ، فالاعلال في الفعل سبب الاعلال في المشتق وإن اختلف نوع الاعلال ، وقوله « لأنى لا أجمع حذفاً بعد حذف » معناه أن الياء الخامسة قد حذفت ، فلو حذف الثالثة وقلب الرابعة واوا كما في نحو على فقالوا محوى لكانوا قد جمعوا على الكلمة الواحدة حذفاً بعد حذف ، وهو إجحاف بها ، فأما قول أبى عمرو « محوى أجود » فوجهه الخفة إذ لا يلزم عليه اجتماع الأتصال الثقلاء وهى الياءات

(١) القمحدوة : العظم النائي فوق القفا خلف الرأس (انظر ج ١ ص ٢٦١ ٣٥)

عَلَى الْقِيَاسِ عِنْدَ سَيِّبَوِيٍّ ، وَزَنَوِيٍّ وَقَرَوِيٍّ شَاذٌ عِنْدَهُ ، وَقَالَ يُؤْنَسُ
ظَبَوِيٌّ وَغَزَوِيٌّ ، وَاتَّفَقَا فِي بَابِ غَزَوٍ وَظَبِيٍّ ، وَبَدَوِيٍّ شَاذٌ »

أقول : الذى ذكر قبل هذا حكم الواو والياء لامين إذا تحرك ماقبلهما ،
وهذا حكمهما ساكنا ماقبلهما ، فنقول : إذا كان قبل الواو ساكن صحيحا كان
أولا لم يغير الواو فى النسب اتفاقا : ثالثة كانت كغَزَوِيٍّ وَدَوِيٍّ ^(١) وسَاوِيٍّ ^(٢)
فى سَاوَةٍ وَقَصِيدَةٍ وَآوِيَةٍ ، أَوْ رَابِعَةٍ كَشَقَاوِيٍّ ، أَوْ خَامِسَةٍ كَحِنَطَاوِيٍّ
وَمَغَزَوِيٍّ ، إِذِ الْوَائِ لَا تَسْتَقِلُّ قَبْلَ الْيَاءِ إِذَا سَكَنَ ^(٣) ماقبلها ، إِذْ تَغْيِيرُ حَرْفِ
الْعِلَّةِ وَسُكُونُ مَاقْبِلِ أَوَّلَاهَا يَخْفِضَانِ أَمْرَ الثَّقَلِ ، وَإِذَا كَانَ يَلْتَجِئُ إِلَى الْوَائِ مَعَ تَحْرُكِ
مَاقْبِلِهَا فِي نَحْوِ عَمَوِيٍّ وَقَاصَوِيٍّ عِنْدَ بَعْضِهِمْ فَظَنُّكَ تَبْرَكَهَا عَلَى حَالِهَا مَعَ
سُكُونِ مَاقْبِلِهَا ؟ فَعَلِيَ هَذَا لَابْحَثٍ فِي ذِي الْوَائِ السَّاكِنِ مَاقْبِلِهَا إِلَّا فِي نَحْوِ عُرْوَةٍ فَإِنْ
فِي فَتْحِ عَيْنِهِ وَإِسْكَانِهَا خِلَافًا كَمَا يَجِبُ ؛ وَإِنَّمَا الْبَحْثُ فِي ذِي الْيَاءِ السَّاكِنِ مَاقْبِلِهَا

(١) دوى : منسوب إلى الدو (بفتح الدال المهملة وتشديد الواو) وهو
الفلاة الواسعة ، وقيل : الأرض المستوية ، وقال :

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِعُضْلِيٍّ أَرْوَعَ خَرَّاجٍ مِنَ الدَّوَى
* مُهَاجِرٍ لَيْسَ بِأَعْرَابِيٍّ *

وقال العجاج :

دَوِيَّةٌ لِهَوْلِهَا دَوِيٌّ لِلرَّيْحِ فِي أَقْرَابِهَا هَوِيٌّ

وفى القاموس أنه أيضا اسم بلد ، وفى المعجم أنه اسم أرض بعينها
(٢) ساءى : منسوب لسَاوَةٍ ، وهى مدينة بين الرى وهمدان بينها وبين كل
منهما ثلاثون فرسخا

(٣) ليس لقوله « إذا سكن ماقبلها » مفهوم ، لأن الواو لا تستقل قبل ياء
النسب سكن ماقبلها أو تحرك ، فهذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز

فنقول : إن كانت الياء ثالثة والساكن قبلها حرف صحيح فلا يخلو من أن يكون مع التاء كظبية أولا كظبي ؛ فالجرد لا تغيير فيه اتفاقا لحصول الخفة بسكون العين وصحتها ، ولعدم مايجرىء على التغيير من حذف التاء ، وأما الذى مع التاء فسيبويه والخليل ينسبان إليه أيضاً بلا تغيير سوى حذف التاء ، فيقولان : ظَبْيٌ وَ قَنْيٌ وَ رُقْيَى ، وكذا فى الواوى عَزْوَى وَ عَرْوَى وَ رَشْوَى ؛ لسكون عين جميعها ، إذ التخفيف حاصل والأصل عدم التغيير ، وكان يونس يحرك عين جميع ذلك واويا كان أويائيا بالفتح ، أما فى اليائى فلتخفف الكلمة بقلب الياء واوا ، وخص ذلك بالثلاثى ذى التاء ، أما الثلاثى فلأن مبناه على الخفة فطلبت بقدر الممكن ، فلا تقول فى إنْقَضِيَّة ^(١) إِلَّا إنْقَضِي ، وأما ذو التاء فلأن التغيير يحذف التاء جرّاً على التغيير بالفتح ، مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث كما ذكرنا فى فعيل وفعيلة ، وأما الفتح فى الواوى فحملا على اليائى ، والذى حمل يونس على ارتكاب هذا فى اليائى والواوى مع بعده من القياس قولهم فى القرية قَرَوَى وفى بنى زنية وبنى البطية - وهما قبيلتان ^(٢) - زَنَوَى وَ بَطَوَى ، وكان الخليل يعذر يونس فى ذوات الياء دون ذوات الواو ، لأن ذوات الياء بتحريك عينها تنقلب ياءوها واوا ، فتخف شيئا ، وإن كان يحصل بالحركة أدنى ثقل ، لكن ما يحصل بها من الخفة أكثر مما يحصل من الثقل ، وأما ذوات الواو فيحصل بتحريك عينها ثقل من دون خفة ، ولم يرد به أيضا سماع كما ورد فى اليائى قَرَوَى وَ زَنَوَى وَ بَطَوَى ، ومع ذلك فاختيار الخليل ما ذكرنا أولا

(١) يريد ما تنبيه من قضى على مثال إنقحلة ، وهى مؤنث إنقحل ، وقد مضى قريبا (انظر ص ٤٣)

(٢) ذكر فى القاموس واللسان أن بنى زنية حى ، وذكر عن ابن سيده أن البطية لا يدرى موضوعها ، وأن سيبويه قد حكاه ، وخرجها ابن سيده على أن تكون من أبطيت لغة فى أبطأت ، ولم يذكر واحد منهما أن بنى البطية قبيلة

قوله « وَبَدَوِي شاذٌّ » لأنه منسوب إلى البدو ، وهو مجرد عن التاء فهو عند الجميع شاذ

قال : « وَبَابُ طَيٍّ وَحَيٍّ تُرَدُّ الْأُولَى إِلَى أَصْلِهَا وَتُفْتَحُ نَحْوُ طَوَوِيٍّ وَحَيَوِيٍّ بِخِلَافِ دَوَوِيٍّ وَكَوَوِيٍّ وَمَا آخِرُهُ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ ^{النسب لما} آخِرُهُ ياء ^{من قبلها} بَعْدَ ثَلَاثَةٍ إِنْ كَانَ نَحْوُ مَرَمِيٍّ قِيلَ مَرَمَوِيٍّ وَمَرَمِيٍّ وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةٌ حُذِفَتْ كَكُرْمِيٍّ وَبَنَخَاتِيٍّ فِي بَنَخَاتِيٍّ اسْمَ رَجُلٍ »

أقول قوله « دَوَوِيٍّ وَكَوَوِيٍّ » ^(١) إنما ذكر مثالين لبيان أن حكم ذى التاء والمجرد عنها سواء ، بخلاف نحو غَزَوٍ وَغَزَوَةٍ كما تقدم في الفصل المتقدم ، والذي تقدم حكم الياء الثالثة إذا كان قبلها ساكن صحيح ، فإن لم يكن ما قبلها حرفا صحيحا فإما أن يكون ياء أو ألفا ، ولو كان واوا صار ياء كما في طَيٍّ لما يجيء في باب الإعلال من أن الواو والياء إذا اجتمعا وسكن سابقهما قبلت الواو ياء

فنعول : إن كانت ثالثة وما قبلها ياء ساكنة ، ولا بد أن تكون مدغمة ^(٢) فيها فإذا نسب إلى مثله وجب فكّ الإدغام ، لئلا يجتمع أربع ياءات في البناء الموضوع على الخفة فيحرك العين بالفتح الذي هو أخف الحركات ، فيرجع العين

(١) الكوى : المنسوب إلى السكوة ، وهى بفتح الكاف أو ضمها مع تشديد الواو فيهما ، ويقال كَوٍ أيضا بغير تاء — وهى الثقب غير النافذ فى البيت أو الحائط

(٢) محل ما ذكره من وجوب الإدغام إذا كانت الياء الساكنة أصلا أو منقلبة عن واو ، فالأول نحو حى وعى ، والثانى نحو طى ولى ؛ فإن كانت الياء الساكنة منقلبة عن همزة لم يكن الإدغام واجبا ، وذلك لأن حكم الياء المنقلبة عن همزة انقلابا غير لازم كحكم الهمزة مثل رنى مخفف رنى (وانظر ج ١ ص ٢٨)

(ج ٢ - ٤)

إن كانت واوا إلى أصلها لزوال سبب انقلابها ياء - وهو اجتماعهما مع سكون الأول - فتقول في طَيٍّ : طَوَوِيَّ ، ويبقى الياء بحالها نحو حَيَوِيٍّ لأنه من حَيٍّ وتنقلب الياء الثانية في الصورتين واوا : إما بأن تنقلب أولاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ثم تنقلب واوا كما في عَصَوِيٍّ وَرَحَوِيٍّ ، أو تنقلب الياء من أول الأمر واواً لاستئصال ياء متحرك ما قبلها قبل ياء النسب ، ولا ينقلب ألفا لعروض حرّكتها وحركة (١) ما قبلها ، لأنهما لأجل ياء النسبة التي هي كالاسم المنفصل على مامر ، ولم يقلب العين ألفا : إما لعروض حرّكتها ، وإما لأن العين لا تنقلب إذا كانت اللام حرف علة ، سواء قلبت اللام كما في هَوِيٍّ أو لم تنقلب كما في طَوِيٍّ على ما يجيء في باب الإعلال

قال سيديويه ومن قال أُمِيٍّ قال حَيٍّ وَطَيٍّ لأن الاستئصال فيهما واحد ؛ والذي يظهر أن أُمِيٍّ أولى من حَيٍّ لأن بناء الثلاثي على الخفة في الأصل يقتضي أن يُجَنَّبَ ما يؤدي إلى الاستئصال أكثر من تجنب الزائد على الثلاثة ، ألا ترى إلى قولهم نَمَرِيٍّ بالفتح دون جَنَدَلِيٍّ

(١) أما أن حركة ما قبل اللام في نحو طَوَوِيٍّ وَحَيَوِيٍّ عارضة فسلم إذ أصلها قبل فك الإدغام السكون ، وأما أن حركة اللام نفسها عارضة فغير مسلم لأنها محل الحركة الإعرابية حال الإدغام ، على أن عروض حركة العين لا يمنع من قاب اللام إذا كانت واوا أو ياء ألفا ، فإن أحداً من العلماء لم يشترط لقلب كل من الياء والواو ألفا أصالة تحرك ما قبلهما ، بل القلب حاصل مع عروض الحركة ، وانظر إلى باب أقام وأجاب واستقام واستضاف ومقام ومجاب ومستقام ومستضاف فانك تجد كلاماً من الواو والياء قد انقلب ألفا مع طرو حركة ما قبلها ، ثم هم يقولون : تحركت الواو أو الياء بحسب الأصل وانفتح ما قبلها الآن فانقلبت ألفا - وهذا واضح إن شاء الله . نعم التعليل الصحيح لعدم قلب الواو ألفا مع تحرّكها وانفتاح ما قبلها هو ما ذكره سابقاً من أنك لو قلبتها ألفا لزمك أن تقلبها واوا ثانية لزوم تحرك ما قبل ياء النسب والألف لا تقبل الحركة فيبطل سعيك .

والياء الثالثة إذا كان قبلها ألف ، ولا تكون تلك الألف زائدة ، بل تكون منقلبةً عن العين نحو آية وآى وغاية وغاى وراية وراى ، ^(١) فالأقيس ترك الياء بحالها ، كما فى ظَبْيٍ ، ومن فتح هناك فى ظَبْيَةٍ وقال ظَبْوَى لم يفتح العين ههنا ؛ لأنه لا يمكنه إلا بقلبها همزة أو واوا أو ياء فيزيد الثقل ، وإِنما لم يقلب الياء فى آى وراى ألفاً ثم همزة كما فى رِداء لأن الألف قبلها ليست بزائدة ، وهو شرطه كما يجىء فى باب الاعلال .

ويجوز ههنا فى النسبة قلب الياء همزة لأن الياء لم تستثقل قبل المجيء بباء النسب ، فلما اتصلت حصل الثقل فقلبت همزة قياساً على سائر الياآت المتطرفة المستثقلة بعد الألف ، وإن كان بين الألفين فرق ، فإنها تقلب ألفاً ثم همزة فقلبت هذه أيضاً همزة ، فقليل : رأى ، فى راى وراية .

(١) هذا الذى ذكره المؤلف من أن الألف أصلية لازائدة فى هذه الكلمات مبنى على رأى غير السكسائى رحمه الله من العلماء ، فأما على رأيه فهى زائدة ، وحاصل الكلام فى هذه الكلمات أن العلماء اختلفوا فى أصلهن ووزنهن ، فقال الجمهور أصل آية آية (بوزن شجرة) قلبت العين ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وكان القياس يقتضى بقاء العين وقلب اللام فىقال آية ؛ لأن اللام طرف وهى أولى بالاعلال والتغير ، وقال قوم : أصل آية آية كشجرة أيضاً ، ثم قلبت اللام ألفاً على ما يقتضيه القياس فصار آية مثل حياة ، ثم قدمت اللام على العين فصار آية فوزنها على الأول فعلة وعلى الثانى فلعة (بفتحات فيهما) وقال قوم : أصلها آية بوزن سمرة ثم أعلت العين ألفاً على خلاف القياس أيضاً ، ووزنها فعلة (بفتح فضم) وقيل : أصلها أوية أو أوية (كسمرة فى الأول وكشجرة فى الثانى) ثم أعلت العين على خلاف القياس ، وقال الفراء أصلها آية كحجة ثم قلبت العين ألفاً لانفتاح ما قبلها كقلبهم إياها فى طائى وياجل ، وقال السكسائى : أصلها آية على مثال ضاربة ، ففكرها اجتماع الياءين مع انكسار أولاهما فحذفت الأولى فزنتها فالة ، ومثل ذلك يجرى فى غير آية من هذه الكلمات .

ويجوز قلبها واواً أيضاً لأن الياء الثالثة المتطرفة المستقلة لأجل ياء النسب بعدها تقلب واواً كما في عَمَوِيَّ وشَجَوِيَّ .

هذا كله إذا كانت الياء الساكنة ما قبلها ثالثة ؛ فإن كانت رابعة نظراً : فإن كانت بعد ألف منقلبة ، ولا تكون إلا عن الهمزة ، نحو قَرَأِيَّ في تخفيف قَرَأِيَّ ؛ لأن العين لا تقلب ألفاً مع كون اللام حرف علة كما في هَوَىَّ وَطَوَىَّ ، فلا تغير الياء في النسب عن حالها ؛ لأن قلب الهمزة ألفاً إذن غير واجب ، فالألف في حكم الهمزة ، وإن كانت الألف زائدة — وهو الكثير الغالب كما في سِقَايَةِ^(١) ونَقَايَةِ^(٢) — قلبت الياء همزة في النسب لأن القياس كان قلبها ألفاً ثم همزة لولا التاء المانعة من التطرف ، فلما سقطت التاء للنسبة وبقاء النسبة في حكم المنفصل كما تقدم صارت الياء كالمتطرفة ، ومع ذلك هي محتاجة إلى التخفيف بمجامعتها لبقاء النسب ، فقلبت ألفاً ثم همزة كما في رداء ، ولم تقلب لمجرد كونها كالمتطرفة كما في رِداء وسِقَاء^(٣) لأن لبقاء النسب نوع اتصال ، بل قلبت لهذا ولاستقلال اجتماع الياءات فمن ثم لم يقلب واو شَقَاوَةٍ في شَقَاوِيَّ إذ لا استقلال كما

(١) السقاية — بكسر السين — الاناء الذي يشرب به ، ومنه قوله تعالى : (فلما جهزهم بجهازهم جعل السقاية في رحل أخيه) وهي أيضاً البيت الذي يتخذ مجتمعا للماء ويسقى منه الناس ، وهي أيضاً مصدر بمعنى السقى ، ومنه قوله تعالى : (أجعلتم سقاية الحاج) الآية .

(٢) نقاية الشيء (بضم النون) خياره ، ونقاية الطعام (بفتح النون) وتضم أيضاً (رديئه

(٣) السقاء — بكسر السين — جلد السمكة إذا أجزع ، يقال : لا يكون إلا للماء ، ويقال : إنه يكون للماء وللبن ، والوطب للبن خاصة ، والنحى للسمن خاصة ، قال :

يَجْبُنُ بِنَا عَرَضَ الْفَلَاةِ وَمَا لَنَا عَلَيْهِنَّ إِلَّا وَخَدَهُنَّ سِقَاءَ

كان مع الياءات ، وبعضهم يقلب ياء سِقَايَة في النسب واوا لأن الياء المستقلة قبل ياء النسب تقلب واوا كما في عَمَوِيٍّ وَشَجَرَوِيٍّ إذا لم تحذف كما في قَاضِيٍّ . وكذا يجوز لك في الياء الخامسة التي قبلها ألف زائدة نحو دِرْحَايَة (١) قلبُ الياء همزة وهو الأصل أو واوا كما في الرابعة .

وإن كان الساكن المتقدم على الياء الرابعة ياء نحو عَلِيٍّ وَقُصَيٍّ فقد تقدم حكمه .

بقي علينا حكم الياء الخامسة إذا كان الساكن قبلها ياء ؛ فنقول : ذلك على ضربين ؛ لأنه إما أن يكون الياءان زائدتين كما في كَرَسِيٍّ وَبَرَدِيٍّ وَكُوفِيٍّ فيجب حذفهما في النسب فيكون المنسوب والمنسوب إليه بلفظ واحد ، وإما أن يكون ثانيهما أصليا ، فإن سكن ثاني الكلمة نحو مَرَمِيٍّ وكذا يَرَمِيٍّ في النسب إلى يَرْمِيٍّ على وزن يَعْضِيدٍ (٢) من رمي ، فالأولى حذفهما أيضاً للاستتقال ويجوز حذف الأول فقط وقلب الثاني واواً احتراماً للحرف الأصلي فتقول : مَرَمَوِيٍّ وَيَرَمَوِيٍّ ، وإنما فتحت ما قبل الواو استتقالاً للكسرتين مع اجتماع ثلاثة أحرف معتلة ، فيكون كَقَاضَوِيٍّ (٣) عند المبرد ، وإن تحرك ثاني الكلمة فلا بد من حذفهما مع أصالة الثاني ، كما تقول في النسب إلى قُضَوِيَّةٍ على وزن مَحْصِيصَةٍ مِنْ قُضَى :

(١) تقدم قريباً شرح هذه الكلمة (انظر : ص ٤٣ من هذا الجزء)

(٢) اليعضيد — بفتح الياء وسكون العين المهملة — قال ابن سيده : اليعضيد بقله زهرها أشد صفرة من الورس (الزعفران) وقيل : هي من الشجر ، وقال أبو حنيفة : « اليعضيد بقله من الأحرار مرة لها زهرة صفراء تشبهها الابل والغنم والحيل أيضاً تعجب بها وتخضب عليها قال النابغة ووصف خيلاً :

يَتَحَلَّبُ الْيَعْضِيدُ مِنْ أَشْدَاقِهَا صُفْرًا مَنَاجِرُهَا مِنْ الْجَرْجَارِ

(٣) أصل قُضَوِيَّةٍ قضائية بثلاث ياءات أولاهن مكسورة لأنه من قضيت ،

فقلبوا أولى الياءات واواحين كرهوا اجتماعهن كما فعلوا ذلك في فتوى

قَضَوِيَّ ، لا غير ، وهذا بناء على أن أول المكرر هو الزائد كما هو مذهب الخليل على ما يحییء في باب ذی الزیادة .

وإن كانت الياء المشددة خامسة وجب حذفها بلا تفصيل ، سواء كان الثاني أصلاً كما في الأحاجي^(١) والأواري^(٢) ، أو كانا زائدين كما في بخاتي اسم رجل فهو غير منصرف لكونه في الأصل أقصى الجمع ، والمنسوب إليه يكون منصرفاً لأن ياء النسبة لكونها كالمفصل لا تعد في بنية أقصى الجمع كما تقدم في باب ما لا ينصرف ، ألا ترى إلى صرف جمالي وكما لي .

قال : « وَمَا آخِرُهُ هَمْزَةٌ بَعْدَ أَلِفٍ إِنْ كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ قُلِبَتْ وَآوًا ، وَصَنَعَانِي وَبَهْرَانِي وَرَوْحَانِي وَجَلُولِي وَحَرُورِي شَاذٌ ، وَإِنْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً ثَبَتَتْ عَلَى الْأَكْثَرِ كَقَرَّائِي ، وَإِلَّا فَالْوَجْهَانِ كَكِسَائِي وَعِلْبَاوِي » .

النسب لما
آخره همزة
قبلها ألف

أقول : اعلم أن الهمزة المتطرفة بعد الألف : إما أن تكون بعد ألف زائدة ، أولاً ، فالتى بعد ألف زائدة على أربعة أقسام ؛ لأنها إما أن تكون أصلية

(١) الأحاجي : جمع أحجية (بضم الهمزة وسكون الحاء المهملة وكسر الجيم بعدها ياء مشددة) ويقال أحجوة (بتشديد الواو وقبلها ضمة) ، وهى الكلمة التى يخالف معناها لفظها

(٢) الأواري : جمع الآرى ، وهو الحبل تشد به الدابة فى محبسها ، وهو أيضاً عود يدفن طرفاه فى الأرض ويبرز وسطه كالحلقة تشد إليه الدابة ، قال النابغة

إِلَّا الْآوَارِيَّ لَا يَأْمَأُ يَدَيْنَهَا

وَالنُّؤْيِ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ

كقُرَّاء^(١) ووُضَّاء^(٢) ، والأكثر بقاؤها قبل ياء النسب بحالها ، وإما أن تكون زائدة مَحْضَةٌ وهى للتأنيث ، ويجب قلبها فى النسب واوا ، لأنهم قصدوا الفرق بين الأصلى المحض والزائد المحض ، فكان الزائد بالتغيير أولى ، ولولا قصد الفرق لم تقلب ، لأن الهمزة لا تستقل قبل الياء استتقال الياء قبلها ، لكنهم لما قصدوا الفرق والواو أنسب إلى الياء من بين الحروف وأكثر ما يقلب إليه الحرف المستقل قبل ياء النسب قلبت إليه الهمزة ، وقد تشبه قليلا حتى يكاد يلحق بالشذوذ الهمزة الأصلية بالتى للتأنيث فتقلب واوا نحو قُرَّاوى ووُضَّاوى ، وإما أن لا تكون الهمزة زائدة صرفه ولا أصلية صرفه ، وهى على ضربين : إما منقلبة عن حرف أصلى ككساء ورداء ، وإما مُلْحَقَةٌ بحرف أصلى كعلباء^(٣) ، وحرَبَاء^(٤) ، ويجوز فيهما وجهان : قلبها واوا ، وإبقاؤها بحالها ، لأن لها نسبة إلى الأصلى من حيث كون إحداها منقلبة عن أصلى والأخرى مُلْحَقَةٌ بحرف أصلى ،

(١) القراء (بضم القاف وتشديد الراء مفتوحة) الناسك المتعبد ، والقراء (بفتح القاف وتشديد الراء) الحسن القراءة أو الكثيرها ، والهمزة فى كليهما أصلية
(٢) الوضاء (بضم الواو وتشديد الضاد مفتوحة) الوضى الحسن الوجه ، قال أبو صدقة الديبىرى

وَأَمْرُهُ يُلْحِقُهُ بِفَتِيَّانِ النَّدى خُلُقُ الْكَرِيمِ وَلَيْسَ بِالْوُضَّاءِ

(٣) العلباء — بكسر فسكون — عصب عنق البعير ، ويقال : الغليظ منه خاصة . وقال اللحيانى : العلباء مذكر لاغدير ، وهما علباوان يميننا وشمالا بينهما منبت العنق ، والجمع العلابى

(٤) الحرباء — بكسر فسكون — ذكر أم حبين ، ويقال : هو دوية نحو العظاءة أو أكبر يستقبل الشمس برأسه ويكون معها كيف دارت ، ويقال : إنه يفعل ذلك ليقب جسده برأسه ويتلون ألوانا بجر الشمس ، والجمع الحرابى ، والأثنى الحرباءة ، والحرباء أيضا : مسمار الدرع ، ويقال : هو المسمار فى حلقة الدرع .

ولها نسبة إلى الزائد الصرف من حيث إن عين الهمزة فيهما ليست لام الكلمة كما كانت في قُرَاءَ ووُضَاءَ ، لكن الإبقاء في المنقلبة لشدة قربها من الأصل أولى منه في الملحقة ، فنقول : كل ما هي لغير التأنيث يجوز فيه الوجهان ، لكن القلب في الملحقة أولى منه في المنقلبة ، والقلب في المنقلبة أولى منه في الأصلية ، والقلب في الملحقة أولى من الإبقاء ، وفي المنقلبة بالعكس ، وهو في الأصلية شاذ .

وأما الهمزة التي بعد ألف غير زائدة كماء وشاء فإن الألف فيهما منقلبة عن الواو وهمزتهما بدل من الهاء فخفا أن لا تغير^(١) ، فالنسب إلى ماء مأى بلا

(١) أنت تعرف أنهم جوزوا في همزة كساء ورداء ونحوهما قلبها واوا وبقاءها فأجازوا أن تقول كساوى أو كسأى ورداوى أو رداى ، وأوجبوا في همزة شاء وماء بقاء الهمزة فلم يجيزوا إلا أن تقول شأى ومأى ، قياسا ، مع اشتراك هذين النوعين في أن الهمزة في كل منهما منقلبة عن أصل ، ولعل السر في تغاير الحكمين أن انقلاب حرف العلة إلى الهمزة في رداء وكساء قياس لعله اقتضته ، فجعلوا قيام سبب القلب مذكرا بالأصل وهو الألف التي انقلبت عن الواو أو الياء فرجعوا إليه في النسب ، فأما في ماء وشاء ونحوهما فالهمزة فيهما منقلبة انقلابا شاذاً لغير علة تقتضيه ، فالصرف الذهن عن أصل الهمزة — وهو الهاء — لعدم قيام سبب الابدال ، فاعتبرت الهمزة كالأصلية في نحو قراء ووضاء ، ولم يرجعوا إلى الأصل الذى هو الهاء فيقولوا ماهى وشاهى ؛ ولأن الهمزة أخف من الهاء ليكون الهمزة أخت حروف العلة ، على أنهم ربما قالوا شاوى تشبيها للهمزة المنقلبة عن الهاء بالهمزة المنقلبة عن حرف العلة ، قال الشاعر :

وَلَسْتُ بِشَاوِيٍّ عَلَيْهِ دَمَامَةٌ إِذَا مَاغَدَا يَغْدُو بِقَوْسٍ وَأَسْهُمٍ
وأنشد الجوهري لمبشر بن هذيل الشمخى :

وَرُبَّ خَرَقٍ نَازِحٍ فَلَاتُهُ لَا يَنْفَعُ الشَّوْىَ فِيهَا شَاتُهُ
وَلَا حِمَارَاهُ وَلَا عَلَاتُهُ إِذَا عَلَاهَا اقْتَرَبَتْ وَفَاتُهُ

هذا بيان ما ذكره المؤلف ، وهو موافق لما ذكره سيبويه حيث قال (ج ٢ ص

تغيير ، وكذا كان القياس أن ينسب إلى شاء ، لكن العرب قالوا فيه شاوى^١ على غير القياس ؛ فإن سمي بشاء فالأجود شأى على القياس لأنه وَضَعَ ثَانٍ ، ويجوز شاوى كما كان قبل العلمية .

(٨٤) : « وأما الإضافة إلى شاء فشأوى ، كذلك يتكلمون به ، قال الشاعر :
فلست بشأوى عليه دمامة (البيت) وإن سميت به رجلاً أجرته على القياس ، تقول :
شأى ، وإن شئت قلت شأوى كما قلت عطاوى ، كما تقول فى زينة وثقيف إذا
سميت به رجلاً بالقياس » اه ، وحاصل هذا الكلام أن القياس فى نحو شاء - من كل
همزة أبدلت من غير حرف من حروف العلة وقبلها ألف غير زائدة - بقاء الهمزة
عند النسب ، لكنهم خالفوا القياس فى كلمة شاء فقالوا شأوى ، وأنت إذا سميت
بشاء يجوز لك أن تقول شأى على ما يقتضيه القياس وأن تقول شأوى كما كانوا
يقولون قبل التسمية . والذى فى شرح الأشموني وخواشى الصبان نقلاً عن ابن هشام
يخالف هذا ويخالف بعضه بعضاً ، قال الأشموني : « إذا نسبت إلى ماء وشاء
فالمسموع قلب الهمزة واوا نحو ماوى وشأوى ، ومنه قوله * لا ينفع الشأوى فيها
شاته * (البيت) فلو سمي بماء أو شاء لجرى فى النسب إليه على القياس فقل مائى
وماوى وشأى وشأوى » اه ، وهذا يخالف ما ذكره المؤلف من وجهين : الأول أنه
ذكر أن العرب قد قالت ماوى بالواو فى النسب إلى ماء ، ولم يحكم المؤلف ، الثانى
أنه يؤخذ منه أن القياس فى هذا النوع جواز القلب واوا والابقاء على نحو ما يجوز
فى عطاء وكساء ورداء . وقال الصبان فى حاشيته : « قال ابن هشام : إذا نسب إلى
ماء نسب إليه كما ينسب إلى كساء فتقول مائى وماوى ، لأن الهمزة بدل ، غاية
ما فيه أن المبدل منه مختلف فيهما ، فهو فى كساء واو ، وفى ماء هاء ، لأن أصله
موه . اه يس : أى فأطلق ابن هشام جواز الوجهين وفصل الشارح بين ما قبل
التسمية فيتعين القلب وقوفاً على ما سمع ، وما بعدها فيجوز الوجهان » اه . وهذا
يخالف ما ذكره المؤلف ههنا كما يخالف ما ذكره الأشموني ، أما مخالفته ما ذكره
مؤلف هذا الكتاب فلأنه جعل القياس فى النسب إلى ماء وشاء جواز القلب
والإبدال ، سواء أكنت قد سميت به أم لم تكن . وأما مخالفته لما ذكره الأشموني فقد
ذكرها الصبان فى عبارته التى نقلناها لك .

صنعاء : بلد في اليمن ، وبهراء : قبيلة من قضاة ، ورؤحاء : موضع قرب المدينة ، وجملولاء : موضع بالعراق ، وكذا حروراء ، وقالوا في دستوآء : دستوآني^(١) ، ووجه قلب الهمزة نوناً وإن كان شاذاً مشابهة ألفي التأنيث الألف والنون ، وهل قلبت الهمزة نوناً أو واوا ثم قلبت الواو نوناً ؟ مضى الخلاف فيه في باب ما لا ينصرف^(٢) ، وحذف في جملولاء وحروراء لطول الاسم ، شبهوا

(١) كذا في جميع النسخ ، وكلام المؤلف صريح في أن الكلمة ممدودة ، والذي في القاموس والمعجم لياقوت أن الكلمة مقصورة ، قال في القاموس : « ودستوا بالقصر قرية بالأهواز ، والنسبة دستواني ودستوائي » اهـ ، وقال ياقوت : « دستوا بفتح أوله وسكون ثانيه وتاء مشناة من فوق : بلدة بفارس ، وقال حمزة : المنسوب إلى دستبي دستفائي ، ويعرب على الدستوائي ، وقال السمعاني : بلدة بالأهواز ، وقد نسب إليها قوم من العلماء ، وإليها تنسب الثياب الدستوائية » وقد ضبطت التاء المشناة في مادة (د س ت) من القاموس بالضم بخط القلم ، وفي مادة (د س ا) منه بالفتح بضبط القلم أيضا .

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (ج ١ ص ٥٢) : « اعلم أن الألف والنون إنما تؤثران لمشابهتهما ألف التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما ، وبفوات هذه الجهة يسقط الألف والنون عن التأثير ، وتشابهانها أيضاً بوجوه آخر لا يضر فواتها ، نحو تساوى الصدرين وزنا ، فسكر من سكران كحمر من حمراء ، وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمدد كرا أن الزائدين في نحو حمراء بالمؤنث ، وكون المؤنث في نحو سكران صيغة أخرى مخالفة للمذكور ، كما أن المذكور في نحو حمراء كذلك ، وهذه الأوجه الثلاثة موجودة في إعلان فعلي غير حاصل في عمران وعثمان وغطفان ونحوها ، وتشابهانها أيضاً بوجهين آخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء ، وهما زيادة الألف والنون معاً كزيادة زائدي حمراء معاً ، وكون الزائد الأول في الموضعين ألفاً ؛ فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما ، فالأصل على هذا هو الامتناع من تاء التأنيث ، وقال المبرد : جهة الشبه أن النون كانت في الأصل همزة بدليل قلبها إليه

ألف التأنيث بتائه فحذفوها (١).

الْحُرُورِيَّةُ : هم الخوارج ، سماهم بهذا الاسم أمير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه لما نزلوا بحروراء حين قارقوه .

النسب لما
آخره
واو أو
يا قبلهما
ألف

قال : « وَبَابُ سِقَايَةِ سِقَائِيَّ بِالْهَمْزَةِ ، وَبَابُ شَقَاوَةِ شَقَاوِيَّ بِالْوَاوِ ، وَبَابُ رَايٍ وَرَايَةٍ رَائِيَّ وَرَائِيَّ وَرَاوِيَّ » .

أقول : يعنى بباب سِقَايَةِ وَشَقَاوَةِ ما فى آخره واو أو ياء بعد ألف زائدة ، لم تقلب ياءه وواوه ألفاً ثم همزة لعدم تطرفهما بسبب التاء غير الطارئة ، ويعنى بباب

فى صنعانى وبهرانى فى النسب إلى صنعاء وبهراء ، وليس بوجه ، إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال إن النون أبدل منها ، وأما صنعانى وبهرانى فالقياس صنعاوى وبهراوى كبحراوى ، فأبدلوا النون من الواو شاذاً ، وذلك للمناسبة التى بينهما ، ألا ترى إلى إدغام النون فى الواو ، وجرأهم على هذا الإبدال قولهم فى النسب إلى اللحية والرقبة : لحيانى ورقبانى ، بزيادة النون من غير أن تبدل من حرف ، فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف يناسبها أولى « اه ، وقال ابن يعيش فى شرح المفصل (ج ١٠ ص ٣٦) : « القياس فى صنعاء وبهراء أن يقال فى النسب إليهما صنعاوى وبهراوى ، كما تقول فى صحراء صحراوى ، وفى خنفساء خنفساوى ، تبدل من الهمزة واو أو فرقاً بينهما وبين الهمزة الأصلية ، على ما تقدم بيانه فى النسب ، وقد قالوا صنعانى وبهرانى على غير قياس ، واختلف الأصحاب فى ذلك ، فمنهم من قال : النون بدل من الهمزة فى صنعاء وبهراء ، ومنهم من قال : النون بدل من الواو ، كأنهم قالوا صنعاوى كصحراوى ثم أبدلوا من الواو نوناً ، وهو رأى صاحب هذا الكتاب (الزخشرى) وهو المختار ، لأنه لا مقارنة بين الهمزة والنون ، لأن النون من الفم والهمزة من أقصى الحلق ، وإنما النون تقارب الواو فتبدل منها » اه

(١) بقى أن يقال : هل حذفت ألف التأنيث - التى هى الهمزة فى اللفظ - أولاً ثم حذفت الألف التى قبلها لأنها خامسة وقياس الألف الخامسة أن تحذف فى النسب ؟ أم حذفت الهمزة والألف التى قبلها معاً لكونهما معاً كعلامة وكون زيادتهما فى الكلمة معاً على ما تقدم بيانه فى الهامشة السابقة ، والظاهر الأول ، وإن كان الثانى له وجه .

رأى ورأية ما في آخره ياء ثلاثة بعد ألف غير زائدة ، وقد مضى شرح جميع ذلك .

قال : « وَمَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ إِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا الْأَوْسَطِ أَصْلًا
وَالْمَحْذُوفُ هُوَ اللَّامُ وَلَمْ يَعْوَضْ هَمْزَةَ الْوَصْلِ أَوْ كَانَ الْمَحْذُوفُ
فَاءً وَهُوَ مُعْتَلٌّ اللَّامُ وَجَبَ رَدُّهُ كَأَبَوِيَّ وَأَخَوِيَّ ، وَسَتَيْيَ فِي سَتٍ
وَوَشَوِيَّ فِي شَيْءٍ ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ وَشَيْئٌ عَلَى الْأَصْلِ ، وَإِنْ كَانَتْ
لَا مُهْ صَحِيحَةً وَالْمَحْذُوفُ غَيْرُهَا لَمْ يَرُدَّ كَعِدِيَّ وَزَنِيَّ وَسَهِيَّ فِي سَهٍ
وَجَاءَ عِدَوِيَّ وَلَيْسَ بِرَدٍّ ، وَمَا سَوَاهُمَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ نَحْوُ غَدِيَّ
وَعَدَوِيَّ وَابْنِيَّ وَبَنَوِيَّ وَحَرِيَّ وَحَرَجِيَّ ؛ وَأَبُو الْحَسَنِ يُسَكِّنُ
مَا أَصْلُهُ الشُّكُونُ فَيَقُولُ غَدَوِيَّ وَحَرَجِيَّ ، وَأُخْتُ وَبِنْتُ كَأَخٍ
وَابْنٍ عِنْدَ سَيْبَوَيْهِ وَعَلَيْهِ كَلَوِيَّ ، وَقَالَ يُونُسُ أُخْتِيَّ وَبِنْتِيَّ
وَعَلَيْهِ كِلْتَيْيَّ وَكِلْتَوِيَّ وَكِلْتَاوِيَّ »

النسب إلى
ما جاء على
حرفين

أقول : اعلم أن الاسم الذي على حرفين على ضربين : ما لم يكن له ثالث
أصلاً ، وما كان له ذلك فحذف ؛

فالقسم الأول لا بد أن يكون في أصل الوضع مبنياً ؛ لأن المعرب لا يكون على
أقل من ثلاثة في أصل الوضع ، فإذا نسبت إليه فإما أن تنسب إليه بعد جعله علماً
لفظه ، أو تنسب إليه بعد جعله علماً لغير لفظه ، كما تسمى شخصاً بَمَنْ أَوْ كَمْ
ففي الأول لا بد من تضعيف ثانيه ، سواء كان الثاني حرفاً صحيحاً أو لا ، كما
تبين في باب الأعلام ، فتقول في الصحيح : الكَمِيَّةُ وَاللَّهِيَّةُ بتشديد الميمين ،
وفي غيره : المائِيَّةُ ، وهو منسوب إلى ما ، وَلَوِيَّ وَلَوُئِيَّ ، ^(١) فيمن يكثر لفظه لو ،

(١) في بعض النسخ سقطت كلمة « ولوئي » والضواب ثبوتها ، وأراد الشارح

وكذا تقول في لا : لائي ، لأنك إذا ضعفت الألف واحتجت إلى تحريك الثاني فجعله همزة أولى ، كما في صحراء وكساء ، وكذا تقول في اللات ^(١) : لائي ، لأن التاء للتأنيث ، لأن بعض العرب يقف عليها بالهاء نحو اللاد ، وتقول في كئي وفي : كيوي و فيوي ، لأنك تجعلهما كياء و فياً كحى ، ثم تنسب إليهما كما تنسب إلى حى و طى ، ومبنى ذلك كله على أن ياء النسبة في حكم الكلمة المنفصلة وفي الثاني : أى المجهول علما لغير لفظه ، لاتضعف ثاني حرفيه الصحيح ^(٢) ، نحو جاءنى مئى وكمئى ، بتخفيف الميم والنون ، كما تبين في باب الأعلام ، وإذا كان الثانى حرف علة ضعفته عند جعله علما قبل النسبة كما مر في باب الأعلام والقسم الثانى الذى كان له ثالث فحذف إن قصدت تكميله ثلاثة ثم نسبت إليه رداً إليه ذلك الثالث فى النسبة ؛ لأن ما كان من أصل الكلمة أولى بالرد من الحجيء بالأجنبي

فنقول : لا يخلو المحذوف من أن يكون فاء ، أو عينا ، أو لاما

بذلك الإشارة إلى ما حكى عن بعض العرب من أنه يجعل الزيادة المحتملة بعد حرف العلة همزة على الاطلاق ، فيقول : لائي ، وكيئى ، ولوئى ، وما أشبه ذلك (١) اللات . اسم صنم ، واختلف فى تأثه ، فقليل : أصلية مشددة ، سمي الصنم برجل كان يلت السويق عنده للحاج ، فلما مات هذا الرجل عبد الصنم وسمي بوصفه ، وقيل : هذه التاء زائدة للتأنيث ، وهى مخففة ، قال فى اللسان : « وكان الكسائى يقف عليها بالهاء ، قال أبو إسحاق : هذا قياس ، والأجود اتباع المصحف والوقوف عليها بالتاء » اهـ بتصرف

(٢) وجه الفرق بين ما جعل علما للفظه وما جعل علما لغير لفظه أن الأول لم يبعد عن أصله ؛ لأنه إنما نقل من المعنى إلى اللفظ ، فلا بأس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على أقل أوزان المعربات ، وأما الثانى - وهو ما جعل علما لغير لفظه - فقد انتقل من المعنى إلى معنى آخر أجنبي منه فلو غير لفظه بالتضعيف لكان تغييراً فى اللفظ والمعنى جميعاً فيبعد جداً

فان كان فاء ، والمطرّد منه المصدر الذى كان فؤؤه واوا ومضارعّه محذوف
الفاء ، نحو عِدَّةٍ وَمِقَّةٍ وَدَعَّةٍ وَسَعَّةٍ وَزِنَةٍ ؛ فان كان لامه صحيحا لم ترد فى
النسب فؤؤه نحو عِدِيٍّ وَسَعِيٍّ ، لأن الحذف قياسى لعله ، وهى إتباع المصدر
للفعل ، فلا يرد المحذوف من غير ضرورة مع قيام العلة لحذفه ، وأيضا فالفاء
ليس موضع التغيير كاللام حتى يتصرف فيه برد المحذوف بلا ضرورة ، كما
كانت فى التصغير ، وإن كان لامه معتبلا كما فى شَيْءٍ وجب رد الفاء ؛ لأن ياء
النسب كالمفصل كما تكرر ذكره ، واتصاله أوهن من اتصال المضاف إليه ،
ألا ترى أنك تقول : ذو مال ، وفوزيد ، فلا ترد اللام من ذو ، ولا تبدل عين
فو ميا ، فاذا نسبت قلت : ذَوَوِيَّ وَفَيَّيَّ ، وأوهن اتصالا من التاء أيضا ، لأنك
تقول : عَرَقُوهُ وَقَلَنْسُوهُ وَعَرَقِيَّ وَقَلَنْسِيَّ وَسِقَايَةَ بَالِيَاءٍ لا غير وَسِقَائِيَّ بالهمزة
عند بعضهم ، ولولا أن الواو قبل ياء النسب أولى من الهمزة وأكثر لناسب أن
يقال فى شقاوة شَقَائِيَّ أيضا بالهمزة ، فنقول : جاز حذف الفاء فى شية وإن لم
يكن فى الكلمات العربية الثنائية ما ثانیه حرف علة لأن التاء صارت كلام
الكلمة فلم يتطرف الياء بسببها وكذا فى الشاة والذات واللات ، فلما سقطت
التاء فى شية وخلفتها الياء وهو أوهن اتصالا منه كما مر بقيت الكلمة العربية
على حرفين ثانيهما حرف لين كلمتطرف ؛ إذ الياء كالأعدم ، ولا يجوز فى العرب
تطرف حرف اللين ثانيا ، إذ يسقط بالتقاء الساكنين إما لأجل التنوين أو
غيره ، فيبقى الاسم العرب على حرف ؛ فلما لم يجوز ذلك رددنا الفاء المحذوفة أعنى
الواو حتى تصير الكلمة على ثلاثة آخرها لين كَعَصَا وَعَمٍّ ، فلما رد الفاء لم
ترز كسرة العين عند سيبويه ، ولم تجعل ساكنة كما كانت فى الأصل ؛ لأن
الفاء وإن كانت أصلا إلا أن ردها ههنا لضرورة كما ذكرنا ، وهذه الضرورة
عارضة فى النسب غير لازمة فلم يعتدّ بها فلم تحذف كسرة العين اللازمة لها عند

حذف الفاء ، فصار وَشِيَّ كَيْلِي ، ففتح العين كما في إِبِلِي ونَمَرِي ، فانقلبت الياء ألفاء ثم واوا أو انقلبت من أول الأمر واوا كما ذكرنا في حيوي ، وأما الأخفش فإنه رد العين إلى أصلها من السكون لما رد الفاء فقال وَشِيَّ كَظَبِيَّ ولا تستقل الياء مع سكون ما قبلها ، والفراء يجعل الفاء المحذوفة في هذا الباب من الصحيح اللام كان أو من المعتل ، بعد اللام ، حتى يصير في موضع التغيير : أى الآخر ، فيصح ردها ، فيقول : عِدَوِي وزِنَوِي وشَيَوِي ، في عدة وزنة وشية ، وحمله على ذلك ما روى عن ناس من العرب عِدَوِي في عدة فقاس عليه غيره وإن كان المحذوف عينا ، وهو في اسمين فقط ^(١) : سه اتفاقا ، ومذ عند قوم ، لم ترده في النسب ؛ إذ ليس العين موضع التغيير كاللام ، والاسم المعرب يستقل بدون ذلك المحذوف

وإن كان المحذوف لاما فإن كان الحذف للسا كنين كما في عَصَا وعَمٍ فلا كلام في رده في النسبة ؛ لزوال التنوين قبل ياء النسب فيزول التقاء الساكنين ، وإن كان نَسِيًّا لا لعة مطردة نظر : إن كان العين حرف علة لم يبدل منها قبل النسب حرف صحيح وجب رد اللام كما في شاة وذو مال ، تقول : شاهي ، وذووي ، وإن أبدل منها ذلك لم يرد اللام نحو في « فوزيد » ، كما مر قبل ، وإن لم يكن العين حرف علة قال النحاة : نظر ؛ فإن كان اللام ثبت رده من غير ياء النسبة في موضع من المواضع - وذلك إما في المثنى ، أو في المجموع بالألف والتاء ، أو في حال الإضافة وذلك في الأسماء الستة - رد في النسبة وجوبا ؛ لأن النسبة يزداد لها في موضع اللام ما لم يكن في الأصل كما قلنا في كمية ولأني ، فكيف

(١) أورد على هذا الحصر رب المحففة ، بناء على أن المحذوف عنها كما هو رأى جماعة من العلماء ، وليس ذلك بوارد على المؤلف لأنه يرى أن المحذوف من رب هو اللام على ما سيأتى له

بلام كان في الأصل وثبت عوده في الاستعمال بعد الحذف ؟ وقد ذكرنا في باب
المتنى ضابط ما يرد لامة في التثنية من هذا النوع ، وهو أب وأخ وحم وهن ،
وأما الجمع بالألف والتاء فلم يذكر لما يرد لامة فيه من هذا النوع ضابط ، بلى
قد ذكرنا في باب الجمع أن مضموم الفاء نحو ظُبة لا يرد لامة نحو ظُبات ، ويرد
من المكسورة الفاء قليل نحو عضوات ، والمفتوح الفاء يرد كثير منه ^(١) نحو
سنوات وهنوات وضعوات ، وبعضه لا يجمع بالألف والتاء استغناء عنه
بالمكسر ، نحو شفة وأمة ، قالوا : فإن لم يثبت رد اللام في موضع فانت في
النسب مخير بين الرد وتركه نحو غدى وغدوى وحرى وحرى وابنى وبنوى
ودمى ودموى ، ولا اعتبار بقوله :

٤٨ — * جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ ^(٢) *

(١) انظر تعليل ذلك وضوابطه في شرح الكافية المؤلف (ج ٢ ص ١٦٣)
و (ج ٢ ص ١٧٥)
(٢) هذا عجز بيت لعلى بن بدال السلمي ، وقد نسبته قوم إلى الفرزدق ،
وآخرون إلى الملقب العبدى ، ونسبه جماعة إلى الأخطل ، وليس ذلك بشيء .
وصدر البيت قوله :

* فَلَوْ أَنَا عَلَى جُحْرِ ذِيحْنَا *

والجحر : الشق في الأرض ، وقوله « جرى الدميان الخ » قال ابن الأعرابي :
معناه لم يختلط دمي ودمه من بغضى له وبغضه لى بل يجري دمي يمنة ودمه يسرة ، اه
وكلام الشاعر إشارة إلى ما اشتهر عند العرب من أن دم المتباغضين لا يمتزج ،
وقد ذكر المؤلف هذا البيت على أن رد اللام في تثنية الدم شاذ ، والقياس دمان ،
ومن العلماء من يخرج ذلك البيت ونحوه على أنه بأنه ثناء على لغة من قال « دماً »
مثل الفتى ، فقال دميان كما يقال فتیان

و بقوله :

٤٩ - * يَدَيَانِ يَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ ^(١) *

لَشِدْوَذَهَا ، قالوا : فمن قال هَنَكْ وَهَنَانْ وَهَنَاتْ جُوزَ هَنِيًّا وَهَنَوِيًّا ، ومن قال هَنُوكْ وَهَنَوَانْ وَهَنَوَاتْ أَوْجَبَ هَنَوِيًّا ، وقال المصنف : إن الرد إلى المثني والمجموع إحالة على جهالة ، فأراد أن يضبط بغير ذلك ، فقال : إن لم يكن العين حرف علة نظر فإن كان في الأصل متحرك الأوسط ولم يعوض من اللام المحذوفة همزة وصل وجب ردها ثلثا يلزم في النسب الإيجاف بحذف اللام وحذف حركة العين ، مع أن الحذف في الآخر الذي هو محل التغيير أولى ، فمن ثم لم يجز إلا أبوى وأخوى ، وإن كان في الأصل ساكن العين جاز الرد وتركه ، نحو غَدِي وَغَدَوِي وَحِرِي وَحِرَحِي ؛ إذ لا يلزم الإيجاف ، وكذا إن عوض الهمزة من اللام جاز رد اللام وحذف الهمزة وجاز الاقتصار على المعوض نحو ابني وبنوي واستي وستهي .

قلت : الذي التجأ إليه خوفاً من الرد إلى جهالة ليس في الاحالة عليها بدون ما قال النحاة ، لأن كثيراً من الأسماء الذاهبة اللام تختلف فيها بين النحاة هل

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* قَدْ تَمَنَعَا نِكَ أَنْ تَذِلَّ وَتَقْهَرَا *

ولم تقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وحمل : اسم رجل يقال : إنه من ملوك اليمن ، ويروى في مكانه « محرق » و« عند » في قوله « عند محلم » بمعنى اللام ، فكأنه قد قال يديان ييضاوان لحلم . وقد ذكر المؤلف هذا البيت على أن رد لام يد في التشنية شاذ ، وكان القياس أن يقول يدان ، ومن العلماء من يقول : إنه ثناء على لغة من قال « يدا » مثل الفتى مقصوراً ، فكما تقول في تشنية الفتى فتيان تقول في تشنية اليتيم يديان ، فاعرف ذلك

هو فعلٌ بالسكون أو فعلٌ كِيدٍ وِدِمَ ، وأكثر ما على نحو ظُبَّة ومِائَة وسَنَة ^(١) مجهول الحال هل هو ساكن العين أو متحرکها .

واعلم أن بعض هذه الأسماء المحذوفة اللام لا مها ذو وجهين كسنة لقولهم سانهت وسنوات ، وكذا عِصَة لقولهم عُصِيَّة وعِصَوَات ، قال السيرافي : من قال سانهت قال سَنَهِيَّ وَسَنِيَّ لأن الهاء لا ترجع في الجمع لا يقال سَنَهَات ^(٢) ، ومن قال سَنَوَات يجب أن يقول سَنَوِيَّ ، وكذا من قال عُصِيَّة قال عُصِيَّ وعِصِيَّ إذ لم يأت عِصَهَات ، ومن قال عِصَوَات قال عِصَوِيَّ لا غير ، قال سيبويه : النسبة إلى فم فمى وفموى لقولهم في المثني فَمَان ، قال : ومن قال فموان كقوله :

٥٠ — * هُمَا نَفْسًا فِي فِي مِّنْ فَمَوِيَّهَمَا ^(٣) *

قال : فَمَوِيَّ لا غير ، قال المبرد : إن لم تقل فَمِيَّ فالحق أن ترده إلى أصله وتقول فَوَهِيَّ .

وعلى أى ضابط كان فاعلم أن ما تُرَدُّ لامه وأصل عينه السكون نحو دَمَوِيَّ وَيَدَوِيَّ وَغَدَوِيَّ وَحَرَحِيَّ يفتح عينه عند سيبويه ، إلا أن يكون مضاعفاً ،

(١) المراد بنحو ظُبَّة ومِائَة وسَنَة كل ثلاثي حذفت لامه وعوض منها تاء التأنيت سواء أكان مضموم الأول أم مكسوره أم مفتوحه ، وأما المختلف فيه فهو الثلاثي المحذوف اللام الذي لم يعوض منها شيئاً
(٢) قد حكى صاحب القاموس أنه يجمع على سنهات وسنويات ، وحكاه في اللسان عن ابن سيده

(٣) هذا صدر بيت للفرزدق ، وعجزه قوله :

* عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِيَّ أَشَدَّ رِجَامٍ *

ونفساً : ألقيا على لسانى ، وضمير التثنية يرجع إلى إبليس وابنه ، وأراد بالنابج من تعرض لهجوه من الشعراء وأصله الكلب ، وكذلك العاوى ، والرجام : المراماة بالحجارة ، وقد ذكر المؤلف هذا الشاهد على أنه قد قيل في تثنية فم فموان

لمثل ما ذكرنا في تحريك عين شية ، وذلك أن العين كانت لازمة للحركة الإعرابية ، فلما رددت الحرف الذاهب قصدت أن لا تجردها من بعض الحركات تنبيهها على لزومها للحركات قبل ، والفتحة أخفها ، ففتحتها ، وأبو الحسن يسكن ما أصله السكون ردا إلى الأصل ، كما ذكرنا في شية ، فيقول : يَدَيَّ وَدَمَيَّ وَغَدَوِيَّ وَحِرْجِيَّ باسكان عيinatها ، وأما إذا كان مضاعفاً كما إذا نسبت إلى رَبِّ الخففة فانك تقول : رَبِّيَّ باسكان العين للادغام اتفاقاً ، تفاديا من ثقل فك الادغام ، وقد نسبوا إلى قَرَّة وهم قوم من عبد القيس والأصل قَرَّة نخفف فقالوا قَرِّيَّ مشددة الراء .

واعلم أن كل ثلاثي محذوف اللام في أوله همزة الوصل تعاقب اللام فهي كالعوض منها ، فإن رددت اللام حذفت الهمزة ، وإن أثبت الهمزة حذفت اللام ، نجوابني وبنوي ، واسمى وسموى بكسر السين أو ضمه لقولهم سَمٌَّ وَسَمٌَّ وجاء سموى بفتح السين أيضاً ، وأما امرؤ فلامه موجودة ، فلا يكون الهمزة عوضاً من اللام فلذا قال سيبويه لا يجوز فيه إلا امرئ قال وأما مرئى في «امرئ القيس» فشاذاً ، قال السيرافي : هذا قياس منه ، وإلا فالمسموع مرئى في امرئ القيس ، لا امرئى ؛ واعلم أن الراء في مرئى المنسوب إلى امرئ مفتوح ، وذلك لأنك لما حذفت همزة الوصل على غير القياس بقي حركة الراء بحالها ، وهي تابعة لحركة الهمزة التي هي اللام ، والهمزة لزومها الكسر لأجل ياء النسب ، فكسرت الراء أيضاً ، فصار مرئى كَنَمَرِي ، ثم فتحت كما في نَمَرِي ، وحكى الفراء في امرئ فتح الراء على كل حال وضمها على كل حال ، وأما ابنم فكان الهمزة مع الميم عوضان من اللام ؛ فاذا رددت اللام حذفتها ، قال الخليل : ولك أن تقول ابنمي ؛ قال سيبويه : ابنمي قياس من الخليل لم تتكلم به العرب

فان أبدل من اللام في الثلاثي التاء ، وذلك في الأسماء المعدودة المذكورة في

باب التصغير نحو أخت^(١) و بنت وهنت وثنتان وكيت وذيت ، فعند سيديويه تحذف التاء وترد اللام ، وذلك لأن التاء وإن كانت بدلا من اللام إلا أن فيها رائحة من التأنيث لاختصاصها بالمؤنث في هذه الأسماء ، والدليل على أنها لا تقوم مقام اللام من كل وجه حذفهم إياها في التصغير نحو بنية وأخية ، وكذا في الجمع نحو بنات وأخوات وهنات ، فإذا حذفت التاء رجع إلى صيغة المذكر ، لأن جميع ذلك كان مذكرا في الأصل ، فلما أبدلت التاء من اللام غيرت الصيغة بضم الفاء من أخت وكسرهما من بنت وثنتان ، وإسكان العين في الجميع تنبيهها على أن هذا التأنيث ليس بقياسي كما كان في ضارب وضاربة وأن التاء ليست لحض التأنيث بل فيها منه رائحة ، ولذا ينصرف أخت علما ، فتقول في أخت : أخوى كما قلت في أخ ، وفي بنت وثنتان بنوى وثنوى ، والدليل على أن مذكر بنت فعَلٌ في الأصل بفتح الفاء والعين قولهم بنون في جمعه السالم وأبناء في التكسير^(٢) وكذا قالوا في جمع الاثنين أثناء ، قال سيديويه^(٣) : إن قيل إن بنات لم يرد اللام

(١) انظر الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٢٢٠)

(٢) الدليل على أن الفاء في ابن مفتوحة قولهم في جمع السلامة بنون ، والدليل على أن العين مفتوحة أيضا مجيء تكسيه على أبناء ، إذ لو كانت عينه ساكنة لجمع على أفعل مثل مثل وأفلس

(٣) بين عبارة سيديويه وما نقله المؤلف عنه اختلاف ، ونحن نذكر لك عبارة سيديويه ، قال (ج ٢ ص ٨٢) : « فان قلت بنى جائز كما قلت بنات ، فانه ينبغي له أن يقول بنى في ابن كما قلت في بنون ، فانما ألزموا هذه الرد في الاضافة لقوتها على الرد ولأنها قد ترد ولا حذف ، فالتاء يعوض منها كما يعوض من غيرها » اهـ ، وقال أبو سعيد السيرافي في شرحه : « فان قال قائل فهلا أجزتم في النسبة إلى بنت بنى من حيث قالوا بنات كما قلتم أخوى من حيث قالوا أخوات فان الجواب عن ذلك أنهم قالوا في المذكر بنون ولم يقولوا فيه بنى ، إنما قالوا بنوى أو ابني ، فلم

فيه فكان القياس أن يجوز في النسب بَنَى وَبَنَوَى لما أُصلّم من أن النظر في الرد في النسبة إلى المثنى والمجموع بالألف والتاء . فالجواب أنهم وإن لم يردوا في بنات ردوا في بنون ، والغرض رجوع اللام في غير النسب في بعض تصارييف الكلمة ، وكان يونس يجيز في بنت وأخت مع بَنَوَى وأَخَوَى بِنْتِي وَأُخْتِي أيضاً ، نظراً إلى أن التاء ليست للتأنيث ، وهى بدل من اللام ، فالزمه الخليل أن يقول مَنَتِي ^(١) وَهَنَتِي أيضاً ، ولا يقوله أحد .

وتقول في كَيْتَ رَذَيْتَ : كَيْوَى وَذَيْوَى ، لأنك إذا رددت اللام صارت كَيَّْةَ وَذِيَّةَ كَحْيَةٍ ، فتقول : كَيْوَى كَحْيَوَى

يحملوه على الحذف ، إذ كانت الاضافة قوية « اه ، وقول سيديويه « فان قلت بنى جائز كما قلت بنات » معناه أنه كان ينبغي جواز حذف اللام في النسب إلى بنت كما يجوز ذكرها لأن هذه اللام لم ترد في الجمع ، وكل ما لم يرد في الجمع ولا في التثنية فانه يجوز في النسب رده وعدم رده ، وقوله بعد ذلك « فانه ينبغي له أن يقول بنى في ابن كما قلت في بنون » معناه أنه لو كان مدار الأمر على الرد في الجمع أو التثنية لكان يجوز في النسب إلى ابن الرد وعدمه لأن جمعه لم يرد فيه اللام وكذا تثنيته ، فلما لم نجدهم أجازوا الرد وعدمه ، بل ألزموا الرد أو التعويض فقالوا بنوى أو ابني ، علمنا أن هناك شيئاً وراء الرد في الجمع والتثنية ، وهو ما ذكره سيديويه بقوله « فانما ألزموا هذه الرد في الاضافة لقوتها - الخ »

(١) أصل منى « من » ثم زيدت فيه التاء عند الحكاية وقفاً في غير اللغة الفصحى ، واللغة الفصحى إبدال تائه هاء وتحريك نونه ، وبهذا يتبين أن إلزام الخليل ليونس بتم في هنت لأنه ثلاثى الوضع ، لافي منت التثاني الوضع ، إذ كلام يونس فيما حذف لاه وعوض عنها التاء ، فالظاهر أن منتا يجري عليه حكم التثاني الوضع الصحيح الثاني الذى قدمه المؤلف ، على أن ليونس أن يجيب عن هنت بأن كلامه فيما ألزمته التاء وقفاً ووصلاً ، وهنت تلزمه التاء في الوصل لافي الوقف

والتاء في «كلتا»^(١) عند سيبويه مثلها في أخت ، لما لم تكن لصريح التأنيث بل كانت بدلا من اللام ولذا سكن ما قبلها وجاز الإتيان بألف التأنيث بعدها وتوسط التاء ولم يكن ذلك جمعا بين علامتي التأنيث لأن التاء كما ذكرنا ليست لحض التأنيث بل فيها راحة منه ، فكلمتا عنده كحُبْلَى الألف للتأنيث فهي لا تنصرف لا معرفة ولا نكرة ، فإذا نسبت إليه رددت اللام ، ورددت الكلمة إلى صيغة المذكر ، كما في أخت و بنت ، فيصير كَلَوَى بفتح العين فيجب حذف ألف التأنيث كما مر في جَمَزَى ، وفتح عين مذكره ظاهر ، قال السيرافي : من ذهب إلى أن التاء ليس فيه معنى التأنيث بل هو بدل من الواو كما في سِتِّ وأصله سِدْسٌ وكما في بُكْلَةٍ و بُرْثَاتٍ قال كِلْتَى ، فيجىء على ما قال السيرافي كِلْتَوَى و كِلْتَاوَى أيضا كحبلوى وحبلوى ، وعند الجرجي أن ألف كلمتا لام الكلمة ، وليست التاء بدلا من اللام ولا فيه معنى التأنيث ، فيقول : كِلْتَوَى كَأَعْلَوَى ، وقوله مردود لعدم فِعْتَلٍ في كلامهم ، وليس ليونس في كلمتا قول ، ولم يقل إنه ينسب إليه مع وجود التاء كما نسب إلى أخت و بنت ، وليس ماجوز من النسب مع وجود التاء فيهما مطردا عنده في كل ما أبدل من لامة تاء حتى يقال إنه يلزمه كِلْتَى و كِلْتَوَى و كِلْتَاوَى كحُبْلَى و حَبْلَوَى و حَبْلَاوَى ، ، ولو كان ذلك عنده مطردا لقال مَنَتَى وَهَنَتَى أيضا ولم يلزمه الخليل ما ألزمه ، فقول المصنف « وعليه كِلْتَوَى و كِلْتَى و كِلْتَاوَى » فيه نظر ، إلا أن يريد أنك لو نسبت إليه تقديرا على قياس مانسب يونس إلى أخت و بنت لجاز الأوجه الثلاثة

قوله « متحرك الأوسط أصلا » أى في أصل الوضع

قوله « والحذف هو اللام ولم يعوض همزة الوصل » شرط لوجوب الرد

ثلاثة شروط : تحرك الأوسط ، إذ لو سكن لجاز الرد وتركه نحو غَدَى وَغَدَوَى ،
وكون اللام هو المحذوف ، إذ لو كان المحذوف هو العين نحوسه لم يجز رده ،
وعدم تعويض همزة الوصل ، إذ لو عوضت جاز الرد وتركه نحو ابني وَبَنَوَى
قوله « أو كان المحذوف فاء » هذا موضع آخر يجب فيه رد المحذوف مشروط
بشرطين : كون المحذوف فاء ؛ إذ لو كان لاما مع كونه معتل اللام لم يلزم
رده كما في غَدَى ، وكونه معتل اللام ؛ إذ لو كان صحيحا لم يجب رده كما في عَدَى
قوله « أبوى وأخوى وَسَتَهَيَّ » ثلاثة أمثلة للصورة الأولى ، وإنما قال في
سِتْ لئلا يلتبس بالمنسوب إلى سه يحذف العين فانه لا يجوز فيه رد المحذوف ،
وفي است لغتان أخريان : سِتْ يحذف اللام من غير همزة الوصل ، وسَهْ يحذف
العين .

قوله « وَوَشَوَى فِي شِيَةِ » مثال للصورة الثانية
قوله « وإن كانت لامه » أى : لام الاسم الذى على حرفين
قوله « غيرها » أى : غير اللام ، وهو إما عين كما في سه ، أو فاء كعدة وزنة
قوله « وليس برد » إذ لو كان ردا لكان فى موضعه ، بل هذا قلب
قوله « وما سواهما » أى : ماسوى الواجب الرد ، وهو الصورتان الأوليان ،
والممتنع الرد ، وهو الصورة الثالثة ، يجوز فيه الأمران : أى الرد ، وتركه
قال : « وَالْمَرْكَبُ يَنْسَبُ إِلَى صَدْرِهِ كَبِعَلِيٍّ وَتَابَطِيٍّ وَخَمْسِيٍّ فِي
خَمْسَةِ عَشَرَ عِلْمًا ، وَلَا يَنْسَبُ إِلَيْهِ عَدَدًا ، وَالْمُضَافُ إِنْ كَانَ الثَّانِي مَقْصُودًا
أَصْلًا كَابْنِ الزُّبَيْرِ وَأَبِي عَمْرٍو قِيلَ : زُبَيْرِيٌّ وَعَمْرِيٌّ ، وَإِنْ كَانَ كَعَبْدٍ مَنَافٍ
وَأَمْرِيٍّ الْقَيْسِ قِيلَ : عَبْدِيٌّ وَمَرِيٌّ »

النسب
للركب

أقول : اعلم أن جميع أقسام المركبات ينسب إلى صدرها ، سواء كانت
جملة محكمة كتأبط شرا ، أو غير جملة ، وسواء كان الثانى فى غير الجملة متضمنا

للحرف كخَمْسَةَ عَشْرَ وَبَيْتَ بَيْتٍ^(١) ، أو لا كعَلْبِكَ ، وكذا ينسب إلى صدر المركب من المضاف والمضاف إليه على تفصيل يأتي فيه خاصة ، وإما حذف من جميع المركبات أحد الجزئين في النسب كراهة استتقال زيادة حرف النسب مع ثقله على ما هو ثميل بسبب التركيب

فان قلت : فقد ينسب إلى قَرَعَبْلَانَةٍ^(٢) واشهيباب وعَيْضَمُوز^(٣) مع ثقلها .

قلت : لا مَفْصُلٌ في الكلمة الواحدة يحسن فكه . بخلاف المركب فان له مفصلا حديث الالتحام متعرضا للانفكاك متى حَزَبَ حازب وإما حذف الثاني دون الأول لأن الثقل منه نشأ ، وموضع التغير الآخر ، والمتصدر محترم

وأجاز الجرmys النسبة إلى الأول أو إلى الثاني أيهما شئت في الجملة أو في غيرها ، فتقول في بعلبك : بَعْلِي أو بَكِّي ، وفي تأبط شرا : تَابَطِي أو شَرِي وقد جاء النسب إلى كل واحد من الجزئين ، قال :

٥١ — تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَةً هُرْمُزِيَّةً
بِفَضْلِ الَّذِي أُعْطِيَ الْأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ^(٤)

(١) تقول العرب : هو جارى بيت بيت ، فيبذونه على فتح الجزين ، ويقولون : هو جارى بيتا لبيت - بنصب الأول - ويقولون : هو جارى بيت لبيت - برفع الأول - ، وعلى أى حال هو في موضع الحال ، فعلى الوجه الأول والثاني هو حال مفرد ، وعلى الثالث هو جملة

(٢) انظر كلمة « قرعبلانة » (١ ص ١٠ و ٢٠٠ و ٢٦٤)

(٣) انظر كلمة « عيضموز » (١ ص ٢٦٣)

(٤) هذا البيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق ، والاستشهاد به على أن الشاعر قد نسب إلى المركب

نسبها إلى « رَامَهُرْمَزْ »

وقد ينسب إلى المركب من غير حذف إذا خَفَّ اللفظ ، نحو بَعْلَبَكِّي
 وإذا نسبت إلى « اثني عشر » حذفت عشر كما هو القياس ثم ينسب إلى
 اثنتان اثْنَيَّ أو ثَنَوَيَّ ، كما ينسب إلى اسم أُسْمِيَّ أو سَمَوَيَّ ، ولا يجوز النسب إلى
 العدد المركب غير علم ؛ لأن النسب إلى المركب بلا حذف شيء منه مؤدٍّ إلى
 الاستتقال كما مر ، ولا يجوز حذف أحد جزأي المركب المقصود منه العدد ؛ إذ هما
 في المعنى معطوف ومعطوف عليه ، إذ معنى خمسة عشر خمسة وعشر ، ولا يقوم
 واحد من المعطوف والمعطوف عليه مقام الآخر ، وإنما جاز النسب إلى كل واحد
 من المضاف والمضاف إليه كما يجيء ، وإن كان في الأصل لكل واحد منهما معنى لأنه
 لا ينسب إلى المركب الإضافي إلا مع العامية كابن الزبير وامرئ القيس ، والعلم
 المركب لا معنى لأجزائه أي تركيب كان ، ولولم ينمَحْ أيضاً معناه بالعامية لجاز
 النسب إليهما لأنك إن نسبت إلى المضاف فقلت في غلام زيد غلامى فقد نسبت
 إلى ما هو المنسوب إليه في الحقيقة لأن المضاف إليه في الحقيقة كالوصف للمضاف ،
 إذ معنى غلام زيد غلام لزيد ، وإن نسبت إلى المضاف إليه فانه وإن لم يكن هو
 المنسوب إليه في الحقيقة لكنه يقوم مقام المضاف في غير باب النسب كثيراً ، حتى
 مع الالتباس أيضاً ، كقوله :

٥٢ — * طَبِيبٌ بِمَا أَعْيَا النَّطَاسِيَّ حَدِيماً * (١)

المزجى بالحق ياء النسب بكل جزء من جزأيه - قال أبو حيان في الارتشاف :
 « وتركيب المزج تحذف الجزء الثاني منه فتقول في بعلبك بعلى ، وأجاز الجر مى النسب إلى
 الجزء الثاني مقتصر عليه ، فتقول : بكى ، وغير الجر مى كأبى حاتم لا يجوز ذلك إلا منسوبا
 إليهما (أى إلى الصدر والعجز معاً) قياساً على « رامية هرزية » أو يقتصر على الأول

(١) هذا عجز بيت لأوس بن حجر ، وصدره :

* فَهَلْ لَكُمْ فِيهَا إِلَيَّ فَإِنِّي *

أى ابن حذيم ، فكيف لا يجوز فى النسب وأنت لا تنسب إلى المضاف إليه إلا
الدفع الاتيأس ، كما يجىء باقامة المضاف إليه مقام المضاف ، وأما إذا نسبت إلى
خمسة عشر علماً بحذف أحدهما فلا يلزم منه فساد ؛ إذ لا دلالة لأحد
الجزأين مع العلمية على معنى ؛ وقد أجاز أبو حاتم السجستاني فى العدد المركب
غير علم إلحاق ياء النسب بكل واحد من جزأيه نحو ثوب أَحَدَى عَشْرَى نحو
قوله « رامية هر مزية » وفى المؤنث إِحْدَى — أو إِحْدَوِيَّ — عَشْرِيَّ — بسكون
شين عشرة — أى ثوب طوله أحد عشر ذراعاً ؛ وعلى لغة من يكسر شين
عشرة فى المركب إِحْدَى عَشْرِيَّ — بفتح الشين كَنَمَرِيَّ — وكذا تقول فى اثني
عشر : اثني عشرى ، أو ثَنَوِيَّ عشرى ، إلى آخر المركبات

وإذا نسبت إلى المركب الإضافى فلا بد من حذف أحد الجزأين للاستقلال
ولأنك إن أبقيتهما فإن ألحقت ياء النسبة بالمضاف إليه فإن انتقل إعراب الاسم
المنسوب إليه إلى ياء النسب ، كما فى نحو كوفى و بصرى وغير ذلك من المنسوبات ؛
لزم تأثر الياء بالعوامل الداخلة على المضاف وعدم تأثره بها للحاقه بآخر المضاف
إليه اللزوم جره ، وإن لم ينتقل التلبس باسم غير منسوب مضاف إلى اسم منسوب
نحو غلام بَصْرِيَّ ، وإن ألحقتها بالمضاف نحو عَبْدِيَّ القيس تُؤْمُ أن المنسوب
مضاف إلى ذلك الجرور ، مع أن قصدك نسبة شىء إلى الاسم المركب من المضاف
والمضاف إليه ، فإذا ثبت أن حذف أحدهما واجب فالأولى حذف الثانى لما ذكرنا

وكان بنو الحرث بن سدوس بن شيان اقتسموا معزاه ، وقوله : فهل لكم فيها ،
هو على تقدير مضاف ، والأصل فهل لكم فى ردها ، وأعياء : أعجز ، والنطاسى
- بكسر النون - هو العالم الشديد النظر فى الأمور ، وحذيما : يراد به ابن حذيم ،
وهو محل الاستشهاد بالبيت ، والمعنى : هل لكم ميل إلى رد معزائى إلى فانتى حاذق
خبير بالداء الذى يعجز الأطباء عن مداواته

فتقول في عبد القيس : عَبْدِي ، وفي امرئ القيس : مَرْنِي ، وأيضا فانك لو نسبت إلى المركب الاضافي قبل العلمية فالمنسوب إليه في الحقيقة هو المضاف كما ذكرنا فالأولى بعد العلمية أن ينسب إليه دون المضاف إليه

فان كثر الالتباس بالنسبة إلى المضاف وذلك بأن يحىء أسماء مطردة والمضاف في جميعها واحد والمضاف إليه مختلف كقولهم في الكنى : أبوزيد ، وأبو علي ، وأبو الحسن ، وأم زيد ، وأم علي ، وأم الحسن ، وكذا ابن الزبير ، وابن عباس ، فالواجب النسبة إلى المضاف إليه نحو زُبَيْرِي في ابن الزبير ، وبكْرِي في أبي بكر ، إذا الكنى مطرد تصديرها بأب وأم ، وكذا تصدير الأعلام بابن كالمطرد ، فلو قلت في الجميع : أبوي ، وأمي ، وابني ، لا طرد اللبس ، وإن لم يطرد ذلك بل كثر كعبد الدار وعبد مناف وعبد القيس فالقياس النسب إلى المضاف كما ذكرنا نحو عَبْدِي في عبد القيس ، وقد ينسب للالتباس إلى المضاف إليه في هذا أيضاً نحو منافي في عبد مناف

وهذا الذي ذكرنا تقرير كلام سيدي ، وهو الحق ؛ وقال المبرد : بل الوجه أن يقال : إن كان المضاف يعرف بالمضاف إليه والمضاف إليه معروف بنفسه كابن الزبير وابن عباس فالقياس حذف الأول والنسبة إلى الثاني ، وإن كان المضاف إليه غير معروف فالقياس النسبة إلى الأول كعبد القيس وامرئ القيس ، لأن القيس ليس شيئاً معروفاً يتعرف به عبد وامرؤ ، وللخصم أن يمنع ويقول : بم علمت أن القيس ليس شيئاً معروفاً مع جواز أن يكون شيئاً معروفاً إما قبيلة أو رجلاً أو غير ذلك أضيف إليه امرؤ وعبد في الأصل للتخصيص والتعريف كما في عبد المطلب وعبد شمس وعبد العزى وعبد اللات

قال السيرافي : ويلزم المبرد أن ينسب إلى الأول في الكنى لأنهم يَكْنُون الصبيان بنحو أبي مسلم وأبي جعفر مثلاً قبل أن يوجد لهم ولد اسمه مسلم أو جعفر وقبل أن يمكن ذلك منهم فليس المضاف إليه إذن في مثله معروفاً إذ هو اسم على

معدوم مع أنه ينسب إليه، فكأن المصنف أجاب السيرا في نيابة عن المبرد، وقال :
 الثاني في أمثال هذه السكني في الأصل مقصود، وذلك أن هذه السكني على
 سبيل التفاؤل فكأنه عاش إلى أن ولد له مولود اسمه ذلك، فالثاني وإن لم يكن
 مقصودا الآن ولا معرّقا لأول إلا أنه مقصود في الأصل : أي الأصل أن لا يقال
 أبو زيد مثلا إلا لمن له ولد اسمه زيد، والسيرا في أن يقول : إن الأصل أن
 لا يقال عبد القيس إلا في شخص هو عبد لمن اسمه قيس، فقول المصنف « وإن
 لم يكن الثاني مقصودا في الأصل كما في عبد القيس وامرء القيس فالنسبة
 إلى الأول » مردود بما مر من الاعتراض على قول المبرد

هذا، وقد جاء شاذًا مسموعًا في «عَبْدٍ» مضافًا إلى اسم آخر أن يركب من
 حروف المضاف والمضاف إليه اسم على فَعْلَلٍ بأن يؤخذ من كل واحد منهما الفاء
 والعين، نحو عَبْشَمِي في عبد شمس، وإن كان عين الثاني معتلا كمل البناء
 بلامه نحو عَبْقَسِي وَعَبْدَرِي في عبد القيس وعبد الدار، وجاء مَرْقَسِي في امرئ
 القيس ^(١) من كِنْدَة وكل من اسمه امرؤ القيس من العرب غيره يقال فيه
 مَرْتِي، والعدو في هذا التركيب مع شذوذه أنهم إن نسبوا إلى المضاف بدون
 المضاف إليه التيس، وإن نسبوا إلى المضاف إليه نسبوا إلى ما لا يقوم مقام المضاف ولا يطلق
 اسمه عليه مجازًا، بخلاف ابن الزبير فإن إطلاق اسم أحد الأبوين على الأولاد كثير،
 نحو قریش وهاشم وخندف ^(٢) وكذا إطلاق اسم الابن على الأب غير مبتدع

(١) لم يعين شخص امرئ القيس السكندی الذي قالوا في النسب إليه : مرقسي، وقد
 عينه صاحب القاموس بأنه امرؤ القيس بن حجر الشاعر، وقد ذكر الشارح المرتضى :
 أن الصواب أن امرأ القيس الذي ينسب إليه مرقسي هو امرؤ القيس بن الحرث بن
 معاوية، وهو أخو معاوية الأكرمين الجد الثالث لامرئ القيس بن حجر

(٢) خندف : لقب امرأة إلياس بن مضر، واسمها بيلي، وهي بنت عمران بن الحاف
 ابن قضاة، وإنما لقيت كذلك لأن إبل إلياس انتشرت ليلا فخرج مدركة في طلبها

قال سيبويه : وسمعنا من العرب من يقول في النسب إلى كنت كوني ، وذلك لأنه أضاف إلى المَصْدَرِ ، مخذف الفاعل وهو التاء ، فانكسر اللام لأجل ياء النسب فرجع العين الساقطة للساكنين ، وهذه الكسرة وإن كانت لأجل الياء التي هي كالكلمة المنفصلة إلا أنه إنما رد العين لأن أصل اللام الحركة وسكونها عارض ، وكان الوجه أن يقال كَافِيٌّ ، لأننا قد بينا قبل في شرح قوله «وأما باب سُدُتِه فالصحيح أن الضم كذا» أن الضمائر في نحو قُلْتُ وَقُلْنَا تتصل بِقَالَ فتخذف الألف للساكنين ، لكنه أبقى الفاء في كُونِيٍّ على أصل ضمه قبل النسبة ، تنبيهاً على المنسوب إليه ، قال الجَرْمُحِيُّ : يقال رجلٌ كُنْتِيَّ لكون الضمير المرفوع كجزء الفعل فكأنهما كلمة واحدة وربما قالوا كُنْتُنِيَّ بنون الوقاية ليسلم لفظ كُنْتُ بضم تائه ، قال :

٥٣ — وَمَا أَنَا كُنْتِيٌّ وَمَا أَنَا عَاجِنٌ وَشَرُّ الرَّجَالِ الْكُنْتُنِيٌّ وَعَاجِنٌ^(١)

الكنتي : الشيخ الذي يقول كنت في شبابي كذا وكذا ، والعاجن : الذي لا يقدر على النهوض من الكبر إلا بعد أن يعتمد على يديه اعتماداً تاماً كأنه يعرج

قال : « وَالْجَمْعُ يُرَدُّ إِلَى الْوَاحِدِ ، يُقَالُ فِي كُتُبٍ وَصُحُفٍ وَمَسَاجِدَ النَّسَبِ وَفَرَائِضَ : كِتَابِيٌّ وَصَحْفِيٌّ وَمَسْجِدِيٌّ وَفَرَضِيٌّ ، وَأَمَّا بَابُ مَسَاجِدَ عُلَمَاءَ لِلْجَمْعِ فَمَسَاجِدِيٌّ كِكِلَابِيٍّ وَأَنْصَارِيٍّ »

فردّها فسمى مدرّكة ، وخندفت الّام في أثره : أي أسرعت ، فلقيت خندف

(١) لم نقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ويروى صدره :

* فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وَأَصْبَحْتُ عَاجِنًا *

وقد فسر المؤلف مفرداته ، والاستشهاد فيه في قوله فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا ، وفي قوله الكنتني حيث نسب إلى المركب الاسنادي على لفظه وجاء من غير نون الوقاية في الأول ومعها في الثاني

أقول : اعلم أنك إذا نسبت إلى ما يدل على الجمع فإن كان اللفظ جنساً كتمرّ وضرب أو اسم جمع كنفّر ورهط^(١) وإبل نسبت إلى لفظه نحو تمرّ وإبلى ، سواء كان اسم الجمع مما جاء من لفظه ما يطلق على واحده كراكب^(٢) في ركب أو لم يجيء كغنم وإبل ، وكذا إن كان الاسم جمعا في اللفظ والمعنى لكنه لم يستعمل واحده لاقياسيا ولا غير قياسي كعباديد^(٣) ، تقول : عباد يدي ، قال سيبويه : كون النسب إليه على لفظه أقوى من أن أحدث شيئا لم يتكلم به العرب وإن كان قياسيا نحو عبودى أو عبديدي أو عبدادى ، وكذا قولهم أعرابي لأن أعرابا جمع لا واحد له من لفظه ، وأما العرب فليس بواحدة الآن ، لأن الأعراب ساكنة البدو ، والعرب يقع على أهل البدو والحضر ، بل الظاهر أن الأعراب في أصل اللغة كان جمعا لعرب ثم اختص

وإن كان الاسم جمعا له واحد لكنه غير قياسي ، قال أبو زيد : ينسب إلى لفظه كمخاسني ومشاهي ومذاكيرى وبعضهم ينسبه إلى واحده الذي هو غير قياسي نحو حسني وشبهى وذكري

وإن كان جمعا له واحد قياسي نسبت إلى ذلك الواحد ، ككتابي في كتب وأما قولهم ربّي وربّاني في ربّاب ، وهم خمس قبائل تحالفوا فصاروا يدا واحدة : ضبة ونور وعكل وتيم وعدي ، واحد هم ربة كقبة وقباب ، والربة

(١) الفر مادون العشرة من الرجال ومثله النفير ، وقد يطلق على الناس كلهم ، والرهط - باسكان ثانيه أو فنيحه - قوم الرجل وقبيلته ، ويطلق على الجماعة من ثلاثة إلى عشرة أو من سبعة إلى عشرة بشرط أن يكونوا كلهم رجالا

(٢) الركب : الجماعة الراكبون الابل من العشرة فصاعدا ، وله واحد من لفظه وهو راكب وسيأتي الخلاف في ركب أهو جمع أو اسم جمع في باب الجمع

(٣) عباديد : انظر (١ ص ٢٦٨)

الفرقة من الناس ، فأنما جاز النسب إلى لفظ الجمع أعنى رباباً لكونه بوزن الواحد لفظاً ، ولعلبته من بين ما يصح وقوعه عليه لغة على جماعة معينين فصار كالعلم نحو مدائني^(١) وأما أبناوى فى النسب إلى أبناء ، وهم بنو سعد بن زيد مناة ، وأنصارى فى النسبة إلى الأنصار ؛ فللغلبة المذكورة ولمشابهة لفظ أفعال المفرد حتى قال سيبويه إن لفظه مفرد ، ولقوة شبهه بالمفرد كثر وصف المفرد به نحو بُرْمَة أعشار^(٢) ، وثوب أسمال^(٣) ونُظْفَة أمشاج^(٤) ورجع ضمير المفرد المذكور إليه فى نحوه قوله تعالى : (وإن لكم فى الأنعام لعبرة نسقيكم مما فى بطونه) ولا منع أن يقال : إن الياء فى أنصارى وأبناوى وربابى للوحدة بالنسبة كما فى رومى وروم وزنجى وزنج فلذا جاز إلحاقها بالجمع ، فلو قلت بعد مثلاً : ثوب أنصارى وشيء ربابى أو أبناوى كان منسوباً إلى هذه المفردات بحذف ياء الوحدة كما ينسب إلى كرسى بحذف الياء فيكون لفظ المنسوب والمنسوب إليه واحداً

ولقائل أن يقول : ياء الوحدة أيضاً فى الأصل للنسبة لأن معنى زنجى شخص منسوب إلى هذه الجماعة بكونه واحداً منهم ، فهو غير خارج عن حقيقة النسبة ، إلا أنه طرأ عليه معنى الوحدة ، فعلى هذا يكون العذر فى إلحاق الياء بهذه الأسماء ما تقدم أولاً ، وقالوا فى النسبة إلى أبناء فارس ، وهم الذين استصحجهم سيف بن

(١) مدائني : منسوب إلى المدائن وهى مدينة كسرى قرب بغداد، سميت بذلك لكبرها

(٢) البرمة : قدر من حجارة ، ويقال : برمة أعشار وقدر أعشار وقدح أعشار ، إذا كانت عظيمة لا يحملها إلا عشرة ، وقيل : إذا كانت مكسرة على عشر قطع
(٣) يقال : ثوب أسمال ، ويقال : ثوب أخلاق ، إذا كان قد صار مزقاً . قال الراجز

* جَاءَ الشِّتَاءُ وَقَمِيصِي أَخْلَاقٌ *

(٤) النظفة — بالضم — الماء الصافى قل أو كثر ، وأمشاج : مختلطة بماء المرأة ودمها

ذى يزن إلى الين : بنوى ، على القياس ، مع أنهم جماعة مخصوصة كبنى سعد بن زيد مناة ، وقالوا فى النسبة إلى الْعَبَلَات : عَبْلَى ، بسكون الباء وهم من بنى عبد شمس : أمية الأصغر ، وعبد أمية ، ونوفل ، لأن كل واحد منهم سُمى باسم أمه ، ثم جمع ، وهى عَبْلَةٌ بنت عَبِيدٍ ، من بنى تميم ، وإنما قالوا فى المبالغة والمسامعة مُهَلَّبِيٍّ وَمِسْمَعِيٍّ ؛ لأنك رددتهما إلى واحدتهما وحذفت ياء النسبة التى كانت فى الواحد ثم نسبت إليه ، ويجوز أن يقال سُمى كل واحد منهم مُهَلَّبًا وَمِسْمَعًا أى باسم الأب ثم جمع كما سُمى كل واحد فى الْعَبَلَات باسم الأم ثم جمع ، فيكون مهلبى منسوباً إلى الواحد الذى هو مهلب ، لا إلى مهلبى

وإن كان اللفظ جمعاً واحداً سم جمع نسبت أيضاً إلى ذلك الواحد ، كما تقول فى النسبة إلى نساء : نِسْوَى ، لأن واحده نِسْوَةٌ ، وهو اسم جمع ، وكذا تقول فى أنفار وأنباط : نَفَرَى وَنَبْطَى

وإن كان جمعاً واحداً جمعه واحد نسبت إلى واحد واحده ، كما تقول فى النسبة إلى أ كالب : كَلْبَى

وإنما يرد الجمع فى النسبة إلى الواحد لأن أصل المنسوب إليه والأغلب فيه أن يكون واحداً ، وهو الوالد أو المولد أو الصنعة ، فحمل على الأغلب ، وقيل : إنما رد إلى الواحد ليعلم أن لفظ الجمع ليس علماً شىء ، إذ لفظ الجمع المسمى به ينسب إليه ، نحو مدائنى وكلابى ، كما يجىء

ولو سميت بالجمع فإن كان جمع التكسير نسبت إلى ذلك اللفظ نحو مدائنى وأثمارى وكلابى وضيبابى ، وأثمار : أسم رجل ، وكذا ضباب وكلاب وإن كان جمع السلامة فقد ذكرنا أن جمع المؤنث بالالف والتاء يحذف منه الألف والتاء ، تقول فى رجل اسمه ضربات : ضَرْبَى ، بفتح العين لأنك لم ترده إلى واحد ، بل حذفت منه الألف والتاء فقط ، بخلاف عَبْلَى فى المنسوب إلى

العَبَلَات ؛ فانه بسكون الباء لأنه نسب إلى الواحد كما ذكرنا ، وكذا يحذف من المجموع بالواو والنون علماً الحرفان ، إن لم يجعل النون مُعْتَقَبَ الإعراب ، ولا يرد إلى الواحد ، فهذا قيل في المسمى بِأَرْضَيْن : أَرْضِيٌّ ، بفتح الراء ، وإن جعل النون معتقب الإعراب لم يحذف منه شيء ، كما مر في أول الباب ^(١) قال : « وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ مَا ذُكِرَ فَشَادَّ »

شواذ
النسب

أقول : اعلم أنه قد جاءت ألقاظ كثيرة على غير ما هو قياس النسب ، بعضها مضى نحو جُدَمِي وقرشي وحروري ، ولندكر الباقي ؛ قالوا في العالية — وهو موضع بقرب المدينة — عُلُوِيٌّ ، كأنه منسوب إلى العلو ، وهو المكان العالي ضد السفلى ؛ لأن العالية المذكورة مكان مرتفع ، والقياس عَالِيٌّ أَوْ عَالَوِيٌّ ، فهو منسوب إليها على المعنى ، وقالوا في البصرة : بَصْرِيٌّ ، بكسر الباء ؛ لأن البصرة في اللغة حجارة بيض وبها سميت البصرة ؛ والبصر بكسر الياء من غير تاء بمعنى البصرة ، فلما كان قبل العالمية بكسر الباء مع حذف التاء ومع النسبة بحذف التاء كسرت الباء في النسب ، وقيل : كَسِرَ الباء في النسب إتباعاً لكسر الراء ،

(١) هذا الذي ذهب إليه الرضى وابن الحاجب من رد الجمع إلى الواحد هو الذي عليه جمهور علماء العربية ، وقد ذهب قوم إلى جواز النسب إلى لفظ الجمع ، قال السيوطي في همع الهوامع (٢ : ١٩٧) : « وأما الجمع الباقي على جمعيته وله واحد مستعمل فانه ينسب إلى الواحد منه فيقال في الفرائض : فرضي ، وفي الجنس : أحمسي ، وفي الفرع : أفرعي ، قال أبو حيان : بشرط ألا يكون رده إلى الواحد يغير المعنى ، فان كان كذلك نسب إلى لفظ الجمع كأعرابي ، إذ لو قيل فيه عربي ردا إلى المفرد لالتبس الأعم بالأخص ، لاختصاص الأعراب بالوادي وعموم العرب ، وأجاز قوم أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقا وخرج عليه قول الناس فرائضي وكتبي وقلانسي ، وذهب هؤلاء إلى أن القمري والديسي منسوب إلى الجمع ، من قولهم : طيور قمر ودبس ، وعند الأولين هو منسوب إلى القمرة ، وهي البياض ، والدبسة ، أو مثل كرسى مما بني على الياء التي تشبه ياء النسب » اهـ والدبسة : لون بين السواد والحمرة (ج ٢ - ٦)

ويجوز بَصْرِي بفتح الباء على القياس ، وقالوا : بَدَوِي ، والقياس إسكان العين
لسكرنه منسوباً إلى البدو ، وإنما فتح ليكون كالخَصْرِي لأنه قرينه ، وقالوا :
دُهْرِي بضم الدال للرجل المسن فرقا بينه وبين الدهْرِي الذي هو من أهل الحداد ،
وقالوا في النسب إلى السهل وهو ضد الحزن : سَهْلِي ، بضم السين فرقا بينه وبين
المنسوب إلى سَهْل اسم رجل ، وقيل في بني الحُبْلِي حى من الأنصار : حُبْلِي ، بفتح
الباء فرقا بينه وبين المنسوب إلى المرأة الحبلى ، وإنما قيل لأبيهم حُبْلِي لعظم بطنه ،
وقالوا في الشتاء : شَتَوِي ، بسكون التاء ، قال المبرد : شِتَاء جمع شَتْوَة
كصحاف جمع صَحَفَة فعلى هذا شَتَوِي قياس ؛ لأن الجمع في النسب يرد إلى واحده ،
وإطلاق الشتاء على ما يطلق عليه الشتوة يضعف ^(١) قوله ، وقالوا في الخريف :
خَرْفِي بفتح العين كما قالوا في ثقيف : ثَقَفِي ، وقالوا : خَرْفِي أيضا بسكون العين
بالنسبة إلى المصدر ، والخَرْفُ : قطع الشيء ، وقالوا : بَحْرَانِي ، في النسبة إلى
البحرين الجعول نونه معتقب الإعراب ، والقياس بَحْرَيْنِي ووجهه أن نون
البحرين بالياء تجعل معتقب الإعراب ، وقياس المثنى الجعول نونه معتقب الإعراب
أن يكون في الأحوال بالألف كما مر في باب العلم ، فالزام البحرين الياء شاذ إذن

(١) هذه مسألة ثار فيها خلاف طويل بين العلماء ، قال في اللسان : « الشتاء
معروف : أحد أرباع السنة ، وهي الشتوة ، وقيل : الشتاء جمع شتوة . قال ابن
برى : الشتاء اسم مفرد لاجمع بمنزلة الصيف ، لأنه أحد الفصول الأربعة ، ويدل على
ذلك قول أهل اللغة : أشطينا دخلنا في الشتاء وأصفنا دخلنا في الصيف ، وإنما الشتوة
فإنما هي مصدر شتا بالمكان شتوا وشتوة للمرة الواحدة ، كما تقول : صاف بالمكان
صيفا وصيفة واحدة ، والنسبة إلى الشتاء شتوي على غير قياس ، وفي الصحاح النسبة
إليها شتوي (بفتح فسكون) وشتوي (بفتح الشين والتاء جميعا) مثل خرفي وخرفي
قال ابن سيده : وقد يجوز أن يكونوا نسبوا إلى الشتوة ورفضوا النسب
إلى الشتاء » اهـ

وإذا جعل نون المثنى معتقب الإعراب لم يحذف في النسب لاهو ولا الألف
 فقيل : بحراني ، على أنه منسوب إلى البحران المجمول نونه معتقب الإعراب لكونه
 هو القياس في المثنى المجمول نونه كذلك ، وإن قل استعماله كما مر في باب العلم ،
 وقيل : أَفْقَى بفتحتين ، في النسبة إلى الأفق ؛ لأنهم قالوا فيه أَفْقٌ بضم المعزة
 وسكون الفاء وهو مخفف الأفق كعُنُق وعُنُق ، ثم جوزوا فيه الأفقى لاشتراك
 الفعل والفعل في كثير من الأسماء كالعُجَم والعَجَم والعُرَب والعَرَب والشَّقَم
 والسَّقَم ، وقالوا : خرّاسى ، تشبيها للألف والنون بألف التأنيث التي قد تشبه بقاء
 التأنيث فتحذف وإن كان شاذاً كما في جلولى وحرورى ، ومن قال خرّسى
 يحذف الألف وسكون الراء فقد خفف ، وقالوا : طُلَاحِيَّةٌ ، بضم الطاء ، للابل التي
 ترعى الطلح ، وإنما بنى على فُعَال لأنه بناء المبالغة في النسب كأنافى للعظيم
 الأنف كما يجيء ، ويروى طُلَاحِيَّةٌ بكسر الطاء بالنسب إلى الجمع كما قالوا عِضَاهِي
 منسوب إلى عِضَاه جمع عِضَةٍ ، وقيل : هو منسوب إلى عِضَاهَةٌ بمعنى عِضَةٍ وهو
 قليل الاستعمال ، أعنى عِضَاهَةٌ ، والجنس عِضَاه كعتادة وقتاد ، وقيل : إبل مَحْضِيَّةٌ
 بفتح الميم ، قال المبرد : يقال حَمَضَ وَحَمَضَ ، فعلى هذا ليس بشاذ ، وقالوا : يَمَانٍ
 وشَآمٍ وتَهَامٍ ، ولأربع لها ، والأصل يَمْنَى وشَآمَى وتَهَامَى ، والتَّهَمُ تِهَامَةٌ ؛ فحذف
 في الثلاثة إحدى ياء النسبة وأبدل منها الألف ، وجاء يَمْنَى وشَآمَى على الأصل
 وجاء تِهَامَى بكسر التاء وتشديد الياء منسوباً إلى تِهَامَةٍ ، وجاء يَمَانَى وشَآمَى
 وكأنهما منسوبان إلى يَمَانٍ وشَآمٍ المنسوبين بحذف ياء النسبة دون ألفها إذ
 لا استتقال فيه كما استتقل النسبة إلى ذى الياء المشددة لولم تحذف ، والمراد ييمان
 وشَآمٍ في هذا موضعٌ منسوب إلى الشَّام واليمن فينسب الشيء إلى هذا المكان
 المنسوب ، ويجوز أن يكون يمانى وشَآمى جمعاً بين العوض والمعوض منه ، وأن

يكون الألف في يمانٍ للشباع كما في قوله :

* يَنْبَاعُ مِنْ ذِفرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ * (١)

وشأى محمول عليه ، وقيل في طَهْيَةٍ : طَهْوَى ، بسكون الهاء على الشدود ، وطَهْوَىُّ على القياس ، وقيل : طَهْوَى ، بفتح الطاء وسكون الهاء وهو أشد ، وقالوا في زَبِينَةٍ قبيلة من باهلة : زَبَانِي ، والقياس زَبْنِي كحنفي في حنيفة ، وقالوا في مَرَوْ : مَرَوْزِي وفي الرَّمَى رَازِي

واعلم أنك إذا نسبت إلى الأسماء المذكورة بعد أن تجعلها أعلاما إن لم تكن كدَهْرٍ وطلَحٍ أو جعلتها أعلاما لغير ما كانت له في الأول كما إذا سميت بزَبِينَةٍ ابتداء لك ؛ فانك تجري جميعها على القياس نحو دَهْرِي وطلَحِي وزَبْنِي ؛ لأن هذه الأسماء شذت في المواضع المذكورة ، وجعلها أعلاما لما يقصد وضع لها ثاب ، فيرجع في هذا الوضع إلى القياس

وقد يلحق ياء النسب أسماء أبعاد الجسد للدلالة على عظمها : إما مبنية على فعال كأتاني للام العظيم الألف ، أو مزيدا في آخرها ألف ونون كحِجَمَانِي وِرْقَبَانِي وُجَمَانِي للظويل الجُمَّة ، وليس البناءان بالقياس ، بل هما مسموعان ، وإذا سميت بهذه الأسماء ثم نسبت إليها رجعت إلى القياس ، إذ لا تقصد المبالغة إذن ، فتقول حُجَمِي وَلِحَمِي على قول الخليل وَلِحَوِي على قول يونس

النسب
بغير الياء

قال : « وَكَثُرَ مَجِيءُ فَعَالٍ فِي الْحَرْفِ كَبَتَاتٍ وَعَوَاجٍ وَثَوَابٍ وَجَمَالٍ ، وَجَاءَ فَاعِلٌ أَيْضًا بِمَعْنَى ذِي كَذَا كَتَامِرٍ وَلَا بِنٍ وَدَارِعٍ وَنَابِلٍ ، وَمِنْهُ عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ وَطَاعِمٌ كَأْسٍ » .

أقول : اعلم أنه يجيء بعض ما هو على فعال وفاعل بمعنى ذِي كَذَا ، من

(١) قد مضى قولنا على هذا الشاهد ، فارجع إليه في الجزء الأول (ص ٧٠)

غير أن يكون اسم فاعل أو مبالغة فيه ، كما كان اسم الفاعل نحو غافر ، وبناء المبالغة فيه نحو غَفَّار ؛ بمعنى ذى كذا ، إلا أن فَعَّالاً لما كان فى الأصل لمبالغة الفاعل فَعَّال الذى بمعنى ذى كذا لا يجىء إلا فى صاحب شىء يزاول ذلك الشىء ويعالجه ويلازمه بوجه من الوجوه ، إما من جهة البيع كالْبَقَّال ^(١) ، أو من جهة القيام بحاله كالجمال والبغال ، أو باستعماله كالسَيَّاف ، أو غير ذلك ، وفَاعِلٌ يكون لصاحب الشىء من غير مبالغة ، وكلاهما محمولان على اسم الفاعل وبناء مبالغته ، يقال لابن اصحاب اللبن ، ولبنان لمن يزاوله فى البيع أو غيره ، وقد يستعمل فى الشىء الواحد اللفظان جميعاً كسَيَّاف وسَائِف ، وقد يستعمل أحدهما دون صاحبه كقَوَّاس ^(٢) وترَّاس ^(٣) . وفَعَّال فى المعنى المذكور أكثر استعمالاً من فاعل ، وهما مع ذلك مسموعان ليسا بمطردين ، فلا يقال لصاحب البر : برَّار ، ولا لصاحب الفاكهة : فَكَاه ، قال النحاة : إنهما فى المعنى المذكور بمعنى النسبة ؛ لأن ذا الشىء منسوب إلى ذلك الشىء ، وأيضاً جاء فَعَّال والمنسوب بالياء بمعنى واحد كبتى وبتَّت لبائع البت ، وهو الكساء ، ويمرّف أنه ليس باسم فاعل ولا للمبالغة فيه : إمّا بأن لا يكون له فعل ولا مصدر كنبال وبغال ، ومكان أهل : أى ذو أهل ، أو بأن يكون له فعل ومصدر لكنه إمّا بمعنى المفعول : كماء دافق وعيشة راضية ، وإمامؤنث مجرد عن التاء : كحائض

(١) لم نقف على كلمة يقال بمعنى بائع البقل فى اللسان ولا فى الصحاح ، وقد نص المجد فى القاموس (ب د ل ، ب ق ل) على أن البقال بمعنى بائع الماء كولات عامية ، وصوابها بدال .

(٢) القواس : الذى يرى القوس ، وقد قالوا فيه « قياس » أيضاً ، شذوذاً

(٣) الترّاس : صاحب الترس ، وهى ما تبقى بها وقع السلاح ، وقد جاء عنهم فى هذا المعنى تارس ، فتمثيل المؤلف به لما جاء على وجه واحد غير مستقيم إذن .

وطائق ، وقالوا في نحو مُرَضِع ^(١) ومُطْفِل ^(٢) والسماء مُنْفَطِر ^(٣) به : إنه على

(١) الموضع : التي لها ولد في سن الرضاع ، والمرضعة - بالتاء - التي ترضع وإن كان الرضيع ليس ولدها .

قال ثعلب : « إذا أردت الفعل أدخلت الهاء وجعلته نعتا ، وإذا أردت الاسم لم تدخل الهاء » اه ، ومراده بالفعل اسم الفاعل ، إذ هو دال على الحدث . ومراده بالاسم المنسوب ، وفي اللسان : « وفي التنزيل العزيز : (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت) اختلاف النحويون في دخول الهاء في المرضعة ، فقال الفراء : المرضعة والمرضع التي معها صبي ترضعه ، قال : ولو قيل في الأم مرضع لأن الرضاع لا يكون إلا من الاناث كما قالوا : امرأة حائض وطامث ، كان وجها ، قال : ولو قيل في التي معها صبي مرضعة كان صوابا ، وقال الأخفش : أدخل الهاء في المرضعة لأنه أرادوا الله أعلم الفعل ، ولو أراد الصفة لقال : مرضع ، وقال أبو زيد : المرضعة التي ترضع ونديها في فهم ولدها ، وعليه قوله تعالى : (تذهل كل مرضعة) . قال : وكل مرضعة أم ، قال : والمرضع التي دنا لها أن ترضع ولم ترضع بعد ، والمرضع التي معها الصبي الرضيع ، وقال الخليل : امرأة مرضع ذات رضيع كما يقال : امرأة مطفل ذات طفل بلا هاء ، لأنك تصفها بفعل منها واقع أو لازم ، فإذا وصفتها بفعل هي تفعله قلت مفعلة كقوله تعالى : (تذهل كل مرضعة عما أرضعت) وصفها بالفعل فأدخل الهاء في نعتها ، ولو وصفها بأن معها رضيعا قال : كل مرضع ، قال ابن بري : أما مرضع فهو على النسب ، أي ذات رضيع ، كما تقول : ظبية مشدن : أي ذات شادن ، وعليه قول امرئ القيس :

فمثلك حبل قد طرقت ومرضعا فألهيتها عن ذي تمائم مغيل

فهذا على النسب ، وليس جاريا على الفعل ، كما تقول : رجل دارع وتارس ، معه درع وترس ، ولا يقال منه درع ولا ترس ، فلذلك يقدر في مرضع أنه ليس بجار على الفعل وإن كان قد استعمل منه الفعل ، وقد يحى مرضع على معنى ذات إرضاع أي لها لبن وإن لم يكن لها رضيع » اه .

(٢) المطفل : ذات الطفل من الانسان والوحش : أي معها طفلها ، وهي قريبة عهد بالنتاج ، ويقال : ليلة مطفل ، إذا كانت تقتل الأطفال ببردها .

(٣) حكى عن الفراء أن السماء تذكر وتؤنث ، فان كان ذلك صحيحا فقوله

معنى النسبة لهذا أيضاً ، وهذا يقدر في قولهم : إن ما هو بمعنى النسبة من الجرد عن الياء إما على فَعَالٍ أو فَاعِلٍ فقط ، وإما جارٍ ^(١) على ما تضمنه على وجه المبالغة نحو : عَزَّ عَزِيزٌ ، وَذُلَّ ذَلِيلٌ ، وشعر شاعرٌ ، وموت مائتٌ ، وهمُّ ناصبٌ ؛ فإن جميع ذلك معنى أطلق عليه اسم صاحب ذلك المعنى مبالغة ، إذ العزيز والذليل والشاعر والمائت والهام ^(٢) صاحب العز والذل والشعر والموت وال نصب ؛ كما يطلق على صاحب المعنى اسم ذلك المعنى مبالغة نحو رجل صَوْمٌ وعدل وماء غَوْرٌ : جعل الشعر كأنه صاحب شعر آخر ، كما قال المتنبي :

وَمَا أَنَا وَحَدِي قُلْتُ ذَا الشَّعْرِ كُلَّهُ

وَلَكِنْ لِّشَعْرِي فِيكَ مِنْ نَفْسِهِ شَعْرٌ ^(٣)

تعالى : (منقطر به) اسم فاعل جار على موصوفه ولا تأويل فيه ، وأكثر العلماء على أن السماء مؤنث ولهذا احتاجوا إلى التأويل في هذه الجملة ، فمنهم من أول في السماء فذكر أنها بمعنى السقف أو الشيء المرتفع ، ولهذا جاء الخبر عنها مذكراً ، ومنهم من أول في منقطر فذكر أنه نسب وليس اسم فاعل كالمؤلف ، وليس بجيد .

(١) هذا معطوف على قوله : « إما بمعنى المفعول الخ » .

(٢) الذي تقدم التمثيل به « ناصب » فكان الواجب أن يقول هنا : « والناصب » على أن نفس التمثيل بقوله « هم ناصب » ليس متفقاً مع ما قبله من الأمثلة ولا مع ما ذكره من الأصل الذي مثل له ، إلا أن يتمحل له بأن الهم بمعنى النصب فكان أنه قال : « ونصب ناصب » أو قال « وهم هام » فيكون متفقاً ، ثم إن صاحب اللسان نقل عن العلماء أنهم جعلوا قولهم : « هم ناصب » من قبيل « ماء دافق » و « عيشة راضية » فكان الهم ينصب فيه : أي فهو اسم فاعل بمعنى اسم المفعول

(٣) هذا البيت من قصيدة لأبي الطيب المتنبي يمدح بها علي بن أحمد بن عامر

الأنطاكي أولها قوله :

أَطَاعِنُ خَيْلًا مِنْ فَوَارِسِهَا الدَّهْرُ وَحِيدًا ، وَمَا قَوْلِي كَذًا وَمَعِيَ الصَّبْرُ
ومعنى هذا البيت - كما قال المكبري - أنا ما انفردت بعمل هذا الشعر ، ولكن

والموت كأنه يستصحب موتاً آخر ، والنصب كأنه يستلزم نصباً آخر : أى ليس هو شعراً واحداً ، ولا الموت موتاً واحداً ، ولا الهم همّاً واحداً ، بل كل منها مضاعف مكرر ، وقد يستعمل الفعل أيضاً بهذا المعنى نحو قولهم : جَدَّ جِدُّهُ ، وَنَمَّ تَمَامُهُ ، وأما قولهم : شغل شاغل ؛ فليس من هذا ، بل هو اسم فاعل على الحقيقة : أى شغل يشغل المشتغل به عن كل شغل آخر اعظمه فلا يتفرغ صاحبه لشيء آخر وكما استعملوا فعلاً لما كان في الأصل المبالغة في اسم الفاعل في معنى ذى الشيء الملازم له استعملوا فعلاً أيضاً ، وهو بناء مبالغة اسم الفاعل ، نحو عَمِلَ للكثير العمل ، وَطَعَنَ وَلَبَسَ وَلَسِنَ في معنى النسبة ، فاستعملوه في الجوامد نحو رجل نهرٌ لصاحب العمل بالنهار ، ورجل حَرِحَ وَسَتِهَ بمعنى حَرَىَّ وَاسْتَيَّ : أى الملازم لذلك الشغل ؛ فعلى هذا ليس معنى النسب مقصوراً على فاعل وفَعَّال ، بل يجيء عليه اسم الفاعل من الثلاثي وغيره نحو مُرْضِعٍ وَمُنْفَطِرٍ ، ويجيء من أبنية مبالغة اسم الفاعل فَعَّالٌ وَفَعَّلَ ؛ قال الخليل : وقالوا طاعم كاسٍ على ذا : أى على النسبة : أى هو ذو كسوة وذو طعام ، وهو مما يذم به ، أى ليس له فضل غير أن سياً كل ويلبس ، قال :

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا

وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِيُ (١)

شعري أعانني على مدحك ، لأنه أراد مدحك كما أردته ، وهو مأخوذ من قول أبي تمام :

تَغَايَرَ الشَّعْرُ فِيهِ إِذَا رَقَتْ لَهُ حَتَّى ظَنَنْتُ قَوَافِيهِ سَتَقْتَتِلُ

(١) هذا البيت من قصيدة للحطيئة هجا فيها الزبرقان بن بدر ، وأولها :

عَلَامَ كَلَفْتَنِي مَجْدَ ابْنِ عَمِّكُمْ وَالْعَيْسُ تَخْرُجُ مِنْ أَعْلَامِ أَوْطَاسِ

وقال السكري في شرح بيت الشاهد : يقول : حسبك أن تأكل وتشرب .

وقد استشهد بالبيت على أنهم قالوا : إن الطاعم الكاسي من باب النسبة ، ثم رد

ولا ضرورة لنا إلى جعل طاعم بمعنى النسبة ، بل الأولى أن نقول : هو اسم فاعل من طعيم يطعم مَسْلُوباً منه معنى الحدوث ، وأما كاسٍ فيجوز أن يقال فيه ذلك ؛ لأنه بمعنى مفعول : كماء دافق ، ويجوز أن يقال : المراد الكاسى نفسه ، والأظهر هو الأول ؛ لأن اسم الفاعل المتعدي إذا أطلق فالأغلب أن فعله واقع على غيره .

* قال : « الْجَمْعُ ؛ الثَّلَاثِيُّ : الْغَائِبُ فِي نَحْوِ فَلَسٍ عَلَى أَفْلَسٍ وَفُلُوسٍ ، وَبَابُ ثَوْبٍ عَلَى أَثْوَابٍ ، وَجَاءَ زَنَادٌ فِي غَيْرِ بَابِ سَيْلٍ ، وَرِثْلَانٌ وَبُطْنَانٌ وَغِرْدَةٌ وَسُقْفٌ وَأَنْجِدَةٌ شَاذٌ » .

جمع
التكسير
للاثلاثي
الاسم

أقول : اعلم أن جموع التكسير أكثرها محتاج إلى السماع ، وقد يغلب بعضها في بعض أوزان المفرد ؛ فالمصنف يذكر أولاً ما هو الغالب ، ويذكر بعد ذلك غير الغالب الذي هو كالشاذ .

قوله : « الجمع » لا إعراب له ، ولا لقوله : « الثلاثي » ؛ لأنهما أسمان غير مركبين . كما تقول : باب ، فصل ، ويجوز أن يرتفعاً على أن كل واحد منهما خبر

المؤلف ذلك في الطاعم وسلمه في الكاسى على ما تراه . ونقول : لا وجه لانتكار أن يكون الطاعم من باب النسبة ويكون من باب « عيشة راضية » و« ماء دافق » كما قاله في الكاسى . وكأنه رأى القراء قد ذكر هذا في الكاسى وسكت عنه في الطاعم فظن أن له حكماً آخر ، قال القراء : « الكاسى بمعنى المكسو ، كما أن العاصم في قوله تعالى (لا عاصم اليوم من أمر الله) بمعنى المعصوم ، ولا تتكرن أن يخرج المفعول على فاعل . ألا ترى أن قوله تعالى (من ماء دافق) بمعنى مدفوق ، و (عيشة راضية) بمعنى مرضية ، يستدل على ذلك بأنك تقول : رضيت هذه العيشة ، ودفق الماء ، وكسى العريان ، بالبناء للمفعول . ولا تقول ذلك بالبناء للفاعل » اهـ

المبتدأ . أى : هذا باب الجمع ؛ وهذا باب الثلاثى كيف يجمع ، ثم ابتداء وقال :
« الغالب فى نحو فلس أن يجمع على أفلس » .

اعلم أن الغالب أن يجمع فعْل المفتوح الفاء الساكن العين فى القلة على أَفْعُل ،
إلا أن يكون أجوف واويا أو يائيا ، فإن الغالب فى قلته أفعال : كَثُوبٌ وأثواب
وسوط وأسواط وبيّت وأبيات وشيخ وأشياخ ، وذلك لأنهم لو قالوا فيه أيضاً أَفْعُل
نحو أسوط وأبيّت لثقلت الضمة على حرف العلة وإن كان قبلها ساكن ؛
لأن الجمع ثقل لفظا ومعنى فيستثقل فيه أدنى ثقل ، وقد جاء فيه أَفْعُل قليلا
نحو أقوس وأثوب وآير وأعين ؛ وقد يحىء غير الأجوف فى القلة على أفعال أيضاً
قليلا كفرخ وأفراخ وفرّد وأفراد ، لكن الأغلب فى الأجوف وفيما سواه ما ذكرناه
أولا ، والغالب فى كثرة فعْل أن يكون على فُعُول وفعال ككُعُوب^(١) وكِعَاب
وقد ينفرد أحدهما عن صاحبه كبُطْن وِبُطُون وبعْل وبعال ، وكذا المضاعف نحو
صَكَّ وصُكَّوك^(٢) وصِكَّاك ، والناقص : كدَلَّو ودِلِّي ودِلَاء ، وثَدَّى وثَدَّى^(٣)
وظبى وظباء ، وأما الأجوف فإن كان واويا ففُعُول فيه قليل ، والأكثر
الفِعَال لاستثقال الضمة على الواو فى الجمع وبعده الواو ، ولا يستثقل ذلك فى المصدر

(١) الكموب : جمع كعب ، وهو العظم الناشز فوق القدم ، وكل مفصل
للعظام كعب .

(٢) الصك : الكتاب ، وذكر فى القاموس أنه جمع فى القلة على أصك (بفتح
الهمزة وضم الصاد ، وأصله أصكك مثل أفلس ، ثم نقلت ضمة أول المثلىن إلى
الساكن قبله وأدغم المثلان) وعلى صكوك وصكاك كما قال المؤلف .

(٣) الثدى : بفتح فسكون ، أو بزنة العصا - خاص بالمرأة ، وقيل : عام ،
ويجمع على أثد ، مثل أدل ، وعلى فعول فيقال ثدى - بكسر الدال ، وثأؤه
مضمومة أو مكسورة .

كَالْعُورِ^(١) وَالسُّورِ^(٢) ، وقد يجيء في الجمع كَالْمُؤُوجِ في جمع الْفَوْجِ ، فأما إذا جمعته على فِعَالٍ فإنَّ الكلمة تخف بانقلاب الواو ياء ، ولما استبدل الواو بأحد الجمعين المذكورين استبدل الياء بالآخر ، أعني فُعُولاً ، فلم يجيء فيه فِعَالٌ ، وأيضاً لو قيل فيه بَيَاتٍ كَحَيَاضٍ لَاتَّبَسَ الواو بالياء [وَشَدَّ ضَيَافٌ في جمع ضَيْفٍ] وقد يزداد التاء على فُعُولٍ وَفِعَالٍ لتأكيد معنى الجمعية كَعُمُومَةٍ وَخُؤُولَةٍ وَخُيُوطَةٍ وَعُمُورَةٍ وَفَحَالَةٍ .

فالوجه على ما قرنا أن يقال : الغالب في قلة فَعَلٍ أَفْعُلٍ في غير باب بيت وثوب ، فانهما على أثواب وأبيات ، وفي كثرته فُعُولٌ ، في غير باب ثوب ؛ فانه على ثياب ، وَفِعَالٌ ، في غير باب سَيْلٌ ، فانه على سَيْلٍ . قال سيديويه : القياس في فَعَلٍ ما ذكرناه ، وما سوى ذلك يعلم بالسمع ، فلو اضطر شاعر أو ساجع في جمع فَعَلٍ إلى شيء مما ذكرنا أنه قياسه فلا عليه أن يجمعه عليه ، وإن لم يسمع

فالمسموع في قلة فَعَلٍ في غير الأجوف أفعال كَأَنفٍ وَآَنَافٍ ، وفي كثرته فِعْلَانٌ كَحِشَّانٍ وَرِئْلَانٍ^(٣) وَفِعْلَانٌ كظُهْرَانٍ وَبُطْنَانٍ^(٤) . قال سيديويه : وَفِعْلَانٌ — بالكسر — أقلهما ، وَفِعْلَةٌ كغِرْدَةٍ فِي غَرْدٍ ، وهو الكِجَّةُ ، وكذا جِبَاءَةٌ وَفِقْعَةٌ فِي جَبٍّ وَفَقْعٌ لِلْكِبَاءَةِ أَيْضاً ، وَفُعْلٌ بضمين كسُفٍّ وَدُهْنٍ^(٥)

(١) الغُور : مصدر غاريغور ، ومثله الغور ، ومعناه الدخول في الشيء ، وذهاب الماء في الأرض ، وإتيان الغور ، وغروب الشمس .
(٢) السُّور : مصدر سار الشراب في رأس شاربه يسور ، ومثله السور ، والسُّور ، إذا دار وارتفع .

(٣) الرئْلان (بكسر فسكون) جمع رَأَل (بفتح فسكون) وهو ولد النعام

(٤) انظر (١ : ١١ و ١٦) من هذا الكتاب

(٥) الدهن (بفتح فسكون) وقد تضم داله : هو قدر ما يبل وجه الأرض

ويجوز أن يخفف عند بنى تميم كما في عُنُق ، وهو في الجمع لثقله أولى ، وأفعلة في جمع
فَعَلَ شاذ كأَنَحَدَ في نَجْد ، وهو المكان المرتفع ، قال الجوهري : هو جمع نُجُود جمع
نَجْد ، جمع فُعُول على أفعلة تشبيها له بفُعُول بفتح الفاء فإنه يجمع عليه كعمود
وأعمدة ، وأما نحو الكليب والمعيز فهو عند سيبيويه جمع ، وعند غيره اسم الجمع ،
ففعيل في فعل أقل من فعلة . وفعلة أقل من فعلان ، بالكسر ، وهو أقل من
فعلان بالضم

وربما اقتصر في فعل على أفعل وأفعال في القلة والكثرة . كالأكف
والأزاد (١)

واعلم أن جمع القلة ليس بأصل في الجمع ، لأنه لا يذكّر إلا حيث يراد بيان
القلة ، ولا يستعمل لجرد الجمعية والجنسية كما يستعمل له جمع الكثرة . يقال : فلان
حسن الثياب ، في معنى حسن الثوب ، ولا يحسن حسن الأثواب ، وكم عندك من
الثوب أو الثياب ، ولا يحسن من الأثواب ، وتقول : هو أنبلُ الفتيان ، ولا تقل
أنبلُ الفتية ، مع قصد بيان الجنس

قال : « ونحو حمل^(٢) على أحمالٍ ومحمول ، وجاء على قِداح^(٣) وأرجلٍ

من المطر ، ويجمع على دهان مثل رجال ، ولم تقف فيما بين أيدينا من كتب
اللغة على أنه يجمع على فعل كما قال المؤلف ، ولعل ما ذكر المؤلف أنه جمع ليس
كما توهمه بل هو مفرد ، وأصله دهن مثل قفل فأتبع عينه لقائه فصار بضميتين
كعنق . كما هو مذهب عيسى بن عمر في نحو عسر ويسر .

(١) الأَرَاد : جمع رَأَد ، والرَأَد : الشابة الحسنة ، وهو أيضا روتق الضحى ،
ويقال : هو ارتفاعه ، والرَأَد أيضا : أصل اللحي الناقية تحت الأذن .
(٢) الحمل - بكسر أوله - ما حملته على عاتقك أو نحوه ، فإذا فتحت أوله فهو
ما حملته الأثني في بطنها .

(٣) القِداح : جمع قدح بكسر أوله وسكون ثانيه ، وهو السهم قبل أن
يراش وينصل .

وَصْنَوَانٍ وَذُوْبَانٍ وَقِرْدَةٍ »

أقول : أعلم أن ما كان على فِعْل فانه يجمع في القلة على أفعَال ، في الصحيح كان أو في الأجوف أو في غيرها ، وربما كان أفعال لقلة وكثرة كأخماس^(١) وأشبار ، قال سيديويه : وفي الكثرة على فُعُول وفِعَال ، والفُعُول أكثر ، وربما اقتصروا على واحد منهما في القليل والكثير معاً ، فان كان أجوف يائيًا لزمه الفُعُول كالْفُيُول والْجُيُود ، ولا يجوز الفِعَال كما مر في فَعَل ، وإن كان واويًا لزمه الفِعَال ولا يجوز الفُعُول كريح ورياح ، كما ذكرنا في فَعَل ، هذا الذي ذكرناه في فَعَل هو الغالب ، وقد يجيء على أَفْعُل كأَرْجُل ، وعلى فِعْلَان كَصْنَوَان^(٢) وقِنَوَان^(٣) وبعضهم يضم فاءهما ، وعلى فُعْلَان كذُوْبَان وصُرْمَان في صِرْم وهو القليل من الابل ، وعلى فِعْلَةٍ كقِرْدَةٍ ، وجاء فيه فَعِيل كضريس^(٤) قال : « ونحو قُرءَ عَلَى أَقْرَاءَ وَقُرُوءَ^(٥) ، وجاء على قِرْطَةٍ وَخِفَافٍ وفُلْكِ ؛ وَبَابُ عودٍ عَلَى عِيدَانِ »

(١) الأخماس : جمع خمس - بكسر فسكون - وهو من أظاء الابل ، وذلك أن ترعى أربعة أيام ثم ترد الماء في الخامس .

(٢) صنوان : جمع صنو ، وهو الأخ الشقيق ، والابن ، والعم ، والشئ يخرج مع آخر من أصل واحد .

(٣) قنوان : جمع قنو ، وهو من التمر بمنزلة العنقود من العنب .

(٤) الضريس : جمع ضرس ، ويقال : هو اسم جمع له ، مثل المعيز والكلب ؛ والضرس من الأسنان .

(٥) القرء - بضم فسكون - الحيض والطهر ، وهو من الأضداد ، قال أبو عبيد : القرء يصلح للحيض والطهر ، وأظنه من أقرأت النجوم إذا غابت ، واجمع أقرء ، وفي الحديث « دعى الصلاة أيام أقرائك » وقروء على فُعُول ، وأقرؤ والأخيرة عن اللحياني ، ولم يعرف سيديويه أقرء ولا أقرؤا ، قال : استغنوا عنه بفُعُول .

أقول : اعلم أن فُعْلاً يكسر في القلة على أفعال ، في الأجوف كان أو في غيره ، وقد يجيء للقليل والكثير ، نحو أركان وأجزاء ، وقد شذ في قلبه أفعال كأر كُن ، ويكسر في الكثرة على فِعَالٍ وفُعُول ، وفُعوْل أكثر كهروج وبرود وجنود ، وفِعْمَال في المضاعف كثير كقِفَافٍ ^(١) وخِفَاف وعِشَاشٍ ^(٢) ؛ هذا هو الغالب في فُعْلٍ .

وقد يجيء فيه فعلة كقِرْطَةٍ ^(٣) وحِجْرَةٍ ^(٤) وخِرَاجَةٍ ^(٥) ؛ وفُعْلٌ كفُفْلِك في فُفْلِك ، قال تعالى في الواحد : (في الفلك المشحون) وفي الجمع : (حتى إذا كنتم في الفلك وجريين بهم) وذلك لأن فُعْلاً وفِعْلاً يشتركان في أنهما جُمعا على أفعال كصُلب وأصْلَاب وجَمَل وأَجْمَال ، وفَعْلٌ يجمع على فُعُل كأَسَدٌ وأُسَدٌ ، ففُعْلٌ جمع عليه أيضاً ، وفُعْلٌ وفَعْلٌ يشتركان في كثير من المصادر ، كالسُّتَمِّم والسَّتَمِّم والبُخْل والبَخْل ،

وفَعْلٌ وفِعْلٌ بفتح الفاء وكسرها وسكون عينهما كثيران في كلامهم فتصرف في تكسيرها أكثر من التصرف في باقي جموع الثلاثي ، وفُعْلٌ بالضم قريب منهما في الكثرة

قوله « وباب عود على عيدان » يعني أن فُعْلاً إذا كان أجوف لا يجمع في الكثرة إلا على فِعْلَان كعيدان وحييتان ، وأما في القلة فعلى أفعال كما هو قياس

(١) القفاف : جمع قف ، وهو ما ارتفع من الأرض وصلبت حجارته ولم يبلغ أن يكون جبلا .

(٢) العشاش : جمع عش ، وهو وكر الطائر يجمعه من دقاق الحطب ويجعله في أفنان الشجر .

(٣) القرطه : جمع قرط ، وهو ضرب من حلي الأذن ، وهو أيضا نبات ، وهو أيضا شعلة النار ، والضرع

(٤) الجحرة : جمع حجر ، وهو ما تحتقره السباع أو الهوام لتسكنه

(٥) الخرجة : جمع خرج ، وهو وعاء ذوجانين

الباب كأ كُوز وأ كُواب ، ويشارك الأجوفَ في فِعْلانِ غيرُهُ أيضا كَحُشٍّ — وهو البستان — وَحِشَّانٍ ؛ ويجمع حُشَّانٌ ^(١) بالضم على حَشَّاشِينَ كما جمع مُصْران وهو جمع مَصِيرٍ على مَصَارِينَ ، ولا يمتنع أن يكون حِشَّانٌ جمع حَشٍّ بالفتح ؛ لأنه لغة في الحش بالضم كثور وثيران ، والأول قول سيديويه .

قال : « وَنَحْوُ جَمَلٍ عَلَى أَجْمَالٍ وَجِمَالٍ ، وَبَابُ تَاجٍ عَلَى تَيْجَانٍ ، وَجَاءَ عَلَى ذُكُورٍ وَأَزْمُنٍ وَخِرْبَانٍ وَحُمْلَانٍ وَجِيرَةٍ وَحِجْلِي »

أقول : اعلم أن ما كان على فَعْلٍ فَإِنَّكَ تقول في قلته أفعَل ، في الأجوف أو في غيره ، نحو أَجْمَالٍ ^(٢) وَأَتَوَاجٍ وَأَقْوَاعٍ ^(٣) وَأُنْيَابٍ ، وجاء قلته على أَفْعُلٍ نادراً كَأَزْمُنٍ وَأَجْبُلٍ وَأَعْصِيٍّ وَأَعْصَا ، ويجوز أن يكون أزمَن جمع زَمَانٍ كَأَمْسَكْنٍ فِي مَسْكَانٍ ، وذلك لِحُلِّ فَعْمَالٍ المذكور على فَعْمَالٍ المؤنث ؛ فَإِنْ أَفْعُلٌ فِيهِ قِيَاسٌ ، على ما يجيء ، نحو عَنَاقٍ ^(٤) وَأَعْنُقٍ ، وجاء في الأجوف اليائي أُنَيْبٌ ، وفي الواوي أَدُورٌ وَأَنْوَرٌ [وَأَسْوَقٌ ، قال يونس : إِذَا كَانَ فَعْلٌ مُؤَنَّثًا بغير تاء جُمِعَ على أَفْعُلٍ هو القياس] ^(٥) كما أن فِعْالاً وَفَعِيلًا إِنْ كَانَتْ مُؤَنَّثَةً

(١) اتصال هذا الكلام بما قبله غير واضح ، والذي نعتقده أن في الكلام سقطا ، وأن أصل العبارة هكذا : « كَحَشٍّ وهو البستان وحشَّانٍ بالكسر ، وقد جمع على حشَّان بالضم ، ويجمع حشَّان بالضم على حشَّاشِينَ كما جمع مصران — الخ »

(٢) في نسخة « أَجْبَالٍ » بالباء الموحدة ، وهي صحيحة أيضا

(٣) الأقواع : جمع قاع ، وهو الأرض السهلة المطمئنة التي انفرجت عنها الجبال

(٤) العناق : الأنثى من أولاد المعز

(٥) سقطت هذه العبارة من جميع النسخ المطبوعة وهي في النسخ الخطية

فقياسها أفعال كما يجيء ، قال سيبويه : بل أفعال فيه شاذ ، وإن كان مؤنثاً ، ولو كان قياساً لما قيل رَحَى وأَرْحَاءَ وَقَدَمَ وَأَقْدَامَ وَغَنَمَ وَأَغْنَامَ ، وتقول في كثيره فِعَالٌ وفُعُولٌ في غير الأجوف ، والفِعَالُ أكثر ، وقد تزايد التاء كالحجارة والدَّكَارَةُ والدُّكُورَةُ لتأكيد الجمعية ، وأما الأجوف فالقياس فيه الفِعْلَانِ كالتَّيْجَانِ والجِرَّانِ والقِيْعَانِ والسَّيْجَانِ ^(١) وقد جاء في الصحيح أيضاً قليلاً كالتَّيْشَانِ ^(٢) وقد جاء في الأجوف فُعْلٌ أيضاً كالذُّورِ والسُّوقِ والنَّيْبِ ، كأنهم أرادوا أن يُكْسَرُوا على فُعُولٍ فاستعملوا ضم حرف العلة في الجمع وبعدها الواو فَبَنَوَهُ على فُعْلٍ ، وجاء سُوقٌ أيضاً على الأصل ، لكنه همز الواو للاستئصال ، وكل واو مضمومة ضمة غير إعرابية ولا للساكنين جاز همزها . فالزمت ههنا للاستئصال ، وكذا جاء نِيُوبٌ ، وليس فُعُولٌ فيه مستمرا ، بل بابه فُعْلٌ كما مر ، وجاء في غير الأجوف فُعْلٌ أيضاً كَأَسَدٌ ووُثْنٌ ، وقال بعضهم : لفظ الجمع لا بد أن يكون أثقل من لفظ الواحد ، فأسد أصله أُسُودَ ثُمَّ أُسِدَ ثُمَّ أُسِدَ فُخِفَ ، والحق أن لا منع من كونه أخف من الواحد كَأَحْمَرٌ وَحُمْرٌ ، وَحِمَارٌ [وَحْمُرٌ] وغير ذلك ، وأصل نَيْبٍ فُعْلٌ كالسُّوقِ قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ، وليس فِعْلٌ من أنبئية الجمع ، ولم يأت في أجوف هذا الباب فِعَالٌ ، كأنه جعل فِعْلَانِ عوض فِعَالٍ وفُعْلٍ عوض فُعُولٍ ، هذا الذي ذكرت قياس هذا الباب ، ثم جاء في غير الأجوف فُعْلَانِ أيضاً كَحُمْلَانِ ^(٣) وسُلُكَانِ في سَلَكٍ وهو المظمن من الأرض

(١) السَّيْجَانِ : جمع ساج ، وهو شجر ، والساج أيضاً : الطيلسان الأخضر أو الأسود

(٢) الشَّيْثَانِ : جمع شَيْث - بفتح الشين والباء - وهو دويبة ذات ست قوائم طوال : صفراء الظهر وظهور القوائم ، سوداء الرأس ، زرقاء العين

(٣) الحُمْلَانِ : جمع حمل ، وهو الجذع من أولاد الضأن

وَفِعْلَانٌ كَخِرْبَانٍ ^(١) وَبِرْقَانٍ ^(٢) وَشَبْنَانٍ ، وَفِعْلَةٌ كَجَبْرَةٍ وَقِيْعَةٌ وَإِخْوَةٌ ،
وَفِعْلَى كَحَبْلَى ^(٣) ، وَهُوَ شَادٌّ لَمْ يَأْتِ مِنْهُ إِلَّا هَذَا ^(٤) ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ :
بَلْ هُوَ لُغَةٌ فِي الْحَبْلِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ جَمْعٌ ، وَلَمْ يَأْتِ فِي قَلَّةِ الْمُضَاعَفِ وَلَا كَثْرَتِهِ
إِلَّا أَفْعَالٌ كَأَمْدَادٍ ^(٥) وَأَفْنَانٍ ^(٦) ، وَالْبَابُ ^(٧) ، كَمَا لَمْ يَجَاوِزُوا فِي بَعْضِ
الصَّحِيحِ ذَلِكَ كَالْأَقْلَامِ وَالْأَرْسَانِ ^(٨) وَالْأَغْلَاقِ ^(٩) ، قَالَ سَيَمُويَه : فَإِنْ
بُنِيَ الْمُضَاعَفُ عَلَى فِعْعَالٍ أَوْ فُعُولٍ أَوْ فِعْلَانٍ [أَوْ فُعْلَانٍ] فَهُوَ الْقِيَاسُ ،
وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ شَيْئًا عَنِ الْعَرَبِ ، فَلِزُومِ فَعْعَلٍ مُفْتَوَحِ الْعَيْنِ لِأَفْعَالٍ أَكْثَرَ مِنْ

(١) الْخِرْبَانُ : جَمْعُ خَرَبٍ - بَفَتْحَتَيْنِ - وَهُوَ ذِكْرُ الْحَبَّارِيِّ ، وَيُطْلَقُ عَلَى
الشَّعْرِ يَكُونُ فِي الْخَاصِرَةِ وَوَسْطِ الْمَرْفِقِ

(٢) الْبِرْقَانُ : جَمْعُ بَرَقٍ - بَفَتْحَتَيْنِ - وَهُوَ الْحَمْلُ وَزَنَا وَمَعْنَى

(٣) الْحَبْلُ - بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالْجِيمِ - : طَائِرٌ عَلَى قَدْرِ الْحَمَامِ كَالْقَطَا
أَحْمَرُ الْمَنْقَارِ وَالرَّجْلَيْنِ وَيُسَمَّى الْكُرْوَانُ أَيْضًا . (انْظُرْ ج ١ ص ١٩٩)
(٤) قَوْلُ الْمُؤَلَّفِ « وَهُوَ شَادٌّ لَمْ يَأْتِ مِنْهُ إِلَّا هَذَا » إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّ هَذَا

الْوِزْنَ مِنَ الْجُمُوعِ غَرِيبٌ نَادِرٌ لَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ سِوَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ فَغَيْرُ مُسَلِّمٍ ، لِأَنَّهُ قَدْ
وَرَدَ عَلَيْهَا ظَرْبِي فِي جَمْعِ ظَرْبَانٍ ، وَهُوَ دَوِيَّةٌ مُنْتَنَةِ الرِّيحِ ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ
مِنْ فَعْلٍ - بَفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ - اسْمُ جَمْعٍ عَلَى فَعْلٍ سِوَى حَبْلٍ وَحَبْلَى فَهُوَ كَلَامٌ
مُسْتَقِيمٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ . وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ حَبْلَى اسْمٌ لِلْجَمْعِ

(٥) الْأَمْدَادُ : جَمْعُ مَدَدٍ ، وَهُوَ الْعَسْكَرُ تَلْحَقُ بِالْفَزَاةِ

(٦) الْأَفْنَانُ : جَمْعُ فَنٍّ ، وَهُوَ الْفَصْنُ

(٧) الْأَلْبَابُ : جَمْعُ لَبِّبٍ ، وَهُوَ مَوْضِعُ الْقَلَادَةِ مِنَ الصَّدْرِ وَمَا يَشُدُّ فِي
صَدْرِ الدَّابَّةِ لِيَمْنَعَ تَأْخُرَ الرَّحْلِ

(٨) الْأَرْسَانُ : جَمْعُ رَسَنٍ ، وَهُوَ الزَّمَامُ إِذَا كَانَ عَلَى الْأَنْفِ ، وَيُطْلَقُ
عَلَى الْحَبْلِ

(٩) الْأَغْلَاقُ : جَمْعُ غَلَقٍ ، وَهُوَ مِفْتَاحُ الْبَابِ

لِزُومِ فَعَلٍ سَا كُنَ الْعَيْنُ لِأَفْعُلٍ ، وَذَلِكَ لِحِفَةِ فَعَلٍ وَكَثْرَتِهِ فَتَوَسَّعُوا فِيهِ أَكْثَرَ مِنْ تَوَسُّعِهِمْ فِي فَعَلٍ ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ الشَّاذُّ فِي جَمْعِ فَعَلٍ مَفْتُوحَ الْعَيْنِ أَقْلٌ مِنَ الشَّاذِّ فِي جَمْعِ فَعَلٍ سَا كُنْه .

قال : « وَنَحْوُ فَنَحْذِ عَلَى أَفْخَازٍ فِيهِمَا ، وَجَاءَ عَلَى نُمُورٍ وَنُمُرٍ »

أقول : يعنى أن فَعِلًا الْمَكْسُورَ الْعَيْنُ يَكْسُرُ فِي الْكَثْرَةِ وَالْقَلَّةِ عَلَى أَفْعَالٍ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَقْلٌ مِنْ بَابِ فَعَلٍ مَفْتُوحِ الْعَيْنِ بِكَثِيرٍ ؛ كَمَا أَنَّ فَعِلًا مَفْتُوحَ الْعَيْنِ أَقْلٌ مِنْ فَعَلٍ سَا كُنْه ، وَالْبَنَاءُ إِذَا كَثُرَ تَوَسَّعَ فِي جَمْعِهِ ، فَلِهَذَا جَاءَ لِمُضَاعَفِ فَعَلٍ سَا كُنَ الْعَيْنُ بِنَاءِ قَلَّةٍ وَكَثْرَةٍ نَحْوُ صَكٍّ وَأَصْكٍ وَصِكَكٍ وَصُكُوكٍ ، وَلَمْ يَأْتِ لِمُضَاعَفِ فَعَلٍ مَفْتُوحِ الْعَيْنِ إِلَّا أَفْعَالٌ فِي الْقَلَّةِ وَالْكَثْرَةِ كَأَمْدَادٍ وَأَفْنَانٍ وَفَعِلٍ بِكَسْرِ الْعَيْنِ أَقْلٌ مِنْ فَعَلٍ بَفَتْحِهَا فَتَنْقُصُ تَصْرِفُهُ عَنْهُ بِأَنْ لَزِمَ فِي جَمْعِهِ أَفْعَالٌ فِي قَلَّةِ الصَّحِيحِ وَغَيْرِهِ وَكَثَرْتُهُمَا ، وَجَاءَ نُمُورٌ عَلَى التَّشْبِيهِ بِبَابِ الْأَسْوَدِ ، وَنُمُرٌ مُخَفَّفٌ مِنْهُ .

قال : « وَنَحْوُ عَجْزٍ عَلَى أَعْجَازٍ ، وَجَاءَ سِبَاعٌ ، وَلَيْسَ رَجَلَةٌ

بِتَكْسِيرِ »

أقول : اعلم أن فَعِلًا بضم العين أقل من فَعِلٍ بكسرها ، فهو أولى بأن يكون قلته وكثرته على لفظ واحد ، وهو أفعال ، وقد يجيء على فعال كسباع ورجال ، وذلك لتشبيهه بفَعَلٍ مَفْتُوحِ الْعَيْنِ .

قوله « رَجَلَةٌ » بفتح الراء وسكون الجيم « ليس بتكسير » بل هو اسم جمع ؛ لأن فَعْلَةً ليس من أوزان الجموع وقياسه أَرْجَالٌ كَأَعْجَازٍ ، رَجَلَةٌ لِلْقَلِيلِ ، وَرِجَالٌ لِلْكَثِيرِ .

قال : « وَنَحْوُ عَنَبٍ عَلَى أَعْنَابٍ ، وَجَاءَ أَضْلُعٌ وَضُلُوعٌ »

أقول : قال سيديويه : باب عنب أكثر من باب عجز ، و باب كبد أكثر من باب عنب ، و باب جبل أكثر من باب كبد ، و باب بحر أكثر من باب جبل ؛ فباب عنب على أفعال في القلة والكثرة ، وقديجيء في القلة على أفعال كأضلع ، قال سيديويه : شبه بالأزمن في جمع الزمن ، وقديجيء في الكثرة أفعول كالضلع والأروم^(١) .

قال : « وَنَحْوُ إِبِلٍ عَلَى آبَالٍ فِيهِمَا »

أقول : أى في القليل والكثير ؛ لِقَلَّةِ فَعِيلٍ ، وهو لغات معدودة ما ذكرنا . قال : « وَنَحْوُ صُرْدٍ عَلَى صِرْدَانٍ فِيهِمَا ، وَجَاءَ أَرْطَابٌ وَرِبَاعٌ فِيهِمَا »

أقول : أى في القلة والكثرة ، لما اختص فعل بنوع من المسميات ، وهو الحيوان كالنُعْرِ والضَّرْدِ^(٢) ، خَصَّوْهُ بجمع ، وأيضاً كأنه منقوص من فَعَالٍ كغُرَابٍ وَغُرْبَانٍ . أو مشبه به ، وشدمنه رُبْعٍ [وَأَرْبَاعٍ] وَرِبَاعٍ^(٣) تشبيهاً بِجَمَلٍ وَاجْتِمَالٍ وَجَمَالٍ ، لأنه منه ، وأما رُطْبٌ وَأَرْطَابٌ وَرِطَابٌ فليس رطب في الحقيقة من باب فعل الموضوع لواحد ؛ لأنه جنس لِرُطْبَةٍ ، وكأنه جَمَعُهَا ، ومثله مُصَعٌّ وَمُصْعَةٌ لَجَنَى الْعَوْسِجِ^(٤) .

قال : « وَنَحْوُ عُنُقٍ عَلَى أَعْنَاقٍ فِيهِمَا »

-
- (١) الأروم : جمع إرم - مثل ضلع وعنب - والأروم : حجارة تنصب علماً في المقازة ، وفي الحديث « ما يوجد في آرام الجاهلية وخربها فيه الخمس »
- (٢) أنظر (ج ١ ص ٢٨١ هـ ١٥ و ٢) من هذا الكتاب
- (٣) الربع : الفصيل ينتج في الربيع ، وهو أول التناج .
- (٤) العوسج : شجر من شجر الشوك ، وثمره أحمر مدور كأنه خرز العقيق

أقول : قال سيبويه باب عَنْق كَبَابِ عَضُدٍ فِي الْقَلَةِ ؛ وَجَمْعُهُ أَفْعَالٌ فِي الْقَلَةِ وَالْكَثْرَةِ .

قال : « وَامْتَنَعُوا مِنْ أَفْعُلٍ فِي الْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ ، وَأَقْوُسٌ وَأَثْوُبٌ وَأَعْيُنٌ وَأَنْيَبٌ شَاذٌ ، وَامْتَنَعُوا مِنْ فِعَالٍ فِي الْيَاءِ دُونَ الْوَاوِ ، كَفَعُولٍ فِي الْوَاوِ دُونَ الْيَاءِ ، وَفُؤُوجٌ وَسُؤُوقٌ شَاذٌ »

أقول : يعني أن أفْعُل لا يجيء في الأجوف من هذه الأمثلة العشرة المذكورة واو يا كان أو يائيا ، وفعالا لا يجيء في الأجوف اليائي من جميع الأمثلة المذكورة ؛ وقد يجيء في الواوى كَحَيَاضٍ وَثِيَابٍ ، وَفُؤُولًا يجيء في اليائي دون الواوى ، كَفُيُوحٍ ^(١) وَسُيُولٍ ، وقد ذكرنا ذلك في شرح جمع فَعْلٍ

لما فرغ من جموع أبنية الثلاثي المجرد إذا كان اسما مذكرا شرع في جموعها إذا كانت مؤنثة بالتاء ، فقال :

« الْمُؤَنَّثُ : نَحْوُ قَصْعَةٍ عَلَى قِصَاعٍ وَبُدُورٍ وَبَدَرٍ وَثُوبٍ ، وَنَحْوُ لِقْحَةٍ عَلَى لِقْحٍ غَالِبًا ، وَجَاءَ عَلَى لِقَاحٍ وَأَنْعَمَ ، وَنَحْوُ بَرْقَةٍ عَلَى بَرْقٍ غَالِبًا ، وَجَاءَ عَلَى حُجُوزٍ وَبِرَامٍ »

جمع
تكسير
الثلاثي
المؤنث

أقول : أعلم أن فَعْلَةً تَكْسَرُ عَلَى فِعَالٍ غَالِبًا فِي الصَّحِيحِ وَغَيْرِهِ ، كَقِصَاعٍ

(١) الفيوح : جمع فيح - بفتح الفاء وسكون الياء المثناة وآخره حاء مهملة - وهو خصب الربيع في سعة البلاد . وفي نسخة « فيوج » - بالجميم مكان الحاء - وهي صحيحة أيضا ، والفيوج : جمع فيج ، وهو رسول السلطان الذي يسعى على رجله ، أو هو المسرع في مشيه الذي يحمل الأخبار من بلد إلى بلد . قيل : هو فارسي معرب .

وركاء^(١) وِدَبَابٍ^(٢) ، وجاء على فَعَلٍ وكأنه مقصور فَعَالٌ نحو هَضْبَةٍ^(٣) وهَضْبٍ وحَلَقَةٍ^(٤) وحَلَقٍ ، وقد جاء فيه فُعُولٌ أيضا لأن فُعُولًا وفَعَالًا أخوان في جمع فَعَلٍ مذكر فَعْلَةٌ إلا أن فُعُولًا ههنا قليل كناية^(٥) ومُؤُونٌ وبَدْرَةٌ^(٦) وبُدُورٌ ، وفي جمع فَعَلٍ كثير ؛ لأن فَعَالًا أخف من فَعْلَةٍ وأكثر استعمالًا ؛ فكان أكثر تصرفًا ، وإنما غلب في فَعْلَةٍ فَعَالٌ دون فُعُولٍ لأنه أخف البناءين .

وإذا كان فَعْلَةٌ أجوف واويا فقد يجمع على فَعَلٍ كدُؤَلٍ ونُؤَبٍ^(٧)

(١) الركاء : جمع ركوة — مثلية الراء — وهى إناء صغير من جلد يشرب فيه الماء ، وتجمع على ركوات أيضا

(٢) الدباب : جمع دبة — بفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة — وهى الكتيب من الرمل

(٣) الهضبة : كل صخرة راسية صلبة ضخمة ، وقيل : الجبل المنبسط على الأرض

(٤) الحلقة — بفتح الحاء وسكون اللام — : كل شئ مستدير كحلقة الحديد والفضة والذهب والناس ، وقد روى فى اللام الفتح ، قال فى اللسان : « وقد حكى سيويوه فى الحلقة فتح اللام وأنكرها ابن السكيت وغيره ، وقال اللحيانى : حلقة الباب وحلقته بأسكان اللام وفتحها ، وقال كراع : حلقة القوم وحلقته (بأسكان اللام وفتحها) وحكى الأُموى : حلقة القوم بالكسر (يريد كسر الحاء) ، قال : وهى لغة بني الحرث بن كعب » اه بتصرف

(٥) المانة : قيل : هى الخاصرة ، وقيل : هى السرة وما حولها ، وقيل : هى لحمة تحت السرة إلى العانة

(٦) البدرة : جلد السخلة إذا فطمت ، وهى أيضا كيس فيه ألف أو عشرة آلاف درهم أو سبعة آلاف دينار

(٧) النوب : جمع نوبة — بفتح أوله وسكون ثانيه — وهى المصيبة من مصائب الدهر ، قال ابن جنى : محىء فعلة (بفتح فسكون) على فعل (بضم

وَجُوبٌ ^(١) وليس هذا قياسَ فَعْلَةٍ — بفتح الفاء — بل هو محمول في ذلك على فَعْلَةٍ — بضمها — نحو بُرْقَةٍ وَبُرْقٌ وَدُؤْلَةٌ وَدُؤْلٌ ، وقد جاء في ناقصه فَعْلٌ أيضاً شاذاً كقَرِيَّةٍ وَقَرِيٌّ ، قال أبو علي : وَبَرَوَةٌ ^(٢) وَبُرِّيٌّ ، قال : وهو الذي يجعل في أنف البعير ، والمعروف في هذا المعنى البرة ، وفي كتاب سيبويه نَزْوَةٌ ^(٣) وَنَزْيٌ — بالنون والزاي — ولا شك أن أحدهما تصحيفُ الآخر

ففتح) يريك كأنها إنما جاءت عندهم من فعلة فكان نوبة نوبة (الأولى بفتح فسكون والثانية بضم فسكون) وإنما ذلك لأن الواو مما سبيله أن يأتي تابعا للضمة ، قال : وهذا يؤكده عندك ضعف حروف اللين الثلاثة « اه ملخصا من اللسان (١) الجوب : جمع جوبة — بفتح فسكون وهي الحفرة المستديرة الواسعة وكل فضاء أملس سهل بين أرضين

(٢) قال في اللسان : « والبرة الخليخال ، حكاه ابن سيده فيها يكتب بالياء ، والجمع براة (كقضاة) وبري وبرين ، وبرين (بضم الباء وكسر ها) . والبرة : الحلقة في أنف البعير وقال اللحياني : هي الحلقة من صفر أو غيره تجعل في لحم أنف البعير ، وقال الأصمعي : تجعل في أحد جانبي المنخرين والجمع كالجمع (يريد أن جمعها بمعنى الحلقة كجمعها بمعنى الخليخال) على ما يطرد في هذا النحو ، وحكى أبو علي الفارسي في الأيضاح بروة وبري وفسرها بنحو ذلك ، وهذا نادر ، قال الجوهري : قال أبو علي : أصل البرة بروة ، لأنها جمعت على بري مثل قرية وقرى . قال ابن بري رحمه الله : لم يحك بروة في برة غير سيبويه وجمعها بري ونظيرها قرية وقرى ، ولم يقل أبو علي إن أصل برة بروة ، لأن أول برة مضموم وأول بروة مفتوح ، وإنما استدل على أن لام برة واو بقولهم : بروة لغة في برة « اه بتصرف

(٣) النزوة : القصير ، وجبل بعمان كما ذكره في القاموس ، وقال ياقوت في معجم البلدان : « نزوة ، بالفتح ثم السكون وفتح الواو — والنزو : الوثب ، المرة الواحدة نزوة : جبل بعمان وليس بالساحل ، عنده عدة قرى كبار يسمى مجموعها بهذا الاسم ، فيها قوم من العرب كالمعتكفين عليها وهم خوارج أباضية ، يعمل فيها صنف من الثياب منمقة بالحرير جيدة فائقة لا يعمل في شيء من بلاد

وإذا كان أجوف يائي لم يجز ضم فائه في الجمع ، بل يكسر كـ **كَيْمٍ** ^(١) و **ضَيْعٍ** ^(٢) كما قيل في الصحيح **هَضَب** ، وليس هذا بقياس ، لا في الصحيح ولا في غيره ، وأما **فَعْلَةٌ** فانه يكسر على **فَعَلٍ** ، في الصحيح كان أوفى غيره ، كـ **كَسَرٍ** و **قَدَدٍ** ^(٣) و **وَحْلَى** و **رَشَى** ^(٤) وذكر غير سيبويه **فَعْلًا** بضم الفاء **كُحْلَى** و **حُلَى** ، والكسر فيهما أجود ، قال سيبويه : الجمع بالآلاف والتاء قليل في **فَعْلَةٌ** ، في الصحيح كان أوفى غيره ؛ لأن إتياع العين للفاء فيما يجمع هذا الجمع هو القياس ، و **فَعِلٌ** كـ **كَيْلٍ** بناء عزيز ، بخلاف **فُعَلَاتٍ** كـ **خَطُوتٍ** ، إذ نحو **عُنُقٍ** و **طُنُبٍ** ^(٥) كثير ؛ فلم هذا كان استعمال **فَعَلٍ** في القلة أكثر وأحسن من استعمال **فُعَلٍ** فيها ، فـ **ثَلَاثٌ** كـ **أَقْوَى** من **ثَلَاثِ** **غُرَفٍ** ، بل الأولى **ثَلَاثِ** **غُرَفَاتٍ** مع جواز **ثَلَاثِ** **غُرَفٍ** أيضا ؛ قال سيبويه : ولا يكادون يجمعون بالآلف والتاء في الناقص واويا كان أو يائيا ، يعني مع الاتباع ، فلو قلت

العرب مثلها ، وما زر من ذلك الصنف يبالغ في ثمانها رأيت منها واستحسنتها « اه
(١) الخيم : جمع خيمة وهي كل بيت مستدير من بيوت الأعراب من شعر أو غيره ، أو كل بيت يبني من عيدان الشجر
(٢) الضيع : جمع ضيعة - بفتح أوله وسكون ثانيه - وهي العقار ، وحرقة الرجل وصناعته

(٣) القدد : جمع قدة وهي القطعة من الشيء والفرقة من الناس إذا كان هوي كل واحد على حدة ، ومنه قوله تعالى : (وَأَنَا مِنَ الصَّالِحِينَ وَمَنَادُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقُ قَدَدًا) أي كنا جماعات متفرقين مسلمين وغير مسلمين

(٤) رشى : جمع رشوة - مثلثة الراء - وهي الجعل . قال ابن الأثير : الرشوة والرشوة (بكسر الراء وضمها) الوصلة إلى الحاجة بالمصانعة ، وأصله من الرشاء الذي يتوصل به إلى الماء ، فالرأشى من يعطي الذي يعينه على الباطل ، والمرشى الآخذ ، والرائش الذي يسعى بينهما يستزبد لهذا ويستتقص لهذا ، فاما ما يعطى توصلا إلى أخذ حق أو دفع ظلم فغير داخل فيه « اه من اللسان بتصرف
(٥) الطنب - بضمين أو بضم فسكون - جبل الخباء والسر اداق

في رِشوةٍ رِشواتٍ لا تنقلب الواو ياء فاجتزءوا بفعل في القلة والكثرة ، وقد عرفت أن الكسر في الصحيح قليل ، فكيف في المعتل ، قال السيرافي : وأما نحو فَرِيَه وِحْمِيَة فيجوز كسر العين في جمعهما بالألف والتاء ، لأنه لا ينقلب حرف إلى حرف . قلت : قول سيديويه أولى لاستثقال الكسرتين مع الياء ، وأما المعتل العين فيجوز جمعه بالألف والتاء ؛ إذ يجب إسكان عيذه ، ولا يجتمع كسرتان نحو قِيَمَات وِدِيَمَات (١)

وقد جاء في فِعْلَة فِعَالٌ كَلْقَاح (٢) وَحَقَاق (٣) ، كذا ذكره سيديويه ، لكنّه في غاية القلة ، وذكر الجوهرى أن لِقَاحاً جمع لَتَوُحٍ وهى الحُلُوب كقلاص وقلوص (٤) واللحمة بمعنى اللقوح ، قال سيديويه : قد يجمع فِعْلَة على أَفْعَلٍ كأنهم أَشَدُّ في رِزْمَةٍ وشِدَّةٍ ، وذلك قليل عزيز ليس بالأصل ، وقيل : إن أَشَدَّ جمع شَدَّ في التقدير ككَلَبٍ وَأَكَلَبٍ أو جمع شَدَّ ككُذِّبَ وَأُذُوَّبٌ ، ولم يستعمل شَدَّ ولا شِدَّ فيكون كأبَابِيل (٥) جمعاً لم يستعمل واحده ، وقال المبرد : أنعم جمع نَعَم على القياس ، يقال : يوم بُؤْسٍ ويوم نَعَمٍ والجمع أَبُؤْسٌ وَأَنَعَمٌ

(١) الديمات : جمع ديمة ، وهو المطر الدائم في سكون ليس فيه رعد ولا برق وأصلها دومة : فقلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة
(٢) لقاح : جمع لقحة ، وهى الناقة القريبة العهد بالتّاج ، ويقال : الغزيرة اللبن الحلوب ، واللام مفتوحة أو مكسورة ، والقاف ساكنة على الوجهين
(٣) الحقاق : جمع حقّة ، وهى الناقة التي استوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة

(٤) القلوص : الناقة الشابة الفتية

(٥) الأبَابِيل : الجماعات ، وقد اختلف العلماء فيه ، فذهب قوم إلى أنه جمع لا واحد له من لفظه ، وذهب جماعة آخرون إلى أن له واحداً ، ثم قالوا : واحده إِبُولٌ مثل عجول وعجاجيل ، ويقال : واحده إِبِيلٌ

وأما فُعْلَةٌ — بضم الفاء — فعلى فَعَلَ غالبا ، وقد يستعمل في القليل أيضا نحو ثلاث غُرَف ، وهو قليل كما ذكرنا ، وربما كسر على فِعَال في غير الأجوف كبرَام وِبَرَاق وجِفَار ^(١) وهو كثير في المضاعف كخِلَال ^(٢) وِقِلَال ^(٣) وجِبَاب ^(٤) وِقَبَاب ^(٥) ، ويقتصر في الأجوف على فَعَلَ كسُور ودُور ، وأما الحُجُوز في جمع حُجْزَةٍ ^(٦) السراويل : أى معقدها ؛ فشاذ

(١) البرام : جمع برمة (٢ : ٧٩) والبراق : جمع برقة ، وهى أرض غليظة مختلطة بحجارة ورمل ، فاذا اتسعت فهى الأبرق ، والجفار جمع جفرة ، وهى بضم فسكون جوف الصدر ، وقيل : ما يجمع البطن والجنبين ، وقيل : منحني الضلوع ، وجفرة كل شىء : وسطه ومعظمه

(٢) الخلال : جمع خلة ، بالضم ، وهى الصداقة والمحبة ، ويقال للصديق خلة أيضا ، قال الحماسي :

أَلَا أَبْلَغًا خَلَّتِي رَاشِدًا وَصِنَوِي قَدِيمًا إِذَا مَا تَصَلَّ

(٣) القلال : جمع قلة ، وهى الجرة العظيمة ، وقيل : الجرة ما كانت ، وقيل : الكوز الصغير

(٤) الجباب : جمع جبة ، وهى ضرب من الثياب ، وتطلق على الدرع وعلى ما دخل فيه الرمح من السنان

(٥) القباب : جمع قبة ، وهى البناء من الأدم ، ويقال : بيت صغير مستدير وهو من بيوت العرب

(٦) فى النسخة الخطية « الحيز » وفى المطبوعتين « الحوز » بواو بين الجيم والزاي ، والذى فى كتب اللغة الحوز فى جمع حوزة ، وهو الذى أبتناه وفيها جمعه على حوز — كدول وغرف — وهو غير شاذ ، قال فى اللسان : « وفى حديث عائشة رضي الله عنها لما نزلت سورة النور عمدن إلى حيز مناطقهن فشققنها فاتخذنها خمرا ، أرادت بالحيز المآزر ، قال ابن الأثير : وجاء فى سنن أبى داود حوز أو حوزور — بالشك ، وقال الخطابى : الحوزور بالراء لا معنى لها ههنا ، وإنما هو بالزاي جمع حيز ، فكأنه جمع الجمع ، وأما الحوزور بالراء فهو جمع حجر الانسان ، وقال الزمخشري : واحد الحوز حوز بكسر الحاء

قال : « وَنَحْوُ رَقَبَةٍ عَلَى رِقَابٍ ، وَجَاءَ عَلَى أَيْنُقٍ وَتَيْرٍ وَبُذْنٍ ،
وَنَحْوُ مَعْدَةٍ عَلَى مِعَدٍ ، وَنَحْوُ تَحْمَةٍ عَلَى تَحْمٍ »

أقول : اعلم أن فعلة كرقبة قياسه فعال كرقاب ونياق وإماء ، وجاء على
أفعل كآكم^(١) في الصحيح وأينق^(٢) في الأجوف وآم^(٣) في الناقص

وهي الحيزة ، ويجوز أن يكون واحدها حيزة « اهـ ، فإن قريء مافى النسخة
الخطية بضم الحاء المهملة وفتح الجيم كان صوابا في ذاته ، ولكنه لا يتفق مع
قول المؤلف إنه شاذ ، وإن قريء بضم الحاء والجيم جميعا كان موافقا لقوله
إنه شاذ ، ولكنه يعكر عليه أنا لم نجد هذا الجمع ، فلعله ثابت فيما لم تقف عليه

(١) الآكم : جمع أكمة - بفتحات - وهي التل من حجارة واحدة ، وهي
الموضع يكون أشد ارتقايا من غيره ، وأصل الجمع أأكم على أفعل كافلس
فقلبت الهمزة الثانية ألفا لسكونها إثر أخرى مفتوحة في أول الكلمة ، وهذا
إبدال واجب

(٢) أينق : جمع ناقة ، وانظر في تصريحها الجزء الأول (ص ٢٢ و ٢٣)

(٣) آم : جمع أمة ، وهي المملوكة . قال الشاعر :

تَرَكَتُ الطَّيْرَ حَاجِلَةً عَلَيْهِ كَمَا تَرْدِي إِلَى الْعُرْشَاتِ آمٍ
وقال السكيت :

تَمْشَى بِهَا رُبْدُ النَّعَا مِ تَمَاشَى الْآمِ الزَّوَاغِ

وقال الآخر :

مَحَلَّةٌ سَوْءُ أَهْلِكَ الدَّهْرُ أَهْلَهَا فَلَمْ يَبْقَ فِيهَا غَيْرُ آمٍ خَوَافِ

وقال السليكم بن السلركة :

يَا صَاحِبِي أَلَا لَاحِيَّ بِالْوَادِي إِلَّا عَمِيدٌ وَآمٌ بَيْنَ أَذْوَادِ

تردى : تحجل . العرشات : جمع عرش - بضمين - وهو جمع عريش
والعريش : الخيمة ، ويقال : الصواب في البيت العرسات جمع عرس - بضم
فسكون - وهو طعام الوليمة . وربد : جمع ربداء وهي السوداء المنقطة بحمرة .

وعلى فِعْل كَثِيرٍ ^(١) وَقِيمَ ، وكأنَّ أصله فِعَال لقلبهم الواوياء ، وإنما يكون ذلك قبل الألف كما يجيء في باب الإعلال ، وجاء على فُعْل كَبْدُن ^(٢) وَخُشْب ^(٣) وَنُوق وَلُوب ^(٤) وَسُوح ^(٥) ، وليس بالكثير ، ويجوز في الصحيح ضم العين : إما على أنه فرع الإسكان ، أو أصله ، كما ذكرنا في أول هذا الكتاب

وفِعْلَةٌ من الناقص كثير كقنّاة ^(٦) وحصاة ، وأكثر ما يستعمل في معنى الجمع منه محذوف التاء كالحصا والقنّا والأصا ^(٧) ، أو بالألف والتاء ، وقد يجمع

والزوافر : جمع زافرة وهي اسم فاعل من زفر - من باب ضرب - إذا ردد نفسه . أذواد : جمع ذود ، وهو جماعة الأبل من ثلاثة إلى عشرة . وأصل أمة أمو . انظر تصريفها في (ص ٣٠ من هذا الجزء)

(١) التير - بكسر التاء وفتح الياء - : جمع تارة ، وهي المرة ، وجاء في جمعه تارات ، قال الجوهري : « تير مقصور من تيار كما قالوا قلمات وقيم » ووقع في بعض نسخ الأصل « ثير » بالثلثة وهو تصحيف

(٢) البدن : جمع بدنة ، وهي ما يهدى إلى مكة من الأبل والبقر ، قال الجوهري : البدنة ناقة أو بقرة تنحر بمكة سميت بذلك لأنهم كانوا يسمنونها

(٣) الخشب : جمع خشبة وهي قطعة الشجر

(٤) اللوب : جمع لابة ، وهي أرض ذات حجارة سوداء ، ومنه مافي الحديث « ما بين لا بتيها أققر مني »

(٥) السوح : جمع ساحة ، وهو فضاء يكون بين الدور

(٦) القنّاة : هي من الرماح ما كان أجوف كالقصب ، وهي أيضا الآبار التي تحفر في الأرض متتابعة ليستخرج ماؤها ويسيح على وجه الأرض ، والقنّاة أيضا : القامة

(٧) الأصا : اسم جنس جمعي ، واحده أضاة ، وهي الغدير أو الماء المستنقع من سيل أو غيره وتجمع على أضوات وإضاء وإضين

على فُعُول كدُوِيٍّ ^(١) وصُفَى ^(٢) في دَوَاةٍ وصفَاةٍ ، وعلى فِعَالٍ أيضا كإِضَاءٍ وإِماءٍ ، وجاء الإِمْوَانُ كالإِخْوَانِ ^(٣)

وأما الفُعْلَةُ — بفتح الفاء وكسر العين — كالْمَعْدَةُ ، فيجمع بكسر الفاء وفتح العين ، كالْمَعْدِ والنَّقَمِ ؛ قال السيرافي : ومثله قليل غير مستمر ، لا يقال في كلمة وخَلْفَةٍ ^(٤) كَلِمٍ وَخِلَافٍ ، وإنما جمع مَعْدَةٍ وَنَقَمَةٍ على فِعْلٍ بكسر الفاء وفتح العين لأنهم يقولون فيهما عند بنى تميم وغيرهم مَعْدَةٌ وَنَقَمَةٌ ككِسْرَةٍ نحو كَتِفٍ في كَتِفٍ ، فجمعها على ذلك ، فَعِدٌ وَنَقَمٌ في الحقيقة جمع فِعْلَةٍ لا جمع فِعْلَةٍ ، وأما غيرهما نحو كلمة وخَلْفَةٍ فلا يحىء على وزن كِسْرَةٍ إلا عند بنى تميم وأما فُعْلَةٌ نحو تُخْمَةٍ فعلى تُخْمٍ ، شبهوا فُعْلَةً بضم الفاء وفتح العين بفُعْلَةٍ بضم الفاء وسكون العين ، فجمع على فُعْلٍ ، وليس ذلك مما يكون الفرق بين جمعه وواحدته بالتاء كالرُّطْبَةِ والرُّطْب ؛ لأن الرطب مذكر كالبر والتمر ، ونحو

(١) دوى : جمع دواة ، وهي مايوضع فيها المداد للكتابة ، وأصله دوى قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ثم أدغمت الياء في الياء ثم كسرت الواو الأولى لمناسبة الياء . قال أبو ذؤيب

عَرَفْتُ الدِّيَّارَ كَرَقَمِ الدَّوَى يُخْبِرُهُ الْكَاتِبُ الْحُمَيْرَى

(٢) الصفى : جمع صفاة ، وهي الصخرة الملساء ، وأصل صفى صفوى فعل به ما تقدم في دوى

(٣) من ذلك قول القتال الكلابى :

أَنَا ابْنُ أَتْمَاءٍ أَعْمَى لَهَا وَأَبَى إِذَا تَرَامَى بَنُو الْأِمْوَانِ بِالْعَارِ

ويُجْمَع على أَمَوَانٍ بضم الهمزة أيضا

(٤) الخلفة : الحامل من النوق ، وجمعها خلف — بكسر اللام — وقيل : جمعها مخاض من غير لفظه كما قالوا الواحد النساء امرأة . قال ابن برى : شاهده قول الراجز :

* مَا لَكَ تَرْغِينِ وَلَا تَرْغُو الْخَلْفُ *

وقيل : الخلفة هي التي استكملت سنة بعد النتاج ثم حمل عليها فلقت

التَّخْمَ والتَّهْمَ مؤنث كالغَرْف ، وتصغير رُطْبٍ رُطَيْبٌ ، وتصغير تَخْمٍ وتَهْمٍ لا يكون إلا على تَخِيْمَاتٍ وَتَهِيْمَاتٍ ، بالرد إلى الواحد ، فليسا إذن كالرطب والمصع^(١) ؛ إذ هما جنسان كالتمر والتفاح^(٢)

* قال : « وَإِذَا صَحَّ بَابُ تَمْرَةٍ قِيلَ تَمَرَاتٌ بِالْفَتْحِ ، وَالْإِسْكَانُ فِيهِ ضَرُورَةٌ ، وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ سَاكِنٌ ؛ وَهَذَا يُلْ تُسَوَّى ، وَبَابُ كِسْرَةٍ عَلَى كِسْرَاتٍ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ وَالْمُعْتَلُّ اللَّامِ بِالْوَاوِ يُسَكِّنُ وَيُفْتَحُ ؛ وَنَحْوُ حُجْرَةٍ عَلَى حُجْرَاتٍ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ ، وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ وَالْمُعْتَلُّ اللَّامِ بَالِيَاءٍ يُسَكِّنُ وَيُفْتَحُ وَقَدْ يُسَكِّنُ فِي تَمِيمٍ نَحْوُ حُجْرَاتٍ وَكِسْرَاتٍ ، وَالْمُضَاعَفُ سَاكِنٌ فِي الْجَمِيعِ ، وَأَمَّا الصِّفَاتُ فَبِالْإِسْكَانِ وَقَالُوا لَجَبَاتٌ وَرَبَعَاتٌ لِلْمَحِ اسْمِيَّةٌ أَصْلِيَّةٌ وَحُكْمُ أَرْضٍ وَأَهْلٍ وَعُرْسٍ^(٣) »

(١) المصع : اسم جنس جمعي واحده مصعة - بوزان همزة وغرفة - وهي ثمرة العوسج (أى الشوك) وهي أيضا طائر أخضر

(٢) اعلم أنه إذا فرق بين الواحد وجماعته بالتاء فالما أن يكون اللفظ الدال على الجماعة على وزن من أوزان المجموع مثل غرفة وغرف ومدينة ومدى وكسرة وكسر وقربة وقرب وإما أن يكون اللفظ الدال على الجماعة على غير وزن من أوزان المجموع مثل كلمة وكلم وشجرة وشجر وبقرة وبقر وسمرة وسمر ؛ فإن كان اللفظ الدال على الجماعة من النوع الثاني فهو اسم جنس جمعي وإن كان من النوع الأول فالما أن يكون مذكرا مثل رطب ومصع وإما أن يكون مؤنثا كغرف وتخم وتهم وقرب (ويستبين ذلك بالضمير العائد عليها) فإن كان مذكرا فهو اسم جنس جمعي ، وإن كان مؤنثا فهو جمع ، وسيأتى لذلك مزيد بحث للمؤلف في آخر هذا الباب

(٣) العرس - كقفل - : طعام الوليمة ، وربما قيل فيه عرس - كعمق - كما قال الراجز :

إِنَّا وَجَدْنَا عُرْسَ الْجَنَاطِ لَيْمَةً مَذْمُومَةَ الْحَوَاطِ

حكم عين
الثلاثي
المؤنث
في جمع
التأنيث

وَعِيرٌ ^(١) كَذَلِكَ ، وَبَابُ سَنَةِ جَاءَ فِيهِ سِنُونَ وَقِلُونَ وَثُبُونَ ، وَجَاءَ قُلُونَ وَسَنَوَاتٌ وَعِضَوَاتٌ وَثُبَاتٌ وَهَنَاتٌ ، وَجَاءَ آمَ كَأَكْمِ »

* أقول : قد مضى شرح جميع هذا في شرح الكافية* ، فنقتصر على حل ألفاظه .

وقد تقدم هذا الشاهد مشروحا (ج ١ ص ٢٤٢)

(١) العير - بكسر أوله - : القافلة ، قال الله تعالى (ثم أذن مؤذن أيتها العير إنكم لسارقون) ، أو هي الابل تحمل الميرة ، أو كل ما امتير عليه إبلا أو حميرا أو بغالا

(*) قال المؤلف في شرح الكافية (ج ٢ ص ١٧٥) : « ولندكر شيئا من أحكام المجموع بالألف والتاء وإن كان المصنف يذكره في قسم التصريف فتقول : كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء مقدرة أو ظاهرة كدعد وجفنة ، فإن كان صفة كصعبة أو مضاعفا كمدة أو معتل العين كبيضة وجوزة وجب إسكان عينه في الجمع بالألف والتاء ، وإن خلا من هذه الأشياء وجب فتح عينه فيه كتمرات ودعدات : والتزم في جمع لجة لجبات - بفتح العين - لأن في لجة لغتين فتح العين وإسكانها ، والفتح أكثر ، فحمل الجمع على المفرد المشهور ، وقيل لما لزم التاء في لجة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها ، يقال : شاة لجة ، إذا قل لبنها ، صار كالأسماء في لزوم التاء نحو جفنة وقصعة ، وأجاز المبرد إسكان عين لجبات قياسا لاسماعا ، وغلب الفتح في جمع ربة لتجوز بعضهم فتح عين الواحد ، وقيل : إنها كانت في الأصل اسماء ثم وصف به فلوحظ فيه الأصل كما يقال في جمع امرأة كلبة : نسوة كليات - بفتح العين - ولا يقاس عليه غيره نحو ضخيات وصعبات ، خلافا لقطرب ، ويجوز إسكان ما استحق الفتح من عين فعلات للضرورة ، قال ذو الرمة :

أَبَتْ ذِكْرُ عَوْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ

خَفُوقًا ، وَرَقَصَاتُ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ

وجاء في المعتل اللام نحو أخوات وجديات — بسكون عنيهما — وقد يقاس عليهما قصدا للتخفيف لأجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام، ويجوز أيضا في القياس أن يقال : نسوة كابات (بالسكون) اعتبارا للصفة العارضة كما تقول : صعبات — بفتح العين — إذا سميت بصعوبة . وأهل في الأصل اسم دخله معنى الوصف ف قيل في جمعه : أهلون ، وأدخلاه التاء فقالوا : أهلة . قال :

وَأَهْلَةٌ وَدٍّ قَدْ تَبَرَّيْتُ وَدَّهْمٌ وَأُبْلِيَتْهُمْ فِي الْحَمْدِ جَهْدِي وَنَائِلِي
أى : وجماعة مستأهلة للود . قال :

فَهُمْ أَهْلَاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ إِذَا دَلَّ جُوبًا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوْثَرًا
ويقال : أهلات أيضا — بسكون الهاء — اعتدادا بالوصف العارض .
وتفتح هذيل العين المعتلة كجوزات وييضات . وقال :

* أَخُو يَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ *

وقريء في الشواذ : (ثلاث عورات) . وإنما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا ، وكان الصفة بالسكون أليق لثقلها باقتضاها الموصوف ومشابهتها للفعل ، ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف ، وسكن المضاعف والمعتل العين استثقالا : أى فرارا من الثقل العارض بتحريك أول المثليين وتحريك الواو والياء . فأن قيل : فلتقلبا ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما . قلت : إن الحركة عارضة في الجمع ، ولذلك لم تقلبهما هذيل مع تحريكهما كما لم تقلب واو خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض الضمة .

وأما فعلة — بضم الفاء وسكون العين — كغرفة ، وكذا فعل المؤنث كجمل فأن كانت مضاعفة فلا سكان لازم مع الألف والتاء كغدات ، وإن كانت معتلة العين — ولا تكون إلا بالواو — كسورة فلا يجوز الاتباع إجماعا ، وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما في ييضات وروضات ، لأنهم عللوه بخفة الفتحة على حرف العلة وبكونها عارضة ، لكن سيوبه قال : لا تتحرك الواو في دولات ، والظاهر أنه أراد بالضم . وإن كانت صحيحة العين : فأن كانت صفة كحلوة فلا سكان

قوله « والمعتل العين ساكن » كَجَوَزَاتٍ وَبَيْضَاتٍ ^(١) ؛ لاستئصال الحركة

لاغير ، وإن كانت اسما : فإن لم تكن اللام ياء جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع ، سواء كان اللام واوا كخطوات أو لا كغرفات ، والاتباع ههنا أكثر منه في فعلة وإن كان الكسر أخف ، وذلك لأن نحو عنق أكثر من نحو إبل ، وإن كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الاتباع اتفاقا ، للثقل ، وأما الفتح فللمبرد نص على جوازه ، وليس في كلام سيبويه ما يدل عليه . وأما أم فلفظ أمهات في الناس أكثر من أمات ، وفي غيرهم بالعكس . والهاء زائدة بدليل الأمومة . وقيل : أصلية ، بدليل تأمته ، لكونه على وزن تفعلت . قال :

* أَمَّهَتِي خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي *

ووزنها فعلة (بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة) خذف اللام

وأما فعلة - بكسر الفاء - وفعل مؤنثا كهند : فإن كانت مضاعفة فلا يجمع بالألف والتاء إلا بسكون العين ، نحو قذات ، وإن كانت معتلة العين ولا تكون إلا ياء إما أصلية كبيعة أو منقلبة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع إجماعا ، ولا الفتح إلا على قياس لغة هذيل ، وعيرات (بكسر أوله وفتح ثانيه) في جمع غير شاذ عند غير هذيل ، وإن كانت صحيحة العين : فإن كانت صفة فلاسكان كعلجات ، وإن كانت اسما : فإن كانت اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستئصال وجاز الفتح والاسكان على مانص المبرد كرشوات ، ومنع الأندلسي الفتح ، وإن كانت اللام ياء كالحية ، جاز الفتح والاسكان ، وأما الاتباع فمنعه سيبويه لقلة باب فعل (بكسر أوله وثانيه) في الصحيح فكيف بالمعتل اللام ؟ وأجازه السيرافي ، لعروض الكسر ، وقياسا على خطوات ، وإن صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان ، والفراء يمنع ضم العين مطلقا في المضمومة الفاء وكسرها في المكسورة الفاء صحت العين أولا إلا فيما سمع نحو خطوات وغرفات » اه كلامه

(١) البيضات : جمع بيضة ، وهي بيضة الطائر ، وما يلبس على الرأس من الحديد في الحروب للاحتماء به وغير ذلك ، وقد جمع على بيضات - بالاسكان -

على الواو والياء المفتوح ما قبلهما .

قوله « وهذيل تسوى » أى : تفتح فى الأجوف كما تفتح فى الصحيح ، استخفافا للفتحة ، ولا تقلب الواو والياء ألفاً ؛ اعروض الحركة عليهما

قوله « والمعتل العين والمعتل اللام بالواو يسكن ويفتح » أما المعتل العين فنحو قِيَمَاتٍ وَدِيَمَاتٍ ، ولا يكسر العين استثقالا للكسرة على الياء المكسور ما قبلها ، وأما الناقص الواوى فنحو رِشَوَاتٍ ؛ لا يكسر العين لثلاث ينقلب الواو ياء فيلتبس ، ولو خلعت واوا لاستثقلت .

قوله « والمعتل العين والمعتل اللام بالياء يسكن ويفتح » أما المعتل العين فنحو دُولَاتٍ ^(١) ولا يضم العين للاستثقال ، وأما الناقص اليائى فلا يضم عينه ؛ لاستثقال الياء المضموم ما قبلها لاما ، وإن قلبت واوا اعتداداً بالحركة العارضة لالتبس بالواوى .

قوله « وقد يسكن فى تميم نحو حجرات وكسرات » بخلاف نحو تَمَرَاتٍ ، استثقالا للضمتين والكسرتين اللتين هما أكثر وأظهر فى هذين البابين .

قوله « والمضاعف ساكن فى الجميع » نحو شَدَّاتٍ وَغَدَّاتٍ ^(٢) وَرَدَّاتٍ . وأما الصفات فنحو صَعْبَاتٍ وَحُلُوتٍ وَعِلَاجَاتٍ ^(٣) تسكن للفرق ، وتسكينها

كما هو القياس ، وعلى بيضات - بالفتح - وهو شاذ ، ومنه قول الشاعر :

أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْجِدِ الْمُنْكَهَيْنِ سَبُوحٌ

(١) الدولات : جمع دولة - بضم الدال - وهى ما يتداوله الناس بينهم ، من فاء المال . ومنه قوله تعالى : (كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) . انظر (ص ١٠٥ من هذا الجزء)

(٢) الغدات : جمع غدة ، وهى كل عقدة يحيط بها شحم فى الجسد ، ومنه المثل : غدة كغدة البعير وموت فى بيت سلولية . انظر (ج ١ ص ٨٨)

(٣) العلجات : جمع علجة - يكسر أوله وسكون ثانيه - وهى مؤنث العليج ، وهو

أولى من تسكين الأسماء ؛ لأن الصفات أثقل .

قوله « جَبَات ^(١) ورَبَعَات ^(٢) » للمح اسمية أصلية « لم أر في موضع أن جَبَّة في الأصل اسم ، بلى قيل ذلك في رِبَّة .

الرجل من كفار العجم ، وهو أيضا الشديد الغليظ . أنظر شرح الشاهد الثامن والثلاثين (ح ١ ص ٢٤٢)

(١) اللجة : هى الشاة التى قل لبنها . قال فى اللسان : « وشاة لجة (كتمرة) ولجة (كغرفة) ولجة (كغرية) ولجة (كشجرة) ولجة (كنبقة) ولجة (كعنبه) الأخيرتان عن ثعلب : مولية اللبن ، وخص بعضهم به المعزى ، قال الأصمعى : إذا أتى على الشاء بعد نتائجها أربعة أشهر خفف لبنها وقل فبهى لجاب ، ويقال منه : لجت (ككرم) لجوبة ، وشياه لجبات (بالتحريك) ويجوز لجت (بالتضعيف) . قال ابن السكيت : اللجة النعجة التى قل لبنها ، قال : ولا يقال للعز لجة ، وجمع لجة (بالتحريك) لجبات على القياس ، وجمع لجة (بالتسكين) لجبات بالتحريك وهو شاذ لأن حقه التسكين إلا أنه كان الأصل عندهم أنه اسم وصف به ، كما قالوا : امرأة كلبة ، فجمع على الأصل ، وقال بعضهم : لجة ولجبات نادر ؛ لأن القياس المضطرد فى جمع فعلة إذا كانت صفة تسكين العين . قال سيديويه : وقالوا : شياه لجبات فخر كوا الأوسط لأن من العرب من يقول : شاة لجة (بالتحريك) فانما جاءوا بالجمع على هذا « اه بتصرف ، والحاصل أن للعلماء فى تخريج لجبات بالتحريك ثلاثة أوجه : أولها أنه جمع لجة بالتحريك ، وقد ترك فى هذه اللغة جمع لجة بالاسكان استغناء بالمحرك عن الساكن ، ثانيها أن لجبات - بالتحريك - جمع لجة - بالاسكان - نظرا إلى أنها فى الأصل اسم كتمرات وزفرات ، ثالثها : أن لجبات - بالتحريك - شاذ ، وهذا تخريج الذى لا يلاحظ اسميتها فى الأصل ولا مجئ المفرد محركا (٢) الربعة - باسكان الباء وفتحها - : يوصف به الرجل والمرأة ، يقال : رجل ربعة ، وامرأة ربعة ، وهو الذى ليس بالطويل ولا بالقصير . قال فى اللسان : « وصف المذكر بهذا الاسم المؤنث كما وصف المذكر بخمسة ونحوها حين

قوله: « وحكم أرض » أى أن المؤنث بناء مقدرة كالمؤنث بناء ظاهرة ، يجوز فيها الأوجه المذكورة .

قوله « وباب سنة » أى : إذا كان فعلة محذوف اللام يجمع بالواو والنون ، جبراً لما حذف منها ، وقد تغير أوائلها بكسر ما انضم منها أو انفتح .

قوله « وسنوات وعِصَوَات ^(١) » أى : قد يجمع بالألف والتاء مع رد اللام .

قوله « ثَبَات ^(٢) »

قالوا : رجال خمسة ، والمؤنث أربعة وربعة كالذكر ، وأصله له ، وجمعها جميعاً ربعات ، حر كوا الثانى وإن كان صفة لأن أصل ربعة اسم مؤنث وقع على الذكر والمؤنث فوصف به ، وقد يقال ربعات بسكون الباء فيجمع على ما يجمع عليه هذا الضرب من الصفة ، حكاه ثعلب عن ابن الأعرابي « اه

(١) عضوات : جمع عضبة ، وهى الفرقة والقطعة من الشئ ، والكذب ؛ وقد اختلفوا فى المحذوف من هذه الكلمة ؛ فقال جماعة : المحذوف واو بدليل جمعهم إياها على عضوات ، وبدليل أنهم قالوا : عضيت الناقة ؛ إذا جزأتها ، وقال قوم : المحذوف هاء بدليل قولهم فى جمعه : عضاه ، كما قالوا شفاه فى جمع شفة ، وبدليل قولهم : عضه بعضهم عضها ورجل عاضه . إذا جاءه بالأفك والبهيمة ، وقال الشاعر :
أَعُوذُ بِرَبِّى مِنَ النَّافِثَا تِ فى عَضِهِ الْعَاضِ الْمَعْضِ

(٢) ثبات : جمع ثبة ، وهى الجماعة ، قال الله تعالى (فانفروا ثبات أو انفروا جميعاً) وهى مأخوذة من ثبت بالتضعيف : أى جمعت ، أو من ثاب يشوب : قال فى اللسان : « قال ابن جنى : الذاهب من ثبة واو ، واستدل على ذلك بأن أكثر ما حذف لامه إنما هو من الواو نحوأب وأخ وسنة وعضة فهذا أكثر مما حذف لامه ياء ، وقد تكون ياء على ما ذكر . قال ابن برى : والاختيار عند المحققين أن ثبة من الواو وأصلها ثبوة (كغرفة) حملا أخواتها لأن أكثر هذه الأسماء الثنائية أن تكون لامها واوا نحو عزة وعضة ، ولقولهم : ثبوت له خيرا بعد خير أو شرا ، إذا وجهته إليه . قال الجوهري : والثبة وسط الحوض الذى يشوب إليه الماء ، والهاء هاهنا عوض من الواو الذاهبة من وسطه ، لأن أصله ثوب كما

وهنأت ^(١) « أى : قد يجمع بالالف والتاء من غير رد اللام .

قوله « وجاء آم كآم » هو أفعل ، وأصله أُمُو ، قلبت الواو ياء والضممة كسرة كما فى أذل ^(٢) وحذفت الياء كما فى قاضٍ ؛ وقلبتمهمزة الثانية ألفاً كما فى آمن .

قال : « الصِّفَةُ ؛ نَحْوُ صَعَبٍ عَلَى صِعَابٍ غَالِبًا ، وَبَابُ شَيْخٍ عَلَى أَشْيَاحٍ ، وَجَاءَ ضَيْفَانٌ وَوُعْدَانٌ وَكُهُولٌ وَرَطَلَةٌ وَشَيْخَةٌ وَوُرْدٌ وَسُحُلٌ وَسُمُحَاءٌ ؛ وَنَحْوُ جَلْفٍ عَلَى أَجْلَافٍ كَثِيرًا ، وَأَجْلُفٌ نَادِرٌ ؛ وَنَحْوُ حُرٍّ عَلَى أَحْرَارٍ »

جمع
التكسير
لثلاثى
الصفة

أقول : اعلم أن الأصل فى الصفات أن لا تكسر ، لمشابتها الأفعال وعملها عملها ، فيلحق للجمع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل ، وهو الواو والنون ، فيتبعه الألف والتاء ؛ لأنه فرعه ، وأيضاً اتصل الضمائر المستكنة بها ، والأصل أن يكون فى لفظها ما يدل على تلك الضمائر ، وليس فى التكسير ذلك ، فالأولى أن تجمع : بالواو والنون ليدل على استكنان ضمير العقلاء الذكور ، وبالألف والتاء ليدل على جماعة غيرهم ، ثم إنهم مع هذا كله كسروا بعض الصفات لكونها أسماء كالجوامد وإن شابهت قالوا أقام إقامة ، وأصله إقواما ، فعوضوا الهاء من الواو الذاهبة من عين الفعل « اه

ومثل ثبة فى الوزن وحذف اللام قلة ، ولم يذكرها الرضى وإن كان ابن الحاجب قد ذكرها . والقلة — بضم ففتح — : عودان يلعب بهما الصبيان ، وقد اختلَفوا فى لامها المحذوفة ، فقليل : واو ؛ لأن العرب قالت : قِلوت القلة أقلوها قِلوا ، وقيل : ياء ؛ لأنهم قالوا : قِلت أقلى قليلاً

(١) هنأت : جمع هنة ، وهى اسم يكنى به عن المرأة ، فيقال : ياهنة أقبلى (٢) أصل أدل أدلو ؛ فلما وقعت الواو متطرفة مضموماً ما قبلها ضماً أصلياً وذلك مما لا نظير له فى العربية قبلوا الضمة كسرة والواو ياء ثم أعلنت إعلال قاض

الفعل ، وتكسير الصفات المشبهة أكثر من تكسير اسم الفاعل في الثلاثي ؛ إذ شبهها بالفعل أقل من شبهه ، وتكسير اسم الفاعل الثلاثي أكثر من تكسير اسم المفعول منه واسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي ؛ لأن الأخيرين أكثر مشابهة لمضارعهما لفظاً من اسم الفاعل الثلاثي لمضارعه ، وأما اسم المفعول من الثلاثي فأجرى لأجل الميم في أوله مجرى اسمي الفاعل والمفعول من غير الثلاثي في قلة التكسير .

ثم نقول : فَعْلٌ يُكْسَرُ في الغالب على فِعَالٍ ، ولا يكسر على أَفْعَلٍ ؛ لأن للوصف في الأغلب موصوفاً يبين القلة والكثرة ، والأصل في المجموع جمع الكثرة كما مر ، والغالب في الأجوف اليائي أفعال كأشياخ ، وقد جاء فعْلَان بكسر الفاء في الأجوف وغيره كضيفانٍ ووِغْدَان بكسر الواو ، كما جاء في الاسم رِثْلَان ، وقد جاء فعْلَان كَوِغْدَان ^(١) ، كما جاء في الاسم ظُهْرَان ، ويجوز أن يكون نحو ضيفانٍ وشيمخان في الأصل فعْلَان مضموم الفاء فكسرت لتسلم الياء ، وجاء فيه ضيُوف وشيُوخ ، دخل هنا فعُول على فِعَالٍ كما دخل في الأسماء نحو كَعَاب وكعوب ، إلا أن الاسم أقعد في التكسير فكان التوسع فيه أكثر ؛ ففعُول فيه أكثر منه في الصفة ، وقد جاء فيه فعَلَةٌ كَرِطَلَةٌ في رَطَلٍ ، وهو الشاب الناعم ، وجاء فعَلَةٌ بسكون العين كشيخة ، وجاء فعْلٌ نحو كُثٍّ ^(٢) وثُطٍّ ^(٣)

(١) وِغْدَان : جمع وِغْد ، وهو الأحمق الضعيف العقل ، وهو أيضاً خادم القوم ، وقيل : الذي يخدم بطعام بطنه ، والوِغْد أيضاً : قدح من سهام الميسر لانصيب له

(٢) كُثٍّ — بضم الكاف — : جمع كَث — بفتح الكاف — وهو كَشِيف اللحية

(٣) ثُطٍّ — بضم الثاء — : جمع ثُط — بفتح الثاء — وهو الذي لا شعر على عارضيه

وَجُونُ ^(١) وَخَيْلٍ ^(٢) وَوُزْدٍ ^(٣) ، وجاءَ فُعْلٌ بضمّتين ، والظاهر أن أحد البنايين فرع الآخر ، نحو سَحَلٌ وَسَحْلٌ ^(٤) وَصَدُقَ اللِّقَاءُ وَصَدُقَ اللِّقَاءُ ^(٥) ، وربما لا يستعمل إلا أحدهما ، وقالوا سُمَحَاءٌ تشبيهاً لفَعْلٍ وهو الصفة المشبهة باسم الفاعل بفاعل ؛ فسمَحَ وَسُمَحَاءٌ كعالمٍ وَعُلمَاءٌ ، أو شَبَّهَ فَعْلٌ بِفَعِيلٍ فكأنه جمع سَمِيحٍ ككريمٍ وكرماء ، وإذا استعمل بعضها استعمال الأسماء نحو عَبَدَ جمع على أَفْعَلٍ في القلة فقالوا أَعْبُدْ ، فإن سُمِيَ بِفَعْلٍ أو بغيره من الصفات جمعت جمع الأسماء .

وأما فِعْلٌ فإنه يكسر على أَفْعَالٍ نحو أَجْلَافٍ فِي جِلْفٍ ، وهو الشاة المسلوخة بلا رأس ولا قوائم ^(٦) ، وَأَنْقَاضٌ ^(٧) وَأَنْضَاءٌ ^(٨) ؛ وجاءَ أَجْلَفٌ تشبيهاً بالأسماء كَأَذْوَبٍ ، وهو نادر في الصفات .
وأما فَعْلٌ فإنه أقل في الصفات من فِعْلٍ ، كما كان كذلك في الأسماء ، ويجمع على ما جمع عليه فَعْلٌ بالكسر كأَمْرَارٍ وَأَحْرَارٍ ، وفعل بالكسر أقل من فَعْلٍ بالفتح كما في الأسماء .

(١) جون : جمع جون - بفتح الجيم - وهو الأسود المشرب حمرة ، والأحمر الخالص ، والأبيض .

(٢) خيل : جمع خيل - بفتح فسكون - وهو الكبر .

(٣) ورد : جمع ورد - بفتح فسكون - وهو من الخيل بين الكيت والأشقر .

(٤) سحل : جمع سحل - بفتح فسكون - وهو الثوب لا يبرم غزله ، أو

الأبيض من القطن .

(٥) صدق : جمع صدق - بفتح فسكون - وهو الثب عند اللقاء ، والصلب .

المستوى من الرماح والرجال ، والكامل من كل شيء .

(٦) ومن معاني الجلف الرجل الجافي في خلقه وخلقه .

(٧) أنقاض : جمع تقض - بكسر فسكون - وهو البناء المنقوض .

(٨) أنضاء : جمع نضو - بكسر فسكون - وهو المهزول من الأبل وغيرها ،

وهو أيضاً اسم لحديدة اللجام .

قال : « وَنَحْوُ بَطَلٍ عَلَى أَبْطَالٍ وَحِسَانٍ وَإِخْوَانٍ وَذُكْرَانٍ وَنُصْفٍ ، وَنَحْوُ نَكِيدٍ عَلَى أَنْكَادٍ وَوَجَاعٍ وَخُشْنٍ ، وَجَاءَ وَجَاعَى وَحَبَّاطَى وَحَذَارَى ، وَنَحْوُ يَقْطُ عَلَى أَيْقَاطٍ ، وَبَابُهُ التَّصْحِيحُ ، وَنَحْوُ جُنُبٍ عَلَى أَجْنَابٍ »

أقول : ظاهر كلام سيبويه أن الغالب في تكسير فَعَلٍ في الصفات فَعَالٍ ، قال : وَكَسَّرُوا عَلَيْهِ كَمَا يَكْسِرُ فَعْلٌ عَلَيْهِ ، فقد اتفقا فيه كما اتفقا في الأسماء نحو كَلْبٍ وَكَلَّابٍ وَجَمَلٍ وَجَمَالٍ ، قال : وربما كسروه على أفعال ؛ لأنه مما يكسر عليه فَعْلٌ فاستغنوا به عن فَعَالٍ ، وأما فَعْلَانٍ وَفُعْلَانٍ كإِخْوَانٍ وَذُكْرَانٍ فلا استعمال أخٍ وَذَكَرَ استعمال الأسماء فهما كخِرْبَانٍ ^(١) وَمُحْلَانٍ ^(٢) ، وكذا نُصْفٌ ^(٣) بضمين ونُصْفٌ بسكون العين لكونه كالأسماء ، وعده سيبويه في الأسماء ، فهو كَأَسَدٍ وَأَسَدٌ عنده ، وما كان للمصنف أن يعد الثلاثة في الصفات ، لأنها إنما كسرت عليها لاستعمالها كالأسماء من دون الموصوف ، وفَعْلٌ بفتح العين أقل في الصفات من فَعْلٍ بسكونها

وأما فَعِلٌ فإنه يكسر على أفعال كَأَنْكَادٍ ^(٤) ، فهو كأُكْبَادٍ في الأسماء واعلم أن الأسماء أشد تمكنا في التكسير ، والصفات محمولة عليها ، فإذا اشتبه عليك تكسير شيء من الصفات ، فإن كنت في الشعر فاحملها على الأسماء وكسرها تكسيروها ، وإن كنت في غير الشعر فلا تجمع إلا جمع السلامة .

(١) الخربان : جمع خرب - كبطل - وهو ذكر الجباري ، وقد تقدم قريبا (ص ٩٧) وجمع على أخاب أيضا

(٢) الحملان : جمع حمل - كبطل - وهو الجذع من ولد الضأن فما دونه ، وجمع على أحمال أيضا

(٣) امرأة نصف - بفتح الأول والثاني - إذا كانت بين الحديثة والمسننة ، وقيل : هي الكهله ، ويقال : امرأة نصفه - بالتاء أيضا - وقد جمع على أنصاف أيضا

(٤) أنكاد : جمع نكيد - ككثيف - وهو اللثيم المشؤم

وأما وَجَاعٌ ^(١) فلهحمل فِعْل بالكسر على فَعَل بالفتح كجِسان ، وقلَّ فيه فُعِل بضمّتين كخُشْن ، وهو محمول على الأسم كمنمُر .

قوله « وجاءَ وَجَاعِي » فَعَالِي كثير في جمع فَعْلَان ، وفي مؤنثه الذي هو فعلى نحو سكارى في سكران وسَكْرَى ، وليس بغالب ، بل الغالب فيه فَعَال كغِرَاث ^(٢) وجِيَاع في غِرَثَان وِغْرَثَى وجَوْعَان وجَوْعَى ، لكن لما شابه الألف والنون ألف التأنيث الممدودة نحو صحراء وقياسه في التكسير فَعَالِي كما يجيء جمع جمعه فحمل فَعِل على فَعْلَان المحمول على فَعْلَاء ، وإنما حمل فَعِل على فَعْلَان لتشاركهما في باب فَعِل يَفْعَل في كثير من المواضع ، نحو عَجَل وَعَجْلَان وفَرِح وفَرَحَان وَعَطِشَ وَعَطْشَان ، وَالْحَبِطُ : المتفخ البطن من كثرة أكل الربيع ، وقالوا وَجَعَى أيضاً في جمع وَجِع ، مع أن قياس فَعْلِي أن يكون جمع فَعِيل بمعنى مفعول كقَتَلَى وَجَرَحَى ، لكنه حمل وجع وميت وهالك وأجرب ومريض وأشباه ذلك عليه ؛ لأن هذا أمر يُبْتَلَوْنَ به إذ دخلوا فيه وهم له كارهون ، وفَعِيل بمعنى مفعول غالب في هذا المعنى كما يجيء ، فلما كان معنى هذه الأمثلة معنى فَعِيل بمعنى مفعول كسرت تكسيره كما يجيء في موضعه ، مثل وَجِع ووجَعَى وهَرِمَ وهَرَمَى وَضَمِنَ ^(٣)

(١) وجاع : جمع وجع - ككتف - وهو المريض . وقال في اللسان : « الوجع : اسم جامع لكل مرض مؤلم ، والجمع أوجاع ، وقد وجع فلان يوجع (كعلم يعلم) ويجمع ويأجع فهو وجع ، من قوم وجعي ، ووجاعي ، ووجعين ، ووجاع ، وأوجاع

(٢) غراث : جمع غرثان - كعطشان - وهو الجوعان ، وتقول : غرث الرجل يغرث - كفرح يفرح - فهو غرث وغرثان ، وامرأة غرثى وغرثانة ، والجمع غرثى - كجرحى ، وغراثى - كسكارى ، وغراث - كعطاش .

(٣) الضمن - ككتف - : العاشق ، أو الزمن ، أو المبتلى في جسده . قال في

وَضَمَنَى وَزَمِنَ وَزَمْنَى ^(١).

قوله « ونحو يُقْظ ^(٢) على أيقاظ » ومثله نَجُد : أى شجاع ، وأنجاد ، قيل : لم يجيء فى هذا الباب مكسر إلا هاتان اللفظتان ، والباقي منه مجموع جمع السلامة ، وإنما جمعا على أفعال حملا لفعل على فعل لا اشترا كهما كَيَقْظُ وَنَدَسُ ^(٣)

اللسان : « رجل ضمن (كبطل) لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث : مريض ، وكذلك ضمن (ككتف) ، والجمع ضمنون ، وضمين والجمع ضمنى ، كسر على فعلى وإن كانت إنما يكسر بها المفعول نحو قتلى وأسرى ، لكنهم تجوزوه على لفظ فاعل أو فعل على تصور معنى مفعول . قال سيبويه : كسر هذا النحو على فعلى لأنها من الأشياء التى أصيبوا بها وأدخلوا فيها وهم لها كارهون » اهـ

(١) الزمن - ككتف - : ذو العاهة . قال فى اللسان : « زمن يزمن (من باب فرح) زمنا ، وزمنة (كشبهة) وزمانة ، فهو زمن والجمع زمنون . . . وزمين والجمع زمينى ، لأنه جنس للبلايا التى يصابون بها ويدخلون فيها وهم لها كارهون ، فطابق باب فاعيل الذى بمعنى مفعول ، وتكسيره على هذا البناء نحو جريح وجرحى ، وكليم وكلمى » اهـ

(٢) اليقظ - ككتف ، واليقظ - كرجل ، واليقظان : ذو الفطنة والحذر قال فى اللسان : « ورجل يقظ ويقظ كلاهما على النسب : أى متيقظ حذر ، والجمع أيقاظ ، وأما سيبويه فقال : لا يكسر يقظ لقلة فعل (كرجل) فى الصفات وإذا قل بناء الشيء قل تصرفه فى التكسير ، وإنما أيقاظ عنده جمع يقظ ، لأن فعلا (ككتف) فى الصفات أكثر من فعل . قال ابن برى : جمع يقظ (ككتف) أيقاظ وجمع يقظان يقاظ (كرجال) وجمع يقظى صفة المرأة يقاظى (كعذارى) » اهـ

(٣) رجل ندس - كرجل وضخم وفرح - : إذا كان فهما سريع السمع ، وهو أيضا العالم بالأمر والأخبار . قال فى اللسان : « قال سيبويه : الجمع ندسون (بضم الدال) ولا يكسر لقلة هذا البناء فى الصفات ، ولأنه لم يتمكن فيها للتكسير كفعل (بكسر العين) فلما كان كذلك وسهلت فيه الواو والنون تركوا التكسير وجمعوه بالواو والنون » اهـ

وفطن^(١) ، وقد جاء أفعال في جمع فَعُلَ اسماً أيضاً كعَضُد وأعضاد وعَجَز وأعجاز ؛ وحكى أبو عمرو الشيباني يَقْطُ وَيَقَاطُ كما في الاسم نحو سَبُعٌ وَسِبَاعٌ ، وهو في فَعُلَ الأسمى قليل كما ذكرنا فكيف بالصفة التي هي أقل تمكناً منه في التكسير ؟ والحق أن يقاظا جمع يَقْطَظَانِ لكون فِعَالٍ غالباً في فعلان كعِطَاشٍ وَجِيَاعٍ في عَطْشَانٍ وَجَوْعَانٍ .

قوله « ونحو جُنُبٍ على أجناب » فَعُلَ في الصفات في غاية القلة ، فلا يكسر إلا على أفعال ، وإنما اختاروه لخفته ، وحكى جِنَابٌ وَجُنُبَانٌ .

فأوزان الثلاثي من الصفات التي جاءها تكسير سبعة ، وأعم جموعها أفعال ؛ فانه يجيُ الجميعها كما ذكرنا ، نحو أَشْيَاخٌ وَأَجْلَافٌ وَأَخْرَارٌ وَأَبْطَالٌ وَأَيْقَاطٌ وَأَنْكَادٌ وَأَجْنَابٌ ، ثم فِعَالٌ لحيثه لثلاثة منها ، نحو صِعَابٌ وَحِسَانٌ وَوَجَاعٌ ، وبواقي جموعها متساوية : أما الأمثلة الثلاثة الباقية من الصفات ففَعُلٌ كحُطَمٍ^(٢) وَخُتَعٍ^(٣) وَفِعِلٌ كَأَتَانٍ إِبِدٍ : أي ولود ، وامرأة بِلَزٍ : أي ضخمة ، ولا غيرها^(٤)

(١) رجل فطن - كعَضُد وكتف وفلس - وفطين وفطون وفطونة .
كفروقة - : أي غير غبي ، وقد جمعه على فطن - بضم فسكون ،
(٢) الحطم : الراعى الذي يعنف ويشتد في سوقه ، وقال الراجز :

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطَمٍ لَيْسَ بِرَاعِيٍّ إِبِلٍ وَلَا غَنَمٍ

وفي المثل « شر الرعاء الحطمة » قال ابن الأثير : هو العنيف برعاية الابل في السوق والايارد والاصدار ويلقى بعضها على بعض ويعسفها . ضربه مثلاً لوالى السوء

(٣) الختخ : الخاذق في الدلالة ، وهو السريع المشى الدليل ، ويقال : رجل ختخ وختعة (بضم ففتح فيهما) وختع (ككتف) وخوتع (ككوثر)

(٤) قوله « ولا غيرهما » أراد لم يأت على فعل - بكسر أوله وثانيه - من الصفات إلاها تان الكلمتان

وَفِعَلَ كِسَوَى ^(١) وَعِدَى ^(٢) ، وَلَا غَيْرَهُمَا ^(٣) ، فَلَمْ يَسْمَعْ فِيهَا تَكْسِيرَ ، وَقَوْلُهُمْ
أَعْدَاءُ جَمْعُ عَدُوٍّ كَأَفْلَاءَ جَمْعُ ^(٤) قَلَوُ ، لَا جَمْعُ عِدَى .

(١) سَوَى : هُوَ وَصِفٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : مَكَانُ سَوَى ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (فَاجْعَلْ
بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سَوَى) : أَيْ مَكَانًا مَعْلَمًا مَعْرُوفًا ،
وَقَالُوا : هَذَا رَجُلٌ سَوَى وَالْعَدَمُ ، يَرِيدُونَ وَجُودَهُ وَعَدَمَهُ سَوَاءً ، وَالسَّيْنُ مَكْسُورَةٌ
أَوْ مَضْمُومَةٌ فِيهِمَا ، وَقَالُوا : مَكَانُ سَوَى - بِكَسْرِ السَّيْنِ وَضَمِّهَا أَيْضًا - وَسَوَاءُ :
أَيْ نِصْفُ عَدَلٍ وَوَسْطٍ

(٢) عِدَى : هُوَ وَصِفٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : قَوْمُ عِدَى . قَالَ شَاعِرُ الْحِمَاسَةِ
(يُقَالُ هُوَ زُرَّارَةٌ بَيْنَ سَبِيْعِ الْأَسَدِيِّ ، وَيُقَالُ هُوَ نَضْلَةٌ بِنِ خَالِدِ الْأَسَدِيِّ) :
إِذَا كُنْتَ فِي قَوْمٍ عِدَى لَسْتَ مِنْهُمْ فَكُلُّ مَا عُلِقَتْ مِنْ خَبِيثٍ وَطَيْبٍ
وَقَالَ الْأَخْطَلُ :

أَلَا يَا اسْمِي يَا هِنْدَ هِنْدَ بَنِي بَدْرٍ

وَإِنْ كَانَ حَيَاتَنَا عِدَى آخِرِ الدَّهْرِ

وَقَدْ قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : « يُقَالُ هَؤُلَاءِ قَوْمُ عِدَى مَقْصُورٌ يَكُونُ لِلْأَعْدَاءِ وَالْغُرَبَاءِ
وَلَا يُقَالُ قَوْمُ عِدَى (بَضْمٌ أَوَّلُهُ) إِلَّا أَنْ تَدْخُلَ الْمَاءُ فَتَقُولَ عِدَادَةٌ فِي وَزْنِ قَضَاءَةٍ »
وَيَشْهَدُ لِلْمَعْنَى الْأُولَى بَيْتُ الْأَخْطَلِ وَلِلْمَعْنَى الثَّانِي بَيْتُ الْحِمَاسِيِّ ، وَقَدْ تَكُونُ اسْمُ جَمْعٍ
قَالَ فِي اللِّسَانِ : « وَأَمَّا عِدَى وَعِدَى فَاسْمَانِ لِلْجَمْعِ لِأَنَّ فَعْلًا وَفَعْلًا لَيْسَا بِصِيغَتِي
جَمْعٍ إِلَّا لَفَعْلَةٍ أَوْ فَعْلَةٍ (بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَضَمِّهِ) وَرَبَّمَا كَانَتْ لَفَعْلَةٌ وَذَلِكَ قَلِيلٌ كَهَضْبَةٍ
وَهَضْبٍ ، وَبَدْرَةٍ وَبَدْرٍ » اهـ

(٣) « قَوْلُهُ وَلَا غَيْرَهُمَا » لَيْسَ صَحِيحًا ، فَقَدْ حَكِيَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ ابْنُ بَرٍّ
فِي حَوَاشِي الصِّحَاحِ : مَاءٌ رَوَى ، وَمَاءٌ صَرَى ، وَمَلَامَةٌ ثَنَى ، وَوَادٌ طَوَى ،
وَلَحْمٌ زَيْمٌ ، وَسَبِيٌّ طَيْمِيَّةٌ ، وَكُلُّ ذَلِكَ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ ثَانِيهِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِهِ
ضَمُّ أَوَّلِهِ

(٤) الْقَلَوُ — كَعَدُوٌّ ، وَكَسَمُوْ ، وَكَقَنُوْ : الْجَحِشُ وَالْمَهْرُ إِذَا فُطِمَ . قَالَ

الصفات
تجمع
جمع
التصحيح

قال : « وَيُجْمَعُ الْجَمِيعُ جَمَعَ السَّلَامَةِ لِلْعُقَلَاءِ الذُّكُورِ ، وَأَمَّا مُؤَنَّثُهُ فَبِالْأَيْفِ وَالْتَاءِ لَا غَيْرُ ، نَحْوُ عِبَلَاتٍ وَحَاوَاتٍ وَحَذِرَاتٍ وَيَقْطَاطٍ ، إِلَّا نَحْوَ عِبَلَةٍ وَكَمْشَةٍ فَإِنَّهُ جَاءَ عَلَى عِبَالٍ وَكِمَاشٍ ، وَقَالُوا عَلِجٌ فِي جَمْعٍ عَلِجَةٍ » أقول : قال سيديويه : يجمع فَعَلَةٌ نَحْوَ حَسَنَةٍ عَلَى حِسَانٍ ، وَلَا يَجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ إِلَّا مَا جَمَعَ مَذْكُورُهُ عَلَيْهِ ، كَمَا تَقُولُ فِي جَمْعِ حَسَنٍ وَحَسَنَةٍ : حِسَانٍ ، وَلَمَّا لَمْ يُقَلَّ فِي جَمْعِ بَطَلٍ بِطَالٍ لَمْ يَقُلْ فِي جَمْعِ بَطَلَةٍ أَيْضًا ، فَكُلُّ صِفَةٍ عَلَى فَعْلٍ جَمَعَتْ عَلَى فِعَالٍ يَجْمَعُ مُؤَنَّثُهَا أَيْضًا عَلَيْهِ ، فَهَذَا الَّذِي قَالَهُ سِيدِيويه مُخَالَفٌ قَوْلِ الْمَصْنُفِ .

قوله « إِلَّا نَحْوَ عِبَلَةٍ ^(١) » قال سيديويه : كل ما هو على فَعَلَةٍ مِنَ الْأَوْصَافِ يَكْسِرُ عَلَى فِعَالٍ نَحْوَ كَمْشَةٍ وَكِمَاشٍ ، وَالْكَمْشُ : السَّرِيعُ الْمَاضِي ، وَجَعَدَةٌ وَجِعَادٌ ^(٢) وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ مَجِيءِ هَذَا الْبِنَاءِ ، فَتَصَرَّفُوا فِي جَمْعِهِ ، وَأَمَّا عَلِجٌ

الجوهري : لِأَنَّهُ يَفْتَلِي : أَيِ يَفْطِمُ . قَالَ دَكِينٌ

كَانَ لَنَا وَهُوَ فَلَوْ نَرَبُّهُ مُجْعَشُنُ الْخَلْقِ يَطِيرُ زَعْبُهُ

ومعنى نريه نريه ، وأصل نريه نريه بثلاث باءات فلما استثقلوا ثلاثة الأمثال قلبوا ثالثها ياء ، كما قالوا : تَطْنِي وَتَقْضِي ، فِي تَطْنٍ وَتَقْضِضٍ ، قَالَ الرَّاجِزُ :

* تَنْضَى الْبَارَ هَوَى ثَمَّ كَسَرَ *

ومعنى مجعش الخلق غليظه ، شبه بأصل الشجرة في غلظه ، وأصل الشجرة يقال له جعش بزنة زبرج

(١) العيلة : الضخمة من كل شيء ، وتجمع على عبلات وعبال مثل ضخمة وضحخات وضحام

(٢) الجعد من الرجال : المجتمع بعضهم إلى بعض ، والسبط الذي ليس بمجتمع ، وقيل : الجعد من الرجال الخفيف ، والجعد من الشعر خلاف السبط ، وقيل : هو القصير ، والآن ثي جعدة ، والجمع جعاد وجعدات

في جمع عِلْجَة فلجريه مجرى الأسماء نحو كِسْرَة و كِسْر ، والعِلْجُ : العظيم من حجر الوحش .

قال : « وَمَا زِيَادَتُهُ مَدَّةٌ ثَالِثَةٌ فِي الْإِسْمِ نَحْوُ زَمَانٍ عَلَى أَزْمِنَةٍ غَالِبًا ، وَجَاءَ قَذْلٌ وَغَزْلَانٌ وَغُنُوقٌ ، وَنَحْوُ حِمَارٍ عَلَى أَحْمَرَةٍ وَحُمْرٍ غَالِبًا ، وَجَاءَ صِيرَانٌ وَشَمَائِلٌ ؛ وَنَحْوُ غُرَابٍ عَلَى أَغْرَبَةٍ ، وَجَاءَ قُرْدٌ وَغُرْبَانٌ وَزُقَّانٌ ؛ وَغِلْمَةٌ قَلِيلٌ ، وَذُبُّ نَادِرٌ ، وَجَاءَ فِي مُؤَنَّثِ الثَّلَاثَةِ أَعْنَقٌ وَأَذْرَعٌ وَأَعْقَبٌ ؛ وَأَمَكْنٌ شَادٌّ »

أقول : اعلم أن أفعلة مطرد في قلة فعال ، كأزمنة وأمكنة وأفدنة ^(١) وأقذلة ^(٢) ، وقد يكون في بعض الأسماء للكثرة أيضاً ، كأزمنة وأمكنة ، والغالب في كثرته فُعْل كقذْل وفُدْن ، وإن شئت خففته في لغة تميم بإسكان العين ، وما كان منقوصاً لسماء وأسمية ، وهو المطر ، ودواء وأدوية ؛ اقتصر في قلته وكثرته على أفعلة كراهة التغير الذي يتأدى الأمر إليه لو جمع على فُعْل ، إذ كانوا يقولون سُمٌّ وَدُوٌّ ، كأدْلٍ ، فيكون الجمع الكثير على حرفين ؛ فإن قيل : فهلا خففوا بإسكان العين كما في عنق ، حتى لا يؤدي إلى ما ذكرت ، قيل : التخفيف ليس في كلام جميع العرب ، وليس بلام أيضاً في كلام من يخفف ، وأيضاً فالحذف

(١) أفدنة : جمع فدان — بفتح الفاء وتخفيف الدال ، وقد تشدد — وهو الذي يجمع أداة الثورين في القران للحرث ، وقيل : هو الثوران يقرنان فيحرث عليهما ، ولا يقال للواحد : فدان ، وقيل : يقال ، وجمع الفدان مخففاً أفدنة ، كأرغفة ، وفدن ، كسحب ، وجمع المثلث فدادين

(٢) القذال — كسحاب — : ما بين الأذنين من مؤخر الرأس ، وجمعه أقذلة وقذل ، وتقول : قذله قذلاً — من باب نصر ، إذا ضرب قذاله أو عابه أو تبعه

جمع
الثلاثي
المزيد
بمدة
ثالثة

فى حكم المثل ، ألا ترى إلى قولهم قَضَوْا الرَّجُلَ ، بالواو التى كانت بدلا من الياء للضمة ، كيف بقيت مع حذف الضمة .

قوله : « وَغَزَلَان » جاء فِعْلَان فى فَعَال ، وليس من بابهِ ، لكنه لتشبيهه فَعَال بفَعَال كغِرْبَان وحيْرَان ، فى غُرَاب وحوَار ^(١) .

قوله « وَعُنُوق » ليس هذا موضعه ؛ لأن العُنَاق مؤنث ، وهو الأثنى من ولد المعز ، يقال فى المثل : « العنوق بعد النوق » ^(٢) فى الذى يفتقر بعد الغنى ؛ وقد أورده سيبويه على الصحة فى جمع فَعَال المؤنث ، قال : حق فعال فى المؤنث أفعل كعُنَاق وأعُنق ، لكن فُعُولا لما كان مؤاخيا لأفعل فى كثير من المواضع ؛ إذ هو فى الكثير كأفعل فى القليل ؛ جمعه فى الكثير على عنوق ، وكذا قالوا فى سماء بمعنى المطر : سُمِيَّ ؛ لأنه يذكر ويؤنث ، يقال : أصابتنا سماء : أى مطر .

قوله « ونحو حمار على أحمر » فِعَال وفَعَال يتساويان فى القليل والكثير ، إذ لا فرق بينهما إلا بالفتحة والكسرة المتقاربتين ؛ فأحمر للقلة ، ومُحمر للكثرة وقد يخفف فُعُل فى تميم ، وقد يستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة ، نحو ثلاثة جُدُر وأربعة كُتُب ، ولا يقال : أجدرّة ، ولا أكتبة ، والمضاعف منه

(١) الحوار — كغراب و ككتاب — : ولد الناقة ساعة يولد ، وقيل : إلى أن يفصل عن أمه ، وجمعه أحورة ، وحيْرَان ، وحوْرَان ، وفى المثل : « حرك لها حوارها تحن »

(٢) قال فى اللسان : « قال ابن سيده ، وفى المثل « هذه العنوق بعد النوق » ، يقول : مالك العنوق بعد النوق ، يضرب للذى ينحط من علو إلى سفلى ، والمعنى أنه صار يرعى العنوق بعد ما كان يرعى الابل ، وراعى الشاء عند العرب مهين ذليل ، وراعى الابل عزيز شريف » اهـ

لايجيء إلا على أفعلة في القلة والكثرة ، نحو خِلَالٌ ^(١) وأخِلَّةٌ ، وعِنَانٌ ^(٢) وأَعِنَّةٌ ؛
لاستثقالهم التضعيف المفكوك ، ولا يجوز الإدغام لما يجيء في بابه ، وكذا الناقص
واو يا كان أو يائيا ، لا يجيء إلا على أفعلة كما ذكرنا في فَعَال بفتح الفاء ، قال
سيبويه : وفَعَال بفتح الفاء في جميع الأشياء بمنزلة فَعَال بالكسر ، والأجوف
الواوى منه مسكن العين : كأخَوْنَةٌ ^(٣) وخونٌ ، وأبُونَةٌ ^(٤) وبُونٌ ، استثقلت الضمة
على الواو ، وقد يضطر الشاعر فيردها إلى أصله من الضم قال :

٥٦ — عَنْ مُبَرِّقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَّ * دُو بِالًا كَفَّ اللَّامِعَاتِ سُورٌ ^(٥)

وإن كان الأجوف يائيا بقيت الياء مضمومة ؛ إذ الضمة عليها ليست في ثقل
الضمة على الواو ؛ فيقال في جمع عِيَان ، وهو حديدة الفَدَّان : « عِيْن » كما قالوا في

(١) الخلال : ما تخلل به الأسنان ، وهو أيضا عود يجعل في لسان
الفصيل لئلا يرضع

(٢) العنان : سير اللجام الذي تمسك به الدابة

(٣) الخوان - ككتاب وغراب - : ما يوضع عليه الطعام ، وضع بالفعل
أو لم يوضع ، والمائدة : ما يكون عليه الطعام بالفعل ، وقيل : هما واحد ، وانظر
(ج ١ ص ١١٠)

(٤) البوان - ككتاب وغراب - : أحد أعمدة الخباء ،

(٥) هذا البيت من قصيدة لعدي بن زيد العبادي أولها قوله :

قَدْ حَانَ إِنْ صَحَوْتَ أَنْ تُقْصِرَ وَقَدْ أَتَى لِمَا عَهَدْتَ عَصْرُ

وبعده بيت الشاهد ، ثم قوله :

يَبِضُّ عَلَيْهِنَ الدَّمَقْسُ وَفِي الْاُ اعْتَاقٍ مِنْ تَحْتِ الْأَكْفَةِ دُرٌّ

حان : قرب ، صحوت : أفقت من السكر ، تقصر : تقلع وتسكف عما أنت
عليه ، وعصر - بضمعين - لغة في العصر - بفتح فسكون - وقوله : « عن
مبرقات » متعلق بتقصر ، ومبرقات : جمع مبرقة اسم فاعل من أبرقت المرأة إذا
تحسنت ، والبرين : جمع برة - بضم ففتح - وهي الخللخال ، والسور : جمع سوار

بَيُوضُ : بَيُضٌ^(١) ومن خفف من بني تميم كسر الضم لتسلم الياء ؛ فتقول : عينٌ ؛
كما قالوا بَيُضٌ في جميع أبيض ، وجاء فيه فِعْلَانٌ كصِرَانٍ في صِوَارٍ ، وهو
القطيع من بقر الوحش ، حملا على فُعَالٍ ؛ لأن فِعْلَانٌ بابهُ فُعَالٌ بالضم ، وما حمل
عليه من فُعَلٍ كصِرْدَانٍ ونِعْرَانٍ^(٢) كما ذكرنا

قوله « وشمائل » ليس هذا موضع ذكره كما قلنا في عنوق ؛ لأن شمالا
مؤنث بمعنى اليد ، والقياس أشْمَلُ كأذرع ، وفِعْلَانٌ في جمع فِعَالٍ جمع لم يحذف
من مفردة شيء ؛ فشمال وشمائل كقِمَطَرٍ^(٣) وقِمَاطِرٍ ، وهو جمع ملحقته التاء
من هذا المثال كرسالة ورسائل ، ولما كان شمال في تقدير التاء جعل كأن التاء
فيه ظاهرة فجمع جمعه

قوله « ونحو غراب على أغربة » وهو يساوى في القلة أخويه^(٤) : أى

وهو ما تلبسه المرأة في ساعدها . يقول : قد حان لك أن تكف عن الصبوة إلى
النساء اللائى يتجملن بالخلاخليل والأسورة ، والاستشهاد بالبيت على أن ضم
الواو في « سور » لضرورة الشعر

(١) تقول : دجاجة بيوض وبياضة ، ودجاج بيض ، إذا كانت تبيض
كثيرا .

(٢) الصرد : طائر ضخم الرأس .. أنظر (ج ١ ص ٣٥ ، ٢٨١) والنعر :
طائر أحمر المنقار كالصفور ، وأهل المدينة يسمونه البلبل . أنظر (ج ١
ص ٢٨١)

(٣) القمطر : الجمل القوي السريع ، وهو أيضا ما تصان فيه الكتب .
أنظر (ج ١ ص ٣ ، ٥١)

(٤) يريد أن فعالا - كغراب - يساوى في القلة أخويه ، وهما فعال -
بالتفتح - وفعال - بالكسر - وقد وقع في بعض النسخ « أخونة » وهو جمع
خوان . وليس بشيء

يجمع على أفعلة كأغربة وأخرجة ^(١) وأبعثة ^(٢) وبابه في الكثير فعَلان
كغلمان وخرجان وغربان وذبان ^(٣) وجاء على فعَلان مضموم الفاء لغتان فقط
وها حوران وزقان ، في حوار وزقاق ، والباقي مكسورها ، وقد يقتصر في بعض ذلك
على أفعلة للقلة والكثرة كأفئدة ، وقد يحمل فعَال بالضم على فعَال بالكسر
للتناسب الحركتين ؛ فيقال قُرْد في قُرَاد كجُدُر في جِدَار ، وهو قليل نادر ،
ومثله ذُبُّ وأصله ذُبُّ ، والإدغام بناء على مذهب بني تميم في تخفيف نحو عنق
وإلا خقُ فعُل أن لا يدغم كما يحىء في باب الإدغام ، وأما غِلْمَةٌ فنائب عن
أغْلَمَةٍ لتشابههما في كونهما للقلة في اللفظ ، والدليل على نيابته عنه أنك إذا صغرت
غِلْمَةً رجعت إلى القياس نحو أُغْلِمَةٍ ، وجاء في فعَال فَوَاعِل شاذاً ، كدَوَاخِن
وعَوَاتِن ، في دُخَان وعُثَان ، بمعناه ، وليس لهما ثالث

قوله « وجاء في مؤنث الثلاثة أفعُل » فرقوا بين مذكرها ومؤنثها ، ولما
كان تاء التأنيث فيها مقدراً كما في العدد القليل نحو ثَلَاث وأربع جمعوها جمع
القلة غالباً ، وأثبتوا التاء في جمع قلة المذكور فقالوا أفعلة ، وحذفوها في جمع
قلة المؤنث فقالوا أفعُل ، كما في العدد ، وإذا ظهر التاء في الأمثلة الثلاثة كجمالة ^(٤)

(١) أخرجة : جمع خراج - كغراب - وهو ما يخرج في البدن من القروح
(٢) أبعثة : جمع بغاث ، وهو ضرب من الطير أبيض بطيء الطيران صغير
دوين الرخمة : (أنظر ج ١ ص ١١١)

(٣) الذبان - بكسر الذال - : جمع ذباب بغير هاء ، ولا يقال : ذبابه ،
وجمع أيضاً على أذبة ، مثل غراب وأغربة وغربان ، قال النابغة :

* ضَرَابَةٌ بِالمِشْفَرِ الأَذْبَةُ *

(٤) الجمالة بتثنية أوله : الطائفة من الجمال ، وقيل : هي القطعة من النوق
لا جمل فيها ، وقال ابن السكيت : يقال للابل إذا كانت ذكورة ولم يكن فيها
أنثى : هذه جمالة بني فلان

وذؤابة ^(١) وصلاية ^(٢) لم يكسر جمع [القلة] إذ لا يشابه العدد القليل في تقدير التاء ، بل يجمع : إما بالألف والتاء ، أو يكسر على فعائل أو فُعَل كما يجيء قوله « وأمكن شاذ » ويجوز أن يكون أزمن مثله جمع زَمَان لاجمع زمن ، وإنما جاز جمعهما على أفْعَل لهما على فعال المؤنث مع تذكيرهما ، كما حمل شمال المؤنث المجرد عن التاء على ذى التاء نحو رسالة ففعل شمائل كرسائل ، وحمل أيضاً على فعال المذكر ففعل شمل ، قال :

٥٧ — * في أقوسٍ نازعتها أئمن شُملاً ^(٣)

وكذا حمل فعال المؤنث كعقاب على المذكر نحو غراب ففعل : عقبان كغربان

(١) الذؤابة - بضم أوله - الناصية ، أو منبتها من الرأس ، وشعر في أعلى ناصية الفرس ، وأعلى كل شيء ، أنظر : ١ - ٢١٣)

(٢) الصلاية : مدق الطيب ، وكل حجر عريض يدق عليه ، وهى أيضاً الجبهة ، وجمعه صلى وصلى - بضم أوله وكسره - ويقال : صلاية ، بقلب الياء همزة والقياس سلامتها لسكون الحكمة قد بنيت عليها ، وسيأتى للرضى في باب الاعلال أن يذكر أن ذلك القلب شائع مقيس في كل ما كان مختوماً بتاء الوحدة من أسماء الأعيان كعباية وعباءة وعظاية وعظاءة

(٣) هذا عجز بيت للازرق العنبرى وهو من شواهد سيبويه ، وصدره قوله : -

* طرن انتقطاعاً أو تارٍ محظربةً *

والبيت في وصف طير ، شبه صوتها في سرعة طيرانها بصوت الأوتار وقد انقطعت عن القوس عند الجذب ، وانقطاعه : مصدر مبين للنوع ، وهو مفعول مطلق ، والمحظربة : المحكمة القتل ، والأقوس : جمع قوس ، والأئمن : جمع يمين ، والشمل : جمع شمال مثل جدار وجدر ، والاستشهاد بالبيت في « شمل » حيث جمع شمالاً عليه ، والمستعمل أشمل في القليل وشمائل في الكثير

ومؤنث فعيل المجرد عن التاء كمؤنث الثلاثة المذكورة ، نحو يمين وأيمن ، وقد كسر على إيمان أيضاً ، لاشتراك أفعُل وأفعَل في كثير من أبواب الثلاثي كأفرخ وأفراخ

قال : « وَنَحْوُ رَغِيفٍ عَلَى أَرْغِفَةٍ وَرُغْفٍ وَرُغْفَانٍ غَالِبًا ؛ وَجَاءَ أَنْصِبَاءُ وَفِصَالٌ ^(١) وَأَفَائِلٌ ؛ وَظِلْمَانٌ قَلِيلٌ ، وَرُبَّمَا جَاءَ مُضَاعَفُهُ عَلَى سُرُرٍ ، وَنَحْوُ عَمُودٍ عَلَى أَعْمِدَةٍ وَعُمْدٍ ، وَجَاءَ قَعْدَانٌ ^(٢) وَأَفْلَاءٌ وَذَنَابٌ »

أقول : اعلم أن فعيلًا مثل فَعَالٍ في أن الزيادة فيه مدة ثلاثة ، وفي عدد الحروف ، فقلته كقلتها ، نحو أجرة ^(٣) وأقفزة ^(٤) وأرغفة ، وأما صبيبة فنائب عن أصبيبة كما قلنا في أغلمة ؛ ولهذا يصغر [صبيبة] على أصبيبة ويكسر في الكثرة على فعل كما يكسر فعال بفتح الفاء وكسرها عليه ، نحو قذَلٌ وحُمُرٌ ؛ وذلك نحو قُضِبٌ ^(٥) وعُسِبٌ ^(٦) ورُغِفٌ وسُرُرٌ ؛ ويكسر على فُعْلَانٍ أيضاً

(١) الفصال : جمع فضيل ، وهو ولد الناقة إذا فصل عن أمه

(٢) القعدان : جمع قعود - كعمود - وهو من الابل البكر الذكر إذا

أتى عليه سنتان

(٣) الأجرة : جمع جريب وهو المزرعة ، والوادي ، ومكيال يسع أربعة أقفزة ، ومقدار معلوم من الأرض يساوي ما يحصل من ضرب ستين ذراعاً في نفسها : أي ستمائة ذراع وثلاثة آلاف ذراع

(٤) الأقفزة : جمع قفيز ، وهو مكيال يسع ثمانية مكايك ، والمكوك : مكيال يسع صاعاً ونصف صاع ، والقفيز من الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعاً

(٥) القضب : جمع قضيب ، وهو السهم الدقيق ، والناقة التي لم ترض ،

وهن الانسان وغيره من الحيوان

(٦) العسب : جمع عسيب ، وهو عظم الذنب ، والجريدة من النخل

وهو في الغلبة كفعل سواء ، نحو رُغْفَنان وكُثْبَان (١) وقُلْبَان (٢) وربما كسر على أفعلاء كأَنْصَبَاء (٣) وأَخْمَسَاء ، وعلى فَعَالٍ أيضاً كإِفَالٍ (٤) تشبيهاً بفعيل في الوصف نحو ظَرَافٍ وِرَامٍ ، وأما أَفَائِل (٥) ونظائره فلحمل فعيل المذكر على فعيلة ذى التاء كما حمل فعيلة على فعيل المذكر في نحو صُحُفٌ وسُفُنٌ جمع صحيفة وسفينة

قوله « وَظَلَمَان (٦) قليل » حكى أحمد بن يحيى ظَلِيمٌ وظَلَمَانٌ وعَرِيضٌ - وهو التيس - وعَرِضَانٌ ، وجاء صَبِيٌّ وصَبِيَّانٌ ، وقال بعضهم في ضَرِيرٍ (٧) : ضِرَّانٌ ، والضم فيه أشهر

قوله « وربما جاء مضاعفه » يعنى أن الأصل أن يكسر على فعل - بضمين ، ولكن حكى أبو زيد وأبو عبيدة أن ناساً فتحوا عين سرر فقالوا : سُرَرٌ ، والأشهر الضم وجاء شاذاً في فعيل المذكر أفعُل حملاً على المؤنث ، قال :

٥٨ — * حَتَّى رَمَتْ مَجْهُولَهُ بِالْأَجْنَنِ (٨) *

(١) الكُثْبَان : جمع كَثِيب ، وهو ما اجتمع واحدودب من الرمل

(٢) القُلْبَان : جمع قَلِيب ، وهى البئر

(٣) الأَنْصَبَاء : جمع نَصِيب ، وهو الحظ من كل شىء

(٤) الأَخْمَسَاء : جمع خَمِيس ، وهو أحد أيام الأسبوع ، والجيش . وقيل : الجرار منه ، وقيل : الخشن منه

(٥) الأَفَالُ والأَفَائِل : جمع أَفِيل - كَرغيف ، وهو ابن المخاض فما فوقه ، والفصيل ، وفى المثل : إن القرم من الأفيل : أى إن الكبير من الصغير

(٦) الظَلَمَان : جمع ظَلِيم ، وهو الذكر من النعام

(٧) الضَّرِير : ذاهب البصر ، والمريض المهزول ، وكل شىء خالطه ضرر

فهو ضَرِير .

(٨) هذا بيت من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة لرؤية بن العجاج

قوله « ونحو عَمُود » فَعُول يكسر في القلة على أَفْعَلَة كَفَعِيل سواء ،
والغالب في كثرته فَعُل وفُعُلَان في غير الناقص الواوى ، كما في فَعِيل ،
وأما الناقص فبابه أفعال كأَفْلَاء وأَعْدَاء ، وجاء فيه فَعُول قليلا ، نحو فُلَيْ بضم
الفاء وكسر ها ، وإنما لم يقولوا فيه فُعُل بضم تين لما ذكرنا في باب سماء ورداء ،
ولم يحى أيضا فُعُلَان كَفُلُون للاستتقال ، وحق باب عَدُوٌّ أن يجمع بالواو
والنون ، لكنه لما استعمل استعمال الأسماء كسر تكسيرها ، والمؤنث منه فعائل
كذَنُوب^(١) وَذَنَائِب ، ويجمع على فُعُل ؛ فصار فَعُول في المؤنث محالفا لفُعَال وفَعِيل

يمدح فيها بلال بن أبي بردة ، وقبل الشاهد قوله :

وَاجْتَرَنَ فِي ذِي نَسَعٍ مُمَحَّنٍ تَفَتَّنَ طُولَ الْبَلَدِ الْمُفَتَّنِ

وبعده بيت الشاهد ، ثم قوله :

سَرِينٌ أَوْ عَاجُوا بِلَاءَ مُلَهِّنٍ وَخَلَّطَتْ كُلُّ دِلَالٍ عُلَجَنٍ

يصف قطعه المفاوز على ناقته حتى وصل إلى الممدوح ، وهو بلال بن

أبي بردة بن أبي موسى الأشعري

والنسع : جمع نسعة ، وهى السير بضفر على هيئة أعنة النعال تشد به الرحال ،

والممحَّن : الممدد ، وتفتن : تشق ، والمفتن : الذى على غير جهة واحدة ، والأجن

جمع جنين ، ويروى فى مكانه « الأجن » بالباء الموحدة من تحت ، وهو جمع

جبين ، والملهن : مصدر ميمى بمعنى التلهين ، وهو إعطاء اللهنة - كغرفة - وهى

الزاد يتعلل به قبل الغداء ، ويراد منه هنا الزاد مطلقا ، فهو يعنى أنه يعود بغير

صلة . والدلال - بكسر الدال - : اللينة الأعطاف ، والعاجن : الناقة المكتنزة

اللحم ، وقد استشهد المؤلف بالبيت على أنه جمع جنينا على أجن شذوذا لأن

أفعل إنما يجمع عليه فَعِيل وشبهه إذا كان مؤنثا نحو ذراع وأذرع وعناق

وأعناق ويمين وأيمن ، وكذلك هو فى الرواية التى أخبرناك خبرها ؛ إذ الجبين ليس

مؤنثا حتى يجمع على أجن

(١) الذنوب : الحظ والنصيب . قال تعالى : (فَأَن لِّلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُنُوبًا مِّثْلُ

مؤنثات ، وذلك لأنه ألحق بذى التاء ، أعنى فعولة ، فى الجمع لكونه أثقل من أخواته بسبب الواو ، فكان مؤنثه المجرد عن التاء ذوتاء نحو تَنُوفَةٌ وَتَنَائِفٌ ^(١) ، بخلاف الأربعة المذكورة ، وقيل فى قدوم وهو مذكّر : قدائم ^(٢) ، تشبيها بالمؤنث نحو ذُنُوبٌ ، والأصل الْقُدُمُ ، كما جاء فى نظيرِ نَظَائِرٍ ، وهو شاذ ، قال على رضى الله تعالى عنه : حتى صرتُ أُقَرَّنُ إلى هذه النظائر ، وإن اتفقت التاء فى الأمثلة المذكورة ، نحو رِسَالَةٌ وَتَنُوفَةٌ وَجُفَالَةٌ ^(٣) وَكِتَابِيَّةٌ ^(٤) وَكَفَالَةٌ ، فلا يكسر إلا على فعائل ، ولم يذكره المصنف ، وإذا سمى بشيء من هذه الأبنية ولم يعلم تكسيرها كسرت على القياس ، كما تقول مثلاً فى بهاء وَنَدَاءٌ علمين : أبهية وأندية ، وقس عليه

قال : « الصِّمَّةُ . نحو جَبَانٍ عَلَى جُبْنَاءٍ وَصُنْعٍ وَجِيَادٍ ، ونحو كِنَازٍ عَلَى

ذنوب أصحابهم) وقال أبو ذؤيب :

لَعَمْرُكَ وَالْمَنَايَا غَالِبَاتُ لِكُلِّ بَنِي أَبِي مِنْهَا ذُنُوبُ

والذنوب أيضا الدلو فيها ماء ، وقيل : هي التى يكون الماعدون ملئها ، وقيل : هي الدلو الملائى ، وقيل : هي الدلو ما كانت

(١) التنوفة : القفر من الأرض ، قال الشاعر وكان قد أتى صمها اسمه سعد يستقسم عنده فلم يحمدّه :

وَمَا سَعْدٌ إِلَّا صَخْرَةٌ بِتَنُوفَةٍ مِنَ الْأَرْضِ لَا يَدْعُو آخِيَّ وَلَا رُشْدُ

وقيل : التنوفة : التى لاماء بها من الفلوات ولا أنيس وإن كانت معشبة

(٢) قال فى اللسان : « القدوم التى ينحت بها ، مخفف أنثى » اه وعلى هذا فجمعه

على قدائم قياس مثل حلوبة وحلائب ، وقلوص وقلائص ، وفى القاموس ما يؤيد ذلك حيث قال : « القدوم آلة للنجر مؤنثة . الجمع قدائم وقدام » اه ، فقول المؤلف

إن جمعه على قدائم شاذ لكونه مذكراً غير مسلم

(٣) الجفالة - بضم أوله - : الجماعة من الناس ذهبوا أو أتوا

(٤) الكتبية : الجيش ، أو القطعة العظيمة منه

كُنْزٌ وَهَجَانٌ ، وَنَحْوُ شُجَاعٍ عَلَى شُجَعَاءٍ وَشُجْعَانٍ وَشِجْعَةٍ ، وَنَحْوُ كَرِيمٍ عَلَى رَمَاءٍ
وَكِرَامٍ وَنَذْرٍ وَتُنْيَاتٍ وَخَصِيَّانٍ وَأَشْرَافٍ وَأَصْدِقَاءٍ وَأَشِدَّةٍ وَظُرُوفٍ ، وَنَحْوُ
صَبُورٍ عَلَى صُبْرٍ غَالِبًا ، وَعَلَى وَدْدَاءٍ وَأَعْدَاءٍ »

أقول : جعل سيبويه فعلاً هو الأصل في جمع فَعَالِ الصفة ، قال : فَعَالٌ
بمنزلة فَعُولٍ ، قالوا : جَمَادٌ وَجَمْدٌ كَصَبُورٍ وَصُبْرٍ ، وجاء في بنات الواو فَعُلٌ بسكون
العين نحو نَوَارٍ ^(١) وَنُورٍ وَعَوَانٍ ^(٢) وَعُونٌ ، سَكَنَ وَالْأَصْلُ الضَّمُّ ، ثُمَّ قَالَ
سيبويه : رَجُلٌ جَبَانٌ وَقَوْمٌ جُبْنَاءُ ، شبهوه بفَعِيلٍ لكونه مثله في الصفة والزنة
والزيادة ، وأيضاً يمتنع مثله من التاء ، وقال بعضهم : امرأة جبانة ، فعلى هذا
لا يمتنع جمعه بالواو والنون ؛ فجبناء كظُرْفَاءٍ ، وجاء على فَعَالٍ قليلاً كجَوَادٍ
للفرس وحَيَادٍ

قوله « وَنَحْوُ كِنَازٍ » هو المكتنز اللحم ، يستوى فيه المذكر والمؤنث ، نحو
نَاقَةٍ كِنَازٍ وَجَمَلٍ كِنَازٍ ، وَكَذَا رَجُلٌ لِكَاكٍ : أى قليل اللحم ، وامرأة
لِكَاكٍ ، وَجَمَلٌ دِلَاثٌ ، وهو السريع السير ، وَنَاقَةٌ دِلَاثٌ ، وَجَمْعُهُ كَجَمْعِ
فَعَالٍ بِالْفَتْحِ عَلَى فَعُلٍ فِي الْغَالِبِ

قوله « وَهَجَانٌ » هذا هو مذهب الخليل وسيبويه ، تقول : هذا هَجَانٌ :
أى كريم خالص ، وهذان هَجَانَانِ ، وهؤلاء هَجَانٌ ، شبهوا هَجَانًا الْوَاحِدَ بِفَعِيلٍ ،
فَكَأَيُّ جَمْعِ فَعِيلٍ عَلَى فَعَالٍ كَكَرِيمٍ عَلَى كِرَامٍ جَمَعُوا فِعَالًا عَلَى فَعَالٍ ؛ ففَعَالٌ فِي
المفرد ككتاب وفي الجمع كرجال ، وَذَكَرَ الْجَرْمِيُّ هَذَا هَجَانٌ وَهَذَانِ هَجَانٌ

(١) النوار : المرأة النفور من الريبة ، وقيل : هى النفور من الظباء والوحش
وغيرها ، وجمعها نور - بسكون الواو - وأصله نور - يضم الواو - كقذال
وقذل ، إلا أنهم كرهوا الضمه على الواو فحذفوها
(٢) العوان - كسحاب - : هى من البقر وغيرها النصف فى سنّها : أى
التي بين الصغيرة والمسنّة . انظر (ج ١ ص ٩٥)

وهؤلاء هجان ، المفرد والثني والمجموع بلفظ واحد ؛ لجريه مجرى المصدر ، وفي دَلَا ص مافى هجان من المذهبين ، وكذا شِمَال في الأسماء بمعنى الطَّبَع واحد وجمع ، كما قال أبو الخطاب ^(١) ومنه قوله

٥٩ — وَمَا لَوْ مِى أَخِي مِنْ شِمَالِيَا ^(٢)

أى : من شمالي ، ويجمع شِمَال على شِمَائِل ، كجمع هِجَان على هِجَائِن ؛ حملاً للمذكر على المؤنث ، ويجوز أن يكونا جمعين لفردين وللجمعين

قوله « ونحو شَجَاع على شَجَعَاء وشُجْعَان » قال سيديويه : فَعَال بمنزلة فَعِيل ؛ لِأَنَّهُمَا أَخَوَانِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِع ، نَحْو طَوَالٍ وَطَوِيلٍ وَبُعَادٍ وَبَعِيدٍ وَخَفَافٍ وَخَفِيفٍ ، وَيَدْخُلُ فِي مَوْثَتِهِ التَّاءُ كَمَا يَدْخُلُ فِي مَوْثَتِ فَعِيلٍ ، نَحْو امْرَأَةٍ طَوِيلَةٍ وَطَوَالَةٍ ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَهُ وَعَدِيْلَهُ جَمَعَ عَلَى فِعْلَانٍ وَفِعْلَاءٍ كَمَا يَجْمَعُ فَعِيلٌ عَلَيْهِمَا هَذَا قَوْلُهُ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ فِعْلًا مَبَالِغَةً فَعِيلٌ فِي الْمَعْنَى ؛ فَطَوَالٌ أَبْلَغُ مِنْ طَوِيلٍ ، وَإِذَا أُرِدَتْ زِيَادَةُ الْمَبَالِغَةِ شَدَّدَتْ الْعَيْنَ فَقُلْتُ طَوَالٌ

(١) أبو الخطاب : هو الأخفش الكبير شيخ سيديويه

(٢) هذه قطعة من بيت لعبد يغوث الحارثي ، وهو مع بيت سابق عليه

أَلَا لَا تَكُونِي كَفَمَى اللَّوْمِ مَا بَيَا فَمَا لَكُ مَا فِي اللَّوْمِ خَيْرٌ وَلَا لِيَا
أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفْعُهَا قَلِيلٌ وَمَا لَوْ مِى أَخِي مِنْ شِمَالِيَا

والاستشهاد بالبيت على ن شمالاً بمعنى الطبع يكون واحداً وجمعاً ، والمراد هنا الجمع ، قال سيديويه : « وزعم أبو الخطاب أن بعضهم يجعل الشمال جمعاً » اهـ . وقال السيرافي : هو في هذا البيت جمع ، وتبعه ابن جني فقال في سر الصناعات : « وقالوا أيضاً في جمع شمال وهي الخليفة والطبع : شمال . قال عبد يغوث * وما لومي أخى من شماليا * أى : من شمالي » اهـ ، وإنما قيدوا الشمال بمعنى الطبع للاحتراز عن الشمال بمعنى الريح فإنه لم يقل أحداً إنها تكون جمعاً ومفرداً وفي شينها الفتح والكسر ، بخلافها بمعنى الطبع ، فان شينها مكسورة لا غير

قوله « ونحو كريم على كرماء وكرام » هذان غالبان فيه ، والمضاعف من فعيل يكسر على أفعلاء بدل فعلاء نحو شديد وشداد وأشداء وشحيخ وشخاخ وأشداء : استثقالا لفك الإدغام لو قالوا شخخاء ، وأفعلاء في الصحيح قليل كأصدقاء ، وقد يكسر المضاعف على أفعلة أيضا ؛ إذ هو نظير أفعلاء ، إلا أن بدل ألف التانيث هاؤه ، وقد جاء أفعلة في جمع فعيل اسما أيضا ، كما مر ، نحو أجربة وأكثبة ، وكذا عدلوا في الناقص الواوى واليائى من فعلاء إلى أفعلاء كأغنياء وأشقياء وأقوياء ، استثقالا لفعلاء في مثله ، قالوا : وشذ تقي وثقواء ، ولما شذ غيروا الياء فيه إلى الواو ، وحكى الفراء سريّ وسرّواء وأسرياء ^(١) ، وما كان في هذا البناء من الأجوف ، واويا كان أو يائيا ، فلا يبنى على فعلاء وعلى أفعلاء ، بل على فعال كطوال وقوام ، في طويل وقويم ^(٢)

وكسر فعيل على فعل تشبيها بفعيل الاسمي ؛ وذلك نحو نذ روجدد ^(٣) وسدس ^(٤)

(١) قال في اللسان : « ورجل سري من قوم أسرياء وسرّواء كلاهما عن اللحياني ، والسرّاء (بفتح السين) اسم للجمع وليس بجمع عند سيبويه . قال ودليل ذلك قولهم سرّوات » اه ، يريد أنه لو كان سرّاء جمعا لما جمع على سرّوات فجمعه على ذلك يدل على أنه ليس بجمع لأن جمع الجمع خلاف القياس ، وجمع اسم الجمع قياس كأقوام وأنهار وأرھط . ثم ذكر مذهبا آخر في سرّاء فقال : « وقولهم قوم سرّاء جمع سري جاء على غير قياس أن يجمع فعيل على فعلة (بفتحات) قال : ولا يعرف غيره ، والقياس سرّاء مثل قضاة ودعاة وعراء »

(٢) القويم : المستقيم ، تقول : دين قويم ورمح قويم ، وقالوا : رجل قويم - ككريم ، وقوام - كشداد ، إذا كان حسن القامة ، والجمع لكل ذلك قوام كجبال

(٣) الجديد : ضد القديم ، والرجل العظيم الخط ، ووجه الأرض ، والأتان السمينّة ، والجمع حديد - كسرر جمع سرير

(٤) « السديس » : يقال ناقسديس ، إذا أتت عليها السنة السادسة ، ويقال :

كما قيل في الاسم : كُتِبَ ، وكذا قيل في المضاعف : لُذْذُ وَلُذْذُ^(١) ، على حد رُسُل ورُسُل ، ومثل ذلك في الناقص اليائي ثَنَى وَثْنٌ^(٢) والأصل ثَنَى كَسُدُس ، وقد يخفف فيقال ثُنَى كَسُدُس

وكسر على فُعْلَان كُتُنَيَان وشُجْعَان ، تشبيها بالاسم كَجُرْبان^(٣) ورُعْفَان وعلى فِعْلَان كَخِصْيَان تشبيها بظلامان

وجاء فيه أفعال كَشَرِيف وأشْرَاف وأَيْيل وآبَال^(٤) تشبيها بشَاهِد وأَشْهَاد وصاحب وأصحاب ، لأن فَعِيلا وفاعلا متساويان في العِدَّة والزِيادتين مع اختلاف موضعيهما في البناءين

وأما ظُرُوف فقد قال الخليل : هو جمع ظَرْف بمعنى ظريف ، وإن لم يستعمل ظَرْف بمعنى ظريف ، إلا أن هذا قياسه ، كما أن مَذَاكِير جمع مَذْكَار بمعنى ذَكَر ، وإن لم يستعمل ، وقال الجرمي : ظُرُوف جمع ظَرْيف ، وإن كان غير قياسي ، قال : والدليل على أنه جمعه أنك إذا صغرته قلت : ظُرَيْفُون . أقول : ولا

ثوب سدس ، إذا كان طوله ستة أذرع ، والسدس أيضا : الجزء من ستة أجزاء وهو ضرب من المسكاكيك ، والجمع في الكل سدس - كسرر ،

(١) اللذيد : اسم من أسماء الخمر ، وتقول : هذا شيء لذيد ، فيكون وصفا ، وجمعه لذذ - كسرر - فان سكنت لم يكن بد من الإدغام ، فتقول : لذذ - كقووم لذ ،

(٢) الثني من البعران : ما طعن في السادسة ، ومن الخيل ما دخل في الرابعة ومن الشاء والبقر ما دخل في الثالثة ، والثني من الأضراس : الأربع التي في مقدم الفم : ثنتان من فوق وثنتان من أسفل ،

(٣) الجربان : جمع جريب . انظر (ص ١٣١ من هذا الجزء)

(٤) الأَيْيل : العصا ، والخزِين بالسريانية ، ورئيس النصارى أو الراهب أو صاحب الناقوس ، وجمعه آبال - كأجمال ، وأبل - كحمر ،

دليل فيما قال ، لما ذكرنا في باب التصغير أن مَشَابَه^(١) يصغر على شُبَيْه ، وإن كان خالف فيه أبو زيد

وقالوا في سَرَى : سَرَاة ، والظاهر أنه اسم جمع لاجمع ، كما يأتي وقد جاء شئ من فَعِيل بمعنى فاعل مستويا فيه المذكر والمؤنث ، حملا على تعيل بمعنى مفعول ، نحو جَدِيد ، وسَدِيس ، وريح خَرِيق^(٢) ، ورحمة الله قريب ؛ ويلزم ذلك في سَدِيس وخرِيق .

قوله « ونحو صبور على صُبْر غالباً » سواء كان للمذكر أو للمؤنث ، ويستوى في هذا البناء المذكر والمؤنث ، والتاء في فَرُوقه^(٣) ومَلُوله^(٤) للمبالغة ، فمن قال فروقة قال فَرُوقات ، ومن قال فروق قال في جمعه فُرُق ، كما ذكرنا في شرح الكافية في باب الجمع .

وقد يجمع مؤنث فعول المجرد على فعائل كعَجُوز وعَجَائز وقلوص وقلائنص وجَدُود وجَدَائِد^(٥) وذلك لأن علامة التأنيث فيه مقدرة ، فكأنه فعولة كما ذكرنا في فَعِيل الأسمى ، وفعائل أكثر فيه من فُعُل ، ولا سيما فيما اختص بالمؤنث

(١) قدمضى هذا الكلام كما ذكر هنا ، ومضى مذهب أبي زيد مع ردنا عليه في (١ ص ٢٦٩)

(٢) تقول : رِيح خَرِيق ؛ إذا كانت باردة شديدة هبابة ، وإذا كانت لينية سهلة ، فهو ضد ومثله رِيح خروق ، والجمع فيهما خرائق وخرق - كسرر - ، ويقع في بعض النسخ : رِيح حَرِيق - بالمهملة أوله ، وهي التي تحرق النبات لشدتها (٣) تقول : رجل فروقة ، وأمرأة فروقة ، ورجل فاروقة ، وأمرأة فاروقة ، ورجل فرق - ككثف وكعضد - إذا كان شديد الفزع

(٤) تقول : رجل ملول - كصبور ، ورجل ملولة ومالولة ، وملالة - كفهامة وأمرأة ملول وملولة ، إذا كان شديد السأم (٥) الجدود : - بفتح الجيم - النعجة التي قل لبنها

كقُلُوصٍ وَجَدُودٍ ، ولا يجمع فعُول جمع السلامة كما ذكرنا في شرح الكافية
وقالوا : صَفِيٌّ ، للناقة الغزيرة وصفًا ؛ فيجوز أن يكون فعُولًا جمع على فعال
كقُلُوصٍ وَقَلَائِصٍ ، وأن يكون فعيلًا حمل على فميلة لكونه مؤنثًا
وقالوا : وَدَدَاءٌ ، في جمع وَدُودٍ ، وهو شاذ من وجهين : أحدهما أن فعُولًا لا يجمع
على فعلاء بل هو قياس فعيل ، لكنه شبهه بموافقة له حركة وسكونا ، والثاني أن
المضاعف لا يأتي فيه فعلاء في فعيل أيضا ، بل أفعاء نحو شديد وأشداء ، لكنه
لما شذ الشذوذ الأول احتملوا الثاني ؛ فصار وَدَدَاءٌ كَخَشَشَاءٍ ^(١) في الاسم المفرد ،
وإنما أدخلوا التاء عَدَوَّةً وإن كان يستوى المذكر والمؤنث في هذا البناء حملا
له على صديقة ، وقالوا في الجمع عَدُوٌّ وَصَدِيقٌ ، قال تعالى : (فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي)
وقال الشاعر :

٦٠ — * وَدَعَهَا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا ^(٢) *

وجمع عَدُوٌّ على أعداء وإن لم يكن بابه ؛ لاستعماله استعمال الأسماء كما مر قبل

(١) الخششاء .. كالرحضاء .. : العظم الناقى خلف الأذن . وها خششاوان
ويقال في الواحد : خشاء بالادغام

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ، وقبلة قوله :

تَنَحَّ لِلْعَجُوزِ عَنْ طَرِيقِهَا قَدْ أَقْبَلَتْ رَأْسَةً مِنْ سُوْقِهَا

وكان رؤبة يقعد بعد صلاة الجمعة في رحبة بنى تميم فينشد ويحتمع الناس
إليه فازدحموا يوما فضيقوا الطريق فأقبلت عجوز معها شيء تحملته فقال هذه
الأيات ، والاستشهاد به على أن صديقا في قوله من صديقها مما يستوى فيه الواحد
والجمع والمذكر والمؤنث ، وهو في البيت للجمع من قبل أن « من » للتبعية
وليس يجوز أن يكون النحوي بعض صديق واحد فتعين أن يكون بعض أصدقاء
وهذا هو المراد ، ومما يدل على ذلك قول قعنب ابن أم صاحب

مَا بَالُ قَوْمٍ صَدِيقٍ ثُمَّ أَيْسَ لَهُمْ دِينَ وَلَيْسَ لَهُمْ عَهْدٌ إِذَا أُوْتِمِنُوا

قال : « وَفَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٌ بِأَبْنَاءِ فَعَلٍ كَجَرَّ حَيٍّ وَأُسْرَى وَقَتَلَى ، وَجَاءَ أُسَارَى ، وَشَذَّ قُتْلَاءَ وَأُسْرَاءَ ، وَلَا يُجْمَعُ جَمْعُ الصَّحِيحِ ، فَلَا يُقَالُ جَرَّيْخُونَ وَلَا جَرَّيْحَاتٍ لِيَتَمَيَّزَ عَنِ فَعِيلِ الْأَصْلِ ، وَنَحْوِ مَرْضَى مَحْمُولٍ عَلَى جَرَّ حَيٍّ ، وَإِذَا حَمَلُوا عَلَيْهِ هَلَكَى وَمَوْتَى وَجَرَّ بِي فَبِذَا أَجْدَرُ كَمَا حَمَلُوا أَيَّامِي وَيَتَامَى عَلَى وَجَاعِي وَحَبَاطِي »

أقول : اعلم أن فَعِيلًا إذا كان بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث ، إلا إذا لم تَجَرَّ على صاحبها ، كما مضى في شرح الكافية ^(١) ، وليس يجمع كل

وقول جرير :

دَعَوْنَ الْهُوَى ثُمَّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبَنَا بِأَعْيُنٍ أَعْدَاءَ وَهَنَّ صَدِيقُ

وقول الآخر :

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَاكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ
ومن هنا تعلم أن قول من قال إن « صديقاً » في البيت كالكلب والعبيد من صيغ الجوع غير سديد ، لأنه قد أخبر به عن الواحدة كما في البيت الثالث ، ولو كان كالعبيد والكلب لم يستعمل إلا في الجمع ، ويجب حمل كلام المؤلف على ما ذكرنا

(١) الذي ذكره في شرح الكافية خاصاً بهذا الموضوع هو قوله : « إن أصل التاء في الأسماء أن تكون في الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها ، وإنما تدخل على الصفات إذا دخلت في أفعالها ، فالصفات في لحاق التاء بها فرع الأفعال : تلحقها إذا لحقت الأفعال نحو قامت فهي قائمة ، وضربت فهي ضاربة ، فإذا قصدوا فيها الحدوث كالفعل قالوا : حاضت فهي حائضة ، لأن الصفة حينئذ كالفعل في معنى الحدوث ، وإذا قصدت الإطلاق لا الحدوث فليست بمعنى الفعل ، بل هي بمعنى النسب وإن كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر ، فكما أن معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقاً لا بمعنى الحدوث : أي لبني وتمري ، كذلك معنى طائق وحائض ذات طلاق وذات حيض » ثم قال بعد كلام : « وما يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا يلحقه التاء فَعِيلٌ بمعنى مفعول ، إلا أن يحذف موصوفه نحو

فَعِيل بمعنى مفعول على فَعَلَى ، بل إنما يجمع عليه من ذلك ما كان متضمنا
للآفات والمكاره التي يُصَاب بها الحى ، كالقتل وغيره ، حتى صار هذا الجمع
يأتى أيضا لغير فَعِيل المذكور إذا شاركه فى المعنى المذكور كما يتبين ، فان أتى
شئ منه بغير هذا المعنى لم يجمع هذا الجمع ، نحو رجل حميد ؛ ومنه سَعِيد فى
لغة من قال سَعِدَ — بضم السين على بناء مالم يسم فاعله ^(١) — فلا يقال : حمدى
ولا سَعِدَى ، وكذلك لا يقال فعَلَى فى جمع ما انتقل إلى الاسمىة من هذا الباب وهو
مادخله التاء ، كالدَّبِيحَة والأَكِيمَة والضَّحِيحَة والنَّطِيحَة ، وإنما قلنا انتقلت إلى الاسمىة
لأن الدَّبِيحَة ليست بمعنى المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح كالمضروب الذى

هذه قتيلة فلان وجريحتة ، ولشبهه لفظاً بفعل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فيلحقه
التاء مع ذكر الموصوف أيضاً نحو امرأة قتيلة ، كما يحمل فَعِيل بمعنى فاعل عليه
فيحذف منه التاء نحو ملحفة جديد ، من جد يجد جدة عند البصرية ، وقال
الكوفية : هو بمعنى مجدود من جدّه : أى قطعه ، وقيل : إن قوله تعالى (إن رحمة
الله قريب) منه ، وبناء فَعِيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقبوس ، وقد تجيء
بمعنى مفعول قليلا كذا ذكر الحكيم أى المحكم على تأويل ، وبمعنى مفاعل كثيرا
كالجليس والحليف » اهـ

(١) قال فى اللسان : « سعد يسعد سعادة فهو سعيد : نقيض شقى ، مثل سلم
فهو سليم ، وسعد — بالضم — فهو مسعود ، والجمع سعداء ، والأثنى بالهاء . قال
الأزهري : وجائز أن يكون سعيد بمعنى مسعود من سَعَدَه الله (بفتح العين) ،
ويجوز أن يكون من سعد يسعد (كفرح يفرح) فهو سعيد » اهـ والحاصل أن سعيداً
يجوز أن يكون فعِلاً بمعنى فاعل فيكون مأخوذاً من الفعل اللازم الذى من باب فرح
ويجوز أن يكون فعِلاً بمعنى مفعول فيكون مأخوذاً من الفعل المتعدي الذى من باب
فتح ، فقول المؤلف . « فى لغة من قال سعد بضم السين » لا يريد أنه مأخوذ
من المبنى المجهول لأن المبنى للمجهول ليس هو أصل المشتقات إجماعاً ، ولأن من
بنى الفعل للمجهول جاء باسم المفعول على مفعول فقال : مسعود ، وإنما يريد بهذه
العبارة الإشارة إلى الفعل المتعدي ، لأن المبنى المجهول لا يكون إلا من متعد

يقع على كل من يقع عليه الضرب ، بل الذبيحة مختص بما يصلح للذبح ويُعدله من النعم ، وكذا الأكيلة ليس بمعنى الماء كقول ، إذ لو كان كذا لكان يسمى الخبز والبقول أكيلة إذا أكل ، بل الأكيلة مختص بالشاة ، وكذا الضحية مختص بالنعم ، والرَّمِيَّة بالصيد ، والنطيحة بالشاة الميتة بالنطح ، وليس كل منطوح أوكل شاة منطوحة نطيحة ، فهذه هي العلة في خروجها عن مذهب الأفعال إلى حين الأسماء بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه في الأصل وغلبتها فيه ، كما قلنا في الآلة نحو المُنْخَل والمُدْهَن والمُسْعَط ، والموضع كالمَسْجِد ؛ والدليل عليه أن نحو الذبيحة والأكيلة ليست بمعنى اسم المفعول ، لأن حقيقة اسم المفعول هو ما وقع عليه الفعل وأما ما لم يقع ويقع بعد عليه فالظاهر أن اسم المفعول فيه مجاز ^(١) ، فالمضروب ظاهر فيمن وقع عليه الضرب لافيعن سيضرب أو يصلح للضرب ، والأكيلة ما يعد للأكل وإن لم يؤكل ، والضحية كالمنخل والمدهن والمسجد ، ونحوه مما ذكرنا قبل ، وأيضا اسم المفعول في الحقيقة هو ما وقع عليه الفعل ^(١) والذبيحة

(١) ظاهر قوله « اسم المفعول في الحقيقة هو ما وقع عليه الفعل » أنه يرى أن الوصف إذا وقع مدلوله وانقضى فهو حقيقة ، وهو أحد ثلاثة آراء في المسألة ونحن نذكر لك ذلك على التفصيل فنقول : قال العلامة العضد (١ : ١٧٢) من شرحه على مختصر بن الحاجب : « المشتق عند وجود معنى المشتق منه كالضارب لمباشر الضرب حقيقة اتفاقاً ، وقبل وجوده كالضارب لمن لم يضرب وسيضرب مجاز اتفاقاً ، وبعد وجوده منه وانقضائه كالضارب لمن قد ضرب قبل الآن وهو الآن لا يضرب قد اختلف فيه على ثلاثة أقوال : أولها مجاز مطلقاً ، وثانيها : حقيقة مطلقاً ، وثالثها : إن كان مما يمكن بقاءه (كالقيام والقعود) فمجاز ، وإلا (أى وإن لم يكن بقاءه كالتكلم والأخبار ونحوهما) حقيقة » اه كلامه ، فان كان قول الرضى « هو ما وقع عليه الفعل » قد أراد به ما وقع وانقضى فهو من موضع الخلاف على ما قدمنا ، وإن كان المراد ما وقع عليه الفعل وهو مستمر الوقوع

والأَكِيلَة والنطيجة ما سِيدْبَح وسيؤكل ، وكذا الضحية ما يصلح للتضحى وإن لم يضح به بعد ، ومثله الْقَتُوبَةُ ^(١) والحلوبة لما يصلح للقتب والخاب ، فلما خرجت الكلمات المذكورة من حيز الصفات إلى حيز الأسماء لم تجمع على فعلى ، وما لم يخرج منه من هذه الأسماء جاز جمعه على فعلى ، كما حكى سيديويه شاة ذبيح وغنم ذبحى ، فيما ذبح

فإذا تقرر هذا قلنا : أصل فعلى أن يكون جمعا لفعيل فى معنى مفعول بمعنى مصاب بمصيبة ، ثم حمل عليه ما وافقه فى هذا المعنى ، فأقرب ما يحمل عليه فعيل بمعنى الفاعل ، نحو مريض ومرضى ، لمشابهته له لفظا ومعنى ، ويحمل عليه فعل كزمن وزمنى ، وفيعل كميّت وموتى ، وأفعل كحمتى وجربى ، وفاعل كهلكى ، وفعلان كرجل سكران وقوم سكرى ورجل روبان ^(٢) ، وهو الذى أئخنه

فهو مما اتفق على أنه حقيقة ، وهذا هو الذى يشعر به قوله فى مقابل ما تقدم : « لا فيمن سيضرب أو يصلح للضرب » إذ ذلك خاص بحالة ما قبل الوقوع

(١) قال فى اللسان : « القتوبة من الابل : الذى يقتب بالقتب إقتابا ، قال اللحيانى : هو ما أمكن أن يوضع عليه القتب ، وإنما جاء بالهاء لأنها الشئ مما يقتب . وفى الحديث « لاصدقة فى الابل القتوب » . القتوبة بالفتح التى توضع الأقتاب على ظهورها ، فعولة بمعنى مفعولة كالركوبة والحلوبة ، أراد ليس فى الابل العوامل صدقة ، قال الجوهري : وإن شئت حذف الهاء فقلت : القتوب ، ابن سيده وكذلك كل فعولة من هذا الضرب من الأسماء » اهـ

(٢) قال فى اللسان : « راب الرجل روبا ورءوبا : تحير وفترت نفسه من شيع أو نغاس ، وقيل : سكر من النوم ، وقيل : إذا قام من النوم خائر البدن والنفس . ورجل رائب وأروب وروبان ، والاثني رائية ، عن اللحيانى ، لم يزد على ذلك ، من قوم روبى إذا كانوا كذلك ، وقال سيديويه : هم الذين أئخنهم السفر والوجع

السفر ، وقوم رَوَيْ ، ولا يبعد أن يكون سَكْرَى وَرَوَيْ في مثل هذا الموضع مفرداً مؤنثاً لَفَعْلَان ، وذلك لأن مؤنث فَعْلَان الصفة من باب فَعِلَ يَفْعَلُ قياسه فَعَلَى وصفة المفرد المؤنث تصلح للجمع المؤنث والقوم يؤنث كقوله تعالى : (كذبت قوم نوح) وأما قولهم كَيْسَى ^(١) فمحمول على الحقيق ، بالضدية ، وليس هذا الحمل مطرداً ، فلا يقال نَحَلَى ولا سَقَمَى

قوله « كما حملوا أياي و يتامى على وجاعى وحباطى » اعلم أن أصل فَعَالَى في جمع المذكر أن يكون جمع فَعْلَانِ فَعَلَى كما يجىء ، نحو سكران وسكارى ، وفَعْلَانِ كما مر في باب الصفة المشبهة بابه فَعَلْ يَفْعَلُ مما يدل على حرارة الباطن والامتلاء ، وفَعِلٌ من هذا الباب فيما يدل على الهيجانات والعيوب الباطنة ، فلما تقارب معناه واتحد مبناها ، أعني باب فَعِلَ يَفْعَلُ ، تشاركاً في كثير من

فاستثقلوا نوماً ، ويقال : شربوا من الرائب فسكروا ، قال بشر :

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بَنُ مُرٍّ فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوَيْ نِيَاماً

وهو في الجمع شبيه بهلكى وسكرى ، واحدهم روبان ، وقال الأصمعي :

واحدهم رائب مثل مائق وموقى وهالك وهلكى « اه

(١) قال في اللسان : « الكيس الخفة والتوقد ، كأس كيساً ، وهو كيس

وكيس (بالتخفيف والتشديد) والجمع أكياس ، قال الخطيئة :

وَاللَّهُ مَا مَعَشَرُهُ لَأَمْرًا جُنُبًا فِي آلِ لَأَيِ بْنِ شَمَّاسٍ بِأَكْيَاسٍ

وقوله ، وأنشده ثعلب :

فَكُنْ أَكْيَسَ الْكَيْسَى إِذَا كُنْتَ فِيهِمْ

وَإِنْ كُنْتَ فِي الْحُمَى فَكُنْ أَنْتَ أَحَقَّ

إنما كسره هنا على كيسي لمكان الحقيق ، أجرى الضد مجرى ضده « اه

والبيت الذي أنشده ثعلب هو لعقيل بن علفة المري ، وهو من شعر الحماسة

وانظره في باب الأدب (ج ٣ ص ٨٦ من شرح التبريزي طبع بولاق)

المواضع ، نحو عَطِشَ وَعَطْشَانٌ وَصَدَّ وَصَدَّيَانٌ وَعَجَلَ وَعَجَلَانٌ ، ثم حمل فَعَلَ في بعض المواضع في الجمع على فَعْلَان ، فقيل في جمع وَجَعَ وَحَبِطَ : وَجَعَايَ وَحَبَاطِي ، حملا على نحو سَكَرَانَ وَسَكَرَى وَغَرَّثَانَ وَغَرَّثَانِي ، ثم شارك أَيْمٌ وَيَتِيمٌ باب فَعَلَ من حيث المعنى لأن الأئمة واليتيم لا بد فيهما من الحزن والوجع ، ويقربان أيضا منه من حيث اللفظ ، فجمع على أَيَّامِي وَيَتَامِي ، فهما محمولان على فَعَلَ الحمول على فَعْلَان ، وفي الكشف : أصل أَيَّامِي وَيَتَامِي يتأَمِي يتأَمُّ وأَيَّامٌ قَلْبٌ ^(١) ، وليس بوجه ؛ لأن إبدال الياء ألفا في مثله نحو

(١) قال جار الله الزمخشري في أول تفسير سورة النساء من الكشف : « فَأَنْ قُلْتُ : كيف جمع اليتيم وهو فَعِيل كَرِيضٍ على يتأَمِي ؟ قلت : فيه وجهان : أن يجمع على يتَمَى كَأَسْرَى ، لأن اليتيم من وادى الآفات والأوجاع ، ثم يجمع فعلي على فعالي كَأَسَارِي ، ويجوز أن يجمع على فعائل لجرى اليتيم مجرى الأسماء نحو صاحب وفارس ، فيقال يتأَمُّ ثم يتأَمِي على القلب » اه وقال في تفسير سورة النور : « الأَيَّامِي واليَتَامِي أصلهما أَيَّامٌ وَيَتَامٌ قَلْبًا ، والأَيَّامُ للرجل والمرأة ، وقد آمَ وآمَت وتَأَيَّما ، إذا لم يتزوجا ، بكريْن كانا أو ثيَين ، قال :

فَإِنْ تَذَكَّرْتَنِي أَنْبَحْ وَإِنْ تَتَأَيَّمْتَنِي وَإِنْ كُنْتُ أَفْتَى مِنْكُمْ أَتَأَيَّمُ
وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم إنا نعوذ بك من العيمة والغيمة والأئمة والكيزم والقرم » اه وقد تبعه على ذلك في الموضعين القاضي البيضاوي في تفسيره ، وقال العلامة الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي في تفسير سورة النساء : « وجمع على يتأَمِي وإن لم يكن فَعِيل يجمع على فعالي ، بل على فعال وفَعْلَاء وفَعَلَ وفَعَلِي ، نحو كرام وكرماء ونذر ومرضى ، فهو إما جمع يتمي جمع يتيم إلحاقاً له بباب الآفات والأوجاع ، فأن فَعِيلًا فيها يجمع على فعلي ، ووجه الشبهة ما فيه من الذل والانكسار المؤلم ، وقيل : لما فيه من سوء الأدب المشبه بالآفات ، كما جمع أسير على أسرى ثم على أسارى - بفتح الهمزة ، أو هو مقولوب يتأَمُّ ، فان فَعِيلًا الاسمى يجمع على فعائل كَأَفِيلٍ وَأَفَائِلٍ ، وقل ذلك في الصفات

مَعَايَا^(١) جمع مُعْنَى شاذ كما يجي ، في هذا الباب ، وأيضاً جَمْعُ فَعِيلِ المذكر

لكن يَتِمُّ جَرى مجرى الأسماء كصاحب وفارس ، ولذا قلنا يجرى على موصوف ،
ثم قلب فَعِيل يَتَامى - بالكسر - ثم خفف بقلب الكسرة فتحة ، فقلبت الياء ألفاً ،
وقد جاء على الأصل في قوله :

* أَطْلَالَ حُسْنٍ فِي الْبَرِاقِ الْيَتَامِ * اه

وقال في الحاشية المذكورة في تفسير سورة النور : « ذهب المصنف تبعاً
للزخشرى ومن تابعه إلى أن أياي مقلوب أيائم لأن فَعِيلاً وفِعْلاً لا يجتمعان على
فعالي ، فأصل يَتَامى يَتَائِم وأصل أياي أيائم فقدمت الميم وفتحت للتخفيف فقلبت
الياء ألفاً لتجر كها وانفتاح ما قبلها ، ويتيم أيضاً جرى مجرى الأسماء الجامدة ،
لأن فَعِيلاً الوصفى يجمع على فعال ككريم وكرام لا على فعائل وقد مر في
تفسير سورة النساء أنه لما مجرى مجرى الأسماء الجامدة كفارس وصاحب جمع
على يَتَائِم ثم قلب فَعِيل : يَتَامى ، أو جمع على يَتَمى كَأَسْرَى ، لأنه من باب
الآفات ، ثم جمع يَتَمى على يَتَامى . وذهب ابن مالك ومن تبعه إلى أنه شاذ
لا قلب فيه ، وهو ظاهر كلام سيويه ، وذهب ابن الحاجب إلى أنهم حملوا يَتَامى
وأياي على وجاعى وحباطى ، لقرب اللفظ والمعنى » اه ويريد بقرب اللفظ
أن منشأهما وهو الفعل باب ه في الجميع واحد ، وبقرب المعنى أن الجميع من
الآفات على ما ذكره الرضى

ونقول : إن نسبة القول بالقلب في يَتَامى وأياي إلى الزخشرى لا تخلو عن
مساحة ، فانه وإن كان قائلاً بذلك مسبوق بهذا القول ، وأصله لأبي على الفارسى
أحد علماء النصف الأول من القرن الرابع الهجرى ، فقد قال في اللسان :
« وأما أياي فَعِيل : هو من باب الوضع ، وضع على هذه الصيغة ، وقال الفارسى :
هو مقلوب موضع العين إلى اللام » اه

(١) قال في اللسان : « أعيا السير البعير ونحوه : أكله وطلحه ، وإبل
معايا : معية ، قال سيويه سألت الخليل عن معايا ، فقال : الوجه معاى . وهو
المطرّد ، وكذلك قال يونس ، وإنما قالوا معايا كما قالوا مدارى وصحارى ،

صفة على فعائل شاذ ^(١) كمنظائر

قوله « وإذا حمل نحو هالك وميت وأجرب على نحو قتيل » أى : إذا حملت عليه مع أن وزنها خلاف وزنه لمجرد المشاركة فى المعنى فلأن يحمل عليه مريض مع مشاركته له فى اللفظ والمعنى أجدد

قوله « لىتميز عن فعيل الأصل » يعنى أن الأصل فعيل بمعنى فاعل لكونه أكثر من فعيل بمعنى مفعول ، ولأن الفاعل مقدم على المفعول ، والذى بمعنى الفاعل يجمع جمع السلامة نحو رحيمون ورحيمات وكريمون وكريمات ؛ فلم يجمع الذى بمعنى المفعول جمع السلامة فرقا بينهما ^(٢)

قوله : « شد قتلاء وأسراء » وجه ذلك مع شذوذها أن فعيلًا بمعنى المفعول حمل على فعيل بمعنى الفاعل ، نحو كريم وكرماء

وكانت مع الياء أثقل إذ كانت تستثقل وحدها « اه وقوله « الوجه معاى » أصله معاى بياعين أولاهما مكسورة ، حذفت الثانية بعد حذف حركتها ، وقوله « وإنما قالوا معاى » يريد فتحوا الياء الأولى فاقبلت الثانية ألفاً لتحر كها وافتتاح ما قبلها ، وذلك كما فتحوا الراء فى مدارى وصحارى ، لقصد التخفيف ، وقوله « وكانت مع الياء أثقل » يريد وكانت المكسرة مع الياء فى معاى أشد ثقلاً منها وحدها فى مدار وصحار ، لا سيما أن بعد الياء ياء أخرى

(١) قد علمت مما نقلناه لك اتقا عن الكشاف ومن تابعه أن الزخشرى ذهب إلى ما ذهب إليه لأنه اعتبر يتما اسما . وفعل إذا كان اسما يجمع على فعائل مثل أفيل وأفائل ، فلا محل لقول المؤلف « وأيضاً يجمع فعيل المذكر اسما على فعائل شاذ »

(٢) ذكر ابن يعيش وجهها آخر لعدم جمع فعيل بمعنى مفعول جمع التصحيح قال فى شرح المفصل (٥٠ ص ٥١) : « ولا يجمع شىء من ذلك إذا كان مذكراً بالواو والتون كالم يجمع مؤنثه بالألف والتاء ، فلا يقال : قتلون ولا جريحات ، لأنهم لم يفصلوا فى الواحد بين المذكر والمؤنث بالعلامة فكرهوا أن يفصلوا بينهما فى الجمع فيأتوا فى الجمع بما كرهوا فى الواحد ، فاعرفه » اه

قوله « وجاء أسارى » اعلم أن أصل فعَالَى في المذكر كما ذكرنا أن يكون جمع فعَلَانٌ ، وقد يضم فاء فعَالَى الذي هو جمع فعَلَانٌ فعلى خاصة كما يحىء ، نحو سُكَّارَى وكُسَالَى ، دون المحمول عليه ؛ إلا أسارى ، وذلك لأنه لما حمل أسير على حرَّان ولَهْفَان لأنه لا يخلو من حرارة الجرف ضموا أوله كما يضم أول فعَالَى جمع فعَلَانٌ ، والتزموا الضم في هذا المحمول

واعلم أنه قد يحىء الفعيلة بمعنى الآلة كأَوَسِيْلَةٍ لما يُتَوَسَّلُ به : أى يُقَرَّب ، والذريعة لما يُتَدَرَّع به ، والذريعة للبعير ^(١) وشبهه يُدْرَى به الصيد : أى يختل

قال : « المؤنث ، ونحو صَبِيْحَةٍ عَلَى صَبَاحٍ وَصَبَائِحَ ، وَجَاءَ خُلَفَاءُ ، وَجَعَلَهُ جَمْعَ خَلِيفٍ أَوْلى ، وَنَحْوُ عَجُوزٍ عَلَى عَجَائِزَ »

أقول : إذا لحقت التاء فاعملا في الوصف فإنه يجمع على فعال ، كما جمع قبل لحاقه ، فيقال : صَبَاحٌ وَظُرَافٌ ، فى جمع صبيح وصبيحة وظريف وظريفة ،

(١) قال فى اللسان : « والذريعة : الحلقة التى يتعلم الرامى الطعن والرمى عليها

قال عمرو بن معديكرب :

ظَلَلْتُ كَأَنِّى لِلرَّمَّاحِ دَرِيْعَةٌ أَقَاتِلُ عَنْ أُنْبَاءِ جَرَمٍ وَفَرَّتْ

قال الأصمعى : هو مهموز . وفى حديث دريد بن الصمة فى غزوة حنين :

« دريعة أمام الخيل » الدريعة : حلقة يتعلم عليها الطعن . وقال أبو زيد : الدريعة

مهموز : البعير أو غيره الذى يستتر به الصائد من الوحش يختل حتى إذا أمكن

رميه رمى » اهـ ، وتقول : دريت الصيد أدريه دريا مثل رميته أرميه رميا ،

وادريته على افتعلت ، وتدريته على تفعلت ؛ إذا ختلته ، قال الشاعر :

فَإِنْ كُنْتُ لَا أَدْرِى الظُّبَاءَ فَإِنِّى أَدُسُّ لَهَا تَحْتَ التَّرَابِ الدَّوَاهِيَا

وقال الأخطل :

فَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَقْصَدْتَنِ إِذْ رَمَيْتَنِ بِسَهْمِكَ ؛ فَالرَّامِىَ يَصِيدُ وَلَا يَدْرِى

ويختص ذو التاء — سواء كان بمعنى المفعول كالذبيحة أولا كالكبيرة — بفَعَّالٍ ، دون المذكر المجرد ، وقد شذَّ نَظَائِرُ في نظير ، وكرَّائه في كرية ، بمعنى مكروه ، وهو جمع من غير حذف شيء من واحده ، فهو في الصفة نظير صحيفة وصحائف في الاسم ، وقد يستغنى عن فَعَّالٍ بفِعَالٍ كصِغارَ وكِبَارَ وسمان ، في صغيرة وكبيرة وسمينة ، ولم يقولوا نسوة كِبَائِرَ وصغائرَ وسمائنَ ، وجاء فيه حرفان فقط على فُعَلَاءَ ، نحو نسوة فقراء وسفهاء ، قالوا : وإنما جاء خلفاء في جمع خليفة ؛ لأنه وإن كان فيه التاء إلا أنه للمذكر ، فهو بمعنى المجرد ككريم وكرماء ، فكأنهم جمعوا خليفة على خلفاء ، وقد جاء خليفة ، أيضا ، فيجوز أن يكون الخلفاء جمعه ، إلا أنه اشتهر الجمع دون مفردة ، قال :

٦١ — إِنَّ مِنَ الْقَوْمِ مَوْجُودًا خَلِيفَتُهُ وَمَا خَلِيفُ أَبِي وَهْبٍ بِمَوْجُودٍ ^(١)

يريد ولا يختل ولا يستتر . وقال سحيم بن وثيل الرياحي :
وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنْنِي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ
وقال أيضا :

أَتَتْنَا عَامِرٌ مِنْ أَرْضِ رَامٍ مُعَلَّقَةً الْكَنَائِنِ تَدْرِينَا

(١) هذا البيت لأوس بن حجر من كلمة له يرثي فيها عمر بن مسعود بن عدى الأسدي ، وكان النعمان بن المنذر اللخمي قد قتله . والذي في جميع النسخ «أبي موسى» والموجود في شعر أوس وفي شرح الشواهد للبغدادى وفي اللسان (خ ل ف) وفي شرح المفصل لابن يعيش «وما خليف أبي وهب» كما أثبتنا وأبو وهب كنية عمر بن مسعود . والاستشهاد في البيت على أنه قد ورد عنهم خليف بغير تاء بمعنى خليفة بالتاء ، والخليفة الذي يخلف غيره : أي يعقبه ويقوم مقامه ويعنى غناؤه وإن لم يستخلفه ، وإذا صح مجيء خليف بمعنى خليفة كان خلفاء جمع خليف ككريم وكرماء ، وكان خلائف جمع خليفة كظريفة وظرائف ، قال في بعض شروح إيضاح الفارسي : «إن كان لم يثبت خليف بمعنى خليفة إلا في هذا البيت — وهو الأظهر — فلا حجة فيه ، لأنه يحتمل أن يكون مازخم في غير النداء ضرورة نحو قوله

وقياس جمع فعالة كأمراة طوالة ، أن يكون كجمع فعيلة ، لساواة مذكره
مذكوره كما ذكرنا .

قوله « ونحو عجوز » فَعُول لا يدخله التاء كما مر ، والذي هو بمعنى المؤنث
من هذا الوزن يجمع على فعائل ، حملا على فعيلة ، نحو عجوز وعجائن ^(١) ،
وَنَحْوُصٍ وَنَحَائِصٍ ^(٢) ، وإذا دخله التاء للمبالغة كعُرُوقَةٍ جمع بالألف والتاء
واعلم أنه قد جاء في فعال المؤنث من غير تاء فعائل ، وهو قليل ، كعجائن
في جمع ناقة هيجان ، حملا على فعالة ، ولم يثبت جمع فعال المؤنث المجرد كأمراة
جبان على فعائل ، بل مذكوره ومؤنثه في الجمع سواء

قال : « وَفَاعِلُ الْأَسْمِ ؛ نَحْوُ كَاهِلٍ عَلَى كَوَاهِلٍ ، وَجَاءَ حُجْرَانُ ^{جمع فاعل الاسم}
وَجَنَانُ ، وَالْمُؤَنَّثُ نَحْوُ كَاتِبَةٍ عَلَى كَوَاتِبٍ ، وَقَدْ نَزَّلُوا فَاعِلَاءَ مَنْزِلَتِهِ
فَقَالُوا قَوَاصِعُ وَنَوَافِقُ وَدَوَامٌ وَسَوَابٍ »

أقول : قياس فاعِل - بفتح العين وكسرهما - في الاسم ؛ فواعل ، قياسا
لا ينكسر ، وقد جاء فواعيل بإشباع الكسر كطواييق ^(٣) ودوانيق ^(٤) وخواتيم ،

* لِيَوْمٍ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ *

يريد مكرمة اه

(١) العجوز : « قال في القاموس : الشيخ والشيخة ، ولا تقل عجوزة ، أو

هو لغية رديئة ، الجمع عجائر وعجز اه

(٢) النحوص : التي أضعفها الكبر ، تقول : عجوز ناخص ، وعجوز
نحوص ، إذا نخصها الكبر : أي أضعفها وأذهب لحمها .

(٣) طواييق : جمع طابق - بفتح الباء وكسرهما - وهو العضو من أعضاء
الإنسان كاليد والرجل ونحوها . ويجمع على طوابق ، وقد جاء فيه طواييق بإشباع
الكسرة

(٤) دائق - بفتح النون وكسرهما - من الأوزان ، وهو سدس الدرهم والدينار ،

وربما قالوا : دانا ، فاذا صح كان الدوانيق قياسا ، وكان جمعا لدانا ، كما

قال المؤلف في الخواتيم

وليس بمطرد ، وقيل : خواتيم جمع خاتام ، قال :

٦٢ - * أَخَذَتْ خَاتَامِي بَغَيْرِ حَقٍّ ^(١) *

نخواتيم على هذا قياس ، قال الفراء : قد جاء في كلام المولدين بواطيل في

جمع باطل

وقد جاء فُعْلَان كحُجْرَان ^(٢) وَفُعْلَان كجِنَّان ^(٣) ، والأول أكثر :

أى مضموم الفاء ، ويجوز أن يكون حيطان من الأول قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء

وإذا انتقل فاعل من الصفة إلى الاسم ؛ كراكب الذى هو مختص براكب

البعير كما قلنا فى أِكِيلَةٍ ونطيحة وَقْتُوبَةٍ وَحَلُوبَةٍ ، وفارس المختص براكب

الفرس ، ورَاعٍ المختص برعى نوع مخصوص ؛ ليست كما ترى على طريق الفعل

من العموم ؛ فإنه يجمع فى الغالب على فُعْلَان كحُجْرَان فى الاسم الصريح ،

وقد يكسر هذا الغالب على فِعْال أيضا كِرْعَاء وصِحَابٍ ، وذلك لأن فاعلاً

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وقبله

* يَا مَيَّ ذَاتَ الْجُورَبِ الْمُنْشَقِّ *

ويقال : خاتم - بفتح التاء وكسر ها - وخيتام بوزن ديار - بتشديد الياء -

وخاتام - كساباط - وهو نوع من الحلى ، وهو أيضاً ما يوضع على الطين ويختم

به الكتاب . ورواية ابن برى فى البيت : خيتامى ، قال فى اللسان : « وشاهد

الخاتام ما أنشده الفراء لبعض بنى عقيل :

لَيْتَن كَانَ مَا حَدَّثَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا

وَأَزْكَبَ حِمَارًا بَيْنَ سَرْجٍ وَفَرْوَةٍ وَأَعْرَبَ مِنَ الْخَاتَامِ صُغْرَى شَمَالِيَا

قال سيبويه : الذين قالوا خواتيم إنما جعلوه تكسير فاعل وإن لم يكن فى

كلامهم ، وهذا دليل على أن سيبويه لم يعرف خاتاما « اهـ

(٢) حجران : جمع حاجر ، وهو مكان مستدير يمسك الماء من شفة الوادى

(٣) جنان : جمع جان ، وهو نوع من العالم ، سموا بذلك لاجتماعهم عن

الابصار فلا يرون

شبه بفعيل حين جمع على فعلان كجريب وجربان ، وفعيل يجمع على فعال
كأفيل وإفال ، فأجيز ذلك في فاعل أيضا ، قال سيبويه : ولا يجوز في هذا
صف الغالب فواعل ، كما كان في الاسم الصريح ؛ لأن له مؤنثا يجمع على
فواعل ، ففرقوا بين جمع المذكر وجمع المؤنث ، قال : وقد شذ فوارس ، وقال
غيره : جاء هوالك أيضا ، يقال : فلان هالك في الهوالك ، قال السيرافي : وجاء
في الشعر

٦٣ — وَمِثْلِي فِي غَوَائِبِكُمْ قَلِيلٌ^(١)

وذكر المبرد أن فواعل في فاعل الغالب أصل ، وأنه في الشعر سائغ حسن قال :
٦٤ — وَإِذَا الرَّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ

خَضَعَ الرَّقَابِ نَوَاصِرَ الْأَبْصَارِ^(٢)

(١) هذا عجز بيت لعنتية بن الحرص ، وصدره قوله :

* أَحَامِي عَنْ ذِمَارِ بَنِي أَبِيكُمْ *

وأحامي : مضارع من الحماية وهو الحرص . والذمار - ككتاب - : ما يجب
على الرجل أن يحميه ، وقالوا : فلان حامى الذمار ، وحامى الحقيقة . والغرائب :
جمع غائب . روى أن عنتية بن الحرث قال للجزء بن سعد هذا البيت فقال له جزء :
نعم وفي شواهدنا . والشواهد : جمع شاهد ، وهو مثل الغرائب . والاستشهاد
بالبيت في قوله « غوائبك » حيث جمع فاعلا على فواعل شذوذ ، وسيأتى في شرح
الشاهد التالى مزيد بحث لذلك

(٢) البيت من كلمة رائية للفرزدق يمدح بها آل المهلب بن أبي صفرة وبخاصة

يزيد بن المهلب ، وأولها :

فَلَا مَدْحَنَ بَنَى الْمُهَلَّبِ مِدْحَةً غَرَاءَ ظَاهِرَةً عَلَى الْأَشْعَارِ

وقد وقع في النسخ المطبوعة كلها * نواكسى الأذقان * وقد عرفت أن
القصيدة رائية ، فالذى في النسخ تحريف ، وخضع : جمع أخضع مثل حمر في جمع
أحمر ، والأخضع الذى في عنقه تطامن في أصل الخلقة ، ويروى « خضع »

قلت : لادليل في جميع ما ذكروا ؛ إذ يجوز أن يكون الهوالك جمع هالكه :
 أى طائفة هالكه ، وكذا غيره كقولهم « الخوارج » أى الفرق الخوارج ، كقوله
 تعالى : (وَالصَّافَّاتِ صَفًّا) أى : طوائف الملائكة
 وإذا سمى بفاعل الوصف كضارب فقياسه فواعل كالاسم الصريح ؛ إذ لا
 مؤنث له يشتبه جمعاهما ، وقد كسرفاعل الاسم على أفعلة كواد وأودية ، كأنهم
 استثقلوا الواوين في أول الكلمة لوجعوه على فواعل ، وانضمام الواو وانكسارها
 لوجع على فعلان

قوله « والمؤنث نحو كاتبة على كواثب ^(١) » لم يخافوا في الاسم التباس جمع
 المذكور بجمع المؤنث مع كون كل منهما على فواعل ، كما خافوا في الصفة ذلك ؛ فلم
 يجمعوهما معا على فواعل ؛ لأن لفظ المذكور والمؤنث في الصفة لا فرق بينهما إلا
 التاء ، فإذا حذفتهما وجمعت حصل الالتباس ، وأما الاسم فلا يتلاقى مذكرة
 ومؤنثه ، ألا ترى أنك لا تقول [للمذكر] كاتب والمؤنث كاتبة ، حتى يلتبسا
 في كواثب

بضمين ، وهو جمع خضوع صيغة مبالغة لخاضع نحو غفور وغفر ، والنواكس :
 جمع ناكس ، وهو المطأطيء رأسه ، ويروى : نواكسى الأبصار : على أنه جمع
 مذكر سالم لجمع التكسير ، والاستشهاد بالبيت هنا في قوله : نواكس ، حيث جمع
 ناكسا وهو وصف لمذكر عاقل على فواعل وذلك شاذ لم يرد إلا في حروف قليلة
 منها : حارس وحوارس ، وحاجب - من الحجابة - وحواجب ، وحواج بيت
 الله ودواجه ، جمع حاج وداج ، وهو المكارى ورافدوروافد ، وفارس وفوارس ،
 وهالك وهوالك ، وخاشع وخواشع ، وناكس ونواكس ، وغائب وغوايب ،
 وشاهد وشواهد

(١) الكاتبة : اسم لما بين كفى الفرس قدام السرج ، قال النابغة :

لَهْنٌ عَلَيْهِمْ عَادَةٌ قَدْ عَرَفْنَهَا إِذَا عُرِضَ الْخَطِيُّ فَوْقَ الْكَوَاتِبِ
 وفى الحديث : يضعون رماحهم على كواثب خيلهم .

قوله « وقد نزلوا فاعلاء منزلته » وذلك لإجرائهم ألف التأنيث مجرى تائه لكونها علامة التأنيث مثلها كما يجيء بعد : النافقاء والقاصعاء والداماء جحرة من جحر اليربوع ^(١) ، والسائباء : الجلدة التي تخرج مع الولد ، وعلى ذلك قالوا في خنفساء : خنافس ، كما قالوا في قنبرة : قنابر ^(٢)

جمع
فاعل
الصفة

قال : « الصفة ؛ نحو جاهل على جهل وجهل غالباً ، وفسقة كثيراً ، وعلى قضاة في المعتل اللام ، وعلى بزل وشعراء وصحبان وتجار وقعود ، وأما فوارس فشاذ ، والمؤنث نحو نائمة على نوائم ونويم ، وكذلك حوائض وحيض » أقول : اعلم أن الغالب في فاعل الوصف فعل ، كشهد وغيب ونزل وصوم وقوم ؛ وقيل : صيم وقيم ، كما يجيء في باب الإعلال ، وقيل : صيم وقيم . وليس بخارج عن فعل بضم الفاء ؛ وكسرها لأجل الياء ، كشيوخ وشيخ وتقول في الناقص : غاز وغزى

(١) قال في اللسان : « قال ابن الأعرابي : قصعة اليربوع - بضم ففتح - أن يحفر حفيرة ثم يسد بابها بترابها ، ويسمى ذلك التراب الداماء ، ثم يحفر حفرا آخر يقال له : النافقاء والنفقة (بضم ففتح) والنفق (ففتح) ، فلا ينفذها ، ولكنه يحفرها حتى ترق ، فإذا أخذ عليه بقاصعائه عدا إلى النافقاء فضر بها برأسه ومرق منها ، قال ابن بري : جحرة اليربوع سبعة : القاصعاء ، والنافقاء ، والداماء ، والراطاء ، والعانقاء ، والحائباء ، واللغز (بضم ففتح) وهي اللغيزى أيضا » اه بتصرف

(٢) القنبرة ، ويقال : القبرة - بضم القاف وتشديد الباء مفتوحة - وهو أفصح : ضرب من الطير يكنى الذكر منه أبا صابر وأبا الهيثم ، وتكنى أنثاه أم اللعل ، قال طرفة :

يَالَكِ مِنْ قُبْرَةٍ يَمْعَمِرُ خَلَا لَكَ الْجَوْ فَبَيْضِي وَاصْفِرِي
وَتَقْرِي مَا شِئْتَ أَنْ تُنْقَرِي قَدْ ذَهَبَ الصَّيَّادُ عَنْكَ فَابْشِرِي

ويكسر أيضاً كثيراً على فُعَّال ، كزُوَّار وغُيَّاب ، وهما أصل في جمع فاعل الوصف ، أعنى فُعَّلاً وفُعَّالاً

ويجىء على فَعْلَةٍ أيضاً كثيراً ، لكن لا كالأولين ، نحو عَجَزَةٍ وَفَسَقَةٍ وكَفَرَةٍ وَبَرَّةٍ وَخَوْنَةٍ وَخَوَاكَةٍ ، ويقال : حَاكَةٌ وَبَاعَةٌ أيضاً ، كما يجىء في الإعلال

وإذا كسر على فَعْلَةٍ في المعتل اللام يَضُمُّ الفاء ؛ لتعتدل الكلمة بالثقل في أولها والخفة بالقلب في الأخير ، وقال الفراء : أصله فَعُلٌ بتشديد العين فاستثقل ذلك ، فأبدل الهاء من أحد المثليين ، وذهب المبرد إلى أنه اسم جمع كَفْرَهَةٍ ^(١) وَغَزَى ^(٢) وليس بجمع ، وذلك لعدم فَعْلَةٍ جمعا في غير هذا النوع

(١) قال في اللسان : « فَرِهَ الشَّيْءُ - بالضم - يَفْرِه فَرَاهَةً وَفَرَاهِيَةً ، وَهُوَ فَارِهٌ بَيْنَ الْفَرَاهَةِ وَالْفَرَوَهَةِ ؛ إِذَا كَانَ حَازِقًا بِالشَّيْءِ ، وَإِذَا كَانَ نَشِيطًا قَوِيًّا أَيْضًا ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : فَارِهٌ نَادِرٌ مِثْلُ حَامِضٍ ، وَقِيَاسُهُ فَرِيهِ وَحَمِيضٌ مِثْلُ صَغَرٍ فَهُوَ صَغِيرٌ وَمِلْحٌ فَهُوَ مَلِيحٌ ، وَيُقَالُ لِلْبُرْذُونِ وَالْبُغْلِ وَالْحِمَارِ : فَارِهٌ بَيْنَ الْفَرَوَهَةِ وَالْفَرَاهِيَةِ وَالْفَرَاهَةِ ، وَاجْتَمَعَ فَرَهَةٌ مِثْلُ صَاحِبٍ وَصَحْبَةٍ ، وَفَرِهٌ أَيْضًا مِثْلُ بَازِلٍ وَبَزَلٍ وَحَائِلٍ وَحَوْلٍ . قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ : وَأَمَّا فَرَهَةٌ فَاسْمٌ لِلْجَمْعِ عِنْدَ سَيِّبُوهِ وَهُوَ لَيْسَ بِجَمْعٍ ، لِأَنَّ فَاعِلًا لَيْسَ مِمَّا يَكْسَرُ عَلَى فَعْلَةٍ . قَالَ : وَلَا يُقَالُ لِلْفَرَسِ : فَارِهٌ ، إِنَّمَا يُقَالُ فِي الْبُغْلِ وَالْحِمَارِ وَالْكَلْبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَفِي التَّهْذِيبِ : يُقَالُ : بُرْذُونٌ فَارِهٌ وَحِمَارٌ فَارِهٌ ، إِذَا كَانَا سَيُورِينَ ، وَلَا يُقَالُ لِلْفَرَسِ إِلَّا جَوَادٌ ، وَيُقَالُ لَهُ : رَائِعٌ ، وَفِي حَدِيثِ جَرِيحٍ دَابَّةٌ فَارِهَةٌ : أَيْ نَشِيطَةٌ حَادَّةٌ قَوِيَّةٌ » اهـ بتصرف . وَاجْتَمَعَ الْقِيَاسِيُّ لِفَارِهِ فَرِهٌ مِثْلُ رَكْعٍ ، وَفَرَهَةٌ مِثْلُ سَكْرَةٍ ، وَقَدْ ذَكَرَهُمَا صَاحِبُ الْقَامُوسِ

(٢) اختلفت كلمة العلماء في الغزى - بفتح فكسر - فقال ابن سيده : الغزي : اسم للجمع . قال الشاعر (وهو امرؤ القيس)

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ غَزِيَّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يَقْدَنَ بِأَرْسَانِ

ويجمع كثيراً على فُعْل بضمّتين ، كَبُزِلَ ^(١) وشُرِفَ ^(٢) ، تشبيهاً بفَعُولٍ
للمناسبة له في عدد الحروف ثم يخفف عند بني تميم بإسكان العين ، وأما الأجوف
نحو عَوِطَ ^(٣) وحَوِطَ ^(٤) ، جمع عائط وحائل ؛ فيجب عند الجميع إسكان
واوه للاستتقال ، وأما عَيْطٌ بمعنى عَوِطَ فإنه من اليأى ، كسر الفاء لتسليم الياء كما
في بيض جمع أبيضَ

ويكسر على فعلاء كجهلاء وشعرَاء ، تشبيهاً له بفعيل نحو كريم وكرماء ،
ففعِلَ وفعلاء ليسا بمتكئين في هذا الباب ، بل هما للتشبيه باب آخر كما مر
وأكثر ما يحىء فعلاء في هذا الباب وغيره إذا دلَّ على سجية مدح أو ذم

ويجمع غاز على غزاء - بالمد - مثل فاسق وفساق . قال تأبط شرا :

فَيَوْمًا بِغَزَاءٍ وَيَوْمًا بِسُرِيَةٍ وَيَوْمًا مَحْشَشًا شِ مِنْ الرَّجُلِ هَيْصَلٍ
وعلى غزاة ، مثل قاض وقضاة ، وعلى الغزى ، مثل راكع وركع ، قال الله
تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لاخوانهم إذا ضربوا في
الأرض أو كانوا غزى - الآية) وقال الأزهري : رجل غاز من قوم غزى مثل
سابق وسبق ، وغزى مثل حاج وحجيج ، وقاطن وقطين ، وناد وندى ، وناج
ونجى ، فجعل الغزى جمعاً ونسب مثله لسيبويه « اه عن لسان العرب بتصرف
(١) البزل - بضمّتين - : جمع بازل ، والبازل أصله الجميل إذا طلع نابه ،
وذلك إذا كان في السنة التاسعة ، وقالوا : رجل بازل ، إذا كان كاملاً ، على
التشبيه ،

(٢) الشرف - بضمّتين - : جمع شارف ، وهو من السهام العتيق ، ومن النوق
الهرمة المسنة ، وجمع أيضاً على شوارف ، وعلى شروف - كركع ، وعلى شروف
كعدول .

(٣) العوط : جمع عائط ، وهى التى لم تحمل سنين من غير عقر ، يقال :
عاطت المرأة والناقة تعوط وتعيط ،

(٤) الحول : جمع حائل ، وهى التى حمل عليها فلم تلحق ، أو التى لم تلحق
سنتين أو سنوات ، ويجمع أيضاً على حيال .

كجُهَلَاءَ وجُمُنَاءَ وشُجَمَاءَ ، ويحى أيضاً فعلاء كثيراً جمعاً لفعليل بمعنى مفاعل
كجُلسَاءَ وحُلَفَاءَ

وجاء فاعل على فعْلَانِ أيضاً كَشُبَّانٍ ورُعْيَانٍ ، تشبيهاً بفاعل الاسم
كحُجْرَانٍ

وجاء على فَعَالٍ كَجِيَاعٍ وَنِيَامٍ وَرِعَاءٍ وَصَوَابٍ ، وعلى فَعُولٍ كَشُهُودٍ وَحُضُورٍ
وَرُكُوعٍ ، وذلك فيما جاء مصدره على فَعُولٍ أيضاً

قوله « وأما فوارس فشاذ » قد ذكرنا أن ذلك اغلبيت

وإذا كان فاعل وصفاً لغير العقلاء جاز جمعه على فَوَاعِلٍ قياساً ؛ لِإِلْحَاقِهِمْ
غير العقلاء بالْمَوْثُوتِ فِي الْجَمْعِ ، كما مر في شرح الكافية في باب التذكير والتأنيث ،
فيقال جَمَالٌ بَوَازِلٌ ، وَأَيَّامٌ مَوَاضٍ
وإذا كان في فاعل الوصف تاء ظاهرة كضاربة أو مقدرة كحائض فقياسه
فَوَاعِلٌ وفُعْلٌ بحذف التاء .

قال « الْمُؤَنَّثُ بِالْأَلِفِ رَابِعَةٌ : نَحْوُ أَثْنَى عَلَى إِنَاثٍ ، وَنَحْوُ صَخْرَاءَ عَلَى
صَحَارَى ، وَالصِّفَةُ نَحْوُ عَطَشَى عَلَى عَطَاشٍ ، وَنَحْوُ حَرَمَى عَلَى حَرَامَى ، وَنَحْوُ
بَطْحَاءَ عَلَى بَطَاحٍ ، وَنَحْوُ عَشْرَاءَ عَلَى عِشَارٍ ، وَفُعْلَى أَفْعَلُ كَالصُّغْرَى عَلَى الصُّغَرِ ؛
وَبِالْأَلِفِ خَامِسَةٌ نَحْوُ حُبَارَى عَلَى حُبَارِيَّاتٍ »

جمع
ما آخره
ألف
التأنيث

أقول : اعلم أن ألف التأنيث الممدودة أو المقصورة إما أن تكون رابعة ، أو
فوقها ؛ فما ألفه رابعة : إذا لم يكن فُعْلَى أَفْعَلُ ، ولا فعلاء أَفْعَلُ ؛ يَطْرِدُ جمعه بالألف
والتاء ، ويجوز أيضاً جمعه مُكْسَرًا ، لكن غير مطرد ، وتكسيره على ضربين :
الأول أن يجمع الجمع الأقصى ، وذلك إذا اعتد بالألف لكون وضعها على الازوم ،
فيقال في المقصورة فَعَالٍ وفَعَالَى في الاسم كَدَعَاوٍ ودَعَاوَى ، وفي الصفة فَعَالَى
بِالْأَلِفِ لا غير كَحَبَالَى وَخَنَائِي ، وَالْأَلِفُ فِي فَعَالَى مُبْدَلَةٌ مِنَ الْيَاءِ عَلَى مَا يَحِبُّ ،

ويقال في الممدودة فعالي بالآلف المبدلة وفعال كجوار في الأحوال الثلاث ، ويجوز فعالي قليلا ، وهو الأصل كما يجي بيانه ، والثاني : أن يجمع على فعال كإناث وعطاش ويطاح وعشار ، في أنثى وعطشى وبطحاء وعشراء ^(١) ، وإنما يجي هذا الجمع فيما لا يجي فيه الجمع الأقصى ، فلما قالوا إناث لم يقولوا أنثى ، ولما قالوا خنثى لم يقولوا خنث ^(٢) ، وكان الأصل في هذا الباب الجمع الأقصى اعتدادا بآلف التأنيث للزومها ، فتجعل كلام الكلمة ، وأما حذفها في الجمع على فعال فنظرا إلى كون الآلف علامة للتأنيث فيكون كالتاء فيجمع الكلمة بعد إسقاطه كما في التاء ، فيجعل نحو عطشى وبطحاء ^(٣) وأنثى كقصعة وبرومة ؛ فيكون عطاش ويطاح وإناث كقصاع وبرام ، وإنما اختير هذا من بين سائر جموع فعلة وفعلة لكونه أشبه بفعالي الذي هو الأصل كما تقرر ، وحمل نحو نفساء وعشراء على فعلى فجمعا على فعال وإن لم يكسر فعلة بضم الفاء وفتح العين على فعال ؛ لما قلنا من مناسبه لفعالي التي هي الأصل في مثله لما ذكرنا ، ولم يجمع نحو نفساء الجمع الأقصى كما جمع الساكن العين لكون الآلف كالخامسة بسبب حركة العين . كما عرفت في النسب في نحو حبارى ^(٤) وجمزى ^(٥)

(١) العشراء من النوق : التي أتى على حملها عشرة أشهر ، وقيل : ثمانية أشهر ، وقيل : هي كالتفساء من النساء .

(٢) حكى صاحب القاموس أنه قد قيل : أناثى أيضا في جمع الأنثى كما حكى في اللسان أن خنثي جمع على خنثات كإناث . وأنشد شاهدا لذلك قول الشاعر :

لَعَمْرُكَ مَا الْخِنَاثُ بَنُو قُشَيْرٍ بِنِسْوَانٍ يَلِدْنَ وَلَا رِجَالٍ

ولعل العذر للمؤلف في نفيه أن الجوهري لم يذكره في صحاحه

(٣) البطحاء والأبطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى

(٤) انظر (ص ٣٦ هـ من هذا الجزء)

(٥) جمزى : ضرب من السير دون الجري الشديد . انظر (ص ٣٩ من

هذا الجزء)

ولم يسمع بجمع فَعَلَى كَأَرْبَى ^(١) وشُعْبَى ^(٢) ولا فَعَلَى كَالْمَرْطَى ^(٣) والدَّقَرَى ^(٤) ولا فَعَلَاءَ كَالثَادَاءِ ^(٥) ، لا على صيغة الأَقْصَى ولا على فِعَالٍ ، ولو كسرت فالقياس فِعَالٌ كما ذكرنا في نحو نَفْسَاءَ ، مع أن الأولى جمع الجميع بالألف والتاء ، وإنما وجب في الوصف الذي ألفه مقصورة قلب الياء في الجمع ألفاً دون الاسم كما ذكرنا لأن الوصف أثقل من الاسم من حيث المعنى فالتخفيف به أنسب ، والألف في الاسم أيضاً أكثر من الياء ^(٦) ، والدليل على أن أَلْفَ فَعَالَى في الأصل ياء أنا لو سمينا بحَبَالَى وصغرناه لم نفعل به ما فعلنا بحَبَارَى ، وذلك أنا جوزنا هناك حُبَيْرَى وَحُبَيْرًا ، كما بين في باب التصغير ، بل يجب ههنا أن نقول : « حُبَيْلٌ » بحذف الألف المتوسطة كما نقول في تصغير جَوَارٍ وَمَسَاجِدَ علمين : جَوَيْرٍ وَمُسَيِّجِدٍ ، وإنما فروا في هذه الجموع من الياء إلى الألف بخلاف نحو جَوَاءٍ في جائية ، تطبيقاً للجمع بالواحد في الموضعين ، أعني حَبَالَى وَجَوَاءٍ ، فرقا بين أَلْفِ التَّأْنِيثِ وغيره : من الألف المنقلبة كما في مَلْهَى ، وأَلْفِ الإِلْحَاقِ كما في

(١) الأَرَبَى - بضم الهمزة وفتح الراء - : اسم للداهية

(٢) شُعْبَى - بضم ففتح و آخره أَلْفٌ مقصورة - : اسم موضع بعينه في جبل

طَبِيءَ ، قال جرير يهجو العباس بن زيد السكندی

أَعْبَدًا حَلًّا فِي شُعْبَى غَرِيبًا أَوْمًا لَا أَبَالِكَ وَاغْتِرَابًا

(٣) المَرطَى - بفتحات - : أصله ضرب من العدو فوق التقريب ودون

الاهذاب ، وقد يوصف به ، فيقال : فرس مرطى ، وناقعة مرطى ، إذا كانت سريعة .

(٤) الدَقَرَى : الروضة الحسناء العميمة النبات

(٥) الثَادَاءُ : المرأة الحمقاء ، وقيل : الأمة ، قال السكيت :

وَمَا كُنَّا بَنَى ثَادَاءَ لَمَّا شَفِينًا بِالْأَسَنَةِ كُلِّ وَتَرٍ

(٦) يريد أن قلب الياء ألفاً في الاسم أكثر من بقائها ، مع جواز الوجهين .

أَرْطَى^(١) ، وهذا كما يجيء في باب الإعلال من تطبيق الجمع بالمفرد ، نحو شَائِمَةٍ وشَوَاءٍ وإِدَاوَةٍ^(٢) وأَدَاوَى ، بخلاف بَرِيَّةٍ وَبَرَايَا ، لما كان الألف في شَائِمَةٍ وإِدَاوَةٍ ثابتة كما في الجمع بخلاف بَرِيَّةٍ ، هذا ، وقد جاء في بعض ما أخره ألف منقلبة ماجاء في ألف التأنيث من قاب الياء ألفا تشبيها له به ، وذلك نحو مِدْرَى وَمَدَارٍ^(٣) ، مَدَارَى ، بالألف ، وذلك ليس بمطرد ، وقال السيرافي : هو مطرد ، سواء كان الألف في المفرد منقلبة أو للإلحاق ، وإن كان الأصل إبقاء الياء ، فتقول على هذا في مَدَارَى : مَلَاهٍ وَمَلَاهَى ، وفي أَرْطَى : أَرَاطٍ وَأَرَاطَى ، وقال : إنه لا يقع فيه إشكال ، والأولى الوقوف على ماسمع

وأما ذو الممدودة الرابعة فانه جاء فيه ثلاثة أوجه مع أن الأكثر فيه فعلى بالألف ، وذلك لأنك تقلب في الجمع الأقصى ألفه التي قبل الهمزة ياء لأجل كسرة ما قبلها كما في مصابيح فترجع الهمزة إلى أصلها من الألف ، وذلك لأنها في الأصل ألف تأنيث عند سيبويه كما في حبل زيدت قبلها ألف إذ صارت باللزوم كلام الكلمة كما زيدت في كتاب وحرار فاجتمع ألفان فحركات الثانية دون الأولى ؛ لأنها للمد كما في حمار ، ولم تحذف الأولى للساكنين خوفا من نقض الغرض ، ولم تقلب الثانية عند الاحتياج إلى تحريكها واواً ولا ياء مع أن انقلاب حروف العلة بعضها إلى بعض أكثر ؛ لشدة تناسبها بالوصف مع تباينها في الخارج ، وذلك لأن الواو والياء في مثل هذا الموضع تقلبان ألفا كما في كسَاءَ ورداء ، فلم يبق بعد الواو والياء حرف أنسب إلى الألف من الهمزة لكونهما من الحلق ، فلما انقلبت الألف قبلها ياء رجعت الهمزة إلى أصلها من الألف لزوال موجب انقلابها همزة ،

(١) أَرْطَى : انظر (ج ١ ص ٥٧)

(٢) إِدَاوَةٍ : انظر (ج ١ ص ٣١)

(٣) مَدْرَى : انظر (ج ٢ ص ٤٠)

أعنى الألف ، ثم انقلبت ياء لأن انقلاب حروف العلة بعضها إلى بعض أولى كما
يجب في باب الإعلال ثم أدغمت الياء في الياء ؛ فيجوز على قلة استعمال هذا
الأصل ، قال :

* لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشَقَّ * رَ يَعْتَالُ الصَّحَارِيَّ * (١)

والأكثر أن يحذف الياء الأولى لاستثقال الياء المشددة في آخر الجمع
الأقصى ، ولا سيما إذا لم تكن في الواحد حتى تحتل في الجمع للطابقة كما في
كرسي وكراسي ، وأيضا الحذف في مثله تسبب إلى جعل الياء ألفا كما كان ،
وإذا كانوا يحذفون المد من نحو الكرايس (٢) والقراير (٣) فيقولون : الكرايس
والقراير فما ظنك به مع الياءين ؟ ألا ترى إلى قولهم أثاف (٤) وعوار وكراس

(١) قد تقدم شرح هذا البيت في (ج ١ ص ١٩٢)

(٢) الكرايس : جمع كراس - بكسر الكاف - وهو ثوب من القطن أبيض
معرب فارسيته بالفتح ، غيره لعة فعلا

(٣) القراير : جمع قرقور - كعصفور - وهو السفينة مطلقاً ، أو الطويلة
خاصة ، أو العظيمة

(٤) الأثافي - بتخفيف الياء - : جمع أثفية - بضم الهمزة وسكون الثاء بعدها
فاء مكسورة فياء مشددة وقد تخفف - وهي حجر يوضع عليه القدر ، وهي
ثلاثة أحجار ، وبعض العرب يقول : أثفت القدر - مثل أكرمت ، وبعضهم
يقول : أثفت - بتضعيف الوسط ، وبعضهم يقول : أثفت - بتشديد الثاء ،
وبعضهم يقول : أثفت على أفعل ، كل ذلك يقولونه في معنى نصبت لها الحجارة
لتضعها عليها ، وتقول على الأول : قدر مثناة ، وربما قالوا مؤثناة على الأصل
كما قال خطام المجاشعي :

* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثَفِينَ * (انظر ج ١ ص ١٣٩)

وتقول على الثاني : قدر مثناة - بتشديد عين الكلمة - وأصله مثفية -

في أُنَافَى وَعَوَارَى وَكَرَاسَى ، فيبقى إذن صحارٍ كجوارٍ سواء في جميع أحوالها ،
والأوْلى بعد الانتقال إلى هذا الحال الانتقال إلى درجة ثالثة ، وهى قلب الياء
ألفا لصيرورته كدَعَاوُ ، بسقوط المد الذى كان قبل ألف التأنيث ، فتقول :
صَحَارَى وَعَدَارَى وَصَلَايَ ^(١) ، ولا يجوز هذا فى ألف الإلحاق ؛ لانقول فى حرباء :
حَرَابَى ^(٢) ، بل يجب فى مثله حَرَابَى ، مشددا أو مخففاً ، وذلك لِأَن
جعلها ألفا إنما كان لتصير الياء ألفا كما كان ، وألف التأنيث أولى بالمحافظة عليها
لكونها علامة ؛ من ألف الإلحاق ، وأناسى جمع إنسى ككراسى جمع كرسى ،
وقيل : هو جمع إنسان ، قلبت نونه ياء كظرابى جمع ظربان ،

وقد ألحق بباب صحارى وإن لم يكن فى المفرد ألف التأنيث لفظان ، وهما

كمقتلة - قلبت الياء ألفا لتحجرهما وانفتاح ما قبلها ، وتقول على الثالث : قدر مؤثقة -
بتشديد الثاء ، وتقول على الرابع : قدر مؤثقة - كمكرمة : فوزن « أثقية » فى
لغة من قال : ثقيت - أفعولة ، وفى لغة الباقين : : فعلية ، وأصلها على كل حال
أثقية ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت
الياء فى الياء ثم كسر ما قبلها لمناسبتها

(١) الصلا فى : جمع صلفاء ، وهى الأرض الغليظة الشديدة ، وقد ذكر فى
القاموس أنه يقال فى جمعة : صلا فى - بكسر ما قبل آخره -

(٢) الحرباء : مسمار الدرع ، وقيل : هورأس المسار فى حلقة الدرع ؛
قال ليلى :

أَحْكَمَ الْجُنُثَى مِنْ عَوْرَاتِهَا كُلَّ حَرْبَاءَ إِذَا أُكْرِهَ صَلَّ
والحرباء أيضا : الظهر ، والحرباء أيضا : الذكر من أم حبين ، وقيل :
هودوية نحو العظاءة (أنظر ص ٥٥ من هذا الجزء)

بَخَاتَى ^(١) وَمَهَارَى ^(٢) ، فجوز فيهما الأوجه الثلاثة ، والتشديد أولى ، ولا يقاس عليهما ، فلا يقال في أَثْفَيْسَةٍ وَعَارِيَةٍ : أَثْنَانِي وَعَوَارِي ^(٣) بالألف ، وألحق

(١) البخاتي : جمع بختي - ككرسي - قال في اللسان : « البخت والبختية دخيل في العربية أعجمى معرب ، وهي الابل الخراسانية ، تنتج من عربية وفالج ، وبعضهم يقول : إن البخت عربي ؛ وينشد لابن قيس الرقيات يمدح مصعب بن الزبير :

إِنْ يَعْشُ مُصْعَبٌ فَإِنَّا بِخَيْرٍ قَدْ أَتَانَا مِنْ عَيْشِنَا مَا نُرْجَى
يَهَبُ الْأَلْفَ وَالْخَيُْولَ وَيَسْقِي لَبَنَ الْبُخْتِ فِي قِصَاعِ الْخَنْجِ

الواحد بختي ، جمل بختي وناقعة بختية ، وفي الحديث « فأتى بسارق قدسرق بختية » ، البختية : الأنثى من الجمال البخت ، وهي جمال طوال الأعناق ، ويجمع على بخت وبخات ، وقيل : الجمع بخاتي (بياء مشددة) غير مصروف ، ولك أن تخفف الياء فتقول : البخاتي (بكسر التاء) وقيل في جمعها : بخاتي (بفتح التاء) اه بتصرف

(٢) المهاري - بزنة الصحاري ، ويقال : مهاري بزنة الكرامى ، ومهاري - كجوار - : جمع مهريّة ، وهي الابل المنسوبة إلى مهرة - بفتح فسكون ، وقد قيل : مهرة قبيلة أبوها مهرة بن حيدان ، وقيل : مهرة مخلاف في اليمن (أنظر ج ١ ص ٢٥٦)

(٣) العواري - بتشديد الياء ، وقد تخفف - : جمع عارية - مشددة أو مخففة - وهي اسم للشيء تستعيره من غيرك ، وكأن العارية - بالتشديد - منسوبة إلى العار لكونها مما يجلبه ، قال في اللسان : « الأزهري : وأما العارية والاعارة والاستعارة فإن قول العرب فيها : هم يتعاورون العواري ، ويتعورونها - بالواو المشددة - كأنهم أرادوا تفرقة بين ما يتردد من ذات نفسه وبين ما يردد ، قال : والعارية منسوبة إلى العارة ، وهو اسم من الاعارة ؛ تقول : أعرتة الشيء أعيره إعارة وعارة ، كما قالوا : أطعته إطاعة وطاعة ، وأجبتة إجابة وجابة ، قال : وهذا كثير في ذوات الثلاث : منها العارة والدارة والطاقة وما أشبهها ، ويقال : استعرت

بنحو فتاوى وفتاوى لفظ واحد من المنقوص ، وهو قولهم : **جمل معنى** وناقطة **مُعَيِّمة**
و**جَمَال** أو **نوق معاى** ^(١) ومعايا

وإنما أقيمت المقصورة الرابعة فى التصغير بحالها نحو **حُبَيْلى** وقلبت فى الجمع
الأقصى ياء ثم ألفا ؛ لأن بنية التصغير تتم قبل الألف بخلاف بنية الجمع الأقصى ،
ولذلك قيل فى التصغير : **أُنْعِمَام** ، وفى التكمير : **أَنَاعِم** ؛ لأن بعض أبنية التصغير
تتم قبل الألف وهو **فُعَيْل** ، فجاز المحافظة على الألف التى هى علامة الجمع ،
بخلاف بناء الجمع الأقصى فلم يكن بد من قلب الألف فيه

وإن كانت ألف التانيث خامسة فالممدودة يجوز جمع ماهى فيه بالألف
والتاء ، ويجوز أن تحذف ويجمع الاسم أقصى الجموع ، كقوابع وخنافس فى
قاصعاء ^(٢) و**خنفساء** ، وكذا **قراث** و**برائك** و**جلائل** فى **قريشاء** ^(٣) و**براكاء** ^(٤)
و**جكولاء** ^(٥)

وأما المقصورة ك**حُبَارَى** فقال سيمويه : لا يجمع ماهى فيه إلا بالألف والتاء ؛
إذ لو قالوا **حَبَائِر** و**حَبَارَى** كما قيل فى التصغير **حُبَيْر** و**حُبَيْرَى** ؛ لالتبس **حَبَائِر**
بجمع فعالة ونحوها ، و**حَبَارَى** بجمع فُعْلَى وفعلاء ، وفى التعليل نظر ، لأن
حُبَيْرَا فى التصغير يلتبس بنحو **حُمَيْر** . وقوابع فى الجمع يلتبس بجمع فاعلة ، ولم يُبال

منه عارية فأعارنيها ، قال الجوهري : العارية بالتشديد كأنها منسوبة إلى العار ؛
لأن طلبها عار وعيب « اه

(١) معاى : جمع معى ، وهو اسم فاعل من أعيا إذا كل وتعب (أنظر

ص ١٤٧ من هذا الجزء)

(٢) أنظر (ص ١٥٥ من هذا الجزء)

(٣) أنظر (١ > ص ٢٤٨)

(٤) أنظر (١ > ص ٢٤٨)

(٥) أنظر (١ > ص ٢٤٨) وانظر (ص ٥٨ من هذا الجزء)

في الموضوعين ، فنقول : السماع كما ذهب إليه سيبويه ، لكن لا يمنع القياس - كما ذكر المالكي - أن يقال في نحو حُبَّارَى حَبَّأَرْ وَحَبَّأَرَى ، كما في التصغير ، وكذا لا يمنع القياس أن يقال في جمع عَرَضْنِي ^(١) عَرَّاضِنَ ، وإنما لم يجر في نحو قرِثَاءَ وبراكاءَ وجُلُولاءَ حذفُ المدِّ المتوسط كما جاز مع المقصورة لأن المقصورة أشد اتصالاً بالكلمة لكونها ساكنة على حرف واحد ، والمدودة على حرفين ثانيهما متحرك ، ولذلك قيل عَرَّيْضِنَ في تصغير عَرَضْنِي بحذف الألف لكونها كاللام ، وخُنَيْفَسَاءَ لكون الألف كالسكامة المنفصلة كما في نحو بَعْلَبَك ، وإنما لم يجر خَتَافِيسَاءَ وزَعَا فِرَان كما جاز خُنَيْفَسَاءَ وَزَعِيفِرَان للثقل المعنوي في الجمع ، فصار التخفيف اللفظي به أليق ؛ فلا يكاد يجيء بعد بنية أقصى الجموع إلا ما هو ظاهر الانفكاك ، كثناء التأنيت في نحو مَلَأْنِكَ

وإن كان الألف فوق الخامسة كما في حَوَلَايَا ^(٢) فالحذف لا غير ، نحو حَوَالٍ

وَأَمَّا فُعْلَى أَفْعَلْ وَفَعَلَاءَ أَفْعَلْ فلم يجمعاً أقصى الجموع ؛ فرقا بينهما وبين نحو أَنتَى وصَحْرَاءَ .

ولما كانا أكثر من غيرها طلب تخفيفهما فاقتصر في فَعَلَاءَ على فُعْلٍ إيتباعاً لمذكوره ، نحو أَحْمَرٌ وَحُمْرٌ وَحُمْرٌ ، وفي الْفُعْلَى على الْفُعْلِ تشبيهاً لأنفه بالتاء ؛ فالْكُبْرَى في الْكُبْرَى كَأَعْرَفٍ في الْعُرْفَةِ ، وَالْفُعْلُ في الْفُعْلَى غير فُعْلٍ أَفْعَلْ شاذ ، كالرُّؤَى في الرؤيا ، خلافاً للفرء

وكان حق رُبِّي ^(٣) أن يجمع على رَبَابٍ - بكسر الراء - لكنه قيل : رَبَابٌ

(١) أنظر (١ ص ٢٤٥)

(٢) أنظر (١ ص ٢٤٦ ، ٢٤٩)

(٣) ربي - كحبل - : هي الشاة إذا ولدت ، وإذا مات ولدها أيضاً ،

والحدیثة التاج ، والاحسان ، والنعمة ، والحاجة ، والعقدة المحكمة

بالضم ، وليس بجمع ، بل هو اسم جمع كَرُخَالٌ ^(١) وتَوَامٌ ^(٢)
وأرى أن صَحْرَاءَ [في الأصل فعْلَاءَ أَفْعَلْ ؛ كأن أصله أرض صَحْرَاءَ :
أى في أولها صُحْرَة ، كما تقول : حمار أصحر ، وأتان صحراء] ^(٣) فتوغل في باب
الاسمية ، فلم يجمع على فُعْل ، بل على فعَالى ، وكذا البطحاء أصله باب حَمَرَاء ،
الأتري إلى قولهم : الأبطح ، فغلبت الاسمية عليهما حتى لا يعتبر الوصف الأصلي
في أبطح ، كما اعتبر في أسود وأزرق ^(٤) ، بل يُصْرَف ، وحتى لم يجمعاً على
البُطْح ، بل جمع الأبطح على الأباطح والبطحاء على البِطَاح ، وكذا حَرَمَى
في الأصل من باب عَطَشَى ، أعنى فعَالَى فعْلَان ، من « حَرِمَت النعجة » إذا
اشتهدت البضاع ، فلو لم يمنع المعنى مجيء فعْلَان منه لكانت تقول حَرَمَان وحَرَمَى
وإنما جمع فعْلَان كسَكْرَان على فعَالَى ، تشبيهاً للألف والنون بالألف
الممدودة ، فسكْرَان وسكْارى كصحراء وصحارى

(١) رخال - كغراب - : اسم جمع واحده رخل - بكسر فسكون - وهى
الأنثى من ولد الضأن ، وقد جمع على أرخل - كأرجل ، ورخال - كقذاح ،
(٢) التوام - كغراب - : اسم جمع واحده توعم ، وهو الذى يولد مع غيره
في بطن ، من الاثنين فأكثر ، وجمع التوام توأم . قال في اللسان : « قال الأزهري :
ومثل توأم غنم رباب وإبل ظؤار ، وهو من الجمع العزيز » اه
(٣) هذه العبارة في النسخ الخطية ، والموجود في المطبوعات « وأرى أن صحراء
من باب حمراء فتوغل الخ »

(٤) الأسود : العظيم من الحيات وفيه سواد ، وأصله وصف فسمى به ،
ويقال لأنثاه : أسودة ، نظراً لما طرأ من الاسمية ، ويجمع الأسود على أساود ،
نظراً لذلك ، وربما قيل : أساويد ؛ بأشباع الكسرة ، وتجمع الأسودة على
أسودات أيضاً . والأزرق : أخبث الحيات وفيه سواد وبياض ، وأصله وصف
فسمى به أيضاً

قال : « وأَفْعَلُ : الْأِسْمُ كَيْفَ تَصَرَّفَ نَحْوُ أَجْدَلَ وَإِصْبَعٍ وَأُحْوَصٍ ،
 على أَجَادِلٍ وَأَصَابِعَ وَأُحَاوِصَ ، وَقَوْلُهُمْ حُوصٌ لِلْمَلِكِ الْوَصْفِيَّةُ الْأَصْلِيَّةُ ،
 وَالصِّفَةُ نَحْوُ أَحْمَرَ عَلَى حُمْرَانٍ وَحُمْرٍ ، وَلَا يُقَالُ أَحْمَرُونَ لِتَمَيِّزِهِ عَنْ أَفْعَلِ
 التَّفْضِيلِ ، وَلَا حَمْرَاوَاتٍ لِأَنَّهُ فَرْعُهُ ، وَجَاءَ الْخَضْرَاوَاتُ لِغَلَبَتِهِ اسْمًا ، وَنَحْوُ
 الْأَفْضَلِ عَلَى الْأَفْضَلِ وَالْأَفْضَلَيْنِ »

جمع أفعَل
اسما وصفة

أقول : قوله « كيف تصرف » أى : تصرف حركة همزته وعينه

قوله « أحوص ^(١) » جمع أحوَصَ ، وأحوصُ فى الأصل من باب أحر حمراء ، فجمعه فُعْلٌ ، وليسكن لما جعل أفعَل فعلاء اسما جاز جمعه على أفاعِل كما فعل
 الاسمى ، وجاز جمعه على فُعْلٍ نظراً إلى الأصل ، وعلى أفعْلُون إذا كان علماً
 للعاقل ، وعلى أفعَلَاتٍ إذا كان علماً للمؤنث

قوله « والصفة نحو أحر على حُمْرَانٍ وَحُمْرٍ » الوصف إما أن يكون [على] أفعَل
 فعَلَاءَ ، وَأَفْعَلُ فُعْلَى ، والأول أظهر فى باب الوصف ؛ لصحة تقديره بالفعل ، نحو
 « مررت برجل أحر » أى برجل أَحْمَرٍ ، وليس لأفعَل التفضيل فعل منه بمعناه ،
 كما مر فى بابهِ ، ولهذا لا يرفع الظاهر إلا بشروط ، ولضعف معنى الوصفية فى أفعَل
 التفضيل لا خلاف فى صرفه إذا نكر بعد التسمية ، كما اختلف فى نحو أَحْمَرٍ إذا نكر

(١) أصل الأحوص : الذى به الحوص - بفتح الحاء والواو - وهو ضيق
 فى مؤخر العين ، وبابه حول ، وسمى بالأحوص جماعة : منهم الأحوص بن جعفر
 ابن كلاب ، وجمعوا على الأحوص ، نظراً لما عرض من الاسمية ، وقد قيل :
 أحوصة - بزيادة التاء عوضاً عن ياء النسب كالأشاعرة والمهالبة ، كأنه جعل
 كل واحداً حوصياً - وجمعوا أيضاً على الحوص ، نظراً إلى الأصل ، وقد جمع
 الأعشى بين الجمعين فى قوله :

أَتَانِي وَعِيدُ الْحَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الْأَحَاوِصَا

بعد العلمية ^(١) والمطرود في تكسير أفعال فعلاء وفي مؤنثه فُعل ، ولا يضم عينه إلا

(١) جاء في الكافية وشرحها متعلقا بهذا قول ابن الحاجب : (١ ص ٦٠) « وخالف سيويوه الأخفش في مثل أحمر علما ثم ينكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ، ولا يلزمه باب حاتم ، لما يلزم من إيهام اعتبار متضادين في حكم واحد » وقول الرضى في شرح هذا الكلام : قوله « ولا يلزمه باب حاتم » هذا جواب عن إلزام الأخفش لسيويوه في اعتبار الصفة بعد زوالها ، وتقديره أن الوصف الأصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان باب حاتم غير منصرف للعلمية الحالية والوصف الأصلي فأجاب المصنف عن سيويوه بأن هذا الإلزام لا يلزمه ، لأن في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائد ، بخلاف أحمر المنكر ، وذلك لما منع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية ، إذ الوصف يقتضى العموم والعلمية الخصوص ، وبين العموم والخصوص تناف . قوله : « في حكم الواحد » يعنى في الحكم بمنع الصرف ، لأنك تحتاج في هذا الحكم إلى اجتماع سبيين فتكون قد جمعت المتضادين ، في حالة واحدة ، ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز ، إذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة ، كما إذا حكمنا بجمع أحمر على حمر لأن أصله صفة وعلى أحمر لأجل العلمية . فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن بحكين ، فلم يجتمعا في حالة ، فإذا نكر أحمر فانه يصح اعتبار الوصف ، وليس معنى الاعتبار أنه يرجع معنى الصفة الأصلية حتى يكون معنى رب أحمر رب شخص فيه معنى الحمرة ، بل معنى رب أحمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان أسود أو أبيض أو أحمر فمعنى اعتبار الوصف الأصلي بعد التنكير أنه كالثابت مع زواله ، لكونه أصليا ، وزوال ما يضافه وهو العلمية ، فصار اللفظ بحيث لو أراد مريد إثبات معنى الوصف الأصلي فيه لجاز بالنظر إلى اللفظ ، لزوال المانع ، هذا ، والحق أن اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء خلاف الأصل إذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد تقدير كونه موجودا ، فلا ولى أن يقال : إن اعتبر معنى الوصف الأصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا بأحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية أيضا ، لكنه لم يعتبر فيها ، لأن المقصود الأهم في وضع الأعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ، ولذلك تراها في الأغلب مجردة

الضرورة الشعر . ويجىء فعلان أيضا كثيرا كسودان وبيضان
قوله : « ولا يقال أحمر لتمييزه عن أفعال التفضيل » قد ذكرنا علة امتناعه
من جمع التصحيح في شرح الكافية ^(١) ويجوز أفعلون وفعلات لضرورة
الشعر . قال :

عن المعنى الأصلي كزيد وعمرو ، و قليلا ما يلحق ذلك ، وإن كان لم يعتبر في وضع
العلم الوصف الأصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي بأحمر أسود أو أشقر
لم يعتبر بعد التنكير أيضا ، وقال الأخفش في كتاب الأوسط : إن خلافه في
نحو أحمر إنما هو في مقتضى القياس ، وأما السماع فهو على منع الصرف ، هذا كله
في أفعال فعلاء ، وكذا فعلان فعلى ، وأما أفعال التفضيل نحو أعلم ، فانك إذا سميت
به ثم نسكرته : فإن كان مجردا من من التفضيلية انصرف إجماعا ، ولا يعتبر فيه سيويه
الوصف الأصلي كما اعتبر في نحو أحمر ، وإن كان مع من لم يصرف إجماعا بلا
خلاف من الأخفش كما كان في أحمر

أما الأول فلضعف أفعال التفضيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل في الظاهر
كما يعمل أفعال فعلاء ، فإذا تجرد من من التبس بأفعال الاسمي الذي لا معنى للوصف
فيه كأفكل وأيدع ، ولا يظهر فيه معنى الوصف ، وأما أفعال فعلاء ، فلثبوت عمله
في الظاهر قبل العلمية وإشعار لفظه بالألوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي في
بيان كونه موضوعا صفة ، فإذا اتصل أفعال بمن فقد تميز عن نحو أفكل وظهر فيه
معنى التفضيل الذي هو وصف

وأما الثاني : فأنما وافق الأخفش سيويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه
إذن كما ذكرنا ، ولكون من مع مجروره كالمضاف إليه ، ومن تمام أفعال التفضيل
من حيث المعنى الوضعي ، فلو نون لكان الثاني متصلا منفصلا ، لأن التنوين يشعر
بالافتصال بسبب وجود علامته للوصف أعني من ، بخلاف باب أحمر لعريه عن
العلامة الدالة على الوصف » اهـ

(١) قال في شرح الكافية (ج ٢ ص ١٦٩) : « وأما الخاص من شروط
الجمع بالواو والنون فشيئان : العلمية ، وقبول تاء التأنيث ، أما العلمية فمختصة
بالأسماء ، وأما قبول التاء فمختص بالصفات ، فلم يجمع هذا الجمع أفعال فعلاء

٦٤ — فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ

حَلَّائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ^(١)

وفعلان فعلى وما يستوى مذكره ومؤنثه كما ذكرنا في باب التذكير والتأنيث وإنما اعتبر في الصفات قبول التاء لأن الغالب في الصفات أن يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتأديتهما معنى الفعل ، والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء ، نحو الرجل قام والمرأة قامت ، وكذا في المضارع التاء وإن كان في الأول نحو تقوم ، والغالب في الأسماء الجوامد أن يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كغير وأتان ، وجمل وناقعة ، وحصان وحجراة ؛ ويستوى مذكرها ومؤنثها كبشر وفرس ، هذا هو الغالب في الموضعين ، وقد جاء العكس أيضا في كليهما نحو أحمر وحمراء والأفضل والفضل وسكران وسكرى في الصفات ، وكامرى وامرأة ورجل ورجلة في الأسماء ، فكل صيغة لا يلحقها التاء فكأنها من قبيل الأسماء ، فلذا لم يجمع هذا الجمع أفعل فعلاء وفعلان فعلى ، وأجاز ابن كيسان أحرون وسكرانون ، واستدل بقوله :

فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ حَلَّائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ

وهو عند غيره شاذ ، وأجاز أيضا حمراوات وسكريات ، بناء على تصحيح جمع المذكر ، والأصل ممنوع فكذا الفرع »

(١) هذا البيت من قصيدة لحكيم الأعور بن عياش أحد شعراء الشام يهجو بها مضر وخص من بينهم السكيت بن زيدى الأسدى وامرأته ، و « بنات » فاعل وجدت ، و « حللائل » جمع حليل - بالحاء المهملة - وهو الزوج ، ويقال للزوجة : حليلة ، وسميا بذلك لأن كل واحد منهما يحل للآخر أو يحل منه محلا لا يحل فيه سواه ، وهو مفعول « وجدت » ؛ و « أسودين » جمع أسود ، و « أحمرين » جمع أحمر ، وهما صفتان لحلائل ، والاستشهاد بالبيت في قوله « أسودين وأحمرين » حيث جمع أسود وأحمر جمع المذكر السالم بالواو والنون وهو عند ابن كيسان مما يسوغ القياس عليه ، وعند عامة النحاة أن القياس على ذلك لا يجوز وأنه خاص بضرورة الشعر

وأجاز ذلك ابن كيسان اختيارا

قوله « وجاء الخضر آوات لغلبته اسما » غلب الخضر آوات في النباتات التي تؤكل رطبة ، فكما يجوز جمع فعلاء بالالف والتاء مع العلمية لزوال الوصف جاز مع الغلبة لأن الغلبة تقلل معنى الوصفية أيضا ، ويجوز في نحو أرمل^(١) وأرملة أرملون وأرملات ؛ لأنه مثل ضاربون وضاربات

جمع فعلان
اسما وصفة

قال : « وَنَحْوُ شَيْطَانٍ وَسُلْطَانٍ وَسِرْحَانٍ عَلَى شَيْطَانٍ وَسَلَاطِينَ وَسَرَّاحِينَ ، وَجَاءَ سِرَّاحٌ ، الصِّمَّةُ نَحْوُ غَضِيَّانٍ عَلَى غِضَابٍ وَسِكَارَى ، وَقَدْ ضُمَّتْ أَرْبَعَةٌ كَسَالَى وَسِكَارَى وَعُجَالَى وَغِيَارَى »

أقول : كل اسم على فعْلَان مثلث الفاء ساكن العين كان أو متحركه ، كَوَرَّشَان^(٢) وَالسَّبْعَان^(٣) وَالظَّرْبَان^(٤) ، يجمع على فعالين ؛ إلا أن يكون علما مرتجلا ، كَسَلْمَانٍ وَعُثْمَانٍ وَعَقَّانٍ وَخَمْدَانٍ وَعَظْفَانٍ ، وذلك لأن التكسير في المرتجل مستغرب ، بخلافه في المنقول ؛ إذ له عهد بالتكسير ، ولا سيما إذا كان في المرتجل ما ينبغي أن يحافظ عليه من الألف والنون لشبهه بألف التانيث ، كما مر في التصغير ، وإنما تصرف في ألف نحو صحراء بالقلب حين قالوا « صَحَارٍ » مع كونها أصلا للألف والنون للضرورة الملتزمة إليه لما قصدوا بناء الجمع الأقصى خلوه من الاستغراب المذكور ، ألا ترى أنه قيل في التصغير « صُحَيْرَاء » لما لم

(١) الأرمل : الرجل العزب ، والمحتاج المسكين ، والانتى أرملة - بالتاء قيل : الأرمل خاص بالنساء ، وليس بشيء فقد قال جرير :

هَذِي الْأَرَامِلُ قَدْ قَضَيْتَ حَاجَتَهَا فَمَنْ لِحَاجَةٍ هَذَا الْأَرْمَلِ الذَّكَرِ

(٢) الورشان : طائر شبه الحمامة (انظر ج ١ ص ١٩٩)

(٣) السبعان : اسم مكان بعينه (انظر ج ١ ص ١٩٨)

(٤) الظربان : دويبة منتنة الريح (انظر ج ١ ص ١٩٨) وانظر أيضا

(ص ٩٧ من هذا الجزء)

يكن مثل تلك الضرورة تمام بناء فُعِيل قبل الألف ، فلهذا قالوا « ظُرِبَان »
في التصغير ، و « ظرايين » في الجمع ، ولله حافظة على الألف والنون في المرتجل قالوا
في تصغير سلمان « سليمان » وفي تصغير سلطان « سليطين » .

واعلم أنهم قالوا في جمع ظُرِبَان « ظُرِبَى » أيضاً كحِجْلَى في جمع حَجَل ،
ولم يأت في كلامهم مكسر على هذا الوزن غيرها ، وإنما جاء في سِرْحَان ^(١)
وضِيعَان ^(٢) سِرَاح وضِيعَاح تشبيهاً بغيرَ ثَانٍ وغيَرَاث .

قوله « الصفة » اعلم أن الوصف إذا كان على فَعْلَان بفتح الفاء سواء كان له
فَعْلَى ، كسكران وسكرى ، أو لم يكن ، كندَمَان وَندَمَانَة ؛ جاز جمعه وجمع
مؤنثه على فَعَالَى ، وكذا فَعَال ؛ لمشابهة فَعْلَان لَفَعْلَاء بالزيادتين والوصف ،
وليس شيء من الجمعين مطرداً ؛ لا في فَعْلَان فَعْلَى ولا في فَعْلَان فَعْلَانَة ، وقد
يجمع في فَعْلَان فَعْلَانَة بينهما كندَامَى وَندَام ، ومع ألف التأنيث لم يجمع بينهما
كما ذكرنا ، فقليل بِطَاح دون بِطَاحَى ، وصَحَارَى دون صَحَار .

وإذا كان صفة على فَعْلَان بالضم كعُرْيَان وَخُصَّان ^(٣) ؛ لم تجمع على
فَعَالَى ؛ لأن فَعْلَاء بسكون العين لم يجيء مؤنثاً حتى يشبه فَعْلَان به ، فقالوا في
خُصَّان وَخُصَّانَة « خِمَاص » تشبيهاً بغيرَ ثَانٍ وغيَرَاث ^(٤) ، وقال بعض العرب

(١) السرحان : الذئب (انظر ١ ص ٢٠١)

(٢) الضيعان - بكسر فسكون - الذكر من الضباع ، والأنثى ضبع - كعضد -

وضبعانة - كسر حانة - وضبعة ، وقيل : لا يقال : ضبعة ، وجمع الضبع أضبع
وضباع ، وجمع الضبعان ضباعين وضبعانات

(٣) الخمصان - بضم فسكون - : الضامر البطن ، وهي خمصانة - بالطاء -

قال الراجز :

أَعْجَبَ بِشَرِّ حَوْرِهِ فِي عَيْنِي وَسَاعِدُ أَبْيَضُ كَاللَّجَيْنِ

وَدُونُهُ مَسْرَحَ طَرْفِ الْعَيْنِ خُمَصَانَةٌ تَرْفُلُ فِي حِجْلَيْنِ

(٤) الغرثان : الجائع أيسر الجوع ، ويقال : هو الجائع أشد الجوع ،

« خُمْصَانُونَ وَخَصَانَات » نظرا إلى أنه لا يستوى مذكره ومؤنثه ، وكذا قالوا « نَدْمَانُونَ وَنَدْمَانَات » .

وأما فَعْلَان فَعَلَى فلا يجمع جمع السلامة إلا لضرورة الشعر ، كما قلنا في أفعال فعلاء ، وقد مضى هذا كله في شرح الكافية ^(١) .

ولم يجيء في عُرْيَانِ عَرَاءٍ ، اكتفاء بعُرَاة جمع عَارٍ ؛ لأن العُرْيَانَ والعَارِي بمعنى واحد ، فاكتفى بجمع أحدهما عن جمع الآخر .

وجاء الضم في جمع بعض فَعْلَان الذي مؤنثه على فَعَلَى خاصة ، وهو في كُسَالَى وسُكَارَى أرجح من الفتح ، وإنما ضم في جمع فَعْلَان خاصة لكون تكسيه على أقصى الجموع خلاف الأصل ، وذلك لأنه إنما كسر عليه لمشابهة الألف والنون فيه لألف التأنيث ، فغير أول الجمع غير القياسي عما كان ينبغي أن يكون عليه ، لينبه من أول الأمر على أنه مخالف للقياس ، وأنبع جمع المؤنث جمع المذكر في ضم الأول وإن لم يكن مخالفا للقياس ، وأوجب الضم في قَدَامَى الطير : أى قَوَادِم ^(٢) ريشه ، وفي أُسَارَى ، جمع قَادِمَة وأَسِير ، وإلزام الضم فيهما دلالة على شدة مخالفتها لما كان ينبغي أن يكسرا عليه ، ولا يجوز الضم في غير ما ذكرنا ،

والفعل غرث - كفرح - والأنتى غرثى - كسكرى ، وغرثانة - كندمانة
انظر (١ ص ١٤٤) وانظر (ص ١٢٠ من هذا الجزء)

(١) قد نقلنا لك قريبا (ص ١٧٠) عبارته التي تتعلق بهذا عن شرح الكافية
(٢) ريش جناح الطائر أربعة أنواع : القوادم ، وهي أوائل ريش الجناح مما يلي رأسه ، ثم المناكب ، وهي اللاتي تليها إلى أسفل الجناح ، ثم الخوافي ، وهي التي بعد المناكب : ثم الأباهر ، وهي التي تلي الخوافي ، والأشهر أن القوادم أربع ريشات في مقدم الجناح ، ويقال : عشر ريشات ، وواحدة القوادم قادمة ، وقد يقال في الواحدة : قدامى - مثل حبارى - ويقال قدامى للجمع أيضا فيكون مثل سكارى

وقال بعض النحاة - لما رأى مخالفته لأقصى الجموع بضم الأول - : إنه اسم جمع كَرَبَابٍ وَقَوْمٍ وَرَهْطٍ وَنَفَرٍ ، وليس بجمع ، وقال آخرون : إن نحو عَجَالِي ليس جمع فعلى على توفية حروفه ، وعَجَالِي بالفتح جمعه على توفية حروفه ، فالأول : كَقَلَّاصٍ فِي قَلُوصٍ ، والثاني كَقَلَّائِصٍ ، حذف الزائد في عَجَلِي فبقى عَجَل جمع ، وجعل ألف الجمع في الوسط وألف التأنيث في الأخير ، وأما ألف عَجَالِي بالفتح فليست للتأنيث بل منقلبة عن ياء هي ياء منقلبة عن ألف التأنيث كما تقدم ، فالألف في عَجَالِي بالضم مجبوبة للتأنيث كما في ضَمَنِي وَزَمَنِي ^(١) جمع ضَمِنَ وَزَمِنَ ، قال السيرافي : هذا أقوى القولين ؛ أقول : وأول الأقوال أرجح عندي

قوله « وقد ضمت أربعة » لم أر أحداً حصر المضموم الأول في أربعة ، بلى في الْمُفَصَّل أن بعض العرب يقول : كَسَالِي ، وَسُكَارِي ، [وَعَجَالِي] وَغِيَارِي ، بالضم ، ولا تصريح فيه أيضاً بالحصص ، وقد ذكر في الكشف في قوله تعالى : (ذُرِّيَّةٌ ضِعَافًا) أنه قرىء ضِعَافِي وَضِعَافِي كَسَكَارِي وَسُكَارِي ^(٢)

جمع سائر
الصفات

قال : « وَفِعْلٌ نَحْوُ مَيَّتٍ عَلَى أَمْوَاتٍ وَجِيَادٍ وَأَيْدِنَاءَ ، وَنَحْوُ شَرَابُونَ وَحُسَانُونَ وَفَسِيْقُونَ وَمَضْرُوبُونَ وَمُكْرِمُونَ وَمُكْرَمُونَ ، اسْتَفْنَى فِيهَا بِالصَّحِيحِ ، وَجَاءَ عَوَاوِيرُ وَمَلَا عَيْنُ [وَمِيَامِينُ] وَمَشَائِمُ وَمِيَاسِيرُ وَمَفَاطِيرُ وَمَنَاكِيرُ وَمَطَافِلُ وَمَشَادِنُ »

أقول : اعلم أن فِعْلاً بكسر العين لا يجيء إلا في المعتل العين كسَيِّدٍ ، وبفتحها لا يجيء إلا في الصحيح كَصَيْقَلٍ وَحِمْدَرٍ ، إلا حرفاً واحداً ، قال :

(١) انظر (ص ١٢٠ ، ١٢١ من هذا الجزء)

(٢) في الكشف (ح ١ ص ١٦٢ طبع بولاق) : « قرىء ضِعَفَاءَ ، وَضِعَافِي ،

وَضِعَافِي نَحْوَ سَكَارِي وَسُكَارِي » اهـ ، ولم نجد رواية هذه القراءات لغيره

* مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ * (١)

وهذا مذهب سيديويه ، قال : ويختص بعض الأوزان ببعض الأنواع كاختصاص
فَعْلَةُ المضموم فاؤه بجمع الناقص ، كقَضَاةَ ، وفَعْلَةٌ بفتح الفاء في غيره ككَفَرَةٍ
وَبَرَرَةٍ ؛ ومذهب الفراء أن وزن مَيَّتٍ فَعِيلٌ ككَرِيمٍ ، والأصل مَوِيَّتٍ ،
أُعلت عينه كما أُعلت في الماضي والمضارع ، فقدم وأخر ، ثم قلبت الواو ياء
لإجتمعهما وسكون الأول ، وطَوِيلٌ عنده شاذ ، قال : وأما ما ليس مبنيًا على
فِعْلٍ مُعَلٍّ فإنه لا يُعِلُّ بالقلب ، نحو سَوِيْقٍ (٢) وَعَوِيلٍ (٣) وَحَوِيلٍ (٤)
وسيجيء الكلام فيه في باب الإعلال ؛ وكذا قال الفراء في قضاة : إنه في
الأصل مضعف العين نحو كَفَّرَ ، وأصله قُذِّي ، فحذف التضعيف وعوض عنه
التاء كما مر قبل (٥) ، واستدل الفراء على كون ميت في الأصل فَعِيلًا بنحو
أَهْوَنَاءٍ وَأَبْيَنَاءٍ ، في هين وبين ، والمشهور في أفعلاء أن يكون جمع فَعِيلٍ ،
وقال سيديويه : إنما جُمعا على أفعلاء لمناسبة فيعل لفعل في عدد الحروف ، كما
حمل في سادة وجياد على فاعل نحو بَرَرَةٍ وصِيَامٍ ، وفي أموات وأَكْيَاسٍ
وأقوال جمع قَيْلٍ (٦) مخفف قَيْلٍ على فعل كحوض وأحواض ، إذ كثيرا

(١) قد سبق قولنا في شرح هذا الشاهد فانظره (١ ص ١٥٠)

(٢) السويق : ما يتخذ من الحنطة والشعير ، وهو الخمر أيضا ، قال الشاعر :

تُكَلِّفُنِي سَوِيْقَ الْـ رَمِّ جَرْمٍ وَمَا جَرْمٌ ؟ وَمَا ذَاكَ السَّوِيْقُ ؟

(٣) العويل : البكاء مع رفع الصوت ، وقد أعول الرجل وأعولت المرأة

إِعْوَالًا ، وعول - بالتضعيف - أيضا

(٤) الحويل : الشاهد ، وهو الكفيل أيضا .

(٥) انظر (ص ١٥٦ من هذا الجزء)

(٦) القيل : الملك ، أو هو خاص بملوك حمير ، وهو عندهم خاص بما دون

يُخَفِّفُ فَيَعْمَلُ بِحَذْفِ الْعَيْنِ فَيَصِيرُ كَفَعْلٍ فِي الْحَرَكَةِ وَالسَّكُونِ ، وَكَذَا نَحْوَ مَيِّتٍ وَسَيِّدٍ وَلَيْنٍ وَهَيْنٍ ، وَمَنْ قَالَ فِي جَمْعٍ قَلِيلٍ أَقْيَالٍ فَقَدْ حَمَلَهُ عَلَى لَفْظِهِ ، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ .

وَأَصْلُ فَيَعْمَلُ أَنْ يَجْمَعَ جَمْعُ السَّلَامَةِ : فِي الْمَذْكَرِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، وَفِي الْمُنْثَى بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ ، وَكَذَا إِذَا خَفَّفَ بِحَذْفِ الْعَيْنِ ، نَحْوَ الْمَيِّتُونَ وَالْمَيِّتَاتِ ، وَيَجْمَعُ الْمَذْكَرَ وَالْمُنْثَى مِنْهُ عَلَى أَفْعَالٍ كَأَمْوَاتٍ فِي جَمْعِ مَيِّتٍ وَمَيِّتَةٍ ، كَمَا قِيلَ أَحْيَاءُ فِي جَمْعِ حَيٍّ وَحَيَّةٍ ، وَهَذَا كَمَا يَقَالُ : أَنْقَاضٌ فِي جَمْعِ نَقْضٍ ^(١) وَنَقْضَةٌ ، وَأَنْضَاءُ فِي جَمْعِ نَضْوٍ ^(٢) وَنِضْوَةٌ .

وَجَاءَ رِيضٌ ^(٣) لِلْمَذْكَرِ وَالْمُنْثَى سَوَاءً ، حَمَلًا عَلَى فَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى مَرْوُضَةٍ .

الْمَلِكُ الْأَعْلَى ، وَأَصْلُهُ قِيلَ - بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ كَسِيدٍ - نَخَفَفَ بِحَذْفِ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ ، وَأَصْلُ اسْتِثْقَاةٍ مِنَ الْقَوْلِ . سَمِيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَقُولُ مَا يَشَاءُ فَيَنْفِذُ مَا يَقُولُ ، وَيَجْمَعُ عَلَى أَقْوَالٍ نَظَرًا إِلَى أَصْلِهِ ، وَعَلَى أَقْيَالٍ نَظَرًا إِلَى لَفْظِهِ ، وَعَلَى مَقَاوِلٍ وَمَقَاوِلَةٍ وَكَأَنَّهُمْ فِي هَذَيْنِ جَمَعُوا مَقُولًا لِكُونِهِ بِمَعْنَاهُ . قَالَ لَبِيدُ :

لَهَا غُلْمٌ مِّنْ رَّازِقِيٍّ وَكُرْسُفٍ بِأَيِّمَانٍ عُجْمٍ ! يَنْصُفُونَ الْمَقَاوِلَ
وَقَالَ الْأَعَشَى :

ثُمَّ دَانَتْ بَعْدُ الرَّبَابُ وَكَانَتْ كَعَذَابٍ عُقُوبَةٍ الْأَقْوَالِ
(١) النِّقْضُ : الْمُنْقُوضُ مِنَ غَزَلٍ أَوْ بِنَاءٍ أَوْ غَيْرِهِمَا ، وَالْمَهْزُولُ بِسَبَبِ السَّيْرِ نَاقَةٌ أَوْ جَمَلًا

(٢) النِّضْوُ : حَدِيدَةُ اللِّجَامِ ، وَسَهْمٌ فَسَدَ مِنْ كَثَرَةِ مَا رُمِيَ بِهِ ، وَالثُّوبُ الْخُلُقُ ، وَالْمَهْزُولُ مِنَ الْإِبِلِ وَغَيْرِهَا

(٣) الرِّیْضُ - كَسِيدٌ - : النَّاقَةُ إِذَا كَانَتْ فِي أَوَّلِ عَهْدِهَا بِالرِّیَاضَةِ ، وَهِيَ صَعْبَةٌ بَعْدَ ، وَقَالَ فِي اللِّسَانِ : « الرِّیْضُ مِنَ الدَّوَابِّ : الَّذِي لَمْ يَقْبَلِ الرِّیَاضَةَ ، وَلَمْ يَمُهِرِ الْمَشْيَةَ ، وَلَمْ يَذَلْ لِرَاكِبِهِ . قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ : وَالرِّیْضُ مِنَ الدَّوَابِّ وَالْإِبِلِ

قوله « شَرَّابُونَ وَحُسَّانُونَ » ^(١) بضم الفاء وفتحها ، وَفَسَيِّقُونَ ، أُنْبِيَةُ للمبالغة لا يستوى فيها المذكر والمؤنث ، فيجمع الجميع جمع الصحة : المذكر بالواو والنون . والمؤنث بالالف والتاء ، وإنما دخلتها الهاء لمشابتها مُفْعَلًا : لفظًا بالتضعيف ، ومعنى بالمبالغة ، فهذه الأوزان الثلاثة لا تكسر ، وإنما قالوا في عَوَّار ^(٢) وهو الجبان : عَوَّارٍ ، لجريه مجرى الأسماء ؛ لأنهم لا يقولون للمرأة : عَوَّارَةٌ ؛ لأن الشجاعة والجبين في الأغلب مما يوصف به الرجال الذين يحضرون في القتال ، فشبهوا عَوَّارًا ضد الذلول ، المذكر والأنثى في ذلك سواء ، قال الراعي :

فَكَاَنَّ رَيْضَهَا إِذَا اسْتَقْبَلَتْهَا كَانَتْ مُعَاوَدَةً الرَّكَّابِ ذُلُولًا

قال : وهو عندى على وجه التفاؤل ، لأنها إنما تسمى بذلك قبل أن تمهر الرياضة « اه

(١) حسانون : جمع حسان - بضم الحاء وتشديد السين - وهو بمعنى الحسن إلا أنه يدل على الزيادة في الحسن ، وحسان - بتخفيف السين - أقل منه في معنى الحسن ، والحسن أقل منهما جميعا ، وتقول للأنثى : حسانة - بتشديد السين - وهذا معنى قول المؤلف « لا يستوى فيها المذكر والمؤنث » . وقال ذو الأصبغ العدواني :

كَأَنَّنا يَوْمَ قَرَّيْ إِنَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا
قِيَامًا بَيْنَهُمْ كُلُّ فَتًى أُبْيَضَ حُسَّانَا

وقال الشماح :

دَارَ الْفَتَاةِ الَّتِي كُنَّا نَقُولُ لَهَا يَا ظَبِيَّةً عَطَلًا حُسَّانَةَ الْجِيدِ

(٢) العوار : الضعيف الجبان ، وجمعه عواور ، قال الأعشى :

غَيْرَ مِيلٍ وَلَا عَوَّارٍ فِي الْهَيْمِ جَا وَلَا عَزْلٍ وَلَا أَكْفَالٍ

قال سيديويه : لم يكتف فيه بالواو والنون لأنهم قلما يصفون به المؤنث ، فصار كمنفعال ومفعيل ، ولم يصير كفعال (كشداد) ، وقال الجوهري : العوار : الجبان ، وجمعه العواور ، وإن شئت قلت : العوار ، في الشعر ، قال لبيد يخاطب عمه ويعاتبه :
وَفِي كُلِّ يَوْمٍ ذِي حِفَاطٍ بَلَوْتَنِي قَتَمْتُ مَقَامًا لَمْ تَقْمُهُ الْعَوَّارُ

وعواوِير بكَلَّاب^(١) وكَلَالِيْب ، وكَذَا فَعَلَّ كَزُمْل^(٢) وَجُبَّأ^(٣) وَفَعَّيْل
كَزُمْل وَسُكَيْت^(٤) . مثلاً مبالغة تدخلهما التاء للمؤنث ، ولا يجمعان إلا
جمع التصحيح بالواو والنون وبالألف والتاء ، وأما بناء المبالغة الذي على مِفْعَال
كَهْدَاء^(٥) وَمِهْذَار^(٦) ، أَوْعَى مِفْعِيل كَمَحْضِير^(٧) وَمِعْطِير^(٨) ، أَوْ عَلَى
مِفْعَل كَمِدْعَس^(٩) وَمِطْعَن ، أَوْ عَلَى فَعَال كَصَنَاع^(١٠) وَحَصَان^(١١) ، أَوْ عَلَى

(١) الكلاب : الممهاز ، وهو الخديدة التي على خف الرائيض ، ويرادفه
كلوب - بفتح الكاف وتشديد اللام -

(٢) الزمل ، والزميل : الجبان الضعيف الرذل ؛ قال أحيحة بن الجلاح :
وَلَا وَابِيكَ مَا يَغْنَى غَنَائِي مِنْ الْفَتِيَانِ زُمْلُ كَسُولُ

(٣) الجبأ ، ويمد : الجبان ؛ قال الشاعر :
مَاعَابَ قَطُّ إِلَّا أَيْمِمَ فَعَلَّ ذِي كَرِمٍ وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جُبَّأً بَطْلًا
وقال مفروق بن عمرو الشيباني :

فَمَا أَنَا مِنْ رَيْبِ الزَّمَانِ بِجُبَّأٍ وَلَا أَنَا مِنْ سَيْبِ الْإِلَهِ بِيَأْسٍ
(٤) السكيت - وتخفف الكاف - : العاشر من الخيل الذي يجيء في آخر
الحلبة من العشر المعدودات (انظر ص ٢٨٢ ج ١)

(٥) المهداء : المرأة الكثيرة الاهداء
(٦) المهذار : الكثير الهذر ، والهذر : الكلام الذي لا يعبأ به
(٧) المحضير : الكثير الحضر - بضم فسكون - ، والحضر : ارتفاع الفرس

في العدو
(٨) المعطير : الكثير التعطر

(٩) المدعس - كمير - : الطعان : أي الكثير الطعن ، والمدعس أيضا اسم للآلة
التي يدعس بها : أي يطعن

(١٠) الصناع - بفتح الصاد وتخفيف النون - : الصانع الحاذق . يقال : رجل
صناع وامرأة صناع ؛ إذا كان كل منهما حاذقا ماهرا (انظر ج ١ ص ١٩٧)
(١١) «الحصان» : تقول : امرأة حصان . وحاصن وحصناء ؛ إذا كانت عفيفة

فِعَالٌ كِهَجَانُ (١) ، أو على فَعُولٌ كَصَبُورٌ ، فيستوى في جميعها المذكر والمؤنث ، ولا يجمع شيء منها جمع السلامة ، إلا في ضرورة الشعر ، وقد ذكرنا تسكير فِعَالٍ وفَعَالٍ وفَعُولٍ صفات ، وأما تسكير مَفْعَالٍ ومَفْعِيلٍ فعلى مفاعيل كمقاليث وما شير في مَقَلَاتٍ (٢) ومُثْشِرٍ (٣) ، وجمع مَفْعَلٍ مفاعل كمداعس في جمع مدعس ، وأما قولهم : مسكينون ومسكينات ؛ فلقولهم : مسكين ومسكينة ، تشبيهاً بفقير وفقيرة .

قوله « مَضْرُوبُونَ ومَكْرَمُونَ ومَكْرَمُونَ » أى : كل ما جرى على الفعل من اسمى الفاعل والمفعول وأوله ميم فبابه التصحيح لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى ، وجاء

وإذا كانت متروجة أيضاً . قال حسان :

حَصَانٌ رَزَانٌ مَاتَرَنُ بَرِيَّةٍ وَتُصْبِحُ غَرْنِي مِنْ حُومِ الْغَوَا فِلٍ
وقال الآخر :

وَحَاصِنٍ مِنْ حَاصِنَاتٍ مُلْسٍ مِنْ الْأَذَى وَمِنْ قِرَافِ الْوَقْسِ

ولا يقال : رجل حصان ، وإنما يقال : رجل محصن ، كما يقال : امرأة محصنة (١) انظر (ص ١٣٥ من هذا الجزء)

(٢) المقلات : القليلة الولد ، ويقال : هى التى لا يعيش لها ولد ، قال الشاعر :
(ويقال : هو كثير) :

بِغَاثِ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاخًا وَأُمُّ الصَّقْرِ مَقَلَاتٌ نَزُور

قال فى اللسان : « وامرأة مقلات ، وهى التى ليس لها إلا ولد واحد ، وأنشد :

وَجَدْنِي بِهَا وَجَدُ مَقَلَاتٍ بِوَاحِدِهَا وَلَيْسَ يَقْوَى مُحِبٌّ فَوْقَ مَا أَجِدُ
وأقلت المرأة ، إذا هلك ولدها » اهـ

(٣) تقول : رجل مثشير وامرأة مثشير - بغير هاء - وتقول : ناقة مثشير

وجواد مثشير ، يستوى فيه المذكر والمؤنث ، وهو مبالة من الأشر ، وهو المرح وهو أيضا البطر أو أشده

في اسم المفعول من الثلاثي نحو ملعون ومشئوم وميمون ملاءين ومشائيم^(١) وميامين^(٢) ، تشبيهاً ، بمغرود^(٣) ومهل^(٤) ، وكذا قالوا في مكسور : مكاسير ، وفي مسلوخة : مسالينخ ، وقالوا أيضاً في مفعّل المذكر كموسر ومقطر ، وفي مفعّل كمنكر : مياسير^(٥) ومقاطير ومناكير ، وإنما أوجبوا الياء فيهما مع

(١) المشائيم : جمع مشئوم ، وهو ضد الميمون ، قال الشاعر :

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

(٢) الميامين : جمع ميمون ، وهو صفة من اليمين وهو البركة ، تقول : رجل أيمن وميمون ويامن ويمين ، وقالوا : يمين الرجل - على بناء المجهول - فهو ميمون ، ويمين الرجل - بفتح الميم - قومه فهو يامن ، إذا صار مباركا عليهم ، وجمعوا الأيمن على أيامن ، قال خرز - كعمر - بن لوزان - كعدنان - :

وَلَقَدْ عَدَوْتُ وَكُنْتُ لَا أَغْدُو عَلَى وَاقٍ وَحَاتِمٍ
فَإِذَا الْأَشَائِمُ كَالْأَيَا مِنْ وَالْأَيَامِنْ كَالْأَشَائِمِ

(٣) المغرود : ضرب من الكمأة (انظر ص ١٨٧)

(٤) المهلول : المكحال ، والحديدة التي يكتب بها في ألواح الدفتر

(٥) جعل المؤلف المياسير جمع موسر الذي هو اسم فاعل من أيسر ، وأصل الموسر ميسر فقلبت الياء واوا لسكونها إثر ضمة فلما أريد الجمع رجعت الياء إلى أصلها لزوال مقتضى قلبها واوا ، وهذه الياء التي قبل الطرف مزيدة للاشباع كما قالوا في طوايق وخواتيم - على رأى - (انظر ص ١٥١ ، ١٥٢ من هذا الجزء) وكلمة مياسير تحتل غير ما ذكره وجهين : الأول أن تكون جمع ميسور وهو اسم مفعول جاء على غير فعله إن كان من يسره بالتضعيف ، وعلى فعله إن كان من قولهم يسر فلان فرسه فهو ميسور ، إذا سمته ، الثاني : أن يكون جمع ميسور مصدرا بمعنى اليسر عند غير سيبويه (انظر ص ١٧٤) وجمع المصدر جائز إذا أريد به الأنواع وقد جاء في هذه الكلمة بعينها ، قال الشاعر :

اسْتَقْدِرَ اللَّهُ خَيْرًا وَارْضَيْنَ بِهِ فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

ضعفها في نحو معاليم جمع مُعَلِّمٍ ليتبين أن تكسيرها خلاف الأصل ، والقياسُ التصحيح ، والأغلب في المُفْعِلِ المختص بالمؤنث التجرد عن التاء ، فلا يصحح ، بل يجمع على مَفَاعِلٍ كالمطافل والمُشَادِن ^(١) والمَرَاضِع ؛ لما مر في شرح الكافية في باب المذكر والمؤنث ، وقد يحىء هذا الباب بالتاء أيضاً ، نحو ناقة مُتَلٍ ومُتَلِيَةٌ لتي يتلوها ولدها ، وكلبة مُجَرٍّ ومُجَرِيَةٌ لتي لها جَرَوٌ ، وإنما أُمْتُتُوا الهاء في الناقص خوف الإجحاف بحذف علم التأنيث ولام الكلمة في المنون ، وجوزوا في جمع هذا المؤنث زيادة الياء أيضاً ليكون كالعوض من الهاء المقدرة فتقول : مطافيل ، ومراضيع ، ومشادين ، ويجوز تركه ، قال تعالى : (وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ) وقال : —

٦٥ - * حَيَّ النَّحْلُ فِي الْبَانِ عُودٍ مَطَافِلٍ * ^(٢)

قال « وَالرَّبَاعِيُّ نَحْوُ جَعْفَرٍ وَغَيْرِهِ عَلَى جَعَا فَرَقِيَاسًا ، وَنَحْوُ قِرَاطِسٍ عَلَى قِرَاطِيسَ ، وَمَا كَانَ عَلَى زَنْتِهِ مُلْحَقًا أَوْ غَيْرِ مُلْحَقٍ بِغَيْرِ مَدَّةٍ أَوْ مَعَهَا يَجْرِي مَجْرَاهُ نَحْوُ كَوْ كَبٍ وَجَدَوَلٍ وَعَثِيرٍ وَتَنْضُبٍ وَمِدْعَسٍ وَقِرَوَاحٍ »

تكسير
الرباعي
والمشبه به

(١) المشادن : جمع مشدن وهو اسم فاعل من قولهم : أشدنت الطيبة ، إذا قوى ولدها واستغنى عن أمه (انظر ح ١ ص ١٩٠)

(٢) هذا عجز بيت من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي ، وصدره قوله :

* وَإِنَّ حَدِيثًا مِنْكَ لَوْ تَبَدَّلِيْنَهُ *

الحنى : أصله الثمر المجتنى ، واستعاره هنا للعسل . والعود : جمع عائذ وهي الحديثة النتاج من الأبل والظباء . والمطافل : جمع م طفل وهي التي معها طفلها ويقال فيه : مطافيل أيضاً كما قال المؤلف . ومعنى البيت إن حلاوة حديثك لو تفضلت به هي حلاوة العسل مشوبا بألبان الابل الحديثة العهد بالنتاج والتي خلقتها طفلها ، والاستشهاد بالبيت على أنهم جوزوا في جمع مفعول إذا كان وصفاً لمؤنث حذف الياء كما في البيت وزادتها كما في قول أبي ذؤيب أيضاً — وهو من قصيدة الشاهد السابق ويليه في ترتيبها — :

مَطَافِيلُ أَبْكَارٍ حَدِيثٌ نِتَاجُهَا تُشَابُ بِمَاءٍ مِثْلِ مَاءِ الْمَفَاصِلِ

وَقَرَطَاطٍ وَمِصْبَاحٍ ، وَنَحْوُ جَوَارِبَةٍ وَأَشَاعَةٍ فِي الْأَعْجَمِيِّ وَالْمُسُوبِ «
أقول « قوله جعفر وغيره » أى : غير هذا الوزن من أوزان الرباعى
كِدَرُهم وزِبْرِجٍ وَبُرْشُنٍ وَقَمَطَرٌ وَبُرْقع ^(١) ، على قول الأخفش ، جميعه على
فَعَالِل ، سواء كان للقلة أو للكثرة ؛ إذ لا يُحذف من حروفه الأصلية شئ حتى
يرد بسببه إلى جمع القلة ، وأما ذو التاء من الرباعى ففعليل : يكسر فى الكثرة
على ما كسر عليه المذكر ، وفى القلة يجمع جمع السلامة بالآف والتاء ، نحو
جَمَاحِمٍ وَجُمُجُمَاتٍ فى جُمُجُمَةٍ ، وكذا ما هو على عدد حروفه من ذى زيادة
الثلاثى غير المذكور قبل ، كَمَكْرُمَةٍ وَمَكْرُمَاتٍ ومكّارم وأنملة وأنملات
وأنامل

قوله « ونحو قرطاس على قراطيس » أى : كل رباعى قبل آخره حرف
مد كعُصْفُورٍ وَقِرْطَاسٍ وقنديل ، فإنك تجمععه على فعاليل

قوله « وما كان على زنته » أى : زنة الرباعى ، أعنى عدد حروفه ، سواء
كان مثله فى الحركات المعينة والسكنات كجَدُولٍ وَكَوْثَرٍ ، أو لا كَتَنْضُبٍ ^(٢) ،
وهذا القول منه تجوز ؛ لأنه يعتبر فى الوزن الحركات المعينة والسكنات ، فلا
يقال : تَنْضُبٌ على زنة جَعْفَرٍ نظراً إلى مطلق الحركات إلا على مجاز بعيد ،
وكذا يعتبر فى الزنة زيادة الحروف وأصالتها ، كما مر فى صدر الكتاب ^(٣) ،
لكن يتجاوز تجوزاً قريباً فى الملحق فيقال : إنه على زنة الملحق به ؛ فيقال

(١) انظر فى شرح هذه الالفاظ كلها (١ ص ٥١)

(٢) التنضب : شجر له شوك قصار وليس من شجر الشواهد تألفه الحرابى ،

أنشد سيديويه للنابعة الجعدى :

كَأَنَّ الدُّخَانَ الَّذِي غَادَرَتْ
ضُحِيًّا دَوَاخِنُ مِنْ تَنْضُبٍ

(٣) انظر (١ ص ١٢ وما بعدها)

جَدْوَلٌ وَكَوْثَرٌ عَلَى زَنْةِ جَعْفَرٍ ، وَلَا يُقَالُ إِنَّ حَمَارًا عَلَى زَنْةٍ قِمَطَرٌ ، لَمَّا لَمْ يَكُنْ مُلْحَقًا بِهِ
قوله « ملحقًا » يعنى نحو كَوْثَرٌ وَجَدْوَلٌ وَعَثِيرٌ ^(١)

قوله « أو غير ملحق » يعنى نحو تَنْضُبٌ وَمِدْعَسٌ

قوله « بغير مدة » من تمام قوله : أو غير ملحق ؛ لِأَنَّ الْمُدَّةَ عِنْدَهُمْ لَا تَكُونُ
لِلْإِلْحَاقِ كَمَا مَرَّ فِي مَوْضِعِهِ : أَى لَا يَكُونُ مُلْحَقًا بِالرَّبَاعِى ، لَكِنْ يَسَاوِيهِ فِي عِدَدِ
الْحُرُوفِ ، بِشَرَطِ أَنْ لَا تَكُونَ الْمَسَاوَاةُ بِسَبَبِ زِيَادَةِ الْمُدَّةِ ، احْتِرَازًا عَنْ مِثْلِ
فَاعِلٌ وَفَعَالٌ وَفَعُولٌ وَفَعِيلٌ ، فَإِنَّ هَذِهِ تَسَاوَى الرَّبَاعِى بِسَبَبِ زِيَادَةِ الْمُدَّةِ ، وَلَيْسَتْ
لِلْإِلْحَاقِ ، وَإِنَّمَا احْتَرَزَ عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْأُمَثَلَةِ لِأَنَّ تَكْسِيرَهَا قَدْ لَا يَكُونُ
كَتَكْسِيرِ الرَّبَاعِى ، بَلْ لَهَا جُمُوعٌ مُعَيَّنَةٌ كَمَا مَرَّ

قوله « وَقِرْوَاحٌ ^(٢) وَقِرْطَاطٌ ^(٣) وَمَصْبَاحٌ » يعنى هذه الأمثلة تكسيروها
كَتَكْسِيرِ الرَّبَاعِى الَّذِى قَبْلَ آخِرِهِ مُدَّةٌ ، نَحْوِ قِرْطَاسٍ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ رَبَاعِيَةً ،
وَكَذَا غَيْرُ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنَ الثَّلَاثِىِّ الْمَزِيدِ فِيهِ حَرْفَانِ أَحَدُهُمَا حَرْفُ لَيْنٍ رَابِعَةٌ
مُدَّةٌ كَانَتْ نَحْوَ كَلُوبٌ وَكُلَّابٌ ^(٤) وَإِصْبَاحٌ وَإِجْفِيلٌ ^(٥) وَأُمْلُودٌ ^(٦) ، أَوْ

(١) العثير : الغبار ، وقيل : هو كل ما قلبت من تراب أو مدر أو طين
بأطراف أصابع رجلِك ، إِذَا مَشَيْتَ لَا يَرَى مِنْ الْقَدَمِ أَثَرَ غَيْرِهِ
(٢) القرواح - بكسر أوله وسكون ثانيه - : الناقة الطويلة القوائم ،
والجمل يعاف الشرب مع الكبار فإذا جاءت الصغار شرب معها ، والنخلة الطويلة
الملساء ، والبارز الذى لا يستره من السماء شيء
(٣) القرطاط - بضم أوله وكسره مع سكون ثانيه فيهما - : الداهية ، وما
يوضع تحت رحل البعير (انظر ص ١٧)
(٤) قد مضى قريباً شرح الكلوب والكلاب فانظره فى (ص ١٧٩) من
هذا الجزء)

(٥) الاجفيل - بكسر فسكون - : الظليم ينفر من كل شيء ، وهو
أيضاً الجبان . والقوس البعيدة السهم ، والمرأة المسنة
(٦) الأملود - بضم فسكون - : الناعم اللين من الناس ومن الغصون

أو غير مدة كَسَنَوْر^(١) وَسُكَيْت ، وعلى ما قاله سيبويه في تصغير مُسَرُول^(٢)
 مسيريل ينبغى أن يكسر إذا كسر على مساريل ، وكذا في كَسَنَوْر كَنَاهِير^(٣)
 كما يقال في تصغيره : كَنَيْهِير ، ولو قال « ونحو قِرْوَاح وقِرْطَاط ومصباح
 كَقِرْطَاس » لكان أوضح ، لكنه أراد وما كان على زنة الرباعي بلا مدة رابعة
 كَجَعْفَر أو معها كَقِرْطَاس يجري مجراه ، ثم مثل من قوله نحو كَوْ كَب إلى
 قوله مِدْعَس بما يوازن الرباعي بلا مدة رابعة ، ومن قوله قِرْوَاح إلى مِصْبَاح بما
 يوازن الرباعي مع مدة رابعة

قوله « ونحو جواربة^(٤) وأشاعثة^(٥) في الأعجمي والمنسوب » اعلم أن
 كل جمع أقصى واحدُه مُعَرَّب كَجَوْرَب^(٤) أو منسوب كأَشْعَثِي^(٥) فانهم يلحقونه
 الهاء ؛ أما الأول فعلى الأغلب ، وأما الثاني فوجوبا ، وذلك نحو مَوَازِجَة^(٦)

(١) السنور : حيوان ، وهو الهر

(٢) (انظر ص ١ ص ٣٥٢٥ هـ)

(٣) الكنهور - كسفرجل - : الضخم من الرجال ، والمتراكم من السحاب

(٤) الجورب : معرب . قال ابن إياز : معرب « كوربا » وترجمته الحرفية قبر
 الرجل (القدم) ، وجمعه جوارب وجواربة (انظر شفاء الغليل ص ٦٨ طبعة الوهسية)

(٥) الأشاعثة : جمع أشعث ، والأشعث المنسوب إلى أشعث ، والأشاعثة قوم
 من الخوارج منسوبون إلى الأشعث بن قيس الكندي ، وابنته جعدة بنت
 الأشعث هي التي سمى الحسن بن علي رضي الله تعالى عنه ، وكانت زوجها
 فخرضا معاوية على ذلك

(٦) الموازية : جمع موزج - ككوثر - وهو الخف ، فارسي معرب ، والجمع
 موزج ، وموازية ، ألحقوا الهاء للعجمة . قال ابن سيده : وهكذا وجد
 أكثر هذا الضرب الأعجمي مكسرا بالهاء فيما زعم سيبويه ، وأصل الموزج
 بالفارسية « موزه »

وَصَوَالِجَةُ ^(١) وَطَيَّالِيسَةُ ^(٢) وَجَوَّارِبَةُ فِي الْمَرْبِ ، وَقَدْ جَاءَ كَيَّالِجُ ^(٣)
وَجَوَّارِبُ تَشْبِيهَا بِالْجَمْعِ الْعَرَبِيِّ كَالْمَسَاجِدِ ، وَنَحْوِ أَشَاعِثَةِ وَمَهَالِبَةِ ^(٤) وَمَشَاهِدَةِ ^(٥)
فِي الْمَنْسُوبِ ، وَاحِدُهَا أَشْعَشِيٌّ وَمُهَيَّيٌّ وَمَشْهَدِيٌّ ، وَقَدْ اجْتَمَعَ الْعَجْمَةُ وَالنَّسَبَةُ فِي
بَرَابَرَةِ جَمْعِ بَرَبَرِيٍّ ، وَسَيَّالِجَةٍ جَمْعِ سَيَّبَجِيٍّ ، عَلَى وَزْنِ ذَيْلَيْيٍّ ، وَهُمْ قَوْمٌ مِنْ
الْهِنْدِ يَبْذَرُقُونَ الْمَرَكَبَ ^(٦) فِي الْبَحْرِ ، وَقَدْ يُقَالُ « سَابِجٌ » بِأَلْفٍ كَخَاتَمٍ ،

(١) الصَوَالِجَةُ : جَمْعٌ وَاحِدُهُ صَوَلْجٌ وَصَوَلْجَانٌ وَصَوَلْجَانَةٌ ، وَهُوَ الْعُودُ
الْمَوْجُ ، فَارْسِيٌّ مَعْربٌ ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ فِي التَّهْذِيبِ : الصَوَلْجَانُ : عَصَا يُعْطَفُ
طَرَفُهَا بِضَرْبِهَا السَّكْرَةَ عَلَى الدَّوَابِّ ، فَأَمَّا الْعَصَا الَّتِي اعْوَجَّ طَرَفُهَا خَلْقَةً فِي
شَجَرَتِهَا فَهِيَ مُحْجَنٌ ،

(٢) الطَيَّالِيسَةُ : جَمْعٌ طَيَّلِيسَانٍ - بَفَتْحِ اللَّامِ وَضَمِّهَا - وَطَيَّلِيسٌ أَيْضًا -
كَزَيْنَبٍ - وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْأَكْسِيَةِ أَسْوَدٌ ، فَارْسِيٌّ مَعْربٌ ، وَجَاءَ فِي جَمْعِهِ
طَيَّلِيسٌ أَيْضًا

(٣) قَالَ فِي اللِّسَانِ : « قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : السَّيَّلِجَةُ : مَكْيَالٌ ، وَالْجَمْعُ
كَيَّالِجٌ وَكَيَّالِجَةُ أَيْضًا ، وَالْهَاءُ لِلْعَجْمَةِ » اهـ ، وَقَالَ فِي الشِّفَاءِ (ص ١٩٣ طَبْعَةُ
الْوَهْبِيَّةِ) : « كَيْلِجَةٌ ، وَكَيْلِقَةٌ ، وَكَيْلِسَكَةٌ ، وَجَمْعُهُ كَيَّالِجٌ وَكَيَّالِجَةُ » اهـ

(٤) الْمَهَالِبَةُ : جَمْعٌ مَهَالِبِيٍّ - بِتَشْدِيدِ اللَّامِ مَفْتُوحَةٍ - وَهُوَ الْمَنْسُوبُ إِلَى الْمَهْلَبِ ،
وَالْمَهَالِبَةُ فَرْقَةٌ نَسَبَتْ إِلَى الْمَهْلَبِ ابْنِ أَبِي صَفْرَةَ

(٥) الْمَشَاهِدَةُ : جَمْعٌ مَشْهَدِيٍّ ، وَهُوَ الْمَنْسُوبُ إِلَى الْمَشْهَدِ ، وَهُوَ مَفْعَلٌ مِنْ
الشَّهَادَةِ : أَيْ الْحَضُورِ ، فَمَعْنَاهُ مُحَضَّرُ النَّاسِ . وَمَشَاهِدُ مَكَّةَ : الْمَوَاطِنُ الَّتِي
يَحْضُرُهَا النَّاسُ

(٦) يَبْذَرُقُونَ الْمَرَكَبَ : أَيْ يَخْفَرُونَهَا ، وَصَنِيعُ الشَّارِحِ يَقْتَضِي أَنْ
السَّيَّالِجَةُ بَيَاءٌ مَثْنَاءٌ تَحْتِيَّةٌ ، وَهُوَ الْمَوْجُودُ فِي شِفَاءِ الْغَلِيلِ (ص ١٢٠ طَبْعَةُ
الْوَهْبِيَّةِ) وَفِي سَيَمُوهِ (ج ٢ ص ٢٠١) وَصَنِيعُ الصَّحَاحِ يَقْتَضِي أَنَّهَا سَبَاجَةٌ - بَيَاءٌ
مَوْحِدَةٌ - قَالَ فِي (س ب ج) : « وَالسَّيَّالِجَةُ قَوْمٌ مِنَ السِّنْدِ كَانُوا بِالْبَصْرَةِ جَلَاوِزَةً
وَحَرَّاسَ السِّجْنِ ، وَالْهَاءُ لِلْعَجْمَةِ وَالنَّسَبِ ، قَالَ يَزِيدُ بْنُ مَفْرُغٍ الْحَمِيرِيُّ :

وَمَا طِيمَ مِنْ سَبَاجٍ خَزَرٍ يُلْبِسُونِي مَعَ الصَّبَاحِ الْقَيُّودَا » اهـ

والثناء عند سيبويه في جمع المنسوب عوض من ياء النسبة المحذوفة في الجمع حذفاً لازماً ، وإنما حذفت فيه لكون أقصى المجموع ثقيلاً لفظاً ومعنى فلا يركب إذا

وتبعه في اللسان قال : « والسباجة قوم ذوو جلد من السند والهند يكونون مع رئيس السفينة البحرية يذرقونها ، واحد هم سبيجي^١ (بياء النسب) ، ودخلت الهاء للعجمة والنسب كما قالوا : البرابرة ، وربما قالوا : السابج ، قال هميان :

لَوْ لَقِيَ الْفِيلُ بِأَرْضِ سَابِجَا أَدَقَّ مِنْهُ الْعُنُقَ وَالْدَّوَارِجَا

وإنما أراد هميان سابجا (بفتح الباء) فكسر لتسوية الدخيل ، لأن دخيل هذه القصيدة كلها مكسور . قال ابن السكيت : السباجة قوم من السند يستأجرون ليلقاتلوا فيكونون كالمبذركة ، فظن هميان أن كل شيء من ناحية السند سبيج فجعل نفسه سبيجا » اهـ

ونحن ننقل لك عبارة سيبويه في هذا الموضوع ، فان جميع ألفاظ هذا الفصل قد أخذها المؤلف عنه ، قال (ح ٢ ص ٢٠١) : « هذا باب ما كان من الأعجمية على أربعة أحرف وقد أعرب فكسرتة على مثال مفاعل . . زعم الخليل أنهم يلحقون جمعه الهاء إلا قليلا ، وكذلك وجدوا أكثره فيما زعم الخليل ، وذلك موزج وموازجة ، وصولج وصوالجة ، وكربج وكراجة ، وطيلسان وطيلاسة ، وجورب وجواربة ، وقد قالوا : جوارب ، جعلوها كالصوامع والكواكب ، وقد أدخلوا الهاء أيضا فقالوا : كيالجة ، ونظيره في العربية صيقل وصياقلة ، وصيرف وصيارفة ، وقشعم وقشاعمة ، فقد جاء إذا أعرب كلك وملائكة ، وقالوا : أناسية لجمع إنسان . وكذلك إذا كسرت الاسم وأنت تريد آل فلان أو جماعة الحى أو بنى فلان ، وذلك قولك : المسامعة والمناذرة والمهالبة والأحامرة والأزارقة ، وقالوا : الدياسم وهو ولد الذئب ، والمعاول ، كما قالوا : جوارب ، شبهوه بالكواكب حين أعرب ، وجعلوا الدياسم بمنزلة الغيالم والواحد غيلم ، ومثل ذلك الأشاعر ، وقالوا البرابرة والسيابجة فاجتمع فيها الأعجمية وأنها من الاضافة إنما يعنى البربرين والسيبيين كما أردت بالمسامعة المسمعين ، فأهل الارض كالحى » اهـ

ركب وجعل مع شيء كاسم واحد ، إلا مع ما هو خفيف ، والتاء أخف من الياء المشددة و بينهما مناسبة كما مر في أول باب النسبة ، فلذا اختيرت للعوض ، وأما جمع الأعجمي فليست التاء عوضا من شيء ، فلذا لم تلزم كما لزم في جمع المنسوب ، بل هي فيه دليل على كون واحده معربا ، وقد يبدل التاء في أقصى المجموع من ياء غير ياء النسبة ، نحو جَحَّاجِحَة في ^(١) جَحَّاجِح ، والأصل ججاجيح ، والتاء في زنادقة ^(٢)

(١) الججاجح : السيد السمع ، وقيل : الكريم ، ويقال فيه : ججاجح أيضا ، وجمع الأول ججاجحة وججاجيح أيضا ، وجمع الثاني ججاجح لا غير ، وقد يجمع الججاجح على الججاجح كما جمع المفتاح على المفاتيح ، وكما قالوا : طوابق في جمع طاباق ؛ قال في اللسان : « والججاجح السيد السمع . . وفي حديث سيف بن ذي يزن

* بِيضٌ مُعَالِمَةٌ غُلِبَ جَحَّاجِحَةٌ *

جمع ججاجح ، والهاء فيه لتأكيد الجمع ، وججاجحت المرأة : جاءت بججاجح ، وججاجح الرجل : ذكر ججاجحا من قومه . قال :

* إِنَّ سَرَّكَ الْعِزُّ فَجَحَّاجِحٌ بِجَشْمٍ *

و جمع الججاجح ججاجح ، وقال الشاعر :

مَاذَا بَبَدَّرَ فَأَلْعَقْنُ قَلِيَّ مَنْ مَرَّازِبَةٍ جَحَّاجِحٍ

وإن شئت ججاجحة ، وإن شئت ججاجيح ، والهاء عوض من الياء المحذوفة ، لا بد منها أو من الياء ، ولا يجتمعان « اه بتصرف

(٢) الزنادقة : جمع زنديق ، وهو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية ، أو من يبطن الكفر ويظهر الايمان ، قال في شفاء الغليل (ص ١١٣) : « الزنديق ليس من كلام العرب ، إنما تقول العرب : رجل زندق وزندقي : أى شديد البخل ، وإذا أرادوا ما تقول له العامة : ملحد ، قالوا : دهري (بفتح الدال نسبة إلى الدهر ، وكأنهم نسبوا إليه لقولهم : وما يهلكنا إلا الدهر) ، وإذا أرادوا

وفَرَازَنَة^(١) يجوز أن يكون بدلا من الياء ، إذ يقال : زناديق ، وفرازين ،

المسن قالوا : دهرى - بالضم - للفرق بينهما ، والهاء في زنادقة وفرازنة عوض عن الياء عند سيبويه ، وقال أبو حاتم : هو فارسي معرب « زنده كرد » : أى عمل الحياة ؛ لأنه يقول ببقاء الدهر ودوامه ، وقال الرياشي : هو مأخوذ من قولهم : رجل زندقي : أى نظار في الأمور ، وقال غيره : معرب « زند » : أى الحياة ، وقيل : هو معرب « زندي » : أى متدين بكتاب يقال له : زند ، ادعى المجوس أنه كتاب زرادشت ، ثم استعمل في العرف لمبطن الكفر ، وهم أصحاب مزدك الذى ظهر في أيام قباد بن فيروز ، وقال الجوهري : الزنادقة الثنوية ، وتزندق الرجل ، والاسم الزندقة . وفي القاموس : هو معرب « زن دين » وقيل : هو وهم ، والصواب معرب « زنده » . وفي المغرب : هو من لا يؤمن بالوحدانية والآخرة ، وعن ثعلب : هو والملحد : الدهرى ، وعن ابن دريد هو القائل بدوام الدهر معرب « زنده » كتاب لمزدك ، اه ؛ وقال المسعودي في مروج الذهب : « وفي أيام ماني ظهر اسم الزندقة الذى أضيف إليه الزنادقة ، وذلك أن الفرس حين أتاهم زرادشت بكتابتهم المعروف بـ (النسناه) باللغة الأولى من الفارسية ، وعمل له التفسير وهو الزند ، وعمل لهذا التفسير شرحا سماه البازند ، وكان الزند بالتأويل غير المقدم المنزل ، وكان من أورد في شريعتهم شيئا بخلاف المنزل الذى هو النسناه وعدل إلى التأويل الذى هو الزند قالوا : هذا زندى ، فأضافوه إلى التأويل وأنه منحرف عن الظواهر من المنزل إلى تأويل هو بخلاف التنزيل ، فلما أن جاءت العرب أخذت هذا المعنى من الفرس وقالوا : زنديق ، وعربوه ، والثنوية هم الزنادقة ، ولحق بهؤلاء سائر من اعتقد القدم وأبى حدوث العالم » اه (انظر ص ١٢٢ طبعة دار الرجا)

(١) قال في اللسان : « الفرزان : من لعب الشطرنج ؛ أعجمى معرب ، وجمعه فرازين » اه . وقال في القاموس : « فرزان الشطرنج معرب فرزين ، والجمع فرازين » اه وليس في اللسان ولا في القاموس أن الفرزان يجمع على الفرازنة إلا أن القياس لا يأباه كما يعلم مما أثبتناه عن اللسان في جمع جحجاح (انظر ص ١٨٨ من هذا الجزء)

وزنادقة ، وفرازنة ، وأن تكون دليل العجمة .

وقد تكون التاء فى أقصى المجموع لتأكيد الجمعية ، نحو ملائكة وصياقلة^(١) وقشاعة^(٢) ، كما تكون فى غيره من المجموع نحو حجارة وعمومة ، والتاء فى « أناسية » ، قيل : عوض من إحدى^(٣) ياءى أناسى ، قال تعالى : (وأناسى كثيرا) وقيل : لتأكيد الجمعية كما فى ملائكة ، على أنه جمع إنسان وأصله إنسيان ، فحذفت الألف والنون فى الجمع ، كما يقال فى زعفران : زعفر ، وقيل فى جمع المنسوب نحو أشاعة : إن التاء ليست عوضا من الياء ، إذ ليست فى واحده الياء ؛ بل التاء فى الجمع دليل على أنك سميت كل واحد من المنسوب باسم المنسوب إليه ، فهو جمع أشعت على تسمية كل واحد من الحى باسم الأب [الأ كبر] . كما قيل فى إلياسين^(٤)

(١) الصياقلة : جمع صيقل ، وهو الذى يشحذ السيوف ويحلوها . فيعمل .

من الصقل

(٢) القشاعة : جمع قشعم كجعفر ، وهو المسن من الرجال والنسور ، وهو الضخم أيضا ، والأسد . وأم قشعم : الحرب ، والداهية ، والضبع ، والعنكبوت ، وقرية النمل

(٣) قال أبو سعيد السيرافى : « فى هذا الجمع وجهان : أحدهما أن تكون الهاء عوضا من إحدى ياءى أناسى ، وتكون الياء الأولى متقلبة من الألف التى بعد السين ، والثانية من النون ، والثانى : أن تحذف الألف والنون فى إنسان تقديرا ويؤتى بالياء التى تكون فى تصغيره إذا قالوا : أنيسيان ، فكأنهم ردوا فى الجمع الياء التى يردونها فى التصغير فيصير أناسى ، ويدخلون الهاء لتحقيق التأنيث . وقال المبرد : أناسية جمع إنسى ، والهاء عوض من الياء المحذوفة ، لأنه كان يجب أناسى » اهـ

(٤) قال العلامة البيضاوى فى تفسير سورة الصافات : « إلياسين لغة فى إلياس

والأشعرون^(١) : إن الاسم المنسوب إليه أطلق على كل واحد من الجماعة المنسوبة .

كسيناء وسنين : وقيل : جمع له مراد به هو وأتباعه كالمهلبيين ، لكن فيه أن العلم إذا جمع يجب تعريفه باللام ، أو للمنسوب إليه بحذف ياء النسب كالأعجميين ، وهو قليل ملبس . وقرأ نافع وابن عامر ويعقوب على إضافة « آل » إلى « ياسين » لأنهما في المصحف مفصولان فيكون ياسين أبا إلياس « اه . وقال الشهاب : قوله « كسيناء وسنين » وجه الشبه بينهما أن الأول علم غير عربى تلاعبوا به فجعلوه بصيغة الجمع ، أو أن زيادة الياء والنون في السريانية لمعنى كما في الكشف لافى الوزن ، وإلا لكان حقه أن يقول : كيكال : وميكائيل ، واختار هذه اللغة على هذا رعاية للفاصلة . قوله « وقيل : جمع له » على طريق التغليب باطلاقة عليه وعلى أتباعه وقومه ، كما يقال : المهالبة ، لمهلب وقومه ، وضعفه بما ذكره النحاة من أن العلم إذا جمع أو ثنى وجب تعريفه بالألف واللام جبرا لما فاته من العلمية ولا فرق فيه بين التغليب وغيره كما صرح به ابن الحاجب في شرح المفصل ، فالاعتراض بأن النحاة إنما ذكروه فيما إذا قصد به مسماه أصالة - وهذا ليس منه - وهم ، وإنما يرد هذا على من لم يجعل لام إلياس للتعريف ، لكن هذا غير متفق عليه . قال ابن يعيش في شرح المفصل : يجوز استعماله نكرة بعد التثنية والجمع ووصفه بالنكرة نحو زيدان كريمان وزيدون كريمون ، وهو مختار عبد القاهر . قوله « أو للمنسوب » معطوف على قوله : له : أى قيل : إنه جمع إلياسي فيخفف بحذف ياء النسب لاجتماع الياءات في الجر والنصب كما قيل أعجميين في أعجميين . . . وضعفه بقلته والتباسه بإلياس إذا جمع ؛ وإن قيل : حذف لام إلياس مزيل للباس لما مر « اه

(١) الأشعرون : جمع مذكر سالم مفردة أشعري ، وهو المنسوب إلى الأشعر ، وهو أبو قبيلة باليمن منهم أبو موسى الأشعري ، قال في القاموس « ويقولون : جاءتك الأشعرون بحذف ياء النسب » اه ونقول : إنما وجب أن يكون الأشعرون جمع الأشعري لا الأشعر - بغير ياء - لأن الأشعر وصف بمعنى كثير الشعر ومؤنثه شعراء ، وقد علمنا فيما مضى قريبا أن أفعل فعلاء لا يجمع جمع المذكر السالم على ما هو مذهب البصريين والفراء من الكوفيين . فإن

وفي هذا الوجه ضعف ؛ لأنه لا يطرّد ذلك في المنسوب إلى المكان ، نحو
الشَّاهِدَةُ وَالْبَغَادَةُ ^(١) ، إذ الشخص لا يسمى باسم بلده كما يسمى باسم أبيه ،
مع قلة ذلك أيضاً

واعلم أنك تحذف من الثلاثي المزيد فيه نحو مُنْطَلِقٌ ومُسْتَخْرَجٌ ومُعْتَسِسٌ
وقَلَنْسُوَةٌ ^(٢) وَحَبْنَطَى واستَخْرَجَ وغير ذلك ، ومن الرباعي المزيد فيه نحو مُدْخَرَجٌ
ومُخَرَّجٌ وآخر نَجَامٌ ؛ ما حذفت في التصغير سواء : بأن تَحْلِي القُضْلَى من الزوائد
وتحذف غيرها مما يخلُّ وجوده ببناء مَفَاعِل ومَفَاعِيل ، وإن لم يكن لإحداها
الفضل كنت مُحَيَّرًا كما في أَرطَى ^(٣) وَحَبْنَطَى ، كما فعلت في التصغير سواء ،
ولك بعد الحذف زيادة الياء رابعة عوضاً من المحذوف كما مر في التصغير .

قال « وَتَكْسِيرُ الْخُمَاسِيِّ مُسْتَكْرَهُ كَتَصْغِيرِهِ بِحَذْفِ خَامِسِهِ » .
أقول : إنما استكره تصغير الخماسي وتكسييره لأنك تحتاج فيهما إلى حذف
حرف أصلي منه ؛ ولا شك في كراهته ، فلا تصغره العرب ولا تكسره في سعة

جمع
الخماسي

جاز جمع هذا الوصف كما هو مذهب بقية الكوفيين صح أن يكون الأشعرون
جمع الأشعر ، ومثل ذلك الأعجمون في قوله تعالى (ولو نزلناه على بعض الأعجمين
فقرأه عليهم ما كانوا به مؤمنين)

(١) البغاددة : جمع بغدادى ، وهو المنسوب إلى بغداد

(٢) أنظر في شرح « مقنسس » (١ ص ٥٤) وانظر في « قلانسوة »

(١ ص ٦٨) وأنظر في « حبنطى » (١ ص ٥٤ ، ٢٥٥)

(٣) أخطأ المؤلف في جعل « أَرطَى » من هذا النوع ، فليس هو ذا زيادتين
ولكنه ذو زيادة واحدة ، غاية ما في الباب أنه اختلف في المزيد فيه : أهو الهمزة
أوله فيكون على أفعل ، أم الألف التي في آخره فيكون على فعلى ، كما
سيأتى قريباً في باب ذى الزيادة ، وانظر (١ ص ٥٧) تجد المؤلف نفسه قد
ذكره في الثلاثي الذي زيد عليه حرف واحد للاحاقه بالرباعي

كلامهم ، لكن إذا سُئِلوا : كيف قياس كلامكم لو صغرتموه أو كسرتموه ؟ قالوا :
كذا وكذا ؛ ولك زيادة ياء العوض كما في التصغير .

قال « ونحو تَمْرٍ وَحَنْظَلٍ وَبَطِيخٍ مِمَّا يَتَمَيَّزُ وَاحِدُهُ بِالتَّاءِ لَيْسَ بِمَجْمَعٍ
عَلَى الْأَصَحِّ ، وَهُوَ غَالِبٌ فِي غَيْرِ الْمَصْنُوعِ ، وَنَحْوُ سَقِينٍ وَلَبِنٍ وَقَلَنْسٍ لَيْسَ
بِقِيَاسٍ ، وَكَمَاءٌ وَكَمْءٌ وَجَبَّاءٌ وَجَبَّءٌ عَكْسُ تَمْرَةٍ وَتَمَرٍ » .

أقول : أعلم أن الاسم الذي يقع على القليل والاعتبار بلفظ المفرد فإذا قصد
التنصيصُ على المفرد جيء فيه بالتاء ؛ يسمى باسم الجنس ، وقد ذكرنا في شرح
السكافية حاله ^(١) .

(١) صدر المؤلف رحمه الله كلامه في شرح السكافية بذكر وجوه الفرق
بين الجمع واسم الجمع ، وتتلخص هذه الفروق في ثلاثة أوجه : الأول أن الجمع
على صيغة خاصة من صيغ معدودة معروفة ، وهذه الصيغة تغاير صيغة المفرد :
إما ر وإما تقدير ، فالمغايرة الظاهرة : إما بالحر كات كأسد وأسد ونمر
ونمر ، وإما بالحروف كرجال وكتب ، والمغايرة المقدرة كهجان وفلك ، ومن
المغايرة الظاهرة الجمع السالم مذكراً أو مؤنثاً ، والثاني أن للجمع واحداً من
لفظه وليس لاسم الجمع واحد من لفظه ، بل له واحد من معناه ، فواحد الابل
بغير أو ناقة ، وواحد الغنم شاة ، والثالث أن الجمع يرد الى واحده في النسب
مطلقاً وفي التصغير إن كان جمع كثرة ، وأما اسم الجمع فلا يرد ؛ لأنه إما أن
لا يكون له واحد حتى يرد إليه ، وإما أن يكون له واحد لكن لا يصح الرد
إليه لأن اسم الجمع لم يكن على صيغة من صيغ الجمع فهو كالمفرد في اللفظ

ثم قال في بيان اسم الجنس والفرق بينه وبين الجمع واسم الجمع ما نصه : « ويخرج
عن الجمع أيضاً اسم الجنس : أى الذى يكون الفرق بينه وبين مفرده : إما
بالتاء نحو تمرة وتمر ، أو بالياء نحو رومى وروم ، وذلك لأنها لا تدل على آحاد ،
إذ اللفظ لم يوضع للآحاد ، بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحداً أو
مثنى أو جمعاً ، ولو سلمنا الدلالة عليها فإنه لا يدل عليها بتغيير حروف مفرده
فان قيل : أليس آحاده أخذت وغيّرت حروفها بخذف التاء أو الياء ؟ قلت :

وهو عند الكوفيين جمعٌ مكسّرٌ واحدٌ ذو التاء ، وقولهم فاسدٌ من حيث

ليس ذو التاء ولا ذو الياء مفردين لاسم الجنس للأوجه الثلاثة المذكورة في اسم الجمع ، ونزيد عليه أن اسم الجنس يقع على القليل والكثير ، فيقع التمر على التمرة والتمرّتين والتمرّات ؛ وكذا الروم ، فإن أكلت ثمرة أو تمرّتين وعاملت يومياً أو روميين جازلك أن تقول : أكلت التمر وعاملت الروم ، ولو كانا جمعين لم يحز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين ، بلى قد يكون بعض أسماء الأجناس مما اشتهر في معني الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلام ؛ وعند الاخفش جميع أسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع خلافاً لسيديويه ، وعند القراء كل ما له واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كباقر وركب أو اسم جنس كتمر وروم فهو جمع ، وإلا فلا ؛ وأما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقاً نحو إبل وتراب ، وإنما لم يجيء لمثل تراب وخل مفرد بالتاء إذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز

والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس - مع اشتراكهما في أنهما ليسا على أوزان جموع التكسير لا الخاصة بالجمع كأفعلة وأفعال ولا المشهورة فيه كفعللة نحو نسوة - أن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس ؛ وأن الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز : إما بالياء وإما بالتاء ، بخلاف اسم الجمع « اهـ »

والحاصل أن الجمع يكون البتة دالاً على الجماعة ، ويكون البتة على صيغة من صيغ الجموع المعروفة في باب الجمع ، ويكون البتة مغايراً في اللفظ أو التقدير لمفرده ، ويكون له مفرد من لفظه غالباً ، وأما اسم الجمع فهو البتة دال على الجماعة ولا يجوز استعماله في الواحد ولا في الاثنين ، وليس له واحد من لفظه غالباً ، بل له واحد من معناه ، فإن كان له واحد من لفظه فرق بين الواحد وبينه بغير الياء والتاء ، وهو البتة لا يكون على وزن من أوزان الجموع المعروفة ، وأما اسم الجنس الجُمِّي فإنه ليس مختصاً بالدلالة على الجماعة من حيث الوضع بل هو من

اللفظ والمعنى : أما اللفظ فلتصغير مثل هذا الاسم على لفظه ، فلو كان جمعا وليس على صيغة جمع القلة لكان يجب رده إلى واحده ، وأيضاً لغلبة التذكير على المجرد من التاء فيها ، نحو : تمر طيب ، ونخل منقعر ^(١) ، ولا يجوز رجال فاضل ؛ وأما المعنى فلو قوع المجرد من التاء منه على الواحد والمثنى أيضاً ؛ إذ يجوز لك أن تقول : أكلت عنباً أو تفاحاً ، مع أنك لم تأكل إلا واحدة أو اثنتين ، بلى قد يحىء شئ منه لا يطلق إلا على الجمع ، وذلك من حيث الاستعمال لا من حيث الوضع ، كالسكلم والأكلم ^(٢) ، وهو قليل .

حيث ذلك صالح الواحد والاثنين والأكثر ، لأن وضعه لما توجد فيه الماهية كما قال المؤلف ، فلا يحتاج إلى الفرق بينه وبين الجمع ولا اسم الجمع من حيث الوضع ، لأن معناه مختلف ، فان عرض بسبب الاستعمال تخصيصه بالدلالة على الجماعة كان الفرق بينه وبين الجمع من ثلاثة أوجه : الأول أن اسم الجنس ليس على وزن من أوزان الجموع غالباً ، والثاني أنه يفرق بينه وبين واحده بالتاء أو الياء لا غير بخلاف الجمع ، والثالث أن اسم الجنس مذكر والجمع مؤنث ، والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس الجمعي من وجهين : الأول أن اسم الجنس لا بد أن يكون له واحد من لفظه بخلاف اسم الجمع فقد يكون له واحد من لفظه وقد لا يكون ، والثاني أن الفرق بين اسم الجنس وواحد لا يكون إلا بالياء أو التاء بخلاف اسم الجمع

ومن اسم الجنس نوع يسمى اسم الجنس الافرادی ، وهذا لا يعرض له بالاستعمال التخصيص بالكثير فلا يحتاج إلى الفرق بينه وبين الجمع واسمه بقي أنه قد يقال : إن من الجموع ما لا واحد له من لفظه كعباديد وشمايط وعبايد فما الفرق بين هذا النوع من الجموع وبين أسماء الجموع التي ليس لها آحاد من لفظها ؟ والجواب حينئذ أن هذه الجموع التي ذكرت وما أشبهها لا بد أن تكون على وزن من أوزان الجموع المعروفة ، أما اسم الجمع فلا يكون كذلك البتة

(١) يقال : قعر النخلة فانقهرت ، إذا قطعها من أسفائها فسقطت

(٢) الأكلم : الموضع المرتفعة ، واحده أكمة

فَنَقُولُ : مثل هذا الاسم إذا قصدت إلى جمع قلته جمعته بالألف والتاء ،
وإذا قصدت الكثرة جردته من التاء ، فيكون المجرد بمعنى الجمع الكثير ، نحو
نَمْلَةٌ ونَمَلٌ ، وَنَمَلَاتٌ .

ثم هذه الأسماء في الثلاثي : إما فَعَلٌ كَتَمَرٌ وَطَاحٌ وَنَحْلٌ وَنَمَلٌ وَبَهَمٌ ^(١) ،
وقد يكسر ذو التاء منه على فِعَالٍ ، نحو بَهَمَةٌ وَبِهَامٌ وَطَلَحَةٌ وَطِلَاحٌ ، تشبيهاً
بِقِصْعَةٍ وَقِصَّاعٍ ، وقد قال بعضهم : صَخْرَةٌ وَصُخُورٌ ، تشبيهاً بِمَأْنَةٍ وَمُؤُونٍ
وَبَذْرَةٍ وَبُذُورٍ ^(٢) ، وكذا الأجوف منه قد يجمع على فِعَالٍ كخِيَامٍ ^(٣)
وَرِيَاضٍ ^(٤) ، وكذا الناقص ، نحو صِعَاءٌ في جمع صَعَوَةٍ ^(٥) ، وليس التاكسير
فيه ولا في غيره من هذا الباب بمطرد .

وإما فِعْلَةٌ بكسر الفاء ، وحكمه حكم فَعْلَةٌ بفتحها : في أن المجرد للكثرة
والألف والتاء للقلّة ، وقد يكسر ذو التاء منه على فِعَالٍ كسِدْرَةٍ وَسِدْرٍ ، تشبيهاً
بكِسْرَةٍ وَكَسَرٍ ، وتقول في الأجوف : تَيْنٌ وَتَيْنَةٌ وَتَيْنَاتٌ .
وإما فُعْلَةٌ كدُخْنَةٍ ^(٦) ودُرَّةٌ وَبُرَّةٌ ، وقد يجيء في ذى تائه فُعَلٌ كدُرَرٍ
وَتُؤَمٌ ، تشبيهاً بِغُرْفٍ .

(١) البهم : أولاد الضأن والمعز والبقر ، واحده بهمة

(٢) أنظر في مائة وبدره (ص ١٠١ من هذا الجزء)

(٣) الخيام : جمع خيمة ، وهى كل بيت مستدير ، أو كل بيت يبنى من

عيدان الشجر

(٤) الرياض : جمع روضة ، وهى مستنقع الماء ، والأرض ذات الخضرة ،
والبستان الحسن ، وتجمع على روضات ، وريضان أيضاً ، وأما روض فهو
اسم جنس

(٥) الصعوة : عصفور صغير ، وقد جمعت على صعوات وصعاء ، وأما
الصعوف فاسم الجنس

(٦) الدخنة : واحدة الدخن وهو حب يكثر زرعه في المناطق الحارة ويؤكل

وإما فَعَلَةٌ كَبَقْرَةٍ وَشَجَرَةٍ ، وقد يكسر ذو التاء منه على فِعَالٍ ، كَمَا كَامَ
وَتِمَارَ وَحِدَاتٍ ^(١) ، تشبيهاً بِالرَّحِيَةِ وَالرَّحَابِ ^(٢) وعلى أَفْعُلَ كَأَكْمٍ ، وعلى
أَفْعَالٍ كَأَجَامٍ ^(٣) وَأَشْجَارَ ، والتكسير في ناقصه قليل نادر ، كحَصَاةٍ وَقَذَاةٍ ^(٤) ،
وقد جاء في أَضَاةٍ ^(٥) إِضَاءٍ ، قال سيديويه : قد جاء ذو التاء فَعَلَةً بِسكون العين
والمجرد بفتحها ، نحو حَلَقَةٍ ^(٦) وَفَلَكَةٍ ^(٧) ، والجنس حَاقٍ وَفَلَاكٍ ، قال :
خففوا الواحد بتسكين العين لما ألحقوه الزيادة : أى التاء ، كما غيروا نحو تَمَرِيٍّ

(١) الحداث : جمع حديثة - بفتحات - وهى الصغيرة الفتية من الناس والدواب
(٢) الرحاب : جمع رحبة - بفتحات - وهى من الوادى مسيل الماء ، وأصلها
المكان المتسع
(٣) الآجام : جمع أجمة - بفتحات - وهى الشجر الكثير الملتف ، وجمعت
على أجم - بضمين - أيضاً ، واسم الجنس أجم - بفتحتين ،
(٤) القذاة : واحدة القذى ، وهو ما يقع فى العين وفى الشراب ، قالت الحنساء :
قَذَى بَعَيْنِكَ أُمِّ بَالَعَيْنِ عَوَّارُ ؟ أُمِّ أَقْفَرَتْ إِذْ خَلَّتْ مِنْ أَهْلِهَا الدَّارُ ؟
وقال فى اللسان : وجمعها قذى وأقذاء وقذى - كدلى ، وكذلك جمعت
الحصاة على حصى - كدلى ،

(٥) الاضائة : الماء المجتمع من سيل أو غيره ، وقد جمعت جمع السلامة على
أضوات وأضيات وإضين ، وجمعت جمع التكسير على إضاء - كرقاب ،
(٦) الحلقة : كل شئ مستدير من الحديد أو الفضة أو الذهب أو الناس ، وقد
اختلفوا فى تحريك لامها ، فأجازه قوم وعليه قول الشاعر :

أُقْسِمُ بِاللّهِ نُسْلِمُ الْخُلُقَةَ وَلَا حُرَيْقًا وَأُخْتَهُ الْخُرْقَةَ

وانظر فى تمام ذلك (ص ١٠١ من هذا الجزء)

(٧) الفلكة - بسكون اللام - المستدير من الأرض فى غلظ أو سهولة ،
وهى كالرحا ، والفلك - بفتحتين - اسم الجنس ، قال سيديويه : وليس بجمع ،
والجمع فلاك ، كصحفة وصحاف .

لما لحقه ياء النسب ؛ إذ التاء تناسب الياء كما ذكرنا في أول باب النسب ، وحكي عن أبي عمرو في ذى التاء حَلَقَةٌ بفتح العين فليس إذن بشاذ ، ومن العرب من يقول حَلَقَةٌ بسكون العين وحلّق بكسر الفاء في المجرد وهو جمع تكسير ؛ فيكون كَبْدَرَةٌ وبَدَرٌ ، وتقول في الأجوف : هامة وهامات ^(١) وهام وراحة وراحات وراح ، وإنما جعلنا المكسر في جميع هذا الباب لذى التاء لا للمجرد عنها ، لأن المجرد في معنى الجمع الكثير ؛ فالأولى أن لا يجمع .

وإما فِعْلَةٌ كَنَيْقَةٍ وكَلِمَةٌ ، وإما فِعْلَةٌ كَعْنَبَةٍ وحِدَاةٌ ، وإما فِعْلَةٌ كَسَمْرَةٍ ، وهو أقل من باب كَلِمَةٍ وَعَنْبَةٍ ، وإما فِعْلَةٌ بضميتين كَهْدُبَةٍ ^(٢) وبُسْرَةٍ ^(٣) ، وهو أيضا قليل ، وإما فِعْلَةٌ كَعُشْرَةٍ ^(٤) ورُطْبَةٍ ، ومن الناقص مُهَاةٌ ، وهو ماء الفحل في رحم الناقة ومُهًا ، والقياس في قلة جميع هذه الأوزان كما ذكرنا أولا أن تكون بالآلف والتاء ، وكثرته بحذف التاء .

وفي غير الثلاثي نحو نَعَامٌ ونَعَامَةٌ ، وَسَفَرٌ جَلٌ وَسَفَرٌ جَلَةٌ ، وقد يكون اسم مفرد في آخره ألف تأنيث متصورة أو ممدودة يقع على الجمع نحو حَلَقَاءُ ^(٥)

(١) الهامة : رأس كل شيء ، وطائر من طير الليل ، وهو الصدى ، ورئيس القوم ، وجمعه هامات ، واسم الجنس هام ، قال ذو الاصبع :
يَا عَمْرُو : إِنْ لَا تَدَعُ شَتْمِي وَمَنْعَصِي أَضْرِبُكَ حَيْثُ تَقُولُ الْهَامَةُ أَسْقُونِي
(٢) الهدبة - بضم فسكون ، وبضميتين - واحدة الهدب . وهو شعر أشجار العيينين

(٣) البسرة - بضم فسكون ، وبضميتين - واحدة البسر ، وهو التمر قبل أن يصير رطباً ، والغض من كل شيء
(٤) العشرة - بضم ففتح - واحدة العشر ، وهو شجر يخرج من زهره وشعبه سكر ، ويحشي في المخاد
(٥) الحلفاء : نبت من نبات الأغلاف ، وهو اسم جنس ، وواحدة حلقة

وطرفاء^(١) وبهمى^(٢) ؛ فاذا قصدت الوحدة وصفته بالواحد نحو طرفاء
واحدة ، وحلفاء واحدة ، وبهمى واحدة ، ولم يلحق التاء للوحدة إذ لا يجتمع
علامتا تأنيث ، وحكى بهممة ؛ وهو عند سيبويه شاذ ؛ لأن الألف فيه عنده
للتأنيث ، والألف عند الأخفش للإحاق برفع ؛ فبهمى عنده ممنون منصرف ،
وبهممة ليس بشاذ عنده ، وقد ذكر أهل اللغة للطرفاء والحلفاء والقصباء واحدة
على غير هذا اللفظ ؛ فقالوا : طرفة وقصبة بتحريك العين ، واختلفوا في الحلفاء
فقال الأصمعي : حلفة بكسر العين ، وقال أبو زيد : بفتحها كطرفة ، وقد
كسر حلفاء كصحراء على حلا في وحلا في . وإنما قالوا في أرطى وعلقى : أرطاة
وعلقة^(٣) لأن ألفهما للإحاق لا للتأنيث ، ومن العرب من لا ينون علقى
ويجعل الألف للتأنيث ؛ فيقول : علقى واحدة كقصباء واحدة
والأغلب في الاسم الذي يكون التنصيص على الواحد فيه بالتاء أن يكون
في المخلوقات دون المصنوعات ، قالوا : لأن المخلوقات كثيراً ما يخلقها الله سبحانه ،
يعنى جملة ، كالتمر والتفاح ؛ فيوضع للجنس اسم ، ثم إن احتيج إلى تمييز الفرد
أدخل فيه التاء ؛ وأما المصنوعات ففردها يتقدم على مجموعها ، ففي اللفظ أيضاً
يتقدم فردها على جمعها ، وفيه نظر ؛ لأن المجرد من التاء من الأسماء المذكورة
ليس موضوعاً للجمع كما توهموا ، حتى يستقيم تعليلهم ، بل هو لمجرد المساهية ،
سواء كان مع القلة أو مع الكثرة

— بفتح الحاء ، واللام مكسورة أو مفتوحة — وقال الأزهرى : الحلفاء نبت أطرافه
محددة كأنها أطراف سعف النخل والحوص ينبت في مغايب الماء والنزوز ،
قال سيبويه : الحلفاء واحد وجمع ، وكذلك طرفاء وبهمى وشكاعى
(١) الطرفاء : شجر ، وذكر في القاموس أن واحده طرفة وطرفة
— بفتحات ، وبها سمي طرفة بن العبد البكري

(٢) انظر (١ ص ٤١)

(٣) انظر (ج ١ ص ١٩٥)

وقد جاء شيء يسير منها في المصنوعات ، كسفينة وسفين ولينة ولبن وقائسوة وقلنس وبرة^(١) وبري

وليس أسماء الأجناس التي واحدتها بالتاء قياسا ، إلا في المصادر ، نحو ضربة وضرب ، ونصرة ونصر ؛ لما مر
والمشهور في كمأة^(٢) وفقعة^(٣) وجبأة^(٤) أن ذا التاء للجمع والجرد عنها

(١) انظر (ج ٢ ص ١٠٢ و ١٢٧)

(٢) الكمأة : نبات ينقب الارض ، قال في اللسان : « الكمأة واحدتها كمء على غير القياس ، وهو من النوارد ، فان القياس العكس : والجمع أكمؤ ، وكمأة . قال ابن سيده : هذا قول أهل اللغة ، قال سيبويه : ليست الكمأة بجمع كمء ، لأن فعلة ليس مما يكسر عليه فعل ؛ إنما هو اسم للجمع ، وقال أبو خيرة وحده : كمأة للواحد وكمء للجميع ، وقال منتجع : كمء للواحد ، وكمأة للجميع ، فمر رؤية ، فسألاه ، فقال : كمء للواحد ، وكمأة للجميع ، كما قال منتجع . وقال أبو حنيفة : كمأة واحدة وكمأتان وكمآت ، وحكى عن أبي زيد أن الكمأة تكون واحداً وجمعا ، والصحيح من ذلك كله ما ذكره سيبويه » اهـ

(٣) قال في اللسان : « الفقع - بالفتح والكسر - : الأبيض الرخو من الكمأة وهو أردؤها ، قال الشاعر :

بِلَادَ يَبْرُ الْفَقْعُ فِيهَا قِنَاعُهُ كَمَا أَيْضَ شَيْخٌ مِنْ رِفَاعَةِ أَجْنَحُ

وجمع الفقع - بالفتح - فقعة مثل جبء وجبأة ، وجمع الفقع - بالكسر - فقعة أيضاً ، مثل قرد وقردة ، وفي حديث عائكة قات لابن جرmoz : يا ابن فقع القرد ؛ قال ابن الأثير : الفقع : ضرب من أردأ الكمأة ، والقرد : أرض مرتفعة إلى جنب وهدة ، وقال أبو حنيفة : الفقع يطلع من الارض فيظهر أبيض ، وهو رديء ، والجيد ما حفر عنه واستخرج ، والجمع أفقع وفقوع وفقعة ، قال الشاعر :

وَمِنْ جَنَى الْأَرْضِ مَا تَأْتِي الرِّعَاءُ بِهِ مِنْ أُنْ أَوْبَرَ وَالْمُغْرُودِ وَالْفَتْمَةِ

اه كلامه

للفرد ، وقد قيل عكس ذلك ، كما مر في شرح الكافية
قال « وَنَحْوُ رَكْبٍ وَحَاقٍ وَجَامِلٍ وَسَرَاةٍ وَفُرْهَةٍ وَغَزَيٍّ وَتَوَّامٍ لَيْسَ اسْمُ الْجَمْعِ
يَجْمَعُ »

أقول : الذي مضى في الفصل المتقدم كان اسْمَ الجنس ، والذي يذكره في هذا
الفصل اسم الجمع ،

والفرق بينهما من حيث المعنى أن الجرد من التاء من القسم الأول يقع على

وقال في القاموس : « الفقع ، ويكسر : البيضاء الرخوة من السمكة ، جمعه كعنبه
ويقال للذليل : هو أذل من فقع بقرقرة ، لأنه لا يمتنع على من اجتناه » اه ، ولم
ينص أحد من أصحاب المعاجم التي اطلعنا عليها على الخلاف في هذه الكلمة ، كما
أن صيغة اللفظ الدال على الجمع وهو فقعة من أوزان الجموع ، فوجب أن يكون
جمعا لا اسم جنس ، فن كان مفردة بالكسر كان قياسا ، وإن كان مفردة بالفتح
كان شاذاً مع كونه جمعا كما يأتي في جباء وجبأة .

(١) الجباء - بفتح فسكون - السمكة الحمراء ، وقال أبو حنيفة : الجبأة هنة
بيضاء كأنها كم ، ولا ينتفع بها ، والجمع أجبؤ وجبأة كعنبه ، مثل فقع وفقعة ،
قال سيويو : « وليس ذلك بالقياس ، يعني تكسير فعل (بفتح فسكون) على فعلة (بكسر
فتح) وأما الجبأة (بفتح فسكون) فاسم للجمع كما ذهب إليه في كم وكماة ، لأن
فعلا ليس مما يكسر على فعلة (بفتح فسكون فيهما) ، لأن فعلة ليس من أبنية الجموع
وتحقيره جبيئة على لفظه ، ولا يرد إلى واحد ثم يجمع بالالف والتاء ، لأن
أسماء الجموع بمنزلة الآحاد » اه كلامه ، وقال في القاموس : « الجباء : السمكة
ولاكمة ، وتغير يجتمع فيه الماء ، والجمع أجبؤ ، وجبأة كقردة ، وجبأ
كنبأ » اه ، ولم نجد للعلماء في هذه الكلمة خلافا . والحاصل أن نصوص أهل
اللغة تدل على أن الجباء - بفتح فسكون - مفرد ، وأنه جمع على أجبؤ ، مثل فلس
وأفلس ، كما جمع على جبأة مثل قردة ، وهذا الجمع غير قياسي ، لأن فعلا - بفتح
فسكون - لا يتقاس جمعه على فعلة ، وورد له اسمان يدلان على الجمع : أحدهما
جبأة بفتح فسكون ، وثانيهما جبأ مثل نبأ

الواحد والثني والمجموع ؛ لأنه في الأصل موضوع للماهية ، سواء كانت مشخصاتها قليلة أو كثيرة ، فالقلة والكثرة فيه غير داخلتين في نظر الواضع ، بل إنما وضعه صالحا لهما ، بخلاف اسم الجمع ؛ فإنه اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط ، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث اللفظ ، وذلك لأن لفظ هذا مفرد بخلاف لفظ الجمع ، والدليل على إفراذه جواز تذكير ضميره ، قال :

٦٦ — * مَعَ الصُّبْحِ رَكَبَ مِنْ أَحَاظَةٍ مُجْفِلٍ ^(١) *
وأيضا تصغيره على لفظه كقوله :

٦٧ — * أَخَشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيًا ^(٢) *

(١) هذا عجز بيت من لامية الشنفرى الطويلة المعروفة بلامية العرب ، وصدره قوله :

* فَعَبَّتْ غَشَاشًا ثُمَّ مَرَّتْ كَأَنَّهَا *

يصف قطاة وردت الماء وكان قد سبقها إليه فلما وردت شربت فضلتها .
والعب : شرب الماء بلا مص ، وفعله عب يعب - كخف يخف - والضمير المستتر فيه القطاة . والغشاش - بزنة كتاب - يأتي لمعان : تقول : لقيته غشاشا : أى على عجلة ، وتقول أيضا : انطلقت غشاشا : أى فى الوقت الذى قبل الاسفار وقد بقي من ظلمة الفجر شيء ، وتقول : كلمته غشاشا : أى قليلا ، فاذا جريت على المعنى الأول جاز لك أن تجعل غشاشا حالا كأنه قال : عبت متعجلة ، وجاز لك أن تجعله مفعولا مطلقا على حذف الموصوف وإبقاء صفتيه ، فكأنه قال : عبت عباءة عجلا ، وجاز لك أن تجعله منصوبا على نزع الخافض وهو أضعف الوجوه الثلاثة ، وإذا جريت على المعنى الثانى نصبت غشاشا فى البيت على الظرفية الزمانية ، وإذا جريت على المعنى الثالث نصبته على أنه مفعول مطلق ليس غير . والركب : أصحاب الابل إذا كانوا عشرة فأكثر . وأحاطة - بضم المهمزة - : قبيلة من الأزد فى اليمن . ومجفل : اسم فاعل من أجفل بمعنى أسرع . والاستشهاد بالبيت على أن ركبا لفظه مفرد بدليل عود الضمير عليه مفردا فى قوله « مجفل »
(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لأحيحة بن الجلاح ، وقبلة قوله :

وقال الأخفش : كل ما يفيد معنى الجمع على وزن فَعْلٌ وواحد اسم فاعِل كصَحَبَ وشَرِبَ في صاحب وشارب فهو جمع تكسير واحد ذلك الفاعل ؛ فعلى هذا القول تصغر لفظ الواحد ثم تجمع جمع السلامة كما في رجال ودُّور ؛ فتقول في تصغير رَكْب وسَفَر : رُوَيْكَبون وسُوَيْفَرون ، كما يقال : رجيلون ودُّوَيْرَات ، في تصغير رجال ودور ، وقول الشاعر :

* أَخَشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيَا *

رَدَّ عَلَيْهِ .

واعلم أن فَعْلًا في فاعل ليس بقياس ؛ فلا يقال جَانَسَ وكتَبَ في جالس وكتب ، وقال الخليل - ونعم ما قال - : إن السكواة اسم للجمع ، فهو بالنسبة إلى كم كَرَكَبَ إلى راكب ؛ فعلى هذا لا يقع كمأة على القليل والكثير كتمر . بل هو مثل رجال في المعنى ، ومثله فِقْعَةٌ وفَقْعٌ وجَبَّاءٌ وجَبٌّ^(١) ومقتضى مذهب الأخفش - وإن لم يصرح به - أن يكون مثل صُحْبَةٍ في صاحب وظُؤَارٍ في ظئر^(٢) وجَامِلٍ في جَمَل^(٣)

بَنَيْتُ بَعْدَ مُسْتَظِلٍّ صَاحِبِيَا بَنَيْتُهُ بَعْضَبَةً مِنْ مَالِيَا
وَالشَّرُّ مِمَّا يَتَّبِعُ الْقَوَاضِيَا

وكان أحيحة مسودا في قومه الأوس ، وكان رجلا صنعا للمال ضنينا به حريصا عليه ، وكل يتعامل بالربا حتى كاد يحيط بجميع أموال قومه . والمستظل والضاحي : حصنان له . والعصبة : مكان بعينه بقاء كانا يقعان فيه ، فالباء في قوله « بعصبة » بمعنى في . و « من ماليا » يتعلق ببنيته . واسم الحصنين في الحقيقة المستظل والضحيان ، ولكنه لما لم يستقم له الوزن غير الثاني كما ترى . والقواضيا : أراد بها الأقضية المحتومة . والاستشهاد بالبيت على أن ركبا اسم جمع ولفظه مفرد بدليل تصغيره على لفظه كما تصغر المفردات

(١) انظر (ص ٢٠١ من هذا الجزء) (٢) ظؤار : اسم جمع واحد ظئر ، وهي التي تعطف على ولد غيرها من الناس وغيرهم ، ويقال للذكر أيضا : ظئر (٣) الجامل : اسم جمع يقع على الجماعة من الإبل ذكورا وإناثا ، قال الخطيئة :

وسرّاة في سرّيّ^(١) وفرّه في فاره وغزّيّ في غاز وتؤام في تؤأم^(٢) وغيب
وخدم وأهب في خادم وغائب وإهاب، وبعد في بعيد، ومشئوخاء ومغيوراء ومأتوناء
في شيخ وعير وأتان، ومعيز وكليب في معز وكلب، ومشئخة في شيخ، وعمد
في عمود، كل ذلك جمع مكسر؛ إذ هي مثل ركب وسفر ونحوها؛ لأن للجمع
من تركيبه لفظاً يقع على مفردة.

هذا، وإنما يعرف هذا النوع بأن لا يقع ذو التاء منه على الواحد، ولا يكون
من أبنية الجمع المذكورة، ولا يفيد إلا معنى الجمع، واستدل سيديويه على أنها
ليست بجمع بتذكيرها في الأغلب، نحو ركب مُسرّع، وجمعيء التصغير على
لفظها، وأما ما لا يجيء من تركيبه لفظاً يقع على المفرد كالغنم والإبل والخليل
والنفر والرهط والقوم، فلا خلاف في أنها اسم جمع، وليست بجمع، و
في الأصل في القائم كالركب في الراكب؛ إذ الرجال قوامون على النساء، وأكثر
هذا النوع: أي الذي لم يأت له من لفظه واحد، مؤنثٌ

قال: «وَنَحْوُ أَرَاهِطَ وَأَبَاطِيلَ وَأَحَادِيثَ وَأَعَارِيضَ وَأَقَاطِيعَ وَأَهَالٍ
وَلَيَالٍ وَحَمِيرٍ وَأَمْكَنٍ عَلَى غَيْرِ الْوَاحِدِ مِنْهَا»

أقول: أعلم أن هذه جموع لفظاً ومعنى، ولها آحاد من لفظها، إلا أنها

فَإِنْ تَكُ ذَا مَالٍ كَثِيرٍ فَإِنَّهُمْ لَهُمْ جَمَالٌ مَاهِدًا لِلَّيْلِ سَامِرُهُ
ويقال: الجمال جماعة الإبل معها رعيانها وأربابها، وقال ابن الأعرابي: الجمال
الجمال، وعلى هذا يختص بالذكور ويكون له واحد من لفظه وهو الجمل كما قال
المؤلف

- (١) السراة: اسم جمع واحده سرى، انظر (ص ١٣٧ من هذا الجزء)
(٢) انظر في شرح فرّه وغزّيّ (ص ١٥٦ من هذا الجزء) وانظر في شرح
كلمة تؤام (ص ١٦٧ من هذا الجزء أيضاً)

جاءت على خلاف القياس الذي ينبغي أن يجيء عليه المجموع
فأراھط جمع رَھط ، وكان ينبغي أن يكون جمع أرھط ، قيل : وجاء
أرھط ، قال :

٨٦ - * وَفَاضِحٌ مُفْتَضِحٌ فِي أَرْهَظَةٍ (١) *

فهو إذن قياس

وأباطيل : جمع باطل ، والقياس (٢) بواطل ، وأحاديث : جمع حديث (٣) ،

(١) هذا بيت من الرجز المشطور أنشده الأصمعي ولم ينسبه إلى أحد
بعينه ، ولم تقف له بعد البحث على نسبة إلى قائل معين ، والاستشهاد به على أن
الأراھط في نحو قول الحماسي :

يَابُوسَ لِّلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطًا فَاسْتَرَا حُوا

جمع أرھط ، وهو جمع رھط ، ورھط الرجل : قومه وقبيلته دنية ، والدليل
أيضا على أن الرھط قد جمع على أرھط قول رؤبة :

* وَهُوَ الدَّلِيلُ نَفَرًا فِي أَرْهَظَةٍ *

وهذا يرد على أبي على الفارسي حيث ذهب إلى أن اسم الجمع كرهط وطيير
وقوم لا يجمع جمع القلة

(٢) قياس جمع باطل بواطل كما قال المؤلف ، وقياس أباطيل أن يكون
جمع أبطولة كأحدوثة وأكرومة ، قال في اللسان : « والباطل تقيض الحق ،
والجمع أباطيل على غير قياس ، كأنه جمع إبطال أو إبطيل ، هذا مذهب
سيبويه ، وفي التهذيب : ويجمع الباطل بواطل ، قال أبو حاتم : واحدة الأباطيل
أبطولة ، وقال ابن دريد : واحدتها إبطالة » اهـ

(٣) الأحاديث : جمع حديث جمعا غير قياسي ، وقياس الحديث أن يجمع
على حدث - كسرر - أو على حدثان - كرغفان - وقياس الأحاديث أن تكون
جمع أحدوثة ، وقد وردت الأحدوثة بمعنى الحديث ، قال الشاعر :

مِنَ الْخَفِرَاتِ الْبَيْضِ وَدَّ جَلِيسُهَا إِذَا مَا انْقَضَتْ أَحَدُوثُهُ لَوْ تَعِيدُهَا

وأعاريض : جمع عروض^(١) ، وأقاطيع : جمع قطع ، وأهال : جمع أهل ، وقياسه أن يكون جمع أهلاة ، وكذا قياس ليال أن يكون جمع ليلالة ، ومثله في التصغير لِيَلِيَّة ، قيل : وقد جاء في الشعر :

* فِي كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكُلَّ لَيْلَاةٌ ^(٢) *

وهو غريب

وكذا قياس الأراضى^(٣) أن يكون جمع أراضاة ، وأما حمير فهو عند سيبويه من صيغ المجموع ، لكن كان القياس أن يكون جمع فعل ككليب ومَعِيز وَضَيْن ، وقال غير سيبويه : إنه ليس من أبنية المجموع ، فهو اسم جمع كَرَكَبَ وَفُرْهَةٌ ^(٤) .

وعند سيبويه أيضاً فُعَال من أبنية المجموع ، خلافاً لغيره ، لكن قياسه عنده أن يكون جمع فِعْل كضَوَّار ^(٥) في ظئر ، وفَعْل كَرُخَال في رَحِل ^(٦) ، قال

(١) الأعاريض : جمع غير قياسي للعروض ، وهي آخر تفعيلة من الشطر الأول من بيت الشعر ، وقياس العروض أن تجمع على عرائض كحلوب وحلائب وقلوص وقلائض ، كما أن قياس الأعاريض أن تكون جمعا لأعراضة أو أعرىضة أو أعروضة ، قال ابن يعيش في شرح المفصل (ص ٥٣) : « والعروض ميزان الشعر ، وهي مؤنثة لا تجمع ، لأنها كالجنس يقع على القليل والكثير ، والعروض أيضا اسم لآخر جزء في النصف الأول من البيت ، ويجمع على أعاريض على غير قياس ، كأنهم جمعوا إعرىضا في معنى عروض ولم يستعمل » اهـ ، وانظر (ص ٢٥٨)

(٢) قد سبق شرح هذا البيت في (ص ٢٧٧) فارجع إليه

(٣) الأراضى : جمع أرض جمعا غير قياسي ، وقياسه أن يجمع على أرض ،

ككلب وأكلب ، أو على إراض ككلاب ، وقياس الأراضى أن تكون جمعا لأراضاة كما قال المؤلف

(٤) انظر (ص ١٥٦ من هذا الجزء) (٥) انظر (ص ٢٠٣ من هذا الجزء)

(٦) الرخال : اسم جمع واحد رخل - ككتف - ورخل - كهجل -

وهو الأثني من أولاد الضأن .

« وتَوَّامٌ فِي تَوَّامٍ شَاذٌ » وعند غيره هو اسم الجمع .
 وَأَمْسَكُنْ وَأَزْمُنْ فِي جَمْعِ مَكَانٍ وَزَمَانٍ شَاذَانِ ، كَمَا تَقْدُمُ ، وَكَذَا تَحَاسَنُ
 وَمَشَابَهُ جَمْعِ حُسْنٍ وَشَبَّهِ ، وَكَذَا أَكْرَعُ ^(١) فِي كُرَاعٍ ، وَكَذَا دَوَانِيْقُ
 وَخَوَاتِيْمُ ^(٢) وَزَوَارِيْقُ فِي دَانَقٍ وَخَاتَمٍ وَزَوْرَقٍ ^(٣) ، وَالْقِيَاسُ تَرَكَّ الْيَاءُ ؛
 فَالشَّدُوذُ فِي هَذِهِ إِشْبَاعُ الْكُسْرِ ، وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْبَابِ مَا يَجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ
 مِنَ الْمَذَكَّرَاتِ الَّتِي لَمْ تَجْمَعْ جَمْعَ التَّكْسِيرِ ، كَجَمَالٍ ^(٤) سِبْخَلَاتٍ وَرَبْحَلَاتٍ ^(٥)
 وَحَمَامَاتٍ وَسُرَادِقَاتٍ ، وَلَمَّا قَالُوا فَرَّاسِنَ ^(٦) وَجَوَالِيْقٍ ^(٧) لَمْ يَقُولُوا فِرْسِنَاتٍ

(١) الْأَكْرَعُ : جَمْعٌ غَيْرُ قِيَاسِيٍّ لِلْكُرَاعِ - كَغَرَابٍ - وَهُوَ مِنَ الْبَقَرِ
 وَالْغَنَمِ بِمَنْزِلَةِ الْوُظَيْفِ مِنَ الْفَرَسِ ، وَهُوَ مُسْتَدَقُّ السَّاقِ ، وَهُوَ أَيْضًا أَنْفٌ يَتَقَدَّمُ
 مِنَ الْجَبَلِ ، وَطَرَفُ كُلِّ شَيْءٍ أَيْضًا ، وَاسْمُ يَجْمَعُ الْخَيْلَ وَالسَّلَاحَ ، وَالْقِيَاسُ فِي جَمْعِهِ
 كَرَعَانٍ وَأَكْرَعَةٍ - كَغَرَبَانٍ وَأَغْرَبَةٍ - وَكَأَنَّهُمْ جَمَعُوا كِرَاعًا عَلَى أَكْرَعَةٍ ثُمَّ جَمَعُوا
 الْأَكْرَعَةَ عَلَى أَكْرَعٍ ، فَهُوَ جَمْعُ الْجَمْعِ ، كَمَا قَالُوا فِي أَرَاهُطٍ : إِنَّهُ جَمْعُ أَرَهْطٍ ،
 وَقَدْ جَمَعُوا بِالْفِعْلِ كِرَاعًا عَلَى أَكْرَعٍ فِي قَوْلِهِمْ : أَكْرَعُ الْجُوزَاءِ ، يَرِيدُونَ أَوَاخِرَهَا ،
 فَلَا يَمْتَنِعُ إِذْنُ أَنْ يَكُونَ الْأَكْرَعُ جَمْعًا لِلْأَكْرَعِ

(٢) انْظُرْ (ص ١٥١ ، ١٥٢ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ)

(٣) الزَّوْرَقُ : السَّفِينَةُ الصَّغِيرَةُ

(٤) السَّبِجَلَاتُ : جَمْعُ سَبِجَلٍ - كَقَمْطَرٍ - وَهُوَ الضَّخْمُ مِنَ الْبَعِيرِ ، وَضَبٌّ ،
 وَجَارِيَةٌ ، وَسَقَاءٌ

(٥) الرَبْحَلَاتُ : جَمْعُ رَبْحَلٍ - كَقَمْطَرٍ - وَهُوَ التَّامُّ الْخَلْقُ مِنَ النَّاسِ وَالْأَبْلِ ،
 وَيَقُولُونَ : جَارِيَةٌ رَبْحَلَةٌ ، إِذَا كَانَتْ طَوِيلَةً جَيِّدَةً الْخَلْقِ

(٦) الْفَرَّاسِنُ : جَمْعُ الْفَرَسِ - كَالزَّبْرِجِ - وَهُوَ مِنَ الْبَعِيرِ بِمَنْزِلَةِ الْخُفِّ مِنَ

الدَّابَّةِ (انْظُرْ > ١ ص ٥٩)

(٧) الْجَوَالِيْقُ ، وَالْجَوَالِقُ أَيْضًا : جَمْعُ جَوَالِقٍ - بَضْمُ الْجِيْمِ وَفَتْحُ اللَّامِ
 أَوْ كُسْرُهَا ، وَبِكُسْرِ الْجِيْمِ وَاللَّامِ جَمِيعًا - وَهُوَ وَعَاءٌ مِنَ الْبَلَدِ ، وَقَدْ نَصَّ فِي اللِّسَانِ
 عَلَى مُوَافَقَةِ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ حَيْثُ قَالَ : « وَلَمْ يَقُولُوا فِي جَمْعِ جَوَالِقٍ : جَوَالِقَاتٌ ،

ولا جَوَالِقَاتٍ ، وقد جاء في بعض الأسماء المذكورة ذلك مع التكسير ، نحو
بُؤَانَاتٍ فِي بُؤَانٍ ، وهو عمود ^(١) الخيمة . مع قولهم بُؤُنٌ ، وإنا جمع بالألف
والتاء في مثله مع أنه لبس قياسه لاضطرارهم إليه ؛ لعدم مجيء التكسير ، وامتناع
الجمع بالواو والنون لعدم شرطه .

وقريبٌ من ذلك نحو الأرضين والعزِينَ والثَّيْبِينَ ^(٢) ، ونحو ذلك من
المؤنثات المجموعة بالواو والنون

وقد يجيء جمع لا واحد له أصلاً ، لا قياسي ولا غير قياسي ؛ كعَبَادِيدٍ
وعَبَائِيدٍ ^(٣) ، وقد مضى القول في أكثر ذلك مبسوطاً في شرح الكافية في باب الجمع ،
فليرجع إليه .

« قَالَ وَقَدْ يُجْمَعُ الْجَمْعُ نَحْوُ أَكَالِبٍ وَأَنَائِمٍ وَجَمَائِلٍ وَجَمَالَاتٍ وَكَلَابَاتٍ
وَبُيُوتَاتٍ وَحُمُرَاتٍ وَجُزُرَاتٍ » جمع الجمع

أقول : اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس مطرد ، كما قال سيدبويه وغيره ،
سواء كسّرت أوصحّحته ، كأكالب وبُيُوتَاتٍ ، بل يقال فيما قالوا ولا يتجاوز ،
فلو قلت أفلسَاتٍ وأذِلِّيَّاتٍ في أفلس وأدل لم يحجز ، وكذلك أسماء الأجناس
كالتمر والشعير لا تجمع قياساً ، وكذا المصدر لأنه أيضاً اسم جنس ، فلا يقال الشُّتْمُومُ
والنُّصُورُ في الشتم والنصر ، بل يقتصر على ما سمع كالأشغال والحلوم والعقول ،
وكذا لا يقال الأبرار في جمع الأبرِّ ، بل يقتصر في جميع ذلك على المسموع ، إلا أن
يظطر شاعر فيجمع الجمع ، قال :

لأنهم قد كسروه فقالوا : جواليق » اه وفي القاموس أنهم جمعوه بالألف والتاء
فقالوا : جوالقات ،

(١) انظر (ص ١٢٧ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ١١٥ ، ١١٦ من هذا الجزء)

(٣) انظر (ص ١٢٨ ص ٢٦٨ ثم ص ٧٨ من هذا الجزء)

٦٩ — * بِأَعْيُنَاتٍ لَمْ يَخَالِطْهَا الْقَدَى * (١)

وقد سمع في أفعال وأفعالة كثيرا ، كالأيدى والأيدى والأوطب والأوطب (٢) والأسقية والأساقى (٣) ، مشبه بالأجدل والأجادل (٤) والأنملة والأنمل ، وقالوا : الأقوال والأقويل ، والأسورة والأسورة ، (٥) والأنعام والأنعيم (٦) وقالوا في الصحيح : أعطيات (٧) وأسقيات كأنملات ، وجمعوا

(١) لم نقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ولا على سابق له أولاخو عليه . والأعينات : جمع أعين ، وهو جمع عين . والقذى : ما يسقط في العين أو غيرها من الوسخ . والفعل قذى من باب فرح .

(٢) الأوطب : جمع وطب - كفلس - وهو وعاء اللبن من جلد الخنزير فما فوقه ، وجمع الأوطب الأوطب ، وقد أنشد سيويه :

* تُحَابُ مِنْهَا سِتَّةُ الْأَوَاطِبِ *

(٣) الأسقية : جمع سقاء ، وهو جلد السخلة إذا أجذعت (انظر ص ٥٢ من هذا الجزء) والأساقى جمع الجمع ، وقد جمع على أسقيات أيضا كأعطيات ، (٤) الأجدل : الصقر ، وأصله من الجدل الذي هو الشدة ثم سمي به

قال الشاعر

كَأَنَّ بَنِي الدَّعْمَاءِ إِذْ لِحَقُوا بِنَا فِرَاحَ الْقَطَا لَا قَيْنَ أَجْدَلٍ بَازِيَا
(٥) الأسورة : جمع سوار - بضم السين وكسر ها - وهو حلقة من الذهب أو الفضة تلبسها النساء في سواعدهن ، والأساور جمع الجمع ، قال تعالى : (يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ) . وقد يقولون : أسورة ، بزيادة التاء لتأكيد الجمع ، وقرئ (فَلَوْلَا أَلْقَى عَلَيْهِ أَسَاوِرَةً مِنْ ذَهَبٍ) . وانظر (ص ١٢٧ من هذا الجزء)

(٦) الأنعام : جمع نعم ، وهو الابل والشاء ، ويقال : هو خاص بالابل (٧) الأعطيات : جمع عطية ، وهو جمع عطاء بالمد والقصر ، والعطاء : الشيء المعطى ، ومنه أعطيات الخند لأرزاقهم ، والعطية بمعنى العطاء ، وجمعها عطايا (ج ٢ - ١٤)

أيضاً فعَلاً على فعائل كجبال وجائل وشمائل ، وصحوة ككِلَابَات ورجالات
وجمالات ، وقالوا في فعول نحو بَيُوتَات ، وفي فعُل نحو جُزُرَات ^(١) ومُحَرَّات
وطُرُقَات ، وفي فعُل نحو عُوذَات ^(٢) ودُورَات جمع عائد ودار ، وإنما جمع
الجمع بالالف والتاء لأن المكسر مؤنث ، وقالوا في فعَلَان فعالين كمَصَارِين
وحشَاشِينَ جمع مُصَرَّان جمع مَصِير وجمع حُشَّان جمع ^(٣) حُشٍّ ؛ فهو كسلطان
وسلاطين ، ولا يقاس على شيء من ذلك

قال : « التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ يُغْتَفَرُ فِي الْوَقْفِ مُطْلَقاً ، وَفِي الْمَدْغَمِ قَبْلَهُ
الساكنين التَّقَاءُ
لَيْنٌ فِي كَلِمَةٍ نَحْوُ خُوَيْصَّةٍ وَالضَّالِّينَ وَتَمُودَ الثَّوْبِ ، وَفِي نَحْوِ مِمٍّ وَقَافٍ
وَعَيْنٍ مِمَّا بُنِيَ لِإِدْمِ التَّرَكِيبِ ، وَقَفْماً وَوَصْلاً ، وَفِي نَحْوِ أَحْسَنٍ عِنْدَكَ
وَآيْمُنُ اللَّهِ يَمِينُكَ ؛ إِلَّا لَتَبَّاسٍ ، وَفِي نَحْوِ لَا هَا اللَّهُ وَإِىَ اللَّهِ جَائِزٌ ، وَحَلَقَتَا
الْبِطَانُ شَادٌّ »

أقول : اعلم أن الحرفين الساكنين إذا كان أولهما [حرفاً] صحيحاً لا يمكن
التقاؤهما إلا مع إتيانك بكسرة مُخْتَلَسَةٍ غير مُشْبَعَةٍ على الأول منهما ، فيحسب
المستمع أن الساكنين التقيا ، ويشاركه في هذا الوهم المتكلم أيضاً ؛ فإذا تَقَطَّنَ
كل منهما علم أن على الأول منهما كسرة خفيفة ، نحو بَكْرٌ بَشْرٌ بُسْرٌ ،
حركت عين الثلاثة بكسرة خفيفة ، وإلا استحال أن تأتي بعدها بالراء
الساكنة ، وإنما تحس بذلك وتنفطنه بعد تثبتك وتأنقك فيما تتكلم به ، وإذا

(١) الجزرات : جمع جزر - بضم أوله وثانيه - وهو جمع جزور ، وهو
البعير المجزور ، ويقال : هو خاص بالناقة المجزورة ، وقد جمع الجزور على
جزائر أيضاً

(٢) العوذات : جمع عوذ ، وهو جمع عائد (انظر ص ١٨٢ من هذا الجزء)

(٣) انظر (ص ٩٥ من هذا الجزء)

خَلِّيتَ نَفْسَكَ وَسَجَّيْتَهَا وَجَدْتَ مِنْهَا أَنَّهُ لَا تَأْتِجِيءُ فِي النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ الثَّانِي
الْمُسْتَحِيلِ مَجْمُوعُهُ بَعْدَ السَّاكِنِ الْأَوَّلِ مِنْ بَيْنِ الْحَرَكَاتِ إِلَّا إِلَى الْكُسْرَةِ ، وَإِنْ
حَصَلَ لَهَا هَذَا الْقَصُودُ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ أَيْضًا ، وَكَذَلِكَ إِذَا فُرِضَتْ أَوَّلَ كَلِمَةٍ
تَرِيدُ النُّطْقَ بِهَا سَاكِنًا ، وَذَلِكَ مِمَّا لَا يَجِيءُ فِي الْعَرَبِيَّةِ فِي ابْتِدَاءِ الْكَلَامِ إِلَّا
مَعَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ ، وَيُوجَدُ فِي الْفَارْسِيَّةِ كَقَوْلِهِمْ شَتَابَ وَسَطَامَ ؛ وَجَدْتَ مِنْ نَفْسِكَ
أَنَّكَ تَتَوَصَّلُ إِلَى النُّطْقِ بِذَلِكَ السَّاكِنِ بِهَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ فِي غَايَةِ الْخَفَاءِ ، حَتَّى
كَأَنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ حَدِيثِ النَّفْسِ ، فَلَا يَدْرِكُهَا السَّمْعُ ، ثُمَّ تَجْهَرُ بِالْحَرْفِ السَّاكِنِ
فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ، فَيَتَحَقَّقُ لَكَ أَنَّ إِزَالََةَ كَلْفَةِ النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ بِالْكَسْرِ ،
سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ السَّاكِنُ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ أَوْ فِي آخِرِهَا أَوْ فِي وَسْطِهَا ؛ مِنْ طَبِيعَةِ
النَّفْسِ وَسَجَّيْتَهَا إِذَا خَلَّيْتَهَا وَشَأْنَهَا

فَظَهَرَ لَكَ أَنَّهُمْ لَا يَسَبِّبُ كُسْرُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ ، وَلَمْ اجْتَلِبُوهَا دُونَ غَيْرِهَا ،
وَلَمْ كُسْرُوا أَوَّلَ السَّاكِنِينَ فِي نَحْوِ اضْرِبِ اضْرِبْ ، وَ (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ)
وَأَمَّا إِذَا كَانَ أَوَّلُهُمَا حَرْفَ لَيْنٍ فَانْهَ يُمْكِنُ التَّقَاوُفُ لَكِنْ مَعَ ثِقَلِ
مَا ، وَإِنَّمَا أُمْكِنَ ذَلِكَ مَعَ حُرُوفِ الْعَلَةِ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ هِيَ الرُّوَابِطُ بَيْنَ
حُرُوفِ الْكَلِمَةِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَأْخُذُ أَعْضَاءَهَا ، أَعْنَى الْحَرَكَاتِ ،
فَتَنْظِمُ بِهَا بَيْنَ الْحُرُوفِ ، وَلَوْلَاهَا لَمْ تَتَّسِقْ ، فَإِذَا كَانَتْ أَعْضَاءُهَا هِيَ الرُّوَابِطُ
وَكَانَتْ إِحْدَاهَا وَهِيَ سَاكِنَةٌ قَبْلَ سَاكِنٍ آخَرَ مَدَّدْتَهَا وَمَكْنَتَ صَوْتِكَ مِنْهَا
حَتَّى تَصِيرَ ذَاتُ أَجْزَاءٍ ؛ فَتَتَوَصَّلُ بِجُزْئِهَا الْأَخِيرِ إِلَى رَبْطِهَا بِالسَّاكِنِ الَّذِي
بَعْدَهَا ، وَلِذَلِكَ وَجِبَ الْمَدُّ التَّامُ فِي أَوَّلِ مِثْلِ هَذَيْنِ السَّاكِنِينَ ، وَيَقِلُّ الْمَدُّ فِي
حُرُوفِ اللَّيْنِ إِذَا كَانَتْ حَرَكَةٌ مَاقْبَلَهَا مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا ، نَحْوُ قَوْلٍ وَبَيْعٍ ، بِخِلَافِ
مَا إِذَا كَانَ مَاقْبَلُهَا مِنَ الْحَرَكَاتِ مِنْ جِنْسِهَا ، نَحْوُ قَوْلٍ وَبَيْعٍ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ فِي
نَحْوِ قَوْلِ الْمَضْمُومِ قَافَهُ تَهْيِئًا بَعْدَ النُّطْقِ بِالْقَافِ لِلْوَاوِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الضَّمَّةَ بَعْضُ

الواو ، فيسهل عليك الحجيء بعد الضمة بالواو كاملة لأنه لم يخالطها إذن نوع آخر من المد كما خالطها في نحو قول المفتوح قافه ، فإنك إذن تهيمات فيه بعد القاف للمد الألفي : أى الفتحة ، ثم انتقلت في الحال إلى المد الواوى شائبا شيئا من المد الأول بالمد الثانى ، وميل كل واحد من المدين إلى جانب غير جانب الآخر ، فلا جرم لم تتمكن من إشباع المد الواوى تمام التمكن

فإذا تقرر هذا فاعلم أن أول مثل هذين الساكنين إذا كان ألفا فالأمر أخف لكثرة المد الذى فى الألف ؛ إذ هو مد فقط ، فلذلك كان نحو مَادَّ وَسَادَّ أكثر من نحو تُمُودَّ الثوب ، ثم بعد ذلك إذا كان أولهما واوا أو ياء ما قبلهما من الحركات من جنسهما ، ولم يأت مثل ذلك فى الياء فى كلامهم نحو سِيرَ ، والدرجة الأخيرة أن يكون أول الساكنين واوا أو ياء قبلها فتحة لقلة المد الذى فى مثل ذلك ، ولم يأت مثل ذلك إلا فى المصغر نحو خَوْيَصَّة ، فلا تقول فى الأفعال من الَيْلَل (١) والود : أَيْلَّ وأوَدَّ ، بحذف حركة اللام الأولى كما فى أَصَيَّم ، بل تنقل حركة أول الساكنين عند قصد الإدغام إلى الواو والياء ، نحو أَيْلَّ وأوَدَّ (١) ، لقلة المد الذى فيهما ، كما فعلت فى نحو أشد وأمر ، وإنما اختص ياء التصغير بعدم جواز نقل حركة ما بعده إليه عند قصد الإدغام لوضعهم له ساكنا ولزومه للسكون

هذا ، ومع المد الذى فى حروف اللين يشترط فى الساكن الثانى أحد الشرطين : أحدهما : أن يكون مدغما بشرط أن يكون المدغم والمدغم فيه معا من كلمة حرف المد ، وذلك أنه إذا كان مدغما فى متحرك فهو فى حكم المتحرك ، وذلك لشدة التصاقه به فإن اللسان يرتفع بالمدغم والمدغم فيه ارتفاعا واحدة ، فيصيران كأنهما حرف واحد متحرك ، وإنما اشتطنا أن يكون المدغم من كلمة

حرف المد احترازاً من نحو خَافَا اللهُ وخَافُوا اللهُ وخَافِي اللهُ فإنه يحذف حرف المد للساكنين ، وذلك لأن في التقاءهما مطلقاً وإن حصل جميع الشرائط كلفة ما ، كما ذكرنا ، فإذا كان أولهما في مكان يليق به الحذف وهو آخر الكلمة كان تخفيف الكلمة بحذفه أولى ، وإنما حذف الأول دون الثاني لضعفه ، واشترطنا كون المدغم فيه من كلمة حرف المد إذ لو لم يكن منها لكان الإدغام الذي هو شرط اغتفار اجتماع الساكنين بمعرض الزوال فلا يعتد به ، فهذا لا تقول في النون الخفيفة في المثني ^(١) اضْرِبَانْ نِعْمَانْ ، بإدغام نون اضْرِبَانْ في نون نِعْمَانْ ، وجاز في « ها الله » في أحد الوجوه اجتماع الساكنين وإن لم يكن المدغم من كلمة حرف المد لما مر في شرح ^(٢) الكافية ؛ الشرط الثاني

(١) يريد أن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد الألف اسماً كانت الألف أو حرفاً ، حتى لو وقع بعدها نون يمكن إدغامها فيها ، لأن النون التي بعدها لما كانت من كلمة أخرى كان الإدغام بمعرض الزوال ، فلا يعتد به . فان قلت : إنهم اغتفروا التقاء الساكنين في المؤكد بالنون الثقيلة مضارعاً كان أو أمراً نحو لا تضربان واضربان يازيدان ، مع أن المدغم فيه ليس من كلمة حرف المد ؛ إذ الألف والنون كلمتان مستقلتان ، فالجواب : أنهم اغتفروه وإن لم يكن على حده للضرورة ، وذلك أنهم لو حذفوا الألف كما هو القياس في التقاء الساكنين لفتحوا النون ، إذ كسرهما لتشبيهها بنون المثني في وقوعها بعد الألف ، ولو فتحوا النون التبس المستند إلى الاثنين بالمستند إلى الواحد ، فليس مراد المؤلف أن النون الخفيفة تقع بعد الألف ولا تدغم في النون التي بعدها ، بل مراده أنه لا يصح وقوع الخفيفة بعد الألف ولو كان بعدها نون يمكن إدغامها فيها ، فاقصر على نفي الصورة المتوهمه

(٢) قال في شرح الكافية (ح ٢ ص ٣) : « وإذا دخلت « ها » على الله ففيه أربعة أوجه : أكثرها إثبات ألف ها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقي ساكنان : ألف ها ، واللام الأولى من « الله » ، وكان القياس حذف الألف ؛ لأن مثل ذلك إنما يغتفر في كلمة واحدة كالضالين ، أما في كلمتين ،

من الشرطين المعتبر واحد منهما في الساكن الثاني : أن يكون موقوفا عليه بالسكون ، أو مُجَرَّي مُجَرَّي الموقوف عليه ، وذلك لأن الوقف لقصد

فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله ، إلا أنه لم يحذف في الا غلب ههنا ليكون كاللتنبيه على كون ألف ها من تمام ذا ، فان « ها الله ذا » يحذف ألف ها ربما يوهم أن الهاء عوض عن همزة الله كهرقت في أرقت ، وهياك في إياك . والثانية - وهي المتوسطة في القلة والكثرة - « ها الله ذا » يحذف ألف « ها » للساكنين كما في « ذا الله » و « ما الله » ولكونها حرفا كلاهما وذا . والثالثة - وهي دون الثانية في الكثرة - : إثبات ألف ها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج ، تنبيها على أن حق ها أن يكون مع ذا بعد الله ، فكأن الهمزة لم تقع في الدرج . والرابعة حكاه أبو علي - وهي أقل الجميع - : ها لله ، يحذف همزة الوصل وفتح ألف ها للساكنين بعد قلبها همزة كما في الضالين ودأبة ، قال الخليل : ذا من جملة جواب القسم ، وهو خبر مبتدأ محذوف : أي الأمر ذا ، أو فاعل : أي ليكون ذا ، أولا يكون ذا ، والجواب الذي يأتي بعد نفيا أو إثباتا نحو ها الله ذا لا أفعلن أو لا أفعل بدل من الأول ، ولا يقاس عليه ، فلا يقال : ها الله أخوك : أي لا أنا أخوك ونحوه وقال الأَخفش : ذا من تمام القسم : إما صفة لله : أي الله الحاضر الناظر ، أو مبتدأ محذوف الخبر : أي ذا قسمي ، فبعد هذا : إما أن يجيء الجواب أو يحذف مع القرينة « اه

هذا ما يتعلق بلفظ هذه الكلمة من حيث النطق بها وإعرابها ، فأما ما يتعلق بها من حيث المعنى فقد ذكر المؤلف في شرح الكافية (٢ ص ٣١١ ، ٣١٢) أن معناها القسم ، ثم اختلفوا في هذه الهاء

قال ما نصه : « وإذا حذف حرف القسم الأصلي : أعنى الباء : فان لم يبدل منها فالتحتمار النصب بفعل القسم . ويختص لفظة الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض ، نحو الكعبة لا أفعلن ، والمصحف لا تين وتختص لفظة الله بتعويض « ها » أو همزة الاستفهام من الجار ، وكذا يعوض من الجار فيها قطع همزة الله في الدرج ، فكأنها حذفت للدرج ثم ردت عوضا من الحرف ، وجار الله جعل هذه الأ حرف بدلا من الواو ، ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة « الله » كالتاء ، فاذا جئت بهاء

الاستراحة ، ومشاركة الراحة تهون عليك أمر الثقل الذي كنت فيه (١)

والوقف على ضربين : إما أن يكون في نظر الواضع ، أولا
فالأول في أسماء حروف الهجاء ، وإما كانت هذه الأسماء كذلك لأن الواضع
وضعها لتعلم بها الصبيان أو من يجري مجراهم من الجهال صور مفردات حروف
الهجاء ، فسمى كل واحد منها باسم أوله ذلك الحرف ، حتى يقول الصبي : أِفْ
مثلا ، ويقف هنيئة قدر ما يميزها عن غيرها . ثم يقول : بَا ، وهكذا إلى الآخر ،
فلا ترى ساكنين ملتقيين في هذه الأسماء إلا وأولهما حرف لين ، نحو جِيمْ

التنبيه بدلا فلا بد أن تجي بلفظة « ذا » بعد المقسم به ، نحو لاها الله ذا ، وإي
ها الله ذا ، وقوله :

تَعَلَّمْنَ هَا لَعَمْرُ اللَّهِ دَا قَسَمًا [فَأَقْصِدْ بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَسْلِكُ]
والظاهر أن حرف التنبيه من تمام اسم الإشارة . . . قدم على لفظ المقسم به
عند حذف الحرف ليكون عوضا منه » اهـ

(١) قد علل هذا العلامة ابن يعيش في شرحه على المفصل (ص ٩٠ ص ١٢٠)
فقال : « وإما سد الوقف مسد الحركة لأن الوقف على الحرف يمكن جرس ذلك
الحرف ويوفر الصوت فيصير توفير الصوت عليه بمنزلة الحركة له ، ألا ترى أنك
إذا قلت : عمرو ، ووقفت عليه ، وجدت للراء من التكرار وتوفير الصوت ما ليس
لها إذا وصلتها بغيره ؟ وذلك أن تحريك الحرف يقلقله قبل التمام ويجتذبه إلى
جرس الحرف الذي منه حر كته ، ويؤيد عندك ذلك أن حروف القلقلة وهي
القاف والجيم والطاء والباء والذال لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت ، وذلك لشدة
الحفل والضغط ، وذلك نحو : الحق ، وذهب ، واخلط ، وأخرج ، ونحو الزاي
والذال والطاء ، والصاد ، فبعض العرب أشد تصويتا ، فجميع هذه لا تستطيع
الوقوف عليها إلا بصوت ، فمتى أدرجتها وحر كتها زال ذلك الصوت ، لأن
أخذك في صوت آخر وحرف سوى المذكور يشغلك عن إتباع الحرف الأول
صوتا ، فبان لك بما ذكرته أن الحرف الموقوف عليه أتم صوتا وأقوى جرسا
من المتحرك ، فسد ذلك مسد الحركة ، فجاز اجتماعه مع ساكن قبله » اهـ

دالٌ نُونٌ ، وكذا الأصوات ، نحو قُوسٌ ^(١) ، وطِخٌ ^(٢) ، الوقف فيها وضعى ، لأنها لم توضع لقصد التركيب كما مضى فى بابها ^(٣)

(١) قوس : اسم صوت يزجر به السكاب ليمتد ، فيقال له : قوس قوس ، وهو مبنى على السكون ، فإذا دعوته ليقبل قلت : قس قس ، وقد اشتقوا من ذلك فعلا فقالوا : قوقس الرجل ، إذا أشلى كلبه : أى دعاه أو أغراه

(٢) طيخ : حكاية صوت الضحك ، وهو اسم صوت ، والذي ذكره صاحب اللسان والقاموس أنه مبنى على الكسر ، وكذلك ذكر المؤلف نفسه فى شرح الكافية (٢٠ ص ٧٧) حيث قال : « من الأصوات التى هى حكاية عن أصوات الانسان أو العجماوات أو الجمادات » طيخ » وهو حكاية صوت الضاحك ، وعيظ حكاية صوت الفتيان إذا تصايحوا فى اللعب ، وغاق - بكسر القاف - وقد ينون ، وهو صوت الغراب . . . وشيب صوت مشافر الابل عند الشرب . كلها مكسورة الأواخر « اه ، فعلم من هذا أنه قد خالف هنا ما ذكره هناك وما هو نقل علماء اللغة

(٣) الذى مضى هو قوله فى (٢٠ ص ٧٥) : « اعلم أن الألفاظ التى تسميها النحاة أصواتا على ثلاثة أقسام : أحدها حكاية صوت صادر إما عن الحيوانات العجم كغاق (حكاية صوت الغراب) أو عن الجمادات كطق (حكاية صوت حجر وقع على آخر) وشرط الحكاية أن تكون مثل المحكى ، وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة ، وليس المحكى كذلك لأنه شبه المركب من الحروف وليس مركباً منها ، إذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف إحسان الانسان ، لكنهم لما احتاجوا إلى إيراد أصواتها التى هى شبه المركب من الحروف فى أثناء كلامهم أعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة ، لأنه يتعسر عليهم أو يتعذر مثل تلك الأجراس الصادرة منها ، كما أنها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانس ، إلا فى النادر كما فى البغاء ، فأخرجوها على أدنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين ، أعنى الحكاية والمحكى ، قضاء لحق الحكاية : أى كونها كالمحكى سواء ، فصار الواقع فى كلامهم كالحكاية عن تلك الأصوات . وثانيها أصوات خارجة

والثانى أن لا يكون الوقف بنظر الواضع ، بل يطرأ ذلك فى حال الاستعمال

عن فم الانسان غير موضوعة وضعا ، بل دالة طبعاً على معان فى أنفسهم ، كأف وتنف ، فان المتكره لشيء يخرج من صدره صوتاً شبيهاً بلفظ أف ، ومن يترق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بتنف ، وكذلك آه للمتوجع أو المتعجب ، فهذه وشبهها أصوات صادرة منهم طبعاً كآح لذى السعال ، إلا أنهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم إليها ، نسقوها نسق كلامهم وحر كوها تحريكه وجعلوها لغات مختلفة . . . ، وثالثها أصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شيء : إما المجيء كألفاظ الدعاء ، نحو جوت ، وقوس ، ونحوها ، وإما الذهاب كهلا ، وهج ، وهجا ، ونحوها ، وإما أمر آخر ، كسأ للشرب ، وهدهع للتسكين ، وهذه الألفاظ ليست مما يخاطب به هذه الحيوانات العجم حتى يقال : إنها أوامر أو نواه ، كما ذهب إليه بعضهم ، لأنها لا تصلح لكونها مخاطبة ، لعدم فهمها للكلام ، كما قال الله تعالى : (كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً) بل كأن أصلها أن الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من هذه الأفعال فيصوت لها : إما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند إيرادها الماء وغير ذلك ، وإما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته ، ثم يحرضه مقارناً لذلك التصويت على ذلك الأمر : إما بضربه وتأديبه ، وإما بايناسه وإطعامه ، فكان الحيوان يمثل المراد منه إما رهبة من الضرب أو رغبة فى ذلك البر ، وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب أو البر إلى أن يكتفى الطالب لذلك الصوت عن الضرب أو البر ، لأنه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب أو ضده فيمثل عقيب الصوت عادة ودربة ، فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالأمر والنهي لذلك الحيوان ، وإنما وضعوا لمثل هذا الغرض صوتاً مركباً من الحروف ولم يقتصروا بساذج الصوت لأن الصوت من حيث هو هو مشتبه الأفراد ، وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على الخارج سهل ، فلما كانت الأفعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة أرادوا اختلاف العلامات الدالة عليها ، فركبوا من الحروف ، وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب

في غير أسماء حروف الهجاء والأصوات ، نحو المؤمنون ، والمؤمنات ، والقوت ،
واليت ، وكذا الأسماء الممدودة نحو زيد ثمود سعيده عماد ، وذلك أن الواضع
وضعها لينطق بها مركبة تركيب إعراب فيقف عليها المستعمل إما مع تركيبها مع
عاملها نحو جاني المؤمنون أولاً مع تركيبها معه نحو ثمود وزيد

والأسماء التي وضعها الواضع لتستعمل مركبة في الكلام على ضربين : أحدها
ما علم الواضع أنه يلزمه سبب البناء في التركيب ، أعني مشابهة المبنى ، والثاني
ما علم أنه لا يلزمه ذلك

والقرء والكلب وغير ذلك » ثم قال : « وإنما بنى أسماء الأصوات لما ذكرنا
من أنها ليست في الأصل كلمات قصد استعمالها في الكلام ، فلم تكن في الأصل
منظوراً فيها إلى التركيب الذي هو مقتضى الإعراب ، وإذا وقعت مركبة جاز
أن تعرب اعتباراً بالتركيب العارض ، وهذا إذا جعلها بمعنى المصادر كماها منك
وأف لهما ، إذا قصدت ألفاظها لا معانيها ، قال جهم بن العباس :

تَرُدُّ بِحَيْهَلٍ وَعَاجٍ وَإِنَّمَا مِنْ الْعَاجِ وَالْحَيْهَلِ جُنٌّ جُنُونُهَا
وقال :

تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَشَكِّمٍ جَوَانِبُهَا مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ
وقال :

[دَعَاهُنَّ رِدْفَى فَارْعَوَيْنَ لَصَوْتَهُ] . كَمَا رُعْتَ بِالْجَوْتِ الظَّمَاءُ الصَّوَادِيَا
على الحكاية مع الالف واللام ، وتقول : زجرته بهيد (بفتح الهاء وكسرها)
وبهيد (الاول محكي والثاني معرب) ، وهذا كما تقول في الكلمات المبينة
إذا قصدت ألفاظها :

[لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتَ] إِنَّ لَوْأَ وَإِنَّ لَيْتًا عَنَاءَ

ولا يحد الله بأين ولا بأين والاعراب مع اللام أكثر من البناء
نحو من العاج والحيل - بالجر - وباسم الشيب ، لكونها علامة الاسم الذي
أصله الاعراب « اهـ

ففي الأول جوز وضع بناءً بعضه على أقل من ثلاثة نحو مَنْ وَمَاوَدَا ، وفي الثاني لم يجوز ذلك ؛ إذ الثلاثة أقل أبنية المعرب ،

وأما أسماء حروف الهجاء والأصوات فما لم يقصد بوضعها وقوعها مركبة ، فلهذا جوز أيضاً وضع بعضها على أقل من ثلاثة ، نحو بَاتَا ثَا وَصَهَ وَسَأُ (١) ؛ إذ ليست في نظره مركبة ، فلا تكون في نظره معربة ،

وأما إن كان أول الساكنين من غير حروف اللين ، ولا يكون إذن سكون ثانيهما إلا للوقف في حال الاستعمال لا بنظر الواضع ؛ فلا بد من تحريك الأول منهما بكسرة مختلصة خفيفة كما ذكرنا ، حتى يمكن النطق بالثاني ساكناً ، نحو عَمَرٌ وَبَكْرٌ وَبَشَرٌ ، وإنما جَوَزَ هذا الشبيه بالتقاء الساكنين لما قلنا إن الوقف لطاب استراحة ؛ فيحتمل معه أدنى ثقل ، ولما استحال اجتماعهما إلا مع تحريك الأول وإن كان بحركة خفيفة اختار بعض العرب نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن الأول على التحريك بالكسرة الخفيفة التي اقتضاها الطبع كما ذكرنا ، لفائدتين : إحداهما : دفع الضرورة من غير اجتلاب حركة أجنبية ، والثانية إبقاء دليل الإعراب لكن فيما اختاره ضعفاً من جهة دوران الإعراب على وسط الكلمة فلذلك اجتنبه أكثر العرب

قوله « يغتفر في الوقف مطلقاً » أي : سواء كان أولهما حرف لين كالمؤمنون والمؤمنين والمؤمنات ، أولاً نحو بكر عمرو ، وقد عرفت أن الثاني ليس فيه التقاء الساكنين حقيقة ، إذ هو مستحيل فيما أولهما فيه حرف صحيح قوله « وفي المدغم قبله لين في كلمة » احتراز من نحو (قَالُوا أَطِيعْنَا) وخافى الله ، وخافا الله

(١) سأ : اسم يزجر به الحمار ليحتبس ، أو ليمضى ، أو يدعى به ليشرب ، وفي المثل « قرب الحمار من الردهة ولا تقل لهساً » والردهة : نقرة في الصخرة يستتقع فيها الماء

قوله « خَوِيَصَّة » تصغير خاصة

قوله « تَمُودُ الثوب » فعل مالم يسم فاعله من « تَمَادَذْنَا الثوب » أى : مده

بعضنا من بعض

قوله « نَحْوِ مِمْ قَافِ عَيْن » يعنى به التقاء سا كنين سكونُ ثانيهما لعدم موجب الإعراب ، سواء كانت الكلمة من أسماء حروف التهجى كقف لام ميم ؛ أو من غيرها ، كمرصاد تَمُودُ عَمِيدُ ، وسواء كان الحرف الأول حرف لين كما ذكرنا ، أولا كعمرو بكر ، وقد ذكرنا أن هذا الأخير شبيهه بالتقاء السا كنين وليس به فى التحقيق ، وإنما جاز التقاء السا كنين فى مثل هذا لكون الكلمات جُرْأَة مجرى الموقوف عليه كما يجىء وإن لم تكن موقوفاً عليها
قوله « وقفا » كما إذا وقفت على ص فى كَهَيَعِيصَ

قوله « وصلا » كما تصل عين بصاد فى هذه الفاتحة ؛ فسكون أو آخرها ليس لأنها كانت متحركة ثم قطعت حركتها لأجل الوقف ؛ بل لكونها مبنية على السكون ، وقال جار الله ^(١) : هى معرفة ، لكنها لم تعرب لعرىها عن سبب

(١) قال جار الله الزمخشري فى تفسير سورة البقرة من الكشف (ح ١ ص ٩)
فان قلت : من أي قبيل هى (يريد الألفاظ التى يتهجى بها) من الاسماء : أمعربة أم مبنية ؟ قلت : بل هى أسماء معربة ، وإنما سكنت سكون زيد وعمرو وغيرها من الاسماء حيث لا يسمها إعراب لفقد مقتضيه وموجبه ، والدليل على أن سكونها وقف وليس ببناء أنها لو بنيت لحذى بها حذو كيف ، وأين ، وهؤلاء ولم يقل : ص ق ن مجموعا فيها بين السا كنين « اه ، وقد حقق العلامة البيضاوى مراد جار الله من هذه العبارة بأوجز لفظ فقال : « وهى (أى : أسماء حروف التهجى) ما لم تلها العوامل موقوفة خالية عن الاعراب ، لفقد موجبه ومقتضيه ، لكنها قابلة إياه معرضة له ، إذ لم تناسب مبنى الاصل ، ولذلك قيل : « ص » و « ق » مجموعاً فيهما بين سا كنين ، ولم تعامل معاملة أين وهؤلاء « اه
ومن هنا تعلم أن ادعاء المؤلف الاضطراب والتناقض فى عبارة جار الله غير

الإعراب ، وهذا منه عجيب ، كيف يكون الاسم معرباً بلا مقتضى للإعراب ؟

صحيح ، لأن معنى قول جار الله « إنها معربة » هو أنها ليست مبنية بل هي مهيأة للإعراب ومعدة له وتقبله لعدم وجود مقتضى البناء ، ومعنى قوله « لكنها لم تعرب لغيرها عن سبب الأعراب » هو أنها في حال عدم تركيبها لم تعرب بالفعل ، وذلك لا غبار عليه ، لأن كل الأسماء قبل تركيبها لا يجرى عليها الأعراب بالفعل وإن كانت بعرضة أن يجرى عليها ، واستمع لأبي حيان حيث يقول : « الأسماء المتمكنة قبل التركيب كحروف الهجاء المسرودة : اب ت ث ، وأسماء العدد ، نحو واحد اثنان ثلاثة أربعة ، فيها للنحاة ثلاثة أقوال : فاختار ابن مالك رحمه الله أنها مبنية على السكون لشبهها بالحروف في كونها غير عاملة ولا معمولة ، وهذا عنده يسمى بالشبه الاهالى . وذهب غيره إلى أنها ليست معربة لعدم تركيبها مع العامل ، ولا مبنية لسكون آخرها في حالة الوصل وما قبله ساكن ، وليس في المبنيات ما هو كذلك . وذهب بعضهم إلى أنها معربة ، يعنى حكماً لا لفظاً ، والمراد به قابلية الأعراب وأنه بالقوة كذلك ، ولولاه لم يعمل فتى لتحركه وانفتاح ما قبله . وهذا الخلاف مبنى على اختلافهم في تفسير المعرب والمبنى ؛ فان فسر المعرب بالمركب الذى لم يشبه مبنى الأصل شبهاً تاماً والمبنى بخلافه ، فهي مبنية ، وإن فسر بما شابهه وخلافه ولم تقل بالشبه الاهالى فهي معربة ، تنزىلاً لما هو بالقوة منزلة ما هو بالفعل ، وإن قلنا : المعرب ما سلم من الشبه وتركب مع العامل والمبنى ما شابهه ، فهي واسطة ، وللناس فيما يعشقون مذاهب ، فالخلاف لفظي ، والأمر فيه سهل ، وكلام الكشاف مبنى على الثانى (من تفسيرات المعرب والمبنى) وكلام البيضاوى محتمل له ولما بعده وإن كان الأول أظهر ، ثم إنه قيل : إن المحققين حصروا سبب بناء الأسماء فى مناسبة مالا تمكن له أصلاً (يريد شبه الحرف) ، وسموا الأسماء الخالية عنها معربة ، وجعلوا سكون أعجازها قبل التركيب وقفاً لا بناءً ، واستدلوا على ذلك بأن العرب جوزت فى الأسماء قبل التركيب التقاء الساكنين كما فى الوقف فقالوا زيد ، عمرو ، ص ، ق ، ولو كان سكونها بناءً لما جمعوا بينهما كما فى سائر الأسماء المبنية نحو كيف وأخواتها . لا يقال : ربما عدت الأسماء ساكنة الأعجاز متصلاً ببعضها ببعض فلا يكون سكونها وقفاً بل بناءً ، لأننا نقول :

وإنما قلنا إنها لم تكن متحركة بحركة لأن الحركة إما إعرابية وكيف تثبت الحركة الإعرابية من دون سبب الإعراب الذي هو التركيب مع العامل ؟ وإما بنائية ، ولا يجوز ؛ لأن بناء ما لم يثبت فيه سبب الإعراب أقوى من بناء ما عرض فيه مانع من الإعراب ، فينبغي أن يكون أقوى وجهي البناء على أصل البناء ، وهو السكون ؛ لأن أصل الإعراب الحركة ، وأصل البناء السكون ، ثم نقول : إن [مثل] هذه الكلمات سواء كانت من أسماء حروف المجاء أو من أسماء العدد كواحد اثنان ثلاثة ، أو من غيرها كزيد عمرو بكر ، وإن اتصل بعضها ببعض في اللفظ ؛ إلا أن آخر كل واحد منها في حكم الموقوف عليه ، وإنما وجب ذلك فيها لأن كل كلمة منها مقطوعة عما بعدها من حيث المعنى ، وإن كانت في اللفظ متصلة به ، والدليل على كون كل واحدة في حكم الموقوف عليه إثبات ألف الوصل في اثنان إذا عدت ألفاظ العدد ، وقلبُ تاء أربعة وثلاثة هاء ، نحو واحد اثنان ثلاثة أربعة ، اتفاقاً منهم ، وألف الوصل تسقط في الدرج ولا ينقلب التاء هاء إلا في الوقف ؛ فهذه أسماء مبنية على السكون أجريت عليها حكم الوقف ، كما يوقف على كمّ ومنّ وسائر الكلم المبنية على السكون ؛ فيجوز في آخر كل واحدة منها حكم الوقف ؛ لعدم تعلق شيء منها بما بعده ، كما أنه لما لم يتعلق نحو قوله تعالى : (بسم الله الرحمن الرحيم) بما بعده من أول السورة كقوله تعالى : (قل هو الله أحد) وقفت على الرحيم ، لكن لاتسكت على كل واحدة كما هو حق الوقف في آخر الكلام التام ؛ لأن ذلك إنما هو للاستراحة بعد التعب ، ولاتعب ههنا بالتلفظ بكل كلمة ، فمن حيث تجزئ أواخرها مجزئ

هي قبل التركيب في حكم الوقف سواء كانت متفصلة أو متواصلة ؛ إذ ليس فيها قبل ما يوجب الوصلة ، فالمتواصلة منها في نية الوقف فتكون ساكنة ، بخلاف كيف وأين ، وحيث ، وجير ، إذا عدت وصلاً ، فإن حركتها لكونها لازمة لاتزول إلا بوجود الوقف حقيقة » اهـ

الموقوف عليه قلبت التاء في ثلاثة أربعة هاء ، ومن حيث وصلتها بما بعدها ولم تقف عليها نقلت حركة همزة أربعة إلى الهاء ، على ما حكى سيديويه ، كما ينقل في نحو مسألة ، وقد أفصح ، ومثله قول الشاعر :

٧٠ — أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَأَخْرَفٍ تَخُطُّ رِجَالِي بِحِطٍّ مُخْتَلِفٍ
* تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامٌ أَلِفٌ ^(١)

بنقل حركة همزة ألف إلى ميم لام ، ونقل المبرد عن المازني منع نقل حركة الهمزة في ثلاثة أربعة إلى الهاء ، وسيديويه أوثق من أن تُرَدَّ روايته ^(٢) عن العرب ، ولا سيما إذا لم يمنعها القياس ، وفرق سيديويه بين ما سكونه بنظر الواضع كأسماء حروف التهجي وبين ما سكونه يعرض عند قصد التعديد نحو واحد اثنان ثلاثة ، وزيد عمرو بكر ، فقال : ما أصله الإعراب جازأن يُشَمَّ فيه الرفع ؛ فيقال واحد اثنان ، بإشمام الرفع [وإنما أشم الرفع] دون غيره لأنه أقوى الإعراب

(١) هذه الأبيات لأبي النجم العجلي الفضل بن قدامة ، وكان لأبي النجم صديق يسميه الشراب فإذا انصرف من عنده انصرف ثملا . وزباد : هو صديق أبي النجم الذي كان يسميه . والخرف : الذي فسد عقله لكبر أو نحوه ، وهو صفة مشبهة ، وبابه فرح . وتخط : تعلم ، ومعنى الأبيات أنه خرج من عند صديقه يترنح فتخط رجلاه خطا كالألف تارة وكاللام تارة أخرى ، يريد أنه لا يمشي على استقامة . والاستشهاد بالبيت على أنه نقل حركة همزة ألف إلى ميم لام كما نقلت حركة همزة أربعة إلى الهاء في قولك ثلاثة أربعة حين تصل الثلاثة بما بعدها . وهذا البيت من شواهد سيديويه (> ٢ ص ٣٤)

(٢) قال سيديويه رحمه الله (> ٢ ص ٣٤) : « وزعم من يوثق به أنه سمع من العرب من يقول : ثلاثة أربعة ، طرح همزة أربعة على الهاء ففتحها ولم يحولها تاء ، لأنه جعلها ساكنة والساكن لا يتغير في الإدراج ، تقول : اضرب ، ثم تقول : اضرب زيدا » اهـ ، وبعد أن ذكر سيديويه أنه ينقل ذلك عن من يوثق به عن العرب لا محل لانسكار المبرد الذي ذكره المؤلف عنه

وأسمبقة ، وأما ألف لام ميم فلا يُشَمُّ شيء منها حركة لكونها أعرق في السكون من الأول ، إذ سكون مثلها بنظر الواضع ، ومنع الأخفش من الإشمام ، ولا وجه لمنعه مع وجه الاستحسان المذكور ، وعلى ما قاله سيبويه لا بأس بإشمام الرفع في المضاف في نحو غلام زيد إذا لم تركبه مع عامله

قوله « وفي نحو آحَسَن عندك ، وآيْمُنُ الله يمينك ؛ للالتباس » يعنى إذا دخلت همزة الاستفهام على ما أوله همزة وصل مفتوحة لم يجز حذف همزة الوصل ، وإن وقعت في الدرج ؛ لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر ؛ لأن حركتى المهمزتين متفتقتان ؛ إذ هما مفتوحتان ، وللعرب في ذلك طريقان : أ كثرهما قلب الثانية ألفا محضا ، والثانى تسهيل الثانية بين الهمزة والألف ، والأول أولى ؛ لأن حق الهمزة الثانية كان هو الحذف ؛ لوقوعها في الدرج ، والقلب أقرب إلى الحذف من التسهيل ؛ لأنه إذهاب للهمزة بالكلية كالخذف ، وقرئ في الكتاب العزيز بالوجهين ، فإذا قلبت الثانية ألفا التقى ساكنان لا على حدهما ؛ لأن الثانى ليس بمدغم فى نحو آحَسَن ولا موقوف عليه كما شرطنا ، وفى قولك « آله » وإن كان مدغما إلا أن المدغم ليس من كلمة حرف المد ، ولا المدغم فيه ، وإعما لم يحذف الألف المنقلبة من الهمزة لئلا يلزمهم ما فروا منه من التباس الاستخبار بالخبر ، وهون ذلك كون الألف أمكن فى المد من أخويه

قوله « وحلقنا البطان » يقال فى المثل : التَقَّتْ حَلَقَتَا الْبَطَانِ ؛ ^(١) إذا

(١) هذا مثل تقوله العرب إذا اشتد الكرب ، ومنه قول أوس بن حجر من قصيدته التى يمدح فيها فضالة بن كعدة ويرثيه بعد وفاته

لَيْبِكَ الشَّرْبُ وَالْمُدَامَةُ وَالْفَتَيَانُ طُرًّا وَطَامِعُ طَمَعًا
وَذَاتُ هِدِيمٍ عَارٍ نَوَاشِرُهَا تَضَمَّتْ بِالمَاءِ تَوَلَبًا جَدَعًا
وَالْحَى إِذْ حَازَرُوا الصَّبَاحَ وَإِذْ خَافُوا مُغِيرًا وَسَائِرًا نَاعًا
وَأَزْدَحَمَتْ حَلَقَتَا الْبَطَانِ بِأَقْوَامٍ وَجَاشَتْ نَفُوسُهُمْ جَزَعًا

تفارق الشر ، وذلك لأنهما لا يلتقيان إلا عند غاية هزال البعير أو فرط شد
البطان

قال : « فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ وَأَوَّلُهُمَا مَدَّةٌ حُذِفَتْ ، نَحْوُ خَفٍ وَقُلٍّ
وَبِعٍ وَتَحْشِينَ وَاعْزُوا وَارْمِي وَاعْزَنْ وَأَرْمَنْ وَيَخْشَى الْقَوْمُ وَيَغْزُوا الْجَيْشُ
وَيَرْمِي الْغَرَضَ »

أقول : كان حق قوله « وَحَلَقْنَا الْبُطَانَ شاذ » أن يكون بعد قوله
« وَيَرْمِي الْغَرَضَ » لأن حق الألف الحذف كما في « يخشى القوم » ولم تحذف
قوله « فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ » أى : إن كان التقاء الساكنين غير ذلك
المذكور ، وذلك على ضربين : إما أن يكون أولهما مدّة ، أولاً ، ونعني بالمدة
حرف لين ساكناً ، حركة ما قبله من جنسه ؛ فإن كان فلا يخلو من أن يكون
حذف المدة يؤدّي إلى لبس ، أولاً ؛ فإن أدى إليه حرك الثانى ؛ إذ المد لا يحرك
كما فى مُسَامُونَ ومُسَلِّمَانِ ، فإن النون فى الأصل ^(١) ساكن ، فلو حذفت الألف
والواو للساكنين لالتبسا بالمفرد المنصوب والمرفوع المنونين ، وكذا فى يُسَلِّمَانِ

الهدم : الأخلاق من الثياب . والنواشر : عروق ظاهر الكف . والجدع :
السبيء الغذاء . والبطان : الحزام الذى يجعل تحت بطن البعير ، وفيه حلقتان ،
فاذا التقتا فقد بلغ الشد غايته

(١) وجهه أن النون فى المثنى والجمع هى التنوين الدال على تمكن الاسم ،
والتنوين نون ساكنة ، فلما اجتمعت مع حرف المد وهوساكن أيضاً ، واجتماعهما
ههنا ليس مما يغتفر ، وتعذر حذف حرف المد لأنه مفضل إلى اللبس ، وتعذر
تحريكه لأنه نقض للغرض ؛ لأن المطلوب من المد التخفيف وتحريكه نقض
لهذا الغرض ؛ حركت النون ، والأصل فى تحريك الساكن إذا اضطر إليه أن
يكسر وفتحت النون فى الجمع للفرق بين نون المثنى ونون الجمع ، ولم يعكس
ليحصل التعادل فى المثنى بخفة الألف وثقل الكسرة ، وفى الجمع بثقل الواو
وخفة الفتحة

وَيُسَامُونَ وَتُسَامِينَ لو حذفت المدّات لالتبس الفعل بالمؤكّد بالنون الخفيفة في بدء النظر ، وإن لم يودّ الحذف إلى اللبس حذفت المدّ ، سواء كان الساكن الثاني من كلمة الأول كما في خَفَ وَقُلْ وَبِعْ ، أو كان كالجزء منها ، وذلك بكونه ضميرا مرفوعا متصلا ، نحو تَخْشَيْنَ وَتَغْزُونَ وَتَرْمِينَ ، كان أصلها تَخْشَى وَتَغْزُو وَتَرْمِي ، ^(١) فلما اتصلت الضمائر الساكنة بها سقطت اللامات للساكنين ، أو بكونه أول نوني التأكيّد المدغم أحدهما في الآخر ، نحو اغْزَنَّ وارْمَنَّ ؛ فإنه سقط فيهما الضميران لاتصال النون الساكنة بهما ، أو كان الساكن الثاني أول كلمة منفصلة كما في يَخْشَى الْقَوْمَ ، ويغزو الجيش ، ويرمى الغرض ^(٢) وإنما حذف الأول إذا كان مدة مع عدم اللبس ، وحرك هو إذا كان غيرهما نحو اضْرِبِ اضْرِبِ إلام مع مانع كما في لَمْ يَلِدْهُ ^(٣) على ما يجيء ، ولم

(١) هذا الذي ذكره مبنى على ما ذهب إليه المؤلف وقرره مرارا من أن الضمائر إنما تلحق الأفعال بعد إعلالها على ما تقتضيه أسباب الإعلال (أنظر ح ١ ص ٧٩) وسيقرر ذلك قريبا . وأما بناء على ما ذهب إليه غيره من أن الضمائر تلحق الأفعال قبل الإعلال فأصل تخشين تخشين - كعلمين - تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصار تخشائن ، حذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين ، وأوثرت هي بالحذف لأمرين : الأول أنها جزء كلمة ، والثاني أنها لام ، واللام محل التغيير والحذف . وأصل تغزون تغزؤون - كتغزؤون - استثقلت الضمة على الواو فحذفت الضمة فالتقى كنان ، فحذفت الواو الأولى للتخلص من التقاءهما . وأصل ترمين ترمين كتضربين ، استثقلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة فالتقى سا كنان ، فحذفت الياء الأولى للتخلص من التقاءهما

(٢) الغرض : الهدف الذي ينصب فيرمى بالسهم

(٣) وردت هذه الكلمة في بيت من الشعر لرجل من أزد السراة وهو :

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ أَمَّ يَلِدُهُ أَبَوَانِ

وقد مضى ذكر البيت ووجه التخفيف فيه (أنظر ح ١ ص ٤٥) وانظر

(ص ٢٣٨ من هذا الجزء)

يحذف الثاني ولم يحرك هو في جميع المواضع لأن الثاني من الساكنين هو الذي يمنع التلفظ به إذا كان الأول صحيحا ، والذي يستثقل فيه ذلك إذا كان الأول حرف لين ، وسبب الامتناع أو الاستثقال هو سكون الأول فيزال ذلك المانع : إما بحذف الأول إذا استثقل عليه الحركة ، وذلك إذا كان مدا ؛ أو بتحريكه إذا لم يكن كذلك ، وأما أول الساكنين فانك تبتدىء به قبل مجيء الثاني فلا يمنع سكونه ولا يستثقل ، وإنما استثقل تحريك المد الذي هو الواو والياء لأن المطلوب من المد التخفيف وذلك بأن سكن حرف اللين وجعل ما قبله من جنسه ليسهل النطق به ، وتحريكه نقض لهذا الغرض ، وأما الألف فلا يجيء فيه ذلك ؛ لأن تحريكه مستحيل ؛ إذ لا يبقى إذن ألفا ، وإنما حذف الواو من اغزُن والياء من ارْمَن وإن كان نون التأكيد كجزء الكلمة الأولى فيكون لو حُلِيَ مثل الضالين وتمودَّ الثوب لأنها كلمة أخرى على كل حال ، وليست بلازمة ، فتعطى من جهة اللزوم حكم بعض الكلمة

فان قيل : فلم عد في نحو اضربان كجزء الكلمة فلم يحذف الألف ؟

قلت : الغرض الفرق بين الواحد والمثنى ، كما مر في شرح الكافية

فنقول : النون من حيث لا يستثقل يمكن أن يكون له حكم جزء الكلمة ، ومن حيث هو على حرفين وليس بلازم للكلمة ليس كجزئها ، فحيث كان لهم غرض في إعطائه حكم الجزء أعطوه ذلك ، أعنى في نحو اضربان ، وحيث لم يكن لهم غرض لم يعطوه ذلك كما في اغزُن وارْمَن ، وفي تمثيل المصنف باغزُوا وارْمِي — نظرا إلى أن أصلهما اغزُوا وارْمِي فسكنت اللام استثقالا ثم حذفت لالتقاء الساكنين — نظر ؛ لأن الواو والياء فاعلان يتصلان بالفعل بعد الإعلال ، كما ذكرنا أول الكتاب^(١) في تعليل ضمة قُلْتُ وكسرة بَعْتُ ، فالحق أن يقال : الواو

والياء في اغزوا وارى إنما اتصلا باغز وارى محذوف اللام للوقف ؛ لا أنهما ثابتا اللام
اعلم أن الضمائر المرفوعة المتصلة بالجزوم والموقوف^(١) نحو اغزوا ولم يغزوا واغزوا ولم
تغزوا واغزى ولم تغزى وارىميا ولم ترميا وارموا ولم ترموا وارى ولم ترمي وارضيا
ولم ترضيا وارضوا ولم ترضوا وارضى ولم ترضى ؛ إنما تلحق الفعل بعد حذف
اللام للجزم أو الوقف ، كما لحقت في اضربا وقولوا ولم يضربا ولم يقولوا بعد الجزم
والوقف ، ثم تعود اللامات لحقوقها ، لأن الجزم والوقف معها ليسا على اللام ، ثم
تسقط اللامات مع الواو والياء لاجتماع الساكنين بعد حذف حركاتها ، ولا تسقط
مع الألف نحو اغزوا وارىميا وارضيا ولم تغزوا ولم ترميا ولم ترضيا ؛ لعدم
الساكنين ، ولم يقلب اللام ألفا في ارضيا واخشيا حملا على ترضيان واخشيان ،
على ما يبيىء في باب الإعلال

قال : « وَالْحَرَكَةُ فِي نَحْوِ خَفِ اللّٰهَ وَاخْشَوْ اللّٰهَ وَاخْشَى اللّٰهَ وَاخْشَوْنَ
وَاخْشَيْنَ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهَا ، بِخِلَافِ نَحْوِ خَافَا وَخَافَنَّ »

أقول : يعنى أن حركة الواو في اخشوا الله وحركة اللام في خف الله
عرضتا لأجل كلمة منفصلة ، وهى الله ، فلم يعتد بها ، فلم ترجع الألف المحذوفة
لأجل سكون الواو واللام ، وكذلك حركة واو اخشون وياء اخشين لأن النون
المتصلة بالضمير كالكلمة المنفصلة ، على ما قرر المصنف في آخر الكافية

فان قيل : هب أن النون كالكلمة المنفصلة عن الفعل بسبب توسط الضمير
بينهما ، أليست كالمتصلة بالضمير اتصالها باللام في خافن ؟ فلما كان حركة اللام في
خافن كالأصلية بسبب ما اتصل به : أى النون ، فلذا رجع الألف المحذوفة في
خف ، فكذا كان ينبغى أن يكون حركة الواو والياء في اخشون واخشين ،
فكان ينبغى أن ترجع اللام المحذوفة فيهما لسكون الواو والياء المتصلين بهما

(١) المراد بالموقوف المبنى وهو تعبير شائع في عبارات المتقدمين من النحاة

قلنا : بين اتصال النون بلام الكلمة وبين اتصالها بالضمير فرق ، وذلك لأن النون إذا اتصلت لفظاً بالضمير فهي غير متصلة به معنى ؛ لأنها لتأ كيد الفعل لا لتأ كيد الضمير ، وأيضاً فإن لام الكلمة عريق في الحركة فاعتدَّ بحركته العارضة ، بخلاف واو الضمير ويائه ؛ فانهما عريقان في السكون فان قلت : أليس النون في نحو اضْرَبْ بَانَ بعد الضمير ؟ فهلا حذفت الألف كما في اضْرَبِ بِالرَّجْلِ ؟

قلت : خوفاً من التباس المثني بالمفرد كما مر ، وأما حركة اللام في خافا وخافوا وخافى وخَافَنَّ فإنها مع عروضها صارت كالأصلية ، بسبب اتصال الضمير المرفوع المتصل الذى هو كجزء الفعل ، واتصالُ نون التأ كيد بنفس الفعل ، وكذا في لِيَخَافَا وَلِيَخَافُوا وَلِيَخَافَنَّ ، مع أن حركات اللام في الكلمات المذكورة وإن كانت عارضة بسبب إلحاق الضمائر والنون ، لكنها ثابتة الأقدام لأجل خروج اللام عن كونه في تقدير السكون ، كما كان في قُمَ الليل ولم يَقُمْ الليل ؛ إذ الجزم والوقف مع نون التأ كيد المتصلة بلام الكلمة زالا بالسكينة لصيرورتها معها مبنية على الحركة على ^(١) الأصح ، كما مر في شرح الكافية ، ومع اتصال

(١) هذا أحد أقوال ثلاثة في الفعل المضارع الذى اتصلت به نون التوكيد ، وحاصله أن الفعل المضارع يبني على الفتح إذا باشرتة نون التوكيد ولم يفصل بينهما فاصل ظاهر أو مقدر ، وذلك في الفعل المضارع المسند إلى اسم ظاهر أو إلى ضمير الواحد المذكور ، وعلة بنائه حينئذ تركبه مع النون كتركب خمسة عشر ، والفاصل الظاهر ألف الاثنين ، والمقدر واو الجماعة وياء المخاطبة ، والقول الثانى أن المضارع مع نون التوكيد مبنى مطلقا سواء أباشرتة النون أم لم تبشره ، وهو مبنى على فتح ظاهر مع المباشرة ، وعلى فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة مع غير المباشرة . والقول الثالث أن الفعل المضارع مع نون التوكيد معرب مطلقا ، وعلامة إعرابه النون المحذوفة لتوالى الأمثال إذا كانت النون غير مباشرة للفعل بأن فصل بينهما فاصل ملفوظ

الضائر البارزة في نحو قولاً ولم يقولوا وقولوا ولم تقولوا بلا نون
تأكيد ينتقل الجزم والوقف عن اللام إلى النون التي بعد اللام ؛ ففي الحالتين لم
يبق اللام في تقدير السكون ، فلا جرم رجعت العينات ؛ ولزوال الجزم والوقف
ثبتت اللامات في اغزُون وليغزُون واغزُوا

هذا ، وإنما لم يحذف أول الساكنين ، أعنى الألف في رمى وغزا ، عند
اتصال ألف المثني في غزُوا وَرَمَيَا وَأَعْلَيَانِ وَحُبْلَيَانِ ، بل قلبت واوا أوياء كما
رأيت ، وحرك ؛ خوفاً من التباس المثني بالمفرد ، أعنى رَمَى وَغَزَا وَأَعْلَى زَيْدٍ
وَحُبْلَى عَمْرٍو

وإنما لم ترد اللام المحذوفة في مثل رَمَتْ وَغَزَتْ وإن تحركت التاء في
غَزَتْ وَرَمَتْ لأن حركتها وإن كانت لأجل الألف التي هي كالجزء ، لكن تاء
التأنيث الفعلية عريقة السكون ، بخلاف لام قَوْمًا ، كما مر ، وأيضا حق التاء
أن تكون بعد الفاعل ، لأنها علامة تأنيثه لا علامة تأنيث الفعل ، فهي مانعة
للألف من الاتصال التام كما قلنا في اخشُونٌ واخشِينِ ، على أن بعضهم جوز
ردّ الألف في مثله ، مستشهدا بقوله

٧١ — لَهَا مَتَدَتَانِ خَطَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمْرُ^(١)

به أو مقدر ، أما مع النون المباشرة فعلمة إعرابه حركة مقدرة منع من
ظهورها حركة التمييز بين المسند إلى الواحد والمسند إلى الجماعة والمسند
إلى الواحدة.

(١) هذا بيت من قصيدة تنسب لامريء القيس بن حجر الكندي ، وهو
في وصف فرس ، وقبله قوله :

لَهَا حَافِرٌ مِثْلُ قَعْبِ الْوَلِيدِ رُكْبٌ فِيهِ وَظِيفٌ عَجِرٌ
لَهَا تُنَنُّ كَخَوَافِي الْعُقَا بِ سُوْدٍ يَفِينِ إِذَا تَزَبَّرُ
لَهَا ذَنْبٌ مِثْلُ ذَيْلِ الْعُرُوسِ تَسُدُّ بِهِ فَرْجَهَا مِنْ دُبُرٍ

« قال : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَدَّةٌ حُرْكَ ، نَحْوُ اذْهَبْ اذْهَبْ وَلَمْ أُبَلِّهِ
وَاللَّهُ وَاخْشَوْا اللَّهَ وَاخْشَى اللَّهَ ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ اخْشَوْنَ وَاخْشَيْنَ لِأَنَّهُ
كَالْمُنْفَصِلِ »

أقول : اعلم أن أول الساكنين إن لم يكن مدةً وجب تحريكه ، إلا إذا
أدّى تحريكه إلى نقض الغرض كما في لم يَلِدْهُ وانْطَلَقَ ، كما يجيء ، وإنما
وجب تحريك الأول من دون هذا المانع لأن سكونه كما ذكرنا هو المانع

القعب : قدح مقعر من خشب ، والوليد : الصبي ، يريد أن جوف حافرهما
واسع . والوظيف : مقدم الساق ، وهو من الحيوان مافوق الرسغ إلى الساق . وعجر :
غليظ ، والثني : جمع ثنية (كفرقة) ، وهي الشعرات التي في مؤخر رسغ الدابة ، ويفين : أصله
يفتن ، وتربر : تتنفس ، والمتنتان : ثنية متنة ، وهي بمعنى المتن ، وأراد جاني
ظهرها . وخطاتا : اكتبنا وارتفعنا ، وقوله « كما أكتب على ساعديه النمر »
قال ثعلب : أى فى صلابة ساعد النمر إذا اعتمد على يديه ، فكأنه قال لها جانباً
ظهر مكتزان شديداً . والاستشهاد بالبيت فى قوله « خطاتا » وهو فعل ماضٍ أصله
خطي - كرمي - ومعناه اكتب ، فأذا ألحقت به تاء التأنيث قلت خطت كما تقول
رمت ، فإن جئت بألف المثني مع تاء التأنيث فالقياس أن تقول : خطتا ، كما تقول :
رمتا ، لما قال المؤلف ، ولكن هذا الشاعر أعاد الألف التي هي لام الفعل نظراً إلى
تحريك التاء ، ولم يبال بعلاقة التاء فى السكون ، وهذا تخريج جماعة من العلماء منهم
الكسائي ، وذهب القراء إلى أن خطاتا مثني خطاة ، حذف نون الرفع كما حذف
فى نحو قول الراجز :

* يَا حَبْدًا عَيْدًا سُلَيْمَى وَالْقَمَا *

أراد « والهمان » ، وكما حذف فى قول الشاعر :

لَنَا أَعَزُّ لُبْنٌ ثَلَاثٌ فَبَعْضُهَا لِأَوْلَادِهَا ثِنْتَانِ وَمَا بَيْنَنَا عَزُّ

أراد « ثنتان » ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن النون حذف للإضافة ، وعنده
أن خطاتا مضاف إلى « كما أكتب على ساعديه النمر » وهو كلام لا معنى له ، إذ
لا يمكن تخريجه على وجه صحيح

من التافظ بالسا كن الثانى ، فيزال ذلك المانع بتحريكه ، إذ لا يؤدى التحريك إلى استئقال كما أدى إليه تحريك حرف المد على ما ذكرنا

ويستثنى من هذا الباب نون التأكيد الخفيفة فى نحو قوله :

٧٢ — لَا تَهِينِ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرَ كَعً يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ (١)
فإنه يحذف كما ذكرنا فى شرح الكافية فرقا بينها وبين التنوين (٢)

(١) هذا البيت من بحر المنسرح ، وآخر النصف الأول منه قوله : « عليك أن » وقد حذف من أوله سبب خفيف . وهو من قصيدة للأضبط بن قريع أولها :

لِكُلِّ هَمٍّ مِنَ الْهُمُومِ سَعَةٌ وَالصُّبْحُ وَالْمُسَى لَا فَلَاحَ مَعَهُ
مَا بَالُ مَنْ سَرَّهُ مُصَابُكَ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا مِنْ أَمْرِهِ وَزَعَهُ
وقبل البيت الشاهد قوله :

قَدْ يَجْمَعُ الْمَالَ غَيْرُ آكِلِهِ وَيَأْكُلُ الْمَالَ غَيْرُ مَنْ جَمَعَهُ
فَاقْبَلْ مِنَ الدَّهْرِ مَا أَتَاكَ بِهِ مِنْ قَرٍّ عَيْنًا بِعَيْشِهِ نَفَعَهُ
وَصِلْ حِبَالَ الْبَعِيدِ إِنْ وَصَلَ الْهَبْلُ وَأَقْصِ الْقَرِيبِ إِنْ قَطَعَهُ

والأضبط بن قريع جاهلى قديم ، وهو الذى أساء قومه مجاورته فانتقل عنهم إلى آخرين ففعلوا مثل ذلك فقال : أَيْنَمَا أُوْجِهْ أُلْقِ سَعْدًا ، وقال : بِكُلِّ وَادٍ بَنُو سَعْدٍ (فذهبنا لمثلين) ، والفلاح : البقاء والعيش ، وهو أيضا الفوز ، وعليه يحمل قول المؤذن « حى على الفلاح » والاستشهاد بالبيت على أن أصله « لا تهين » بنون التوكيد الخفيفة الساكنة بعد النون التى هى لام الكلمة ، فلما وقع بعدها ساكن آخر وهو لام التعريف حذفت نون التوكيد للتخلص من التقاء الساكنين

(٢) يريد أنهم قصدوا عدم تسويتها بالتنوين ، وذلك لأن التنوين لازم للاسم المتمكن فى الوصل إذا خلا عن المانع ، وهو الاضافة واللام ، بخلاف النون الخفيفة ، فانها قد تترك من الفعل بلا مانع ، فلما اضطروا إلى تحريكهما أو حذفهما - وذلك عند التقاءهما مع ساكن آخر - أجروا التنوين على الأصل فى التخلص من التقاء

ويستثنى أيضا نون لَدُنْ ، وحذفه شاذ ، ووجهه مع الشذوذ أنه كان في معرض السقوط من دون التقاء الساكنين ، نحو :

٧٣ — مِنْ لَدُنْ حَيِّمِهِ إِلَى مَنْحُورِهِ يَسْتَوْعِبُ الْبَوَّعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ (١)

فيجوز حذفه إذا وقع موقعاً يحسن حذف حرف المد فيه ، وذلك لأجل مشابهته للواء ، ولا يقاس عليه نون لم يكن ، وإن شاركه فيما قلنا : من مشابهة

الساكنين ، وهو تحريك أولهما إذا لم يكن مدة ، وأجروا النون على خلاف الأصل ، وهو حذف أول الساكنين ، مع أنها ليست مدة ، فرقا بينها وبين التنوين ، ولم يعكسوا ، لأن التنوين لازم للاسم المتمكن بخلاف النون ، والخلاصة أن التنوين إذا التقى مع ساكن آخر فلا يحذف قياساً إلا في ابن وابنة إذا كانا نعتين لعلم وكانا مضافين لعلم آخر ، وإنما حذف التنوين من الموصوف بهما لأنه قد كثر استعمالهما نعتين على هذا الوجه ، واللفظ إذا كثر استعماله طلب التخفيف فيه ، فلما اضطروا بسبب التقاء الساكنين إلى تحريك التنوين أو حذفه اختاروا حذفه طلباً للخفة ، والنون الخفيفة إذا التقت مع ساكن آخر حذفت قياساً ، قصد للفرق بينها وبين التنوين

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه ، وقد وقع في نسخ الأصل كلها على ما ترى ، والذي في سيبويه وفي شرح الشواهد للبغدادى

يَسْتَوْعِبُ الْبَوَّعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ مِنْ لَدُنْ حَيِّمِهِ إِلَى مَنْحُورِهِ

وصف بعيراً ، أو فرساً ، بطول العنق فجعله يستوعب من حبله الذى يربط به مقدار باعين فيما بين لحيمه ونحره . والبوعان : مثني بوع ، وهو مصدر بعث الشيء أبوعه بوعاً إذا ذرعه بباعك ، والجريز : الحبل . والاستشهاد بالبيت في قوله : « لَدُنْ حَيِّمِهِ » على أن أصله لدن فحذفت النون قال سيبويه . « فأما لدن فالموضع الذى هو أول الغاية ، وهو اسم يكون ظرفاً ، يدل على أنه اسم قولهم : من لدن ، وقد يحذف بعض العرب النون حتى يصير على حرفين ، قال الراجز :

« يَسْتَوْعِبُ الْبَوَّعَيْنِ . . . البيت » اهـ

الواو ، وجواز حذفه لغير الساكنين ؛ لأن حذف نون لدن للساكنين شاذ ، وما ذكرناه وجه استحسانه ، وليس بعلة موجبة

ويستثنى أيضاً تنوين العلم الموصوف بابن مضافا إلى علم كما مر في

موضعه (١)

وأما حذف التنوين للساكنين في قوله :

٧٤ — وَحَاتِمُ الطَّائِيَّ وَهَابُ الْمِثِّي (٢)

(١) المعروف من مذاهب النحاة أن كلمة « ابن » إذا وقعت بين علمين ثانيهما أبو الأول وكانت وصفا لأولهما وجب أمران : أحدهما حذف ألف ابن في الخط ، وثانيهما حذف تنوين العلم الأول إن كان منونا ؛ لكن حكى التبريزي في شرح الحماسة في هذا لغتين : الأولى حذف التنوين كالمشهور عن النحاة ، وثانيتهما جواز التنوين . قال (ح ٤ ص ٣٤ طبعة المكتبة التجارية) في شرح قول قرواش بن حوط الضبي

نُبِئْتُ أَنَّ عَقَالَ بْنَ خُوَيْلِدٍ بِنِعَافٍ ذِي عَزْمٍ وَأَنَّ الْأَعْلَمَاءَ
يَنْمِي وَعِيدُهُمَا إِلَى وَبَيْنَنَا شُمُ فَوَارِعٍ مِنْ هِضَابٍ يَرْمَرُمَا

ما نصه : « والأجود في العلم وقد وصف بالابن أو الابنة مضافين إلى علم أو ما يجري مجراه ترك التنوين فيه ، وقد نون هذا الشاعر « عقالا » ؛ وإذا قد فعل ذلك فالأجود في ابن خويلد أن يجعل بدلا ، ويجوز أن يجعل صفة على اللغة الثانية « اه ، وعلى ذلك يحمل قول الراجز :

* جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةٍ *

على أنه لغة ، وليس ضرورة كما ذكره بعض النحاة

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لامرأة تفتخر بأخوالها ، وقبلة :

* حَيْدَةُ خَالِي وَلَقِيطٌ وَعَلِي *

وحيدة ولقيط وعلي وحاتم : أعلام ، والطائي : نسبة إلى طيء على خلاف القياس .

والاستشهاد بالبيت في قوله « وحاتم الطائي » حيث حذف التنوين من حاتم

وفيا قرىء من قوله تعالى (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ) فشاذا
والأصل فى تحريك الساكن الأول الكسر ، لما ذكرنا أنه من سبجية
النفس إذا لم تستكره على حركة أخرى ، وقيل : إنما كان أصل كل ساكن
احتياج إلى تحريكه من هذا الذى نحن فيه ومن همزة الوصل الكسر لأن السكون
فى الفعل : أى الجزم ؛ أقيم مقام الكسر فى الاسم : أى الجر ، فلما احتيج إلى
حركة قائمة مقام السكون مزيلة له أقيم الكسر مقامه على سبيل التقاص ،
وقيل : إنما كسر أول الساكنين وقت الاحتياج إلى تحريكه لأنه لم يقع إلا فى
آخر الكلمة فاستحب أن يحرك بحركة لا تلبس بالحركة الإعرابية ، فكان
الكسر أولى ؛ لأنه لا يكون إعرابا إلا مع تنوين بعده أو ما يقوم مقامها من لام
وإضافة ، فإذا لم يوجد بعده تنوين ولا قائم مقامها علم أنه ليس بأعراب ، وأما
الضم والفتح فقد يكونان إعرابا بلا تنوين ، ولا شىء قائم مقامه ، نحو جاء فى أحمد ،
ورأيت أحمد ، ويضرب ولن يضرب ، فلو حرك باحدى الحركتين لالتبست
بالحركة الإعرابية

قوله « ولم أبله » أصله أبالى ، سقطت الياء بدخول الجازم ، فكثرت استعمال
« لم أبال » فطلب التخفيف ؛ فجوز جزم الكلمة بالجازم مرة أخرى ، تشبيها
لها بما لم يحذف منه شىء كيقول ويخاف ، لتحرك آخرها ، فأسقط حركة اللام ،
فسقط الألف للساكنين ، فألحق هاء السكت لأن اللام فى تقدير الحركة ، إذ
هى إنما حذفت على خلاف القياس ، فكانها ثابتة كما فى « لم يره » و « لم يحشه »
فالتقى ساكنان فكسر الأول كما هو القياس ، وأيضا فان الكسر حركته
الأصلية

وأما قوله (أَلَمْ اللَّهُ) فمن وقف على (ألم) وعدّها آية وابتدأ بالله محركا لهمزته
ضرورة ، وفيه شاهد آخر فى قوله « المني » حيث حذف النون ضرورة ، وأصله
المئين وليس هذا الاستشهاد الثانى مرادا هنا

بافتح فلا كلام فيه ، وأما من وصل ألهم بالله فانه يحرك ميم ميم بالفتح لا غير ، وهو مذهب سيبيويه ، والمسموع من كلامهم ، واختلاف في هذه الفتحة ، والأقرب كما قال جابر الله أنها فتحة همزة الله نقلت إلى ميم ، كما قلنا في ثلاثهم بعة . وقال بعضهم : هي لإزالة الساكنين ، وإنما كان الأول هو المختار لما تقدم أن أسماء حروف الهجاء إذا ركبت غير تركيب الإعراب جرى كل واحد منها مجرى الكلمة الموقوف عليها ، لعدم اتصال بعضها ببعض من حيث المعنى ، وإن اتصلت من حيث اللفظ ؛ ومن ثم قلبت تاءات نحو ثلاثة أربعة هاء ، فلما كانت ميم كالوقوف عليها ثبتت همزة الوصل في الله ؛ لأنها كالمبتدأ بها ، وإن كانت متصلة في اللفظ بميم ، فلما نقلت حركة همزة القطع إلى ما قبلها وحذفت في ثلاثهم بعة وفي قوله «لام ألف» كذلك حذفت همزة الوصل بعد نقل حركتها إلى ما قبلها لأنها صارت كهمزة القطع من حيث بقاؤها مع الوصل ؛ إلا أن حذفها مع نقل الحركة في (ألهم الله) أولى من إثباتها ، كراهة لبقاء همزة الوصل في الدرج ، بخلاف الهمزة في ثلاثهم بعة ولأم ألف ؛ فان حذفها لا يترجح على إثباتها لكونها همزة قطع ، واختار المصنف جعل حركة ميم للساكنين ، بناء على أن الكلمات المعدودة ليست أواخرها كأواخر الكلم الموقوف عليها ، فيسقط إذن همزة الوصل لكونها في الدرج ، فيلتقى الساكنان : الميم ، واللام الأولى ، فلم يكسر الميم كأخواته لأن قبله ياء وكسرة ، فلو كسرت لتوالت الأمثال ، وأيضا فيما فعلوا حصول انتفخيم في لام الله ، إذ هي تنفخ بعد الفتح والضم وترقق بعد الكسر ، والذي حمل على هذا بناؤه كما مر على أن سيكون أواخر الكلمات المعدودة ليس للوقف ؛ لأنه إنما يسكن المتحرك ، ولا حركة أصلا لهذه الكلمات ، وذهب عنه أنه يوقف على الساكن أيضا ، والحق أنها مبنية على السكون ، فجرى آخر كل واحدة منها مجرى الموقوف عليه ، كما يوقف على مَنْ وَكَمْ ونحوها ، وقلبُ التاء هاء وثبتت همزة الوصل في نحو واحد اثنان دليل الوقف ، وأجاز الأخفش الكسر أيضا في (ألهم الله) قياسا

لا سماعا ، كما هو عادته في التجرد بقياساته على كلام العرب الذي أكثره مبنى على السماع [وهذا من الأخفش] بناء على أن الحركة للسا كنين وليست للنقل ، وبه قرأ عمرو بن عبيد

قوله « وَأَخْشَوْا اللَّهَ ، وَأَخْشَى اللَّهَ » إنما لم يحذف الواو والياء لأن الأصل أن يتوصل إلى النطق بالسا كن الثاني بتحريك السا كن الأول لا بحذفه ، لأن سكونه هو المانع من النطق به ، فيرفع ذلك المانع فقط ، وذلك بالتحريك ، وإنما ينتقل إلى حذفه إذا كان مدة كما ذكرنا ، والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما ليستا بمدتين فلا يستثقل تحريكهما ، مع أنه لو حذف الواو والياء ههنا — وهما كلمتان برأسهما — لم يكن عليهما دليل ؛ لأن قبلهما فتحة ، بخلاف « اغزوا القوم » و « اغزى الجيش » فان الضمة قبل الواو والكسرة قبل الياء دليلان عليهما بعد حذفهما

قوله « ومن ثم قيل اخشون واخشين لأنه كالمنفصل » لاوجه لايراد هذا الكلام ههنا أصلا ؛ لأن السا كن الأول يحرك إذا لم يكن مدة ، وإن كان الثاني متصلا مثل الماء في « لم أبله » أو منفصلا كاخشوا الله واخشى الله أو كالمنفصل كاخشون واخشين ؛ فأى فائدة لقوله « لأنه كالمنفصل » وحكم المتصل أيضا كذلك ؟ وهذا مثل ما قال في آخر الكافية « وهما في غيرهما مع الضمير البار كالمنفصل » كأنه توهم ههنا أن حق الواو والياء في مثله الحذف كما في اغزن ، لكن لما كان النون المؤكدة التي بعد الضمة كالسكوة المنفصلة لم يحذف ، كما لم يحذف في نحو اخشوا الله واخشى الله ، وقد ذكرنا الكلام عليه هناك ، وتحريك لام التعريف الداخلة على همزة الوصل ، نحو الابن والاسم والانطلاق والاستخراج ، من باب تحريك أول السا كنين بالكسر ليتمكن النطق بالثاني في نحو قد استخرج وهل احتقر ؛ لأن همزة الوصل حركتها تستقطب في الدرج فيلتقي سا كنان : لام التعريف ،

والسا كن الذى كان بعد همزة الوصل ، وروى الكسائى عن بعض العرب جواز نقل حركة الهمزة إذا أردت حذفه فى الدرج إلى ما قبله ، فروى (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) بفتح ميم الرحيم إذا وصلته بأول الحمد ، وكذا قرىء فى الشواذ (قُمْ اللَّيْلُ) بفتح الميم ، فعلى هذا يجوز أن يكون كسرة اللام فى الابن والانطلاق منقولة عن همزة الوصل ، وكذا الضم فى نحو (قَدْ اسْتَهْزِئْ) و (قَالَتْ أُخْرِجْ) وهو ضعيف ، ولوجاز هذا لجاز (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ) وَعَنِ الَّذِينَ ؛ بفتح النونين قال « إِلَّا فِي نَحْوِ انْطَلَقَ وَلَمْ يَلِدْهُ ، وَفِي نَحْوِ رُدَّ وَلَمْ يَرُدَّ فِي تَمِيمٍ مِمَّا فُرِّمَتْ تَحْرِيكُهُ لِلتَّخْفِيفِ فَحَرَّكَ الثَّانِي ، وَقِرَاءَةُ حَفْصٍ وَيَتَقَهُ لَيْسَتْ مِنْهُ عَلَى الْأَصَحِّ »

أقول : يعنى إذا لم يكن الأول مدة حرك الأول ؛ إلا إذا حصل من تحريك الأول نقض الغرض ، وهذا فى الفعل فقط ، نحو انْطَلَقَ ، وأصله انْطَلِقْ أمر من الانطلاق ، فشبه طَلِقَ بِكَتَفٍ فى لغة تميم ، فسكن اللام ، فالتقى سا كنان ، فلو حرك الأول على ما هو حق التقاء السا كنين لكان نقضا للغرض وكذا الكلام فى لَمْ يَلِدْهُ ، قال :

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٌ (١)

واختير فتح ثانى السا كنين على الكسر الذى هو الأصل فى تحريك السا كنين لتزويه الفعل عنه ، ومن ثم تُوقى منه بنون العماد ، وأما الضم فلا يصار إليه فى دفع السا كنين لثقله ، إلا للاتباع كما فى مُنْذُ ، أو لكونه واو الجمع كما فى اخْشَوْنُ ، وقيل : إنما فتح إتباعا لحركة ما قبل السا كن الأول مع كون الفتح أخف

قوله « وَفِي نَحْوِ رُدَّ وَلَمْ يَرُدَّ فِي تَمِيمٍ » اعلم أن أهل الحجاز لا يدغمون فى

(١) قد سبق القول فى هذا البيت (ج ١ ص ٤٥) فارجع إليه هنالك ، وانظر

المضاعف الساكن لأمه للجزم أو للوقف ، نحو ارْدُدْ ولم يَرْدُدْ ؛ لأن شرط الإدغام تحريك الثاني ، وبنو تميم وكثير من غيرهم لما رأوا أن هذا الاسكان عارض للوقف أو للوقف أو للجزم وقد يتحرك وإن كانت الحركة عارضة في نحو « ارْدُدِ القوم » لم يعتدوا بهذا الاسكان ، وجعلوا الثاني كالمتحرك ، فسكنوا الأول ليدغم ، فتخف الكلمة بالإدغام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول لكان نقضا للغرض ، وقد جاء به الكتاب العزيز أيضا ، قال تعالى : (وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ) وإذا ثبت أن بعض العرب يدغم الأول في الثاني في نحو يَرْدُدُنْ مع أن تحريك الثاني مع وجود النون ممتنع فما ظنك بجواز إدغام نحو ارْدُدْ ولم يَرْدُدْ مع جواز تحريك الثاني للساكنين ؟ واتفق الجميع على ترك إدغام أَفْعِلْ تعجبا نحو أَحْبَبْ به ، لكونه غير متصرف ، وقد يحرك الثاني أيضا إذا كان آخر الكلمة المبنية ؛ إذ لو حرك الأول والساكنان متلازمان على هذا التقدير لالتبس وزن بوزن ، كما في أَمْسَ وَمُنْذَ ، فكان يشبهه فَعَلَ وفُعِلَ الساكنان العين بالمتحركها ، ويجوز أن يعمل أَيْنَ وَكَيْفَ وَحَيْثُ بمثله ، وباستئصال الحركة على حرف العلة إن لم يقلب ، ولو قلب لكان تصرفا في غير متمكن قوله : « وقراءة حفص - الخ » رد على الزمخشري ^(١) ، فانه قال : أصله

(١) لم ينفرد الزمخشري بما ذكره المؤلف ، بل هو تابع فيما ذهب إليه لجمهور النحاة ، ونحن نلخص لك ما ذهبوا إليه في توجيه قراءة حفص ، فنقول : ذهب النحاة في توجيه هذه القراءة أربعة مذاهب : أولها - وهو ما ذهب إليه الجمهور وعزاه المؤلف للزمخشري - وثانيها مذهب ذهب إليه عبد القاهر وحكاه عنه الجاربردي واختاره المصنف وذكر المؤلف أنه الحق ، وقد تكفل المؤلف ببيان هذين المذهبين ، فلادعى اللطالة في شرحهما ، والثالث - وهو مذهب ذهب إليه أبو علي الفارسي - وحاصله أن الهاء الضمير المفرد المذكر ، وأنها قد سكنت على لغة بني عقيل وكلاب ، وذلك أنهم يجوزون تسكين هاء ضمير

يَتَّقِ أُلْحَقَتْ بِهِ هَاءُ السَّكْتِ فَصَارَ تَقَّهَ كَكَتَفٍ نَخَفَ بِحَذْفِ حَرَكَةِ الْقَافِ
 كَمَا هُوَ لُغَةٌ تَمِيمٌ ، فَالتَقَى سَا كَنَانٌ ، فَحَرَكَ الثَّانِي : أَى هَاءُ السَّكْتِ ؛ لَثَلَا يَلْزَمُ
 نَقْضَ الْغَرَضِ لَوْ حَرَكَ الْأَوَّلُ ، وَفِيمَا قَالَ ارْتِكَابَ تَحْرِيكِ هَاءِ السَّكْتِ ، وَهُوَ
 بَعِيدٌ ، وَقَالَ الْمُصَنِّفُ - وَهُوَ الْحَقُّ - : بَلِ الْهَاءُ فِيهِ ضَمِيرٌ رَاجِعٌ إِلَيْهِ تَعَالَى
 فِي قَوْلِهِ (وَيَحْشُ اللَّهُ) وَكَانَ تَقَّهَ كَكَتَفٍ ، نَخَفَ بِحَذْفِ كَسْرِ الْقَافِ ، ثُمَّ
 حَذَفَ الصَّلَةَ الَّتِي بَعْدَ هَاءِ الضَّمِيرِ : أَى الْيَاءِ ؛ لِأَنَّهَا تَحْذَفُ إِذَا كَانَ الْهَاءُ بَعْدَ
 السَّاكِنِ نَحْوَ مِنْهُ وَعَنْهُ وَعَلَيْهِ ، كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الْمُضْمَرَاتِ

قَالَ : « وَالْكَسْرُ الْأَصْلُ فَإِنْ خُولِفَ فَلِمَاعَارِضٍ : كَوُجُوبِ الضَّمِّ فِي
 مِيمِ الْجَمْعِ وَمُذْ ، وَكَاخْتِيَارِ الْفَتْحِ فِي أَلَمِ اللَّهِ »

أَقُولُ : قَدْ ذَكَرْنَا لَمْ كَانَ الْكَسْرُ أَصْلًا فِي هَذَا الْبَابِ

قَوْلُهُ : « كَوُجُوبِ الضَّمِّ فِي مِيمِ الْجَمْعِ » لَيْسَ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَذَلِكَ أَنَّ مِيمَ

الْمُفْرَدِ الْمَذْكُورِ إِذَا تَحَرَّكَ مَاقْبَلُهَا ، ثُمَّ سَكَنَتِ الْقَافُ مِنْ يَتَّقَهُ عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ ، تَشْبِيهَا
 بِنَحْوِ كَتَفٍ ، فَالتَقَى سَا كَنَانٌ أَوَّلُهَا لَيْسَ مَدَّةٌ ، فَلَوْ حَرَكَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا عَلَى الْقَاعِدَةِ
 لَكَانَ تَقْضًا لِلْغَرَضِ ؛ فَلِذَلِكَ حَرَكَ الثَّانِي ؛ فَعَلِيَ هَذَا جَازَأَنْ تَكُونَ قِرَاءَةُ حَفْصٍ
 مِنْهُ ، وَالرَّابِعُ أَنَّ الْهَاءَ هَاءُ الضَّمِيرِ وَأَنَّ الْقَافَ سَكَنَتْ لَا لِلتَّشْبِيهِ بِنَحْوِ كَتَفٍ
 فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ ، بَلْ لَتَسْلِيطِ الْجَازِمِ عَلَيْهَا ، كَمَا سَكَنَتِ اللَّامُ فِي « لَمْ أَبْلَه » ، وَكَأَنَّ
 سَكَنَتِ الْقَافُ فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ :

وَمَنْ يَتَّقِ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ وَرَزَقُ اللَّهِ مُؤْتَابٌ وَغَادِي

وَعَلَى هَذَا لَا تَكُونُ قِرَاءَةُ حَفْصٍ مِنْ بَابِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، كَمَا أَنَّهَا لَيْسَتْ
 كَذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ تَبَعًا لِعَبْدِ الْقَاهِرِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا
 الْمَذْهَبِ الْآخِرِ وَبَيْنَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ أَنَّ الْقَافَ سَكَنَتْ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ
 تَخْفِيفًا تَشْبِيهَا لَهُ بِنَحْوِ كَتَفٍ ، وَعَلَى الْمَذْهَبِ الْآخِرِ سَكَنَتِ الْقَافُ لِلْجَازِمِ ،
 وَالْخِلَاصَةُ أَنَّ قِرَاءَةَ حَفْصٍ تَكُونُ مِنْ هَذَا الْبَابِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ
 وَلَا تَكُونُ مِنْهُ عَلَى الْمَذْهَبِ الثَّانِي وَالرَّابِعِ

الجمع إذا كانت بعد هاء مكسورة فالأشهر في الميم الكسر ، كقراءة أبي عمرو (عليهم الذلة) و (بهم الأسباب) وذلك لاتباع الهاء وإجراء الميم مجرى سائر ما حرك للساكنين ، وباقي القراء على خلاف المشهور ، نحو (بهم الأسباب) و (عليهم القتال) بضم الميم ، تحريكاً لها بحركتها الأصلية لما احتيج إليها : أي الضم ، كما مر في باب المضمرات ^(١) ، وإن كانت الميم بعد ضمة ، سواء كانت على الهاء كما في قوله تعالى : (هُمُ الْمُؤْمِنُونَ) وفي قراءة حمزة (عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ) أو على غيرها نحو (أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ) و (لَكُمْ الْمُلْكُ الْيَوْمَ) و «لَمْ يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ» فالمشهور ضم الميم تحريكاً لها بحركتها الأصلية وإتباعاً لما قبلها ، وجاء في بعض اللغات كسرهما للساكنين كما في سائر أخواتها من ساكن قبل آخر

قوله «ومذ» لا يجب ضم ذال مذ كما ذكر المصنف ، بل ضمها للساكنين أكثر من الكسر : إما لأن أصلها الضم على ما قيل من كونها في الأصل منذ ،

(١) ملخص ما ذكره في شرح الكافية : أنهم زادوا الميم قبل الواو مع ضمير الجمع لثلاثي يلبس ضمير الجمع بضمير المتكلم إذا أشبعت ضمته ، فأصل «ضربتم» مثلاً ضربتو ، فدفعاً للبس زادوا الميم قبل الواو وضموها لمناسبة الواو ، ثم إن وقع بعد الواو ضمير وجب إثبات الواو على الصحيح ، وإن لم يقع بعدها ضمير : فمنهم من يحذف الواو استئقلاً للواو مضموم ما قبلها في آخر الاسم ، ومنهم من لا يحذف ، لأن الاستئقال عنده خاص بالاسم المعرب ، فإذا حذفت الواو سكنت الميم لزوال المقضى لضمها ، فإذا التقت مع ساكن آخر فإن كانت بعد ضمة فالأشهر الأقيس ضمها إتباعاً ، ولأن الضم حركتها الأصلية ، ومنهم من يكسرها على أصل التخلص من التقاء الساكنين ، وهو في غاية القلة ، ومنعه أبو علي الفارسي ، وإن كانت بعد كسرة فالأشهر الأقيس كسرها إتباعاً أو على أصل التخلص ، ومنهم من يضمها تحريكاً لها بحركتها الأصلية لأنه لما اضطر إلى تحريك الميم كان تحريكها بحركتها الأصلية أولى من اجتلاب حركة أجنبية

وإما لاتباع الذال الميم ، وإما لكوته كالغايات كما مر في بابه ، والتزموا الضم في « نحن » ليدل على الجمعية كما في هُمُو وأنتمُو

قوله « وكاختيار الفتح » « في ألم » قد ذكرنا ما فيه ، والفتح في نحو اضْرِبْ وَلِيضِرْ بِنَّ للسا كنين عند الزجاج والسيرافى ، كما مر في شرح الكافية قال : « وَكَجَوَّازِ الضَّمِّ إِذَا كَانَ بَعْدَ الثَّانِي مِنْهُمَا ضَمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ فِي كَلِمَتِهِ نَحْوُ وَقَالَتْ أَخْرِجْ وَقَالَتْ اغْزِي ، بِخِلَافِ إِنْ أَمُرُّ وَقَالَتْ ارْمُوا وَإِنْ الْحُكْمُ » .

أقول : يعنى إذا كان بعد السا كن الثانى من السا كنين ضمة قوله « أصلية » ليدخل نحو « وَقَالَتْ اغْزِي » لأن أصل الزاى الضمة ، إذ الياء لحقت باغزُ بضم الزاى ، وليخرج نحو « وَقَالَتْ ارْمُوا » لأن أصل الميم الكسر ، إذ الواو لحقت بارمُ بكسر الميم ، وليخرج نحو (إِنْ أَمُرُّ هَلَكَ) لأن ضمة الرء تابعة لضمة الاعراب العارضة وتابع العارض عارض

قوله « فى كلمته » صفة بعد صفة لضمة : أى ضمة ثابتة فى كلمة السا كن الثانى ، ليخرج نحو « إِنْ الْحُكْمُ » لأن ضمة الحاء وإن كانت لازمة للحاء لكن الحاء المضمومة ليست لازمة للساكن الثانى ، إذ تقول : إِنْ الْحُكْمُ ، وَإِنْ الْفَرَسُ ، والمطلوب من كونها فى كلمته لزومها له حتى يستحق أن تتبع حركتها حركة الساكن الأول ، وكان المبرد لا يستحسن ضم الساكن الأول إذا كان بعد كسرة ، لاستتقال الخروج من الكسرة إلى الضمة نحو (عَذَابٌ أَرْكُضُ) وربما ضم أول الساكنين وإن لم يكن بعد ثانيهما ضمة أصلية ، إتباعا لضمة ما قبله ، نحو قُلْ أَضْرِبْ ، وقرئ فى الشواذ (قُمْ اللَّيْلُ) وقاس بعضهم عليه فتح المسبوق بفتحة ، نحو « اصْنَعِ الْخَيْرَ »

قال : « وَاخْتِيَارِهِ فِي نَحْوِ اخْشَوْ الْقَوْمَ عَكْسَ لَوْ اسْتَطَعْنَا »

أقول : قوله « واختياره » أى : اختيار الضم فى واو الجمع المفتوح ما قبلها نحو اخشَوْا القوم واخشَوْنَّ ؛ لتماثل حركات ما قبل النون فى جمع المذكور فى جميع الأبواب نحو اضْرِبْ بَنِّ وَأَغْزِنِّ وَارْمُنِّ واخشَوْنَّ ، ويجوز أن يقال : قصدوا الفرق بين واو الجمع وغيره ، نحو لَوْ اسْتَطَعْنَا ، وكان واو الجمع بالضم أولى ، جعلنا لما قبل نون التأكيد فى جمع المذكور على حركة واحدة فى جميع الأبواب كما ذكرنا ، وكذا واو الجمع فى الاسم نحو « مُصْطَفَوُ الله » ليجانس نحو « ضَارِبُو القوم » واختير فى واو « لَوْ اسْتَطَعْنَا » الكسر على الأصل ؛ لانتفاء داعى الضم كما كان فى واو الجمع ، وقد يشبه واو الجمع بواو نحو « لَوْ اسْتَطَعْنَا » فيكسر ، وكذا قد يشبه واو نحو لَوْ بواو الجمع فيضم ، وكلاهما قليل ، واختاروا الضم فى حَيْثُ لكونه كالتأنيبات كما مر فى بابيه

قال « وَكَجَوَازِ الضَّمِّ وَالْفَتْحِ فِي نَحْوِ رُدٍّ وَلَمْ يَرُدَّ بِخِلَافِ رُدِّ الْقَوْمِ عَلَى الْأَكْثَرِ ، وَكَوَجُوبِ الْفَتْحِ فِي نَحْوِ رُدِّهَا ، وَالضَّمِّ فِي نَحْوِ رُدِّهِ عَلَى الْأَفْصَحِ ، وَالْكَسْرِ لُغِيَّةٌ ، وَغُلْطُ ثَعْلَبٍ فِي جَوَازِ الْفَتْحِ »

أقول : اعلم أن بنى تميم ومن تبعهم إذا أدغموا مثل هذا الموقوف والمجزوم كما ذكرنا ذهبوا فيه مذاهب : منهم من يفتحه كما فى نحو انطلق وَلَمْ يَلْدَهُ ، نظرا إلى كونه فعلا فتجذبه الكسرة اللازمة أولى ، وأما فى ارْدُدِ الْقَوْمَ فعروضها سهل أمرها ، فيقول : مُدٌّ وَعَضٌّ وَعِزٌّ ، وفتح عَضٌّ عنده ليس بالإتباع ، وإلا قال مُدٌّ بالضم وَعِزٌّ بالكسر ؛ ومنهم من يفر من الكسر إلى الإتياع كما فى مُنْدٌ ، فيقول : مُدٌّ وَعِزٌّ وَعَضٌّ ، والكسر فى عِزٍّ ليس عنده لأن الساكن يحرك بالكسر ، وإلا كسر عَضٌّ ومُدٌّ أيضاً ، ومنهم من يبقى الجميع على الكسر الذى هو الأصل فى إزالة الساكنين ، وهم كعب وغنَّيٌّ ، فيقول : مُدٌّ وَعَضٌّ وَعِزٌّ ، والكسر فى عز عنده ليس بالإتباع ، وإلا أتبع فى مد وعض أيضا

وقد اجتمعت العرب حجازيهم وغيرهم على الإدغام في « هَامْ » مع الفتح ؛ لتر كبه مع « ها » تخففوه بوجوب الإدغام ووجوب الفتح (١)
وإن اتصل هذا الحزوم أو الموقوف بساكن بعده ، نحو رُدَّ ابْنُكَ ولم تَرُدَّ القوم ، اتفق الأكثر ممن كان يدغم على أنه يكسر قياسا على سائر ما يكون ساكنا قبل مثل هذا الساكن ، نحو اضرب القوم ، ومن العرب من تركه مفتوحا مع هذا الساكن أيضا ، ذكر يونس أنه سمعهم ينشدون :

٧٥ — فَعُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ

فَلَا كَهَبًا بَلَغْتَ وَلَا كِلَابًا (٢)

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (٢ ص ٦٨) : « وهو (يريد هلم) عند الخليل هاء التثنية ركب معها « لم » أمر من قولك لم الله شعثه : أى جمع : أى اجمع نفسك إلينا في اللازم ، و اجمع غيرك في المتعدي ، ولما غير معناه عند التركيب ، لأنه صار بمعنى أقبل أو أحضر بعد ما كان بمعنى اجمع ، صار كسائر أسماء الأفعال المنقولة عن أصولها فلم يتصرف فيه أهل الحجاز مع أن أصله التصرف ، ولم يقولوا فيه : هلمهم ، كما هو القياس عندهم في « اردد وامدد » ولم يقولوا : هلم وهلم (بضم الأول) لاتباع وكسر الثاني على أصل التخلص من التقاء الساكنين) كما يجوز ذلك في مد ، كل ذلك لثقل التركيب « اه

(٢) البيت من قصيدة لجريز بن عطية هجأ بها الراعى النميرى ، ومطلعها :

أَقْلَى اللَّوْمِ عَاذِلَ وَالْعَتَابَا وَقَوْلِي إِنَّ أَصْبَتُ : لَقَدْ أَصَابَا

وعاذل : مرخم عاذلة ، وهو منادى ، وجواب الشرط الذى هو قوله « إن أصبت » محذوف لدلالة ما قبله عليه ، والمبرد يجعل المتقدم جوابا . وقوله « لقد أصابا » مقول القول . والمراد لا تعز ولا تسكير . ونمير قبيلة الراعى المهجو ، وكعب و كلاب قبيلتان بلغتا عند الشاعر غاية السمو والرفعة . والاستشهاد بالبيت في قوله « فعض الطرف » فان يونس على ما حكاه عنه سيويه سمع العرب ينشدونه بفتح الضاد ، والفتح لغة بنى أسد كما قاله جار الله في المفصل

بفتح الضاد ، كأنهم حركوه بالفتح قبل دخول اللام ، فلما جاء اللام لم يغيروه ، ولم يسمع من أحد منهم الضم قبل الساكن ، وقد أجازته المصنف في الشرح ، وهو وهم (١)

واتفقت العرب كلهم على وجوب الفتح إذا اتصلت به هاء بعدها ألف ، نحو رُدَّهَا وَعَضَّهَا وَاسْتَعِدَّهَا ، وذلك لأن الهاء خفية فسكان الألف ولى المدغم فيه ، ولا يكون قبلها إلا الفتح ، وإذا كانت الهاء مضمومة للواحد المذكور ضموا كلهم نحو رُدُّهُ وَعَضُّهُ وَاسْتَعِدُّهُ ؛ لأن الواو كأنها وليت المدغم فيه خلفاء الهاء ، فكانت قلت رُدُّوا وَعَضُّوا وَاسْتَعِدُّوا ، وليس الضم في رُدُّهُ لِاتِّبَاعِ مَا قَبْلَهُ ؛

(١) قال الأشموني في شرحه على الألفية في باب الادغام : « والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا رد القوم ، لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل ، ومنهم من يفتح ، وهم بنو أسد ، وحكى ابن جنى الضم ، وقد روى بهن قول جرير :

فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَعْبًا بَلَغْتَ وَلَا كِلَابًا

نعم الضم قليل ، قال في التسهيل في باب التقاء الساكنين : « ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح » هذا لفظه « اه كلام الأشموني ، وقال الجاربردى في شرح الشافية : « بخلاف ما إذا لقي ساكنا بعده نحو رد القوم ، فان المختار حينئذ الكسر ، لأنه لو لم يدغم وقيل « اردد القوم » لزم الكسر ، فلما أدغموا أبقوا الثانى على حر كته ، ومنهم من يفتحه ، قال جرير :

ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنَزَلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَئِكَ الْآيَامِ

قد روى « ذم » بالكسر أيضا ، ومنهم من يضم وهو قليل شاذ « اه ، وبعد سماع هذا لا محل لتوهيم الرضى ابن الحاجب فيما حكاه من أن الضم لغة ، وإذا كان معتمد الرضى أن سيبويه لم يحكه أو أنكره فلا يجوز تعديده ذلك إلى غير سيبويه من العلماء ، وقد رأيت في نص الأشموني أن ابن جنى ممن حكى الضم ، وهذا القدر وحده كاف لابن الحاجب في الاستناد إليه ، وكفى بابن جنى مستندا

وإلا لم يضم في عَصَّه واستَعَلَّه ، وورد في بعض اللغات كسر المدغم فيه ، وذلك لأنه إذا كسر ان كسر الهاء أيضاً تبعاً له كما هو عادته في بهٍ وغلامه ، فينقلب الواو ياء ، فلو بقيت الهاء على أصلها لاستكره ؛ لأن الواو الساكنة كأنها بعد الضمة بلا فصل ، لخفاء الهاء ، وجوز ثعلب في العصيح من غير سماع فتح المدغم فيه مع مجيء هاء الغائب بعده ، نحو رُدَّه وعَصَّه ، وقد غلطه جماعة ، والقياس لا يمنع ؛ لأن مجيء الواو الساكنة بعد الفتحة غير قليل كقول وطول

واعلم أنه إذا اتصل النون وتاء الضمير بالمضاعف ، نحو رَدَدْتُ ورَدَدْنَا ورَدَدَنْ وغيرها ، فإن بنى تيم وافقوا فيه الحجازيين في فك الإدغام للزوم سكون الثانى ، وزعم الخليل وغيره أن أناساً من بنى بكر بن وائل وغيرهم يدغمون نحو رَدَنْ ويرُدَنْ ورُدَنْ في المضارع والماضى والأمر ، وكذا رَدَّتْ ، نظراً إلى عروض اتصال الضمائر ؛ فيحركون الثانى بالفتح للساكنين ، قال السيرافى : هذه لغة رديئة فاشية في عوام أهل بغداد

قال : « وَالْفَتْحُ فِي نُونٍ مِنْ مَعَ اللَّامِ نَحْوُ مِنَ الرَّجُلِ ، وَالْكَسْرُ ضَعِيفٌ ، عَكْسُ مِنْ ابْنِكَ ، وَعَنْ عَلَى الْأَصْلِ ، وَعَنْ الرَّجُلِ بِالضَّمِّ ضَعِيفٌ »

أقول : أى وكجوب الفتح في نون « من » اعلم أن نون « من » إذا اتصل به لام التعريف فالأشهر فتحه ، وذلك لكثرة مجيء لام التعريف بعد من ، فاستثقل توالى الكسرتين مع كثرته ، وليس ذلك لنقل حركة الهمزة ، وإلا جاز هل الرجل ، قال الكسائى : وإنما فتحوا في نحو من الرجل ؛ لأن أصل من مناً ، ولم يأت فيه بحجة ، وهذا كما قال أصل كم كمًا ، وأما إذا ولى نون « من » ساكن آخر غير لام التعريف فالمشهور كسر النون على الأصل ، نحو من ابنك ، ولم يبال بالكسرتين لقلة الاستعمال ، قال سيبويه : وقد فتحه

جماعة من الفصحاء فرارا من الكسرتين ، وقد كسر أيضاً بعض العرب - وليس
بمشهور - نُونَ مِنْ مَّع لَامَ التعريف على الأصل ، ولم يبال بالكسرتين
لعروض الثانية

والتزموا أيضاً الفتح في الساكن الثاني إذا كان الأول ياء نحو أَيْنَ وَكَيْفَ ،
فرارا من اجتماع التماثلين ، أعنى الياء والكسرة ، لو كسروا على الأصل ،
واستثقالا للضمة بعد الياء لو ضموا ، وقد شذ من ذلك حَيْثُ فَإِنَّهُمْ جُوزُوا
ضمه في الأفصح الأشهر وفتح على القياس المذكور وكسره على ضعف ،
والأخيران قليلان ، ووجه الضم قد تقدم ، وأما الكسر فعلى الأصل وإن كان
مخالفاً للقياس المذكور ؛ لأن الأول ياء ، لكن مجيء الضم مخالفاً للقياس
المذكور جوز المخالفة بالكسر أيضاً

قوله « وَعَنْ عَلَى الْأَصْلِ » أى : يكسر نونه مع أى ساكن كان ، إذ
لا يجتمع معه كسرتان كما فى من ، وحكى الأخفش « عَنْ الرَّجُلِ » بالضم ،
قال : وهى خيشة شبه بقولهم : قُلْ أَنْظَرُوا ، يعنى أنه حرك النون بالضم إتباعاً
لضمة الجيم ، ولم يعتد بالراء المدغمة ، وفيه ضعف ؛ لعدم جواز الضم فى « إِنْ
الْحُكْمِ » مع أن الضمة بعد الساكن الثانى بلا فصل ، فكيف بهذا ؟ فلو صح
هذه الحكاية فالوجه أن لا يقاس عليه غيره ، ولو قيس أيضاً لم يجز القياس إلا
فى مثله مما بعد الساكن فيه ضم ، نحو عَنْ الْحُكْمِ ، أو بينهما حرف نحو عَنْ
الْعَضْدِ .

قال : « وَجَاءَ فِي الْمَغْتَفِرِ النَّقْرُ وَمِنْ النَّقْرِ وَاضْرِبُهُ وَدَأْبُهُ وَشَابَهُ
[وَجَانٌ] ؛ خِلَافِ تَأْمُرُونِ »

أقول : يعنى جاء فى نوعين مغتفرين من التقاء الساكنين تحريك أولهما ،
وذلك لكراهتهم مطلق التقاء الساكنين : أحدهما ما يكون سكون الثانى فيه

لوقف وأولهما غير حرف اللين ، نحو جاءنى عمرو ومررت بعمرو ، فتحرك الأول بحركة الثانى ، وذلك لأنه لم يكن بد من الحركة الخفية ، كما ذكرنا فى أول هذا الباب ، فتحريكه بحركة كانت ثابتة فقصده حذفها دالة على معنى أولى ، كما يجىء فى باب الوقف ، فإن كان الساكن الثانى هاء المذكر ، نحو اضربه ومنه وضربه ، جاز نقل حركة الهاء إلى الساكن الذى قبله ، فتقول اضربه ومنه وضربه ، وبعض بنى تميم من بنى عدى يحدفون حركة الهاء ويحركون الأول بالكسر فيقولون : ضربه وأخذته ، كما تقول : ضربت المرأة ، على ما يجىء فى باب الوقف ، وثانى النوعين ما يكون الساكن الثانى فيه مدغماً والأول ألف نحو الضالين ، فتقلب الألف همزة مفتوحة ، كما يحكى عن أيوب السخستيانى فى الشواذ (ولا الضالين) وحكى أبو زيد عنه دأبة وشأبة ، وأشد :

٧٦ — يَعْجَبًا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا حَمَارَ قَبَانٍ يَسُوقُ أَرْتَبَا

خَاطِمَهَا زَأْمَهَا أَنْ تَذْهَبَا فَقُلْتُ أَرْدَفْنِي فَقَالَ مَرَحَبًا (١)

أى : زَأْمَهَا ، فقلبها همزة مفتوحة ، إذ لا يستقيم هنا وزن الشعر باجتماع

(١) هذه أبيات من الرجز المشطور أنشدها فى اللسان (ق ب ب) و(ق ب ن) ولم تقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وحمار قبان : دويبة مستديرة تتولد فى الأماكن الندية ، مرتفعة الظهر كأن ظهرها قبة ، إذا مشت لا يرى منها سوى أطراف رجلها ، وهى أقل سواداً من الخنفساء وأصغر منها ولها ستة أرجل . ووزنها فعلان على الراجح ، ومنهم من يقول : وزنها فعال ، وليس بشيء ، لأن منهم إياها من الصرف دليل على أن وزنها فعلان . وقوله : زَأْمَهَا ، أصله زامها : أى ممسكا بزمامها . وأن تذهب : على تقدير حرف الجر : أى من أن تذهب ، أو على تقدير مضاف محذوف ، والأصل : مخافة أن تذهب ، أو نحو ذلك . والاستشهاد بالبيت فى قوله « زَأْمَهَا » حيث همز الألف فرارا من التقاء الساكنين ، وفتحة الألف لما ذكر المؤلف

الساكنين ، وروى أبو زيد عن عمرو بن عبيد (عن ذَنِيهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ) قال المبرد : قلت للمازني : أتقيس ذلك ؟ قال : لا ، ولا أقبله ^(١) ، وذهب الزمخشري والمصنف إلى أن جعل الألف همزة مفتوحة للفرار من الساكنين .

فإن قيل : فالتقاء الساكنين في نحو دَابَّةٍ أسهل من نحو تُمُودُ الثوب ؛ لأن الألف أقعد في المد من أخويه ، فلم لم يفر من الساكنين في تمود ؟

فالجواب أنه وإن كان أثقل إلا أنه أقل في كلامهم من نحو دَابَّةٍ وشَابَّةٍ ، وإنما قلبت الألف همزة دون الواو والياء لاستثقالهما متحركين مفتوحاً ما قبلهما ، كما يحىء في باب الإعلال ، ولأنه يلزم قلبهما الفين في مثل هذا الحال ، ويجوز

(١) قول المؤلف حكاية عن المازني في جوابه على المبرد : « ولا أقبله » معناه محتمل لأحد وجهين : الأول أن الضمير المنصوب عائد على القياس المفهوم من قوله : « أتقيس ذلك » وحاصل المعنى حينئذ : لا أقيس ولا أقبل القياس إن قال به قائل ، والثاني أن الضمير المنصوب راجع إلى اسم الإشارة المقصود به قراءة عمرو بن عبيد ، وحاصل المعنى حينئذ : لا أقيس على هذه القراءة ولا أقبلها ، وفي الوجه الثاني نظر ، فقد كان عمرو بن عبيد من الجلالة والامامة بحيث لا يدفع ما يرويه . نعم يمكن أن يوجه عدم القبول إلى صحة الاسناد إليه فكأنه يقول : لا أقبل نسبة هذه القراءة إلى عمرو بن عبيد ، بقى أن نقول : إن مثل هذه القراءة قد جاء في قوله تعالى (وَلَا الضَّالِّينَ) عن أيوب السخيتاني فلا محل لأنكارها ، قال العلامة القرطبي (ج ١ ص ١٣١) وقرأ أيوب السخيتاني (وَلَا الضَّالِّينَ) بهمزة غير ممدودة كأنه فر من التقاء الساكنين ، وهي لغة ، حكى أبو زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ (فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ) فظننته قد لحن ، حتى سمعت من العرب دَابَّةً وشَابَّةً ، قال أبو الفتح : وعلى هذا قول كثير :

* إِذَا مَا انْغَوَا إِلَى الْغَيْطِ احْمَارَتْ * اهـ

أن يقال : إن قلب الألف في نحو دابة همزة ليس للفرار من الساكنين ، بل هو كما في العالم والباز ، كما يجيء في باب الإبدال ، فلما قلبوها همزة ساكنة لم يمكن مجيء الساكن بعدها كما أمكن بعد الألف ، فحرك أول الساكنين كما هو الأصل ، إلا أنه فتح لأن الفتحة من مخرج البدل والمبدل منه : أي الهمزة والألف ، لأنهما من الحلق ، وإن كان للألف أصل متحرك بحركة حركت الهمزة بتلك الحركة ، قال :

٧٧ — يَأْدَارُمَيَّ بَدَ كَاكِكِ الْبَرْقُ

صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِّ (١)

قوله « بخلاف تأمروني » يعني أول الساكنين إذا كان ألفاً في هذا الباب فر من الساكنين بقلبه همزة متحركة

وأما إذا كان واوا كتمود وتأمروني ، أو ياء كدويبة وخويصة ، فلا ، لكثرة الساكنين كذلك ، وأولهما ألف دون الواو والياء

قال : « الابتداء : لَا يَبْتَدَأُ إِلَّا بِمَحَرَكٍ كَمَا لَا يُوقِفُ إِلَّا عَلَى سَاكِنٍ ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ سَاكِنًا — وَذَلِكَ فِي عَشْرَةِ أَسْمَاءٍ مَحْفُوظَةٍ ، وَهِيَ أَبْنٌ ، وَأَبْنَةٌ ، وَأَبْنَمٌ ، وَأُسْمٌ ، وَأُسْتٌ ، وَأُنْثَى ، وَأُنْثَى ، وَأُمْرُؤٌ ، وَأُمْرَأَةٌ ، وَأَيْمَنُ اللَّهِ ، وَفِي كُلِّ الْإِبْتِدَاءِ (همزة الوصل) »

(١) هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، والد كاديك : جمع دكدالك ، وهو الرمل المتلبد في الأرض من غير أن يرتفع ، والبرق : جمع برقة ، وهي غلظ في حجارة ورمل ، ورواه الجوهري : بالد كاديك البرق ، على الوصف . وصبراً : مفعول مطلق ، والمشتق : المشتاق ، وهو محل الاستشهاد بالبيت ، حيث همز الألف حين أراد الوقف وحرك الهمزة بحركة الحرف الذي كان أصلاً للالف . وبيان ذلك أن المشتق اسم فاعل ، وأصله مشتوق — بكسر الواو ، لأن الأصل فيه الشوق ، فحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار مشتاقاً فلما همز الألف حركها بالحركة التي كانت للواو

مَصْدَرٍ بَعْدَ أَلِفٍ فَعَلِهِ الْمَاضِي أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا ، كَالِ اقْتِدَارٍ وَالِاسْتِخْرَاجِ ،
وَفِي أفعالِ تِلْكَ الْمَصَادِرِ مِنْ مَاضٍ وَأَمْرٍ ، وَفِي صِغَةِ أَمْرِ الثَّلَاثِيَّ ، وَفِي لَامِ
التَّعْرِيفِ وَمِيمِهِ - أَلْحَقْ فِي الْإِبْتِدَاءِ خَاصَّةً هَمْزَةً وَصَلٍ مَكْسُورَةً ؛ إِلَّا فِيمَا
بَعْدَ سَاكِنِهِ ضَمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ فَإِنَّهَا تَضُمُّ ، نَحْوُ اقْتُلْ ، اغْزُ ، اغْزِي ، بِخِلَافِ
أَرْمُوا ، وَإِلَّا فِي لَامِ التَّعْرِيفِ وَأَيْمِنْ فَإِنَّهَا تَفْتَحُ)

أقول : الأكثرون على أن الابتداء بالساكن متعذر ، وذهب ابن جنى إلى أنه
متعسر لا متعذر ، وقال : يحجى ذلك في الفارسية نحو شَتَرٌ وَسَطَامٌ ، والظاهر أنه
مستحيل ولا بد من الابتداء بمتحرك ، ولما كان ذلك المتحرك في شَتَرٌ وَسَطَامٌ
في غاية الخفاء كما ذكرنا ظُنَّ أنه ابتدئ بالساكن ، بل هو معتمد قبل ذلك
الساكن على حرف قريب من الهمزة مكسور ، كما يُحَسِّسُ في نحو عمرو ، وقفًا ،
بتحريك الساكن الأول بكسرة خفية ، ولطف الاعتماد لا يتبين ، وأما الوقف
على متحرك فليس بمستحيل ، ولا يريد بالوقف الوقف الصناعي ؛ فإنه ليس إلا
على الساكن أو شبهه مما يرام حركته ، بل يريد به السكوت والانتهاؤ

واعلم أن الأصل أن يكون أول حروف الكلمة متحركًا ، ولا يكون أولها
ساكنًا على وجه القياس ، إلا في الأفعال وما يتصل بها من المصادر على ماسيأتي ،
وذلك لكثرة تصرف الأفعال وكونها أصلاً في الإعلال من القلب والحذف ونقل
الحركة ، على ماسيأتي ؛ فجَوِّزَ فيها تسكين الحرف الأول ، ولم يأت ذلك في الاسم
الصَّرْفِ إلا في أسماء معدودة غير قياسية ، وهي العشرة المذكورة في المتن ، ولا
في الحرف إلا في لام التعريف وميمه ، والهمزة في الأسماء العشرة عوض مما أصابها
من الوهن ؛ إذ هي ثلاثية فتكون ضعيفة الخلقة ، وقد حذف لاماتها نسيًا ، أو هي
في حكم المحذوف ، وهو وَهْنٌ على وَهْنٍ ؛ لأن المحذوف نسيًا كالعدم ، وليس يجب
في جميع الثلاث المحذوف اللام إبدال الهمزة منها ، ألا ترى إلى غد ويد وحر ؛

فنعقول : لما نُهِيكْت هذه الأسماء بالإعلال الذي حمّه أن يكون في الفعل شابهت
الأفعال ؛ فلحقها همزة الوصل عوضاً من المحذوف ، بدلالة عدم اجتماعهما ، نحو
ابْنِيَّ وَبَنَوِيَّ ، وقولك : ابْنُكُمْ وَأُمُرُؤُاَ يُؤْمِنُ ليست بمحذوفة الأواخر ، وميم
أَبْنِمْ بدل من اللام : أي الواو ، لكن لما كانت النون والراء في ابنم وامرىء
تتبع حركتهما حركة الإعراب بعدما صارتا كحرف الإعراب ، على أنه قيل :
إن ميم أبْنِم زائدة ^(١) كميم زُرُقُم ^(٢) وسُتْهُم ^(٣) واللام محذوفة ،

(١) قال في اللسان : « وروى عن أبي الهيثم أنه قال : يقال : هذا ابنك ،
وزاد فيه الميم فيقال : هذا ابنمك ، فإذا زيدت الميم فيه أعرب من مكانين ، فقليل :
هذا ابنمك ، فضمت النون والميم ، وأعرب بضم النون وضم الميم ، ومررت بابنمك
ورأيت ابنمك ، تتبع النون الميم في الإعراب ، والآلف مكسورة على كل حال ،
ومنها من يعربه من مكان واحد فيعرب الميم ، لأنها صارت آخر الاسم ، ويدع
النون مفتوحة على كل حال ، فيقول : هذا ابنمك ، ومررت بابنمك ، ورأيت
ابنمك ، وهذا ابنم زيد ، ومررت بابنم زيد ، ورأيت ابنم زيد ، وأنشد لحسان :
وَلَدْنَا بَنِي الْعَنْقَاءِ وَابْنِي مُحَرَّقٍ فَأَكْرَمُ بَنًا خَالًا وَأَكْرَمُ بَنًا ابْنًا
وزيادة الميم فيه كما زادوها في شذقم وزرقم وشجعهم (كجعفر في الأول
والثالث وكبرش في الثاني) لنوع من الحيات ، وأما قول الشاعر :

* وَأَمَّ يَحْمُ أَنْفًا عِنْدَ عَرَسٍ وَلَا ابْنِمْ *

فأنه يريد الابن ، والميم زائدة « اه وبيت حسان لا يرجح أحد المذهبين على
الآخر ؛ لجواز أن تكون فتحة النون تابعة لفتحة الميم . وجواز أن تكون هي
الفتحة الملتزمة في الوجه الثاني ، و« ابنا » فيه تمييز ، وإنما جرى بالبيت دليلاً على
استعمال ابنم بالميم

(٢) قال اللسان : « الزرقم : الأزرق الشديد الزرق (بوزن فرح) والمرأة
زرقم أيضاً ، والذكر والآثى في ذلك سواء ، قال الراجز :

لَيْسَتْ بِكَخَلَاءَ وَلَكِنْ زُرُقُمُ وَلَا بَرَسَحَاءَ وَلَكِنْ سُتْهُمُ

وقال اللحياني : رجل أزرق وزرقم ، وامرأة زرقاء بينة الزرق وزرقة « اه
(٣) قال في اللسان : « الجوهري : والاسم العجز ، وقد يراد بها حلقة الدبر
وأصله سته على فعل - بالتحريك ، يدل على ذلك أنه جمعه أستاها ، مثل جمل

وأجمال ولا يجوز أن يكون مثل درع وقفل اللذين يجمعان أيضا على أفعال ؛ لأنك إذا رددت الهاء التي هي لام الفعل وحذفت العين قلت : سه - بالفتح ، قال الشاعر أوس :

شَأْنُكَ قَعْنٌ غَشَّهَا وَسَمِينُهَا وَأَنْتَ السَّهُّ السُّفْلَى إِذَا دُعِيتْ نَضْرُ
يقول : أنت فيهم بمنزلة الاست من الناس ، وفي الحديث « العين وكاء السه »
بحذف عين الفعل ، ويروى « وكاء الست » - بحذف لام الفعل ، ويقال للرجل الذي
يستدل : أنت الاست السفلى ، وأنت السه السفلى ، ويقال لأرذال الناس : هؤلاء
الأستاه ، ولا فاضلهم : هؤلاء الأعيان والوجوه ، قال ابن برى : ويقال فيه
ست أيضا ، لغة ثالثة ، قال ابن رميض (بصيغة التصغير) العبرى :
يَسِيلُ عَلَى الْحَاذِينَ وَالسَّتِ حَيْضُهَا كَمَا صَبَّ فَوْقَ الرَّجْمَةِ الدَّمُ نَاسِكَ
وقال أوس بن مغراء :

لَا يُمْسِكُ السَّتَ إِلَّا رَيْثَ يُرْسِلُهَا إِذَا أَلَحَّ عَلَى سَيْسَائِهِ الْعُصْمُ
يعنى : إذا ألح عليه بالحبل شرط ، قال ابن خالويه : فيها ثلاث لغات : سه ،
وست ، واست ، والسته : عظم الاست ، والسته : مصدر الأسته ، وهو الضخم
الاست ، ورجل أسته : عظيم الاست بين الستة إذا كان كبير العجز ، والستاهى
والستهم مثله ، قال الجوهري : والمرأة ستهاء ، وستهم ، والميم زائدة . . . قال
ابن سيده : رجل أسته ، والجمع سته وستهان ، هذه عن اللحياني ، وامرأة ستهاء
كذلك ، ورجل ستهم ، والأثني ستهمة كذلك ، الميم زائدة . . . قال أبو منصور :
رجل ستهم ، إذا كان ضخما الاست ، وستاهي مثله والميم زائدة ، قال النحويون :
أصل الاست سته ، فاستثقلوا الهاء لسكون التاء ، فلما حذفوا الهاء سكنت السين ؛
فاحتيج إلى ألف الوصل كما فعل بالاسم والابن ، فقليل : الاست ، قال : ومن العرب
من يقول السه - بالهاء عند الوقف ، يجعل التاء هي الساقطة ، ومنهم من يجعلها هاء
عند الوقف وتاء عند الادغام ، فاذا جمعوا أو صغروا ردوا الكلمة إلى أصلها
فقالوا فى الجمع : أستاه ، وفى التصغير ستهمة ، وفى الفعل ستهه يسته فهو أستاه «
اه بتصرف

وأما أيمن الله^(١) فإن نونه لما كانت تحذف كثيراً نحو أيمن الله ؛ والقسم موضع التخفيف صار النون الثابت كالمدوم

(١) قال في اللسان : « قال الجوهري : وإيمن : اسم وضع للقسم هكذا بضم الميم والنون ، وألفه ألف وصل عند أكثر النحويين ، ولم يجيء في الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها ، قال : وقد تدخل عليه اللام لتأكيد الابتداء ، تقول : لا أيمن الله ، فتذهب الألف في الوصل ، قال نصيب :

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا شَدَّتْهُمْ : نَعَمْ ، وَفَرِيقٌ لَا يُؤْمِنُ اللَّهُ مَا نَدْرِي

وهو مرفوع بالا ابتداء وخبره محذوف ، والتقدير لا أيمن الله قسمي ، ولا أيمن الله ما أقسم به ، وإذا خاطبت قلت : لا أيمنك ، وفي حديث عروة بن الزبير أنه قال : لا أيمنك لأن كنت ابتليت لقد عافيت ، ولئن كنت سلبت لقد أبقيت ، وربما حذفوا منه النون ، قالوا : أيمن الله ، وإيمن الله أيضا - بكسر الهمزة ، وربما حذفوا منه الياء ، قالوا : أم الله ، وربما أبقوا الميم وحدها مضمومة ، قالوا : م الله ثم يكسرونها ، لأنها صارت حرفا واحدا فيشبهونها بالباء ، فيقولون : م الله . وربما قالوا : من الله - بضم الميم والنون ، ومن الله - بفتحهما ، ومن الله - بكسرهما ، قال ابن الأثير : أهل الكوفة يقولون : أيمن جمع يمين القسم ، والألف فيها ألف وصل تفتح وتكسر ، قال ابن سيده : وقالوا : أيمن الله وأيمن الله ، وإيمن الله ، وإيمن الله ، وم الله (بضم الميم) حذفوا ، وم الله (بفتح الميم) أجرى مجرى م الله (بكسر الميم) . قال سيبويه : وقالوا : لا أيمن الله ، واستدل بذلك على أن ألفها ألف وصل ، قال ابن جني : أما أيمن في القسم ففتحت الهمزة منها ، وهي اسم ، من قبل أن هذا اسم غير متمكن ولم يستعمل إلا في القسم وحده ، فلما ضارع الحرف بقلة تمكنه فتح تشبيها بالهمزة اللاحقة بحرف التعريف ، وليس هذا فيه إلا دون بناء الاسم لمضارعة الحرف ، وأيضا فقد حكى يونس : إيمن الله - بالكسر ، ويؤكد عندك أيضا حال هذا الاسم في مضارعة الحرف أنهم قد تلاعبوا به وأضعفوه ، فقالوا مرة : م الله ، ومرة م الله ، ومرة م الله (بضم الميم وفتحها وكسرها) فلما حذفوا هذا الحذف المقرط وأصاروه من كونه على حرف إلى لفظ الحروف قوى شبه الحرف عليه ، ففتحوا همزته تشبيها بهمزة لام التعريف « اه كلام

وأصل ابن بنو - بفتح الفاء والعين (١) - لأن جمعه أبناء ، والأفعال قياس

اللسان ، وقال المؤلف في شرح الكافية (٢ ص ٣١٣) ما نصه : « وأمين الله عند الكوفيين جمع يمين ، فهو مثل يمين الله ، جعلت همزة القطع فيه وصلاً تخفيفاً لكثرة الاستعمال كما قال الخليل في همزة أل المعرفة ، وعند سيبويه هو مفرد مشتق من اليمين وهو البركة : أى بركة الله يميني ، وهمزته للوصل في الأصل ، والدليل عليه تجويز كسر همزته ، وإنما كان الأغلب فتح الهمزة ، لكثرة استعماله ، ويستبعد أن تكون الهمزة في الأصل مكسورة ثم فتحت تخفيفاً ، لعدم إفعال - بكسر الهمزة في الأسماء والأفعال (يريد بكسر الهمزة مع سكون الفاء وضم العين) ولذا قالوا في الأمر من نحو نصر : انصر - بضم الهمزة ، ويستبعد أصالة إفعال في المفردات أيضاً ، فيصدق ههنا قوله :

فَأَصْبَحْتَ أَتَى تَأْتِيهَا تَبْتَسُّ بِهَا كَلَامَ مَرِّ كَبِيْهَا تَحْتَ رَجْلَيْكَ شَاغِرُ »
اه كلام المؤلف

ويريد المؤلف بقوله « ويستبعد أصالة إفعال في المفردات أيضاً » أنه لا يجوز أن يكون إيمين مكسور الهمزة في الأصل مع كونها فاء الكلمة ، لأنه يؤدي إلى أن يكون وزنه فعلاً - بكسر الفاء وسكون العين وضم اللام الأولى - وهو غير موجود في كلامهم . ومما نقلناه لك من عبارة المؤلف في شرح الكافية تعلم أن ابن الأثير أراد من العبارة التي حكاه صاحب اللسان عنه وهى قوله « والألف فيها ألف وصل » أن همزة أمين صيرت همزة وصل لكسرة الاستعمال وإن كانت همزة قطع في أصل الوضع ، فيتفق ما حكاه ابن الأثير عن الكوفيين مع ما حكاه المؤلف عنهم ، لأن همزة أفعل صيغة للجمع لا تكون إلا همزة قطع فغير معقول أن يزعم الكوفيون أنها همزة وصل وضعاً

(١) قال في اللسان : « والابن : الولد ، ولامه في الأصل منقلبة عن واو عند بعضهم ، وقال (يريد ابن سيده) في معتل الياء : الابن الولد فعل (بفتح أوله وثانيه) محذوفة اللام مجتلب لها ألف وصل . قال : وإنما قضى أنه من الياء لأن بنى يبنى أكثر في كلامهم من يبنو ، والجمع أبناء ، قال ابن سيده : والأثني ابنة وبنت ، الأخيرة على غير بناء مذكرها ، ولام بنت واو

فَعَلَ مَفْتُوحُ الْعَيْنِ ، كَأَجْبَالٍ ، وَقِيَّاسٌ فَعَلَ سَاكِنُ الْعَيْنِ إِذَا كَانَ أَجُوفَ

والتاء بدل منها ، قال أبو حنيفة : أصله بنوة (بكسر أوله وسكون ثانيه) ووزنها فعل ، فألحقتهما التاء المبدلة من لامها بوزن جلس ، فقالوا : بنت ، وليست التاء فيها بعلامة تأنيث كما ظن من لا خبرة له بهذا اللسان . وذلك لسكون ما قبلها . هذا مذهب سيويه ، وهو الصحيح ، وقد نص عليه في باب ما لا ينصرف فقال : لو سميت بها رجلا لصرفتها معرفة ، ولو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم ، على أن سيويه قد تسمح في بعض ألفاظه في الكتاب فقال في بنت : هي علامة تأنيث ، وإنما ذلك تجوز منه في اللفظ لأنه أرسله غفلا ، وقد قيده وعلمه في باب ما لا ينصرف ، والأخذ بقوله المعلن أقوى من القول بقوله المعلن المرسل ، ووجه تجوزه أنه لما كانت التاء لا تبدل من الواو فيها إلا مع المؤنث صارت كأنها علامة تأنيث ، قال : وأعني بالصيغة فيها بناءها على فعل (بكسر أوله وسكون ثانيه) وأصله فعل (بفتح الأول والثاني) بدلالة تكسيرهم إياها على أفعال ، وإبدال الواو فيها لازم لأنه عمل اختص به المؤنث ، ويدل أيضا على ذلك إقامتهم إياه مقام العلامة الصريحة ، وتعاقبهما فيها على الكلمة الواحدة ، وذلك نحو ابنة وبنت ، فالصيغة في بنت قائمة مقام الهاء في ابنة ، فكما أن الهاء علامة تأنيث فكذلك صيغة بنت علامة تأنيثها ، وليست بنت من ابنة كصعب من صعبة ، إنما نظير صعبة من صعب ابنة من ابن ، ولا دلالة في البنوة على أن الذاهب من بنت واو ، لكن إبدال التاء من حرف العلة يدل على أنه من الواو ، لأن إبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء قال الزجاج : ابن كان في الأصل بنو أو بنو (بكسر فسكون في الأول وفتحيتين في الثاني) والألف ألف وصل في الابن ، يقال : ابن بين البنوة ، قال : ويحتمل أن يكون أصله بنيا ، قال : والذين قالوا «بنون» كأنهم جمعوا بنيا بنون وأبناء جمع فعل أو فعل (بكسر فسكون في الأول وفتحيتين في الثاني) قال : وبنت تدل على أنه يستقيم أن يكون فعلا (بكسر فسكون) ، ويجوز أن يكون فعلا (بفتحيتين) نقلت إلى فعل (بكسر فسكون) كما نقلت أخت من فعل

كأثواب وأبيات ، ولا يجوز أن يكون أبناء كأفعال في جمع قُفْل ولا كأجذاع
في جمع جذع ؛ لدلالة بَنُونٍ علي فتح باء واحده

وابنة في الأصل بنوة ؛ لكونه مؤنث ابن ولام ابن واو ؛ لقولهم في المؤنث
بنت ، وإبدال التاء من الواو أكثر منه من الياء ، وأيضاً البنوة يدل عليه ،
وأما الفتوة في الفتى فعلى غير القياس ^(١)

(بفتحيتين) إلى فعل (بضم فسكون) . فأما بنات فليس بجمع بنت على لفظها ،
إنما ردت إلى أصلها ، فجمعت بنات على أن أصل بنت فعلة (بفتح الأول والثاني)
مما حذفت لامه . قال : والأخفش يختار أن يكون المحذوف من ابن الواو ،
قال : لأنه أكثر ما يحذف ، لثقله ، والياء تحذف أيضاً لأنها تثقل ، قال : والدليل
على ذلك أن يدا قد أجمعوا على أن المحذوف منه الياء ، ولهم دليل قاطع مع الإجماع
يقال : بدت إليه يدا ، ودم محذوف منه الياء ، والبنوة ليس بشاهد قاطع للواو
لأنهم يقولون : الفتوة ، والتثنية فتیان ، فابن يجوز أن يكون المحذوف منه الواو
أو الياء ، وهما عندنا متساويان ، قال الجوهري : والابن أصله بنو ، والذهب منه
واو كما ذهب من أب وأخ ، لأنك تقول في مؤنثه : بنت وأخت ، ولم نر هذه الهاء
تلتحق مؤنثاً إلا ومذكره محذوف الواو ، بذلك على ذلك أخوات وهنوات فيمن
رد ، وتقديره من الفعل فعل - بالتحريك ، لأن جمعه أبناء مثل جمل وأجمال ،
ولا يجوز أن يكون فعلاً (بكسر فسكون) أو فعلاً (بضم فسكون) اللذين جمعها
أيضاً أفعال مثل جذع وقفل ، لأنك تقول في جمعه : بنون - بفتح الباء ، ولا يجوز
أيضاً أن يكون فعلاً - ساكنة العين ، لأن الباب في جمعه إنما هو أفعال مثل كلب وأكلب
أو فصول مثل فلس وفلوس » اهـ

(١) قد بان لك مما نقلناه عن اللسان أن البنوة لا تصلح دليلاً على أن لام ابن
واو لأنها مثل الفتوة ، وهي لا تصلح دليلاً على أن لام الفتى واو ؛ لأنهم قالوا في
تثنيته : فتیان ، ولم يقولوا : فتوان ، ولو أنهم قالوا فتوان لكانت تصلح دليلاً ،
ولكن صريح كلام القاموس يقضى بأن الفتى مما جاءت لامه عن العرب بوجهين

واسم في الأصل سَمُوهُ أو سُمُوهُ كَجَبْرِ وَقَفْلٍ ؛ بدليل قولهم سُمُّهُ أيضاً من غير همزة وصل ، قال :

٧٨ — * بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سَمُّهُ *

وروى غير سيبويه اسم — بضم همزة الوصل — وهو مشتق من سَمَا ؛ لأنه يسمو بسماء وَيَشْهَرُهُ ، ولولا الاسم لكان خاملاً ، وقال الكوفيون : أصله وَسَمُّ ؛ لكون الاسم كالعلامة على المسمى ؛ فحذف الفاء وبقي العين ساكنة

بالواو وبالياء ، إذ يقول : « والفتى : الشاب والسخي الكريم ، وهما فتیان ، وفتوان ، الجمع فتیان وفتوة وفتووفى (كدلى) » اهـ

وبهذا تعلم أن قول من قال : إن البنوة لا تصلح دليلاً على أن لام ابن واو محتجا بالفتوة ؛ ليس بشيء ، كما أن قول الرضى « وأما الفتوة في الفتى فعلى غير القياس » غير سديد أيضاً ، ولعل منشأ ظنهم أن العرب لم تقل في تثنية الفتى إلا فتیان

(١) هذا البيت من الرجز المشطور ، وقد نسب أبو زيد في نوادره إلى رجل من كلب ، وأورد قبله بيتين هما :

* أَرْسَلَ فِيهَا بَازِلًا يُقَرِّمُهُ * فَهُوَ بِهَا يَنْجُو طَرِيقًا يَعْلَمُهُ *

والضمير في « أرسل » يعود إلى الراعى ، والضمير من « فيها » يعود إلى الابل ، والبازل : البعير الذي انشق نابه ، وذلك إذا كان في السنة التاسعة . ومعنى يقرمه : يمنعه عن الاستعمال ليتقوى للفحولة : أى الضراب ، والضمير في « فهو » يعود إلى البازل ، وفي « بها » يعود إلى الابل ، ومعنى ينجو : يقصد ، والجار في قوله « باسم » من بيت الشاهد يتعلق بأرسل ، والمعنى أرسل هذا الراعى باسم الله الذي يذكر اسمه في كل سورة هذا الفحل في هذه الابل للضراب فهو يقصد في ضرابها الطريق التي تعودها . والاستشهاد بالبيت على أنه قد جاء في اسم سم من غير همزة وصل ، وقد رويت كلمة « سمه » في هذا البيت بضم السين وكسرها كما ذكره ابن الأنباري في كتابه « الانصاف في مسائل الخلاف »

فجىء بهمة الوصل ، ولا نظيره على ما قالوا ؛ إذ لا يحذف الفاء ويؤتى بهمة الوصل ،
والذى قالوا وإن كان أقرب من قول البصريين من حيث المعنى لأن الاسم بالعلامة
أشبهه ، لكن تصرفاته — من التصغير والتكسير كسمي وأسماء وغير ذلك كالسمي
على وزن الحليف ، ونحو قولهم تسميت وسميت — تدفع ذلك ، إلا أن يقولوا : إنه
قلب الاسم بأن جعل الفاء في موضع اللام لما قصدوا تخفيفه بالحذف ؛ إذ موضع
الحذف اللام ، ثم حذف نسيا ، ورد في تصرفاته في موضع اللام ؛ إذ حذف
في ذلك المكان

وأصل است سته — كجبل — بدليل أسته ، ولا يجوز أن يكون كأقال
وأجذاع ؛ لقولهم في النسب إلى است : ستهي ، وفيه ثلاث لغات : است ،
وست ، وسه ، كما ذكرنا في النسبة ، وأصل اثنان ثنيان ^(١) — كفتيان — لقولهم
في النسب إليه : ثنوي ، وكذا اثنتان ، كما مر في باب النسب ، وقد ذكرنا أيمن الله
والخلاف فيه في شرح الكافية ^(٢)

قوله « في كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة » احتراز من نحو أكرم ،
فان بعد ألف فعله الماضي ثلاثة ؛ فالهزة في ماضيه وأمره ومصدره همزة قطع ،
وإنما جاز تسكين أوائل الأفعال لما ذكرنا من قوة تصرفاتها ،
فجوزوا تصرفها على الوجه المستبعد أيضاً ، أعني سكون الأوائل ،
وخصوا ذلك بما ماضيه على أربعة أو أكثر دون الثلاثي ؛ لأن الخفة بالتثنية
أولى ، وأما في فاء الأمر من الثلاثي ، نحو اخرج ؛ فليكونه مأخوذاً من المضارع
الواجب تسكين فائه ؛ لئلا يجتمع أربع متحركات في كلمة ، وإنما لم يسكن عينه
لأنها لمعرفة الأوزان ، وأما اللام فللإعراب ، ولم يسكن حرف المضارعة ؛ لأنه

(١) انظر (١ ص ٢٢١)

(٢) قد سبق أن نقلنا لك عبارته من شرح الكافية (انظر ص ٢٥٤

زاد على الماضي بحرف المضارعة ، فلو سَكَنْتَ أوله لاحتجت إلى همزة الوصل ؛
 فيزداد الثقل ، فلما حذف حرف المضارعة في أمر الخطاب للتخفيف - لكونه أكثر
 استعمالاً من أمر الغائب - احتيج في الابتداء إلى همزة الوصل ، وألحقوا بالأفعال
 التي في أوائلها همزة وصل مصادرها وإن كانت المصادر أصول الأفعال في الاشتقاق
 على الصحيح ؛ لأنها في التصرف والاعتلال فروع الأفعال ، كما يبين في باب
 الإعلال ، نحو لا ذَلِيلًا ولا وَذُولًا ، وأما أسماء الفاعل والمفعول فانما سقطت
 من أوائلها همزة الوصل وإن كان أيضاً من الأسماء التابعة للفعل في الإعلال ؛ ليم
 المتقدمة على الساكن ، كما سقطت في المضارع لتقدم حرف المضارعة

قوله « وفي أفعال تلك المصادر من ماضٍ وأمر » وإنما لم يكن في المضارع ؛
 لما ذكرناه ، وهذه الأفعال أحد عشر مشهورة : تسعة من الثلاثي المزيد فيه ،
 كانطلق ، وأحمر ، وأحمراً ، وأقتدر ، واستخرج ، واقعنس ، واسلنقى ،
 واجلوز ، واعشوشب ، واثنان من الرباعي المزيد فيه ، نحو احر نجم ، واقشعر ؛
 وقد يجيء في تفعل وتفاعل إذا أدغم تأوهما في الفاء ، نحو أطير وأناقل

قوله « وفي صيغة أمر الثلاثي » أى : إذا لم يتحرك الفاء في المضارع ؛ احترازاً
 عن نحو قل ، وبع ، وخف ، وشد ، وعد ، من تقول وتبيع وتشد وتخاف وتعد
 قوله « وفي لام التعريف وميمه » قد مر ذلك في باب المعرفة والذكرة (١)

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (٢ ص ١٢٢) عند شرح قول ابن
 الحاجب في تعداد أنواع المعرفة « وما عرف باللام » مانصه : « هذا مذهب
 سيبويه ، أعنى أن حرف التعريف هي اللام وحدها ، والهمزة للوصل ، فتحت
 مع أن أصل همزات الوصل الكسر ؛ لكثرة استعمال لام التعريف ، والدليل
 على أن اللام هي المعرفة فقط تخطى العامل الضعيف إياها نحو بالرجل ، وذلك
 علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ، ولو كانت على حرفين لكان
 لها نوع استقلال ؛ فلم يتخطها العامل الضعيف ، وأما نحو ألا تفعل وإلا تفعل

قوله « في الابتداء خاصة » لأن مجيئها لتعذر الابتداء بالساكن ، فإذا لم يبدأ به لوقوع شيء قبله لم يحتج إلى الهمزة ، بل إن كان آخر الشيء — إن كان أكثر من حرف كغلام الرجل ، أو ذلك الشيء إن كان على حرف واحد — متحركاً ، نحو والله ؛ اكتفى به ، وإن كان ساكناً حرك ، نحو قل الله والاستغفار قوله « مكسورة » الكوفيون على أن أصل الهمزة السكون ؛ لأن زيادتها ساكنة أقرب إلى الأصل ؛ لما فيها من تقليل الزيادة ، ثم حركت بالكسر كما هو حكم أول الساكنين إذا لم يكن مَدًّا المحتاج إلى حركته ، وظاهر كلام سيديويه وبلا مال فليجعلهم « لا » خاصة من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة ؛ فلذا يقولون : اللافرس واللانسان ، وأما نحو « بهذا » و (فَمَا رَحْمَةٍ) فأن الفاصل بين العامل والمعمول ما لم يغير معنى ما قبله ولا معنى ما بعده عد الفصل به كلافصل ، وللامتزاج التام بين اللام وما دخلته كان نحو الرجل مغايراً لرجل حتى جاز تواليهما في قافيتين ولم يكن إيطاء ، وإنما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج ، وأيضاً دليل التشكير : أى التنوين ؛ على حرف ، فلاولى كونه دليل التعريف مثله ، وقال الخليل : أل بكاملها آلة التعريف ، نحو هل وقد استدلالاً بفتح الهمزة ، وقد سبق العذر عنه ، وبأنه يوقف عليها في التذكر ، نحو قولك أل إذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره ، وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار ، كالوقف على قد في نحو قوله :

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنْ رَكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدَ
وذلك قوله :

يَا خَلِيلِي ارْبَعَا وَاسْتَخْبِرَا أَلْمَنْزِلَ الدَّارِسَ مِنْ أَهْلِ الْحِلَالِ
وإنما حذف عنده همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال ، وذكر المبرد في كتاب الشافي أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها ، وإنما ضم اللام إليها لئلا يشبه التعريف بالاستفهام ، وفي لغة حمير ونفر من طيء إبدال الميم من لام التعريف كما روى الثبرين تولب عنه صلى الله عليه وسلم . « ليس من امير امصيام في امسفر » اهـ

يدل على تحركها في الأصل ؛ لقوله : فَقَدَّمَت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم بها ، وهو الأولى ؛ لأنك إنما تجلبها لاحتياجك إلى متحرك ؛ فالأولى أن تجلبها متصفة بما يحتاج إليه : أى الحركة ، وأيضا فقد تقدم أن التوصل إلى الابتداء بالساكن بهمزة خفية مكسورة من طبيعة النفس

قوله : « ضمة أصلية » ليدخل نحو اغزى ، ويخرج نحو ارموا وامرؤ وابنه وإما ضموا ذلك لكراهية الانتقال من الكسرة إلى الضمة وبينهما حرف ساكن ، وليس في الكلام مثله ، كما ليس فيه فعلٌ ، فاذا كرهوا مثله والضمة عارضة للاعراب كما قالوا في أجيتك : أجوءك ، فما ظنك بالكسر والضم اللازمين ؟ وكذا قالوا في أنيتك ، وهو مُنَحْدِر من الجبل : أنبؤك ، ومُنَحْدِرٌ ، على ما حكى الخليل ، قال :

٧٩ — وَقَدْ أَضْرِبُ السَّاقَيْنِ إِمَّكَ هَابِلٌ *^(١)

(١) هذا شطر بيت من الطويل ، وهكذا وجدناه في جميع النسخ المطبوعة والمخطوطة ، ولم نقف له على قائل ولا تنمة ، وقد رواه البغدادى من غير أن ينسبه أيضاً إلى قائله ولم يذكر له تنمة ، إلا أنه رواه هكذا :

* وَقَالَ أَضْرِبُ السَّاقَيْنِ إِمَّكَ هَابِلٌ *

فجعل « قال » بدل قد ، وجعل « اضرب » فعل أمر ، مع أنها في رواية المؤلف فعل مضارع . وقد استشهد المؤلف بالبيت على أنهم أتبعوا الثانى للاول فكسروا همزة « إمك » إتباعا للكسرة قبلها كما أتبعوا الاول للثانى فى الأمثلة التى ذكرها ، وهو على رواية المؤلف يكون من قبيل إتباع البناء للبناء ، ولكن ابن جنى قد استشهد بالبيت على أنهم قد يتبعون حركة الاعراب لحركة البناء حيث قال فى المحتسب عند الكلام على قراءة من قرأ (الحمد لله) بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام : « ومثل هذا فى إتباع الاعراب البناء ما حكاه صاحب الكتاب فى قول بعضهم

* وَقَالَ : أَضْرِبُ السَّاقَيْنِ إِمَّكَ هَابِلٌ *

بكسر ضم الهمزة إتباعاً لكسر نون الساقين ، كما أنبعوا الأول الثانى فى
أَنْبُوكَ ، ومثله قوله تعالى (فى إِمَّهًا) ^(١) بكسر الهمزة فى بعض القراءات ،
وقولهم : وَيَمَّهًا ^(٢) بكسر اللام ، أصله : وَى لَامُهَا ، حذفت الهمزة شاذاً :

كسر الميم لكسرة الهمزة « اه كلام ابن جنى ، وقد رجعنا إلى كتاب
سيبويه فوجدنا فيه (ح ٢ ص ٢٧٢) مانصه : « واعلم أن الألف الموصولة
فيما ذكر فى الابتداء مكسورة أبداً إلا أن يكون الحرف الثالث مضموماً فتضمها ،
وذلك قولك : اقتل ، استضعف ، احتقر ، احترجم ، وذلك أنك قربت الألف
من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن فكروهوا كسرة بعدها ضمة وأرادوا
أن يكون العمل من وجه واحد كما فعلوا ذلك فى مذ اليوم يافتي ، وهو فى هذا
أجدر ، لأنه ليس فى الكلام حرف أوله مكسور والثانى مضموم ، وفعل هذا به
كما فعل بالمدغم إذا أردت أن ترفع لسانك من موضع واحد ، وكذلك أرادوا
أن يكون العمل من وجه واحد ، ودعاهم ذلك إلى أن قالوا : أنا أجوءك ، وأنبؤك ،
وهو منحدر من الجبل ، أنبأنا بذلك الخليل ، وقالوا أيضاً : لأمك ، وقالوا : اضرب
الساقين إمك هابل ، فكسرها جميعاً كما ضم فى ذلك « اه ومن هذا تعلم أمرين :
الاول : أنه لم يجعل قوله : وقالوا اضرب .. الخ بيتاً من الشعر بخلاف ما صنع
المؤلف وابن جنى

والثانى : أنه قد جعل الميم من « إمك » مكسورة كما فعل ابن جنى ، بخلاف
ما يظهر من كلام المؤلف ، حيث جعل الاستشهاد بالبيت على كسر الهمزة إتباعاً
لكسر نون الساقين ، ولم يتعرض لحركة الميم ، وذلك الصنيع منه يدل على أن
حركة الميم باقية على أصلها وهو الضم

(١) هذا بعض آية من سورة القصص وهي (وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى •
حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمَمٍ رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا
وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ)

(٢) قال فى اللسان : « ورجل ويمه وويلمه (بكسر اللام فى الأولى وضمها
فى الثانية) كقولهم فى المستحبات : ويمه ، يريدون ويل أمه ، كما يقولون : لآب لك
يريدون لأب لك ، فركبوه وجعلوه كالشيء الواحد ... ثم قال : وفى الحديث

إما بعد إتياع حركتها حركة اللام ، أو قبله ، وأما قولهم : وَيُلْمُهَا — بضم اللام :

في قوله لا بُي بصير « وَيُلْمُهُ مَسْعَرُ حَرْبٍ » تعجبنا من شجاعته وجراته وإقدامه ومنه حديث علي « وَيُلْمُهُ كَيْلًا بَغَيْرِ ثَمَنِ لَوْ أَنَّ لَهُ وَعِيٌّ » أي يكيل العلوم الجمة بلا عوض إلا أنه لا يصادف واعيا ، وقيل : وي ، كلمة مفردة ، ولامه مفردة ، وهي كلمة تفجع وتعجب ، وحذفت الهمزة من أمه تخفيفا وألقت حركتها على اللام ، وينصب ما بعدها على التمييز ، والله أعلم « اه ، وقال الشهاب الخفاجي في شفاء الغليل (ص ٢٣٨ الطبعة الوهية) : « ويلمه : أصله للدعاء عليه ، ثم استعمل في التعجب مثل قاتله الله ، وكذا وقع في الحديث كما في الكرمانى ، وفي المقتضب لابن السيد (يريد الاقتضاب شرح أدب الكتاب : انظره (ص ٣٦٥)) يروى بكسر اللام وضمها ، فمن كسر اللام ففيه ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون ويل أمه ، بنصب ويل وإضافته إلى الأم ثم حذف الهمزة لكثرة الاستعمال ، وكسرت لامه إتياعا لكسرة ميمه ، والثانى أن يكونوا أرادوا ويل لامه ، برفع ويل على الابتداء ، ولأمه خبر ، وحذفت لام ويل وهمزة أم كما قالوا : أيش لك يريدون أى شئ لك ، واللام المكسورة لام الجر ، والثالث أن يريدوا « وي » التى فى قول عنتره :

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأُ سُقْمَهَا قَوْلُ الْفَوَارِسِ وَيَكْ عَنَتْرُ أَقْدِمِ
فيكون على هذا قد حذفت همزة أم لا غير واللام جارة ، وهذا أحسن الوجوه ، لأنه أقل للحذف والتغيير ، وأجاز ابن جنى أن تكون اللام المسموعة لام ويل ، على أن تكون حذفت همزة أم ولام الجر ، وكسر لام ويل إتياعا لكسرة الميم ، وهو بعيد جدا ، وأما من رواه بضم اللام فإن ابن جنى أجاز فيه وجهين : أحدهما أنه حذفت الهمزة واللام ، وألقت ضمة الهمزة على لام الجر ، كما حكى عنهم (الْحَمْدُ لِلَّهِ) بضم لام الجر ، وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة الشامى ، والثانى : أن يكون حذف الهمزة ولام الجر ، وتكون اللام المسموعة هي لام ويل لا لام الجر ، وقال الامام المرزوقي : الاختيار فى ويل إذا أضيف باللام الرفع ، وإذا أضيف بغير اللام النصب ، يقولون : ويل لزيد ، وويل زيد ، فأما قولهم : ويلمه فقد حذفت الهمزة من أمه فيه حذفًا لكثرتة على ألسنتهم ، ولا

فيجوز أن يكون أصله وَيْ لَا مَهَا ؛ فحذفت الهمزة بعد نقل ضميتها على لام الجر ، وهو شاذ على شاذ ، ويجوز أن يكون الأصل وَيْلُ أَمَهَا ؛ فحذفت الهمزة شاذًا ، ويدخل في قوله « إلا فيما بعد سا كنه ضمة أصلية » كل ماض لم يسم فاعله ، من الأفعال المذكورة ، نحو اقْتَدِرْ عليه وانْطَلِقْ به ، قيل : وقد تكسر همزة الوصل قبل الضمة ، نحو اِنْصُرْ ، وَاقْتَدِرْ عليه ، وليس بمشهور ، وإذا جاءت همزة مضمومة قبل ضمة مشمة كما في اخْتِيرَ ، وَأَنْقِيدَ ، أُشْمِتْ ضميتها أيضا كسرة ، وإنما فتحت مع لام التعريف وميمه لكثرة استعمالها ؛ فطلب التخفيف بفتحها ، وفتحت في أَيْمُنْ لمناسبة التخفيف ؛ لأن الجملة القسمية يناسبها التخفيف . إذ هي مع جوابها في حكم جملة واحدة ، ألا ترى إلى حذف الخبر في « أَيْمُنْ » ، و« لَعَمْرُكَ » وجوبا ، وحذف النون من أَيْمُنْ ؟ وحكى يونس عن بعض العرب كسر همزة أَيْمُنْ وَأَيْمٍ

قال : « وَإِثْبَاتُهَا وَصَلًا لِحَنْ ، وَشَذَّ فِي الضَّرُورَةِ ، وَالتَّرَمُّوا جَعَلَهَا الْفَاءَ لَا بَيْنَ بَيْنَ عَلَى الْأَفْصَحِ فِي نَحْوِ الْحَسَنِ وَأَيْمُنُ اللَّهِ يَمِينُكَ ؟ لِلْبَسِّ » أقول : قوله « شذ في الضرورة » كقوله :

٨٠ — إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ

بَنَتْ وَتَكَثَّرَ الْوُشَاةُ قَمِينُ (١)

يجوز أن تكون الضمة في اللام منقولة إليها من الهمزة ؛ لأن ذلك يفعل إذا كان ما قبلها ساكنا ، كقولك من بوه (بحذف همزة أبوه بعد نقل حركتها إلى نون من) وإذا كان كذلك فقد ثبت أنها غيرها ، والشيء إذا خفف على غير القياس يجري على المؤلف فيه » اهـ

(١) البيت من قصيدة لقيس بن الخطيم ، وقبل البيت المستشهد به :

أَجُودُ بِمَضْنُونِ التَّلَادِ وَإِنَّمِي بِسِرِّكَ عَمَّنْ سَالَنِي لَصْنِينُ

فإذا كان قبلها مالا يحسن الوقف عليه وجب في السعة حذفها ، إلا أن تقطع كلامك الأول وإن لم تقف مراعيًا حكم الوقف ؛ بل اعذر من انقطاع النفس وشبهه ؛ وقد فعل الشعراء ذلك في أنصاف الأبيات ؛ لأنها مواضع الفصل ، وإنما يتبدون بعد قطع ، نحو قوله :

٨١ — وَلَا تُبَادِرُ فِي الشِّتَاءِ وَلَيْدَنَا

الْقَدَرُ تُنْزِلُهَا بِغَيْرِ جَعَالٍ (١)

وبعده :

وَأِنْ ضَيَّعَ الْإِخْوَانُ سِرًّا فَإِنِّي كَتُومٌ لِأَسْرَارِ الْعَشِيرِ أَمِينُ
والتلاد : المال القديم ، والنث - بنون فثلاثة - : مصدر نث الحديث ينثه إذا أفشاه ، ويروى بدله « بيث » بياء موحدة فثلاثة ، وهو مصدر بث الخبر ينثه إذا نشره ، والوشاة : جمع واش وهو النام الذي يزين الكلام ويحسنه عند نقله للفساد بين المتحابين ، وقمين : معناه جدير وخليق وحرى ، والباء في بنث أو بيث متعلقة بقمين ، والاستشهاد بالبيت على أن إثبات همزة الوصل في الدرج شاذ في الضرورة ، ونظير البيت المستشهد به قول جميل :

أَلَا لَا أَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيْمَةً عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُمْلٍ
وقول حسان رضى الله تعالى عنه :

لَتَسْمَعُنَّ شَيْكَاً فِي دِيَارِكُمْ اللَّهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَ

وقول الآخر :

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةٌ اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

وقد روى بيت الشاهد « إِذَا جَاوَزَ الْخَلَّيْنِ . . الخ » وكذلك روى بيت جميل « أَلَا لَا أَرَى خَلَّيْنِ . . الخ » وعلى هذه الرواية لا شاهد فيهما (٢) قد نسب ابن عصفور هذا البيت للبيد العامري الصحابي رضى الله عنه ، وقبله :

يَا كَنَّةَ مَا ، كَنَّةَ غَيْرِ لَيْمَةٍ لِلضَّيْفِ مِثْلُ الرَّوْضَةِ الْمَحْلَلِ

قوله « وقد التزموا جعلها ألفا لابين بين » قد مر في باب التقاء الساكنين

مَا إِنْ تَبَيَّنَتْ بَصَوْتِ صُلْبٍ فَيَبَيَّتْ مِنْهُ الْقَوْمُ فِي بَلْبَالٍ
والسكنة - بفتح الكاف وتشديد النون - : زوج الابن ، و«ما» يحتمل أن تكون زائدة إيهامية تفيد الفخامة أو الحقارة ويكون ما بعدها خبر مبتدأ محذوف ، ويحتمل أن تكون استفهامية مبتدأ ، ويكون كنة التي بعدها خبرا وغير لئيمة صفته ، والروضة : البستان الحسن ، والمحلال : التي تحمل المار بها على الحلول حولها للنظر إلى حسنها ، والصلب - بصم الصاد وتشديد اللام مفتوحة - : الشديد ، والبلبال : الحزن ، والمراد بالشتاء زمن الشدة والقحط ، والوليد : يطلق على الصبي وعلى الخادم أيضا ، والجعال - بكسر الجيم - : الخرقعة التي تنزل بها القدر ، والضمير في تبادر يعود إلى السكنة ووليدنا مفعول لتبادر ، ويجوز في القدر الرفع على الابتداء وما بعده خبر ، والنصب على الاشتغال ، والمراد من البيت مدح السكنة بعدم الشره للطعام فهي لا تسبق الوليد إلى الطعام ولا تسرع في إنزال القدر حتى تنزلها بغير خرقعة . والاستشهاد بالبيت في قوله « ألقدر » حيث قطع الشاعر همزة الوصل لضرورة الشعر ، وقد أنشد سيويه البيت على غير الوجه الذي أنشده عليه المؤلف ، قال في الكتاب (٢ ص ٢٧٤) : « واعلم أن هذه الألفات ألفت الوصل تحذف جميعا إذا كان قبلها كلام ، إلا ما ذكرنا من الألف واللام في الاستفهام ، وفي أيمن في باب القسم ، لعله قد ذكرناها ، فعل ذلك بها في باب القسم حيث كانت مفتوحة قبل الاستفهام ، خافوا أن تلتبس الألف بألف الاستفهام ، وتذهب في غير ذلك إذا كان قبلها كلام ، إلا أن تقطع كلامك وتستأنف كما قالت الشعراء في الانصاف ، لأنها مواضع فصول ، فأما ابتداءها بعد قطع ، قال الشاعر :

وَلَا يَبَادِرُ فِي الشِّتَاءِ وَلِيدُنَا الْقَدْرَ يُنْزِلُهَا بِغَيْرِ جِعَالٍ هـ

وقال الاعلم الشنتمري في شرحه للبيت : « الشاهد فيه قطع ألف الوصل من قوله « القدر » ضرورة ، وسوغ ذلك أن الشطر الأول من البيت يوقف عليه ثم يبتدأ ما بعده ، فقطع على هذه النية ، وهذا من أقرب الضرورة ، يقول : إذا اشتد الزمان فوليدنا لا يبادر القدر حسن أدب ، والجعال : خرقعة تنزل بها القدر » هـ

أن للعرب في مثله مذهمين : الأوضح جعل همزة الوصل ألفاً ، والثاني جعلها بين بين ، كقوله :

٨٢ — أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ أُمُّ الشَّرِّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي ^(١)

قوله « اللبس » يعنى التزموا أحد الشيئين ولم يحدفوا للبس ؛ إذ لو حذفوا التبس الاستخبار بالخبر ؛ إذ همزة الوصل في الموضعين مفتوحة كهمزة الاستفهام ، بخلاف نحو (أَصْطَفَى الْبَنَاتِ) ؟ وقوله :

٨٣ — أَسْتَحَدَّثَ الرَّكْبُ مِنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبَرًا ^(٢)

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة للمثقب العبدى أوردها المفضل في المفضليات وقيله :

وَمَا أَدْرَى إِذَا يَمَمْتُ أَمْرًا أُرِيدُ الْخَيْرُ أَيُّهُمَا يَلِينِي

ويمت : قصدت ، وجملة « أريد الخير » حال من فاعل يمت ، وجملة « أيهما يلىنى » سدت مسد مفعولى أدرى ، وقوله « الخير » بدل من « أى » فى قوله « أيهما يلىنى » ولذلك قرن بهمزة الاستفهام ؛ لأن البدل من اسم الاستفهام يقترب بالهمزة . والاستشهاد بالبيت على أنهم إذا أدخلوا همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة فقد يجعلونها بين بين : أى بين الهمزة وبين حرف حركتها ، وحركتها هنا فتحة فتجعل بين الهمزة والألف

والمثقب : اسم فاعل من ثقب - بالثاء المثلثة وتشديد القاف : لقب الشاعر ، واسمه محصن (كمنبر) بن ثعلبة ، ولقب بالمثقب لقوله فى هذه القصيدة :

رَدَدَنَّ نَحِيَّةً وَكَانَنَّ أُخْرَى وَثَقَّ بَيْنَ الْوَصَاوِصِ لِلْعِيُونِ

والوصاوص : البراقع الصغار ، يريد أنهن حديثات الأسنان فبراقعهن صغار ، وقد قال فى هذه القصيدة أبو عمرو بن العلاء : « لو كان الشعر كله على هذه القصيدة لوجب على الناس أن يتعلموه »

(٤) هذا الشاهد صدر بيت من قصيدة طويلة لذي الرمة ، وعجزه :

* أَوْ رَاجَعَ الْقَلْبَ مِنْ أَطْرَابِهِ طَرَبُ *

فإن اختلاف حركتي الهمزتين رافع للبس بعد حذف همزة الوصل
قال : « وَأَمَّا سُكُونُ هَاءٍ وَهُوَ وَهْيَ وَفَهْوَ وَفَهْيَ [وَلَهُوَ وَاهْيَ] فَعَارِضٌ
فَصِيحٌ ، وَكَذَلِكَ لَامُ الْأَمْرِ ، نَحْوُ وَلْيُوفُوا ، وَشُبْهِ بِهِ أَهْوَ وَاهْيَ وَثُمَّ لِيَقْضُوا .
وَنَحْوُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ قَلِيلٌ »

أقول : قد ذكرنا جميع هذا الفصل في فصل رد الأبنية بعضها إلى بعض
في أول الكتاب ^(١) ، يعنى المصنف أن أوائل هُوَ وَهْيَ مَعَاوِ الْعُطْفِ وَفَاءَهُ وَهَمْزَةُ
الاسْتِفْهَامِ ، وَكَذَا لَامُ الْأَمْرِ الَّتِي قَبْلَهَا وَآوُ أَوْفَاءَ ؛ تَسْكُنُ ؛ فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنَّ
يَجْتَلِبُ لَهَا هَمْزَةُ الْوَصْلِ ، لَكِنَّمَا إِنَّمَا لَمْ يَجْتَلِبْ لِعَرُوضِ السُّكُونِ ، وَابْنُ هَذَا
بِجَوَابِ مَرَضِي ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِسْكَانَ بِنَاءً عَلَى تَشْبِيهِ أَوَائِلِ هَذِهِ الْكَلِمِ بِالْأَوْسَاطِ ،
فَنَحْوُ وَهُوَ وَفَهْوَ مِثْلَهُ بَعْضُ ، وَنَحْوُ وَهْيَ وَفَهْيَ مِثْلَهُ بَكْتِفٌ ، وَكَذَا الْقَوْلُ
فِي (وَلْيُوفُوا) فَلَمْ يَسْكُنْهَا إِلَّا لِجَعْلِهِمْ إِيَّاهَا كَوْسَطِ الْكَلِمَةِ ، فَكَيْفَ يَجْتَلِبُ لَهَا هُوَ
كَوَسَطِ الْكَلِمَةِ هَمْزَةُ وَصْلٍ ؟ وَهَبْ أَنَّهُ لَيْسَ كَالْوَسْطِ أَلَيْسَ غَيْرُ مُبْتَدَأٍ بِهِ ؟ وَأَلَيْسَ
السُّكُونُ الْعَارِضُ أَيْضًا فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ يَجْتَلِبُ لَهُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ إِذَا ابْتَدَى بِهَا ؟
أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : اسْمٌ ، مَعَ أَنَّهُ جَاءَ سُمٌّ ، وَكَذَا اسْتِ وَسَتْ ؟ فَكَانَ عَلَيْهِ
أَنْ يَقُولَ : لَمْ يَجْتَلِبْ الْهَمْزَةَ لِأَنَّهَا إِنَّمَا يَجْتَلِبُ إِذَا ابْتَدَى بِتِلْكَ الْكَلِمَةِ كَمَا ذَكَرْنَا ،
وَهَذَا السُّكُونُ فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا تَقَدَّمَ شَيْءٌ ، وَوَجْهُ تَشَابُهِهِمْ

وقبل البيت المذكور مطلع القصيدة وهو :

مَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ * كَأَنَّهُ مِنْ كُلِّ مَقَرَّةٍ سَرَبُ
وَالرَّكْبُ : أَصْحَابُ الْأَبْلِ ، وَالْأَشْيَاعُ : الْأَصْحَابُ ، وَالطَّرْبُ : اسْتِخْفَافُ
الْقَلْبِ فِي فَرَحٍ أَوْ فِي حُزْنٍ ، يَرِيدُ أَبْكَاءُكَ وَحُزْنُكَ لَخَبَرِ حَدَثٍ أَمْ رَاجِعِ قَلْبِكَ
طَرِبَ ؟ وَالْإِسْتِشْهَادُ بِالْبَيْتِ عَلَى أَنَّ هَمْزَةَ الْاسْتِفْهَامِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى هَمْزَةِ وَصْلٍ
غَيْرِ مَفْتُوحَةٍ فَأَنَّ هَمْزَةَ الْوَصْلِ تَحْذَفُ حِينَئِذٍ ، لِعَدَمِ اللَّبْسِ ، لِأَنَّ اخْتِلَافَ حَرَكَتَيْ
الْهَمْزَتَيْنِ رَافِعَ لِلْبَسِ بَعْدَ حَذْفِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ
(١) انظر (ج ١ ص ٤٥)

لأوائها بالوسط عدم استقلال ما قبلها ، واستحالة الوقف عليه ، وقولك أهو وأهي ؟ أقل استعمالاً من وهو وفهو وهى وفهى ؛ فلماذا كان التخفيف فيه أقل ، وقولك : لهو ولهى مثل فهو وفهى يجوز تخفيف الهاء فيه ؛ على ما قرىء به فى الكتاب العزيز ، وأما نحو ليفعل — بلام كى — فلم يجوز فيه التخفيف ؛ لقلة استعمالها ، وتحريك هاء هو وهى بعد اللام وبعد الواو والفاء ، وكذا تحريك لام الأمر بعدها ؛ هو الأصل : قال سيبويه : وهو جيد بالغ ، وقرأ الكسائى وغيره (ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ) بإسكان لام الأمر على تشبيهه ثم بالواو والفاء ؛ لكونها حرف عطف مثلها ، واستقبح ذلك البصريون ؛ لأن ثم مستقلة يوقف عليها ، وقرىء فى الشواذ (أَنْ يُمِلَّ هُوَ) بإسكان الهاء ، يُجمل « لهو » كعَضُد ، وهو قبسح ؛ لأن يمل كلمة مستقلة ، ولا يمكن تشبيهها بحرف العطف كما شبه به ثم ، وقوله :
* فَبَاتَ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا ^(١) *

أولى من مثله ؛ لكونه فى كلمة واحدة .

قوله « فصيح » أى : يستعمله الفصحاء ، بخلاف (أَنْ يُمِلَّ هُوَ) ونحو قوله « بَاتَ مُنْتَضِبًا » وذلك لكثرة الاستعمال فى الأول

قوله « وشبه به أهو » لكون الهمزة على حرف وإن لم يكثر استعمالها مع هو وهى ، كاستعمال الواو والفاء معهما ، فلماذا كان التخفيف فى أهو وأهى أقل ؟

(١) قد تقدم الكلام فى شرح هذا البيت (> ١ ص ٤٥) . وقد استشهد به هنا على أن التخفيف بالأسكان فى « مُنْتَضِبًا » أولى من التخفيف بالأسكان فى « أَنْ يُمِلَّ هُوَ » ، لأن الأول فى كلمة واحدة والثانى فى كلمتين ، مع أن الكل شاذ

قال : « الْوَقْفُ : قَطْعُ الْكَلِمَةِ عَمَّا بَعْدَهَا ، وَفِيهِ وَجُوهٌ مُخْتَلِفَةٌ فِي الْحُسْنِ وَالْمَجَلِّ ؛ فَأَلِاسْكَانُ الْمَجْرَدُ فِي الْمُنْتَحَرِّكِ ، وَالرَّوْمُ فِي الْمُنْتَحَرِّكِ ، وَهُوَ أَنْ تَأْتِيَ بِالْحَرَكَةِ خَفِيَّةً ، وَهُوَ فِي الْمَقْتُوْحِ قَلِيلٌ ، وَالْإِشْمَامُ فِي الْمَضْمُومِ ، وَهُوَ أَنْ تَضُمَّ الشَّفَتَيْنِ بَعْدَ الْإِسْكَانِ »

أقول : قوله « قطع الكلمة عما بعدها » أى : أن تسكت على آخرها قاصداً لذلك مختاراً ؛ لجعلها آخر الكلام ، سواء كان بعدها كلمة أو كانت آخر الكلام ؛ فيدخل فيه الرّوم والإشمام والتضعيف وغير ذلك من وجوه الوقف ، ولو وقفت عليها ولم تراع أحكام الوقف التي نذكرها كما تقف على آخر زيد مثلاً بالتنوين لكنت واقفاً ، لكنك مخطيء في ترك حكم الوقف ، فالوقف ليس مجرد إسكان الحرف الأخير وإلا لم يكن الرّوم وقفاً ، وكان لفظ مَنْ في مَنْ زَيْد موقوفاً عليه مع وصلك إياه بزيد

قوله « عما بعدها » يوهّم أنه لا يكون الوقف على كلمة إلا وبعدها شيء ، ولو قال : السكوت على آخر الكلمة اختياراً لجعلها آخر الكلام — لكان أعم قوله « وفيه وجوه مختلفة في الحسن » أى : في الوقف وجوه ، يعنى بها أنواع أحكام الوقف ، وهى : الإسكان ، والرّوم ، والإشمام ، والتضعيف ، وقلب التنوين ألفاً أو واواً أو ياءاً ، وقلب الألف واواً أو ياءاً أو همزة ، وقلب التاء هاءاً ، وإخاق هاء السكت ، وحذف الواو والياء ، وإبدال الهمزة حرف حركتها ، ونقل الحركة ؛ فإن هذه المذكورات أحكام الوقف : أى السكوت على آخر الكلمة مختاراً ؛ لتمام الكلام ، ونعنى بالحكم ما يوجب الشئ ؛ فان الوقف في لغة العرب يوجب أحد هذه الأشياء

قوله « وجوه مختلفة في الحسن » أى : هذه الوجوه متفاوتة في الحسن ، فبعضها أحسن من بعض ؛ كما يجىء من أن قلب الألف واواً أو ياءاً أو همزة ضعيف ، وكذا نقل الحركة والتضعيف ، وقد يتفق وجهان أو أكثر في الحسن ؛ كالإسكان وقلب تاء التانيث هاءاً

قوله « والحل » يعنى به محال الوجوه المذكورة ، وهى ما يذكره المصنف بعد ذكر كل وجه مُصَدَّرًا بنى ، كقوله : الإسكانُ المجردُ فى المتحرك والرومُ فى المتحرك ، فقوله « الإسكان المجرد والروم » وجهان للوقف ، وقوله « المتحرك » محل هذين الوجهين ؛ إذ يكونان فيه دون الساكن ، وكذا قوله « إبدال الألف فى المنصوب المنون » إبدال الألف وجه ، والمنصوب المنون محله ، وهلم جرًّا إلى آخر الباب ، فهذه الوجوه مختلفة فى الحل : أى لكل وجه منها محل آخر ثبت فيه ، وقد يشترك الوجهان أو أكثر فى محل واحد ، كاشتراك الإسكان والروم فى المتحرك

قوله « فالإسكان المجرد » أى : الإسكان المحض بلا روم ولا إشمام ولا تضعيف ، والإسكان فى الوقف أكثر فى كلامهم من الروم والإشمام والتضعيف والنقل ، ويجوز فى كل متحرك إلا فى المنصوب المنون ؛ فإن اللغة الفاشية فيه قلب التنوين ألفا ، وربيعة يجيزون إجراءه مجرى المرفوع والجور ؛ قال

٨٤ — وَآخِذْ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ (٢)

وإن كان آخر الكلمة ساكنا فقد كفيت مؤونة الإسكان ، نحو كم

(١) هذا عجز بيت من قصيدة للأعشى ميمون ، مدح بها قيس بن معدى

كرب ، وصدره :

* إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٍ أُطِيلُ الشَّرَى *

والشرى : السير ليلا ، والحقى : القبيلة ، والعصم : مفعول آخذ ، وهو بضمين جمع عصام ، والعصام يطلق فى الأصل على وكاء القرية ، وعلى عروتها أيضا ، والمراد به هنا العهد ، يعنى أنه يأخذ من كل قبيلة يمر بها عهداً ألا يؤذوه ، لأن له فى كل قبيلة أعداء ممن هجأهم أو ممن يكره ممدوحه ، فيتخشى الأذى منهم ، فيأخذ العهد ليصل سالما إلى ممدوحه . والاستشهاد بالبيت على أن « عصما » وقف عليه بالسكون فى لغة ربيعة ، لأنهم يجيزون تسكين المنصوب المنون فى الوقف

وَمَنْ ؛ فلا يكون معه وجه من وجوه الوقف ، بل تقتف بالسكون فقط ، ولو قيل إن سكون الوقف غير سكون الوصل لم يبعد ، كما قيل في نحو هِجَانٍ ^(١) وفُلْكَ ^(٢) ، وإذا كان آخر الكلمة تنويناً لم يعتد بسكونه ، ولم يكتف به في

(١) قال ابن سيده : « والهجَان من الأبل البيضاء الخالصة اللون والعنق ، من نوق هجن وهجائن وهجان . فمنهم من يجعله من باب جنب ورضا (يريد أنه مما يستوى فيه الواحد وغيره) ، ومنهم من يجعله تكسيراً ، وهو مذهب سيبويه ؛ وذلك أن الألف في هجان الواحد بمنزلة ألف ناقة كَنَاز ، وامرأة ضَنَّاك ، والألف في هجان الجمع بمنزلة ألف ظراف وشراف ، وذلك لأن العرب كسرت فعلاً على فعال كما كسرت فعلاً على فعال ، وعذرها في ذلك أن فعلاً أخت فعال ، ألا ترى أن كل واحد منهما ثلاثي الأصل وثالثه حرف لين ؟ وقد اعتقبا أيضاً على المعنى الواحد نحو كليب وكلاب وعبيد وعباد ؟ فلما كانا كذلك ، وإنما بينهما اختلاف في حرف اللين لا غير ، ومعلوم مع ذلك قرب الياء من الألف ، وأنها إلى الياء أقرب منها إلى الواو - كسر أحدهما على ما كسر عليه صاحبه ، فقبل : ناقة هجان . وأنيق هجان ، كما قيل : ظريف وظراف ، وشريف وشراف » اهـ

(٢) قال في اللسان : « الفلك - بالضم - : السفينة ، تذكر وتؤنث ، وتقع على الواحد والاثني والجميع ، فأُنْثِيَتْ جعلته من باب جنب ، وإن شئت من باب دلاص وهجان ، وهذا الوجه الأخير هو مذهب سيبويه ، أعني أن تكون ضمة الفاء من الواحد بمنزلة ضمة باء برد وخاء خرج ، وضمة الفاء في الجمع بمنزلة ضمة حاء حمر وصاد صفر جمع أحمر وأصفر ، قال الله تعالى في التوحيد والتذكير (فِي الْفُلْكِ الْمَشْجُونِ) فذكر الفلك ، وجاء به موحداً ، ويجوز أن يؤنث واحده ، كقول الله تعالى : (جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ) فقال « جاءتھا » فأنث ، وقال (وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاحِرَ) فجمع ، وقال الله تعالى : (وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ) فأنث ، ويحتمل أن يكون واحداً وجمعاً ، وقال تعالى : (حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ) فجمع وأنث ، فكأنه يذهب بها إذا كانت واحدة إلى المركب فيذكر ، وإلى

الوقف ؛ بل يحذف في الرفع والجر حتى يصير الحرف الذي قبله آخر الكلمة ، فيحذف حركته ، وإنما حذف التنوين في الرفع والجر لأنك قصدت كون الكلمة في الوقف أخف منها في الوصل ؛ لأن الوقف للاستراحة ، ومحل التخفيف الأواخر ؛ لأن الكلمة تتثاقل إذا وصلت إلى آخرها ، والتنوين كحرف الكلمة الأخير من حيث كونها على حرفٍ ساكن مفيد المعنى في الكلمة المتلوة ، وإن كانت في الأصل كلمة برأسها ، فهي : أى التنوين : إما أن تخفف بالقلب كما هو لغة أزد السّراة ، وهو قلبهم المضموم ما قبلها واوا والمكسور ما قبلها ياء ، وهو مكروه ؛ لأن الواو ثقيل على الجملة ، ولا سيما المضموم ما قبلها في الآخر ، وكذا الياء ، وإما أن تحذف ، فاختير الحذف على القلب ، وسهله كون التنوين فضلة على جوهر الكلمة في الحقيقة ، وإذا كان يحذف الياء المكسور ما قبلها في نحو القاضى للوقف وهى من جوهر الكلمة فما ظنك بالتنوين ؟ فلما خفت الكلمة بحذف حرف كجزئها كان تخفيفها بحذف ما هو أشد اتصالاً بها منه — أعنى الضم والكسر اللذين هما جزءا الحرفين ، أعنى الواو والياء — أولى ، وأما في المنصوب المنون فتخفيف الكلمة غاية التخفيف يحصل من دون حذف التنوين ، وذلك بقلبها ألفاً ؛ إذ الألف أخف الحروف ، وكذلك في المثني وجمع سلامة المذكر يحصل التخفيف فيهما بحذف حركة النون فقط

السفينة فيؤنث . قال الجوهري : وليس هو مثل الجنب الذى هو واحد وجمع ، والطفل ، وما أشبههما من الأسماء ؛ لأن فعلاً وفعلاً يشتركان فى الشيء الواحد مثل العرب والعرب ، والعجم والعجم ، والرهب والرهب ، ثم جاز أن يجمع فعل على فعل — مثل أسد وأسد — ولم يمتنع أن يجمع فعل على فعل (بضم فسكون فيهما) . قال ابن برى : إذا جعلت الفلك واحدا فهو مذكر لا غير ، وإن جعلته جمعاً فهو مؤنث لا غير ، وقد قيل : إن الفلك يؤنث وإن كان واحداً ، قال الله تعالى « قُلْنَا أَحْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ » اهـ

واعلم أن علامة الإسكان في الخط الحاء فوق الحرف الموقوف عليه ، وهى حرف أول لفظ الخفيف ؛ لأن الإسكان تخفيف

قوله « والرَّوْمُ في المتحرك » الرَّوْمُ الاتيان بالحركة خفية حرصا على بيان الحركة التى تحرك بها آخر الكلمة فى الوصل ، وذلك : إما حركات الإعراب ، وهم بشأنها أَعْنَى ؛ لدالتها على المعانى فى الأصل ، وإما حركات البناء كَأَيْنَ ، وَأَمْسٍ ، وقبل ؛ وعلامة الرَّوْمُ خط بين يدى الحرف هكذا : زيد - . وسمى رومًا لأنك تروم الحركة وتريدها حين لم تسقطها بالكساية ، ويدرك الروم الأعمى الصحيح السمع ؛ إذا استمع ؛ لأن فى آخر الكلمة صَوْتًا خفيفًا ، وإن كان آخر الكلمة حرفا ساكنا قد يحذف فى الوصل ويبقى ما قبله على حركته نحو يسرى والقاضى فاذا وقفت على مثله جاز لك رومُه تلك الحركة ، وإن كان لا يبقى ما قبله على حركته فى الوصل بعد حذفه نحو عليكمو وعليهمى لم يجز الروم على ما يجىء

قوله « وهو فى المفتوح قليل » إذا كان المفتوح منونًا نحو زيدا ورجلا فلا خلاف أنه لا يجوز فيه الرَّوْمُ إلا على لغة ربيعة القليلة ، أعنى حذف التنوين نحو قوله :

* وَأَخَذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصُومٌ * (١)

وإذا لم يكن منونًا ، نحو رأيت الرجل وأحمد ، فذهب القراء من النحاة أنه لا يجوز روم الفتح فيه ؛ لأن الفتح لا جزء له لخفته . وجزؤه كله ، وعند سيديويه وغيره من النحاة يجوز فيه الروم كما فى الرفوع والجروور

قوله « والاشمام » الاشمام : تصوير الفم عند حذف الحركة بالصورة التى تعرض عند التلفظ بتلك الحركة بلا حركة ظاهرة ولا خفية ، وعلامته نُقْطَةٌ بين يدى الحرف ؛ لأنه أضعف من الرَّوْمُ ؛ إذ لا ينطق فيه بشيء من الحركة ، بخلاف الروم ، والنقطة أقل من الخط ، وعزا بعضهم إلى الكوفيين تجويز الاشمام فى

(١) تقدم شرح هذا الشاهد (انظر ص ٢٧٢ من هذا الجزء)

المجرور والمكسور أيضا ، والظاهر أنه وهم ؛ لم يجوزه أحد من النحاة إلا في المرفوع والمضموم ؛ لأن آلة الضمة الشفة ، وقصدك بالاشمام تصوير مخرج الحركة للناظر بالصورة التي يتصور ذلك المخرج بها عند النطق بتلك الحركة ؛ ليستدل بذلك على أن تلك الحركة هي الساقطة دون غيرها ، والشفتان بارزتان لعينه ، فيدرك نظره ضمهما ، وأما الكسرة فهي جزء الياء التي مخرجها وسط اللسان والفتحة جزء الألف التي مخرجها الحلق ، وهما محجوبان بالشفتين والسن ، فلا يمكن المخاطب إدراك تهيئة المخرجين للحركتين

قال : وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّ لَارَوْمَ وَلَا إِشْمَامَ فِي هَاءِ التَّأْنِيثِ وَمِيمِ الْجَمْعِ وَالْحَرَكَةُ الْعَارِضَةُ »

أقول : لم أر أحدا : لا من القراء ولا من النحاة ، ذكر أنه يجوز الروم والإشمام في أحد الثلاثة المذكورة ؛ بل كلهم منعوها فيها مطلقا ، وأرى أن الذي أوهم المصنف أنه يجوز الروم والإشمام فيها قول الشاطبي — رحمه الله تعالى — بعد قوله :

٨٥ — وَفِي هَاءِ تَأْنِيثٍ وَمِيمِ الْجَمْعِ قُلْ

وَعَارِضٍ شَكْلٍ لَمْ يَكُونَا لِيَدْخُلَا

وَفِي هَاءِ الْأَضْمَارِ قَوْمٌ أَبَوُهُمَا وَمَنْ قَبْلَهُ زَمٌّ أَوْ الْكَسْرُ مَثَلًا
أَوْ أُمَاهُمَا وَآوَةٌ وَيَاءٌ وَبَعْضُهُمْ يَرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحْلَلًا (١)

(١) أورد المؤلف هذه الأبيات الثلاثة من كلام الشاطبي في لاميته المشهورة : (الشاطبية) ليعين منشأ وهم ابن الحاجب في أن بعض النحاة أو القراء جوز الروم والاشمام في هاء التأنيث ، وميم الجمع ، والحركة العارضة ، وذلك أنه فهم في قول الشاطبي « وبعضهم يرى لهما في كل حال محلا » أن بعض القراء يجيز الروم والاشمام في كل حال من أحوال الحرف الموقوف عليه من الحروف

فظن أنه أراد بقوله « في كل حال » في هاء التانيث وميم الجمع وعارض الشكل وهاء المذكر ، كما وهم بعض شراح كلامه أيضاً ، وإنما عنى الشاطبي في كل حال من أحوال هاء المذكر فقط ، كما يجيئ

فنقول : إنما لم يجز في هاء التانيث الروم والإشمام لأنه لم يكن على الهاء حركة فينبه عليها بالروم أو بالإشمام ، وإنما كانت على التاء التي هي بدل منها ، فن ثم جازا عند من يقف على التاء بلا قلب ، كقوله :

٨٦ — * بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظَهَرَ الْحَجَفَتُ ^(١) * *

المذكورة ، ثم ذكر أن الشاطبي إنما عنى بقوله : « ... وبعضهم يرى لهما في كل حال محلا » أن بعضهم جواز الروم والإشمام في هاء الاضمار للمذكر فقط في كل حال من أحوالها المذكورة في قوله « ومن قبله ضم ... الخ » لكن يؤيد ما ذهب إليه ابن الحاجب ما ذكره البغدادي في شرح شواهد الشافية نقلا عن السمين في شرحه للشاطبية حيث قال : « ومن ذهب إلى جواز الروم والإشمام مطلقا أبو جعفر النحاس ، وليس هو مذهب القراء ، وقد تحصل مما تقدم أن أمر الروم والإشمام دائر بين ثلاثة أشياء : استثناء هاء التانيث وميم الجمع والحركة العارضة ، وهذا أشهر المذهب ، الثاني : استثناء هذه الثلاثة مع هاء الكناية عند بعض أهل الآراء ، الثالث : عدم استثناء شيء من ذلك ، وهو الذي عبر عنه بقوله « (و بعضهم يرى لهما في كل حال محلا) » اه كلام السمين . قال البغدادي : « ققوله : وهذا أشهر المذهب » يؤيد ما حكاه ابن الحاجب من جوازهما (يريد الروم والإشمام) في الثلاثة أيضا ، وقول الشارح المحقق لم أر أحدا من القراء ولا من النحاة ذكر أنهما يجوزان في أحد الثلاثة - وهم ؛ فان بعض القراء صرح بجوازهما في ميم الجمع » اه والبعض الذي عناه البغدادي هو « مكى » كما صرح به أبو شامة والسمين في شرحيهما على الشاطبية

(١) هذا البيت من الرجز المشطور ، وقد نسبته ابن برى في أماليه على الصحاح لسؤر الذئب ضمن أبيات كثيرة ، وقبله :

مَاضِرَهَا أَمَّا عَلَيْهَا لَوْ شَفَتْ مُتَيْمًا بِنَظْرَةٍ وَأُسَعَفَتْ

وأما ميم الجمع فلاكثر على إسكانه في الوصل ، نحو عليكم وعليهم . والروم
والإشمام لا يكونان في الساكن ، وأما من حركها في الوصل ووصلها بواو أو ياء
فإنما لم يرم ولم يشم أيضاً بعد حذف الواو والياء كما رام الكسرة في القاضى بعد
حذف يائه ، لأن تلك الكسرة قد تكون في آخر الكلمة في الوصل ، كقوله
تعالى (يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ) ولم يأت عليكم وإيهم إذا وصلت هما بمتحرك بعدها
متحركى الميمين محذوفى الصلة ، فكيف ترام أو تشم حركة لم تكن آخراً قط ؛
وأما نحو (عَلَيْكُمْ الْكِتَابَ) و (إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ) فان آخر الكلمة
فيها الواو والياء المحذوفتان للساكنين ، وما حذف للساكنين فهو في حكم الثابت ، هذا
إن قلنا : إنهما كانا قبل اتصالهما بالساكن عليكم وإيهم على ما هو قراءة ابن كثير ،
وإن قلنا : إنهما كانا قبل ذلك عليكم وإيهم - سيكون الميم فيهما - فالكسر
والضم إذن عارضان لأجل الساكنين والعارض لا يرام ولا يشم كما في قوله تعالى
(مَنْ يَشَاءِ اللَّهُ يُضِلَّهُ) (وَلَقَدْ اسْتَهْزِئَ) لأن الروم والإشمام إنما يكونان

وبعده :

قَطَعْتُهُمَا إِذَا الْمَهَا تَجَوَّفَتْ مَازِقًا إِلَى ذَرَاهَا أَهْدَفَتْ

والجوز - بفتح الجيم وآخره زاي معجمة : الوسط ، والتهيء - بتاء مثناة
مفتوحة : المفازة التى يتيه فيها السالك ، والحجفة - بفتح الحاء المهملة والجيم والفاء :
الترس ، وقوله « قطعتها » جواب رب المقدرة بعد بل ، والمها : اسم جنس جمعى
واحده مهاة ، وهى البقرة الوحشية ، وتجوفت : دخلت ، والمأزق : جمع مأزق ،
وهو المضيق ، وذراها - بفتح الذال المعجمة : ناحيتها ، وأهدفت : من الأهداف
وهو الدنو من الشيء والاستقبال له - يصف نفسه بالقوة والجلادة فيقول : رب
مفازة يضل فيها السالك ملساء كظهر الجن قطعتها فى الوقت الذى تهرب فيه
أبقار الوحش إلى مخابئها

للحركة المقدرة في الوقف ، والحركة العارضة للساكنين لا تكون إلا في الوصل ، فاذا لم تقدر في الوقف فكيف ينبه عليها ؟

قال : « وَابْدَأْ الْأَلِفَ فِي الْمَنْصُوبِ الْمُنَوَّنِ وَفِي إِذَنْ وَفِي نَحْوِ اضْرِبَنَّ ، بِخِلَافِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ ، عَلَى الْأَفْصَحِ » أقول : المنصوب المنون تقلب نونه ألفا ؛ لأنه لا يستقل الألف ، بل تخف به السكامة ، بخلاف الواو والياء لو قلبت النون إليهما في الرفع والجر ، والخفة مطلوبة في الوقف كما تقدم ، وقد ذكرنا أن ربيعة يحذفون التنوين في النصب مع الفتحة فيقفون على المنصوب كما يقفون على المرفوع والمجرور ، قال شاعرهم :
* وَآخِذْ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عِصْمَ *

وذلك لأن حذفها مع حذف الفتحة قبلها أخف من بقاءها مقلوبة ألفا معها ، وأما « إذن » فلا أكثر قاب نونها ألفا في الوقف ؛ لأنها تنوين في الأصل ، كما ذكرنا في بابه ^(١) ، ومنع المازني ذلك ، وقال : لا يوقف عليه إلا بالنون ، لكونه كان

(١) قال المؤلف في شرح السكاكية (٢ ص ٢١٩) : (الذي يلوح لي في إذن ويغلب في ظني أن أصله إذ ، حذفت الجملّة المضاف إليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الأزمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضي ، وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعل مذكور فقصدوا إلى لفظ إذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت ، خفة لفظه ، وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للأزمنة الثلاثة ، وحذفوا منه الجملّة المضاف هو إليها ، لأنهم لما قصدوا أن يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملّة المضاف إليها ، كما يقول لك شخص مثلاً : أنا أزورك ، فتقول : إذن أكرمك : أي إذ تزورني أكرمك : أي وقت زيارتك لي أكرمك : وعوض التنوين من المضاف إليه ، لأنه وضع في الأصل لازم الإضافة فهو كسكل وبعض ، إلا أنها معربان وإذ مبنى ، فإذن على ما تقرر صالح للماضي . كقوله :

« إِذَنْ لَقَامَ بِنَصْرِي . . . »

وأن من نفس الكلمة ، وأجاز المبرد الوجهين ، فمن قلبها ألفا كتبها به ، وإلا فبالنون ، وذلك لأن مبنى الخط على الابتداء والوقف ، كما يجيء

قوله « وفي نحو اضربن » يعنى به نون التأكيـد المخففة المفتوح ما قبلها ، وعلة قلبها ألفا إذا انفتح ما قبلها وحذفها إذا انضم أو انكسر ما قلنا فى التنوين سواء قوله « بخلاف المرفوع والمجرور فى الواو والياء » عبارة ركيكة ، ولو قال بخلاف الواو والياء فى المرفوع والمجرور اكان أوضح ، يعنى لا يقلب تنوين المرفوع واواً وتنوين المجرور ياء ، كما قلبت تنوين المنصوب ألفا ، لأداء ذلك إلى التقل فى موضع الاستخفاف ، وإذا كانوا لا يحيزون مثل الأدلّو مطلقا ، ويحيزون حذف ياء مثل القاضى فى الوصل ، والواو والياء فىهما أصلان ، فكيف يفعلون فى الوقف الذى هو موضع التخفيف شيئاً يؤدى إلى حدوث واو وياء قبلهما ضمة وكسرة ؟ وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون : هذا زيدو ، ومررت بزيدى ، كما يقال : رأيت زيدا ، حرصا على بيان الإعراب

قال : « وَيُوقَفُ عَلَى الْأَلِفِ فِي بَابِ عَصَا وَرَحَى بِاتِّفَاقٍ »

أقول : اختلف النحاة فى هذا الألف فى الوقف ، فنسب إلى سيبويه أنها فى حال الرفع والجر لام الكلمة ، وفى حال النصب ألف التنوين ، قياسا على الصحيح ، وليس ما عزى إليه مفهوما من كلامه ؛ لأنه قال ^(١) : « وأما الألفات التى

وللمستقبل نحو جئتني إذن أكرمك ، وللحال نحو إذن أظنك كاذبا ، وإذن ههنا هى إذن فى نحو قولك حينئذ ويومئذ . إلا أنه كسر ذلك فى نحو حينئذ ليكون فى صورة ما أضيف إليه الظرف المقدم ، وإذا لم يكن قبله ظرف فى صورة المضاف فكسره نادر ، كقوله :

نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحٌ

والوجه فتحه لىكون فى صورة ظرف منصوب ؛ لأن معناه الظرف « اه
(١) لم يذكر المؤلف عبارة سيبويه بنصها ، وإنما ذكر مفادها ، وإليك

تذهب في الوصل فانها لاتحذف في الوقف ؛ لأن الفتحة والألف أخف ، ألا ترى أنهم يفرون من الواو والياء المفتوح ما قبلهما إلى الألف ؟ وقد يفر إليه في الياء المكسور ما قبلها نحو دُعَا وَرُضَا . وقال أيضا : « إنهم يخففون عَضْدًا وَفَخِذًا بحذف حركتي عينيهما ، ولا يحذفون حركة عين جَمَلٍ » قال السيرافي - وهو الحق - : « هذا الموضع يدل على أن مذهب سيديويه أن الألف التي تثبت في الوقف هي التي كانت في الوصل محذوفة » أقول : معنى كلام سيديويه أنك إذا قلت « هذا قاضٍ » و « مررت بقاضٍ » فانك تحذف في الوقف الياء التي حذفتها في الوصل للساكنين ، وإن زال أحد الساكنين ، وهو التنوين ، وذلك لعروض زواله ؛ إذ لو لم يحذف الياء والكسرة في الوقف

العبارة ، قال (ج ٢ ص ٢٩٠) : « وأما الألفات التي تذهب في الوصل فانها لاتحذف في الوقف ؛ لأن الفتحة والألف أخف عليهم ، ألا تراهم يفرون من الياء والواو إذا كانت العين قبل واحد منهما مفتوحة ، وفروا إليها في قوطم : قد رضا (ماضى مبنى للمجهول) ونها (مثله) وقال الشاعر وهو زيد الخيل :

أَفِي كُلِّ عَامٍ مَا تَمُّ تَبَعْمُونَهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ثَوِيْتُمُوهُ وَمَا رُضَا
وقال طفيل الغنوى :

* إِنَّ الْغَوَى إِذَا نَهَا كَمْ يُعْتَبِرُ *

ويقولون في نَحْذ : نَحْذ ، وفي عَضْد : عَضْد ، ولا يقولون في جَمَل : جَمَل ، ولا يخففون ؛ لأن الفتحة أخف عليهم والألف (أنظر : ج ١ ص ٤٣ وما بعدها من كتابنا هذا) ، فمن ثم لم تحذف الألف ، إلا أن يضطر شاعر فيشبهها بالياء لأنها أختها وهي قد تذهب مع التنوين ، قال الشاعر - حيث اضطر - وهو ليبيد :

وَقَبِيلٌ مِنْ لَكَيْزٍ شَهْدٌ
رَهْطٌ مَرَجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمَعْلُ

لبقيت الكلمة في حال الوقف على وجه مستنقل عندهم ، مع كونها أخف مما كانت في الوصل ؛ لأن الياء على كل حال أخف من التنوين

وقد ذكر أبو حيان في الارتشاف هذه المذاهب ونسبها لأصحابها فقال : « والمقصود المنون يوقف عليه بالآلف ، وفيه مذاهب : أحدها : أن الآلف بدل من التنوين واستوجب حذف الآلف المنقلبة وصلا ووقفا ، وهو مذهب أبي الحسن والفراء والمازني وأبي علي في التذكرة . والثاني : أنها الآلف المنقلبة لما حذف التنوين عادت مطلقا ، وهو مروي عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين وسيبويه فيما قال أبو جعفر الباذش . والثالث : اعتباره بالصحيح ، فالآلف في النصب بدل من التنوين ، وفي الرفع والجر هي بدل من لام الفعل ، وذهب إليه أبو علي في أحد قولي ، ونسبه أكثر الناس إلى سيبويه ومعظم النحويين » اهـ

وقال ابن يعيش في شرح المفصل : « وقد اختلفوا في هذه الآلف (يريد ألف المقصور المنون) فذهب سيبويه إلى أنه في حال الرفع والجر لام الكلمة وفي حال النصب بدل من التنوين وقد انحدفت ألف الوصل ، واحتج لذلك بأن المعتل مقيس على الصحيح ، وإنما تبدل من التنوين في حال النصب دون الرفع والجر ، وبعضهم يزعم أن مذهب سيبويه أنها لام الكلمة في الأحوال كلها ، قال السيرافي : وهو المفهوم من كلامه ، وهو قوله « أما الآلفات التي تحذف في الوصل فإنها لا تحذف في الوقف » . ويؤيد هذا المذهب أنها وقعت رويًا في الشعر في حال النصب ، نحو قوله :

وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرَى صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَى

فألف « سري » هنا روي ، ولا خلاف بين أهل القوافي في أن الآلف المبدلة من التنوين لا تكون رويًا . وقال قوم - وهو مذهب المازني - : إنها في الأحوال كلها بدل من التنوين وقد انحدفت ألف الوصل ، واحتجوا بأن التنوين إنما أبدل منه الآلف في حال النصب من الصحيح لسكونه وانفتاح ما قبله وهذه العلة موجودة في المقصور في الأحوال كلها ، وهو قول لا ينفك عن ضعف ، لأنه قد جاء عنهم « هذا فتى » بالامالة ، ولو كانت بدلا من التنوين لما ساغت فيها الامالة ، إذا لاسبب لها » اهـ

وأما الألف المحذوفة في المقصور في الأحوال الثلاث للساكنين فانك تردّها في حال الوقف في الأحوال الثلاث ، لزوال الساكن الأخير : أى التنوين ؛ لأن الألف أخف من كل خفيف ، فاعتبرت زوال التنوين في المقصور مع عروضه ، لأن اعتباره كان يؤدى إلى كون حال الوقف على وجه مستقل ، وقد رأيت كيف عمّ سيبويه علة رد الألف التى هى اللام حالات الرفع والنصب والجر لأنها كانت محذوفة في الحالات الثلاث للساكنين

ولا يعطى كلام سيبويه ما نسب إليه ، لاتصريحاً ولا تلويحاً ، وما نسب إليه مذهب أبى على في التكملة ، وأقصى ما يقال في تمسيته أن يقال : إن فتى في قولك في الوقف « جاءنى فتى » و « مررت بفتى » و « رأيت فتى » كان في الأصل فتى وفتى وفتى ، حذف التنوين في الرفع والجر كما يحذف في الصحيح ، وسكن اللام للوقف ، ثم قلبت ألفا لعروض السكون ، فكأنها متحركة مفتوح ما قبلها ، وأما في حالة النصب فقد قلبت التنوين ألفا للوقف ، ثم قلبت اللام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف الأولى للساكنين كما هو حق الساكنين إذا التقيا وأولهما مد

وهذا كله خبط ؛ لأنك وقفت على الكامة ثم أعلتها ، ونحن نعرف أن الوقف عارض للوصل ، والكامة في حال الوصل معلقة بقلب لامها ألفا وحذفها للساكنين فلم يبق في المقصور إذن في الوقف إلا مذهبان : أحدهما أنك إذا حذفت التنوين رددت اللام الذى حذفته لأجله مع عروض حذف التنوين ، وذلك لاستخفاف الألف والفتحة كما ذكر سيبويه ، واستدل السيرافى على كون الألف لام الكامة في الأحوال بجميعها رويها في النصب ، قال :

٨٧ — وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرَى

صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا شَتَّى

* إِنَّ الْحَدِيثَ جَانِبٌ مِنَ الْقِرَى ^(١) *

ولا يجوز « زيدا » مع « تحيى » لما ثبت في علم القوافي ، وأيضا فإنها تمال في حال النصب كقوله تعالى (وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى) وإمالة ألف التنوين قليلة ، كما يحىء في بابها ، وأيضا تكتب ياء ، وألف التنوين تكتب ألفا

والمذهب الثانى أنك لا ترد الألف المحذوفة ؛ لأنك لاتحذف التنوين الموجب لحذفها . بل تقلبها في الأحوال الثلاث ألفا ؛ لوقوعها في الأحوال بعد الفتحة ، كما قلبتها ألفا في « زيدا » المنصوب ؛ لأن موقعها في الأحوال الثلاث مثل موقع تنوين زيدا المنصوب ، بل هنا القلب أولى ؛ لأن فتحة « زيدا » عارضة إعرابية والفتحة في المقصور لازمة . وهذا المذهب لابن برهان ، وينسب إلى أبى عمرو بن الألاء والكسائى أيضا . والأول أولى ؛ لما استدل به السيرافى .

وأما المقصور المجرد من التنوين فالألف الذى في الوقف هو الذى كان فيه في الوصل ، بلا خلاف ، كما على والفتى ، وقد يحذف ألف المقصور اضطرارا ، قال :

(١) هذه أبيات من الرجز المشطور يقولها الشماخ بن ضرار العطفاني في عبد الله بن جعفر بن أبى طالب ، وقد اختارها أبو تمام في باب الأضياف والمديح من ديوان الحماسة ، وقبلها قوله :

إِنَّكَ يَا بْنَ جَعْفَرٍ خَيْرٌ فَتَى وَنِعْمَ مَأْوَى طَارِقٍ إِذَا أَتَى

والاستشهاد بما ذكره المؤلف على أن الألف من المقصور لام الكلمة في الأحوال كلها ؛ لأنها وقعت رويا ، وليست مبدلة من التنوين في الوقف ؛ لأنها لو كانت كذلك ووقعت رويا لجاز أن تقع الألف المبدلة من التنوين في الاسم المنصوب في الروى أيضا ، وكان يقع مثل رأيت زيدا مع مثل رأيت الفتى في قصيدة واحدة ، وهو مما لا يقول به أحد ؛ فثبت أن الألف في « سرى » وفي « اشتى » وفي « القرى » هى لام الكلمة كما قدمنا

٨٨ — وَقِيلَ مِنْ لَكِنَّزٍ شَاهِدٌ رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمَعْلَى^(١)
قال : « وَقَلْبُهَا وَقَلْبُ كُلِّ أَلِفٍ هَمْزَةٌ ضَعِيفٌ »

أقول : يعنى قلب ألف المقصور وقلب غيرها من الألفات ، سواء كانت للتأنيث كحبل ، أو للالحاق كعزى ، أو غيرها نحو يضربها ، فان بعض العرب يقلبها همزة ، وذلك لأن مخرج الألف متسع ، وفيه المد البالغ ، فاذا وقفت عليه خلعت سبيله ولم تضمه بشقة ولا لسان ولا حلق كضم غيره ، فيهوى الصوت إذا وجد متسعا حتى ينقطع آخره فى موضع الهمزة ، وإذا تفتنت وجدت ذلك كذلك ، فاذا وصلوا لم يمتد الألف إلى مخرج الهمزة ؛ لأنك تأخذ بعد الألف فى حرف آخر ، وفى الواو والياء أيضا مد ينتهى آخره إلى مخرج الهمزة ، قال الخليل : ولذلك كتبوا نحو « ضربوا » بهمزة بعد الواو ، لكن مدّها أقل من مد الألف ، وقال الأخفش : زادوا الألف خطأ فى نحو « كفروا » للفصل بين واو العطف وواو الجمع ، وقال غيرهما : بل ليفصلا بين ضمير المفعول نحو « ضربوهم » وبين ضمير التأكيده نحو « ضربواهم » ثم طردوا فى الجميع ، وإن لم يكن هناك ضمير

قال : « وَكَذَلِكَ قَلْبُ أَلِفٍ نَحْوِ حُبْلَى هَمْزَةٌ أَوْ وَاوًا أَوْ يَاءً »
أقول : قوله « همزة » لم يكن محتاجا إليه مع قوله قبل « قلب كل ألف همزة »

(١) ينسب هذا البيت إلى لبيد بن ربيعة الصحابى المعروف ، يصف فيه مقاما فاخرت فيه قبائل ربيعة قبيلة من مضر ، وقوله « قبيل » مبتدأ ، و « من لكينز » صفة ، و « شاهد » خبره ، و « رهط مرجوم » وما عطف عليه بدل منه ، و مرجوم وابن المعل سيدان من سادات لكينز . والاستشهاد بالبيت فى قوله « وابن المعل » حيث أراد ابن المعل ، فحذف الألف المقصورة فى الوقف ضرورة تشبيها للألف بما يحذف من الياءات فى الأسماء المنقوصة ، قال الأعمى : « وهذا من أقبح الضرورة ، لأن الألف لا تستثقل كما تستثقل الياء والواو وكذلك الفتحة ، لأنها من الألف »

قوله « أو واواً أو ياء » اعلم أن فزارة وناساً من قيس يقبلون كل ألف في الآخرياء ، سواء كان للتأنيث كحبلى ، أو لا كمثني ، كذا قال النحاة ، وخص المصنف ذلك بألف نحو حبلى ، وليس بوجه ، وإنما قلبوها ياء لأن الألف خفية ، وإنما تبين إذا جئت بعدها بحرف آخر ، وذلك في حالة الوصل ، لأن أخذك في جرس حرف آخر يبين جرس الأول وإن كان خفياً ، وأما إذا وقفت عليها فتخفى غاية الخفاء حتى تظن معدومة ، ومن ثم يقال : هؤلاء ويارباه ، بهاء السكت بعدها ، فيبدلونها إذن في الوقف حرفاً من جنسها أظهر منها ، وهى الياء ، وإنما احتملوا ثقل الياء التى هى أثقل من الألف فى حالة الوقف التى حقها أن تكون أخف من حالة الوصل للغرض المذكور من البيان ، مع فتح ما قبلها ، فإنه يخفف شيئاً من ثقلها ، وهذا عذر من قلبها همزة أيضاً ، وإن كانت أثقل من الألف ، وطىء يدعونها فى الوصل على حالها فى الوقف ، فيقولون : أفعى ، بالياء فى الحالين ، وبعض طىء يقبلونها واوا ، لأن الواو أبين من الياء ، والقصد البيان ، وذلك لأن الألف أدخل فى الفهم لكونه من الحلق ، وبعده الياء لكونه من وسط اللسان ، وبعده الواو لكونه من الشفتين ، والياء أكثر من الواو فى لغة طىء فى مثله ؛ لأنه ينبغى أن يراعى الخفة اللائقة بالوقف مع مراعاة البيان ، والذين يقبلونها واواً يدعون الواو فى الوصل بحالها فى الوقف ، وكل ذلك لإجراء الوصل مجرى الوقف ، وإنما قلبت واواً أو ياء لتشابه الثلاثة فى المد وسعة المخرج ، وقريب من ذلك إبدال بنى تميم ياء « هذى » فى الوقف هاء فيقولون : هذى ، بسكون الهاء ، وإنما أبدلت هاء خفاء الياء بعد الكسرة فى الوقف ، والهاء بعدها أظهر منها ، وإنما أبدلت هاء لقرب الهاء من الألف التى هى أخت الياء فى المد ، فاذا وصل هؤلاء ردوها ياء فقالوا : هذى هند ؛ لأن ما بعد الياء يمينها ، وقيس وأهل الحجاز يجمعون الوقف والوصل سواء بالهاء ، كما جعلت طىء الوقف والوصل

سواء في أفعى ، إلا أن قلب الماء من الماء لا يطرد في كل ياء كما اطرده قلب الماء من كل ألف عند طيء في الوقف ، والأغلب بعد قلب ياء هذى هاء تشبيه الهاء بهاء المذكر المكسور ما قبلها ، نحو بهى وغلامهى ، فتوصل بياء في الوصل ، ويحذف الياء في الوقف كما يحىء بعد ، ويجوز هذه بسكون الهاء ، وصلاً ووقفاً ، لكنه قليل ، ويبدل ناس من بنى تميم الجيم مكان الباء في الوقف ، شديدة كانت الماء أو خفيفة ، لخماء الماء كما ذكرنا ، وقرب الجيم منها في الخروج مع و نه أظهر من الياء ، فيقول : تميمج وعلج [في تيمى وعلى] وقوله :

٨٩ — خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِ^(١)
وَالْبَعْدَاءَ فَلَقَ الْبَرْنَجَ يَقْلَعُ بِالْوَدِّ وَالصَّيْصَجَ

من باب إجراء الوصل مجرى الوقف عند النحاة ، ويحىء الكلام عليه ، وأنشد أبو زيد في الياء الخفيفة :

٩٠ — يَا رَبِّ إِنْ كُنْتُ قَبِلْتُ حَجَّتِجَ
فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجِ

* أَقْمَرُ نَهَاتٍ يُنْزَى وَفَرْتِجُ^(٢) *

(١) نسبوا هذه الأبيات لبدوى راجز ولم يعينوه ، وقوله « أبو علج » يريد أبو على ، و « بالعشج » يريد : بالعشى ، وفلق : جمع فلقة وهي القطعة ، ويروى في مكانه « كتل » بضم الكاف وفتح التاء ، وهي جمع كتلة ، و « البرنج » يريد به البرني ، وهو نوع من أجود التمر ، والود : الوند ، قلبت تاءه دالا ثم أدغمت ، و « الصيصج » يريد به الصيصي ، وهو واحد الصياصى ، وهى قرون البقر . والاستشهاد بالبيت على أن بعض بنى سعد يدلون الياء المشددة جيما

(٢) هذه أبيات ثلاثة من الرجز المشطور أنشدها أبو زيد في نوادره ، وقوله « حجتيج » أراد به حجتي ، فأبدل من ياء المتكلم الساكنة جيما ، والشاحج : المراد به البغل أو الحمار ، والشحيج الصوت ، تقول : شحج البغل والحمار والغراب

قال : « وَابْدَالُ تَاءِ التَّائِثِ الْأُسْمِيَّةِ هَاءٌ فِي نَحْوِ رَحْمَةٍ عَلَى الْأَكْثَرِ ، وَتَشْبِيهِ تَاءِ هَيْهَاتُ بِهِ قَلِيلٌ ، وَفِي الضَّارِّ بَاتٍ ضَعِيفٌ ، وَعِرْقَاتٌ إِنْ فُتِحَتْ تَأَوُّهُ فِي النَّصْبِ فَبِالْهَاءِ ، وَإِلَّا فَبِالتَّاءِ ، وَأَمَّا ثَلَاثَةُ أَرْبَعَةٍ فَيَمْنٌ حَرَكَ فَلِأَنَّهُ نَقَلَ حَرَكَتَهُ هَمْزَةَ الْقَطْعِ لَمَّا وَصَلَ ، بِخِلَافِ أَلَمَ اللَّهُ فَإِنَّهُ لَمَّا وَصَلَ التَّقَى سَا كَنَانِ » .

أقول : لا خلاف في تاء التائث الفعلية أنها في الوقف تاء ، وفي أن أصلها تاء أيضا ، وأما الأسمية فاختلف في أصلها ؛ فذهب سيبويه والفراء وابن كيسان وأكثر النحاة أنها أصل ، كما في الفعل ، لكنها تقاب في الوقف هاء ليكون فرقا بين التائين : الأسمية ، والفعلية ، أو بين الأسمية التي للتائث كعَفْرِية^(١) والتي لغيره كما في عَفْرِيت وَعَنْكَبُوت ، وإنما قلبت هاء لأن في الهاء همسا

يشحج شحيجا وشحاجا : أي صوت ، ويروى في مكانه شالخ ، والآخر : الأييض ، والنهايت : النهاق ، والنهايت والنهيق واحد ، و « يج » يريد : بي ، وينزى : يحرك ، و « وفرتج » يريد به وفرتي ، فأبدل الياء جيما ، والوفرة - بفتح فسكون - : الشعر إلى شحمة الأذن . والاستشهاد بالبيت على أنه قلب الياء الخفيفة جيما ، كما يظهر مما ذكرناه

قال سيبويه (٢٨٨ ص ٢٨) ما نصه : « وأما تاس من بني سعد فانهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف لأنها خفيفة فأبدلوا من موضعها أباين الحروف ، وذلك قولهم : هذا تيميج ، يريدون تيمى ، وهذا عليج ، يريدون على ، وسمعت بعضهم يقول : عربانج ، يريد عرباني ، وحدثني من سمعهم يقولون : خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِيجٍ الْمُطْعَمَانِ الشَّحْمَ بِالْعَشِجِ »

وبالغداة فَلَقَ الْبَرْنَجِ

يريد بالعشى والبرني ، فزعم أنهم أنشدوه هكذا » اهـ

(١) أنظر في كلمة عفريت (١ ص ١٥ ، ٢٥٦) وأنظر في كلمة

عفريتة (١ ص ٢٥٥ ، ٢٥٥)

ولينا أكثر مما في التاء ، فهو بحال الوقف الذى هو موضع الاستراحة أولى ، ولذلك تزايد الهاء في الوقف فيما ليس فيه — أعنى هاء السكت — نحو : أَنَّهُ ، وهؤلاء ، وإنما تصرف في الاسمى بالقلب دون الفعلية لأصالة الاسمى ؛ لأنها لا حقة بما هى علامة تأنيثه ، بخلاف الفعلية فإنها لحقت الفعل دلالة على تأنيث فاعله ، والتغيير بما هو الأصل أولى ؛ لتمكنه .

وقال ثعلب : إن الهاء في تأنيث الاسم هو الأصل ، وإنما قلبت تاء في الوصل إذ لو خليت بحالها هاء لقيط : رأيت شَجَرَهَا ، بالتنوين ، وكان التنوين يُقلب في الوقف ألفا كما في « زَيْدًا » فيلتبس في الوقف بهاء المؤنث ، فقلبت في الوصل تاء لذلك ، ثم لما جرى إلى الوقف رجعت إلى أصلها ، وهو الهاء وإما لم يقلب التنوين عند سيوييه ألفا بعد قلب التاء هاء خوفا من اللبس أيضا ، كما قلنا

وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقفون على الاسمى أيضا [بالتاء] قال :
 ٩١ — اللَّهُ نَجَّكَ بِكَفَى مَسَلَمَتٍ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا (١)

(١) هذه الآيات من الرجز المشطور ، ولم تقف لها على قائل ، ومسامت — بفتح الميم واللام — : اسم شخص ، وأصله مسامة ، و « ما » في قوله « من بعد ما » يجوز أن تكون مصدرية ، وأن تكون كافة مسوغة لبعدها أن يليها الفعل ؛ لأن من حق بعد أن تضاف إلى المفرد ، لا إلى الجمل ، والفعل على الوجهين هو قوله « صارت » وما عطف عليه . وقد كرر « بعدما » ثلاث مرات لقصد التحويل وتفخيم الحال ، وحينئذ يجوز أن تكون الثانية والثالثة تأكيداً الأولى من تأكيد المفرد بالمفرد ، ويجوز أن تكون كل واحدة منها مضافة إلى فعل مثل المذكور ، وعلى هذا الوجه الثاني يجوز أن يكون الفعل المذكور مضافاً إليه الأول أو الثانى أو الثالث ، كقوله :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسْرَ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجِبَّةِ الْأَسَدِ

صَارَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتِ وَكَادَتْ الْحَرَّةُ أَنْ تُدْعَى أُمْتُ
والظاهر أن هؤلاء لا يقولون في النصب « رأيت أمتاً » كزيدا بألف ، بل
« رأيت أُمْتُ » كما في قوله « وكادت الحرة أن تدعى أمت » وذلك لمله على
« أمة » بالهاء ؛ فإنه هو الأصل في الوقف
قوله « وتشبيهه تاء هيهات به قليل » قد ذكرنا حكمه في أسماء الأفعال (١)

وكتولهم : قطع الله يد ورجل من قالها ، ومثل ما قالوه في نحو : ياتيم تيم
عدى . والغلصمة : رأس الخلقوم . يريد نجاك الله من الأعداء بكف هذا
الرجل المسمى مسامة بعدما كاد يتعسر عليك الافلات وكادت النساء الحرائر
يسبين فيصرن إماء . والاستشهاد بالبيت على أن الألف قلبت تاء في قوله
« وبعدمت » .

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (٢٠ ص ٦٩) : « ومن أسماء
الأفعال التي بمعنى الخبر « هيهات » وفي تائها الحركات الثلاث ، وقد تبدل هاؤها
الأولى همزة مع تثنية التاء أيضاً ، وقد تنون في هذه اللغات الست ، وقد
تسكن التاء في الوصل أيضاً ، لاجرائه فيه مجراه في الوقف ، وقد تحذف التاء
نحو هيهيا ، وأيها ، وقد تلحق هذه الاربعة عشر كاف الخطاب ، نحو أيهاك ، وقد
تنون أيضاً نحو أيها ، وقد يقال أيهان - بهمزة ونون مفتوحتين ، وقال صاحب
المعني (وليس هو ابن هشام) : بنون مكسورة ، وقال بعض النحاة : إن
مفتوحة التاء مفردة وأصلها هيهية - كزلزلة ، نحو قوقاة ، قلبت الياء الأخيرة
ألفاً لتحررها وانفتاح ما قبلها ، والتاء للتأنيث ، فالوقف عليها إذن بالهاء ، وأما
مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء كمسلمات فالوقف عليها بالتاء ، وكان القياس
هيهيات ، كما تقول : قوقيات ، في جمع قوقاة ، إلا أنهم حذفوا الألف لكونها
غير متمكنة كما حذفوا ألف هذا وياء الذي في المثني ، والمضمومة التاء تحتل
الافراد والجمع ، فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء ، وهذا كله توهم وتخمين ، بل
لا منع أن تقول : التاء والألف فيهما زائدتان ، فهي مثل كوكب ، ولا منع
أيضاً من كونها في جميع الأحوال مفردة مع زيادة التاء فقط ، وأصلها هيهية ،

وأن بعض النحاة قال : إنك إذا كسرت تاء فهو في التقدير جمع هَيْهِيَّة وأصله هَيْهِيَّاتٌ فُحِذِفَ الياء شاذاً لكونه غير متمكن ، كما حذفت في اللذان ، والقياس اللذان ، وإذا ضمنت تاء أو فتحتها جازاً أن يكون مفرداً وأصله هَيْهِيَّة ، فيوقف عليه بالهاء ، وأن يكون مجموعاً فيوقف عليه بالتاء ، وقد ذكرنا هناك أنه يجوز أن يكون أصله هَيْهِيَّة سواء كان مضموم التاء أو مفتوحها أو مكسورها ، لكنه إنما قل الوقف عليها بالهاء لالتحاقه بالأفعال ؛ لكونه اسم فعل ، فكان تأوّه كتاء قامت وقعدت ، وذكرنا أيضاً أنه يجوز أن يكون الألف والتاء زائدتين ، وتركيبه من هَيْهِيَّ ككوكب ، وأما تجويز قلب تأه هاء على هذا فلتشبيهه لفظاً بفحو قَوْقَاة ^(١) ودَوْدَاة ^(٢)

قوله « وفي الضاربات ضعيف » يعني أن بعضهم يقلب تاء الجمع أيضاً في الوقف

ونقول : فتح التاء على الأكثر نظراً إلى أصله حين كان مفعولاً مطلقاً ، وكسرت للسالكين ، لأن أصل البناء السكون ، وأما الضم فالتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه ، إذ معناه ما أبعده ، كما ذكرنا ، وكان القياس بناء على هذا الوجه الأخير — أعني أن أصله هِيهِيَّة في الأحوال — أن لا يوقف عليه إلا بالهاء ، وإنما يوقف عليه بالتاء في الأكثر تنبيهاً على التحاقها بقسم الأفعال من حيث المعنى ، فكان تأوّهها مثل تاء قامت ، وهذا الوجه أولى من الوجه الأول ، وأيضاً من جعل الألف والتاء زائدتين ، لأن باب قلقال أكثر من باب سلس وبر « اهـ

(١) قَوْقَاة : مصدر قولك : قوقت الدجاجة : إذا صوتت عند البيض ، وأصلها قَوْقِيَّة — كدحرجة ، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتقول : تأقت الدجاجة ، أيضاً

(٢) الدوداة : الجلبة ، والأرجوحة ، وعلى الأول هي مصدر لقولك : دوديت : أي صوت ، وعلى الثاني هي من أسماء الأجناس غير المصادر ، ويجوز أن تكون منقولة من المصدر

هـاء الـكونها مفيدة معنى التأنيث كإفادتها معنى الجمع ، فيشبهه بقاء المفرد ، حكى
قُطْرُب « كيف البُنُون والْبِنَاء » والأكثر أن لا تقلب هاء ؛ لأنها لم تتخلص
للتأنيث ، بل فيها معنى الجمعية ، فلا تقلب هاء ، وأما تاء نحو « أخت » فلا خلاف
في أنها يوقف عليها تاء ؛ لأنها وإن كان فيها راحة التأنيث لاختصاص هذا البدل
بالمؤنث إلا أنها من حيث اللفظ مخالفة لتاء التأنيث ؛ لسكون ما قبلها ، وبكونها
كلام الكلمة بسبب كونها بدلا منها ، بخلاف تاء الجمع ؛ فإن ما قبلها ألف ،
فكان ما قبلها مفتوح كتاء المفرد ، وليست بدلا من اللام ، بل هي زائدة محضة
كتاء المفرد ، فلهذا جوز بعضهم إخراجها مجزأها

قوله « وعِرْقَات ^(١) » إن فتحت تاؤه في النصب فبالهاء « لأنه يكون مفردا
كما ذكرنا في شرح الكافية ، ويكون ملحقا بدرهم كمعزى ، وإن كسرت
تاؤه في النصب دل على أنه جمع عرق ؛ إذ قد يؤنث جمع المذكر بالألف والتاء
مع مجيء التكسير فيه : أى العروق ، كما قيل البَوَانَات مع البُون في البَوَان ،
على ما مر في شرح الكافية في باب الجمع ؛ فالأولى الوقف عليه بالتاء كفي مسلمات

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (٢٠ ص ١٧٥) : « وجاء في بعض
اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء حالة النصب ، قالوا : سمعت لغاتهم ،
وجاء في الشاذ (انقروا ثباتاً) ولعل ذلك لأجل توهمهم تاء الجمع عوضاً من
اللام ، كالتاء في الواحد ، وكالواو والنون في « كرون » و « ثبون » وقال أبو علي :
بل هو تاء الواحد ، والألف قبلها اللام المردودة ؛ فمعنى سمعت لغاتهم : أى لغتهم ،
قال : وذلك لأن سيبويه قال : إن تاء الجمع لا تفتح في موضع ، وفيما قال نظر ،
إذ المعنى في سمعت لغاتهم ، وقوله (انقروا ثباتاً) الجمع ، وحكي الكوفيون
في غير محذوف اللام : استأصل الله عرقاتهم - بفتح التاء ، وكسرها أشهر ؛
فأما أن يقال : إنه مفرد والألف لللاحق بدرهم ، أو يقال : إنه جمع فتح تاؤه
شاذاً ، فالعرق إذن كالبيان مذكر له جمع مكسر ، وهو العروق ، جمع بالألف
والتاء مثله » اهـ

قوله « وأما ثلاثه أَرْبعة » هذا اعتراض على قوله « وإبدال تاء التأنيث الاسمية هاء » يعنى أنك قلت : إن التاء تبدل هاء في الوقف ، و « ثلاثة » في قولك « ثَلَاثَةٌ » ليس موقوفا عليه ؛ لكونه موصولا بأَرْبعة ، وإلا لم ينقل حركة الهمزة إلى الهاء ، فأجاب بأن الوصل أجري مجرى الوقف ، وذلك أنه وصل ثلاثة بأَرْبعة ، ومع ذلك قلب تاء هاء ، قال : وأما (أَلَمْ الله) فلا يجوز أن يكون فتحة الميم فيه منقولة إليها من همزة أل كما في ثَلَاثَةٌ لَأن هذه الكلمات - أعني أسماء حروف التهجي - عند المصنف ليس موقوفا عليها ، بخلاف ثَلَاثَةٌ لَأن ثلاثة ؛ فإن ثلاثة موصولة مُجَرَّاة مجرى الموقوف عليها بسبب قلب التاء هاء ، فإذا لم يكن أَلَمْ موقوفا عليه ولا موصولا مجرى مجراه ، بل كان موصولا بالله ، فلا بد من سقوط ألف الله في الدرج ، والهمزة إذا سقطت في الدرج سقطت مع حركتها ، ولا ينقل حركتها إلى ما قبلها إلا على الشذوذ ، كما روى الكسائي في (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) بفتح ميم الرحيم فإذا سقطت همزة الوصل مع حركتها التقى ساكنان : ميم أَلَمْ ، ولام الله ، فحرك الميم بالفتح للساكنين ، وإما فتحت إبقاء على تفخيم الله تعالى وفرار من الكسرة بعد الياء والكسرة ، كما مر في بابه ، وهذا من المصنف عجيب ، وذلك لأن أَلَمْ كلمات معدودة كواحد اثنان ثلاثة ، لا فرق بينهما ، وقد ثبت رعاية حكم الوقف في كل واحدة من كلمات ألفاظ العدد ، بدليل قلب تأنها هاء وإثبات همزة الوصل في اثنان ، وذلك لعدم الاتصال المعنوي بين الكلمات ، وإن اتصلت لفظا ، فهلا كان نحو أَلَمْ أيضا هكذا ؟ ولو كان في أسماء حروف التهجي همزات الوصل في الأوائل وتاءات التأنيث في الأواخر لثبتت تلك وانقلبت هذه وجوبا كما في ألفاظ العدد ، وكذلك إذا عَدَدْتَ نحو رجل امرأة ناقة بغلة ، فإنك تثبت همزة الوصل وتقلب التاء هاء ، وهما من دلائل كون كل كلمة كالوقوف عليه ، لكن قلب التاء هاء لازم ، وحذف همزة الوصل مع نقل حركتها إلى ما قبلها مختار ، كما مر في التقاء الساكنين ، فلما ثبت أن كل كلمة

من أسماء حروف الهجاء في حكم الموقوف عليه قلنا : ثبت همزة الوصل في الله إذ هو في حكم المبتدأ به ، ثم لما وصلها لفظاً بيمين نقل حركتها إلى الساكن كما نقل حركة همزة القطع في ثلاثه أربعة

« قوله ثلاثه أربعة فيمن حرك » يعني من لم يحرك الهاء وقال ثلاثه أربعة فإن ثلاثه موقوف عليه غير موصول بأربعة ؛ فلا اعتراض عليه بأنه كيف قلب التاء هاء في الوصل ، وهو أيضاً وهم ؛ لأن من لم ينتقل حركة الهمزة إلى الهاء أيضاً لا يسكت على الهاء ، بل يصله بأربعة مع إسكان الهاء ، وليس كل إسكان وقفاً ؛ لأنه لا بد للوقف من سكتة بعد الإسكان ولو كانت خفيفة ، وإلا لم يعد المسكن واقفاً ؛ لأنك إذا قلت « مَنْ أَنْتَ » ووصلت من بأنت لا تسمى واقفاً مع إسكانك نون من ، فعلى هذا يجب في الأسماء المعدودة - سواء كانت من أسماء العدد أو أسماء حروف التهجي أو غيرها - أن يراعى فيها أحكام الأسماء الموقوفة عليها ، مع أنك لا تقف على كل منها .

قال : « وَزِيَادَةُ الْأَلِفِ فِي أَنَا ، وَمِنْ ثُمَّ وَقَفَ عَلَى لِكِنَّا هُوَ اللَّهُ بِالْأَلِفِ ، وَمَهْ وَأَنَّهُ قَلِيلٌ »

أقول : قال سيبويه : إنهم كما يمينون حركة البناء بهاء السكت بيمينوها في حرفين فقط بالالف ، وهما أَنَا وَحَيْهَلًا .

قلت : أما « حَيْهَلًا » فيجوز أن يكون الألف فيه بدلا من التنوين في حَيْهَلًا ، لأن كل نون ساكنة زائدة متطرفة قبلها فتحة وإِنْ لم يكن تنوين تمكن فإنها تقلب في الوقف ألفا ، كما في اضْرَبْنِ ، وقد بينا في باب المضمرات أن الألف في « أَنَا » عند الكوفيين من نفس السكامة ، وبعض طيء يقف عليه بالهاء مكان الألف ، فيقول : أَنَّهُ ، وهو قليل ، قال حاتم : هَكَذَا فَرَدَى أَنَّهُ ^(١) ، وبعض

(١) الذي في مجمع الأمثال للبدياني (٢ ص ٢٩٣) : « هَكَذَا فَصْدَى »

قليل : إن أول من تكلم به كعب بن مامة وذلك أنه كان أسيرا في غزوة فأمرته أم منزله أن يفصد لها ناقة فتحرها فلامته على نحره إياها ، فقال : هَكَذَا فَصْدَى ،

العرب يصل أنا بالالف في الوصل أيضا في السعة ، والأكثر أنهم لا يصلونه بها في الوصل ، إلا ضرورة ، قال :

٩٢ — أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي حَمِيدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا (١)

وقرأ نافع بإثباتها قبل الهزمة المضمومة والمفتوحة ، دون المكسورة ودون غير

الهزمة من الحروف ، وقال أبو علي : لا أعرف الوجه في تخصيص ذلك بما ذكر

قوله « ومن ثم وقف » أي : من جهة زيادة الألف في آخر « أنا » وقفًا وقف

على (لكننا) بالالف ؛ لأنه « أنا » في الأصل جاءت بعد « لكن » ثم نقلت

حركة همزة أنا إلى النون وحذفت ، كما في نحو (قَدْ أَفْلَحَ) ، ثم أدغمت النون في

النون ، وابن عامر يثبت الألف في (لكننا هو الله) وصلا أيضا ليؤذن من أول

الأمر بأنه ليس لكن المشددة ؛ بل أصله لكن أنا

قوله « مَهْ » وأنه قليل « أما أنا فقد مر أن بعض طييء يقفون عليها بالهاء

مكان الألف ، وأما « مَهْ » فيريد أن الوقف عليها بالهاء إذا لم تسكن مجرورة

يريد أنه لا يصنع إلا ما تصنع الكرام » اهـ

ولم نجد في هذا الكتاب ولا في غيره من كتب اللغة والأمثال نسبة هذا

المثل إلى حاتم ، ولا روايته بهذا اللفظ . وانظر في معنى الفصد (> ١ ص ٤٣)

(١) هذا البيت لحميد بن حريث بن بحدل الكلبى ، وقوله « حميدا » منصوب

على أنه بدل من الياء في « فاعرفوني » أو بفعل محذوف يدل على الاختصاص

أو المدح ؛ هذا كله إن روايته « حميدا » بالتصغير ، على أنه علم ، فإن روايته

« حميدا » - بفتح الحاء - على أنه صفة بمعنى محمود فهو حال ، وإن كان اسما غير

صفة جاز فيه ما جاز في المصغر ، وقد اختلف في اسم الشاعر على وجهين ؛ فقيل :

هو مصغر ، وقيل : مكبر . و « تذریت » : علوت ، وأصله من بلوغ الذروة

وهى أعلى الشيء ، والسنام للبعير معروف ، وأراد هنا على المجد والرفعة .

والاستشهاد بالبيت في قوله « أنا » حيث جاء بالالف مع الوصل ، وهو من

ضرائر الشعر

(١) حميد بن حريث بن بحدل الكلبى

قليل ، وأما إذا كان مجرورة فيجىء حكمها بعيد ، فنقول : إنه أجاز بعضهم حذف ألف ما ، والوقف عليه بالهاء ، وإن لم يكن مجرورا ، كافي حديث أبي ذؤيب : قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجاج أهلوا بالإحرام ، فقلت : مه ، فقيل : هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك لأنك إذا حذفت الألف منها شابهت الفعل المحذوف آخره جزما أو وقفا ، نحو ره وأغزه وليرمه ، فيالحق بها هاء السكت بعد حذف الألف ، والأولى أن يوقف عليها بالألف التي كانت لها ، أعنى على ما الاستفهامية غير المجرورة ، ومذهب الزمخشري أن الهاء بدل من الألف ، وحملها على المجرورة في نحو : مثل مه ومجى مه ، أولى ، أعنى جعله هاء السكت جىء بها بعد حذف الألف كالعوض منه

قال : « وإلحاق هاء السكت لازم في نحو ره وقه ومجى مه ومثل مه [في مجىء م جئت ، ومثل م أنت] ^(١) ، وجائز في مثل لم يخشه ولم يغزه ولم يرمه وغلاميه [وعلى مه] ^(٢) وحتمه وإامه مما حر كته غير إعرابية ولا مشبهة بها ، كالماضى وباب يازيد ولا رجل ، وفي نحو ههنا وهؤلاء »

أقول : قد ذكرنا أحكام هاء السكت في آخر شرح السكاكية ، ونذكر ههنا ما ينحل به لفظه

قوله « في نحو ره وقه » أى : فيما بقى بالحذف على حرف واحد ، ولم يكن كجزء مما قبله ، لا يلزم الهاء إلا ههنا ، وإنما لزم فيه لأن الوقف لا يكون إلا على ساكن أو شبهه ، والابتداء لا يكون إلا بمتحرك ، فلا بد من حرف بعد الابتداء يوقف عليه ، فجىء بالهاء لسهولة السكوت عليه ، و « مه » في قولك « مثل مه » [و « مجىء مه » مثل] ^(١) ره وقه من وجه : لأن الكلمة

التي قبل ما مستقلة لكونها اسما ، بخلاف الجار في حَتَّام ، وليس مثلها من وجه آخر ، وذلك لأن المضاف إليه كجزء من المضاف ، لكن سقوط الألف بلا علة ظاهرة ألزمه التعويض بهاء السكت ، ألا ترى أنه لم يلزم مع السكاف والياء في تحوُّغَلَامِي وُعَلَامِك وإن كانا أيضاً على حرف ، لما لم يحذف منهما شيء ، وأما عَلامَه وإلامه وحَتَّامه فما فيها أشد اتصالاً بما قبلها منها بالمضاف في نحو مِثْلُ مَهْ ، لأن ما قبلها حروف ، فلا تستقل بوجه ، فيجوز لك الوقف عليها بالهاء كما ذكر ، وبسكون الميم أيضاً ؛ لكون عَلامَ مثلاً كغلام ، قال :

٩٣ — يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ خَلَيْتَنِي لَهُوْمِ طَارِقَاتٍ وَذِكْرٍ^(١)
فأجرى الوصل مجرى الوقف ، وبعض العرب لا يحذف الألف من « ما »
الاستفهامية المجرورة ، كقوله

٩٤ — عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمْنِي لَمِيمٌ كَخِزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ^(٢)

(١) هذا بيت من بحر الرمل لا نعرف له قائلاً ، ولا وقفنا له على سابق ولا لاحق ، والطارقات : جمع طارقة ، وهي مؤنث طارق ، وهو الذي يأتي ليلاً ، والذكر - بكسر الذال وفتح الكاف - : جمع ذكرة ، والمعروف ذكرى بألف التأنيث ، تقول : ذكرته بلساني وبقلي ذكراً وذكري - بكسر فسكون فيهما ، والاستشهاد بالبيت على أنه قال « لم » بالسكون في حال الوصل إجراء له مجرى الوقف (٢) هذا البيت لحسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه يقوله في ربيع بن صيفي بن عابد وكان قد قتل يوم بدر كافراً ، وبعد البيت قوله

فَلَمْ أَنْفَكْ أَهْجُو عَابِدِيًّا طَوَالَ الدَّهْرِ مَا نَادَى الْمُنَادِي
وَقَدْ سَارَتْ قَوَافٍ بَاقِيَاتٍ تَنَاشَدَهَا الرُّوَاةُ بِكُلِّ وَادِي
فَقَمَّحَ عَابِدٌ وَبَنَى أَبِيهِ فَإِنَّ مَعَادَهُمْ شَرُّ الْمَعَادِ
وبيت الشاهد يروي على غير الوجه الذي أنشده المؤلف وغيره من النحاة ،
ففي الديوان (ص ٥٥ طبع ليدن)

فهذا لا يقول « عَلامَه » وقفا ، بل يقف بالألف التي كانت في الوصل ،
والأولى حذف ألف « ما » الاستفهامية المجرورة ، لما ذكرنا في الموصولات
وكل ما لحقه هاء السكت على سبيل الجواز فإن كان محذوفاً منه شيء نحو
لَمْ يَخْشَ وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَرْمِ وَعَلَامَ وَالْأَمَ وَحَتَامَ فالهاء به أولى منها بما لحقته ولم
يحذف منه شيء ، نحو غَلَامِيهِ وَضَرَبْتُكَ وَإِنَّهُ ، وهي بما حذف منه حرفان نحو إن
تَعِ أَعِ أولى منها بما حذف منه حرف نحو اخْشَهُ واغْزُهُ ، وأما ما صار بالحذف
إلى حرف واحد فالهاء له لازم إن لم يتصل بما قبله اتصالاً تاماً كما اتصل في عَلَامَ
وَالْأَمَ وفيم ، وذلك نحو رَهَ وَقِهِ ومثل مه ومجىء مه ، على ماهر ، وإن لم يحذف
منه شيء فإنه بما قبل آخره ساكن نحو إِنَّهُ وَلَيْتَهُ وكيفه أولى منه بما قبل آخره
متحرك ، نحو هُوَهُ وَهِيَهُ وَغَلَامِيَهُ وَضَرَبْتُكَ ؛ لأنك إن لم تلحقه في القسم
الأول سكنت المتحرك الأخير فيلحقى ساكنان ، وعدم التقاءهما أولى ، وإن كان
ذلك مغتفراً في الوقف .

قوله « لَمْ يَخْشَهُ وَلَمْ يَرْمِهِ وَلَمْ يَغْزِهِ » أمثلة المحذوف اللام
وحكى أبو الخطاب عن ناس من العرب : ادعِهِ واغْزِهِ من دَعَوْتِ وَغَزَوْتِ ،
كأنهم سكنوا العين المتحركة بعد حذف اللام للوقف ، توها منهم أنهم لم
يحذفوا شيئاً للوقف كما قلنا في « لَمْ أَكَلِهِ » في الجزم ، قال :
٩٥ — قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَيْتُنَا دَقِيقًا ^(١)

فَقِيمَ يَقُولُ : يَشْتِمُنِي لَيْمٌ كَخَزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ ؟
وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت . والاستشهاد بما رواه المؤلف على أن
من العرب من يثبت ألف « ما » الاستفهامية المجرورة غير مبال بالالباس ، وقد قريء
قوله تعالى « عم يتساءلون » بالألف . قال ابن جني : وإثبات الألف أضعف اللغتين
(١) وهذا بيت من الرجز المشطور ينسب للعذافر الكندي ، وبعده قوله :
* وَهَاتِ خُبْرَ الْبُرِّ أَوْ سَوِيْقًا *

وقال الآخر في الجزم :

٩٦ — وَمَنْ يَتَّقِ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ * وَرَزَقُ اللَّهِ مُؤْتَابٌ وَغَادٍ ^(١)

ثم ألحقوا هاء السكت ، لكون العين في تقدير الحركة ، ثم كسروا أول الساكنين ^(٢) كما هو حقه على ما ذكرنا في « لم أبله »

قوله « حَتَّامَةٌ وَإِلَامَةٌ » مثال المحذوف الآخر ، لا للجزم

والاستشهاد بالبيت في قوله « اشتر » حيث سكن الراء وهي عين الفعل وكان حقها الكسر ، وكأن الراجز توهم أنها لام الفعل فسكنها كما يسكن باء اضرب ، ومفردات البيت ومعناه لا تحتاج إلى شرح

(١) لم تقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل ، وقد أنشده صاحب الصحاح (أوب) و (وقي) وقد ذكرناه فيما مضى (انظر ص ٢٤٠ من هذا الجزء) . والمؤتاب : اسم فاعل من اثتاب ، افتعل ، من الأوب ، وتقول : آب يؤوب أوبا ؛ إذا رجع ، والغادى : اسم فاعل من غدا يغدو إذا جاء في الغداة ، يريد أن تقوى الله تسهل للانسان رزقه ويسر عليه أسبابه ، والاستشهاد بالبيت في قوله « ومن يتق » حيث سكن القاف وهي عين الفعل ، وسلط الجازم عليها ، وقياسها الكسر على ما مر في البيت السابق

(٢) وهذا مخالف لما ذكره سيبويه في الكتاب ؛ إذ قال (ج ٢ ص ٢٧٨) : « وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون : ادعه ، من دعوت ، فيكسرون العين كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة ؛ إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم ، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان ، كما قالوا : رد يافتي ، وهذه لغة رديئة وإنما هو غلط كما قال زهير :

بَدَأَ لِي أَتَى لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا » اهـ

فكلام سيبويه يقتضى ان كسر العين من « ادعه » لا لتقائها ساكنة مع الدال وكلام الرضي يقتضى أن كسر العين لا لتقائها ساكنة مع هاء السكت ، فعلى كلام سيبويه لا يحتاج عند إلحاق هاء السكت إلى ملاحظة أن العين في تقدير الحركة ، وعلى كلام الرضي يحتاج إلى ذلك ؛ لأن هاء السكت لا تلحق إلا المتحرك

قوله « غَلَامِيَّة » مثال لغير المحذوف الآخر

قوله « كَلَامَاضِي » مثال لما حركته مشابهة للإعرابية ؛ لأنه إنما بنى الماضى على الحركة ، وحق البناء السكون لمشابهته المعرب ، إذ معنى « زيد ضرب » زيد ضارب ، ومعنى « إن ضربتَ ضربتُ » إن تضرب أضرب

قوله « وباب يازيد » لأن الضمة تحدث بحدوث حرف النداء ، وتزول بزواله ، كحدوث الإعراب بحدوث العامل وزواله بزواله ، وكذا باب « لارجل » قوله « وفى نحو ههنا وهؤلاء » يعنى كل حرف أو اسم عريق فى البناء آخره ألف مثل ذا وما ، يجوز إلحاق هاء السكت به وقفا ، ولا يجب ، وذلك ليتبين الألف فى الوقف إذ هو خاف إذا لم يتلفظ بعده بشئ ، كما مر ، وأما نحو فتى وحُبلى فإنك لاتبين ألفتها فى الوقف بالهاء كما مر فى آخر شرح الكافية قال : « وَحَذَفُ الْيَاءِ فِي نَحْوِ الْقَاضِي وَغَلَامِي حُرِّكَتْ أَوْ سَكَنْتْ ، وَإِثْبَاتُهَا أَكْثَرُ ، عَكْسَ قَاضٍ ، وَإِثْبَاتُهَا فِي نَحْوِ يَأْمُرِي أُتَّفَقَ »

أقول : اعلم أن المنقوص المنصوب غير المنون ، كرايت القاضى وجوارى ، لا كلام فى أنه لا يجوز حذف يائه ، بل يجب إسكانه ، وكذا فى غَلَامِي وغلَامَايَ وغلَامِيَّ وإِنِّي ، بفتح الياء فيها ، بل إنما تسكن ياؤها أو تلحقها هاء السكت كما مر ، قال سيبويه : إنما لم تحذف الياءات لأنها إذا تحركت قويت كالحروف الصحيحة

وأما المنقوص ذو اللام رفعا وجرا فالأكثر بقاء يائه فى الوقف ؛ إذ المطلوب وجود الحرف الساكن ليوقف عليه ، وهو حاصل ، وبعض العرب يحذف الياء فى الوقف ؛ لكونه موضع استراحة ، والياء المكسور ما قبلها ثقیل ، ومن حذف الياء فى الوصل نحو (الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ سَوَاءٌ مِنْكُمْ) أوجب حذفها وقفا باسكان ما قبلها وأما ياء المتكلم الساكنة فان كانت فى الفعل فالحذف حسن ؛ لأن قبلها نون عماد مشعرا بها ، كقوله تعالى (رَبِّى أَكْرَمُنْ) (رَبِّى أَهَانُنْ) وإن كانت

في اسم فبعض النحاة لم يجوز حذفها والوقف على الحرف الذي قبلها بالاسكان ، نحو « غلام » كما جاز في المنقوص ؛ حذرا من الالتباس ، وأجازه سيبويه اعتماداً في إزالة اللبس على حال انوصل ، فعلى هذا قول المصنف « حُرِّكت أو سكنت » وَهَمْ ؛ لأنها إذا تحركت لم يوقف عليها بالحذف ، بل بالإسكان كما نص عليه سيبويه وغيره

وإذا كان المنقوص منادى مفردا نحو « يا قاضي » فاختار الخليل والمبرد إثبات الياء ، كما في « جاءني القاضي » سواء ؛ لأنه لا مدخل للتنوين فيها حتى يحذف الياء لتقديره كما حذف في « جاءني قاضٍ » وقفنا ، واختار يونس وقواه سيبويه حذف الياء ؛ لأن المنادى موضع التخفيف ، ألا ترى إلى الترخيم وقلبهم الياء ألفا في نحو « يا غلاماً » ؛ وحذفهم الياء في نحو « يا غلام » أكثر من حذفهم إياها في غير النداء ، وأجمعوا كلهم على امتناع حذفها في نحو « يا مري » ؛ لأنهم حذفوا الهمزة ، فلو حذفوا الياء أيضا لأجحفوا بالكلمة بحذف بعد حذف بلا علة موجبة ، وإذا كان المنقوص محذوف الياء للتنوين — أعني في حالتى الرفع والجر — فالأكثر حذف الياء ؛ لأن حذف التنوين عارض ، فكأنه ثابت ، وتقديره ههنا أولى ؛ لئلا يعود الياء فيكون حال الوقف ظاهر الثقل ، وحكى أبو الخطاب ويونس عن الموثوق بعربيتهم رد الياء اعتدادا بزوال التنوين

وأما حال النصب نحو « رأيت قاضياً » فالواجب قلب تنوينه للوقف ألفا إلا على لغة ربيعة كما مر

قال : « وإثبات الواو والياء وحذفهما في الفواصل والقوافي فصيح ، وحذفهما فيهما في نحو لم يغزوا ولم ترمى وصنعوا قليل »

أقول : قال سيبويه : جميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه ترك الحذف يجوز حذفه في الفواصل والقوافي ، يعنى بالكلام ما لا وقف فيه ، وبالفواصل

رءوس الآي ومقاطع الكلام ، يعنى أن الواو والياء الساكنين فى الفعل الناقص نحو يَغْرُؤُ وَيَرْمِى لا يحذفان وقفاً ، لأنه لم يثبت حذفهما فى الوصل ؛ لئلا يلتبس بالحجروم ، إلا للضرورة أو شاذاً ، كقولهم « لا أدْرِ » ، وقوله تعالى (مَا كُنَّا نَبْعِ) و (يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ) ولا يقوون « لا أرم » وهذا كما قالوا « لم يك زيد » ولم يقولوا « لم يه » بمعنى يَهْنُ ، فاذا وقع الواو والياء المذكوران فى الفواصل وصلها جاز حذفهما والاجتزاء بحركة ما قبلهما ، كقوله تعالى (وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ) وذلك لمراعاة التجانس والازدواج ، فيجب إذن بناء على ذلك حذفهما إذا وقفت على تلك الفواصل المحذوفة اللامات فى الوصل ، وكذا القوافى يحذف فيها كثيراً مثل ذلك ؛ للازدواج ، لا للوقف ، وإلا حذف للوقف فى غير القوافى أيضاً ، فنبت أنه يحذف فيهما ما لا يحذف فى غيرهما ، قال :

٩٧ — وَلَآنْتَ تَقْرَى مَا خَلَقْتَ وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرُ^(١)

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة لزهير بن أبى سلمى المزنى يمدح فيها هرم بن سنان ، وقد ذكروا أن أولها :

لَمِنَ الدِّيَارِ بِقَنَةِ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرٍ
ويقال : بل مطلعها قوله :

دَعْ ذَا وَعَدِّ الْقَوْلِ فِي هَرَمٍ خَيْرَ الْبُدَاةِ وَسَيِّدِ الْخَضِرِ

والقنة : أعلى الشيء ، والحجر : اسم مكان بعيته ، وأقوين : خلون وأصبحن ولا أنيس بهن ، وقوله « مذحجج » يروى فى مكانه « من حجاج » والحجاج : السنون . و « تفرى ما خلقت » ضربه مثلاً لعزمه ، وتقول : فرى فلان الأديم يفرىه ، إذا قطعه على وجهه الاصلاح ، ويقال : أفراه ، إذا قطعه على وجهه الافساد ، وكان الهمزة فيه للسلب ، و « تخلق » بمعنى تقدر . والمراد أنك إذا تهيأت لأمر وقدرت له أسبابه أمضيته ، وبعض الناس يقدر ثم تقعد به همته عن إنفاذه . والاستشهاد بالبيت فى قوله « يفر » على أن أصله يفرى ، فحذفت الياء وسكنت الراء للوقف ، وهم لا يبالون عند الوقف بتغيير الوزن وانكساره

هكذا أنشد باسكان الراء وتقييد القافية

قوله « وما يختار فيه ترك الحذف » يعنى الاسم المنقوص نحو « القاضى » ؛
فانه قد يحذف ياءه فى غير الفواصل والقوافى فى الوصل قليلا ، كقوله تعالى (يَوْمَ
التَّنَادِ يَوْمَ تَوَلَّوْنَ مُدْبِرِينَ) وقوله تعالى (وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ)
وذلك لعدم التباسه بالجزوم ؛ وأما فى الفواصل فى الوصل فحذف لامه أحسن من
حذف ياء [نحو] « يرمى » فيها ؛ لأن لام نحو « الرامى » يحذف فى الوصل فى غير
الفواصل من غير شذوذ ، كقوله تعالى (يَوْمَ التَّلَاقِ يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ) ولا يحذف
ياء نحو « يرمى » فى مثله إلا شاذ ، كما ذكرنا ، فاذا وقف على الاسم المنقوص
[المحذوف اللام وجب حذف اللام فى الوقف ، فاذا وقفت على الفعل الناقص
والاسم المنقوص] الثابت لهما فى الوصل فحذف لهما جائز ، لا واجب ، قال
سيبويه : إثبات الواوات والياءات فى مثله أقيس الكلامين
هذا ، وأما الألف فلا يحذف : لا فى الفواصل ، ولا فى القوافى ، إلا للضرورة
كما قال :

* رَهْطٌ مَرَجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ *

وذلك لخفة الألف وثقل الواو والياء ، قال سيبويه ما معناه : إنك تحذف
فى القوافى الواو والياء الأصليتين تبعا للواو والياء الزائدتين التابعتين للضمة والكسرة
المشابهتين للواو والياء فى وقف أزد السراة ، يعنى أنك تحذف الياء من « يَقْرِى »
تبعا لحذف الياء فى البيت الذى قبله ، وهو

٩٨ — وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ

دُعِيَْتَ نَزَالَ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ (١)

(١) هكذا وقع هذا البيت فى كل النسخ ، وهو كذلك فى كثير من كتب
النحاة وفى صحاح الجوهري ، والحقيقة أن البيت ملفق من بيتين : أحدهما

فلما جُوِّزَ حذف ياء « الذعر » لأنه مثل وقف أزد السراة نحو « مررت
بعمري » تبعه في حذف الياء الأصلي ؛ إذ القوافي يجب جريها على نمط واحد ،
وكذا في الواو ، نحو قوله :

٩٩— وَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلَمَى سِنِينَ ثَمَانِيًا عَلَى صِيرِ أَمْرِ مَا يُمْرُ وَمَا يَحُلُ (١)

وإنما جوزت ههنا حذف الواو — وإن كان أصلا — لأنك حذف الواو
الزائد الناشئ للاطلاق في « الثقل » قبل هذا البيت لما قصدت التقييد في قوله :

١٠٠— صَحَا انْقَلَبُ عَنْ سَلَمَى وَقَدْ كَادَ لَا يَسْلُو

وَأَقْفَرُ مِنْ سَلَمَى التَّعَانِيْقُ وَالثَّقْلُ (٢)

وَلَنَعِمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيْتَ نَزَالَ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ

وهو لزهير بن أبي سلمى من قصيدة الشاهد السابق ، والبيت الثاني هو :

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ يَقَعُ الشَّرَاخُ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ

وهو للمسيب بن علس . وأسامة : علم للأسد ، ونزال : اسم فعل أمر بمعنى
انزل ، وقد قصد هنا لفظها ، ولذلك وقعت نائب فاعل ، والذعر : الفزع ،
ولجأ الناس فيه معناه تتابعهم فيه أو اشتداده بهم ، والاستشهاد بالبيت في
قوله « الذعر » حيث حذف الياء التي تنشأ من كسرة الراء إذا كانت القافية مطلقة ،
والفرق بين هذا والذي قبله أن الياء المحذوفة من السابق لام الكلمة ، وهي
هنا حرف زائد للروى

(١) هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني من قصيدة له مطلعها الشاهد
الآتي بعد هذا ، وقوله « على صير أمر » أي : على مشاركة أمر ، ويمر ويحلو :
أي بصير مرا وحلوا ، يريد أنه من محبوبته على حال لا تعد وصالا ولا هجرانا ،
ولو أنها هجرته ليئس ، ولو واصلته لنعم ، فهو غير يائس منها ولا ناعم في
هواها . والاستشهاد بالبيت في قوله « يحل » حيث حذف الواو التي هي لام
الكلمة ثم سكن ما قبلها

(٢) هذا البيت مطلع قصيدة زهير بن أبي سلمى المزني التي منها الشاهد

وإنما حذف هذا الواو الزائد تشبيها له بالواو الزائد في لغة أزد السراة في
« جاءني زيد »

وأما الألف فلا تحذف في القوافي نحو قوله :

١٠١ — دَايَنْتُ أَرْوَى وَالْدَيُونُ تُقْضَى

فَمَطَلَتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا (١)

لأن الألف الموقوف عليه لا يحذف في الأشهر في نحو « زيدا » كما يحذف
جمهور العرب الواو والياء الحادتين في الوقف في لغة أزد السراة ، قال سيبويه :
وقد دعاهم حذف ياء نحو « يقضى » وواو نحو « يدعو » في القوافي إلى أن حذف
ناس كثير من قيس وأسد الواو والياء اللتين هما ضميران ، ولم يكثر حذفهما كثرة حذف
نحو ياء « يرمى » وواو « يدعو » لأنهما كلمتان وليستا حرفين ، وينشد :

السابق ، وأقفر : خلا ، والتعانيق والثقل : موضعان ، ومعنى البيت قد أفاق
قلبي عن اللجاج في هوى سلمى وما كاد يفيق . والاستشهاد بالبيت في قوله
« والثقل » حيث حذف الواو التي تكون للشباع إذا كانت القصيدة مطلقة ، ثم سكن
ما قبلها ليجرى على سنن واحد مع الشاهد السابق ، وقد علمت أنهم لا يبالون
إذا وقفوا بأن يختل وزن البيت ، والفرق بين هذا والبيت السابق أن الواو
المحذوفة من هذا الشاهد واو الاشباع ، والواو المحذوفة من الشاهد السابق
لام الكلمة

(١) هذا الشاهد من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ، وأروى : اسم امرأة ،
وقوله « والديون تقضى » جملة حالية ، يريد أنه أسلف هذه المرأة محبة وودادا
وانتظر أن تجزيه بها محبة وودادا مثلها لأن الديون يقضيها المدينون ، ولكنها
أدت إليه بعض هذا الدين . ولوته في بعضه الآخر . والاستشهاد بالبيت في قوله
« تقضى » ، و « بعضا » حيث أثبت الألف في الموضعين ولم يحذفها كما تحذف الواو والياء ،
من قبل أن الألف ليس حكمها كحكمهما ، وألف تقضى لام الكلمة ، وألف بعضاهي
ف الإطلاق التي تنشأ من إشباع الفتحة

١٠٢ — لَا يَبْعِدُ اللَّهُ إِخْوَانًا تَرَ كَتْمَهُمْ

لَمْ أَذِرْ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَاصِنَعٌ ^(١)

محذف الواو وإسكان العين ، وأنشد أيضا :

١٠٣ — يَادَارَ عَبْلَةَ بِالْجَوَاءِ تَكَلَّمْ وَعَمِي صَبَاحًا دَارَ عَبْلَةَ وَأَسْلَمَ ^(٢)

باسكان الميم ، ولا يحذف ألف الضمير في نحو قوله

١٠٤ — خَلِيلِي طَيْرًا بِالتَّفَرُّقِ أَوْ قَعًا ^(٣)

لما ذكرنا قبيل

قوله « وحذفهما فيهما قليل » أى حذف الواو والياء في الفواصل والقوافي ،

(١) هذا البيت من قصيدة تميم بن أبي بن مقبل ، وقبلة قوله :

نَاطَ الْفُؤَادَ مَنَاطًا لَا يَلَامُهُ حُبَّانٍ دَاعٍ لِإِضْعَادٍ ، وَمُنْدَفَعُ

وناط : علق ، والمناط : مصدر ميمي منه ، ويلاّمه : يوافق ، والإضعاد :

الارتقاء ، تقول : أصعد فلان إذا ارتقى شرفا أو نحوه ، والاندفاع : الهبوط والانحدار ، والبين : الفراق ، والاستشهاد بالبيت في قوله « صنع » وأصلها صنعوا فحذف واو الضمير كما يحذفون واو يسمو ويحلو ، وياه يقضى ويرمى ، غير مباين باختلال الوزن

(٢) هذا مطلع قصيدة طويلة لعنترة بن شداد العبسي ، وتعتبر عند بعضهم من

المعلقات ، وعبلة : اسم امرأة وهى محبوبته ، والجواء - بكسر الجيم مدودا - : اسم موضع ، وعمى : مقتطع من انعمى أو أمر من وعم يعم - كوعد يعد . والاستشهاد بالبيت في قوله « تكلم » و« اسلم » حيث حذف ياء الضمير منهما ، وأصلها تكلمى واسلمى فحذف الياء كما حذف الشاعر الذى قبله الواو في قوله « صنع »

(٣) هذا نصف بيت من الطويل لم نعثر له على تنمة ولا على نسبة إلى قائل معين ،

والاستشهاد به في قوله « قعا » حيث لم يحذف الألف التى هى ضمير الاثنين كما حذفت الياء التى هى ضمير الواحدة المخاطبة في بيت عنتره ، وكما حذف واو جماعة المذكورين في بيت تميم السابق

وأنا لا أعرف حذف واو الضمير في شيء من الفواصل كما كان في القوافي ، وحذف
ياء الضمير في الفواصل ، نحو : (فَايَّايَ فَاَعْبُدُونِ)

قال : « وَحَذَفُ الْوَاوِ فِي ضَرْبِهِ وَضَرْبِهِمْ فِيمَنْ أُلْحِقَ »

أقول : قد بينّا في باب المضمرات أن غائب الضمير المتصل منصوب به أو
مجروره مختصر من غائب المرفوع المنفصل بحذف حركة واو هو ، لكنهم لما
قصدوا التخفيف في المتصل لكونه كجزء الكلمة المتقدمة نظروا

فإن كان قبل الهاء سا كن نحو مِنْهُ وَعَلَيْهِ لم يأتوا في الوصل بالواو والياء
الساكنين ، فلا يقولون على الأكثر : منهو ، وعليه ؛ لتقل الواو والياء ،
ولكون الهاء خلفاً كالعدم ، فكأنه يلتقي ساكنان إن قالوا ذلك ، ولم
يخذفوا من عَلَيْهِ وَمِنْهَا — وإن كان كاجتماع ساكنين أيضاً — خفة الألف ،
فهذا نظير تركهم في الأكثر قلب التنوين في المرفوع والمجرور حرف لين في
الوقف وقلبيهم له ألفا في المنصوب ، وقد اختار سيبويه إثبات الصلة بعد الهاء
إذا كان الساكن الذي قبلها حرفاً صحيحاً نحو مِنْهُ وَأَصَابَتْهُ ، وحذفها إذا كان
الساكن حرف علة ، نحو ذُو قُوَّةٍ وَعَصَاهُ وَكَدَيْتُهُ وفيه ، ولم يفرق المبرد بين
الصحيح وحرف العلة الساكنين قبل الهاء ، وهو الحق ؛ إذ شبه التقاء
الساكنين في الكل حاصل ، وعليه جمهور القراء ، نحو (منه آيات) و (فيه
آيات) ولو عكس سيبويه لكان أنسب ؛ لأن التقاء الساكنين إذا كان أولهما
لينا أهون منه إذا كان أولهما صحيحاً ،

وإن كان قبل الهاء متحركاً نحو بِهِ وعلامه فلا بد من الصلة ، إلا أن يضطر
شاعر فيحذفها ، كقوله :

١٠٥ — وَأَيُّنَ أَنَّ الْخَيْلَ إِن تَلْتَبَسَ بِهِ

يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آبرُ (١)

(١) هذا البيت من الطويل ، وقائله حنظلة بن فاتك ، ولم يتعرض له البغدادى

وقال المتنبي :

١٠٦ — تَعَثَّرْتُ بِهِ فِي الْأَفْوَاهِ أُنْسُهَا

وَالْبُرْدُ فِي الطَّرْقِ وَالْأَقْلَامُ فِي الْكُتُبِ (١)

فحذف الصلة في مثله كحذف الألف في قوله

* رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ *

وذهب الزجاج إلى أن الصلة بعد الهاء ليست من أصل الكلمة ، وهو ظاهر

في شرح شواهد شرح الشافية ، وهو من شواهد سيبويه أورده في باب « ما يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام » (ح ١ ص ١١) وقد قال الأعمش في شرح هذا الشاهد من كتابه شرح شواهد سيبويه : « أراد بعده ، فحذف الواو ضرورة ، والبيت يتأول على معنيين : أحدهما - وهو الأصح - أن يكون وصف جباناً ، فيقول : أيقن أنه إن التبتت به الخيل قتل فصار ماله إلى غيره فكسع (أى : جبن) وانهمزم ، والمعنى الآخر أن يكون وصف شجاعاً ، فيقول : قد علم أنه إن ثبت وقتل لم تتغير الدنيا بعده وبقي من أهله من يخلفه في حرمة وماله ، فثبت ولم يبال بالموت ، وفسيل النخل : صغاره ، واحدته فسيلة ، والآبر : المصلح له القائم عليه ، والآبار : تلقيح النخل » اهـ (١) هذا البيت من قصيدة المتنبي كما قال المؤلف يرثى فيها خولة أخت سيف

الدولة بعد عودته من مصر ، والمتنبي ليس ممن يحتج بشعره ، ولكن المؤلف قد جرى في هذا الكتاب وفي شرح الكافية على أن يذكر بعض الشواهد من شعر المتنبي وشعر أبي تمام والبحترى ، ولعله متأثر في ذلك بجار الله الزمخشري فإنه كان يستشهد على اللغة والقواعد بشعر هؤلاء ، وكأنه كما قال عن أبي تمام - وقد استشهد ببيت له في الكشف - : أجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه . والشاهد في بيت المتنبي قوله « به » حيث حذف صلة الضمير المجرور المكسور ما قبله ، وهى الياء ، وأصله « بهى » والضمير في به يعود إلى الخبر الذى ذكره في بيت قبله وهو قوله :

طَوَى الْجَزِيرَةَ حَتَّى جَاءَ فِي خَبَرِهِ فَرَعْتُ فِيهِ بِأَمَالِي إِلَى الْكَدْبِ

يقول : لقد كان من هول هذا الخبر وفداحته أن عثرت الألسن في الأفواه فلم

تستطع الكلام ، وعثرت البرد في الطرق وعثرت الأقلام في الكتب . والبرد : جمع

بريد ، وأصله برد - بضمين - نخفف كما يخفف عنق

مذهب سيدويه ، واستدل الزجاج عليه بحذفها في الوقف ، وليس بقوى ؛ لأن ما هو من نفس الكلمة من حروف اللين قد يحذف كما في القاضى . وأما وجوب حذف الصلة في الوقف دون ياء القاضى فلـكونها مما له حظ في السقوط في حال الوصل ، نحو منه وفيه

هذا الذى ذكرنا كله حال الضمير الغائب المفرد المذكور في الوصل ؛ فإذا وقفت عليه فلا بد من ترك الصلة ، سواء كانت ثابتة في الوصل ، نحو بهى وهو ، اتفاقا ، ومنه وعليه عند بعضهم ، أولا ، نحو منه وعليه عند الأكثرين ، وذلك لأن من كلامهم أن يحذفوا في الوقف ما لا يذهب في الوصل ، نحو ضربنى وغلامى ، فالتزموا حذف هذا الحرف الذى ثبت حذفه في الوصل كثيرا ، نحو عليه ومنه ، ولا بد من إسكان الهاء في الوقف سكن ماقبله أو تحرك

قوله « وضربهم فيمن ألحق » أى : فيمن ألحق الواو في ميم الجمع ، أو الياء في الوصل ، كما بينا في المضمرات من أن بعضهم يقول : عليكم أنفسكم ، وعليهمى مال ، فمن لم يلحق الصلة في ميم الجمع وصلا فلا كلام في الوقف عليها بالإسكان ، ومن ألحقها وصلا أوجب حذفها في الوقف أيضا ؛ لأن ما أكثر حذفه في الوصل من الواو والياء وجب حذفه في الوقف ، نحو منه وعليه

قال : « وَحَذَفُ الْيَاءِ فِي تِهٍ وَهَذِهِ »

أقول : اعلم أن الهاء في « هذه » و « تِه » بدل من الياء في هذى وتى ، كما تقدم ، والياء بعد الهاء في الأغلب لأجل تشبيه الهاء بهاء المذكر المكسور ماقبلها ، نحو بهى وغلامى ، كما تبين قبل ، إلا أن هاء الضمير قد يوصل — عند أهل الحجاز مع كون ماقبلها مكسورا أو ياء — بالواو ، نحو بهو وعليهوه ، وذلك لكون الضمير الجرور في الأصل هو المرفوع المنفصل ، كما مر في بابه ، ولا يوصل هاء « ذهى » و « تهى » بواو أصلا ، وبعض العرب يقيها على سكونها كميم الجمع ؛ فلا يأتى بالصلة ، وهو الأصل ، ولكنه قليل الاستعمال ، يقول : هَذِهِ

وصلا ووقفا ، وبعضهم يحذف الياء منها في الوصل ، ويبقى كسرتها ، فاذا وقفت عليها فلا خلاف في إسكان الهاء وترك الصلة كما ذكرنا في منه ولديه

واعلم أن بعض الناس مَنَعَ من الرَّوْم والإشمام في هاء الضمير ، إذا كان قبله ضم أو كسر ، نحو يَعْلَمُهُ وَبُعْلَامِهِ ، وكذا إذا كان قبله واو أو ياء ، نحو عَقَلُوهُ وَبَأْيِهِ ، وذلك لأن الهاء الساكنة في غاية الخفة حتى صارت كالعدم ؛ فاذا كانت في الوقف بعد الضمة والواو فكأنك ضمت الحرف الأخير الموقوف عليه أو جئت في الآخر بواو ، إذ الهاء كالعدم للخفاء ، فلورمت عقبيها بلا فصل :

أى أتيت ببعض الضمة ، أو أشمت : أى ضمت الشفتين ، لم يتبيننا ؛ إذ يحسب السامع والناظر أن ذلك البعض من تمام الضم الأول ، وضمَّ شفتيك للإشمام من تمام الضم الأول ، إذ الشيء لا يتبين عقيب مثله ، كما يتبين عقيب مخالفه ، وكذلك الكلام في الرَّوْم بعد الهاء المكسور ما قبلها أو الهاء التي قبلها ياء ، وأيضاً فإن الرَّوْم والإشمام لبيان حركة الهاء ، وعلى التقديرات المذكورة لا يحتاج إلى ذلك البيان ؛ لأن الهاء التي قبلها ضمة أو واو لا تكون إلا مضمومة ، والتي قبلها كسرة أو ياء لا تكون إلا مكسورة في الأغلب ، وأما إذا كانت الهاء المضمومة بعد الفتحة نحو إن غَلَامَهُ أو بعد الساكن الصحيح نحو مِنْهُ فإنه يجوز الرَّوْم والإشمام بلا خلاف ، وبعضهم أجازها بعد هاء الضمير مطلقاً ، سواء كان بعد واو أو ياء أو غيرهما من الحروف ، وسواء كان بعد فتح أو ضم أو كسر وإن لم يتبيننا حق التبين كما مر .

قال : « وَابْدَالُ الْهَمْزَةِ حَرْفًا مِنْ جِنْسِ حَرَ كَتَبَهَا عِنْدَ قَوْمٍ ، مِثْلَ هَذَا الْكَلَمِ وَالْخَبِيُّ وَالْبَطُو وَالرَّدُو ، وَرَأَيْتُ الْكَلَامَ وَالْخَبَا وَالْبَطَا وَالرَّدَا ، وَمَرَرْتُ بِالْكَلَمِ وَالْخَبِيِّ وَالْبَطِيِّ وَالرَّدِيِّ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : هَذَا الرَّدِيُّ وَمِنْ الْبَطُو فَيَتَّبِعُ » .

أقول : اعلم أن الهمزة هي أبعد الحروف وأخفاها ؛ لأنها من أقصى الحلق ، فإذا وقفوا عليها — وبالوقف يصير الحرف الموقوف عليه أخفى مما كان في الوصل ، وذلك لأن الحرف أو الحركة التي تلي الحرف تبين جرسه ، ولذلك يقلب بعضهم الألف في الوقف واوا أو ياء ، لأنهما أبين منها — احتجوا إلى بيانها فنقول : الهمزة الموقوف عليها إما أن تخفّفها بالقلب ، أو الحذف ، كما هو مذهب أهل الحجاز على ما يجيء ، أو تحقّقها كما هو مذهب غيرهم ، والحققة تحتاج إلى ما يبيّنُها ؛ لأنها تبقى فتخفى ، بخلاف الخففة ، فالحققة لا تخلو من أن يكون قبلها ساكن أو متحرك ، فإن ساكن ما قبلها وقفت عليها بحذف حركتها في الرفع والجر ، كما تتقف على نحو عمرو وبكر ، فيجرى فيها مع الساكن الروم والاشام ، لا التضعيف ، كما يجيء .

وناس كثير من العرب يلقون حركتها على الساكن الذي قبلها أكثر مما يلقون الحركة في غير الهمزة ، وذلك لأنها إذا كانت بعد الساكن كانت أخفى ؛ لأن الساكن خاف فيكون خاف بعد خاف ، فإذا حركت ما قبلها كان أبين لها ، فلما كانت أحوج إلى تحريك ما قبلها من سائر الحروف لفرط خفائها ألقوا حركاتها على ما قبلها ، فتحة كانت أو ضمة أو كسرة ، ولم ينقلوا في غير الهمزة الفتحة إلى ما قبل الحرف ، كما يجيء ، وأيضاً ألقوا ضم الهمزة إلى ما قبلها في الثلاثي المكسور الفاء ، نحو هذا الرّدء ، وكسرها إلى ما قبلها في الثلاثي المضموم الفاء نحو من البُطىء ، وإن انتقل اللفظان بهذا النقل إلى وزن مرفوض ، ولم يبالوا بذلك لعروض ذلك الوزن في الوقف وكونه غير موضوع عليه الكلمة ، ولم يفعلوا ذلك في غير الهمزة ، فلم يقولوا : هَذَا عِدْلٌ ، ولا من البُسْرِ ، كل ذلك لسكراهم كون الهمزة ساكنة ساكن ما قبلها ، ولا يجيء في المنقول إعرابها إلى ما قبلها الروم والإشام ؛ لأنها لبيان الحركة ، وقد

حصل ذلك بالنقل

وبعض بنى تميم يتفادى من الوزنين المرفوضين فى الهمزة أيضا مع عروضهما ، فيترك نقل الحركة فيما يؤدى إليهما : أى الثلاثى المكسور الفاء والمضمومها ، بل يتبع العين فيهما الفاء فى الأحوال الثلاث ، فيقول : هذا البَطُوءُ ، ورأيت البَطُوءَ ، ومررت بالبَطُوءِ ، وهذا الرَدِىُّ ، ومررت بالرَدِىِّ ، ورأيت الرَدِىَّ ، وذلك أنهم لما رأوا أنه يؤدى النقل فى البَطُوءِ فى حال الجر وفى الرَدِىِّ فى حال الرفع إلى الوزنين المرفوضين أتبعوا العين الفاء فى حال الجر فى البطوء وفى حال الرفع فى الردى ؛ فتساوى الرفع والجر فيهما ، فكروا مخالفة النصب إياها ، فأتبعوا العين الفاء فى الأحوال الثلاث ، فيجرى فى هذين المتبع عينهما فاءهما فى الإسكان الروم والإشمام لأنهما لبيان حركة الآخر وهى نقلت إلى ما قبله لسكرها أزيلت بإتباع العين الفاء فاحتيج إلى بيانها

وبعض العرب لا يقنع من بيان الهمزة بما ذكرناه ، بل يطلب أكثر من ذلك ، وهم على ضربين : بعضهم يحذف حركة الهمزة ولا ينقلها ، ثم يقلب الهمزة إلى حرف علة يجانس حركة الهمزة ، فيقول : هذا الوَثُو^(١) والبَطُوءُ والرَدُو ، ومررت بالوَثُو^(١) والبَطُوءِ والرَدِى ، بسكون العين فى الجميع ، وأما فى حالة النصب فلا يمكنه تسكين ما قبل الألف ؛ إذ الألف لا تجىء إلا بعد فتحة ، فيقول : رأيت الوَثَا^(١) والبَطَا والرَدَا ، بالنقل والقلب ، فهنا بين الهمزة بقلبها ألفا كما بين بعضهم الألف فى نحو حبل بقلبها همزة ؛ لأن الألف المفتوح ما قبلها ههنا أبين من الهمزة الساكن ما قبلها ، كما أن الهمزة المتحرك ما قبلها كانت أبين من الألف هناك

وبعضهم ينقل الحركات إلى العين فى الجميع ، ثم يدبر الهمزة فى القلب بحركة ما قبلها ، فيقول : هذا البَطُوءُ والوَثُو والرَدُو ، ومررت بالبَطِى والوَثِى والرَدِى ،

(١) الوث : توجع فى العظم بغير كسر ، وبابه فرح

ورأيت البُطَّا والوُثَا والرِّدَا ، وليس هذا القلب تخفيفا للهمزة كما في يِرِّ ورَاسٍ ومُومِنٌ ؛ لأنهم ليسوا من أهل التخفيف ، بل هذا القلب للحرص على بيان الحرف الموقوف عليه

ثم إن الذين تفادوا مع الهمزة من الوزن المرفوض مع عروضه من الناقلين للحركة يتفادون من ذلك مع قلب الهمزة أيضا ، فيقولون : هذا البُطُو ، ومررت بالبُطُو ، ورأيت البُطُو ، وهذا الرِّدِي ، ومررت بالرِّدِي ، ورأيت الرِّدِي ، فالزموا الواو في الأول والياء في الثاني ، وفي هذا المقلوب لأمه حرف لين لا يكون رَوْم ولا إشماء ؛ لأن الحركة كانت على الهمزة لاعلى حرف اللين ، كما مر في تاء التأنيث .

هذا كله إذا كان ما قبل الهمزة ساكنا ؛ فإن كان متحركا ، نحو الرِّشَاءُ وأَكْمُوْ وأَهْنِئْ ، فإنك تقف عليه كما تقف على الجَمَلِ والرَّجُلِ والسَّكِينِ من غير قلب الهمزة ، لأن حركة ما قبلها تبينها ، فيجرب فيه جميع وجوه الوقف ، إلا التضعيف كما يجيء ، وإلا النقل لتحرك ما قبلها

وبعض العرب - أعنى من أهل التحقيق - يدبرون المفتوح ما قبلها بحركة نفسها ، حرصا على البيان لعدم الفتحة خلفتها كالعدم ، فلا تقوم بالبيان حق القيام ، فيقولون : هَذَا السَّكَلُوْ ، ورأيت السَّكَلَا ، ومررت بالسَّكَلِيْ ، يقلبون المضمومة واوا ، والمفتوحة ألفا ، والمكسورة ياء ؛ لأن الفتحة لا يستقل بعدها حروف العلة ساكنة ، وأما المضموم ما قبلها والمكسوره ، نحو أَكْمُوْ وأَهْنِئْ ، فلا يمكن تديريهما بحركة أنفسهما ، لأن الألف لا تجيء بعد الضمة والكسرة ، والياء الساكنة لا تجيء بعد الضم ، ولا الواو الساكنة بعد الكسر ، وأيضا فالضمة والكسرة تقومان بالبيان حق القيام ، فَبَقَوْا الهمزتين على حالهما ، ولم يقلبوها كما قلبوا المفتوح ما قبلها

هذا كله على مذهب الذين مذهبهم تحقيق الهمزة ، فأما أهل التخفيف فإنهم

يخففونها كما هو حق التخفيف ؛ فإن كان ما قبلها ساكنا نقلوا حركتها إلى ما قبلها وحذفوها ، ثم حذفوا الحركة للوقف ، نحو النَّبِّ والرَّدِّ والبُطِّ ، فيجىء فيه الإسكان والروم والإشمام والتضعيف ، وفي المنصوب المنون يقلب التنوين ألفا لا غير ، نحو رأيت بُطًا وردًا وخَبًا ، وإن كان ما قبلها متحركا دبرت بحركة ما قبلها ، فالخَطَّ ألف في الأحوال الثلاث ، وأَكْمُو واو ، وأهْنى ياء ، فلا يكون فيها إلا الإسكان دون الروم والإشمام كما قلنا في تاء التأنيث ، ولا يمكن فيها التضعيف ؛ لأنه لا يكون إلا في الصحيح كما يجىء ، ويجىء تمام البحث على مذهب أهل التخفيف في باب تخفيف الهمزة

فنعول : قول المصنف « إبدال الهمزة حرفا من جنس حركتها نحو هذا الكَلَمُ » هذه هي المفتوح ما قبلها ، وكذا في بالكَلَمِ ورأيت الكَلَامَ قوله : « الخبو والبطو والردو والخبأ والبطأ والردأ والخبى والبطى والردى » هذه أمثلة الهمزة المدبرة بحركة ما قبلها المنقولة من الهمزة إليه

قوله « ومنهم من يقول هذا الردى ومن البطو فيتبع » الإتيان في الأحوال الثلاث كما ذكرنا ، لا في الرفع والجرف فقط

وكل ما ذكر في هذا الفصل فهو وقف غير أهل التخفيف قال : « والتَّضْعِيفُ فِي الْمُتَحَرِّكِ الصَّحِيحِ غَيْرِ الْهَمْزَةِ الْمُتَحَرِّكِ مَا قَبْلَهُ ، نَحْوُ جَعْفَرٍ ، وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَنَحْوُ الْقَصَبَا شَاذٌ ضَرْوَرَةٌ »

أقول : أعلم أن المقصود بالروم والإشمام والتضعيف ثلاثتها شيء واحد ، وهو بيان أن الحرف الموقوف عليه كان متحركا في الوصل بحركة إعرابية أو بنائية ، فالذى أشم نبه عليه بهيئة الحركة ، والذي رام نبه عليه بصوئيت ضعيف ، فهو أقوى في التنبيه على تحرك الحرف من الإشمام ، والذي ضعف فهو أقوى تبينا لتحرك الحرف في الوصل ممن رام ، لأنه نبه عليه بالحرف ، وذلك ببعض الحركة ، وإنما قلنا إنه نبه بتضعيف الحرف على كونه متحركا في الوصل

لأن الحرف المضعف في الوصل لا يكون إلا متحركاً ؛ إذ لا يجمع بين ساكنين ، هذا ما قيل ، والذي أرى أن الروم أشد تبيننا ؛ لأن التضعيف يستدل به على مطلق الحركة وبالروم على الحركة وخصوصها ، وأيضاً فإن الروم الذي هو بعض الحركة أدل على الحركة من التضعيف الذي يلزم الحركة في حال دون حال : أى في حال الوصل دون حال الوقف ، والتضعيف أقل استعمالاً من الروم والاشتمال ؛ لأنه إتيان بالحرف في موضع يحذف فيه الحركة ، فهو تثقيل في موضع التخفيف ، وعلامة التضعيف الشين على الحرف ، وهو أول [حرف] « شديد »

وشرط التضعيف أن يكون الحرف المضعف متحركاً في الوصل ؛ لأن التضعيف كما تقدم لبيان ذلك ، وأن يكون صحيحاً ؛ إذ يستثقل تضعيف حرف العلة ، وأن لا يكون همزة ، إذ هي وحدها مستقلة ، حتى إن أهل الحجاز يوجبون تخفيفها مفردة إذا كانت غير أول كما يجيء في باب تخفيف الهمزة ، وإذا ضعفها صار النطق بها كالتهوع ، وإنما اشترط أن يتحرك ما قبل الآخر لأن المقصود بالتضعيف بيان كون الحرف الأخير متحركاً في الوصل ، وإذا كان ما قبله ساكناً لم يكن هو إلا متحركاً في الوصل لثلاث يلتقي ساكنان ، فلا يحتاج إلى التنبيه على ذلك فان قيل : أليس الأسماء المبدودة التي قبل آخرها حرف لين كلام ميم زيد اثنان يجوز فيها التقاء الساكنين في الوصل لجريه مجرى الوقف ؟ فهل انبه في نحو « جاءني زيد » و « أتاني اثنان » بالتضعيف على أنه ليس من تلك الأسماء الساكن أواخرها في الوصل بل هي متحركة الأواخر فيه

قلت : تلك الأسماء لا تكون مركبة مع عاملها ، وزيد في قوله « جاءني زيد » مركب مع عامله ، فلا يلتبس بها

وأجاز عبد القاهر تضعيف الحرف إذا كان قبله مدة كسعيد وثمود ، نظراً إلى إمكان الجمع بين اللين والمضعف الساكن بعده ، ويدفعه السماع والقياس ، والتضعيف يكون في المرفوع والمجرور مطلقاً ، وأما المنصوب فإن كان منوناً

فليس فيه إلا قلب التنوين ألفا إلا على لغة ربيعة ؛ فانهم يجوزون حذف التنوين فلا منع إذن عندهم من التضعيف ؛ وإن لم يكن منونا ، نحو رأيت الرجل ، ولن نجعل ، ورأيت أحمد ، فلا كلام في جواز تضعيفه كما في الرفع والجرح

قوله « ونحو القصَبَا شاذ ضرورة » اعلم أن حق التضعيف أن يلحق المرفوع والمضموم والمجرور والمكسور والمنصوب غير المنون ، كما ذكرنا ، والمفتوح ، وأما المنصوب المنون فيكتفى فيه كما قلنا بقلب التنوين ألفا ، وينبغي أن يكون الحرف المضعف ساكنا ؛ لأنك إنما تضعفه لبيان حركة الوصل ؛ فإذا صار متحركا فأنت مستغن عن الدلالة على الحركة ، إذ هي محسوسة ، لكنهم جوزوا في القوافي خاصة بعد تضعيف الحرف الساكن أن يحركوا المضعف لقصد الإتيان بحرف الإطلاق ؛ لأن الشعر موضع الترنم والغناء وترجيع الصوت ، ولا سيما في أواخر الأبيات ، وحروف الإطلاق : أى الألف والواو والياء هى المتعينة من بين الحروف للترديد والترجيع الصالحة لها ، فمن ثم تلحق في الشعر لقصد الإطلاق كلمات لا تلحقها في غير الشعر نحو قوله :

١٠٧ — * قِفَانَبْكَ مِنْ ذِكْرِى حَبِيبٍ وَمَهْزَلِى ^(١) *

(١) هذا صدر بيت هو مطلع معلقة امرئ القيس ، وعجزه قوله :

* بِسِقْطِ اللَّوْى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْملِ *

وقفا : أمر بالوقوف مؤكدا بالنون الخفيفة ، أو مسندا إلى ألف الاثنين ، والسقط : مثلث السين ، والقاف فيه ساكنة ، وهو منقطع الرمل ، واللوى : ما تراكم منه ، والمراد هنا مكان بعينه ، والدخول وحومل : موضعان ، وقد كان الأصمعى يعيب امرأ القيس في قوله « بين الدخول فحومل » وذلك لأن من شروط « بين » أن تضاف إلى متعدد نحو جلست بين العلماء أو متعاطفين بالواو نحو جلست بين زيد وعمرو ، والعلماء يقولون في الاعتذار عن ذلك : إن المراد بالدخول أما كن متعددة كل واحد منها يسمى بذلك ، وكأنه قال : بين أما كن الدخول ؛ فهو كالمثال الأول ؛ والاستشهاد بالبيت هنا على أنه ألحق حرف الإطلاق في الوقف ، وذلك مما يختص بالشعر ولا يجوز في الكلام لأنهم قد يتغنون بالشعر فهم فى حاجة إلى مد الصوت به

ولا تقول « مررت بعمرى » إلا على لغة أزد السراة ، ونحو قوله

١٠٨ — * أَذْنَتْنَا بَيْنَهَا أَسْمَاءُ وُ (١) *

ولا تقول « جاءتنى أسماء و » وتقول فى الشعر : الرَّجُلُ ، والرَّجُلَى ، والرَّجُلَا ،

ولا يجوز ذلك فى غير الشعر فى شىء من اللغات ، وكذا قوله :

١٠٩ — وَمُسْتَلْتِمٍ كَسَفْتُ بِالرُّمَحِ ذَيْلَهُ

أَقَمْتُ بِعَضْبٍ ذَى شَقَاشِقٍ مَيْلَهُ (٢)

جاء بالصلة بعد هاء الضمير ، ولا يجوز ذلك إذا وقفت عليه فى غير الشعر ،

نحو « جاءنى غلامه » فلما جاز لهم فى الشعر أن يحركوا لأجل الجىء بحرف الإِطلاق

ما حقه فى غير الشعر السكون جوزوا تحريك اللام المضعف فى نحو قوله

(١) هذا صدر بيت هو مطلع معلقة الحارث بن حلزة اليشكرى ، وعجزه قوله :

* رَبِّ ثَاوٍ يَمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ *

وبعده قوله :

أَذْنَتْنَا بَيْنَهَا ثُمٌّ وَلَّتْ لَيْتَ شِعْرَى مَتَى يَكُونُ اللَّقَاءُ

أذنتنا : أعلمتنا ، والبين : الفراق ، والثاوى : المقيم ، والثواء : مصدره ، وولت :

أعرضت ، وخبر ليت فى قوله « ليت شعرى » محذوف ناب الاستفهام منابه . يقول :

إن هذه الفتاة قد أعلمتنا بأنها على وشك الرحيل ثم أعرضت عنا ، واعترض بين

الكلام بقوله « رب ثاوى يمل منه الثواء » يريد رب مقيم مملول غير مرغوب فى إقامته .

والاستشهاد بالبيت فى قوله « أسماء » حيث زادوا الواو فى الوقف كما زادوا فى

بيت امرئ القيس الياء ، وهذا مما يختص بالشعر على ما قدمنا

(٢) المستلتم : الذى يلبس اللآمة ، وهى الدرع ، تقول : استلأتم الرجل ،

إذا لبسها ، وكشفت : طعنت ، والتشديد فيه للبالغة ، والعضب : السيف القاطع ،

والشقاشق : جمع شقشقة ، وهى ما يخرج البعير من فيه إذا هاج . والاستشهاد بالبيت

فى قوله « ذيله » وقو « ميله » حيث زاد الواو فى الوقف ، والوجه فيه ما ذكرناه

من قبل فى الشاهدين السابقين .

١١٠ — * بِمَازِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ ^(١) * *

مع أن حقه السكون لأجل حرف الإِطلاق . وكذا الباء المضعف في قوله

١١١ — * أَوْ الْحَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبَا ^(٢) * *

أصله السكون فحرك لأجل حرف الاطلاق ، كما أن حق نون الأندرين في قوله :

١١٢ — * وَلَا تَبْقَى خُمُورَ الْأُنْدَرِينَا ^(٣) * *

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو لمنظورين مرثد الأسدى ، وهو من شواهد سيديويه . والاستشهاد به في قوله « عيهل » حيث ضعف لامه وحركه وحقه السكون في غير الشعر ، وقد أخطأ المؤلف في قوله « وليس في كلام سيديويه ما يدل على كون مثله شاذاً أو ضرورة » فأن عبارة سيديويه فيها ما يدل على أنه ضرورة . قال (ح ٢ ص ٢٨٢) : « وأما التضعيف فقولك : هذا خالد ، وهو يجعل ، وهذا فرج . حدثنا بذلك الخليل عن العرب ، ومن ثم قالت العرب في الشعر في القوافي : سببها يريد السبب ، وعيهل يريد العيهل ، لأن التضعيف لما كان في كلامهم في الوقف أتبعوه الياء في الوصل والواو على ذلك ، كما يلحقون الواو والياء في القوافي فيما لا يدخله ياء ولا واو في الكلام ، وأجروا الألف مجراهما ، لأنها شريكتهما في القوافي ويمد بها في غير موضع التنوين ويلحقونها في غير التنوين فألحقوها بهما فيما ينون في الكلام ، وجعلت سبب كأنه مما لا تلحقه الألف في النصب إذا وقفت » اه فقله في الشعر في القوافي دليل على أنه لا ينجى مثله في الكلام ، وهذا معنى الضرورة ، وقد صرح الأعلام بذلك حيث قال : « الشاهد فيه تشديد عيهل في الوصل ضرورة وإنما يشدد في الوقف ليعلم أنه متحرك في الوصل » اه والعيهل : السريع ، والوجناء : الغليظة الشديدة ، والبازل : المسنة الغليظة

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج وسيأتى قريباً في أثناء

آيات رواها المؤلف ونشره هناك

(٣) هذا عجز بيت لعمر بن كلثوم التغلبي ، وهو مطلع معلقته ، وصدره قوله :

* أَلَا هُبْنَى بِصَحْنِكَ فَاصْبَحِينَا *

السكون ، كما في قولك « مررت بالمسلمين » والقوافي كلها موقوف عليها وإن لم يتم الكلام دون ما يليها من الأبيات ، ولهذا قلما تجد في الشعر القديم نحو الشجرتي بالتاء وبعدها الصلة ، بل لا يجيء إلا بالهاء الساكنة ، وإنما كثر ذلك في اشعار المولدين ؛ فعلى هذا التقرير ليس قوله « أَلْقَصَبًا » بشاذ ضرورة كما ليس تحريك نون « الأندرينا » وتحريك الراء في قوله :

١١٣ — لَعَبَ الرِّيحُ بِهَا وَعَيَّرَهَا بَعْدَى سَوَافِي الْمَوْرِ وَالْقَطْرِ^(١)

لأجل حرف الاطلاق بشاذين اتفاقا ، مع أن حق الحرفين السكون لو لم يكونا في الشعر ، ولعدم كونه شاذا ترى تحريك المضعف للاطلاق في كلامهم كثيرا ، قال رؤبة :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبًا فِي عَامِنَاذَا بَعْدَ أَنْ أُخْصَبَا^(٢)

وآلا : حرف يفتح به الكلام ، ويقصد به تنبيه المخاطب لما يأتي بعده ، وهي : فعل أمر من الهبوب ، وهو الانتباه من النوم ، واصبحنا : فعل أمر من صبح القوم يصبحهم - من باب نفع - أي : سقاهم الصبوح وهو شرب الغداة ، ويقال له الغبوق ، والأندرين : قرية بالشام مشهورة بالخمر ، ويقال : إن اسم القرية أندر ، وإنما جمعها يريدونها وماحولها . والاستشهاد بالبيت في قوله « الأندرينا » حيث ألحق بها ألف الاطلاق ، وحقها السكون لولا الاضطرار

(١) هذا البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى المزني ، وقد مضى قريبا ذكر شاهدين منها ، وذكرنا هناك مطلعها مشروحا ، والضمير في قوله « بها » يعود إلى الديار ، والسوافي : جمع سافية ، اسم فاعل من قولك : سفت الريح التراب تسفيه إذا ذرته ، و المور - بضم الميم - : الغبار ، والقطر : المطر ، وكان أبو عبيد يقول : ليس للقطر سوافي ، ولكنه أشركه في الجر . يريد تغيرت هذه الديار بما أثارته الرياح عليها من الغبار ، وبما تتابع عليها من المطر . والاستشهاد بالبيت في قوله « والقطر » حيث حرك الراء بالكسر لأجل حرف الاطلاق وهو الياء

(٢) هذه أبيات من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ، و « جدبا » : يريد الجذب

إِنَّ الدَّبَّاءَ فَوْقَ اَلْمُتُونِ دَبَّاءَ وَهَبَّتِ الرِّيحُ بِمُورٍ هَبَّاءَ
تَتْرُكُ مَا أَبْقَى الدَّبَّاءُ سَبْسَبًا كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَحَبَا
أَوْ اَلْخَرِيقُ وَافَقَ اَلْقَصَبَا وَالتَّنْبَنَ وَاَلْخُلَفَاءَ فَأُلْتَهَبَا

وليس فى كلام سيبويه ما يدل على كون مثله شاذاً أو ضرورة ، بل إنما لم
يكثّر مثله غاية الكثرة لقلّة تضعيفهم فى الوقف لما ذكرنا أن الوقف حقه التّخفيف
لا التّثقيل ؛ فقلة مثل القصبا وعَيْهَلْ مثل قلة نحو جاءنى جعفرٌ ويجعل ، وكان
الواجب أن لا يلحق التّضعيف المنصوب المنون فى نحو قوله :

* تَتْرُكُ مَا أَبْقَى الدَّبَّاءُ سَبْسَبًا *

لأنّ حقه أن يتحرك حرف إعرابه فى الوقف ويقلب تنوينه ألفاً لاغير ،
ومع تحرك حرف الإعراب فى الوقف ، للأجل الإتيان بحرف الإطلاق ؛ لا يضعف ،
لكن الشاعر حمل النصب على الرفع والجّر وقاسه عليهما كما فى لغة ربيعة

واعلم أن النحاة قالوا : إن الشاعر فى نحو قوله عَيْهَلْ والقصبا أجرى الوصل
مجرى الوقف ، يعنون أن حرف الإطلاق هو الموقوف عليه ، إذ لا يؤتى به إلا
للووقف عليه ، فإذا كان هو الموقوف عليه لم يكن ماقبله موقوفاً عليه ، بل فى
درج الكلام ، وهذا إجراء الوصل مجرى الوقف ، هذا ، وقال سيبويه : حدثنى من
أثق به أنه سمع أعرابياً يقول : أعطنى أبيضه ، يريد أبيض ، والهاء للسكت ، وهو

فنقل حركة الباء إلى الدال الساكنة ثم ضعف الباء ، والدبا : الجراد ، والمور : الغبار
والسبب - بزنة جعفر - : القفر والمفازة ، وتشديد الباء فيه ضرورة كما سيقول
المؤلف ، واسلحب : امتد ، والقصبا : يريد القصب فشدد الباء ، والتهبا كذلك ،
والاستشهاد بهذه الآيات فى قوله « جدبا ، والقصبا ، والتهبا ، وأخصبا ، وسبسبا »
حيث ضعف أواخرها للوقف ثم حرّكها ضرورة

أقبح الشذوذ ؛ لأن هاء السكت لا يلحق إلا ما حركته غير إعرابية ، وأيضاً حرك
المضعف لا لأجل حرف الإطلاق كما ذكرنا

قال : « وَنَقُلُ الْحَرَكَتِ فِيمَا قَبْلَهُ سَا كِنْ صَحِيحٌ إِلَّا الْفَتْحَةَ إِلَّا فِي
الْهَمْزَةِ ، وَهُوَ أَيْضًا قَلِيلٌ ، مِثْلُ هَذَا بَكْرٌ وَخَبْرٌ ، وَمَرَرْتُ بَيْكِرٌ
وَخَبِيءٌ ، وَرَأَيْتُ الْخَبَأُ ، وَلَا يُقَالُ رَأَيْتُ الْبَكْرَ ، وَلَا هَذَا حَبْرٌ ، وَلَا
مِنْ قِفْلٍ ، وَيُقَالُ : هَذَا الرَّدْؤُ وَمِنْ الْبَطِيءِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْرُ فَيُتْبِعُ »

أقول : قوله « ونقل الحركة » هذا وجه آخر من وجوه الوقف ، وهو قليل
كمثلة التضعيف ، إلا في الهمزة كما ذكرنا ، وذلك لغرض لهم ذكرناه في نقل
حركة الهمزة ، وإنما قلنا هذا لتغير بناء الكلمة في الظاهر بتحريك العين الساكنة
مرة بالضم ومرة بالفتح ومرة بالكسر ، وإن كانت الحركات عارضة ، وأيضاً
لاستكراه انتقال الإعراب الذي حقه أن يكون على الأخير إلى الوسط ، وإنما
سهل لهم ذلك الفرار من الساكنين والضم بالحركة الإعرابية الدالة على المعنى ،
ولو ثبت ذلك في نحو مُنْذُ من المبنيات فالمسهل الفرار من الساكنين فقط ،
وهذا النقل ثابت في الرفع والجر اتفاقاً ، وأما في النصب : فإن كان الاسم منوناً
فلا يثبت إلا في لغة ربيعة لخذفهم الفتحة أيضاً ، وإن لم يكن منوناً فقد منعه
سببويه ، وقال : لا يقال رَأَيْتُ الْبَكْرَ ، بناء على أن اللام عارضة ، والأصل
التنوين ، فالمعرف باللام في حكم المنون ، وغير سببويه جوزه ؛ لكونه مثل
المرفوع والمجرور سواء في وجوب إسكان اللام ، وأما إن كان المنصوب غير المنون
مهموز الآخر فقد ثبت النقل فيه اتفاقاً ، لما ذكرنا قبل من خفاء الهمزة ساكنة
بعد الساكن ، ولكراهتهم ذلك في الهمزة جوزوا فيها النقل مع الأداء إلى الوزن
المرفوض ، نحو هذا الرَّدْؤُ وَمِنْ الْبَطِيءِ ، ولم يجوزوا ذلك في غيرها ؛ فلم يقولوا :
هَذَا عَدْلٌ وَلَا مِنْ قِفْلٍ ، بل من كان ينقل في نحو بكر إذا اتفق له مثل عدل وقفل

أتبع العين الفاء في الرفع والنصب والجر ، فيقول : هذا العِدِل والقُفْل ، ورأيت العِدِل والقُفْل ومررت بالعِدِل والقُفْل ؛ لأنه لما لزمه تسوية الرفع والجر فيهما لئلا يؤدي إلى الوزن المرفوض أتبعهما المنصوب وجعل الأحوال الثلاث متساوية قوله « ومنهم من يفر فيجتمع » يعني في المهموز في الأحوال الثلاث ، وكذا غير المهموز ، وإن لم يذكره المصنف ، والفرق بين المهموز وغيره أن المهموز يغتفر فيه الأداء إلى الوزن المرفوض فيجوز ذلك كما يجوز الاتباع ، وأما غير المهموز فلا يجوز فيه إلا الاتباع

ولم يذكر المصنف في هذا الفصل أيضا وقف أهل الحجاز هذا ، وقد ذكرنا قبل أن هاء الضمير كالمهمز في الخفاء ، فإذا سكن ما قبلها وهو صحيح جاز نقل ضميتها لبيانها إلى ذلك الساكن ، نحو مِنْهُ وَعَنْهُ ، قال :
 ١١٤ — عَجِبْتُ وَالْدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهُ مِنْ عَزَيِّ سَبَبِي لَمْ أَضْرِبْهُ (١)
 وبعض بني عدى من بني تميم يحركون ما قبل الهاء للساكنين بالكسر

(١) هذا بيت من الرجز لزياد الأعجم - وهو من شواهد سيديويه (ح ٢ ص ٢٨٧) . العزى : نسبة إلى عزة وهي قبيلة من ربيعة بن نزار ، وهي عزة بن أسد ابن ربيعة ، وزياد الأعجم قائل هذا البيت أحد بني عبد القين . والاستشهاد بالبيت في قوله « لم أضربه » حيث نقل حركة الهاء إلى الباء ليكون أبين لها في الوقف ، وذلك من قبيل أن الهاء الساكنة خفية ، فإذا وقف عليها بالسكون وقبلها ساكن كان ذلك أخفى لها ، قال أبو سعيد السيرافي : « إنما اختاروا تحريك ما قبل الهاء في الوقف إذا كان ساكنا لأنهم إذا وقفوا أسكنوا الهاء ، وما قبلها ساكن ، فيجتمع ساكنان والهاء خفية ، ولا تبين إذا كانت ساكنة وقبلها حرف ساكن فحركوا ما قبلها بالفاء حركتها على ما قبلها ، وبعضهم - وهم بنو عدى - لما اجتمع الساكنان في الوقف وأرادوا أن يحركوا ما قبل الهاء لبيان الهاء حركه بالكسر كما يكسر الحرف الأول لاجتماع الساكنين في نحو قولنا : لم يقر الرجل ، وذهبت الهديات » اهـ

فيقولون: ضَرَبْتَهُ وَقَالَتْهُ ، والأول هو الأَكْثَرُ ، ولا ينقل الحركة إلى الساكن إذا كان مدغمًا ثلثًا يلزم انفساك الإدغام ، نحو الرَّدُّ والشَّدُّ

قوله « صحيح » وإنما اشترط ذلك لأن حرف العلة لا تنقل الحركة إليه لثقلها عليه ، وذلك نحو زَيْدٌ وَحَوْضٌ

واعلم أنه يجوز أن يوقف على حرف واحد كحرف المضارعة فيوصل بهمزة بعدها ألف ، وقد يقتصر على الألف ، قال :

١١٥ — بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَأْ (١)

أى : إن شرا فشر ، ولا أريد الشر إلا أن تشاء ، ويروى « فَا » و « تَأْ » كأنه زيد على الألف ألف آخر كإشباع الفتحة ، ثم حركت الأولى للساكنين فقلبت همزة كما ذكرنا في دأبة

(١) هذا بيت من الرجز لم نعثر له على قائل ، وقد استشهد به سيبويه (ح ٢ ص ٦٢) والشاهد فيه قوله « فَا » وقوله « تَأْ » يريد فشر ، وتشاء ، فاقصر على الفاء وهى أول الكلمة الأولى ، وعلى التاء وهى أول الثانية ، ولما لفظ بهما وفصلهما بما بعدهما أحقهما الألف للسكت عوضا من الهاء التى يوقف عليها ، وذلك كما وقفوا على « أنا » و « حَيْهَلَا » بالألف ، قال أبو سعيد السيرافى : « إذا سميت رجلا بالباء من ضرب فذهب الأخفش أن يزيد عليه ما يصيره بمنزلة اسم من الأسماء المعربة ، وفيها ما يكون على حرفين كيد ودم ، وأولى ما ترده إليه ما كان فى الكلمة ، فترد الضاد فنقول : ضب ، وقال المازنى : أرد أقرب الحروف إليه وهو الراء فأقول : رب ، وقال أبو العباس : أرد الحروف كلها فأقول : ضرب » اه . قال سيبويه : « وسمعت من العرب من يقول : ألا تَأْ ، بلى فَا ، فأنما أرادوا « ألا تفعل » و « بلى فافعل » ولمكنه قطع كما كان قاطعا بالألف فى أنا ، وشركت الألف الهاء كشركتها فى قوله : أنا ، بينها بالألف كيئاهم بالهاء فى « هى » و « هن » و « بغلتيه » قال الراجز : * بالخير خيرات ... البيت * يريد إن شرا فشر ، ولا يريد الشر إلا أن تشاء » اه

وقد يجرى الوصل مجرى الوقف والغالب منه في الشعر للضرورة الداعية إليه ، قال :

١١٦ — لَمَّا رَأَى أَنْ لَادَعَهُ وَلَا شَبَعَ مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقِيفٍ فَالْطَجَعُ^(١)
وربما جاء في غير الشعر نحو ثلاثه أربعة ، وكذا جميع الأسماء المعددة
تعيدداً كما ذكرنا ، وذلك واجب فيها كما مر ، وقوله تعالى : (لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ
رَبِّي) في قراءة ابن عامر ، وقوله تعالى (كِتَابِيَّةً) و (حِسَابِيَّةً) وصلاً كما في
بعض القراءات ، وقوله تعالى : (أَنَا أُخِي وَأُمِّيْتُ) بإثبات ألف « أنا »

قال : « المقصور : ما آخره أَلِفٌ مُفْرَدَةٌ كَالْعَصَا وَالرَّحَى ، وَالْمَدُودُ
مَا كَانَ بَعْدَهَا فِيهِ هَمْزَةٌ كَالْكِسَاءِ ، وَالرِّدَاءِ ؛ وَالْقِيَاسِيُّ مِنَ الْمَقْصُورِ مَا يَكُونُ قَبْلَ
آخِرِ نَظِيرِهِ مِنَ الصَّحِيحِ فَتَحَةً ، وَمِنَ الْمَدُودِ مَا يَكُونُ مَا قَبْلَهُ أَلِفًا ؛ فَالْمُعْتَلُّ
اللَّامُ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَفَاعِيلِ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرُودِ مَقْصُورٌ ، كَمُعْطَى وَمُشْتَرَى ؛

(١) هذا بيت من الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي ، وقد استشهد به كثير من
النحاة منهم الزمخشري وابن جني وابن هشام والمرادي ، وقوله :

يَأْرُبُ أَبَازٍ مِنَ الْعَفْرِ صَدَعٌ تَقْبِضُ الذُّبُّ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعَ

والأباز : العدا ، وفعله أبز من باب ضرب ، تقول : أبز الظبي بأبز ، إذا عدا .
والعفر : جمع أعفر ، وهو الأبيض الذي ليس بشديد البياض . والصدع : الخفيف
اللحم . وتقبض : أنزوى وانضم . والدعة : خفض العيش ، والتاء فيه بدل من
الفاء الذاهبة في أوله . والأرطاة : واحدة الأرطى ، وهو شجر من شجر الرمل .
والحقف - بكسر الحاء وسكون القاف - : التل المعوج . والطجع : أصله اضطجع ،
فأبدل الضاد لاما ، ويروى « فاطجع » بابدال الضاد طاء ، ويروى « فاضجع »
بابدال الطاء ضاداً ، ويروى « فاضطجع » على الأصل . والاستشهاد بالبيت في
قوله « ألادعه » حيث أبدل التاء هاء في الوصل إجراء له مجرى الوقف .

لأنَّ نَظَّأَ ثَرَهُمَا مُكْرَمٌ وَمُشْتَرَكٌ ، وَأَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالْمَسْكَانِ وَالْمَصْدَرِ مِمَّا قِيَاسُهُ
مَفْعَلٌ وَمُفْعَلٌ كَمَغْزَى وَمُلْهَى ، لأنَّ نَظَّأَ ثَرَهُمَا مَقْتُلٌ وَخُرَجٌ ، وَالْمَصْدَرِ مِنْ
فَعِلَ فَهُوَ أَفْعَلٌ أَوْ فَعْلَانٌ أَوْ فَعِلٌ كَالْعَشَى وَالطَّوَى وَالصَّدَى ؛ لأنَّ نَظَّأَ ثَرَهَا
الْحَوْلُ وَالْعَطَشُ وَالْفَزَعُ ، وَالْغَرَاءُ شَاذٌ ، وَالْأَضْمَعِيُّ يَقْصُرُهُ ، وَجَمَعَ فَعْلَةً
وَفَعْلَةً كَعَرَى وَجَزَى لأنَّ نَظَّأَ ثَرَهُمَا قَرَبٌ وَقَرَبٌ »

أقول : قوله « ألف مفردة » احتراز عن الممدودة ؛ لأنها في الأصل ألفان
قلبت الثانية همزة ، ولا حاجة إلى هذا ؛ فان آخر قولك كساء وحمراء ليس ألفاً ، بل
قد كان ذلك في الأصل ، ولو نظر إلى الأصل لم يكن نحو الفتى والعصا مقصوراً .
قوله « بعدها فيه » أى : بعد الألف في الآخر ، فتخلو الصلة عن العائد
إلى الموصول ، وإن قلنا إن الضمير في « فيه » لما ؛ فسد الحد بنحو جاء وجاءت ،
والأولى أن يقال : الممدود ما كان آخره همزة بعد الألف الزائدة لأن نحو ماء وشاء
لا يسمى في الاصطلاح ممدوداً

والمقصور القياسي : مقصور يكون له وزن قياسي ، كما تقول مثلاً : إن كل
اسم مفعول من باب الإفعال على وزن مُفْعَلٍ ، فهذا وزن قياسي ، فإذا كان
اللام حرف علة — أعني الواو والياء — انقلبت ألفاً
قوله « ومن الممدود » يعنى أن القياسي من الممدود أن يكون ما قبله : أى
ما قبل آخر نظيره من الصحيح ؛ ألفاً ، والأولى أن يقال : الممدود القياسي ممدود
يكون له وزن قياسي ، فإذا عرفنا المقصور والممدود أو لا كفى في حد المقصور
والممدود القياسيين أن نقول : هما مقصور وممدود لهما وزن قياسي

والحدان اللذان ذكرهما المصنف لا يدخل فيهما نحو الكُبْرَى تأنيث
الأكبر ، وحمراء تأنيث الأحمر ، مع أنهما قياسيان ؛ لأن كل مؤنث لأفعل
التفضيل مقصور ، وكل مؤنث لأفعل الذى للألوان والحلى ممدود

والأولى في تسمية المقصور مقصوراً أنه لكونه لا مد في آخره ، وذلك لأنه في مقابلة الممدود ، يقال : يجوز في الشعر قصر الممدود : أى الإتيان بالألف فقط ، وقال بعضهم : مسمى مقصوراً لكونه محبوساً ممنوعاً من الحركات ، من قولهم : « قصرته » أى حبسته ، ولا يسمى بالمقصور والممدود في الاصطلاح إلا الاسم المتمكن ، فلا يقال : إن إذا ومتى وما ولا مقصورة ، وأما قولهم : هؤلاء مقصوراً أو ممدوداً ؛ فتَجَوَّز وقصد للفرق بين لعتى هذه اللفظة

قوله « من غير الثلاثي المجرى » فمن أَفْعَلَ نحو مُعْطَى ، ومن فَعَّلَ نحو مُسَمَّى ، ومن فاعل نحو مُرَامَى ، ومن افتعل نحو مُشْتَرَى ، ومن انفعل نحو مُنْجَلَى عنه ، ومن استفعل نحو مُسْتَدْعَى ، ومن تَفَعَّلَ نحو مُتَسَلَّى عَنْهُ ، ومن تفاعل نحو مُتَقَاَصَى منه ، ومن افْعَلَ وافْعَالٌ مُرْعَوَى عنه ونَحْوُ أَوْىَ له ، ومن فعلل مُتَوَقَّى فيه ، وكذا كل موضع وزمان من فَعَّلَى وافْعَلَى كَسَلَقَى ^(١) واغْرَنْدَى ^(٢) قوله « وأسماء الزمان والمكان والمصدر » يعنى من المعتل اللام ، وكذا كل

ما يذكّر بعده من قياسات المقصور والممدود ، فالزمان والمكان والمصدر من ناقص الثلاثي المجرى مَفْعَل بفتح العين ، سواء كان من يَفْعَلُ أو يَفْعَلُ أو يَفْعَلُ ، كما مر في أسماء الزمان والمكان ، وأما من غير الثلاثي المجرى فالثلاثة على وزن مفعوله كما مضى في الباب المذكور ، سواء كان المفعول مُفْعَلًا أو مُفْتَعَلًا أو مُسْتَفْعَلًا أو غير ذلك ، ولم يذكّر المصنف إلا مُفْعَلًا

قوله « والمصدر من فَعَلَ » أى المصدر المعتل اللام ، وليس كل مصدر من فَعَلَ الناقص الذى نعته على أحد الثلاثة الأوجه بمقصور ، ألا ترى إلى قولهم خَزَى يَخْزَى فهو خَزِيَانٌ وَرَوَى يَرْوَى فهو رَوِيَانٌ ، بل يجب أن

(١) أنظر (١ ص ٥٥ و ٦٨)

(٢) أنظر (١ ص ١١٣)

يكون مقصورا إذا كان مفتوح الفاء والعين ، وإنما شرط أن يكون النعت من المصدر المقصور على الأوزان المذكورة احترازا عن نحو فَنِي يَفْنَى فَنَاءً

قوله « والغراء شاذ » حكى سيبويه غَرَى يَغْرِى ^(١) غَرَاء ، وَظَمَى يَظْمَى

ظَمَاء ، وقال الأصمعي : هو غَرَى ، على القياس

قوله : « جمع فُعْلَةٌ وَفِعْلَةٌ » أى : إذا كان معتل اللام ، وذلك لما ذكرنا أن

جمع فُعْلَةٌ فُعَلٌ وجمع فِعْلَةٌ فِعَلٌ .

ومن المقصور القياسى : كل مؤنث لأفعل التفضيل ، وكل مؤنث بغير هاء

الفعْلَان الصفة ، وكل جمع لفعيل بمعنى مفعول إذا تضمن معنى البلاء والآفة ، وكل

مذكر لفعلاء المعتل لامه من الألوان والحلى والخلق ، كأَحْوَى وَحَوَّاء ، وكل

مؤنث بالألف من أنواع المشى كالقَهْقَرَى ^(٢) ، وَالْخَوْزَلَى ^(٣) ، وَالْبَشْكَى ^(٤) ،

والمَرَطَى ^(٥) ، وكل ما يدل على مبالغة المصدر من المكسور فأوه المشدد عينه ،

(١) تقول : غرى بالشيء يغرى - كفرح يفرح - غرى وغراء ، إذا أولع به ،

كما تقول : أغرى به ، بالبناء للجهول ، والذي ذهب إليه المصنف من أن الغراء

- بالفتح والمد - مصدر غرى هو ظاهر عبارة سيبويه ، وهو ماحكاه ابن عصفور

وغیره ، وقد جزم صاحب الصحاح بأنه اسم مصدر وليس بمصدر ، وعلى هذا

يكون من الممدود السماعى كالغراء - بالكسر والمد - الذى يلصق به الشيء .

(٢) القهقرى : الرجوع إلى خلف ، ومثله القهقرة بالياء

(٣) الخوزلى : مشية فيها تناقل وتبخر كالخيزل والخيزلى ، قال المتنبي :

أَلَا كُلُّ مَاشِيَةٍ الْهَيْدَبَا فِدَا كُلِّ مَاشِيَةٍ الْخَوْزَلَى

(٤) البشكى : خفة المشى ، يقال : ناقة بشكى ، إذا كانت خفيفة المشى ، وكانه

من الوصف بالمصدر

(٥) المرطى : الاسراع فى المشى ، يقال : مرط يمرط - كنصر ينصر - مرطا

ومروطا ومرطى ، إذا أسرع

كالرَّمِيَّا^(١) ، والخَلِيفِ^(٢) ، وروى الكسائي المد في الخَصِيصِ^(٣) ، كما مر

في باب المصدر

ومما الغالب فيه القصر كل مفرد معتل اللام يجمع على أفعال : كندَى
وأنداء ، وقفًا وأقفاء ، وجاء غُثَاءً^(٤) وأغثاء ؛ وروى قفَاء بالمد مع أن
جمعه أقفاء

قال : « وَنَحْوُ الْإِعْطَاءِ ، وَالرَّمَاءِ ، وَالْأَشْتِرَاءِ ، وَالْأَحْبِنْتَاطِ ؛ مَمْدُودٌ ؛ لِأَنَّ
نَظَائِرَهَا الْإِكْرَامُ وَالطَّلَابُ وَالْإِفْتِتَاحُ وَالْأَحْرَبْجَامُ ، وَأَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ
الْمَضْمُومِ أَوَّلُهَا ، كَالْعَوَاءِ وَالْغَنَاءِ^(٥) ؛ لِأَنَّ نَظَائِرَهُمَا الشَّبَاحُ وَالصَّرَاحُ ،
وَمُفْرَدِ أَفْعَلَةٍ ، نَحْوُ كِسَاءٍ وَقَبَاءٍ^(٦) ، لِأَنَّ نَظَائِرَهُمَا حِمَارٌ وَقَذَالٌ ، وَأَنْدِيَّةٌ
شاذ ، وَالسَّمَاعِي نَحْوُ : الْعَصَا وَالرَّحَى وَالْخَفَاءِ وَالْأَبَاءِ^(٧) مِمَّا لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ
يُحْمَلُ عَلَيْهِ »

(١) الرميا : انظر (١ ص ١٦٨)

(٢) الخليفة : أنظر (١ ص ١٦٨)

(٣) الخصيصي : مصدر خصه بالشئ يخصه خصا وخصوصاً وخصوصية
وخصوصية - بفتح الحاء أو ضمها - وخصيصي ، إذا أفرد به دون غيره . وانظر
(١ ص ١٦٨)

(٤) الغثاء : ما يحمله السيل من الزبد والوسخ وغيره ، والغناء بالتشديد -

مثله ، وهما أيضا الهالك البالي من ورق الشجر ، وفي التنزيل (وَالَّذِي أَخْرَجَ
الْمَرْعَى فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى)

(٥) العواء : صوت الكلب والذئب . والغناء : صوت الغنم والظباء

(٦) القباء - بالفتح والمد - : نوع من الثياب

(٧) الآباء - بفتح الهمزة - : اسم جنس جمعي ، واحدته أباءة - كعباءة - وهو

القصب . وقد وقع في بعض النسخ « الاناء » بالنون ، في مكان الآباء ، وهو خطأ
فإن الاناء بمدود قياسي ، لأن جمعه آنية - كقذال وأقذلة - فيكون نظير كساء وأكسية
وقباء وأقية

أقول : قوله « ونحو الإعطاء والرماء » يعنى كل مصدر لأفعل وفاعل ناقص غير مُصَدَّرٌ بِمِمْ زائدة ، احترازاً عن نحو الْمُعْطَى والمُرَامَى ، وكل مصدر لافْتَعَلَ وانفَعَلَ واستَفَعَلَ وافْعَلَ وافْعَالٌ ناقص فهو ممدود ، كالإعطاء والرماء والاشتراء والانجلاء والاستلقاء والارْعَوَاء والاحْوِيَاء ، وكذا كل مصدر معتل اللام لفعل على غير فَعْلَالَةٍ ، نحو : قَوِيَ قِيَقَاءٌ ، وكل مصدر لافْعَلْنِي كاحْبَنْطَى ، وكذا كل صوت معتل اللام مضموم الفاء ، احترازاً عن نحو الدَّوَى ، وقد ذكرنا فى المصادر أن الأصوات على فُعَالٍ أو فَعِيلٍ ، وكذا كل مفرد لأفْعَلَةٍ معتل اللام مفتوح الفاء والعين ، احترازاً عن نحو نَدَىْ وأُنْدِيَّة ، وشذَرَحَىْ وأَرْحِيَّة ، وقفاً للمقصود وأَقْفِيَّة ، وأما فَعَاءٌ بالمد وأَقْفِيَّةٌ فقياس ، وشذَرَحَىْ أيضاً نَدَىْ وأُنْدِيَّة ، قال :

١١٧ — فِى لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَّةِ

لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظُلُمَاتِهَا الطُّنْبَا (١)

(١) هذا بيت من بحر البسيط من قصيدة لمرة بن محكان وهو من شعراء الحماسة ، وقد اختار أبو تمام منها أبياتاً فى باب الأضياف والمديح ، وقبل البيت الشاهد قوله :

يَارَبَّةَ الْبَيْتِ قَوْمِي غَيْرَ صَاغِرَةٍ ضُمِّي إِلَيْكَ رِحَالَ الْقَوْمِ وَالْقُرْبَا
وبعده بيت الشاهد ، وبعده قوله

لَا يَنْبَهُ الْكَلْبُ فِيهَا غَيْرَ وَاحِدَةٍ حَتَّى يَأْفَ عَلَى خُرُطومِهِ الذَّنْبَا
ربة البيت : المراد منها امرأته ، وقوله « غير صاغرة » أراد غير مستهان بك ، وذلك لأن إكرام الضيف عنده من أقدس الواجبات ، والرحال : جمع رحل يريد به متاع الضيفان . والقرب : جمع قراب مثل كتاب وكتب ، وهو جفن السيف ، وإنما أمرها أن تضم إليها قرب سيوفهم لأنهم إذا نزلوا عنده أمنوا أن يصيبهم مكروه ، وقوله « فى ليلة من جمادى » أراد فى ليلة من ليالى الشتاء ، وذلك لأن الشتاء عندهم زمان الجذب والحاجة ، والأندية : جمع ندى ، والندى : البلب ، وقيل ماسقط آخر الليل ، والطنب : الحبل الذى تشد به الخيمة . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أندية »

وكذا كل مؤنث بغير التاء لأفعل الذى للألوان والحلى كأحمر وحمراء

قوله « مما ليس له نظير » أى : من ناقص ليس له نظير من الصحيح ،
والحق أن يقال : مما ليس له ضابط ؛ ليدخل فيه نحو القرني^(١)
والكمثرى والسيراء^(٢) والخشاء^(٣) ونحوها

قال : « ذو الزيادة : حُرُوفُهَا الْيَوْمَ تَنْسَاهُ ، أَوْ سَأَلْتُمُونِيهَا ، أَوْ السَّمَانَ
هَوَيْتُ : أَيْ الَّتِي لَا تَكُونُ الزِّيَادَةُ لِغَيْرِ الْإِلْحَاقِ وَالتَّضْعِيفِ إِلَّا مِنْهَا ،
وَمَعْنَى الْإِلْحَاقِ أَنَّهَا زِيدَتْ لِعَرْضِ جَعْلِ مِثَالٍ عَلَى مِثَالٍ أَزِيدَ مِنْهُ لِيُعَامَلَ
مُعَامَلَتُهُ ، فَنَحْوُ قَرَدٍ مُلْحَقٌ ، وَنَحْوُ مُقْتَلٍ غَيْرُ مُلْحَقٍ لِمَا ثَبَتَ مِنْ
قِيَاسِهَا لِغَيْرِهِ ، وَنَحْوُ أَفْعَلَ وَفَعَّلَ وَفَاعَلَ كَذَلِكَ ؛ لِذَلِكَ وَلِمَجِيءِ مَصَادِرِهَا
مُخَالَفَةً ، وَلَا يَقَعُ الْأَلْفُ لِلْإِلْحَاقِ فِي الْأَسْمِ حَشْوًا ؛ لِمَا يُلْزَمُ مِنْ تَحْرِيكِهَا »

حيث جمع ندى عليه ، وذلك شاذ ، لأن أفعله جمع الهمدود لا المقصور ، ومن الناس
من قال : الأندية جمع نداء - بكسر النون - وهو جمع ندى ؛ فيكون أندية جمع
الجمع ، وحينئذ يكون قياسا

(١) القرني : دويبة شبه الخنفساء أو أعظم منها قليلا طويلة الرجل ، قال جرير :

تَرَى التَّيْمِيَّ يَرْحَفُ كَالْقَرْنِيِّ إِلَى تَيْمِيَّةٍ كَعَصَا الْمَلِيلِ

وفي المثل « القرني في عين أمها حسنة » . والمليل : الخبز الذى يخبز في الملة وهى
الرماد الحار ، ويريد من عصا المليل العصا التى يحرك بها الخبز

(٢) السيراء - بكسر السين وفتح الياء ممدودا ، وبقصر - : ضرب من البرود ،
ويضرب من السبت ، والجريدة من جرائد النخل

(٣) الخشاء - بضم الخاء وتشديد الشين ممدودا ، والخشاء - بضم الخاء
والشين الأولى - : العظم الدقيق العارى من الشعر الناقى خلف الأذن ، والخشاء
- بفتح الخاء وتشديد الشين - الأرض التى فيها رمل ؛ فقول المؤلف « والخشاء »
يحتمل أن يكون بضم الخاء وفتحها

أقول : قيل : سأل تلميذ شيخه عن حروف الزيادة فقال : سألتهمونها ؛
فطن أنه لم يجبه إحالة على ما أجابهم به قبل هذا ؛ فقال : ما سألتك إلا هذه
النوبة ؛ فقال الشيخ : اليوم تنساه ؛ فقال : والله لا أنساه ؛ فقال : قد أجبتك
يا أحمق مرتين

وقيل : إن المبرد سأل المازني عنها فأنشد المازني :

هَوَيْتُ السَّمَانَ فَشَيَّبَنِي وَقَدْ كُنْتُ قَدِمًا هَوَيْتُ السَّمَانَا

فقال : أنا أسألك عن حروف الزيادة وأنت تنشدني الشعر ؛ فقال : قد
أجبتك مرتين ، وقد جمع ابن خروف منها نيفًا وعشرين تركيبًا محكيًا وغير
محكي ، قال : وأحسنها لفظًا ومعنى قوله

سَأَلْتُ الْحُرُوفَ الزَّائِدَاتِ عَنْ أَسْمِهَا

فَقَالَتْ وَلَمْ تَبْخَلْ : أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ

وقيل : هم يتساءلون ، وما سألت يهون ، والتَّمَسَّنَ هَوَايَ ، وسأتم هَوَايَ ،
وغير ذلك

قوله « أى التى لا تكون الزيادة الخ » يعنى ليس معنى كونها حروف
الزيادة أنها لا تكون إلا زائدة ؛ إذ ما منها حرف إلا ويكون أصلا فى كثير من
المواضع ؛ بل المعنى أنه إذا زيد حرف على الكلمة لا يكون ذلك المزيّد إلا من
هذه الحروف ، إلا أن يكون المزيّد تضعيفا ، سواء كان التضعيف للإلحاق أو
لغيره كقردد^(١) ، وعَبَّرَ ، فإن الدال والباء ليستا منها ، فالحرف المضعف به - مع
زيادته - يكون من جميع حروف الهجاء : من حروف الزيادة كعلم وجمع ، ومن
غيرها كقطع وسرح ، وقد يكون ذلك التضعيف الزائد للإلحاق كقردد^(١)
وجلبب ، ولغيره كعلم ، والذي للإلحاق لا للتضعيف لا يكون إلا من حروف

اليوم تنساه ، كَجَدَوَلٍ وَزُرْقَمٍ^(١) وَعَنْسَلٍ^(٢) فلا وجه لقول المصنف « لغير الإلحاق والتضعيف » فإنه يوهم أن يكون الإلحاق بغير التضعيف من غير هذه الحروف ، وكان يكفي أن يقول : لا تكون الزيادة بغير التضعيف إلا منها ، فأما الزيادة بالتضعيف سواء كان التضعيف للإلحاق أو لغيره فقد تكون منها وقد لا تكون

قوله « ومعنى الإلحاق إلخ » قد تقدم لنا في أبنية الخماسي بيان حقيقة الإلحاق والغرض منه

قوله « ونحو مقتل غير ملحق » قد ذكرنا هناك أن ما أطرده زيادته لمعنى لا يجعل زيادته للإلحاق ، ولو كان نحو مَقْتَلٍ للإلحاق لم يدغم نحو مَرَدٍّ وَمَشَدٍّ كما لم يدغم نحو أَلْدَدٍ وَمَهْدَدٍ^(٣)

قوله « لما ثبت من قياسها لغيره » أى : من قياس زيادة الميم فى مثل هذه المواضع لغير الإلحاق

قوله « كذلك لذلك » أى : ليست للإلحاق لتكون الزيادة لمعنى غير الإلحاق

قوله « ولجىء بمصادرها مخالفة » أما كون إفعَالٍ وفِعَالٍ وفِيعَالٍ كدِخْرَاجٍ فليس بدليل على الإلحاق ؛ لأن مخالفة الشيء للشيء فى بعض التصرفات تكفى فى الدلالة على عدم إلحاقه به ، ولأن فِعْلَالاً فى الرباعى ليس بمطرد كما مر فى باب المصادر ، ولو كان أفْعَلٌ وفَاعَلٌ ملحقين بدَحْرَجٍ لم يدغم نحو أَعَدَّ وَحَادَّ

قوله « ولا يقع الألف للإلحاق فى الاسم حشوا » إنما قال : فى الاسم احترازاً

(١) أنظر (ص ٢٥٢ و ٣٣٤ من هذا الجزء)

(٢) أنظر (> ١ ص ٥٩)

(٣) أنظر فى كلمة « أَلْدَد » (> ١ ص ٥٣ و ٢٥٢) وفى كلمة « مَهْدَد »

عن تفاعل فانه عنده ملحق بتفعّل كما ذ كر قبل ، وهو ممنوع كما ذكرنا ؛ لكون
الزيادة مطردة في معنى ، أعنى لكون الفعل بين أكثر من واحد ، وثبوت
الإدغام في نحو تسارّا وتعادّا

قوله « لما يلزم من تحريكها » مضى شرحه في أول الكتاب ^(١)

أدلة
الزيادة

قال : « وَيُعْرَفُ الزَّائِدُ بِالشَّتَقِاقِ وَعَدَمِ النَّظِيرِ ، وَعَلَبَةِ الزِّيَادَةِ فِيهِ ،
وَالْتَرَجِيحِ عِنْدَ التَّعَارُضِ ، وَالِاشْتِقَاقِ الْمُحَقَّقِ مُقَدَّمٌ ، فَلِذَلِكَ حُكِمَ بِثَلَاثِيَّةِ
عَنْسَلٍ وَشَامَلٍ وَشَمَالٍ وَنَيْدَلٍ وَرَعَشٍ وَفَرَسٍ وَبَلْعٍ وَخُطَاطٍ وَدَلَامِصٍ
وَقَمَارِصٍ وَهَرْمَاسٍ وَزُرْفَمٍ وَقِنَعَمَاسٍ وَفِرْنَاسٍ وَتَرْتَمُوتٍ »

أقول : العَنْسَلُ : الناقة السريعة ، مشتق من العَسَلَان وهو السرعة ، وقال
بعضهم : هو كَزَيْدَلٍ من العَنَس ، وهو بعيد ؛ لخالفه معنى عنسل معنى عَنَس ،
وهى الناقة الصلبة ، ولقلة زيادة اللام

الشَّامِلُ والشَّمَلُ والشَّمَالُ بمعنى الشَّال ، يقال : شَمَلَتِ الرِّيحُ : أى هبت
شمالاً .

النَّيْدَلُ — بكسر النون والذال وسكون الهمز — والنَّيْدَلَانُ بفتحهما مع
الياء ، والنَّيْدَلَانُ بضم العين : الكابوس ، من النَّدَل ، وهو الاختلاس ، كأنه
يندل الشخص : أى يختلسه ويأخذه بغتة ، والهمزة في نَيْدَلٍ زائدة ؛ لكونه
بمعنى النَّيْدَلَان ، والياء فيه زائدة ، لكونها مع ثلاثة أصول

الرَّعَشَنُ كجعفر : بمعنى المرتعش

الْفَرَسَنُ : مقدم خف البعير ؛ لأنه يفرس : أى يدق

البَلْعَنُ : البلاغة .

الْخُطَاطُ : الصغير ، كأنه حط عن مرتبة العظيم

الدُّلَامِصُ : الدرع البراقة اللينة ، بمعنى الدَّلِيلِص والدَّلَاص ، وقد دَلَصَتْ

الدرع : أى لانت

القُمَارِصُ : بمعنى القارص

الهَرِمَاسُ والفرّناس : الأسد الشديد ، من الهَرَس والفرَس

الزرقم : الأزرق

القِنْعَاسُ : البعير العظيم ، من القَعَس ، وهو الثبات ، يقال : عزة قَعَسَاء :

أى ثابتة ؛ لأن العظيم يثبت ويقل بَرَاحه ، والقَعُوس : الشيخ الكبير الهرم

الترنموت : ترنم القوس عند النزع ، قال

١١٨ — تَجَاوَبُ الْقَوْسَ بِتَرْنَمُوتِهَا ^(١)

فقد عرفنا زيادة الأحرف بالاشتقاق الحق : أى الظاهر القريب ، على

الاشتقاق
من أدلة
الزيادة

ما ذكرنا فى كل واحد ، ونعنى بالاشتقاق كون إحدى الكلمتين مأخوذة من

الأخرى ، أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد ، ولم يعرف زيادتها بغلبة

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو مع بيتين آخرين

شِرْيَانَةٌ تَرْزُمُ مِنْ عُنُوتِهَا تَجَاوَبُ الْقَوْسَ بِتَرْنَمُوتِهَا

* تَسْتَخْرِجُ الْحَبَّةَ مِنْ تَابُوتِهَا *

والشريانة - بكسر الشين - فتحها - : شجر تتخذ منه القسي ، وهو من جيد العيدان

يزعمون أن عوده لا يكاد يعوج . وترزم : مضارع من قولك : أرزمت الناقة

إرزاما إذا أنت وصوتت من غير أن تفتح فاهها ، والعنوت : الحز فى القوس ، وتجاوب

مصدر تشبيهي نصب على أنه مفعول مطلق ، ويروى « تجاوب » بصيغة المضارع ،

والترنموت : الترنم ، والمراد من الحبة سويداء القلب ، وجعل القلب تابوتها كما

قيل : القلب تابوت الحكمة . والاستشهاد بالبيت فى قوله « ترنموتها » ومعناه الترنم ،

وهذا الاشتقاق يدل على زيادة التاء فى آخرها كما يستدل على زيادة التاء فى ملكوت

وجبروت ورهبوت ورحموت وطاغوت بالملك والجبر والرهبة والرحمة والطغيان .

الزيادة ، لأنها ليست من الغوالب في مواضعها المذكورة ، على ما يجيء ، ولا بعدم النظير ، لأن تقدير أصالة الحروف المذكورة لا يوجب ارتكاب وزن نادر ، فلما ثبت الاشتقاق المحقق لم ينظر إلى غلبة الزيادة وعدم النظير وحكمنا بالاشتقاق

قال : « وَكَانَ أَلْنَدَدُ أَفْعَلًا ، وَمَعَدُّ فَعَلًا لِمَجِيءِ تَمَعَّدَ ، وَلَمْ يُعْتَدْ بِتَمَسْكَنَ وَتَمَدَّرَ وَتَمَنَدَلَ لَوْضُوحِ شُدُوزِهِ ، وَمَرَّاجِلُ فَعَالِلَ لِقَوْلِهِمْ : ثُوبٌ مُرَّجَلٌ ، وَضَهِيًّا فَعَلًّا لِمَجِيءِ ضَهِيَاءَ ، وَفَيْنَانٌ فَيَعَالًا لِمَجِيءِ فَنَ ، وَجَرَائِضُ فَعَالًا لِمَجِيءِ جَرَوَاضَ ، وَمَعِرَى فَعَلًا لِقَوْلِهِمْ مَعَزٌ ، وَسَنَبْتَةٌ فَعَلْتَهُ لِقَوْلِهِمْ سَنَبٌ ، وَبُلْهَنِيَّةٌ فَعَلْنِيَّةٌ مِنْ قَوْلِهِمْ عَيْشٌ أَهْلُهُ ، وَالْعَرَضَنَةُ فَعَلْنَةُ لِأَنَّهُ مِنَ الْإِعْرَاضِ ، وَأَوَّلُ أَفْعَلَ لِمَجِيءِ الْأَوَّلَى وَالْأَوَّلِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مِنْ وَوَلَّ ، لَا مِنْ وَالَّ ، وَلَا مِنْ أَوَّلَ ، وَإِنَّقَحَلُ إِنْفَعَلًا لِأَنَّهُ مِنْ قَحَلَ : أَيْ يَلْسَ ، وَأَفْعَوَانُ أَفْعُلَانًا لِمَجِيءِ أَفْعَى ، وَإِضْحِيَانُ إِفْعُلَانًا مِنَ الضَّحَى ، وَخَنْفَقِيمُ فَعْلَمِيًّا مِنْ خَفَقَ ، وَعَفَرَنِي فَعْلَنِي مِنَ الْعَفَرِ »

أقول : إما كان أَلْنَدَدُ أَفْعَلًا لِأَن أَلْنَدَدَا وَيَلْنَدَدَا بِمَعْنَى الْأَلَدِّ ، وَهِيَ مُشْتَقَاتٌ مِنَ اللَّدَدِ ، وَهِيَ شِدَّةُ الْخُصُومَةِ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَقَلْنَا : إِنْ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ غَالِبَةٌ زِيَادَتُهَا فِي مَوَاضِعِهَا : الهمزة في الأول مع ثلاثة أصول ، والنون الثالثة الساكنة ، والتضعيف ، فلما أن نحكم بزيادة اثنين منها : إما الهمزة والنون فهو من لدَدَ ، وإما النون وأحد الدالين فهو من أَلَدَ ، وإما الهمزة وإحدى الدالين فهو من لَنَدَ ؛ لَكُنَّا اخْتَرْنَا الْوَجْهَ الْأَوَّلَ لَمَّا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِشْتِقَاقِ الْوَاضِحِ

قوله « مَعَدُّ فَعَلًا » هذا مذهب سيبويه ، واستدل بقول عمر رضى الله تعالى عنه : اخْشَوْشِنُوا وَتَمَعَّدُوا : أَيْ تَشَبَّهُوا بِمَعَدٍ ، وَهُوَ مَعَدُ بْنُ عَدْنَانَ

أبو العرب : أى دعوا التمتع وزى العجم ، كما ورد فى حديث آخر « عليكم باللبسة المعدية » وقيل : معناه كونوا غلاظا فى أنفسكم بحيث لا يطمع أحد فيكم ، قال

١١٩ — * رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا ^(١) *

أى : غاظ

قال سيبويه : لو لم يكن الميم أصليا لكان تمعدد تمفعّل ، ولم يحىء فى كلامهم وخولف سيبويه فقليل : معد مفعّل ؛ لأنه كثير وفعلٌ فى غاية القلة كالشربة فى اسم موضع ، والهبى الصغير ، والجربة العانة من الحبر ، وأما قوله تمفعّل لم يثبت فمنوع ؛ لقولهم : تَمَسْكَنَّ وَتَمْنَدَلْ وَتَمْدَرَعْ وَتَمَغْفَرْ ، وهى تمفعّل بلا خلاف ، فكما توهّموا فى مسكين ومندبل أنهما فعليل وفى مدرعة أنها فعلة وفى مغفور أنه فعلول للزوم الميم فى أوائلها كذلك توهّموا فى معد أنه فعل ، فقليل : تمندل ، وتمسكن ، وتدرع ، وتمغفر [وتمعدد] على أنها تمفعّل كتدحرج ، وهذا كما توهّموا أصالة ميم مسيل فجمعه على مُسلان كما جمع قفيز على قُفزان ، ولو سلم أنهم لم يتوهّموا ذلك وبنوا تدرع وأخواته على أنها تمفعّل قلنا : فعلٌ غريب غرابة تمفعّل

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو للعجاج ، وبعده :

وَآضَ نَهْدًا كَالْحِصَانِ أَجْرَدًا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا

وتمعدد : أراد اشتد وقوى . وآض : صار . والنهد : العالى المرتفع . والاجرد :

القصير الشعر .

والاستشهاد بالبيت فى قوله « تمعددا » إذ هو على وزان تمفعّل لقلة تمفعّل فكأن الميم أصلا ، وإذا كان كذلك كان معد فعلا . قال ابن جنى : « تمعدد من لفظ معد بن عدنان ، وإنما كان منه لأن معنى تمعدد تكلم بكلام معد : أى كبر وخطب ، هكذا قال أبو على ، ومنه قول عمر « اخشوشنوا وتمعددوا » وقال أحمد ابن يحيى : تمعددوا : أى كونوا على خلق معد » اهـ

فبجعل مَعْدٍ فَعَلًا يلزم ارتكاب الوزن الغريب كما يلزم بجعله مَفْعَلًا ارتكاب تمفعّل الغريب ، فلا يترجح أحدهما على الآخر ؛ فالأولى تجوز الأمرين ، واسيبويه أن يرجح كونه فَعَلًا بكون تدرّع وتسكرن وتمندل وتمغفر قليلة الاستعمال رديئة ، والمشهور الفصيح تدرّع وتسكرن وتمندل وتمغفر ، بخلاف شَرَبَةٍ وَجَرَبَةٍ وَهَبِيٍّ ؛ فإنها لَيْسَتْ برديئة

قوله « وَمَرَّاجِلُ فَعَالٍ » كان ينبغي نظرا إلى غلبة الزيادة أن يحكم بزيادة الميم ؛ لكونه في الأول وبعده ثلاثة أصول ، لكن سيبويه حكم بأصالتها لقول العجاج

١٢٠ — * بِشِيَةٍ كَشِيَةٍ الْمُرَجَلِ (١) *

(١) هذا بيت من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة للعجاج يمدح فيها يزيد ابن معاوية ، وأولها :

مَا بَالُ جَارِي دَمْعِكَ الْمُهْلَلِ وَالشَّوْقُ شَاجٍ لِلْعُيُونِ الْخُدَلِ
وقبل بيت الشاهد قوله :

تَبَدَّلَتْ عَيْنَ النَّعَاجِ الْخُدَلِ وَكُلَّ بَرَّاقِ الشَّوَى مُسْرُولِ

وانظر أرجيز العجاج (ص ٥٥ طبع ليزج) . والاستشهاد بالبيت على أن ميم المرجل أصلية ، وهو مفعّل ، فالميم الأولى زائدة للدلالة على المفعول ، والميم الثانية فاء الكلمة ؛ لأنها لو كانت زائدة لكان وزن ممرجل مفعلا ، وهو مما لا وجود له في كلامهم ، وهذا مذهب سيبويه في هذه الكلمة ، وذهب غيره إلى أن المرجل مفعّل وميمه زائدتان ، ولم يبال بعدم النظر ، محتجا بأنهما كذلك في نحو تدرّع فقد قالوا : تدرّعت الجارية ، إذا لبست المدرع ، وهو ضرب من الثياب كالدرع ، ولكن لما كثر استعمال المدرع والمدرعة ظن أن ميمهما أصلية ، فاشتقوا منه على ذلك ، هذا . ومذهب سيبويه أولى أن يؤخذ به ، لأن مفعلا كثير ، ومفعلا لا وجود له إلا في الشذوذ .

والمرجل : الثوب الذى فيه نقوش على صور المَرَّاجِل ، كالمَرَّجَلِ : أى الذى فيه كصور الرجال ، قال

١٢١ — * عَلَى إِثْرِنَا أَذْيَالَ مِرْطٍ مَرَّجَلٍ ^(١) *

ولا يبعد أن يقال : إن المَرَّجَل مِفْعَل ^(٢) ولزوم الميم أوهم أصالتها كما فى مسكين ، فقيل : مَرَّجَلٌ ، كما قيل : مُمَسْكَنٌ ، وأيضاً إنما قال مرجل خوف اللبس ؛ إذ لو قال مرجل لم يعرف اشتقاقه من المرجل

قوله « ضَهِيًّا فَعْلًا » هذا مذهب سيبويه ، وقال الزجاج : هو فَعِيلٌ لافِعْلًا ، من قولهم : ضاهات ، بمعنى ضاهيت ، وقرئ (يُضَاهِيُونَ) ^(٣) و (يُضَاهُونَ)

(١) هذا عجز بيت لامرئ القيس من قصيدته المعلقة ، وصدره قوله :

* فَقُمْتُ بِهَا أُمْسِي تَجَرُّ وَرَاءَنَا *

والرواية المشهورة فى عجز البيت على غير ما ذكر المؤلف ، فى رواية الزوزنى والأعلم :

* عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مَرَّحَلٍ *

وذكر التبريزى الروایتين جميعاً

وصدر البيت الذى أنشدناه مما يستشهد به النحاة على تعدد الحال لمتعدد . والمرط — بكسر الميم وسكون الراء — : الازار الملعن من الخز ، والمرحل — بالحاء المهملة — : الذى فيه صور الرجال ، والاستشاد بالبيت فى كلام المؤلف هنا على أن المرجل — بالجيم — الذى فيه صور كصور الرجال ، وذلك يدل على أنه مفعول كعظم ومكرم ، فالميم زائدة ، وأصول الكلمة (ر ج ل)

(٢) المرجل — كمنبر — : المشط ، والقدر من الحجارة والنحاس ، وقيل : من النحاس خاصة ، وقيل : كل ما طبخ فيه

(٣) هذه كلمة من آية كريمة فى سورة النبوة ، وهى قوله تعالى : (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزِّيُّ بْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِيُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَتَى يُؤْفَكُونَ)

قال : ولم يَجِءْ في الكلام فَعَمِلَ إلا هذا ، وقولهم ضَهَيْدٌ ^(١) مصنوع ، والضَّهْيَاءُ :
التي لا تحيض فانها تضاهى الرجال ، وكذلك قيل للرملة التي لا تنبت ، وفَعْلًا وفَعْلَلْ
كلاهما نادران ، لكن يترجح مذهب سيبويه لشيئين : أحدهما أن ضاهيت بالياء
أشهر من ضاهأت ، والثاني أن ضهياً بمعنى ضهياء ، وهو فعلاء بلاخلاف ؛ لكونه
غير منصرف ؛ فاهمزة فيه زائدة ، وكذا الأول الذي بمعناه

قوله « فَيَنَانٌ » يقال : رجل فَيَنَانٌ : أى حسن الشعر طويله ، وهو
منصرف ، وفيه غالبان في الزيادة غير الألف ؛ فانه لا كلام مع إمكان ثلاثة أصول
غيره في زيادته : أحدهما النون ، إما لأنه تضعيف مع ثلاثة أصول ، وإما لكون
الألف والنون في الآخر مع ثلاثة أصول ، والثاني الياء مع ثلاثة أصول ، والواجب
الحكم بزيادة الياء بشهادة الاشتقاق ؛ لأن الفن الغصن والشعر كالغصن ، فقد
رجحت بالاشتقاق زيادة الياء ، وقال الجوهري : هو فَعْلَانٌ من الفَيْنِ ^(٢) ، وهو
مدفوع بما ذكرناه

قوله « وجُرَّائِضٌ » لو عملنا بالغلبة أو عدم النظير لم نحكم بزيادة الهمزة ؛ لأن
الهمزة غير أول ؛ فلاتكون زيادته غالبية ، وفَعْلَالٌ موجود كَعَمَلًا بَطْ ، لكن
جُرَّوَضًا بمعنى جُرَّائِضٌ وهو العظم الضخم من الإبل ، وليس في جرواض همز ،
فيكون أيضاً همز جرائض زائداً وهما من تركيب جَرَضَ بريقه : أى غَضَّ [به] ؛ لأن
الغَصَصَ مما ينتفخ له

(١) الضهيد : الصلب الشديد

(٢) قال الجوهري : « ورجل فينان الشعر : أى حسن الشعر طويله ، وهو
فَعْلَانٌ » اهـ . وقال في اللسان : « وإن أخذت قولهم : شعر فينان ، من الفن - وهو
الغصن - صرفته في حالى النكرة والمعرفة ، وإن أخذته من الفينة - وهو الوقت -
من الزمان - ألحقته بباب فَعْلَانٌ وفعلانة فصرفته في النكرة ولم تصرفه في المعرفة ،
ورجل فينان : حسن الشعر طويله ، وهو فَعْلَانٌ ، وأنشد ابن برى للعجاج :

* إِذْ أَنَا فَيَنَانٌ أَنَاغِي الكُعْبَتَا * اهـ

وكذلك معزى فيه غالبان ؛ لأن الألف مع ثلاثة أصول والميم كذلك ، ولو حكمنا بعدم النظير لم يحكم بزيادة واحد منهما ؛ لكونه بوزن درهم ، لكنه ثبت معز بمعناه ، فثبت زيادة الألف دون الميم

وكذا سَنَبْتَةٌ — وهى حين من الدهر — يقال : مضى سَنَبٌ من الدهر

وسنبة وسنبتة ، ولا منع من الحكم بزيادة نون سنبتة ؛ لأن السبب أيضا هو الحين

من الدهر ، *السنة (الراجحة) ، دابة الدهر ، دابة حلة الراس ، دابة*

قوله « بلهنية » لولا الاشتقاق وغلبة الزيادة لم يحكم بزيادة الياء ، ولولا الإيحاء

الاشتقاق لم يحكم بزيادة النون ، ولكان ملحقا بـ *نَجْبَعَيْنِ* ^(١) بزيادة الياء فقط ، *عنده*

لكنه مشتق من قولهم : عيش أبله : أى غافل عن الرزايا ، كالرجل الأبله ؛

فانه غافل عن المصائب ولا يبالي بها ، فيصفو عيشه ، وبلهنية العيش : خَفَضُهُ

قوله « العِرْضَنَةُ » العِرْضَنَةُ والعِرْضَنِي : مشية فى اعتراض : أى أخذ على

عرض الطريق من النشاط ، ولولا الاشتقاق لكان كـ *قَمَطَرٍ* من غير زيادة

قوله « وأولُ أفْعَل » ؛ لأن تصريفه على أولى وأول دليل على أنه أفعل

التفضيل ، وليس بفعل كما قال الكوفيون ، والصحيح أنه أفعل من تركيب

« وَوَل » وإن لم يستعمل فى غير هذا اللفظ ، لآمن « أول » ولا من « وَاَل »

لئلا يلزم قلب الهمزة شاذ كما ذكرنا فى أفعل التفضيل ^(٢)

(١) الخبعث : الرجل الضخم الشديد ، والأسد ، والباعم البدن ، ومثله الخبعثنة

(٢) الذى ذكره المؤلف فى أفعل التفضيل هو قوله فى شرح الكافية

(ج ٢ ص ٢٠٢) : « أما أول فذهب البصريين أنه آثم فعل اختلفوا على ثلاثة

أقوال : جمهورهم على أنه من تركيب وول — كددن — ولم يستعمل هذا التركيب

إلا فى أول ومتصرفاته ؛ وقال بعضهم أصله « أو أل » من آل : أى نجا ، لأن

النجاة فى السبق ، وقيل : أصله « أول » من آل : أى رجع ، لأن كل شئ يرجع

إلى أوله ، فهو أفعل بمعنى المفعول ، كأشهر وأحمد ، فقلبت فى الوجهين الهمزة واوآ

قوله « إِنْتَحَلَ » هو الشيخ القَحْل : أى اليابس ، وهو إِنْفَعَلَ ، ولولا الاشتقاق لكان كَجَرِ دَخَلَ ؛ لأن النون فيه ليس من الغوالب ، والهمزة فى أول الرباعى أصل كاصطبل

قوله « وَأَفْعُوْا نَ أَفْعَلَانِ » ^(١) إنما ذلك لجرى فعوة السم ، وأرض مفعلة ، ولولا

قلباً شاذاً ، وقال السكوفيون : هو فوعل من « وَأَل » فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء ، وقال بعضهم : فوعل من تركيب « وَوَل » فقلبت الواو الأولى همزة . وتصريفه كتصريف أفعل التفضيل واستعماله بمن مبطان لكونه فوعلا ، وأما قولهم : أرلة ، وأولات ، فن كلام العوام وليس بصحيح ، وإنما لزم قلب واو « أولى » همزة على مذهب جمهور البصريين كما لزم فى نحو أوصل على ما يحىء فى التصريف ، وعند من قال هو من « وَأَل » أصل أولى وولى ، قلبت الواو همزة كما فى أجوه ، ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واواً كما فى أو من ، ولهذا رجع إلى أصل الهمزة فى قراءة قالون (عَادَ لُوْلَى) لأنه حذف فى الأولى وحركت لام التعريف بحركتها فزال اجتماع الهمزتين ، فأول كأسبق معنى وتصريفاً واستعمالاً ، تقول فى تصريفه : الأول ، الأولان ، الأولون ، الأولات ، الأولى ، الأوليات ، الأوليات ، الأول . وتقول فى الاستعمال : زيد أول من غيره ، وهو أولهم ، وهو الأول ، ولما لم يكن لفظ أول مشتقاً من شيء مستعمل على القول الصحيح لا بما يستعمل منه فعل كـ أحسن ، ولا بما يستعمل منه اسم كـ أحبك — خفى فيه معنى الوصفية ، إذ هى إنما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به ، كأعلم : أى ذو علم أكثر من علم غيره ، وأحلك : أى ذو حنك أشد من حنك غيره ، وإنما تظهر وصفية أول بسبب تأويله بالمشتق وهو أسبق ، فصار مثل مررت برجل أسد : أى جرى . فلاجرم لم تعتبر وصفية إلا مع ذكر الموصوف قبله ظاهراً ، نحو يوماً أول ، أو ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة ، إذ هى دليل على أن أفعل ليس اسماً صريحاً كأفعل وأيدع ، فان خلا منهما معاً ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر ، لحنفاً وصفية كما مر ، وذلك كقول على رضى الله عنه : أحمد أولاً بادئاً ، ويقال : ما تركت له أولاً ولا آخراً اه

(١) الذى ذكره المؤلف من مجىء « فعوة » بتقديم العين على الواو غير صحيح

ذلك لجاز أن يكون فَعْلُوَان كَمَنْفُوَان ؛ لأن فيه ثلاثة غوالب غير الألف ، فانه لا كلام في زيادته إذا أمكن ثلاثة أصول غيره : النون مع ثلاثة أصول ، وكذا الواو ، والهمزة ، فإن حكمت بزيادة الهمزة مع الواو فهو أَفْعُوَال ، ولم يأت في الأوزان ، وإن حكمت بزيادة الهمزة مع النون فهو أَفْعُلَان كَأَسْتَقَان ^(١) وَأَقْحُوَان ^(٢) وَأَسْحُوَان ^(٣) وإن حكمت بزيادة الواو والنون فهو فَعْلُوَان كَمَنْفُوَان ، فقد تردد بين الأفعلان والفعلوان فحكمنا بأنه أفعلان ؛ لشهادة الفعوة

والذي جاء هو « فوعة » بتقديم الواو ، وأفعى مما حدث فيه قلب مكاني ، وكذا الأفعوان ، وأصل أفعى أفوع ، وأصل أفعوان أفوعان ، قال أبو العلاء : زعم سيبويه أن أكثر ما يستعمل أفعى اسما ، فيجب على هذا أن تتون أفعى ، والناس يقولونه بغير تنوين ، وكلا الوجهين حسن ، ويدل على أنه عندهم كالأسماء لا الوصف قولهم في الجمع : الأفاعى ، ولو كان الوصف غالبا عليه لقالوا : فعو ، في الجمع ، كما قالوا : أفعى وقنو ، وإنما هو مقلوب كأنه أفوع من فوعة السم ، وهو حديثه وسورته فقلب كما قالوا : عاث وعثا ، وتفعى الرجل إذا تشكر للقوم كأنه صار كالأفعى ، قال :

رَأَتْهُ عَلَى قَوْتِ الشَّبَابِ وَإِنَّهُ تَفَعَّى لَهَا إِخْوَانَهَا وَنَصِيرُهَا اه

وقال في اللسان : « وفوعة السم : حديثه وحرارته . قال ابن سيده : وقد قيل : الأفعوان منه ، فوزنه على هذا أفعلان » اه والذي غر ابن الحساجب والرضي أن سيبويه قال : إن وزن أفعى أفعل ، وإن وزن أفعوان أفعلان (انظر الكتاب ٢ ص ٣١٧ ، ٣٤٥) وقد ذكر مثل ذلك الجوهرى في الصحاح

(١) الاستقان - بضم الهمزة والتاء بينهما سين مهملة ساكنة - كذا وقع في جميع الأصول ، وقد بحثنا عن هذه الكلمة في كتب اللغة والصرف التي بأيدينا فلم نعرها عليها ، ولعلها محرقة عن الأثعبان ، وهو الوجه الفخم في حسن وبياض ووزنه أفعلان

(٢) الأحقوان : نبت طيب الريح حواليه ورق أبيض ووسطه أصفر ، وجمعه أقاح ، وتصغيره أقيحيان

(٣) الأسحوان : الجميل الطويل ، والكثير الأكل

وَالْمُفْعَاةَ ، وَلَا دَلِيلَ فِي أَفْعَى سِوَاءَ صَرْفَتِهِ أَوَّلًا عَلَى أَنَّهُ أَفْعَلٌ ؛ إِذْ يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ
الْمَنُونُ مُلْحَقًا بِجَعْفَرٍ كَمَلَقَى وَغَيْرِ الْمَنُونِ بِنَحْوِ سَلَمَى ، فَقَوْلُهُ « لَجَى أَفْعَى »
فِيهِ نَظَرٌ

قَوْلُهُ « إِضْحِيَّانَ » يَقَالُ : يَوْمَ إِضْحِيَّانَ : أَيُ مَضَى ، وَلَيْلَةَ إِضْحِيَّانَةَ ، مِنْ
« ضَحَّى » أَيُ : ظَهَرَ وَبَرَزَ ، وَلَوْلَا الْاِشْتِقَاقُ هُنَا أَيْضًا لَعَرَفْنَا بَعْدَ النِّظِيرِ أَنَّهُ
إِفْعِلَانٌ كَإِسْحِمَانَ الْجَبَلِ ، وَإِرْبِيَّانَ لِنَوْعٍ مِنَ السَّمَكِ مَعْرُوفٍ بِالرُّومِيَّانِ ؛ لِأَنَّ
فِعْلِيَّانَ وَإِفْعَالِيَّانَ لَمْ يَثْبَتَا

قَوْلُهُ « خَنْفَقِيْق » هُوَ الدَّاهِيَةُ ، مِنَ الْخَفَقِ ، وَهُوَ الْاضْطِرَابُ ؛ لِأَنَّ فِيهَا
اضْطِرَابًا وَقَلْقًا لِمَنْ وَقَعَ فِيهَا ، وَهِيَ أَيْضًا مُضْطَرَبَةٌ مَتَزَلْزَلَةٌ ، وَلَوْلَا الْاِشْتِقَاقُ لَجَازَ
أَنْ يَكُونَ التَّضْعِيفُ هُوَ الزَّائِدُ فَقَطْ ؛ لِكَوْنِهِ غَالِبًا فِي الزِّيَادَةِ ، وَتَكُونُ الْمَنُونُ أَصْلِيَّةً ؛
لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْغَوَالِبِ ؛ فَيَكُونُ خَنْفَقِيْقُ مُلْحَقًا بِسُلْسِيلِ زِيَادَةِ الْمَنُونِ
وَالتَّضْعِيفِ

قَوْلُهُ « عَفَرَنِي » هُوَ الْأَسَدُ الْقَوِيُّ الْمَعْفَرُ لِفَرِيْسَتِهِ ، وَالْعَفَرُ [بِالْتَّحْرِيكِ]
الْتَّرَابُ ، وَلَوْلَا الْاِشْتِقَاقُ لَمْ نَحْكَمْ إِلَّا بِزِيَادَةِ الْأَلْفِ ؛ لِأَنَّ الْمَنُونُ لَيْسَتْ مِنَ
الْغَوَالِبِ فِي مَوْضِعِهَا ، وَهُوَ مُلْحَقٌ بِسَفَرَجَلٍ ، وَيُقَالُ لِلنَّاقَةِ : عَفَرْنَا

قَالَ : « فَإِنْ رَجَعَ إِلَى اِشْتِمَاقَيْنِ وَاضِحَيْنِ كَأَرْطَى وَأَوَّلَقٍ حَيْثُ قِيلَ :
بَعِيرٌ أَرَطُ وَرَاطٍ ، وَأَدِيمٌ مَارُوطٌ وَمَرَطِيٌّ ، وَرَجُلٌ مَأْلُوقٌ وَمَوْلُوقٌ جَازَ
الْأَمْرَانِ ، وَكَحَسَّانٍ وَحِمَارٍ قَبْلَانِ حَيْثُ صُرِفَ وَمُنِعَ »

أَقُولُ : يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَطِيٌّ فَعْلِيٌّ ؛ لِاِشْتِقَاقِ أَرَطُ وَمَارُوطِ مِنْهُ ، وَالْأَلْفُ
لِلْاِخْلَاقِ ؛ لِقَوْلِهِمْ أَرَطَا ، وَأَنْ يَكُونَ أَفْعَلٌ ، بِدَلِيلِ رَاطٍ وَمَرَطِيٍّ ، وَالْأَرَطِيُّ :
مِنْ شَجَرِ الْبَرِّ يَدْبَغُ بَوْرَقَهُ ، وَالْأَوَّلَقُ : الْجَنُونُ ، يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَوْعَلًا ، بِدَلِيلِ
مَأْلُوقٍ ، وَأَنْ يَكُونَ أَفْعَلٌ بِدَلِيلِ مَوْلُوقٍ

وقوله « جاز الأمران » أي : زيادة أول الحرفين وأصلالة الأخير ، والعكس

قوله « وكحسان وحمار قبَّان ^(١) » فإن الأول يرجع إلى الحسن أو إلى الحس ، وهما اشتقاقان واضحان ، لجواز صرفه ومنع صرفه ، وكذا الثاني يرجع إلى القَبِّ ، وهو الضمور ، أو إلى القَبْن ، وهو الذهاب في الأرض ، وهما أيضاً فيه واضحان ؛ لجواز صرفه ومنع صرفه ؛ لجواز صرف الكلمتين وترك صرفهما دليل على رجوعهما إلى اشتقاقين واضحين

قال : « وَإِلَّا فَأَلَّا كَثُرَ التَّرْجِيحُ كَمَا لَأَكْ ، قِيلَ : مَفْعَلٌ مِنَ الْأَلْوَكَةِ ، ابْنُ كَيْسَانَ : فَعَالٌ مِنَ الْمَلِكِ ، أَبُو عُبَيْدَةَ : مَفْعَلٌ مِنَ الْأَكْ : أَيْ أَرْسَلَ ، وَمُوسَى مَفْعَلٌ مِنْ أَوْسَيْتَ : أَيْ حَلَقْتُ ، وَالْكُوفِيُّونَ فُعْلَى مِنْ مَاسَ ، وَإِنْسَانٌ فِعْلَانٌ مِنَ الْأَنْسِ ، وَقِيلَ : إِفْعَانٌ مِنْ نَسِيٍّ ؛ لِحُجَى أَنْيَسِيَّانَ ، وَتَرْبُوتٌ فَعْلُوتٌ مِنَ التَّرَابِ عِنْدَ سَيِّبُوَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ الذَّلُولُ ، وَقَالَ فِي سُبُوتٍ : فُعْلُولُ ، وَقِيلَ : مِنَ السَّبْرِ ، وَقَالَ فِي تَنْبَالَةٍ : فِعْلَالَةٌ ، وَقِيلَ : مِنَ النَّبْلِ لِلصَّغَارِ ؛ لِأَنَّهُ الْقَصِيرُ ، وَسُرِّيَّةٌ قِيلَ : مِنَ السَّرِّ ، وَقِيلَ : مِنَ السَّرَاةِ ، وَمَثُونَةٌ قِيلَ : مِنْ مَانَ يَمُونُ ، وَقِيلَ : مِنَ الْأَوْنِ ؛ لِأَنَّهُا ثِقْلٌ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : مِنَ الْآيْنِ ، وَأَمَّا مَنْجَنِيْقٌ فَإِنْ اءْتَدَّ بِجَنْفُونَا فَمَنْفَعِيلٌ ، وَإِلَّا فَإِنْ اءْتَدَّ بِمَجَانِيْقٍ فَمَنْعَلِيلٌ ، وَإِلَّا فَإِنْ اءْتَدَّ بِسَاسَبِيلٍ عَلَى الْأَكْثَرِ فَمَعْلَالِيلٌ ، وَإِلَّا فَمَعْلَنِيلٌ ، وَمَجَانِيْقٌ يَحْتَمِلُ الثَّلَاثَةَ ، وَمَنْجَنُونٌ مِثْلُهُ ، لِحُجَى مَنْجَنِينَ ، إِلَّا فِي مَنْفَعِيلٍ ، وَلَوْ لَا مَنْجَنِينَ لَكَانَ فَعْلُولًا كَعَضْرَفُوطٍ ، وَخَنْدَرِيسٌ كَمَنْجَنِينَ »

أقول ل : قوله « وإلا » أى : إن لم يكن فى الكلمة اشتقاق واضح ، بل فيها اشتقاق غير واضح ، كما فى تَنْبَالَةٍ وَتَرْبُوتٍ وَسُبُوتٍ ، أو فيها اشتقاقان

أحدهما أوضح من الآخر ، كما في مَلَكٌ ومُوسَى وسُرِّيَّةٌ ، فالأكثر أن في كلا الموضوعين الترجيح

ففي الأول : أى الذى فيه اشتقاق واحد غير واضح ، يرجح بعضهم غلبة الزيادة أو عدم النظر على ذلك الاشتقاق إن عارضه واحد منهما ، وبعضهم يعكس ، ولا منع من تجويز الأمرين ، وإن لم يعارضه أحدهما فاعتباره أولى ؛ فمثال تعارض الاشتقاق البعيد وقلة النظر تنبألة ، قال سيبويه : هو فعِلالةٌ ، فان فعِلالاً كثير كسر داح^(١) ، وفعالٌ قليل كتلقاء وتهواء ، كما ذكرنا في المصادر ، ورجع بعضهم الاشتقاق البعيد فقال : هو تفعالة من النبل ، وهو الصغار ؛ لأن القصير صغير ، وكذا في سبروت^(٢) ، رجح سيبويه عدم النظر على الاشتقاق ، فقال هو فعُلُولٌ كعصفور ، وليس بفعلوت لندرته ، والأولى ههنا كما ذهب إليه بعضهم ترجيح الاشتقاق والحكم بكونه فعلوتا ملحقا بعصفور — وإن ندر — بشهادة الاشتقاق الظاهر ، لأن السبروت الدليل الحاذق الذى سبر الطرق وخبرها ، وهذا اشتقاق واضح غير بعيد حتى يرجح عليه غيره ، ولم يحضرني مثال تعارض الاشتقاق البعيد وغلبة الزيادة ، ومثال مالا تعارض لشيء منهما لا لعدم

(١) وقع في جميع أصول الكتاب « كسرواح » بالواو قبل الألف ، وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه . والسرداح ومثله السرتاح : الناقة الكريمة
(٢) قال في اللسان (س ب ر ت) : « السبروت : الشيء القليل ، مال سبروت قليل ، والسبروت أيضا : المفلس ، وقال أبو زيد : رجل سبروت وسبريت ، وامرأة سبروتة وسبريثة ، إذا كانا فقيرين . والسبروت : الأرض الصفصف ، وفي الصحاح الأرض القفر ، والسبروت الطويل » اه بتصرف . وقال أيضا . في مادة (س ب ر) : « والسبرور : الفقير كالسبروت ، حكاه أبو علي وأنشد

تُطْعِمُ الْمُعْتَفِينَ مِمَّا لَدَيْهَا مِنْ جَنَاحِهَا وَالْعَائِلِ السَّبْرُورَا
قال ابن سيده : فإذا صح هذا فقام سبروت زائدة « اه ، ولم نعثر فيما بين يدينا من كتب اللغة على أن السبروت بمعنى الدليل الحاذق كما قال المؤلف

النظير ولا للغلبة تَرَبُّوت ، فسيبويه اعتبر الغلبة والاشتقاق البعيد ، وقال : هو من التراب ، لأن التَّربُّوت الذَّلُول ، وفي التراب معنى الذلة ، قال تعالى (أَوْ مُسْكِنًا ذَا مَثْرَبَةٍ) وقال بعضهم : التَّاء بدل من الدال . وهو من الدَّرَبَةِ ، وهو قريب لو ثبت الإبدال ، ولو ترك اعتبار الاشتقاق أيضاً لم يكن فَعَلُوا كَقَرَبُوس^(١) ، لأن التَّاء من الغوالب

وفي الثاني : أى الذى فيه اشتقاقان أحدهما أوضح من الآخر. الأ كثر ترجيح الأوضح ، وجوز بعضهم الأمرين ، وذلك نحو مَلَكٍ وأصله مَلَأَكُ بدليل قوله :
 ١٢١ — فَلَسْتُ لِإِنْسِيٍّ وَلَسَكِنْ لِمَلَأَكٍ

تَنْزَلَ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ يَصُوبُ^(٢)

(١) القربوس : مقدم السرج المنحنى

(٢) نسب البغدادى هذا البيت لعلقمة بن عبدة المعروف بعلقمة الفحل ، وعلقمة قصيدة على هذا الوزن والروى ، ومطلعها قوله :

طَحَا بِكَ قَلْبُ فِي الْحِسَانِ طَرُوبُ بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مَشِيبُ
 يُكَلِّفُنِي لَيْلِي وَقَدْ شَطَّ وَلِيهَا وَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ

ولم يرو بيت الشاهد فى هذه القصيدة أحد من جمع ديوان علقمة ولا من شرحه ، ولكن بعض الناشرين لـديوان علقمة مع شرح الاعلم زعم أن المفضل زاد فى هذه القصيدة أبياتاً منها بيت الشاهد ، وقد رجعنا إلى المفضليات وإلى شرحها لابن الأنبارى فلم نعر على هذا البيت فيما رواه أحدهما ، وقال ابن برى - كما فى اللسان - : البيت لرجل من عبد القيس يمدح النعمان ، وقيل : هو لآبى وجرة يمدح عبد الله بن الزبير ، وقيل : هو لعلقمة . والانسى : واحد الانس ، ويروى فى مكانه « لجنى » وهو واحد الجن ، وقوله « ولكن للملاك » روى فى مكانه صاحب اللسان « ولكن ملاكا » وخبر لكن على هذا محذوف : أى ولكن ملاكا أنت ، وقد يكون ملاكا على هذه الرواية معمول خبر لكن وقد حذف اسمها وخبرها جميعا ، والأصل ولكنك تشبه ملاكا ، أو نحو ذلك ، وجو السماء : هو الهواء الذى بينها وبين الأرض ، وبصوب : ينزل ، يريد إن أفعالك لا تشبه أفعال الانس

وأيضاً بدليل قولهم في الجمع ملائكة ألزموا الواحد التخفيف لكثرة استعماله ، كما ألزموا يَرَى وأرى ، فقال الكسائي : هو مَفْعَلٌ من الألوكة ، وهى الرسالة ، فالملك رسولٌ من قبله تعالى إلى العباد ، وكذا ينبغي أن يقول في قولهم « أَلِكْنِي إِلَيْهِ » أى كن رسولى إليه : إن أصله أَلَلِكْنِي ثم أَلِكْنِي ثم خفف بالنقل والحذف ألزوما ، وقال أبو عبيدة : ملائِكٌ مَفْعَلٌ من لا كه أى أرسله ، فكأنه مَفْعَلٌ بمعنى المصدر جعل بمعنى المفعول ؛ لأن المصادر كثيراً ما تجعل بمعنى المفعول ؛ قال

١٢٢ — * دَارُ لِسْعَدَى إِذْ دُرِمِنْ هَوَاكَ ^(١) * *

أى : مَهْوِيَّكَ ، و « أَلِكْنِي » عنده ليس بمقلوب ، وملائك عند الكسائي بمعنى الصفة المشبهة ، ومذهب أبى عبيدة أولى ؛ لسلامته من ارتكاب القلب ، وقال ابن كيسان : هو فعّالٌ من المَلَك ؛ لأنه مالكٌ للأُمُور التى جعلها الله إليه ، وهو اشتقاق بعيد ، وفعّالٌ قليل لا يرتكب مثله إلا لظهور الاشتقاق ، كما فى شمال قوله : « موسى » موسى التى هى موسى الحديد عند البصريين من « أوسيت » أى خلقت ، وهذا اشتقاق ظاهر ، وهو مؤنث سماعى كالقَدْرِ والنار والدار ، قال :

فاست بولد إنسان إما أنت ملائِكٌ ، أفعاله عظيمة لا يقدر عليها أحد . والاستشهاد بالبيت فى قوله « لملائِك » حيث يدل على أن أصل الملك ملائِك نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ثم حذفت الهمزة ، وذلك كما يقولون فى مسألة مسألة ، ولكنهم ألزموا هذا التخفيف فى ملك كما ألزموه فى ذرية ونبي على المشهور من كلام النحاة ، وسيأتى فى باب تخفيف الهمزة

(١) هذا بيت من مشطو الرجز ، وقبله :

* هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَلَى تَبْرَاكَ *

وتبراك : موضع ببلاد بنى قحس ، والاستشهاد بالبيت هنا فى قوله « هواك » حيث استعمل المصدر بمعنى اسم المفعول كما استعمل الخلق بمعنى الخلق فى قوله تعالى : (هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ)

١٢٣ — فَإِنْ تَكُنْ الْمُوسَى جَرَتْ فَوْقَ بَطْرِهَا

فَمَا خُتِنَتْ إِلَّا وَمَصَّانُ قَاعِدُ (١)

وهي منصرفة قبل العالمية غير منصرفة معها كعقرب ، ثم تنصرف بعد التنكير ، وقال أبو سعيد الأموي : هو مذكر لـ كونه مُفْعَلًا ، قال أبو عبيدة : لم يسمع التنكير فيه إلا من الأموي ، وجوز السيرافي اشتقاقه من « أَسَوْتُ الجرح » أي أصلحته ، فأصله ، مؤسّي بهمز الفاء ، وقال الفراء : هي فُعْلَى ، فلا تنصرف في كل حال ؛ لـ كونه كالـ بشرى ، وهو عنده من المئس ، لأن المزين يتبختر ، وهو اشتقاق بعيد ، قلبت عنده الياء وأو لا انضمام ما قبلها ، على ما هو مذهب الأخفش (٢)

في مثله ، كما يجيء في باب الاعلال

وأما موسى اسم رجل فقال أبو عمرو بن العلاء : هو أيضاً مُفْعَلٌ ؛ بدليل إنصرافه بعد التنكير ، وفُعْلَى لا ينصرف على كل حال ، وقال أيضاً : إن مُفْعَلًا أكثر من فُعْلَى ؛ فحمل الأعجمي على الأكثر أولى وهو ممنوع ؛ لأن فُعْلَى يجيء مؤنثاً لكل أفعل تفضيل ، ومُفْعَلٌ لا يجيء إلا من باب أفعل يُفْعَلُ ، فهو عنده لا ينصرف [علماً ؛ للعجمة والعالمية ، وينصرف (٣)] بعد التنكير كعيسى ، وقال الكسائي :

(١) هذا البيت لأعشى همدان من كلمة له أولها :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَسَائِلٌ أَبْطَرَاءُ أَمْ مَخْتُونَةٌ أَمْ خَالِدٌ

وبعده بيت الشاهد ، وبعده قوله :

تَرَى سَوَاءً مِنْ حَيْثُ أَطْلَعَ رَأْسَهُ تَمَرُّ عَلَيْهَا مُرْهَفَاتُ الْحَدَائِدِ

وفي بيت الشاهد الأقواء ، وهو اختلاف حركة الحرف الذي عليه روى القصيدة . والبيت في هجاء خالد القسري . والمصان : الحجام ، لأنه يمسح الدماء ، ويقال : المراد بالمصان ابنها خالد ، من قولهم : ياماص بظر أمه ، وعلى الأول يهجو به بأن أمه متبدلة قليلة الحياء . فكفى عن ذلك بأنه قد ختنها رجل ، وعلى الثاني يهجو بها لأنها تختن حتى كبر ابنها (٢) ليس هذا مذهب الأخفش وحده ، بل مذهب جميع النحاة (٣) هذه الزيادة ساقطة من جمع النسخ المطبوعة وقد أثبتناها وفاقاً للخطيات

هو فعلى فينبغي أن يكون ألفه للحاق بجذَب، وإلا وجب منع صرفه بعد التنكير

قوله « إنسان » الأولى أن يقال : فعَلان ، وأنيسيان شاذ كعشيشيان ، على ما مر في التصغير ، فهو مشتق من الأنس ، لأنه يأنس ، بخلاف الوحش ، وقيل : هو من الإيناس : أى الإيبصار ، كقوله تعالى : (أنس من جانب الطور نارا) لأنه يؤنس : أى يبصر ولا يجتن ، بخلاف الجن ، وقيل : إنسيان كإضحيان ، من النسيان ، إذ أصل الإنسان آدم ، وقد قال تعالى فيه : (فنسي البعد ، وارتكاب شذوذ التصغير كما في لَيْلِيَّة أهون من ادعاء مثل ذلك الاشتقاق

قوله « وسُرِّيَّة » الظاهر أنها مشتقة من السر ، وضم السين من تغييرات النسب الشاذة ، كدُهْرِيٍّ وسُهْلِيٍّ ، وهو إما من السر بمعنى الخفية ، لأنها أمة تخفى من الحرة ، وهذا قول أبى بكر بن السرى ، وإما من السر بمعنى الجماع ، لأنها لذلك ، لا للخدمة ، وهذا قول السيرافى ، يقال : تسررت جارية ، وتسريت كتنظيت ، وقال الأخفش : هى من السرور ، لأنه يسر بها ، وقيل : هو من السرى : أى المختار ؛ لأنها مختارة على سائر الجوارى ، وقيل : من السراة ، وهى أعلى الشئ ، لأنها تركب سراتها ، فهى على هذين القولين فعيلة كمُرِّيق ، وهو العصفُر ، وهذا وزن نادر ، وأيضاً قولهم : « تسررت » براءين - يمنعهما ، وإن كان تسررت يوافقهما

قوله « ومثونة » يقال : هو [من] « مانه يُمُونه » إذا احتمل مثونته وقام بكفائته ، وهذا اشتقاق ظاهر ، وأصله مَوُونَةٌ بالواو ، قلبت الواو المضمومة همزة ، وقيل : هو من الأون ، وهو أحد العدلين ؛ لأن المثونة ثقل ، فهمزته أصلية ؛ وأصله مأوونة

كَمْ كَرُمَةٌ ، وهو أبعد من الاشتقاق الأول ؛ لأن الثقل لازم المؤونة في الأغلب ،
وقال الفراء : هو من الأئین ، وهو الإعياء ، وهو أبعد من الاشتقاق الثاني ، وأصله
مأْيئة ، نقلت الضمة إلى ما قبلها ، وقلبت الياء واوا ، على ما هو أصل الأخفش
قوله « فإن اعتد بجَنَقُونَا » حكى الفراء « جَنَقْنَاهُمْ » وزعم أن المنجنيق
مَوْلدة : أى أعجمية ، وهم إذا اشتقوا من الأعجمى خلطوا فيه ؛ لأنه ليس من
كلامهم ، فقولهم « جنقونا » وقول الأعرابي « كانت بيننا حروب عُونُ ،
تَقَعًا فيها العيون ، مرة نُجَنَّق ، وأخرى نُرَشَّق » ^(١) من معنى منجنيق ، لا من
لفظه ، كَدِمِثٍ وَدِمِثٍ ^(٢) ، وَثَرَّةٌ وَثَرْتَارٌ ، وإنما تجنبوا من كونه من تركيب
جنق لأن زيادة حرفين في أول اسم غير جارٍ على الفعل كمنطلق قليل نادر عندهم ،
وذلك كَانْتَجَلَ ، وكون منجنيق منفعيلا لشبهة جَنَقُونَا مذهب المتقدمين

قوله « وإلا » أى : وإن لم يعتد بجَنَقُونَا كما ذكرنا ، فإن اعتد بمجانيق
فهو فَنَعْلِيلٌ ؛ لأن سقوط النون في الجمع دليل زيادته ، فإذا ثبت زيادة النون فالميم
أصل ؛ لثلاث يلزم زيادة حرفين في أول اسم غير جارٍ على الفعل

قوله « وإلا » أى : وإن لم يعتد بمجانيق ، فيه نظر ، وذلك لأنه جمع
منجنيق عند عامة العرب ، فكيف لا يعتد به ؟ وفي الجمع لا يحذف من حروف

(١) هذا من كلام أعرابي وقد سئل : كيف كانت حروبكم ؟ فقال ، والعون :
جمع عوان ، وهى الحرب التى تقدمتها حرب أخرى ، ونجق : نرمى بالمجانيق ، ونرشق :
نرمى بالسهم ، والمجانيق : جمع منجنيق - بفتح الميم وكسر ها - ومثله المنجنون ،
وهى القذافة التى ترمى بها الحجارة ، وهو أعجمى معرب . وهى مؤنثة ، قال زفر بن الحرث :

لَقَدْ تَرَكَتْنِي مَنَجْنِيقُ ابْنِ بَحْدَلٍ أَحِيدُ عَنِ الْعُصْفُورِ حِينَ يَطِيرُ
(٢) الدمث : السهل الخلق ، وبابه فرح ، ودماثة أيضا ، وأصل ذلك من
الدمث بمعنى الأرض السهلة اللينة التى لا يشق السير عليها ، والدمثر - كسبطر ، وعليط
وجعفر - بمعناه

مفردة الأصول إلا الخامس منها ، فحذفهم النون بعد الميم دليل على زيادتها ، وليس مجانيق كجَنَقُونَا حتى لا يعتدَّ به ، لأن ذلك حكاية عن بعض الأعراب ، ومجانيق متفق عليه ، وكونه فعليلا مذهب سيبويه ، وإنما حكم بذلك لأنه ثبت له بجمعه على مجانيق زيادة النون وأصالة الميم كما ذكرنا ، ولم يحكم بزيادة النون الثانية أيضا لوجهين : أحدهما ندور فَنَعْنِيل ، بخلاف فَنَعْلِيل كعنتريس ، وهى الناقاة الشديدة ، من العترة وهى الشدة ، والثانى أن الأصل أصالة الحروف ، إلا أن يقوم على زيادتها دليل قاهر

قوله « فان اعتدَّ بسلسبيل على الأكثر » يعنى إن ثبت فى كلامهم فعْلِيل بزيادة الياء فقط ، وذلك أن أكثر النحاة على أن سلسبيلا فعْلِيل ، وقال الفراء : بل هو فعْلِيل ، وكذا قال فى دَرْدَيس ، وذلك لتجويزه تكرير حرف أصلى مع توسط حرف [أصلى] بينهما ، كامر ، وفى قول المصنف هذا أيضا نظر ، وذلك لأن فعْلِيل ثابت ، وإن لم يثبت أن سلسبيلا فعْلِيل ، وذلك بنحو بَرَقَعِيد لقصة فى ديار ربيعة ، وَعَظْمَيْس^(١) للشابة . ولو لم يجمع منجنيق على مجانيق لكان فعْلِيل ، سواء ثبت بنحو بَرَقَعِيد فعْلِيل أولا ، وذلك لأن جَنَقُونَا كما قلنا غير معتد به ، والأصل أن لا نحكم بزيادة حرف إلا إذا اضطررنا إليه : إما بالاشتقاق ، أو بعدم النظم ، أو بغلبة الزيادة

فان قيل : إذا لزم من الحكم بزيادة حرف وزن غريب ، ومن الحكم بأصالته وزن [آخر] غريب ، فالحكم بزيادته أولى ، لأن ذوات الزوائد أكثر من أبنية الأصول

قلت : ذاك إن لم يكن فى اللفظ زائد متفق عليه ، والياء فى نحو منجنيق

(١) فى القاموس : العظْمَيْس - كرنجبل - من النوق الشديدة الغالية ، والهامة

الضخمة الصلحاء ، والجارية التارة الحسنة القوام ، والكثير الأكل الشديد البلع

مقطوع بزيادته ، فمثل هذا البناء على أى تقدير كان من ذوات الزوائد ، فلو لم
يثبت مجانيق لكانا نجمع مَنَجْنِيْقًا على مَنَاجِنٍ بحذف الحرف الأخير كسفارج
قوله « وإلا ففعلنيل » يعنى إن لم يثبت أن سلسبيلًا ففعلليل ، بل كان
ففعليلًا كما قال الفراء فمنجنيق فعلنيل ، وفي هذا كما تقدم نظر ؛ لأنه وإن لم يثبت
كون سلسبيل فعلليلًا بنحو بَرَقَعِيدٍ وَعَطَمَيسٍ فهو وزن ثابت على كل حال
قوله « ففعلنيل » لأن الوجوه العقلية المحتملة سبعة ، وذلك لأن الميم إما
أصلية أو زائدة ، فان كانت أصلية فان كان النونان أيضا كذلك فهو فعلليل ،
وإن كانا زائدين فهو فعنيل من محقّ ، وإن كان الأول أصلا دون الثانى فهو
فَعْلَنِيل من مَنَجَقّ ، وإن كان العكس فهو فعليل من مَجْنَقّ ، وإن كان الميم
زائدا فان كان النونان أصليين فهو مَفْعَلِيل من نَجْنَقّ ، وإن كان الأول أصلا
دون الثانى فهو مفعنيل من نَجَقّ ، وإن كان العكس فهو منفعل من جَنَقّ ، ومع
زيادة الميم لا يجوز أن يكون اننونان أيضا زائدين لبقاء الكلمة على أصلين وهما
الجيّم والقاف ، والياء زائدة على كل تقدير ؛ إذ أمكن اعتبار ثلاثة أصول دونها ،
فمن هذه السبعة الأوجه لا يثبت فعلليل إن لم يثبت سلسبيل على الأكثر على
ما ادعى المصنف ، وقد ذكرنا ما عليه ، ومنفعيل بعيد لاجتماع الزيادتين فى أول
الاسم غير الجارى ، وكذا مفعليل ؛ إذ لا يزداد الميم فى الأول مع أربعة أصول
بعدها كما يحىء إلا فى الجارى على الفعل ، مع غرابة الوزنين ، أعنى منفعيلًا
ومفعيلًا ، فيبقى بعد الثلاثة : فَنَعْنِيل ، وفَعْلَنِيل ، ومفعنيل ، وفعلليل ، والكل
نادر ، إلا ففعليلًا كَعَمْتَرِيسٍ

قوله « ومجانيق يحتمل الثلاثة » لأنه إن كانت الميم زائدة فهو مَفَاعِيل لا غير ،
وإن كانت أصلية فهو إما فعائل أو فعانيل ^(١) ، والثانى لم يثبت ، فهو إما مفاعيل

(١) أنت تعلم أن ابن الحاجب رحمه الله قد بنى كلامه فى منجنيق على وجهين : الأول
أن يعتد بقولهم : جنة ونا ، والثانى أن لا يعتد به ، وأنه حكم على منجنيق على الوجه الأول

على ما اختاره بعضهم في منجنيق أنه من جنق ، وإما فعائل على ما اختار سيديويه في منجنيق ، وأظن أن هذا اللفظ — أعني « ومجانيق يحتمل الثلاثة » — ليس من المتن ، إذ لا فائدة فيه لأن الجمع يعتبر وزنه بوزن واحده ويتبعه في أصالة الحروف وعدم أصالتها ، ولا يكون له حكم برأسه ، ولم يتعرض المصنف في الشرح لهذا اللفظ ، ولو كان من المتن لشرحه

قوله « ومنجنون مثله » [أى مثل] منجنيق في احتمال الأوجه المذكورة ، وذلك لكون منجنين ، وهو لغة في منجنون ، يحتمل الأوجه المذكورة ؛ لكونه بمنجنيق ، إلا أن إحدى اللامين فيه لابد من الحكم بزيادتها إذا حكمت بأصالة الميم والنون الأولى معاً أو بأصالة إحداهما ؛ لأن التضعيف لا يكون أصلاً مع ثلاثة أصول دونه أو أربعة ، كما مر في أول الكتاب ، ويسقط من الأوجه السبعة فنعيل وفعنيل ومفعنيل ، ويحيى فعليل وفعليل ومفعليل ، ويستبعد منفعل كما ذكرنا في منجنيق ، ولم يحيى جن في منجنين كما جاء جنق في منجنيق حتى يرتكب هذا الوزن المستبعد ، ومفعليل غريب ، وفعليل ثابت

بأنه على زنة « منفعل » فأصوله الجيم والنون التي بعدها والقاف ، والميم والنون الواقعتان في أول الكلمة زائدتان ، وعلى الوجه الثاني بأنه يحتمل « فعليلا » فالميم والجيم والنون الثانية والقاف أصول ، والنون الأولى والياء زائدتان ، ويحتمل « فعليلا » فالزائد الياء ويحتمل « فعليلا » فالنون الثانية والياء زائدتان ، وعلى هذا يكون قوله « ومجانيق يحتمل الثلاثة » إشارة إلى الأوزان المذكورة بعد عدم الاعتداد بخنقونا ، وعلى هذا يكون « مجانيق » إما على زنة « فعليل » إن كان مفردة « فعليلا » أو « فلليل » إن كان مفردة « فعليلا » ، أو يكون على زنة « فلنيل » إن كان مفردة « فعليلا » ومن هذا كله يتبين لك أن قول الرضى « أو فعنيل » خطأ ، والصواب أن يقول « إما فعليل أو فلليل أو فلنيل » ، وقوله « لأنه إن كانت الميم زائدة فهو مفاعيل لا غير » لا يدخل في شرح هذه العبارة من كلام المصنف ولكنه من تمة الفروض في هذه الكلمة

كَبَرَفَعِيد ، فمنجنين إما فَعَلَّيْل ملحق ببرقعيد بتكرير اللام والنون الأولى أصلية فيكون كَعَرَطَلِيل ، والعَرَطَل والعَرَطَلِيل : الطويل ، وإما فَنَعَلَّيْل ملحق به أيضا بزيادة النون وتكرير اللام ، فهو كَخَنَشَلِيل^(١) وقد ذكر سيديويه في منجنون أيضا مثل هذين الوجهين ، فقال مرة : هو ملحق بعَضَرَفُوط^(٢) بتكرير النون ، فيكون رباعيا ملحقا بالخماسي ، وقال مرة : إنه ملحق بعَضَرَفُوط بزيادة النون الأولى وإحدى النونين الآخرين ، فهو إذن ثلاثي ملحق بخماسي ، والأولى الحكم عليه بفَعَلْمُكُول وعلى منجنين بفَعَلْمَلِيل ؛ لعدم الدليل على زيادة النون الأولى ، والأولى الحكم بأصالة الحرف ما لم يمنع منه مانع ، وأما إحدى النونين الآخرين فالغلبة دالة على زيادتها ، وجمع مَنَجْنُون ومنجنين على مناجين ، كذا يجمعهما عامة العرب ، سواء كان فَنَعَلْمُولَا أو فَعَلْمُولَا ؛ لأن حذف إحدى النونين الآخرين لكونها طرفا أو قريبة من الطرف أولى من حذف النون التي بعد الميم ، والظاهر أن الزائد من المكرر هو الثاني كما يحىء ، إذ لو كان الأول لجاز مناجين ومناجين ، بالتعويض من المحذوف وترك التعويض^(٣) ، كما في سفارج وسفاريج .

(١) الخنشليل : المسن ، ويقال : عجوز خنشليل ، إذا كانت مسنة وفيها بقية .

(٢) العضر فوط : دوية (انظر ج ١ ص ٩ ، ٥١)

(٣) اعلم أن منجنونا إما أن يكون « فنعلمولا » وإما أن يكون « فعللولا » ومعنى هذا أن الميم في أولها أصل والواو بين النونين الآخرين زائدة ، والنون التي بعد الميم زائدة على الأول أصلية على الثاني ، وإحدى النونين الآخرين زائدة على الخلاف الآن ذكره في كلام المؤلف ، ثم اعلم أن مناجين الذي سمع في جمعه لا يقطع بالدلالة على زيادة أولى النونين الآخرين ، كما لا يقطع بزيادة ثانيتهما ، وبيان ذلك أنك إن فرضت زيادة أولاهما وأردت جمعه وجب أن تقول : مناجين ، بحذف هذه النون الزائدة وقلب الواو ياء لأنها مد قبل الآخر الأصلي ، وإن فرضت زيادة الثانية جازاك أن تقول في الجمع : مناجين ، فتحذف النون الأخيرة والواو التي قبلها ثم تعوض عن المحذوف ياء قبل الآخر ، فالفرق بين الحالين أن

قوله « ولولا منجنين لكان فعلولاً » يعنى منجنين كمنجنيق فيحتمل جميع ما احتمله منجنيق من الأوزان ؛ فلذلك يحتمل منجنون ما احتمله منجنين ، ولولا منجنين لكان منجنون كعَضْرَ فُوط ، وهذا قول فيه ما فيه ؛ وذلك أنا بينا أن منجنينا لا يحتمل إلا فَعْلَلِيلاً على الصحيح ، وفنعليلاً على زيادة النون الأولى كما أجاز سيبويه ، وقد ضعفناه ، وكذا منجنون فَعْلَلُولَ على الصحيح ، وفنعلول على ما أجاز سيبويه ، وعلى كلا التقديرين هو ملحق بعَضْرَ فُوط ؛ فما معنى قوله « ولولا منجنين لكان فعلولاً » وهو مع وجوده فعللول أيضاً ؟

قوله « وخندريس ^(١) كمنجنين » لاشك في زيادة إحدى النونين الأخيرين في منجنين ، وليس ذلك في خندريس ، ونون خندريس أصل على الصحيح ؛ لعدم قيام الدليل على زيادتها ؛ ومن قال في منجنين إنه فَنَعْلِيل كعندريس لم يمتنع أن يقوله في خندريس أيضاً

هذا آخر ما ذكره المصنف من حكم الاشتقاق

وتقسيمه أن يقال : إن كان في الاسم اشتقاق فهو إما واحد أولاً ، والواحد إما ظاهر أولاً ، والذي فوق الواحد إما أن يكون الجميع ظاهراً ، أو الجميع غير ظاهر ، أو بعضه ظاهراً دون الآخر

فالواحد الظاهر يحكم به كما في رَعَشٍ ^(٢) وبلغن

الياء على الأول واجبة ، وهى منقلبة عن الواو ، وعلى الثانى جائزة ، وهى زائدة للعوض ، ومن هنا تعلم أن كلام المؤلف فاسد ؛ لأنه علل الحكم بزيادة الثانية بالتزامهم مناجين ، ووجه فساد هذا الالتزام لا يتطع بأحد الوجهين وإنما يكون مرجعاً ، ثم هو يرجح الذى نفاه المؤلف وهو أن الأولى هى الزائدة ، وهذا بعينه يجرى فى منجنين

(١) الخندريس : القديم من الخنطة ومن الخبز ؛ قال ابن دريد : « أحسبه معرباً »

(٢) انظر (١ ص ٥٩) وانظر أيضاً (ص ٣٣٣ من هذا الجزء)

والواحد غير الظاهر إن عارضه مرجح آخر من الغلبة أو خروج الكلمة عن الأصول اختلف فيه : هل يحكم به أو بالمرجح [الآخر] ؟ وإن لم يعارضه فهل يحكم بالاشتقاق أو بكون الأصل أصالة الحروف ؟ فيه تردد

وما فوق الواحد إن كانا ظاهرين احتملهما كأولقي ، وإن كان أحدهما ظاهراً دون الآخر فالأولى ترجيح الظاهر كما في مؤونة وسرّية ، وإن كانا خفيين وفيه مرجح آخر فهل يحكم بأحدهما أو بالمرجح الآخر ؟ فيه التردد المذكور ؛ فإن حكم بهما : فإن استويا احتملهما ، وإن كان أحدهما أظهر حكم به ، وإن لم يكن فيه مرجح آخر حكم بهما على الوجه المذكور

وإنما قدم الاشتقاق المحقق على الغلبة وعدم النظر وكون الأصل أصالة الحروف لأن المراد بالاشتقاق كما ذكرنا اتصال إحدى الكلمتين بالأخرى كضارب بالضرب ، أو اتصاهما بأصل كضارب ومضروب بالضرب ، وهذا الاتصال أمر معنوي محقق لا تحيد عنه ، بخلاف الخروج عن الأوزان ؛ فإنه ربما تخرج الكلمة عن الأوزان بنظر جماعة من المستقرئين ، ولا تخرج في نفس الأمر ؛ إذ ربما لم يصل إليهم بعض الأوزان ، وبتقدير الخروج عن جميع الأوزان يجوز أن تكون الكلمة شاذة الوزن ، وكذا مخالفة غلبة الزيادة لا تؤدي إلى مستحيل ، بل غاية أمرها الشذوذ ومخالفة الأكثر ، وكذا مخالفة كون أصل الحروف الأصالة

ثم إن فقدنا الاشتقاق ظاهراً أو خفياً نظرنا : فإن كان حرف الكلمة الذي هو من حروف « سألتمونيها » من الغوالب في الزيادة كما سيجيء ، أو كان الحكم بأصالة ذلك الحرف يزيد بناءً في أبنية الرباعي أو الخماسي الأصول ، أعني المجردة عن الزائد ؛ أي الأمرين كان حكمنا بزيادة ذلك الحرف ، ولا نقول : إن الأصل أصالة الحرف ؛ لأن الأمرين المذكورين مانعان من ذلك الأصل

ولو تعارض الغلبة وعدم النظير رجَّحنا الغلبة ، كما لو كان الحكم بزيادة الغالب يؤدي إلى وزن مجهول والحكم بأصالته لا يؤدي إلى ذلك ، حكمنا بزيادة الغالب ، كما نقول في سُلْحَفِيَّة^(١) ، فَعَلْمِيَّة ، وهو وزن غريب ، وفَعْلَمَلَّة كَقُدْعَمَلَّة غَيْر^(٢) غريب ، وذلك لأننا نقول إذن : هذا الغريب ملحق بسبب هذه الزيادة بذلك الذي هو غير غريب

فنقول : إن كان الحكم بأصالة الغالب يؤدي إلى وزن غريب في الرابعي أو الخماسي المجردين عن الزائد ، والحكم بزيادته يؤدي إلى غريب آخر في ذي الزيادة كَتَتَفُل^(٣) ؛ فَإِنْ فَعْلَمَلَّا بضم اللام وتَفَعْلَمَلَّا نادران ، وكذا قُنْفَخَر^(٤) فَإِنْ فَعْلَمَلَّا وَفُنْعَلًا غريبان ، حكمنا بزيادة الغالب ؛ لأن الأوزان المزيد فيها أكثر من الجرد ، إلا المزيد فيه من الخماسي ؛ فإنه لا يزيد زيادةً بينة على الجرد من أبنية الخماسي ، كما تبين قبل ، لكن المزيد فيه منه لا يلتبس بالجرد من الزيادة ؛ إذ الاسم الجرد لم يأت فوق الخماسي

وإن كان الحكم لا يزيد واحد منهما بناءً غريباً ، فالحكم بزيادة الغالب واجب ؛ لبقاء مرجح الغلبة سليماً من المعارض

(١) انظر (١ ص ٢٦١ ٣٥)

(٢) انظر (١ ص ٥١)

(٣) التتفل - بفتح التاء الأولى وسكون الثانية وضم الفاء ، أو بضميتين بينهما سكون ، أو بكسر أوله وفتح ثالثه ، أو بفتح الأول والثالث ، أو بكسرهما — : الثعلب ، وقيل : ولده

(٤) القنفخر — بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء وسكون الخاء ، أو بكسر أوله أيضاً — : الفائق في نوعه ، والتار الناعم ، وأصل البردى ؛ ولم يحك في القاموس إلا مكسور الأول — كجرد حل ؛ ومثله القفاخر — كعلا بط ، والقفاخرى بزيادة ياء مشددة

وإن كان الحكم بأصلته يزيد بناء نادرا دون الحكم بزيادته تعين الحكم بالزيادة أيضاً ؛ لتطابق المرجحين على شيء واحد

وإن كان الأمر بالعكس : أى الحكم بزيادته يؤدي إلى زيادة بناء غريب دون الحكم بأصلته ؛ حكم بزيادة الغالب للإلحاق ، كما ذكرنا في ساحفية ، لأنه كأنه فُعَالَةٌ ؛ لكونه ملحقا به

وإن كان الحكم بأصالة الغالب والحكم بزيادته يزيد كل واحد منهما وزناً نادراً في ذى الزيادة لا في المجرد عنها حكمنا بزيادة الغالب أيضاً ، لثبوت المرجح بلا معارض

فإن كان الحسبان لا يزيد شيء منهما بناء غريباً في المزيدي فيه ، أو يزيد فيه أحدهما دون الآخر ؛ حكمنا بزيادة الغالب ، لما ذكرنا الآن سواء

وأمثلة التقديرات المذكورة لم تحضرنى في حال التحرير

فعلى ما ذكرنا إذا تعارض الغلبة وعدم النظير يرجح الغلبة ، كما يجىء في سُلْحَفِيَّة ، ففي تقديم المصنف عدم النظير كما يجىء من كلامه على الغلبة نظر هذا ، وإن كان الحرف من حروف « سَأَلْتُونِيهَا » ليس من الغوالب ، ولا يؤدي أصلته إلى عدم النظير ؛ فلا بد من الحكم بأصلته ، بلا خلاف ، كما حكمت بأصالة الهاء والميم من درهم ولام سَفَرَجَل وميم عَلَاطِمِيس وسينه ، وهذا الذى ذكرنا كله إذا لم يتعدد الغالب ؛ فإن تعدد فيجىء حكمه

قال : « فَإِنْ فُقِدَ فَبَخَرُوجِهَا عَنِ الْأَصُولِ ، كَتَاءُ تَتْفَلٍ وَتَرْتُبٍ وَنُونٍ كُنْتُسَالٍ وَكَنْهَيْلٍ ، بِخِلَافِ كَنْهَوَرٍ وَنُونٍ خُنْفَسَاءَ وَقُنْفَخَرٍ ، أَوْ بَخَرُوجِ زِنَةٍ أُخْرَى لَهَا : كَتَاءُ تَتْفَلٍ وَتَرْتُبٍ مَعَ تَتْفَلٍ وَتَرْتُبٍ ، وَنُونٍ قِنْفَخَرٍ وَخُنْفَسَاءَ مَعَ قِنْفَخَرٍ وَخُنْفَسَاءَ ، وَهَمْزَةُ النَجَجِ مَعَ الذُّجُوجِ »

الخروج
عن
الأوزان
المشهوره
من أدلة
الرياده

أقول : التتفل ولد انشعاب ، يقال : أمر ترتب : أى راتب ثابت من رتب

رتوبا : أى ثبت ، وما كان له أن يعده فى المفقود اشتقاقه ؛ إذ اشتقاقه ظاهر كما قلنا ، السكُنْتَالُ بالهمز : القصير ، الكَنْهَبُلُ : من أشجار البادية ، الكَنْهَوْرُ : العظيم من السحاب ، القَنْفَخَرُ : الفائق فى نوعه ، الأَلَنْجَجُ والأَلَنْجُوجُ (١) واليَلَنْجُوجُ : العود

قوله « فَإِنْ فَقَدَ » أى : الاشتقاق الظاهر والخبفى

قوله « فَبَخْرُوجُهَا عَنْ الْأُصُولِ » أى : يعرف زيادة الحرف بخروج زنة الكلمة بتقدير أصالة الحرف ، لا بتقدير زيادته عن الأصول : أى الأوزان المشهورة المعروفة ، هذا ، وليس مراده بالأصول أوزان الرباعى والخامسى المجردة عن الزوائد ، بدليل عده أَلَنْجُوجًا وَخُنْفَسَاءَ - بفتح الفاء - فى الأوزان الأصول ، وهذه الكلمات التى ذكرها لم يعارض عدم النظر فيها بالغلبة ، لأن الحروف المذكورة ليس شىء منها من الغوالب ، إلا همزة النجوج ، ولا تعارض فى النجوج بين الغلبة وعدم النظر ؛ لأن عدم النظر لا يرجح إذا كان يلزم بكلا التقديرين زيادة وزن فى الميزان فيه ؛ إذ لا يمكن الخلاص من عدم النظر أيضاً فى الميزان فيه : حكمت بزيادة الحرف أو بأصالته ؛ فالترجيح فى هذه الكلمات بعدم النظر على كون الأصل أصالة الحرف

(١) قال فى اللسان : « والألنجج ، واليلنجج : عود الطيب ، وقيل : هو شجر غيره يتبخر به ، قال ابن جنى : إن قيل لك إذا كان الزائد إذا وقع أولاً لم يكن للألحاق فكيف ألحقوا بالهمزة فى « ألنجج » وبالياء فى « يلنجج » والدليل على صحة الألحاق ظهور التضعيف ، قيل : قد علم أنهم لا يلحقون بالزائد من أول الكلمة إلا أن يكون معه زائد آخر فلذلك جاز الألحاق بالهمزة والياء فى « ألنجج » و « يلنجج » لما انضم إلى الهمزة والياء النون ، والألنجوج واليلنجوج كالألنجج واليلنجج : عود يتبخر به ، وهو يفعل وأفعل ، وقال اللحيانى : عود يلنجوج وألنجوج وألنجج ، فوصف بجميع ذلك ، وهو عود طيب الريح » اهـ

وكان ينبغي أن لا يذكر المصنف ههنا إلا ما يخرج عن الأصول بأحد التقديرين دون الآخر ؛ لأنه يذكر بعد هذا ما يخرج عن الأصول بالتقديرين معاً ، وهو قوله « فإن خرجتاً معاً » ، وتَفْعُلْ وترْتُبْ ، يخرج عن الأصول بكلا التقديرين ؛ إذ ليس في الأوزان الاسمية تَفْعُلْ وفَعْلُلْ ، وكذا كُنْتُسَالْ ؛ لأن فُعْلَلًا وفُؤَلَلًا وفُفْعَلًا نوادر ، وكذا كُنْهَبُلْ ؛ لأن فَعْلَلًا وفَنَعْلَلًا نادران ، وكذا خُنْفَسَاء ؛ لأن فُعْلَلَاءَ وفُنْعَلَاءَ غريبان ، و= ذا النجوج ؛ لأن فَعَنْوَلَا وأفَنْعُولَا شاذان

قوله « بخلاف كُنْهَوْر » يعنى لو جعلنا نون كُنْتُسَالْ أصلاً لكان فُعْلَلًا وهو نادر بخلاف نون كُنْهَوْر ، فإننا إذا جعلناه أصلاً كان فَعَنْوَلَا ملحقا - بزيادة الواو - بسفرجل فلا يكون نادرا ، فلذا جعلنا نونه أصلاً دون نون كُنْتُسَالْ

قوله « أو بخروج زنة أخرى لها » أى : إذا كان في كلمة لغتان وبتقدير أصالة حرف من حروف سألتمونيها في إحدى الزنتين لا تخرج تلك الزنة عن الأصول لكن الزنة الأخرى التى لتلك الزنة تخرج عن الأصول بأصالة ذلك الحرف حكمنا بزيادة ذلك الحرف في الزنتين معاً ، فإن تَفْعُلًا بضم التاء الأولى كان يجوز أن يكون كهرثن فلا يخرج عن الأصول بتقدير أصالة التاء ، لكن لما خرجت تَفْعُلْ بفتح التاء عن الأصول بتقدير أصالتها حكمنا بزيادة التاء في تَفْعُلْ - بضم التاء أيضاً تبعاً للحكم بزيادتها في تَفْعُلْ - بفتحها ، وكذا تاء تَرْتُبْ ، وكذا نون قَنْفَخَر - بكسر القاف ، وإن كان يجوز أن يكون فَعْلَلًا كجردحل ، وكذا نون خُنْفَسَاء - بضم الفاء ، وإن لم يمتنع لولا اللغة الأخرى أن يكون كَقَرْفُصَاء ، وكذا همزة النَجَج وإن جاز أن يكون فَعْلَلًا ؛ حكمنا بزيادة الحروف المذكورة لثبوت زيادتها في اللغات الأخرى ، والحق الحكم بأصالة نون خُنْفَسَاء في اللغتين ؛ لأن وزن الكلمة على التقديرين من أبنية المزيد فيه ؛ إذ الألف

والهمزة من الزيادات اتفاقا ، وقد تقدم أن عدم النظير في أبنية المزيد فيه بالتقديرين معا ليس بمرجح ؛ فعلى هذا لم يعرف زيادة همزة النَجْوَج بعدم النظير ؛ لأنه مزيد فيه بالاتفاق ؛ إذ الواو فيه زائد من غير تردد ، بل عرفنا زيادة همزته وهمزة النَجَج بشبهة الاشتقاق والغلبة ؛ إذ فيهما ثلاثة غوالب : الهمزة ، والنون ، والتضعيف ، ولا يجوز الحكم بزيادتهما معا ؛ لثلايبق الكلمة على حرفين ، فحكمنا بزيادة اثنين منها ، ولا يجوز الحكم بزيادة النون والتضعيف ، ولا بزيادة الهمزة والتضعيف ؛ لأن أَلَجَ وَلَنَجَ مهملان ، فحكمنا بزيادة الهمزة والنون ؛ فهو من لَجَّ ، كأنه يلج في نشر الرأحة ، والنَجَج : ملحق بسفرجل بزيادة الهمزة والنون

قال : « فَإِنْ خَرَجْتَ مَعَا فزَائِدٌ أَيْضًا ، كَنُونِ نَرَجِسٍ وَحِنْطَاوٍ ، وَنُونِ جُنْدَبٍ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ جُنْدَبٌ ، إِلَّا أَنْ تَشَدَّ الزِّيَادَةُ ، كَمِيمٍ مَرَزَنْجُوشٍ دُونَ نُونِهَا ، إِذْ لَمْ تَزِدْ أَلِيمٍ أَوَّلًا خَامِسَةً ، وَنُونِ بَرْنَأَسَاءَ . وَأَمَّا كُنَائِيلُ فَمِثْلُ خَزَعِيلِ »

أقول : الحِنْطَاوُ : العظيم البطن ، والأَبْرَنَأَسَاءُ والْبَرْنَأَسَاءُ : الإنسان ، يقال : ما أدرى أى البرنأساء هو ، والجُنْدَبُ : ضرب من الجراد ، وهو من الجذب ، واشتقاقه ظاهر ؛ فلم يكن لإيراده فيما لا اشتقاق فيه وجه ، والجُنْدَبُ : الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، وكنائيل : أرض معروفة ، وهو غير منصرف

قوله : « فَإِنْ خَرَجْتَ مَعَا » أى : خرجت الزنتان معا بتقدير أصالة الحرف وزيادته عن الأوزان الأصول حكمنا بالزيادة أيضا ؛ لما قلنا من كثرة المزيد فيها وقلة المجرد عن الزائد ؛ فنقول في نرجس : نَفْعِلُ ، وإن لم يأت في الأسماء نَفْعَلُ كما لم يأت فَعَالٌ - بكسر اللام - وأما حِنْطَاوُ فقال السيرافى : الأولى أن يحكم

بأصالة جميع حروفه فيكون كجَرَدَ حُل ، ومثله كِنْتَأُو ^(١) ، وسِنْدَأُو ^(٢) ،
 وَقِنْدَأُو ^(٣) ، وقال القراء في مثاها : الزائد إما النون وَحَدَّهَا فهو فَعْعَلٌ ، وإما النون
 مع الواو فهو فَنَعْلُو ، وإما النون مع الهمزة فهو فَنَعْلَالٌ ، وَجَعَلَ النون زائدة
 على كل حال ، وقال سيديويه : الواو مع ثلاثة أصول من الغوالب فيحكم بزيادتها ،
 وكل واحدة من النون والهمزة رَسِيلَتُهَا ^(٤) في الأمثلة المذكورة ؛ فيجعل حكمُ
 إحداها في الزيادة حكم الواو ، وإن لم يكونا من الغوالب ، والحكم بزيادة النون
 أولى من الحكم بزيادة الهمزة ؛ لكون زيادة النون في الوسط أكثر من
 زيادة الهمزة ؛ قال : وإنما لزم الواو الزائدة في الأمثلة المذكورة بعد الهمزة لأن
 الهمزة تخفى عند الوقف والواو تظهرها ، فوزنه عند سيديويه فَنَعْلُو ، وإليه ذهب
 المصنف ؛ إذ لو ذهب إلى ما ذهب إليه السيرافي من أصالة الواو ، لم يكن يزيد
 في الأبنية المجردة وزنٌ بتقدير أصالة النون ؛ إذ يصير فَعْعَلًا كجَرَدَ حُل ؛ فعلى
 ما ذهب إليه ليس عدم النظير بمرجح في هذا الوزن ؛ لأنه من ذوات الزوائد
 بالتقدير ين كما قلنا في النَجْوَج وَخُمْفَسَاءَ

قوله «نون جُنْدَب إذا لم يثبت جُنْدَب» يعني إذا ثبت جُنْدَب - بفتح الدال
 - فلا يخرج جُنْدَب بأصالة النون عن الأصول ، والأولى أن جُنْدَبًا فَنَعْلُ
 ثبت جُنْدَب أولاً ؛ للاشتقاق ؛ لأن الجراد يكون سبب الجُنْدَب ، ولهذا سمي
 جراداً جَرْدَهُ وجه الأرض من النبات

(١) قال في القاموس : « والكنتأو - كسندأو : الجمل الشديد والعظيم للحية
 الكنتها ، أو الحسنها » اهـ

(٢) السندأو : الخفيف ، وقيل : هو الجريء المقدم ، وقيل : هو القصير ، وقيل :
 هو الرقيق الجسم مع عرض رأس ، والسندأو من الأبل : الفسيح في مشيه
 (٣) القندأو : السوء الخلق ، والقصير من الرجال ، والصغير العنق الشديد
 الرأس ، والجريء المقدم (٤) يريد أن كلا من الهمزة والنون تبع للواو في الحكم

قوله « إلا أن تشد الزيادة » يعنى لو أدى الحكم بزيادة الحرف إلى شدوذ الزيادة لم نحكم بزيادته ولو خرجت الكلمة بأصائله عن الأوزان أيضا ، فلا يحكم بزيادة ميم مرزنجوش^(١) ؛ لأن الميم تشد زيادتها في أول اسم غير جارٍ إذا كان بعده أربعة أحرف أصول ، أما في الجارى كمدخر ج فتثبت

قوله « دون نونها » أى : النون لا تشد زيادتها فلما ثبت أصالة الميم وجب زيادة النون ؛ لأن الاسم لا يكون فوق الخماسى فهى فَعْلَمُولُ

قوله « ونون بر نساء » أى : أن وزنه فعلااء وإن كان غريبا غرابة فعلااء ؛ إذ عدم النظير لا يرجح في المزيد فيه بالتقديرين ، كما مر في خنفساه ونحوه .

وما يوجد في النسخ « وأما كندأبيل^(٢) فمثل خز عميل^(٣) » الظن أنه وهم : إما من المصنف ، أو من الناسخ ؛ لأن كندأبيل بالألف لا بالهمزة ، والألف في الوسط عنده لا يكون لللاحق كما تقدم

قال : « فَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ فَبِالْغَلْبَةِ كَالْتَضْعِيفِ فِي مَوْضِعٍ أَوْ مَوْضِعَيْنِ مَعَ ^{الغلبة من أدلة} ثَلَاثَةُ أَصُولٍ لِلْإِلْحَاقِ وَغَيْرِهِ كَقَرْدٍ وَمَرْمَرٍ وَسِعَصَبٍ وَهَمَرٍ ، وَعِنْدَ ^{الزيادة}

(١) قال في اللسان : المرزجوش : نبت ، وزنه فعللول ، بوزن عضر فوط والمرزنجوش لغة فيه « اهـ

(٢) قال ياقوت في معجم البلدان : « كندأبيل بالضم ، وبعد الألف باء موحدة ثم ياء مشاة من تحت ، ولام - : موضع ، عن الخارزنجى وغيره وقال الطرماح بن حكيم ، وقيل : ابن مقبل :

دَعَتْنَا بِكَهْفٍ مِنْ كُنَابِيلٍ دَعْوَةً عَلَى عَجَلٍ دَهْمَاءُ وَالرَّكْبُ رَائِحُ
وهو من أبنية الكتاب « اهـ

(٣) الخز عميل والخز عبل - باسقاط الياء - : الباطل ، والفكاهة والمزاح ، ومن أسماء العجب ، وقال ابن دريد : الخز عميل الاحاديث المستظرفة

الْأَخْفَشُ أَصْلُهُ هَنْمَرِشٌ كَجَحْمَرِشٍ ؛ لِعَدَمِ فَعْلَلٍ ، قَالَ : وَلِذَلِكَ
لَمْ يُظْهِرُوا »

أقول : اعلم أنهم [إنما] حكموا بزيادة جميع الحروف الغالبة في غير المعلوم
اشتقاقه لأنه علم بالاشتقاق زيادة كثير من كل واحد منها ؛ فحمل ما جهل
اشتقاقه على ما علم فيه ذلك ؛ إلحاقاً للفرد المجهول حاله بالأعم الأغلب ، وقد ذكرنا
الكلام على تقديم المصنف المعرفة بعدم النظير على المعرفة بغلبة الزيادة ،
فلا نعيده

الْقَرَدَدُ : الأرض المستوية ، المرمريس : الداهية ، وهو من الممارسة ، لأنها
تمارس الرجال ، ففيه معنى الاشتقاق وإن كان خفياً ، والعَرْمَرِيسُ أيضاً :
الأملس ، والعَصْبُصَبُ : الشديد ، وفيه اشتقاق ظاهر ؛ لأنه بمعنى عصيب ،
والهَمَرِشُ : العجوز المسنة ، وهو عند الخيل وسيبويه ملحق بِجَحْمَرِشٍ بتضعيف
الميم ، وقال الأخفش : بل هو فَعْلَلٌ ، والأصل هَنْمَرِشٌ ، وليس فيه حرف زائد ،
قال : النون الساكنة إنما وجب إدغامها في الميم إذا كانتا في كلمتين نحو من
مالك ، وأما في كلمة واحدة نحو أئمة فلا تدغم ، وكذا لو بنيت من عَمِلَ مثل
قِرْطَظٍ بزيادة النون قبل الميم قلت : عِنْمَلٌ ، بالإظهار ؛ إئلا يلتبس بِفَعْلَلٍ
لكنه أدغم في هَنْمَرِشٍ ؛ لأنه لا يلتبس بِفَعْلَلٍ ؛ لأن فَعْلَلًا لم يثبت في كلامهم ،
قال : والدليل على أنه ليس مضعف العين للالحاق أنا لم نجد من بنات الأربعة
شيئاً ملحقاً بِجَحْمَرِشٍ ، قال السيرافي : بل جاء في كلامهم جرو نَحْوَرِشٍ ^(١) :
أى يخرش ؛ لكونه قد كبر

(١) تقول : جرو نحورش - كجحمرش - إذا تحرك وخذش ، ويقال : هو
الخبث المقاتل ، ذكره في القاموس مادة (ن خ رش) فيدل على أن النون أصلية
وذكره مرة أخرى في مادة (خ رش) فقال : « كلب نحورش كنفوع - وهو
من أبنية أغفلها - سيبويه - : كثير الخرش » اه والقول بزيادة النون هو ما ذهب

وأما هَمَقَعُ ^(١) فلم يختلف فيه أنه مضعف العين لا هُذَقِعُ لعدم فَعْلَلٍ ،
فإذا صغرت هَمَرِشاً عند الأخفش قلت : هُنَيْمِر ، وعند سيديويه : هُمَيْرِشٌ .

قوله « لعدم فَعْلَلٍ » الأخفش لا يخص فَعْلَلًا ، بل يقول : لم يلحق من
الرباعي بجحمرش شيء ، لا على فَعْلَلٍ ولا على غيره .

قوله « ولذلك لم يظهروا » أى : لعدم التباسه بفعلل إذ لم يوجد .

قال : « وَالزَّائِدُ فِي نَحْوِ كَرَّمَ الثَّانِي ، وَقَالَ الْخَلِيلُ : الْأَوَّلُ ، وَجَوَزَ
سَيِّبَوِيهِ الْأَمْرَيْنِ » .

تعيين
الزائد
من حرفي
التضعيف

أقول : قال سيديويه : سألت الخليل عن الزائد في نحو سَأَمَ ، فقال : الأول
لأن الواو والياء والألف يَقَعْنَ زوائد ثانية كَفَوَعَلَ وفَاعَلَ وفِيَعَلَ ، وكذا قال
في نحو جَلَبَبَ وَخَدَبَ ، لوقوع الواو والياء والألف زائدة ثالثة كَجَدَوَلَ وَعِشِيرَ
وشَمَالٍ ، وكذا في نحو عَدَبَسَ ^(٢) لكونه كَفَدَوُ كَسَ ^(٣) وَعَمِيثَل ^(٤) ، وكذا
قَفَعَدَدَ ^(٥) لكونه كَكَنْهَوَر ^(٦) ، وغير الخليل جعل الزوائد هي الأخيرة في

إليه ابن سيده ، وتبعه أبو الفتح محمد بن عيسى العطار ، وقالوا : ليس في الكلام
نفوعل غيره ، والاشتقاق يؤيد ما ذهبوا إليه ، فإن الخرش هو الخدش

(١) الهمقع - بضم الهاء وتشديد الميم مفتوحة بعدها قاف مكسورة فعين
مهملة - : الأحمق ، وأنشاه همقة ، وهو أيضاً ثمر التنضب ، ولا نظير له في الوزن
إلا زملق ، ويقال : همقع - كعابط ، والزملق : من يقضى شهوته قبل أن يقضى إلى
المرأة ، ويقال فيه : زملق ، وزمالق - كعابط وعلابط

(٢) العدبس - كعملس - : الشديد الموثق الخلق من الأبل وهيرغا ،
والشرس الخلق ، والضخم الغليظ ، وكنوا أبا العدبس

(٣) الفدوكس - كسفرجل - : الأسد ، والرجل الشديد ، وجد الأخطل التغلبي

(٤) عميثل - كسفرجل - : البطيء ، والضخم الشديد ، والجلد النشيط

(٥) القفعدد - كسفرجل - : القصير ، مثل به سيديويه وفسره السيرافي

(٦) أنظر (١ ص ٥٦)

المضعف ، فجعل السلم كجدول ^(١) وعثير ، ونحو مهّد ^(٢) كترى ^(٣)
 وخدباً ^(٤) كخلفنة ^(٥) وقعدداً كحبر كى ^(٦) ، وقرشياً ^(٧) كقندأو ^(٨)
 وصوب سيديه كالا الوجهين ، وقال المصنف : لما ثبت في نحو قرود ^(٩)
 أن الزائد هو الثانى لأنه جعل في مقابلة لام جعفر ، وأما الأول فقد كان في مقابلة
 العين ، فلم يحتج إلى الزيادة لها ، وحكم سائر المضعفات حكم المكرر للالحاق —
 حكمنا في الكل أن الزائد هو الثانى ، وفيه نظر ، لأن سائر المكررات لا يشارك
 المكرر للالحاق في كون المزيد في مقابلة الأصل حتى تجعل مثله في كون الزائد هو
 الثانى ، فالأولى الحكم بزيادة الثانى في المكرر للالحاق ، والحكم بزيادة أحدهما
 لا على التعيين في غيره ، وأما استدلال الخليل ومعارضيه فليس بقطعى كما رأيت .
 قال : « وَلَا تُضَاعَفُ الْفَاءُ وَحَدَّهَا ، وَنَحْوُ زَلَزَلَ وَصِصِيصَةٍ وَقَوَّقِيَتْ
 وَضَوْضَيْتُ رُبَاعِيٍّ وَلَيْسَ بِتَكْرِيرٍ لِفَاءٍ وَلَا عَيْنٍ لِلْفَصْلِ ، وَلَا بِذِي زِيَادَةٍ لِأَحَدٍ
 حَرَفِيٍّ لَيْنٍ لِدْفَعِ التَّحْكَمِ ، وَكَذَلِكَ سَلْسَدِيلٌ خَمَاسِيٌّ عَلَى الْكَثَرِ . وَقَالَ
 الْكُوفِيُّونَ : زَلَزَلَ مِنْ زَلٍّ وَصَرَصَرَ مِنْ صَرٍّ وَدَمَدَمَ مِنْ دَمٍّ لَا تَتَّفَاقُ
 الْمَعْنَى » .

بيان
ما يضعف
وما لا
يضعف
من
الأصول

(١) العشير - كدرهم - : الغبار

(٢) أنظر (١ ص ١٤)

(٣) أنظر (١ ص ١٩٥ هـ ١)

(٤) أنظر (١ ص ٥٩)

(٥) يقال : فى خلقه خلفته : وخلفنات : أى خلاف

(٦) الحبركى : القرد الطويل الظهر القصير الرجلين

(٧) أنظر (١ ص ٦١)

(٨) القندأو - كيجردحل - : السىء الخاق ، وقيل : الجرىء المقدم (انظر

ص ٣٦٢ من هذا الجزء)

(٩) أنظر (١ ص ١٣)

سلسبيل^(١) ، إذا فصل بين المثلين حرف أصلي ، ولم يجوز أحد تكرير الفاء من غير فصل بحرف أصلي بين المثلين .

هذا ، وإن كان ثانی الكلمة ياء والثالث والرابع كالأول والثاني نحو صيصية لم يُقل : إن إحدى الياءين من الغالبة ، وتكون زائدة ؛ لأن معها ثلاثة أصول ، وذلك لأن هذا القول يؤدي إلى التحكم ؛ إذ ليس إحدى الياءين أولى من الأخرى ، وأيضا لو قلنا إن الأولى زائدة لكان الكلمة من باب يَيْن^(٢) ويَيْر ، ولو قلنا بزيادة الثانية لكانت من باب قَلَقٍ ، وكلاهما قليل ، ولا يمكن الحكم بزيادتهما معا ؛ لئلا تبقى الكلمة على حرفين ، وكذا لانهك في نحو قَوَّقِيَتْ بزيادة إحدى حرفي العلة ؛ لدفع التحكم ، وكذا في عاعيت^(٣)

(١) انظر (١ ص ٩ ، ٥٠)

(٢) بين - بفتح الياء الأولى وسكون الثانية - : عين بواد يقال له : حورتان . قاله الزمخشري ، وقال غيره بين : اسم واد بين ضاحك وضويحك ، وهما جبلان أسفل الفرش ، ذكره ابن جني ، وقال نصر : بين : ناحية من أراض المدينة على يريد منها ، وهي منازل أسلم بن خزاعة ، وقال ابن هرمة :

أَدَارَ سُلَيْمِي ، بَيْنَ يَيْنَ فَمَشَعَرٍ أَبْيَنِي فَمَا اسْتَحَبَّرْتُ إِلَّا لِمُخْبَرِي
ويقال : بين بئر بوادي عبائر ، قال علقمة بن عبدة :

وَمَا أَنْتَ أُمٌّ مَا ذِكْرُهُ رَبْعِيَّةٌ تَحُلُّ بَيْنَيْنِ أَوْ بَأْكَفٍ شُرْبٍ

(٣) قال في القاموس : « وفي كتب التصريف : عاعيت عيعاء ، ولم يفسروه ، وقال الأخفش : لا نظير لها سوى حاحيت وهاهيت » اه ، وتقول : عاعي ، إذا دعا ضأنه بقوله « عا » . و « عا » اسم صوت ، وقال الراجز :

يَا عَزُّ هَذَا شَجَرٌ وَمَاءٌ عَاعَيْتُ لَوْ يَنْفَعُنِي الْعِيَاءُ

قال في اللسان : « وقال الليث : عا مقصورة زجر للضئ ، وربما قالوا : عو ، وعاء ، وعاء ، وكل ذلك يقال ، والفعل منه عاعى يعاعى معاعة وعاعة ، ويقال أيضاً : عوعى يعوعى عوعاة ، وعيعى يعيعى عيعاة وعيعاء ، وأنشد :

وَأَنَّ ثِيَابِي مِنْ ثِيَابٍ مُحَرَّقٍ وَلَمْ أَسْتَعْرِهَا مِنْ مُعَاعٍ وَنَاعِقٍ اه

وحاحيت^(١) ، والأولى أن يقال في ياء قوقيت : إنها كانت واوا قلبت ياء كما في
أَغْزَيْتَ وَغَازَيْتَ ، على ما يجيء في باب الإعلال ، فيكون في قوقيت في الأصل
واوان ، كما أن في صيصية ياءين .

وقال الخليل : أصل دَهَدَيْتَ دَهْدَهْتَ^(٢) ؛ لاستعمالهم دهدت بمعناه ،
ولامنع أن يقال : ياء نحو قوقيت أصلية ، وإنها ليست ببدل من الواو ، وأما نحو
حَاخَى يُحَاخِي فهو عند سيديويه فَعْمَلَلٌ يَفْعَلَلُ ؛ بدليل أن مصدره حَاخَاةٌ وَحِيَتَاءُ
كَزَلْزَلَةٍ وَزَلْزَالٍ ؛ وقال بعضهم : هو فَاعَلٌ يُفَاعِلُ ، بدليل قولهم : مُحَاخَاةٌ وَمَعَاخَاةٌ ، وقال
سيديويه : بل هو مُفَعَّلَةٌ لِلْمَرَّةِ كَزَلْزَلٍ يَزْلُزِلُ مَزْلَزَةً ، والأصل مُحَاخِيَةٌ ، قلبت
الياء ألفاً ، والألف الأولى عند البصريين في حَاخَى وَعَاخَى ياء قلبت ألفاً ، وإن
كانت ساكنة ، لانفتاح ما قبلها كما قالوا في ييأس ويوجل : يَأَسُّ وَيُجَلُّ ، قالوا :
وإنما أطرد قلب الياء الأولى ألفاً مع شذوذ ذلك في ياءس ووطأى لأنه استكره

(١) حاحى : دعا معزاه بقوله : حاء ، ويقال : حاحيت حيجاء ومحاحاة ، إذا
صححت ، قال أبو زيد : حاح بضأنك وبغنمك : أى ادعها ، وقال :

أَلْجَأَنِى الْقُرُ إِلَى سَهَوَاتٍ فِيهَا وَقَدْ حَاحَيْتُ بِالذَّوَاتِ

قال الجوهري : « حاء : زجر الأبل ، بنى على الكسر لالتقاء الساكنين ، وقد
يقصر ، فإن أردت التنكير نونت ، قال سيديويه : أبدلوا الألف بالياء لشبهها بها ،
لأن قولك : حاحيت ، إنما هو صوت بنيت منه فعلا ، كما أن رجلا لو أكثر من
قوله « لا » لجاز أن يقول : لا ليت ، يريد قلت : لا ، ويدلك على أنها ليست
فاعلت قولهم : الحيجاء والعيعاء بالفتح ، كما قالوا : الحاحاة والهاهاة ، فأجرى
حاحيت وعاعيت وهاهيت مجرى دعدعت ، إذ كن للتصويت « اه من
اللسان بتصرف

(٢) دهدت الحجر ودهديته : إذا دحرجته ، فتددهو تدهدى ، كرهو التضعيف
فأبدلوا ثانى المثليين ياء ، كما قالوا : تظنيت في تظننت ، وتربيت في تربيت ، وهذا
عندهم مقصور على السماع على ما يجيء في باب الأبدال

اجتماع ياءين بعد مثلين لوقيل : عِيَمَيْت ، وأما في نحو صِيصِيَّة فاحتمل فيه ذلك لكونه اسماً ، وهو أخف من الفعل ، كما يجيء في باب الإعلال ، وإنما جاز مجيء الواوين بعد المثليين في قَوَّيْتُ وَضَوَّيْتُ لوجوب قلب الثانية ياء ، كما في أَغْزَيْتُ ، وإنما قالوا في دَهَدَهْتُ الحجر : دَهْدَيْتُهُ ، تشبيها للهاء لرخاوتها بالياء ، وأما نحو صَلَّصَلْتُ وَزَلَّزَلْتُ فجاز ذلك لأن الثاني حرف صحيح ، وهم لاجتماع حروف العلة المتماثلة أكره ، وإن كانت أخف من الحروف الصحيحة .

وقال بعضهم : الألفان في حَاحَى وَعَاعَى وَهَاهَى ^(١) أصلان ، وليساً بمنقلبين لا عن واو ولا عن ياء ، لأن الأصل في جميعها الصوت الذي لا أصل للألفاته قلبت الألف الثانية ياء بعد اتصال ضمير الفاعل المتحرك كما قلبت في حُبَلِيَّان ، وذلك للقياس على سائر الألفات المنقلبة الرابعة في نحو أَغْزَيْتُ وَاسْتَغْزَيْتُ ، وألف الإلحاق نحو سَلَقَيْتُ ^(٢) ، لأن ضمير الفاعل ، أعنى النون والتاء ، لا يلي الألف في الماضي في نحو رَمَيْتُ وَدَعَوْتُ ، لأن بقاءها ألفاً دليل على كونها في تقدير الحركة ، إذ الواو والياء قلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، وما قبل الضمائر في الماضي يلزم سكونها ، فردت ألفاً أغزيت واستغزيت إلى الأصل ، أعنى الواو ، ثم قلبت الواو ياء لاستثقالها رابعة فصاعداً مفتوحاً ما قبلها ، كما يجيء في باب الإعلال ، وقد جاء في بعض اللغات نحو أعطاته وأرضاته بالألف في معنى أعطيته وأرضيته ومنه قراءة الحسن (وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ ^(٣))

(١) قال في اللسان : « وهاء زجر الأبل ، ودعاء لها ، وهو مبني على العكس إذا مددت ، وقد يقصر ، وتقول : ها هيت بالأبل ، إذا دعوتها » اهـ

(٢) انظر (١ ص ٥٥ ، ٦٨)

(٣) هذه قطعة من آية كريمة من سورة يونس ونصها الكريم (قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ)

قوله « قوقيت » من قوقى الديك قَوْقَاةً : أى صاح ، وضَوْضَيْت من الضوضاء وهو الجلبة والصياح ، ومن صرف الغوغاء ^(١) فهو مثل القمقام ^(٢) ، ومن لم يصرفه فالألف للتأنيث كما فى العوراء ، والألف فى الفيقة ^(٣) زائدة تقولهم : فيف

تَعْقُلُونَ . قال القاضى البضاوى : وقرئ (وَلَا أَدْرَأُكُمْ وَلَا أَدْرَأُكُمْ) بالهمز فيهما : على لغة من يقلب الألف المبذلة من الياء همزة ، أو على أنه من الدرء معنى الدفع « اه قال العلامة الشهاب » هذه قراءة الحسن وابن عباس رضى الله تعالى عنهما بهمزة ساكنة ، فقيل : إنها مبذلة من ألف منقلبة عن ياء ، وهى لغة عقيل كما حكاه قطرب ، فيقولون فى أعطاك : أعطأك ، وقيل : لغة بالحِث ، وقيل : الهمزة أبدلت من الياء ابتداء كما يقال فى ليت لبأت ، وهذا على كونها غير أصلية ، وقد قرئ بالألف أيضا « اه والمتنادر من عبارة المؤلف أن قراءة الحسن بالألف مع تاء المتكلم ، وأصلها أدريتمكم : أى أعلمتكم ، فلما وقعت الياء ساكنة مفتوحا ما قبلها قلبت هذه الياء ألفا على لغة عقيل الذين يقولون فى عليك ولديك وإليك : علاك ولدك وإلاك ، وعلى هذا جاء قول راجزهم :

طَارُوا عَلَاهُنَّ فِطْرٌ عَلَاهَا نَاجِيَةٌ وَنَاجِيًا أَبَاهَا

يريد طاروا عليهم فطر عليها ، ولكن فى كلام الشهاب المتقدم النص على أن قراءة الحسن بالهمز ، نعم قد قرئ بالألف ، لكن هذه القراءة ليست قراءة الحسن ثم إنه قد يكون ما فى كلام المؤلف منسوبا إلى الحسن بالهمز على ما هو المشهور من قراءته ، ويكون انقلاب الهمز عن الألف المنقلبة عن الياء ، فيصح الاستشهاد بقراءة الحسن على قلب الياء ألفا إذا كان ما قبلها مفتوحا نظرا إلى أصل الهمزة القريب

(١) انظر (١٠ ص ١٩٥)

(٢) القمقام : السيد الكثير الخير الواسع الفضل ، والماء الكثير ، وصغار القردان ، وضرب من القمل شديد التشبث بأصول الشعر

(٣) الفيقة : المقازة لا ماء فيها ، ومثلها الفيف ، وبالفيف استدل سيوبه على أن ألف فيقة زائدة

بمعناه ، وكذلك الزِّيَاءُ ^(١) والصِّيَاءُ ^(٢) ، إذ ليس في الكلام فِعْلَالٌ إلا مصدرا كززال ، وقولهم المَرَوْرَاةُ ^(٣) والشَّجْوَجَاةُ ^(٤) نحو صَمَحَمَحَ ^(٥) وَبَرَهْرَهَةً ^(٦) ، وليس كَعَثُوْثَلٍ ^(٧) ، لأن الأول أكثر .

قال : « وَكَالْهَمْزَةِ أَوَّلًا مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ فَقَطْ ، فَأَفْكَلُ أَفْعَلُ ، وَالْمُخَالِفُ مُخْطِئٌ ، وَإِضْطَبِلُ فِعْمَلٌ كَقَرِطْعَبٍ ، وَالْمِيمُ كَذَلِكَ ، وَمُطَرِدَةٌ فِي الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ ، وَالْيَاءُ زِيدَتْ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ فَصَاعِدًا إِلَّا فِي أَوَّلِ الرَّبَاعِيِّ إِلَّا فِيمَا يَجْرِي عَلَى الْفِعْلِ ، وَلِذَلِكَ كَانَ يَسْتَعُورُ كَعَضْرَفُوطٍ ، وَسُلْحَفِيَّةٍ فُعْلِيَّةٍ ، وَالْأَلِفُ وَالْوَاوُ زِيدَتَا مَعَ ثَلَاثَةِ فَصَاعِدًا ، إِلَّا فِي الْأَوَّلِ ، وَلِذَلِكَ كَانَ وَرَنْتَلُ كَجَحَنْفَلٍ »

أقول : لما ثبت لنا بالاشتقاق غلبة زيادة الهمزة أولا إذا كان بعدها ثلاثة أصول في نحو أَحْمَرٌ وَأَصْفَرٌ وَأَعْلَمُ رددنا إليه ما لم نعلم منه ذلك بالاشتقاق ،

(١) الزِّيَاء - بالكسر وبالفتح ، ومثله الزِيْزَى ، والزَايِزَةُ ، والزِيْزَاعَةُ ، والزِيْزَاةُ - بكسر الأخيرتين - : ما غاظ من الأرض ، والآكمة الصغيرة ، والريش أو أطرافه ،

(٢) الصِّيَاء : الحشف من التمر ، وهو أيضا حب الحنظل الذي ليس في جوفه لب

(٣) المَرَوْرَاة : الأرض أو المفازة التي لا شيء فيها ، ووزنها فعلعلة لافعولة وهي واحدة المَرُورَى . قال سيبويه (٢ ص ٣٨٦) « هو بمنزلة صَمَحَمَحَ وليس بمنزلة عَثُوْثَلٍ ، لأن باب صَمَحَمَحَ أكثر من باب عَثُوْثَلٍ » اهـ

(٤) يقال : ربيع شجوجى ، وشجوجاة ، إذا كانت دائمة الهبوب ، والشجوجى والشجوجاة أيضا : العقعق ، وهو طائر

(٥) انظر (١ ص ٦٠ ، ٢٥٣)

(٦) انظر (١ ص ٦٣ ، ٢٥٣)

(٧) انظر (١ ص ٦٠)

كَأَرْزَبٍ وَأَيْدَعٍ^(١) ، وهو قليل بالنسبة إلى الأول
وبعض المتقدمين خالفوا ذلك ، وقالوا : ما لم نعلم بالاشتقاق زيادة همزته
المصدره حكمنا بأصلاتها ، فقالوا : أَفْكَلٌ^(٢) كَجَعْفَرٍ ، ورد عليهم سيبيويه بوجوب
ترك صرف أَفْكَلٍ لو سُمي به ، ولو كان فَعْلًا لصرف ، وأيضاً لو كان فَعْلًا لجاء
في باب فعلل يفعل فعلة ما أوله همزة

قوله « إِبْصُطِلَ فِعْلٌ » لأن بعده أربعة أصول ، ولم يثبت بالاشتقاق غلبة
زيادة الهمزة في مثله حتى يحمل عليه ما جهل اشتقاقه

قوله « والميم كذلك » أى : يغلب زيادتها في الأول مع ثلاثة أصول بعدها
ولا تزداد مع أربعة فصاعداً ؛ فمنبج^(٣) محمول في الزيادة على نحو مَقْتَلٍ وَمَضْرِبٍ
حُمِلَ المجهول على المعلوم ، وأما مَعْدٌ وَمِعْزَى فقد مضى حكمهما ، ومخالفتهما لهذا

(١) الأيدع : صبغ أحمر ، وقيل : هو الزعفران ، وقيل : هو صمغ أحمر
يجلب من سقطرى تداوى به الجراحات ، وطائر أيضاً

(٢) الأفكل : رعدة تعلو الإنسان من برد أو خوف ، ولا فعل له ، واسم
الآفوه الآودى الشاعر ، سمي بذلك لرعدة كانت فيه

(٣) منبج - بالفتح ثم السكون وباء موحدة مكسورة وجيم - قال ياقوت :
« هو بلد قديم ، وما أظنه إلا روميا ، إلا أن اشتقاقه في العربية يجوز أن يكون من
أشياء : يقال : نبج الرجل (كضرب) إذا قعد في النبجة (كالشجرة) وهى
الأكمة ، والموضع منبج ، ويقال : نبج الكلب ينبج (من باب ضرب)
بمعنى نبج ينبج ، والموضع منبج ، ويجوز أن يكون من النبج (كالضرب) وهو
طعام كانت العرب تتخذه في المجاعة ، يخاض الوبر في اللبن فيجده ويؤكل ،
ويجوز أن يكون من النبج ، وهو الضراط ، فأما الأول وهو الأكمة فلا يجوز
أن يسمى به ، لأنه على بساط من الأرض لا أكمة فيه ، فلم يبق إلا الوجوه
الثلاثة ، فليختر مختار منها ما أراد وهى مدينة كبيرة من مدن الشام ، بينها
وبين الفرات ثلاثة فراسخ وبينها وبين حلب عشرة فراسخ » اه بتصرف .

الأصل ، فإذا تقدم على أربعة أصول فصاعداً كما في مَرَزَ نَجُوشُ ^(١) حكم بأصالتها ، إلا إذا كان ما هي في أوله من الأسماء المتصلة بالأفعال كالمُدْخَرِجِ اسم فاعل من دَخَرَجَ والمُدْخَرِجِ اسم مفعول ومكاناً وزماناً ومصدراً ، وكذا الهمزة الزائدة يكون بعدها أربعة أصول في الاسم المتصل بالفعل وهي همزة وصل نحو اقشِعِرَارٍ وَاخِرِ نَجَامٍ ، والهمزة والميم غير الأولين لا يحكم بزيادتهما إلا بدليل ظاهر ، كَشَمَّالٍ ودُلَامِصٍ ^(٢) وَضَهِيًّا ^(٣) وَزُرْقُمٍ ^(٤) ، بلى غلب زيادة الهمزة آخرها بعد الألف الزائدة إذا كان معها ثلاثة أصول فصاعداً ، كَعَلْبَاءٍ ^(٥) وَسَوْدَاءٍ وَحَرَبَاءٍ ^(٦) وَحَمْرَاءٍ ، وأصلها الألف كما تقدم ، ولو قال في موضع «الجارى على الفعل» : المتصل بالفعل ، لكان أعم ؛ إذ لا يقال للموضع والزمان هما جاريان على الفعل .

قوله « والياء زيدت مع ثلاثة » أى : إذا ثبت ثلاثة أصول غير الياء فالياء زائدة ، سواء كانت في الأول كَيْلَمَعٍ ^(٧) وَيَضْرِبُ ، أو في الوسط كَرَحِيمٍ وَفُلَيْقٍ ^(٨) أو في الآخر كاللِّيَالِي ، وكذا إذا كانت الياء غير المصدرة مع أربعة

وقال في اللسان : « ومنبيج : موضع ، قال سيبويه : الميم في منبيج زائدة بمزلة الألف ، لأنها إنما كثرت مزيدة أولاً ، فموضع زيادتها كموضع الألف وكثرتها ككثرتها إذا كانت أولاً في الاسم والصفة » اهـ

(١) انظر (ص ٣٦٣ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ٣٣٤ من هذا الجزء)

(٣) انظر (ص ٣٣٩ من هذا الجزء)

(٤) انظر (ص ٢٥٢ ، ٣٣٤ من هذا الجزء)

(٥) انظر (ص ٥٥ من هذا الجزء)

(٦) انظر (٥٥ من هذا الجزء)

(٧) انظر (١ ص ٥٩)

(٨) يجوز أن تقرأ هذه الكلمة بفتح الفاء وكسر اللام كرحيم ، وهو

أصول فصاعدا كَخَيْتَعُور^(١) وسَلْسَبِيل وسُلْخَفِيَّة ، وأما إذا كانت مصدرية مع أربعة أصول بعدها : فإن كانت الكلمة فعلا كَيُدْحَرْج فهي زائدة أيضا ، وإلا فهي أصل كَيْسْتَعُور ، وهو الباطل ، يقال : ذهب في الَيْسْتَعُور ، وهو أيضا بلد بالحجاز

قوله «إلا فيما يجري على الفعل» وهم وحقه إلا في الفعل كيدحرج ، لأن الأسم الجارى على الفعل لا يوجد في أوله ياء ، والواو والألف مع ثلاثة أصول فصاعدا لا يكونان إلا زائدين في غير الأول ، فالواو نحو عَرَوْض وعُصْفُور وقرطَبُوس^(٢) وَحِنْطَاو^(٣) ، والألف كَحِمَار وسِرْدَاخ^(٤) وَأَرْطَى^(٥) وَقَبْعَتَرَى^(٦) ، وأما في الأول فالألف لا يمكن وقوعها فيه ، والواو لا تزاد فيه مطلقا ، ولذلك كان وَرَنْتَل^(٧) كجحفنل ، يقال : وقع الناس في وَرَنْتَل : أى في شر ، والجحفنل : العظيم الجحفلة^(٨) .

باطن عنق البعير في موضع الحلقوم ، ويجوز أن تقرأ بضم الفاء وتشديد اللام مفتوحة بعدها ياء ساكنة ، وهو ضرب من الخوخ يتفلق عن نواه (انظر ١ ص ٢٥٠)

(١) الخيتعور : السراب ، ودويبة سوداء تكون على وجه الماء لا تلبث في موضع إلا ريثما تطرف ، والداهية ، وتقول : هذه امرأة خيتعور ، إذا كان ودها لا يدوم ، وكل شيء يتلون ولا يدوم على حال فهو خيتعور ، قال الشاعر :

كُلُّ أَنتَى وَإِنْ بَدَأَ لَكَ مِنْهَا آيَةُ الْحُبِّ حُبُّهَا خَيْتَعُورُ

(٢) انظر (١ ص ٥١ ، ٢٦٤)

(٣) انظر (١ ص ٢٥٦)

(٤) انظر (١ ص ٥٧)

(٥) انظر (١ ص ٥٧)

(٦) انظر (١ ص ٩)

(٧) انظر (١ ص ٣٣)

(٨) الجحفلة : الشفة الغليظة

قال : « والنون كَثُرَتْ بَعْدَ الْأَلْفِ آخِرًا ، وَمِثْلُهَا سَا كِنَّةٌ نَحْوُ شَرَنْبَثٍ وَغُرْنُدٍ ، وَأُطْرِدَتْ فِي الْمُضَارِعِ وَالْمَطَاوِعِ ، وَالتَّاءُ فِي التَّفْعِيلِ وَنَحْوِهِ ، وَفِي نَحْوِ رَغَبُوتٍ ، وَالسِّينُ أُطْرِدَتْ فِي اسْتَفْعَلَ ، وَشَدَّتْ فِي أُسْطَاعَ ، قَالَ سَيْبِيُّهِ : هُوَ أَطَاعَ فَمُضَارِعُهُ يُسْطِيعُ بِالضَّمِّ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : الشَّاذُّ فَتَحُ الْهَمْزَةُ وَحَذَفُ التَّاءِ ، فَمُضَارِعُهُ بِالْفَتْحِ ؛ وَعَدَسِ السِّينِ الْكَسْكَسَةُ غَلَطَ لَا سِتْلَزَامِهِ شَيْنَ الْكَشْكَشَةِ . »

أقول : أي أن النون كثرت زيادتها إذا كانت أخيرة بعد ألف زائدة ، وقد حصل من دونها ثلاثة أحرف أصول أو أكثر كسكّران وندمّان وزعفران ، أما فَيَنَانٌ ^(١) فبالاشتقاق علمنا أنه لم يحصل في الكلمة دونها ثلاثة أصول إذ هو من الفن ، وكذا قولهم حَسَّان وحمّار قَبَّان ^(٢) منصرفين ، فبالصرف عرفنا أن النون أحد الأصول الثلاثة

قوله « وأُطْرِدَتْ فِي الْمُضَارِعِ » يعني نَفْعَلُ

قوله « وَالْمَطَاوِعِ » يعني أَفْعَلُ وَأَفْعَلَلُ وفروعهما من المصدر والأمر والمضارع ؛ وعندي أن حروف المضارعة حروف معنًى لا حروف مَبْنًى ^(٣) كنفوني التثنية والجمع

(١) انظر (ص ٣٣٩ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ٢٤٨ من هذا الجزء)

(٣) يريد المؤلف بهذا أن يعترض على ابن الحاجب في عده النون الواقعة في أول المضارع من حروف الزيادة ، وحاصل الاعتراض أن حروف المضارعة حروف معان كالشّوين ، وسيأتي لابن الحاجب نفسه عدم عدّ الشّوين من حروف الزيادة معللا ذلك بأنه حرف معنًى ؛ فلا وجه لعه نون المضارعة من حروف الزيادة ولكنا لو نظرنا لوجدنا أن المؤلف قد سلم لابن الحاجب عدّ السين في الاستفعال من حروف الزيادة مع أنها دالة على معنًى ، وكذلك سلم له عدّ النون في الفعل المطاوع من حروف الزيادة ، مع أنها دالة على معنًى ، ولا يستطيع المؤلف ولا غيره أن ينكر أن الهمزة في أفعل من حروف الزيادة ، وكذا الألف في فاعل وتفاعل ، والتاء

كلام
الاعتراض

والتنوين ؛ على ما تقدم في أول شرح الكافية
قوله « وثالثة ساكنة » كان ينبغي أن يضم إليه قيذاً آخر ، بأن
يقول : ويكون بعد النون حرفان ، كَشَرَ نَبَتْ^(١) وَقَلَنْسُوءَ^(٢)

في تفعلل وما أشبه ذلك من الحروف الدالة على المعاني في الأفعال المزيد فيها ، وكذا
الألف في اسم الفاعل من الثلاثي والميم في اسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان
واسم المكان والمصدر الميمي ؛ وحاشا لوجه لانسكاره أن تكون حروف
المضارعة من حروف الزيادة محتجاجة لالتها على معنى ، بقى أن يقال : كيف يوفق بين
عدم عددهم التنوين وباء الجرولام الجر وهاء السكت من حروف الزيادة لأنهادالة
على معنى وبين عد حروف المضارعة وغيرها من الحروف الداخلة في الأفعال والأسماء
المتصلة بها بما ذكرنا مع أنها دالة على معان في الكلمات الداخلة فيها ، والجواب :
أن الحرف الدال على معنى إن كان مما يتغير به وزن الكلمة ومعناها فهو من حروف
الزيادة وإن لم يكن كذلك فليس من حروف الزيادة ؛ بل قد جعل أبو الحسن الأشموني
دلالة الحرف على معنى من جملة أدلة زيادته فقال في باب التصريف عند قول
ابن مالك :

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلُهُ وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا حَتَدِي

« تاسعها دلالة الحرف على معنى ، كحروف المضارعة ، وألف اسم الفاعل » اهـ

(١) الشرنبث - كسفرجل ، والشرابث - كعلايط - : القبيح الشديد ، وقيل :

هو الغليظ السكفين والرجلين ، والشرنبث أيضا : الأسد . قال سيديويه : النون

والألف يتعاوران الاسم في معنى ، نحو شرنبث وشرابث

(٢) قال في اللسان : « والقلسوة (بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه)

والقلساة (بفتح أوله وسكون ثانيه) والقلسوة (بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وضم

رابعه) والقلسية (بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه) والقلساة

(بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه) والقلسية (بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه)

من ملابس الرأس - معروف ، والواو في قلنسوة للزيادة غير اللاحق وغير المعنى

أما اللاحق فليس في الأسماء مثل فعلة (بفتح أوله وثانيه ، وثالثه مشدد مضموم)

وأما المعنى فليس في قلنسوة أكثر مما في قلساة . وجمع القلنسوة والقلنسية

وَحَبَنَطَى^(١) ، أو أكثر من حرفين كَجَعَنْظَارَ^(٢) وأما ما ذكر من « عُرْنَدِ^(٣) »
فليس النون فيه من الغوالب بل إنما عرفنا زيادته بالاشتقاق ، لأنه بمعنى العُرْنَدِ والعُرْدِ :
أى الصلب ، وأيضاً بأننا لو جعلنا النون في عُرْنَدِ أصلية لزم زيادة بناء في أبنية
الرباعى الجرد ، وأما زيادة النون في عَنَسَلِ^(٤) وَرَعَشَنِ^(٥) فلم يعرف بالغلبة ، بل
بالاشتقاق ، وكذا ذُرْنُوحٌ فى معنى ذُرُوحٍ^(٦)

الشرنبت : الغليظ النكفين والرجلين ، ومثله الشَّرَابُث - بضم الشين
قوله « والتاء فى التفعيل ونحوه » يعنى بنحوه التفعُّل والتَّعْمَلُ والتَّعْمَلُ
والتَّعْمَلُ والافتعال والاستفعال ، وفروعهن

واعلم أن المصنف كثيراً ما يورد فى هذه الغوالب ما يعلم زيادته بالاشتقاق ؛
فإن بنى جميع ذلك على قوله قبل « فإن فقد » أى : الاشتقاق ؛ فهو غلط ، وإن

والقائسة قلائس وقلاس وقلنس » اهـ ، وعده الأخير جمعا على طريقة علماء اللغة ،
لأنهم قد لا يفرقون بين الجمع واسم الجنس الجمعى واسم الجمع ، من قبل أنهم
يريدون بالجمع كل ما يدل على الكثير ، وأما على طريقة النحاة فهو اسم جنس جمعى
لا جمع ، لأنه ليس على وزن من أوزان الجوع

(١) انظر (١٠ ص ٥٤ ، ٢٥٥)

(٢) يقال : رجل جعَنْظَر - كسفرجل ، وجعَنْظَار ؛ إذا كان قصير الرجلين
غليظ الجسم ، وإذا كان أ كولا قويا عظيما جسيما أيضا

(٣) العرند ، والورد - كعتل - : الشديد من كل شىء ، قال فى اللسان : « ونون
العرند بدل من الدال » اهـ يريد أنها بدل من الدال فى الورد

(٤) انظر (١٠ ص ٥٩) وكذا (ص ٣٣٣ من هذا الجزء)

(٥) انظر (١٠ ص ٥٩) وكذا (ص ٣٣٣ من هذا الجزء)

(٦) الذرنوح ، والذروح - كعصفور - والذرحرح - بضم أوله وفتح ثانيه
ورابعة وسكون ثالثة - والذرحرح - بضم أوله وثانيه ورابعة وسكون ثالثة - :
دوية أعظم قليلا من الذباب

قصد ترك ذلك ، وبيان الغوالب سواء عرف زيادتها بمجرد الغلبة أو بها وبشيء آخر من الاشتقاق وعدم النظير ؛ فصحيح

قوله « وفي نحو رَغَبُوت » يعنى إذا كانت التاء فى آخر الكلمة بعد الواو الزائدة وقبلها ثلاثة أصول فصاعدا ، وسيبويه لم يجعل ذلك من الغوالب ؛ فلهذا قال فى سُبُرُوت ^(١) فَعُول ، بل جعل الزيادة فى مثله إنما تعرف بالاشتقاق كما فى جَبَرُوت ومَلَكَوت ، لأنهما من الجبر والملاكة ، وكذا الرغبوت والرحوت والرهبوت ، وكذا لم يجعل سيبويه التاء فى الآخر بعد الياء - إذا كان قبلها ثلاثة أصول كعَفْرِيت ^(٢) - من الغوالب ، فعفريت عنده عرف زيادة تائه باشتقاقه من العَفْرِ - بكسر العين - وهو الخبيث الداهى ، فهو كما عرفت زيادة التاء فى التَّحْلِيءِ ^(٣) باشتقاقه من حَلَّأت ، وفى التَّثْمُلِ ^(٤) بالخروج من الأوزان ، وأما تاء التأنيث فخرِف مَعْنَى لا حرف مبنى

قوله « والسين اطردت » أى : فى باب استفعل كاستكره واستحجر قوله « وشذت فى أسْطَاع » اعلم أنه قد جاء فى كلامهم أسْطَاع - بفتح الهمزة وقطعها - واختلفوا فى توجيهه : فقال سيبويه : هو من باب الإفعال ، وأصله أطَوَعَ كأقوم ، أعلت الواو وقلبت ألفاً بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، ثم جعل السين عوضاً من تحرك العين الذى فاتته ، كما جعل الهاء فى أهراق - بسكون الهاء - عوضاً من مثل ذلك ، كما يحىء ، ولا شك أن تحرك العين فات بسبب تحرك الفاء بحركتها ، ومع هذا كله فإن التعويض بالسين والهاء شاذان ؛ فضارع

(١) انظر (ص ٣٤٥ من هذا الجزء)

(٢) انظر ١٦٠ ص ١٥٦ ، ٢٥٦

(٣) التحلىء : القشر على وجه الأديم مما يلي الشعر ، يقال : - لا الجلد يحلؤه

حلاً ، إذا قشره

(٤) انظر (ص ٣٥٧ من هذا الجزء)

أَسْطَاعَ عند سيبويه يُسْطِيع - بالضم - ورد ذلك المبرد ، ظنا منه أن سيبويه يقول : السين عوض من الحركة ، فقال : كيف يعوض من الشيء والمعوض منه باق ؟ يعنى الفتحة المنقولة إلى الفاء ، وليس مراد سيبويه ما ظنه ، بل مراده أنه عوض من تحرك العين ، ولا شك أن تحرك العين فات بسبب تحرك الفاء بحركته ، وقال الفراء : أصل أَسْطَاعَ اسْتَطَاعَ من باب استفعل ؛ فحذفت التاء لما يجىء فى باب الإدغام ^(١) ، فبقى إِسْطَاعَ - بكسر الهمزة - ففتحت وقطعت شاذاً ، فالمضارع عنده يَسْطِيع بفتح حرف المضارعة ، واللغة المشهورة إذا حذفت التاء من استطاع لتعذر الإدغام بقاء الهمزة مكسورة موصولة كما كانت ، قال تعالى (فَمَا اسْطَاعُوا)

قوله « وعدسين الكسكسة غلط » رد على جار الله ؛ فإنه عده من حروف الزيادة ، وقال المصنف : هو حرف معنى لا حرف مبنى ، وأيضا لو عدَّ للزم شين

(١) لم يذكر المؤلف شيئا عن حذف التاء فى « أَسْطَاع » فى باب الادغام ، وإنما ذكره فى باب الحذف فقال : « وإِسْطَاعَ يَسْطِيع - بكسر الهمزة فى الماضى وفتح حرف المضارعة - وأصله استطاع يستطيع ، وهى أشهر اللغات : أعنى ترك حذف شيء منه وترك الإدغام ، وبعدها إِسْطَاعَ يَسْطِيع - بكسر الهمزة فى الماضى وفتح حرف المضارعة وحذف تاء استفعل حين تعذر الإدغام مع اجتماع المتقاربين ، وإنما تعذر الإدغام لأنه لو نقل حركة التاء إلى ما قبلها لتحرك السين التى لاحظ لها فى الحركة ، ولو لم ينقل لالتقى الساكنان كما فى قراءة حمزة (قراءة حمزة «فما استطاعوا» بابدال التاء طاء وإدغامها فى الطاء مع بقاء سكون السين) فلما كثر استعمال هذه اللفظة ، بخلاف استدان ، وقصد التخفيف وتعذر الإدغام ، حذف الأول ، كما فى ظلت وأحست ، والحذف ههنا أولى ، لأن الأول وهو التاء زائد ، قال تعالى (فما استطاعوا أن يظهره) . وأما من قال : يَسْطِيع - بضم حرف المضارعة - فمأخذه أسطاع بضم همزة القطع - وهو من باب الأفعال كما مر فى باب ذى الزيادة » اهـ

الكشكشة^(١) إذ لا فرق بينهما فيلزم كون الشين من حروف الزيادة ، وليس منها بالاتفاق

قال : « وَأَمَّا اللَّامُ فَقَلِيلَةٌ كَزَيْدٍ وَعَبْدَلٍ ، حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ فِي فَيْشَلَةٍ : فَيْعَالَةٌ ، مَعَ فَيْشَةٍ ، وَفِي هَيْقَلٍ مَعَ هَيْقٍ ، وَفِي طَيْسَلٍ مَعَ طَيْسٍ لِلْكَثِيرِ ، وَفِي فَحَجَلٍ - كَجَعْفَرٍ - مَعَ أَفْحَجٍ »

أقول : اعلم أن الجرمي أنكر كون اللام من حروف الزيادة ، ولا يرد عليه لام البعد في نحو ذَلِكَ وَهُنَا لِكَ ؛ لكونه حرف معنى كالتنوين ، فذهب إلى أن فَيْشَلَةٌ^(٢) وَهَيْقَلًا وَطَيْسَلًا فَيْعَلٌ ، والهيقل : الذكر من النعام ، ومثله الهَيْقَمُ ، والهَيْقُ والهَيْقَلُ : الفتى من النعام ، والأنتى هَيْقَلَةٌ ، وقال : إنه قد يكون لفظان بمعنى يظن بهما أنهما متلاقيان اشتقاقا للتقارب في اللفظ ويكون كل واحد من

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (٢ ص ٣٨١) : « وَأَمَّا سَيْنُ الْكَسْكَسَةِ - وَهِيَ فِي لُغَةِ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ - فَهِيَ السَّيْنُ الَّتِي تَلْحَقُهَا بِكَافِ الْمُؤَنَّثِ فِي الْوَقْفِ ؛ لِذَلِكَ لَمْ تَلْحَقُهَا لِسَكْنَتِ الْكَافِ فَتَلْتَبِسُ بِكَافِ الْمَذْكَرِ ، وَجَعَلُوا تَرْكَ السَّيْنِ فِي الْوَقْفِ عِلَامَةً لِلْمَذْكَرِ ، فَيَقُولُونَ : أَكْرَمْتُكَ ، فَأَذَا وَصَلُوا لَمْ يَأْتُوا بِهَا ، لِأَنَّ حَرَكَةَ الْكَافِ إِذْنُ كَافِيَةٍ فِي الْفَصْلِ بَيْنَ الْكَافَيْنِ ، وَقَوْمٌ مِنَ الْعَرَبِ يَلْحَقُونَ كَافَ الْمُؤَنَّثِ الشَّيْنِ فِي الْوَقْفِ فَأَذَا وَصَلُوا حَذَفُوا ، وَغَرَضُهُمْ مَامَرٌ فِي إِحْقَاقِ السَّيْنِ » اهـ ، وَقَدْ نَسَبَ صَاحِبُ الْقَامُوسِ الْكَسْكَسَةَ لِتَمِيمٍ لَالِبِكْرٍ ، فَقَالَ : « وَالْكَسْكَسَةُ لِتَمِيمٍ لَالِبِكْرٍ : إِحْقَاقُهُمْ بِكَافِ الْمُؤَنَّثِ سَيْنًا عِنْدَ الْوَقْفِ ، يَقَالُ : أَكْرَمْتُكَ وَبَكْسٌ » اهـ . وَقَدْ نَسَبَ فِي الْقَامُوسِ الْكَشْكَشَةَ لِبْنِي أَسَدٍ أَوْرَبِيَّةٍ ، وَعَرَفَهَا بِأَوْسَعٍ مِمَّا عَرَفَ الْمُؤَلِّفُ ، فَقَالَ : « وَالْكَشْكَشَةُ الْهَرَبُ ، وَكَشِيشُ الْأَفْعَى ، وَقَدْ كَشْكَشْتُ ، وَفِي بَنِي أَسَدٍ أَوْرَبِيَّةٍ إِبْدَالُ الشَّيْنِ مِنْ كَافِ الْخُطَابِ لِلْمُؤَنَّثِ ، كَعَلِيشٍ فِي عَلِيكَ ، أَوْ زِيَادَةُ شَيْنٍ بَعْدَ الْكَافِ الْمَجْرُورَةِ ، تَقُولُ : عَلِيكَشْ وَلَا تَقُولُ : عَلِيكَشْ بِالنَّصْبِ ، وَقَدْ حَكِيَ كَذَا كَشْ بِالنَّصْبِ » اهـ (٢) الْفَيْشُ ، وَالْفَيْشَلَةُ : رَأْسُ الذَّكَرِ ، قَالَ فِي اللِّسَانِ : « وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا مَهَا زَائِدَةٌ كَزَيْدَاتِهَا فِي زَيْدٍ وَعَبْدَلٍ وَأَوَّلَى لَكَ ، وَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ « فَيْشَلَةٌ »

تركيب آخر ، كما في ثَرَّةٍ وَثَرْتَار ، وَدَمْتُ وَدِمْتُ^(١) ، كما يجيء ، وكذا يقول في فَحَجَل : إنه فَعَلَل كجعفر ، وهو بمعنى الأُفْحَج : أى الذى يتدانى صدرا قدميه ويتباعد عقباهما ، والطَيْسَل والطَيْسُ : الكثير من كل شيء ، وكل ذلك تكلف منه ، والظاهر زيادة اللام في جميع ذلك ؛ فإن زيادتها ثابتة مع قلتها ، كما في زَيْدَل وَعَبْدَل ، بمعنى زيد وعبد ، وليس كذا نحو دَمْتُ وَدِمْتُ ؛ إذ زيادة الراء لم تثبت فألجئنا إلى الحكم بأصلاتها

قال : « وَأَمَّا الْهَاءُ فَكَانَ الْمُبَرَّدُ لَا يَعْدُهَا وَلَا يَلْزَمُهُ نَحْوُ اخْشَهَ فَإِنَّهَا حَرْفٌ مُعْنَى كَالْتَنَوَيْنِ وَبَاءُ الْجَرِّ وَلَا مِهْ وَإِنَّمَا يَلْزَمُهُ [نحو] أُمّهَاتٍ وَنَحْوُ * أُمّهَتِي خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي^(٢) * وَأَمْ فَعُلْ بِدَلِيلِ الْأُمُومَةِ ، وَأُجِيبَ بِجَوَازِ

من غير لفظ « فيشة » فتكون الياء في « فيشة » زائدة ، ويكون وزنها فيعلة ، لأن زيادة الياء ثانية أكثر من زيادة اللام ، وتكون الياء في فيشة عينا فيكون اللفظان مقترنين والأصلان مختلفين ، ونظير هذا قولهم : رجل ضياط (بفتح أوله وتشديد ثانيه) وضيطار (بفتح أوله) « اه كلامه . والضياط : التمايل في مشيته ، وقيل الضخم الجنين العظيم الاست ، والضيطار بمعناه ، ووزن ضياط فعال ، من ضاط الرجل يضيط ضيطا ، والضيطار فيعال من ضطر ، فالأصلان مختلفان والمعنى واحد (١) انظر (ص ٣٥٠ من هذا الجزء)

(٢) البيت من مشطور الرجز ، وهو لقصى بن كلاب جد النبي صلى الله عليه

وسلم وقوله :

إِنِّي لَدَى الْحَرْبِ رَخِيُّ اللَّبِّ عِنْدَ تَفَادِيهِمْ بِهِالٍ وَهَبِ
* مُعَزِّمُ الصَّوْلَةِ عَلَى النَّسَبِ *

والرخی : المرتخي . واللَّب : ما يشد على ظهر الدابة لينع السرج والرحل من التأخر ، وارتخاء اللب إنما يكون من كثرة جرى الدابة ، وهو كناية عن كثرة مبارزته للأقران . وهال : اسم فعل تزجر به الخيل . وهب : اسم فعل تدعى به الخيل ، والصولة : من قولهم : صال الفحل صولة ؛ إذا وثب على الابل يقاقلها ،

أَصَالَتَهَا ، بِدَلِيلٍ تَامَّهَتْ ، فَتَكُونُ أُمَّهَةٌ فَعَلَةٌ كَأَبَّهَةٍ ثُمَّ حُذِفَتِ الْهَاءُ ،
أَوْ هُمَا أَصْلَانِ كَذِمَتْ وَدَمَثَ وَثَرَّةٌ وَثَرَتْ تَارَوْ لَوْ لَوْ وَلَا لَ وَيَلْزَمُهُ نَحْوُ أَهْرَاقِ
إِهْرَاقَةٍ ، وَأَبُو الْحَسَنِ يَقُولُ : هَجَرَ عَ لِلطَّوِيلِ مِنَ الْجَرَ عَ لِلْمَكَانِ السَّهْلِ
وَهَبْلَعُ لِلْأَكُولِ مِنَ الْبَلْعِ ، وَخُولِفَ ، وَقَالَ الْخَلِيلُ : الْهَرُ كَوَلَةٌ لِلضَّخْمَةِ
هَفْعَوَلَةٌ ؛ لِأَنَّهَا تَرُ كُلُّ فِي مَشْيِهَا ، وَخُولِفَ »

أقول : « والياس أبى » يريد « إلیاس » فوصل الهمزة المقطوعة ضرورة ،
قالوا : الأغلب استعمال الأُمَّاتِ فى البهائم والأمهات فى الإنسان ، وقد يجيء
العكس ؛ قال :

١٢٤ — إِذَا الْأُمَّاتُ قَبِحْنَ الْوُجُوهَ فَرَجَّتْ الظَّلَامَ بِأُمَّاتِكَ ^(١)
وقال :

١٢٥ — قَوَالٍ مَعْرُوفٍ وَفَعَالٍ عَقَارٍ مَمْنَى أُمَّاتِ الرَّبَاعِ ^(٢)

وخندف - بكسر الخاء المعجمة والذال بينهما نون ساكنة - ام مدركة بن إلیاس بن
مضر ، فهى جدة قصى ، وكذا إلیاس بن مضر جده ، فيكون قد نزل الجدة منزلة
الأم ونزل الجد منزلة الأب فسمها أُمًّا وأبًا . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أمهى »
حيث زاد الهاء على أم التى هى بوزن فعل بدليل الأمومة

(١) البيت لمروان بن الحكم ، و « قبحن الوجوه » بمعنى أخزينا وأذللنا ،
من قولهم : قبحه يقبحه - بفتح العين فى الماضى والمضارع - إذا أخزاه . و « فرجت
الظلام » بمعنى كشفته ، لغة فى فرجه تفرجاً : يعنى كشفه ، يريد أن أمهات المخاطب
نقيات الأعراض لم يتدنس عرضهن بالفجور إذا ما تدنس عرض أمهات الناس
بالفجور فأخزين أولادهن بذلك . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أماتكا » حيث
استعمل الأمات فى الإنسان ، على خلاف الغالب ، إذ الغالب استعمال الأمهات فى
الإنسان والأمات فى البهائم

(٢) البيت من قصيدة للسفاح بن بكر اليربوعى رثى بها يحيى بن ميسرة صاحب
مصعب بن الزبير ، وقبله :

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوْطِئَ الْبَيْتِ رَحِيبِ الذَّرَاعِ

حكى صاحب كتاب العين «تَأْمَهَتْ فُلَانَةٌ» : أى اتخذتها أمًّا ، والمشهور :
تَأْمَمَتْهَا بِالْمِيمِ ، أشار المصنف بقوله « أحيب بجواز أصالتها » إلى أن أصل الأم
يجوز أن يكون أُمَّهَةٌ فحذف الهاء التى هى لام وقدر تاء التأنيث ، كما فى قِدْرِ
ونار ، ولا يتمشى مثل هذا العذر فى لفظ الأمومة ، إذ هو فُعُولَةٌ بلا خلاف ،
ولا يجوز أن يكون فُعُوعَةٌ ؛ بحذف الهاء التى هى لام ، والأصل أُمُومَهَةٌ ؛ إذ
فُعُوعَلَةٌ غير موجود ؛ فهذا الجواب منه غير تام ؛ بلى قوله « أوها أصلان »
جواب آخر أقرب من الأول مع بعده ؛ لأن نحو دَمَثٍ وِدِمَثٍ وَلَوَاؤُ وَلَوَالٍ من
الشاذ النادر ، والمتنازع فيه لا يحمل على الشاذ ؛ فالأولى القول بزيادة الهاء
فى الأمهة والأمهات ، والدِّمَثِ والدِّمَثِرِ : المكان اللين ذو الرمل وعين ثَرَّةٍ
وثرثرة : أى كثيرة الماء ، وعند الكوفيين التاء الثانية فى « ثرثرة » زيادة ،
كما قلنا فى زلزل وصَرَصَرَ وَدَمَدَمَ ؛ فثرة وثرثرة على قولهم من أصل واحد
قوله « ويلزمه نحو أَهْرَاق » ليس هاهنا شىء آخر حتى يقول المصنف
نحو أَهْرَاقَ

اعلم أن اللغة المشهورة أَرَاق يُرِيق ، وفيها لغتان أخريان : هَرَاق يَبْدَال
الهمزة هاء ، يَهْرِيقُ — ببقاء الهاء مفتوحة ؛ لأن الأصل يُؤْرِيقُ : حذف
الهمزة لاجتماع الهمزتين فى الحساية عن النفس ؛ فلما أبدلت الهمزة هاء لم يجتمع
الهمزتان ؛ فقلت : يَهْرِيقُ مُهْرِيقٌ مُهْرَاقٌ ، والمصدر هَرَاقةٌ ؛ هَرَقٌ ، لا شَهْرَقٌ ،

وقوله «موطأ البيت» - وما بعده ، صفات لسيد ؛ فهى مجرورة . وقوله «عقار»
مبالغة فى عاقر ، من العقر ، وهو ضرب قوائم الابل بالسيف ، والرابع - يكسر
الراء - : جمع ربع - بضم ففتح - وهو ما يولد من الابل فى الربيع ، يريد أن المرنى
لا يقول إلا فعل ، ولا يعد إلا وفى ، وأنه كريم ينجر أطايب الابل واحدة بعد
أخرى . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أمهات » حيث استعمله فى البهائم على خلاف
الغالب فى الاستعمال

الهاء في كلها متحركة ، وقد جاء أَهْرَاق — بالهمزة ثم بالهاء الساكنة — وكذا يُهْرِيقُ إِهْرَاقَةً ، مُهْرِيقٌ ، مُهْرَاقٌ ، أَهْرِقْ ، لَا تُهْرِقْ — بسكون الهاء في كلها — قال سيديويه : الهاء الساكنة عوض من تحريك العين الذي فاتها كما قلنا في أسطاع ، وللمبرد أن يقول : بل هذه الهاء الساكنة هي التي كانت بدلا من الهمزة ، ولما تغير صورة الهمزة — واللغة من باب أَفْعَلْ ، وهذا الباب يلزم أوله الهمزة — استنكروا خلو أوله من الهمزة ، فأدخلوها ذهولا عن كون الهاء بدلا من الهمزة ، ثم لما تقرر عندهم أن ما بعد همزة الإفعال ساكن لا غير أسكنوا الهاء فصار أَهْرَاقُ ، وتوهَّمَتُ العرب غيرُ عزيزة ، كما قالوا في مصيبة : مصائب — بالهمزة — وفي مَسِيلٍ : مُسْلَانٌ (١)

الجرع — بفتح الراء — : المكان السهل المنقاد ، وهو يناسب معنى الطول ، ولا شك أن هذا اشتقاق خفي ، وهَيْلَعٌ للا كول من البلع أظهر اشتقاقا ، وكذا سَلَّابٌ بمعنى السَّابِ ، وهما بمعنى الطويل والهَرُ كَوَلَةٌ : الضخمة الأوراك ، وجاء في الهَرُ كَوَلَةٌ أَهْرُكَلَةٌ — بكسر الهاء وضمها ، وتشديد الراء ، وسكون الكاف — والضخامة تناسب الركل لأنها لضخامتها لا تقدر أن تمشي مشيا خفيفا ؛ بل تركل الأرض برجلها وأكثر الناس على ما قال ابن جنى ، وهو أن الهَجْرَعَ وَالْهَيْلَعَ فِعْلَلٌ ، وَهَرُ كَوَلَةٌ فِعْلَوَلَةٌ ؛ لقلّة زيادة الهاء

(١) يريد أن مصيبة « مفعلة » وأصلها مصوبة ، من صاب يصوب ؛ إذا نزل نقلت كسرة الواو إلى الصاد الساكنة قبلها فقلت الواو ياء ، والقياس في جمعها أن يقال : مصاوب بتصحیح العين ، إلا أنهم توهّموا زيادتها في المفرد فقالوا في الجمع : مصائب بالهمزة . ومسيل أصله مسيل على مفعل من سال يسيل ، فنقلوا كسرة الياء إلى السين الساكنة قبلها ، توهّموا فيه أنه على فَعِيل — كقَفِيز — فجمعوه على مُسْلَانٍ كقَفِزَان ، والقياس أن يقال في جمعه : مسایل ؛ لأن مفعلا لا يجمع على فعْلَانٍ قياسا

(٢ج — ٢٥)

قال : « فَإِنْ تَعَدَّدَ الْغَالِبُ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ حُكْمٌ بِالزِّيَادَةِ فِيهَا أَوْ فِيهِمَا كَحَبْنَطَى ؛ فَإِنْ تَعَيَّنَ أَحَدُهُمَا رُجِّحَ بِخُرُوجِهَا كَمِيمٍ مَرِيْمَ وَمَدِينٍ وَهَمْزَةُ أَيْدَعْ ، وَيَاءُ تَيْحَنَ ، وَتَاءُ عَزْوَيْتِ ، وَطَاءُ قَطَوَطَى وَلَا مَ اذَلُولِي ، دُونَ أَلْفِهِمَا لَوْ جُودَ فَعَوَعَلَ وَافْعَوَعَلَ ، وَعَدَمَ افْعَوَلَى وَافْعَوَلَى ، وَوَاوَحَوَلَا يَا دُونَ يَاهَا ، وَأَوَّلَ يَهَيَّرَ وَالتَّضْعِيفِ دُونَ الثَّانِيَةِ ، وَهَمْزَةُ أَرْوَنَانَ دُونَ وَاوِهَا وَإِنْ لَمْ يَأْتِ إِلَّا أَنْبَجَانُ ، فَإِنْ خَرَجَتَا رُجِّحَ بِأَكْثَرِهِمَا كَالْتَضْعِيفِ فِي تَنْفَّانَ ، وَالْوَاوِ فِي كَوَالِلَ ، وَنُونِ حَنْطَاوٍ وَوَاوِهَا ، فَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ فِيهِمَا رُجِّحَ بِالْإِظْهَارِ الشَّاذِّ ، وَقِيلَ : بِشُبْهَةِ الْأَشْتِقَاقِ ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتِيفَ فِي يَأْجَجَ وَمَأْجَجَ ، وَنَحْوُ مَحَبِّبِ عِلْمًا يَقْوَى الضَّعِيفَ ، وَأُجِيبَ بِوُضُوحِ اشْتِقَاقِهِ ، فَإِنْ ثَبَّتَ فِيهِمَا فَبِالْإِظْهَارِ اتِّفَاقًا ، كَدَالٍ مَهْدَدَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِظْهَارًا فَبِشُبْهَةِ الْأَشْتِقَاقِ كَمِيمٍ مَوْظَبَ وَمَعْلَى ، وَفِي تَقْدِيمِ أَغْلِبِيهَا عَلَيْهَا نَظَرٌ ، وَلِذَلِكَ قِيلَ رُمَانٌ فُعَالٌ ؛ لِغَلَبَتِهَا فِي نَحْوِهِ ، فَإِنْ ثَبَّتَ فِيهِمَا رُجِّحَ بِأَغْلَبِ الْوُزْنَيْنِ ، وَقِيلَ : بِأَقْيَسِهِمَا ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتِيفَ فِي مَوْرَقٍ دُونَ حَوْمَانَ ، فَإِنْ نَدَّرَا اخْتَمَلَهُمَا كَارُجَوَانَ ، فَإِنْ فَقِدْتَ شُبْهَةَ الْأَشْتِقَاقِ فِيهِمَا فَبِالْأَغْلَبِ كَهَمْزَةِ أَفْعَى ، وَأَوْتَسَكَانَ ، وَمِمَّ إِمْعَةٍ ، فَإِنْ نَدَّرَا اخْتَمَلَهُمَا كَأَسْطَوَانَةٍ إِنْ ثَبَّتَ أَفْعَوَالَةٌ ، وَإِلَّا فَعْمَلَوَانَةٌ ، لَا أَفْعَلَانَةٌ ، كَلِجِيٍّ أَسَاطِينَ »

أقول : اعلم أن الحرف الغالب زيادته إذا تعدد مع عدم الاشتقاق : فإما أن يمكن الحكم بزيادة الجميع ، وذلك أن يبقى دونها ثلاثة أصول فصاعداً ، أو لا يمكن ؛ فإن أمكن حكم بزيادة الجميع : اثنين كانا كَحَبْنَطَى ، أو أكثر كَقَيْقَبَانَ ، وهو شجر ، وإن لم يمكن الحكم بزيادة الجميع لبقاء الكلمة بعدها على أقل من ثلاثة ، فإما أن لا يخرج وزن الكلمة عن الأوزان المشهورة بتقدير زيادة شيء من تلك الغوالب ، أو يخرج عنها بتقدير زيادة كل واحد منها ، أو

يخرج بزيادة بعض دون الآخر ، فإن لم يخرج بتقدير زيادة منها : فإما أن يكون في الكلمة إظهار شاذ بتقدير زيادة بعضها ، أو لا يكون ، فإن كان فيما أن يعارضه شبهة الاشتقاق أولاً ، وأعنى بالمعارضة أن الاجتناب عن الإظهار الشاذ يقتضى زيادة أحدهما ، وشبهة الاشتقاق تقتضى زيادة الآخر ، كما في **يَأْجَجْ** و**مَأْجَجْ** ، فإن التجنب عن الإظهار الشاذ يقتضى أن يكون **فَعْمَلًا** ؛ فيكون التضعيف للإلحاق ، فيكون الإظهار قياساً كما في **قَرَدَد** ، ولو كانا **يَفْعَلْ** و**مَفْعَلًا** وجب الإدغام ؛ لأن هذين الوزنين لا يكونان للإلحاق ؛ لما ذكرنا أن الميم والياء مطرد زيادتهما في أول الكلام لمعنى ، وما اطرده زيادته لمعنى لم يكن للإلحاق ، وشبهة الاشتقاق تقتضى أن يكونا **يَفْعَلْ** و**مَفْعَلًا** ، لأن **يَأْجَجْ** و**مَأْجَجْ** مهملان في تراكيب كلام العرب ، بخلاف **أَجَجْ** ^(١)

فنعول : إن عارضت الإظهار الشاذ شبهة الاشتقاق كما في المثال المذكور قيل : إن الترجيح للإظهار الشاذ ، فنحكم بأن **يَأْجَجْ** **فَعْمَلٌ** حتى لا يكون الإظهار شاذاً ، وقيل : الترجيح لشبهة الاشتقاق ، فنحكم بأنه **يَفْعَلٌ** ، وهو الأقوى عندي ؛ لأن إثبات تركيب مرفوض في كلام العرب أصعب من إثبات إظهار شاذ ؛ إذ الشاذ كثير ، ولا سيما في الأعلام ؛ فان مخالفة القياس فيها غير عزيزة ، **كَمَوْرَقٍ** و**مَحْمَبٍ** و**حَيَوَةٍ** ، وإن لم تعارضه شبهة الاشتقاق — وذلك بأن تكون الشبهة فيهما معاً ك**مَهْدَدٍ** ، فإن **مَهْدًا** و**هَدًّا** مستعملان . أو لا تكون في شيء منهما ، أو تكون [وتكون] حاكمة بزيادة عين ما يحكم بزيادته الإظهار الشاذ لو اتفق هذان التقديران في كلامهم — حكم بالإظهار الشاذ اتفاقاً ، وإن لم يكن في الكلمة

(١) يقال : أج في سيره يثج و**بُوج** أجاً وأجيجاً إذا أسرع ، ويقال : أجت النار تثج وت**بُوج** أجيجاً ؛ إذا احتدمت وسمع صوت لهبها ، ويقال للباء المالح الشديد الملوحة : أجاج - كردخان ؛ فهذا كله يشهد لما قال المؤلف من استعمال « أج ج »

إظهار شاذ: فإما أن تثبت في أحد الوزنين شبهة الاشتقاق دون الآخر ، أو فيهما معا ، أو لا تثبت في شيء منهما ؛ فإن ثبتت في أحدهما ، فإما أن يعارضها أغلب الوزنين أولا ، فإن عارضها بمعنى أن أغلبهما يقتضى زيادة أحدهما وشبهة الاشتقاق تقتضى زيادة الآخر ؛ فالأولى الحكم بالشبهة ، لأن ارتكاب إثبات تركيب مهمل أصعب ، وقيل : الأولى الحكم بأغلب الوزنين ، وذلك كما في رُمان ، قال الأخفش : هو فُعَلٌ ، وإن كان تركيبُ (ر م ن) مهملا ^(١) ، لأن فُعَلًا أكثر من فُعَلان ، وإن لم يعارضها — وذلك بتساوى الوزنين إن اتفق ذلك ، أو بكون الأغلبية مساعدة للشبهة في الحكم بزيادة حرف كمَوْظَبَ وَمَعْلَى فإن مَفْعَلًا أكثر من فَوْعَلٍ وفَعْلَى وبجعلهما فَوْعَلًا وفَعْلَى يلزم إثبات تركيب مهمل — حكم بشبهة الاشتقاق اتفاقا ، فإن ثبتت شبهة الاشتقاق فيهما : فإما أن يكون أحدهما أغلب الوزنين ، أولا ، فإن تساويا احتملها ، كأَرْجُوَان ^(٢) ، فإن أفعْلان في القلة كَأَسْحُوَانٍ وَأَقْحُوَانٍ ^(٣) مثل فُعْلُوَانٍ كَعُنْفُوَانٍ ^(٤) وَعَنْظُوَانٍ ^(٥) ، وإن كان أحدهما أغلب فإما أن يعارضه أقيس الوزنين ، أولا ، فإن عارضه اختلف كما في مَوْزَقٍ ، وترجيح الأغلب أولى ، وخاصة في الأعلام ؛ لأن خلاف الأقيسة

(١) هذا الذى ذكره المؤلف من أن تركيب (ر م ن) مهمل هو الموافق لما في كتب اللغة ، لكن نقل الجار بردى عن ابن الحاجب في شرح المفصل أنه يحتمل أن يكون رمان من « رمم » أو من « رمن » بمعنى أقام ، وعلى ذلك فلا تعارض بين الغلبة وشبهة الاشتقاق في رمان

(٢) الأرجوان : الأحمر الشديد الحمرة ، وقال الزجاج : الأرجوان صبغ أحمر شديد الحمرة

(٣) انظر (ص ٣٤٢ من هذا الجزء)

(٤) انظر (ص ٢٥١ من الجزء الأول)

(٥) العنظوان - بضم أوله ، والعنظيان - بكسر أوله - : الفاحش من الرجال ،

والآثى عنظوانة وعنظيانية

فيها كثير ، وإن لم يعارضه رُجِحَ بأغلبهما ، كما في حَوَّمان ، فان فَعْلَانُ أَكْثَرُ
من فَوْعَالٍ ، كَتَوْرَابٍ ^(١) ؛ فَإِنْ فَقَدْتَ شَبْهَةَ الاشتقاق فيهما ، فان كان
أحدهما أغلب الوزنين رُجِحَ به ، كِمِمْ إِمَّعَةٍ ، فان فَعْلَةً ، كَدَنْبَةٍ وَقِنِيَّةٍ ^(٢)
أَكْثَرُ من إِفْعَلَةٍ كِإَوْزَةٍ ، وإن تساويا في القلَّةِ احتملها ، كَأَسْطَوَانَةٍ ^(٣)
وإن خرجت عن الأوزانِ بتقدير زيادة كل واحد منهما ، ولا يكون إذن
في الكلمة إظهار شاذ بأحد التقديرين ؛ لأنه إنما يكون ذلك في الأغلب إذا
كان شاذًا بأحدهما قياسيا بالآخر لكونه ملحقا بوزن ثابت ، وفَرَضْنَا أَنَّهُ خَارِجٌ
عن الأوزان على كل تقدير ؛ بلى قد جاءنا الإظهار شاذًا في كليهما ، في بعض
ذلك : روى الرواة يَأْجِجُ — بكسر الجيم — فيكون الإظهار في فَعَّلٍ شاذًا
أيضًا ، كما هو شاذ في يَفْعَلُ ؛ إذ لم يجيء مثل جَفْرِ — بكسر الفاء — حتى
يكون يَأْجِجُ ملحقا به .

وقال سيديويه : نحو قَعْدَدٍ ودُخْلَلٍ — بفتح لامهما الأولى — ملحق
بجُنْدَبٍ ، وإن كان جُنْدَبٌ عنده فُعْلًا ؛ لأنه جعل النون كالأصل كما يجيء في
المضاعف لقلَّةِ زيادته بين الفاء والعين .

فإذا خرجت الكلمة عن الأوزان بتقدير زيادة كل واحد من الغوالب —
ولم يكن في الكلمة إظهار شاذ — نظر : فإن ثبتت في أحدهما شَبْهَةُ الاشتقاق
دون الآخر رُجِحَ بها ، كَتَشْفَانٍ ؛ لَأَنَّ الْأَفَّ ^(٤) مستعمل دون تَأْفٍ ، وإن

(١) التوراب ، والتيراب ، والتورب ، والتيرب : التراب

(٢) الدنبة ، والدنابة ، والدنب : القصير ، والقنبة : واحدة القنب ، وهو العبد

الآبق ، وضرب من السكتان

(٣) الاسطوانة : السارية ، وقوائم الدابة ، وهو فارسي معرب استون

(٤) الأفق : القلَّة ، ومثله الأف - بضم الهمزة ، والأف أيضا : الوسخ الذي

حول الظفر ، وقيل : هو وسخ الأذن

لم تثبت في شيء منهما كما في كَوَالٍ ، أو ثبتت فيهما إن اتفق ذلك كالسَّيْرِ (١) — بكسر السين — مثلاً ، فإن كانت إحدى الزياتين أغلب رجح بها ، كحَوَلَايَا ، فإن فَوْعَالًا وَفَعَلَايَا خارجان عن الأوزان المشهورة ، إلا أن زيادة الواو الساكنة أغلب من زيادة الياء المتحركة ، وإلا احتملها ، فإن خرجت عن الأوزان بتقدير زيادة بعض دون البعض الآخر — ولا يمكن أيضاً أن يكون فيه إظهار شاذ باعتبار الوزن الذي لا يخرج به عن الأوزان المشهورة حتى يتعارض هو والخروج عن الأوزان ؛ إذ لو كان باعتباره الإظهار شاذاً لكان باعتبار الوزن الذي يخرج به عنها قياسياً : أي للإلحاق كتَلَيْبٍ (٢) مثلاً ، وكيف يلحق بمسا لم يثبت ؟ — فينظر : هل عارضت الخروج عن الأوزان شبهة الاشتقاق أولاً ؟ فإن عارضته — وذلك بأن تكون في الوزن الذي يخرج به عن الأوزان شبهة الاشتقاق ، ولا تكون فيما لا يخرج به عنها ، نحو مَسِيكٍ (٣) ، فإنك إن جعلته فَعَمَلًا كان الوزن معدوماً ، لكن التركيب أعنى (م س ك) موجود ، وإن جعلته مَفْعَلًا فالوزن موجود ، لكن تركيب (س ي ك) مهمل — فهنا يحتمل الوجهين ؛ إذ يلزم من كل واحد منهما محذور ، ولا يجوز أن يقال : لا نحكم بزيادة أحدهما فيكون فَعَمَلًا ؛ إذ داعى الغلبة يستحق أن

(١) هكذا هو في جميع النسخ ، ولا يظهر له وجه ؛ لأن الكلام فيما تعددت فيه الزيادة الغالبة ، وليس فيه زيادة ما ، فضلاً عن زيادة متعددة ، ولعل الصواب « سيروان » بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه ، وهو اسم بلد

(٢) لم نجد في القاموس ولا في اللسان « تلبيا » بفك الإدغام ، والذي فيهما

تلب - كفلز ، وهو اسم رجل

(٣) كلام المؤلف صريح في أنه بفتح الميم وسكون السين وفتح الياء ، ولم نجد

له معنى في كتب اللغة ، وإنما الذي فيها مسيك - كبخيل - وزنا ومعنى ، ومسيك -

كسكير - بمعنى بخيل أيضاً ، وسقاء مسيك ؛ إذا كان يحبس الماء فلا ينضح

يجاب ، ولا سيما إذا لزم من جعل الجميع أصولاً تركيب مهملاً أيضاً ، فإن لم يعارض شبهة الاشتقاق الخروج عن الأوزان: بأن تكون شبهة الاشتقاق فيهما معاً كما في مدّين^(١) أو في الوزن الثابت كمرّيم^(٢) ؛ رجح بالخروج اتفاقاً ؛ فيقال : هما على وزن مَفْعَل .

قوله « بالزيادة فيها » أى : فى الغوالب ، كما فى قَيْمَتَانِ^(٣) وَسَيْسَبَانِ^(٤)

قوله « أو فيهما » أى : الغالبين ، كما فى حَبَنْطَى ، وقد عرفت زيادة النون

والألف فيه بالاشتقاق أيضاً ؛ لأنه العظم البطن ، من حَبَطَتِ الماشية حَبَطًا ، وهو أن ينتفخ بطنها من أكل الذَّرَقِ^(٥)

قوله « فإن تعين أحدهما » أى : تعين أحدهما للزيادة ولم يحز الحكم بزيادتهما

معاً ؛ لبقاء الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف

قوله « رُجِّحَ بخروجها » الفعل مسند إلى الجار والمجرور : أى يكون ترجيح

أصلها أحدهما بخروج الزنة عن الأوزان المشهورة ، بتقدير زيادته ؛ فيحكم بزيادة

مالا يُخْرِجُ الزنة عن الأوزان المشهورة إذا قُدِّرَ زائداً كميم مريم ؛ فإنك لو حكمت

بزيادتها بقى الزنة مَفْعَلاً ، وليست بخارجة عن الأوزان ، ولو قدرت الياء زائداً

(١) مدين : اسم قرية شعيب على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام ، يجوز

أن يكون اشتقاقه من مدن بالمكان إذا أقام به ، ويجوز أن يكون من دان ،

إذا خضع ، أو من دانه دينا ، إذا جازه

(٢) قال فى اللسان : « ومريم : مفعول من رام يريم : أى برح ، يقال :

ما يريم يفعل ذلك : أى ما يبرح » اه بتصرف ، وهو صريح فى أن زيادة ميم مريم

معلومة بالاشتقاق ، لا بالخروج عن الأبنية الأصول على تقدير أصلها

(٤) السيسبان : شجر

(٥) الذرق - كصرد - : بقلة

بقيت الزنة فعَيْلا ، وهى خارجة عن الأوزان ^(١)

قوله « وهمة أيدع » ليس بوجه ؛ لأن فيعلا — بفتح العين — ليس بخارج
عن الأوزان فى الصحيح العين ، كصَيَّرَ وَضِغَمَ ؛ بلى ذلك خارج فى المعتل العين ؛
لم يحىء إلا عَيْنٌ ، قال :

* مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ ^(٢) *

وفِيعِلٌ — بكسر العين — كثيرٌ فيه ، كسَيِّدٌ وَمَيِّتٌ وَبَيْنٌ ، مفقودٌ فى
الصحيح العين

قوله « ويا تَيْحَان » هو بفتح الياء كما قال سيبويه ، وقال ابن يعيش :
يجوز كسر الياء فى تَيْحَان ^(٣) وهَيَّان ^(٤) ؛ فَتَفْعَلَانُ غير موجود ، وَفَعْلَانُ موجودٌ ،
كَهَيَّان ؛ فلذا حكمنا بزيادة ياء تَيْحَان ، وهذا مما يثبت فيه الاشتقاق الظاهر ،
وعُرفت الزيادة به ؛ إذ يقال فى معناه : مَتَّيْحٌ وَتَيَّاحٌ ، ويجوز أن يكون تَيْحَانٌ
وتَيْهَانٌ وهَيَّانٌ فَيَعْلَانُ لَا فَعْلَانُ ، كَقَيْتَبَانَ وَسَيْسَبَانَ
قوله « وتاء عزويت » ليس التاء فى نحو عَفْرِيَتٍ من الغوالب كما ذكرنا ؛

(١) قال فى اللسان : « العثير (بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه) : العجاج
الساطع . . . ولا تقل فى العثير التراب : عثيرا ؛ لأنه ليس فى الكلام فعيل بفتح
الفاء ، إلا ضهيد ، وهو مصنوع ، ومعناه الصلب الشديد . . . والعيثرو العثير (كجعفر) :
الأثر الخفى ، مثال الغيب ، وفى المثل « ماله أثر ولا غير » ويقال : ولا عيثر ؛ مثال
فعل : أى لا يعرف راجلا فيتبين أثره ، ولا فارسا فيثير الغبار فرسه » اه ؛ فقد
أثبت العثير وهو فاعيل ، فقول المؤلف وصاحب اللسان إن فعلا خارج عن الأوزان
ولا يوجد فى الكلام غير مسلم ، إلا أن يقال : إن عثيرا مقلوب عيثر وهو فاعل

(٢) انظر (ح ١ ص ١٥٠)

(٣) التيحان : الذى يعرض فى كل شىء ويدخل فيما لا يعنيه ، والطويل أيضا

(٤) الهيمان : : الذى يخاف الناس

فلم يكن للمصنف عددا منها ؛ فنحن إنما عرفنا زيادة تاء عزويت ^(١) دون واوه بثبوت فعليت كعفريت ، دون فعويل

قوله « وطاء قَطَوَطَى » لأن فَعَوَعَلًا موجود كعثوثل ، وهو المسترخى ، ونحن قد عرفنا زياد طاء قَطَوَطَى بالاشتقاق ، لأنه بمعنى القَطَوَانِ : أى الذى يتبختر فى مشيه ، وكذا اذ لَوَلَى افعلول ، كاعشوشب ، وفَعَوَلِيّ وافَعَوَلِيّ غير موجودين قوله « وواو حَوَلَايا دون يائها » قد ذكرنا أن فَوَعَلًا وفَعَلَايَا لم يثبتا ، إلا أن الحكم بزيادة الواو أولى ، لكون زيادة الواو الساكنة أكثر من زيادة الياء المتحركة ، وأيضا فَوَعَالٌ كتَوَرَّاب ثابت ، وإن لم يثبت فَوَعَالًا بالألف ، وأما فَعَلَايٌ وفَعَلَايَا فلم يثبتا

قوله « وأول يَهِيرٌ والتضعيف » فى يهير ثلاثة غوالب : التضعيف ، والياءان ؛ فهو إما يَفْعَلٌ ، أو فَعِيلٌ ، أو يَفْعِلٌ ، والثلاثة نوادر ، فى عد المصنف له فيما يخرج بأحدهما عن الأوزان دون الآخر نظر ، بلى إنه يقبله سيبويه ، فانه لم يبال بتشديد الراء وجعله كالخفف اللام ، وقال : يَفْعَلٌ موجود كثير مع يَلْمَعُ ^(٢) وفَعِيلٌ معدوم ، والحق أن يقال : إنه يَفْعَلٌ من الأوزان الثلاثة المذكورة ؛ إذ لو جعلناه فَعِيلًا لم يكن فيه شبهة الاشتقاق ، إذ تركيب (ي ه ر) غير مستعمل ، فهو إما يَفْعَلٌ من الهير ، أو يَفْعِلٌ من الهر ، والتضعيف فى الأسماء أغلب زيادة من الياء المتحركة فى الأول ، وأيضا يَفْعَلٌ قريب من الوزن الموجود وهو يَرْمَعُ ويلمع ، وأيضا فان يَفْعَلٌ ثابت وإن كان فى الأفعال ، كيجمرٌ ، بخلاف يَفْعِلٌ قوله « وهمزة أَرُونَان » لأن أفعَلان جاء ولو لم يكن إلا أنْبَجَان ، وفَعَوَلَان لم يثبت

(١) العزويت : قيل هو القصير ، وقال ابن دريد : هو اسم موضع
(٢) انظر فى يلمع (ص ٥٩ من الجزء الأول) واليرمع : الخدروف الذى يلعب به الصبيان ، وهو أيضا حجارة رخوة إذا فتئت انفتت

قوله « كَوَالِل » فيه غالبان : الواوُ والتضعيفُ ، فجعلناها زائدين ؛ فوزنه فَوَعَلْلُ ، ملحَق بسَفَرَجَل ، وليست الهمزة غالبية ، ففي عدها من الغوالب نظر ، وفي حِنطَاوٍ غالب واحد وهو الواو ، وأما النون والهمزة فليستا بغالبتين ، إلا أن النون مساو للهمزة في مثل هذا المثال ، نحو كِنْتَأُو ^(١) وَسِنْدَأُو ؛ فجعل كالغالب

قوله « فان لم تخرج الزنة في التقديرين » أى : في تقدير زيادة كل واحد من الغالبين رجح بالإظهار الشاذ : أى يكون ترجيح أصالة أحدهما بحصول الإظهار الشاذ بزيادته ، ويحكم بزيادة ما لم يثبت بزيادته إظهار شاذ ؛ فيحكم في مَهْدَدَ بزيادة الدال ؛ فيكون ملحقا بجعفر ؛ فلا يكون الإظهار شاذًا ، ولو جعلته مفعلا من هَدَدَ لكان الإظهار شاذًا ، لأن مفعلاً لا يكون ملحقا كما ذكرنا

قوله « وقيل بشبهة الاشتقاق » فقيل : يَأَجِبُ وَمَأَجِبُ يَفْعَلُ وَمَفْعَلٌ ؛ لأن في هذين الوزنين شبهة الاشتقاق ، لأن (أ ج ج) مستعمل في كلامهم ، وقيل : هما فَعَلْلٌ ؛ لئلا يلزم إظهار شاذ ، وقد روى الرواة يَأَجِبُ - بكسر الجيم - فان صحت فانه مما يخرج بأحدهما دون الآخر ؛ إذ فَعَلِلَ - بكسر اللام - لم يثبت ، والمشهورُ الفتح في يَأَجِبُ ، وَمَأَجِبُ وَيَأَجِبُ غير منصرفين : إما للوزن والعلمية والتأنيث ، وإما للعلمية والتأنيث ، وهى اسم أرض

قوله « ونحو مُحَبَّبٍ يقوى الوجه الضعيف » يعنى أن محببا من الحب مع أن فيه إظهارا شاذًا

قوله « وأجيب بوضوح اشتقاقه » وللخصم أيضا أن يقول : يَأَجِبُ أيضا واضح الاشتقاق ، من أَجَّ مثل مُحَبَّبٍ من حَبَّ

قوله « وفي تقديم أغلبهما عليها » أى ترجيح أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق

فَإِنْ مَوْظَبَ وَمَعْلَى إِنْ جَعَلْتَهَا مَفْعَلًا ففِيهِمَا شَبْهَةُ الْاِسْتِقْااق ، وَإِنْ جَعَلْتَهُمَا فَوْعَلًا لَمْ تَكُنْ فِيهِمَا ؛ فَشَبْهَةُ الْاِسْتِقْااق وَأَغْلِبَ الْوِزْنَيْنِ يَرْجَحَانِ زِيَادَةَ الْمِيمِ ، وَأَمَّا رِمَانُ فَإِنْ جَعَلْتَهُ فُعْلَانَ ففِيهِ شَبْهَةُ الْاِسْتِقْااق ، لَكِنْ لَيْسَ أَغْلِبَ الْوِزْنَيْنِ ؛ وَإِنْ جَعَلْتَهُ فُعْلًا فَلَيْسَ فِيهِ شَبْهَةُ الْاِسْتِقْااق ؛ إِذْ (ر م ن) غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ وَرَمٌّ مُسْتَعْمَلٌ ، لَكِنَّهُ أَغْلِبَ الْوِزْنَيْنِ

قوله « لَغْلِبَتْهَا فِي نَحْوِهِ » أَيْ لَغْلِبَتْهُ زَنْةُ فُعْلَالٍ فِي نَحْوِ مَعْنَى رُمَّانٍ ، وَهُوَ مَا يَنْبِتُ مِنَ الْأَرْضِ كَالْقَلَامِ ^(١) وَالْجُمَارِ ^(٢) وَالْكُرَّاثِ وَالسَّلَاءِ ^(٣) وَالْقِرَاصِ ^(٤) وَفُعْلَانٌ قَلِيلٌ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَعْنَى

قوله « فَإِنْ ثَبَتَتْ فِيهِمَا » أَيْ : ثَبَتَتْ شَبْهَةُ الْاِسْتِقْااق فِي الْوِزْنَيْنِ
قوله « مَوْزَقٌ » إِنْ جَعَلْتَهُ فَوْعَلًا فَلَيْسَ بِأَغْلِبَ الْوِزْنَيْنِ ، لَكِنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُ مَخَالَفَةَ الْقِيَاسِ ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ مَفْعَلًا فَهُوَ أَغْلِبُ الْوِزْنَيْنِ لَكِنْ فِيهِ مَخَالَفَةُ الْقِيَاسِ ؛ لِأَنَّ الْمِثَالَ الْوَاوِي لَا يَجِيءُ إِلَّا مَفْعَلًا — بِكَسْرِ الْعَيْنِ — كَالْمَوْعِدِ ، أَمَّا حُومَانُ فَلَيْسَ فِيهِ خِلَافُ الْأَقْيَسَةِ ، وَفُعْلَانٌ أَكْثَرُ مِنْ فَوْعَالٍ ؛ فَجَعَلَهُ مِنْ (ح و م) أَوَّلَى
قوله « فَإِنْ نَدَرَا » أَيْ : الْوِزْنَانِ « اِحْتَمَلَهُمَا » : أَيْ اِحْتَمَلَ اللَّفْظُ ذَيْنِكَ الْوِزْنَيْنِ وَفِي قَوْلِهِ نَدَرَا نَظَرٌ ، أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّهُ فِي أَقْسَامٍ مَا لَا يَخْرُجُ الْوِزْنَانِ فِيهِ عَنِ الْأَوْزَانِ الْمَشْهُورَةِ ، فَكَيْفَ يَنْدَرَانِ ؟ وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ أَفْعْلَانُ قَدْ جَاءَ فِيهِ أُسْحُمَانُ وَهُوَ جَبَلٌ ، وَأَلْعُبَانُ فِي اللَّعَّابِ ، وَكَذَا أَفْحُوانٌ ، بِدَلِيلِ قَوْلِكَ : دَوَاءٌ مَقْحُوءٌ ، وَأَفْعُوانٌ لِقَوْلِهِمْ مَفْعَاةٌ ، وَفَعُوةُ السَّمِّ ^(٥) ، وَفُعْلُوانٌ جَاءَ فِيهِ عُنْفُوانٌ وَعَنْظُوانٌ ^(٦) ، وَلَعَلَّهُ

(١) القلام : ضرب من الحمض يذكر ويؤنث . قال الشاعر :

أَتَوْنِي بِقَلَامٍ وَقَالُوا تَعَشَّهُ وَهَلْ يَأْكُلُ الْقَلَامَ إِلَّا الْأَبَاعِرُ

(٢) الجمار : شحم النخل كأنه قطعة سنام يؤكل بالعليل

(٣) السلاء : شوك النخل

(٤) القراص : نبات له زهر أصفر وحرارة كحرارة الجرجير ، وحب أحمر صغير

(٥) انظر (ص ٣٤١ من هذا الجزء) (٦) انظر (ص ٣٨٨ من هذا الجزء)

أراد كون الوزنين لقلتهما في حَدِّ النَّدْرَةِ ؛ وفي أَرْجُوَانٍ ثلاثة غوالب : النون ،
والهمزة ، والواو ؛ فيحكم بزيادة اثنين منها ، فهو إما أَفْعَلَانُ كَسَحْمَانٍ ، أو
فَعْلُوَانُ كَعُنْفُوَانٍ أو أَفْعُوَالٌ ، ولم يثبت ، فبقى الأولان ، واحتملها ، وفيهما
أيضا شبهة الاشتقاق

قوله « وهمزة أَفْعَى » إذا جعلته أَفْعَلٌ ففيه الاشتقاق الظاهر فضلا عن
شبهته ؛ لقولهم : فَعَوَةُ السَّمِ وَأَرْضٌ مَفْعَاةٌ ، فكيف أوردته فيما ليس في وزنيه شبهة
الاشتقاق ؟

قوله « وأوتكان » الألف والنون لا كلام في زيادتهما ، بقى التعارض
بين الواو والهمزة ، ووتَكَ وأَتَكَ مهملان ، وأَفْعَلَانُ ثابت وإن كان قليلا ،
كَأَنْبَجَانٍ ، وَفَوَعْلَانُ غير موجود ؛ فكان يجب أن يورد هذا المثال فيما تعين
فيه أحدها

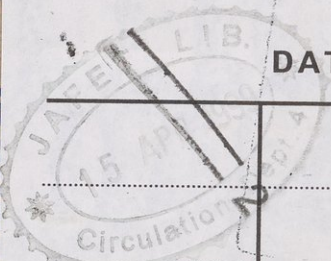
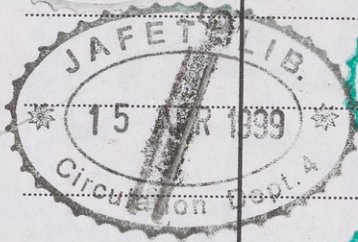
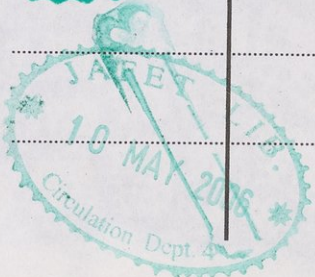
قوله « وميم إِمْعَةٍ » لأن أَمَعَ وَمَعَ مُهْمَلَانِ ، لَكِنَّ فِعْلَةً أَكْثَرُ كَدِ نَبَةٍ
للقصير والقِنْبَةِ وَالْإِمْرَةِ ، وَإِفْعَلَةٌ كَأَوْزَةٍ قَلِيلٍ ، وكأنه كلمة مركبة من حروف
كلمتين ، وهما « أنا معك » كما أن الإِمْرَةَ مركبة من « أنا مأمورك »
قوله « فان ندرا احتملها » الكلام فيه كالكلام في قوله قبل « فان ندرا »
والعذر كالعذر

قوله « إن ثبتت أَفْعُوَالَةٌ » يعنى إن ثبت ذلك احتمل أُسْطُوَانَةٌ الوزنين :
أَفْعُوَالَةٌ ، وفَعْلُوَانَةٌ ، وهما الوزنان اللذان لاشبهة اشتقاق في الكلمة باعتبارهما ، وإنما
قلنا : إن هذين الوزنين هما المحتملان لا أَفْعُلَانَةٌ كَسَحْمَانٍ مع أن فيه شبهة
الاشتقاق لثبوت السطو ؛ لأن جمعه على أساطين يمنعه ؛ إذ لو كان أَفْعُلَانَةٌ فَالْطَّاءُ
عينُ الكلمة والواو لامُها ، وفي الجمع لا يحذف لام الثلاثي ؛ فلا يجوز إذن أن
يقال : حذف الواو وقلب الألف ياء حتى يكون وزن أساطين أَفَاعِينِ ، ولا يجوز أن
يقال : حذف الألف وقلب الواو التي هي لام ياء ؛ فوزنه أَفَاعِلُنُ ؛ إذ هو وزن مفقود

في الجموع والأفراد ؛ فلم يبق إلا أن يقال : هو فعَالِينُ ، من تركيب (أ س ط)
المهمل ؛ فَاسْطَوَانَةٌ فُعْلُوَانَةٌ كَهُنْفُوَانٍ ، من اعْتَنَنَتْ الشيءَ : أى استأنفته ،
أو هو أفاعيل من تركيب سَطَنَ المهمل أيضا ، فهي أفعُوَالَةٌ ؛ لكن أفعُوَالَةٌ لم تثبت ،
فلم يبق إلا أن يكون فُعْلُوَانَةٌ ، وأساطينُ فعَالِينِ

الحبنتى : العظيم البطن ، يهجز ولا يهجز . القوطى والقطوان : المتبخر .
إذلولى : انطلق في استخفاء . حَوْلَايا : اسم رجل . اليهَيْرُ واليهَيْرَى : السراب
والباطل . يوم أروَنَانُ : أى شديد ، ويقال : ليلة أروَنَانَةٌ . عَجِينُ أَنْبَجَانُ : أى سقى
ماء كثيرا وأحكم عجينه وبقى زمانا ، فارسى من النَّبَجِ وهو الجَدَرِيُّ وكل ما
مَا يَتَنَمَّطُ ويمتلئ ماء ، يقال : جاء على تَنَمَّانٍ ذَلِكَ وَتَنَفَّتْهُ وَتَفَّتْهُ أى أوله ، الكوأل :
القصير ، الحَنْطَاوُ : القصير ، وقيل : العظيم البطن . يَأْجَجُ وَمَأْجَجُ : موضعان ،
وأصحاب الحديث يروون يَأْجَجَ بكسر الحيم ، وقد تقدم ذلك . محبٌ : اسم رجل .
مَهْدَدٌ : اسم امرأة . مَوْظُبٌ : اسم أرض ، وهو غير منصرف للعامة والتأنيث
مَعْلَى : اسم رجل ، وكذا مَوْزَقٌ . الحُوْمَانُ : الأرض الغليظة : الإمعة : الذى
يكون مع كل أحد

قد تم بعون الله تعالى ، وحسن توفيقه - مراجعة الجزء الثاني من كتاب
 «شرح شافية ابن الحاجب» للعلامة رضى الدين الأستراباذى ، وتحقيقه والتعليق
 عليه ، فى خمسة أشهر آخرها الثامن من شهر الحرم الحرام مستهل شهور عام ١٣٥٨
 ثمان وخمسين وثلثمائة وألف ، ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثالث ،
 ومفتتحه باب «الإمالة» . نسأل الله جلت قدرته أن يعين على إكماله بمنه
 وفضله وحسن تيسيره . آمين

DATE DUE	
	
	
	
	

492.72:A859sA:v.2:c.1
عبد الحميد، محمد محي الدين
شرح شافية ابن الحاجب
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01024873

492.72
A859sA
v.2

